مركز دراسات الوحدة العربية

العرب والأتراك
الإنبعاث والتحديث
من العثمنة الى العلمنة

الدكتور سيَّار الجميل

العرب والاتراك

الإنبعاث والتحديث

من العثمنة الى العلمنة

مركز دراسات الوحدة العربية

العرب والاتراك

الإنبعاث والتحديث

من العثمنة الى العلمنة

الدكتور سيَّار الجميل

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الجميل، سيّار
العرب والأتراك: الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة/ سيّار الجميل.
٣٨٦ ص.
ببليوغرافية: ص ٣٤٧ - ٣٧٥.
يشتمل على فهرس.
١. التحديث - تركيا. ٢. العلمانية - تركيا ٣. تركيا - التنمية الاقتصادية.
٤. تركيا - العلاقات - البلدان العربية. أ. العنوان.
320. 9561

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧

المحتويات

الإهداء ٩
شكر وتقدير وذكرى ١١
مقدمة رؤيوية منهجية للانبعاث والتحديث ١٣
مدخل فلسفي : مقاربة معرفية في المفاهيم الإصلاحية والتحديث ٣٣
الفصل الأول : تحديث الاقتصادات العثمانية:
دراسة في فهم طبيعة المشاكل الاقتصادية التركية
خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ٥٣
أولاً : تركيا العثمانية والماركنتيلية الأوروبية ٥٤
ثانياً : عوائق التحديث في تركيا العثمانية
من خلال المقارنة مع روسيا واليابان ٥٦
ثالثاً : الحياة الإصلاحية والتحولات البطيئة ٥٧
رابعاً : سياسة إصلاح الضرائب:
ركيزة في التنظيمات العثمانية ٥٩
خامساً : مصادر الدخل العثماني ٦١
سادساً : عصر التنظيمات العثمانية: القوانين العثمانية الجديدة:
تحليل في المضامين الاقتصادية ٦٢
سابعاً : التشكيلات العثمانية وأنماط الإنتاج:
نقد لنظرية النمط الآسيوي للإنتاج ٦٩
ثامناً : تركيا العثمانية: التركيب الطبقي والمعلولات الاقتصادية
خلال القرن التاسع عشر ٧٠
تاسعاً : انهيار التصنيع التركي ـ العثماني
وسيطرة التجارة الدولية والرساميل الأجنبية ٧٣
عاشراً : عبد الحميد الثاني: محاولات التجديد الاقتصادية
وغلبة المشاكل المالية ٧٦

حادي عشر : تغلغل الرساميل الأوروبية في الاقتصادات العثمانية:
القروض والبنوك والاستثمارات في البنية التحتية ٨٣
الفصل الثاني : أتاتورك: الكاريزما ودورها في التكوين التركي المعاصر ٩٩
أولاً : الكاريزما التاريخية: مفهوم تطبيقي ٩٩
ثانياً : ابيستيمولوجية التحول التاريخي ١٠١
ثالثاً : أتاتورك: التكوين والنضال والريادة ١٠٤
رابعاً : أتاتورك والايديولوجيات المشاعة:
العثمنة ـ الجامعة الإسلامية ـ التتريك ١١٦
خامساً : أتاتورك والمبادئ الستة والعلمنة المتاحة ١١٨
سادساً : استنتاجات معرفية ١٢٣
الفصل الثالث : مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر ١٣٣
أولاً : التمايز التاريخي من العثمانية نحو الكمالية ١٣٦
ثانياً : التعبئة: إنجازات فترة ما بين الحربين العظميين ١٥٠
ثالثاً : العلمنة: تحولات المجتمع التركي المعاصر ١٦٤
الفصل الرابع : التنمية السياسية التركية: تطورات التكوين المعاصر ١٧٧
أولاً : عصمت إينونو: الرفيق الأقدم لأتاتورك ١٧٨
ثانياً : تطور تركيا بعد الحرب العالمية الثانية ١٨٢
ثالثاً : قصة التنمية السياسية التركية وأثرها في التحديث ١٨٣
رابعاً : السياسة التحديثية التركية إزاء التحديات ١٨٦
خامساً : تقييم تاريخي لتجربة عصمت إينونو ١٨٨
سادساً : التطورات البنيوية الهيكلية التركية:
الأحزاب والزعامات والنخبات والمصالح ١٨٩
سابعاً : الثورة السياسية: الديمقراطية التركية ١٩١
ثامناً : طبيعة علاقات تركيا بالغرب:
المرجعيات والخيارات ١٩٣
تاسعاً : المسألة الاقتصادية التركية ١٩٥
عاشراً : المأزق التركي: الديمقراطية إزاء القوى
السياسية والدينية اليمينية والراديكالية ١٩٦
حادي عشر : انقلاب ١٩٦٠ في تركيا وآثاره في المشاريع التحديثية ١٩٩
ثاني عشر : الدستور التركي الجديد ٢٠١
ثالث عشر : أول نموذج لحكومة ائتلافية في تركيا ٢٠٢
رابع عشر : المحاولة الانقلابية الأولى ٢٠٢
خامس عشر : وزارة ائتلافية جديدة والمحاولة الانقلابية الثانية ٢٠٣
سادس عشر : وزارة ائتلافية ثالثة وأخرى ائتلافية رابعة ٢٠٣

سابع عشر: حزب العدالة على رأس السلطة:
برنامج سليمان ديميريل في التحديث التركي ٢٠٤
ثامن عشر: التطورات التركية اللاحقة ٢٠٧
الفصل الخامس : التحديث الاقتصادي: بحث تحليلي مقارن ٢١١
أولاً : التنمية الاقتصادية التركية في القرن العشرين ٢١١
ثانياً : رؤية مقارنة في التنمية الاقتصادية بين العرب والأتراك ٢٤١
الفصل السادس : منطلقات الأتراك وانبعاثات العرب نحو المستقبل ٢٥٥
أولاً : العقل السياسي التركي ومحدداته إزاء التحديث ٢٥٥
ثانياً : التحديث التركي والانبعاث العربي:
دراسة مقارنة في الإشكاليات المعاصرة والتوجهات المستقبلية ٢٦٩
ثالثاً : استنتاجات تاريخية ٢٨٢
الفصل السابع : العلمنة بين العرب والأتراك:
دراسة نقدية مقارنة في التفكير والممارسات
من جذور التاريخ إلى رؤى المستقبل ٢٩٥
أولاً : المصطلح والمضمون: المعاني والدلالات ٢٩٦
ثانياً : التجذير التاريخي لـ«العلمنة» بين العرب والأتراك ٣٠٢
ثالثاً : العلمنة الحديثة بين العرب والأتراك: رؤية مقارنة ٣١٢
الفصل الثامن : الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك ٣٢٣
أولاً : ثوابت التفكير: الكمالية التركية
والقومية العربية ٣٢٥
ثانياً : الأصولية والديمقراطية ٣٢٩
ثالثاً : الخيارات من خلال تباين المستويات:
المستقبل في ضوء التشابهات والاختلافات
العربية ـ التركية ٣٣٥
المراجع ٣٤٧
فهرس ٣٧٧

الإهــــداء

إلى الدكتورة شاري بريجارد ووالدتها الاستاذة القديرة ايليان بريجارد. . .

ذكرى زمالة قديمة وعرى صداقة حميمة لا تنسى

تفيض بعشقهما حياة الشرق للعرب والأتراك معاً. .

ذكرى أيامنا الرائعة قبل عشرين سنة في ميوتون كوتج

عند سفح قرية كلينيكولس الساحرة والواقعة في ربوع

إقليم اوخترازدر في أعماق اسكتلندا العليا. .

«فبدلاً من زيادة الضغوط لدى أعدائنا بملاحقتنا أهدافاً مثالية لن نقدر أبداً على تحقيقها ولم نحققها، لنتمسك بأحكام العقل، ولنعرف حدودنا».

أتاتورك

ـ النوم الآن،
واليقظة بعد مئة عام، يا حبيبتي
ـ كلا
عصري لا يخيفني
ولست جباناً.
عصري بائس، مخجل،
عصري شجاع،
عظيم وبطل.
أنا لم أندم لكوني أتيت هذا العالم مبكراً.
إنني من القرن العشرين،
وأنا فخور بذلك،
يكفيني فخراً أن أكون من القرن العشرين
ومع الرجال الذين هم معنا
لنقاتل في سبيل عالم جديد.
ـ بعد مئة عام يا حبيبتي
ـ كلا، قبل ذلك، ورغم كل شيء،
رغم الميت والوليد.
ستكون أيامه القادمة ضاحكة
عصري هذا، القرن العشرون
وليالي المنهزمة أمام ألحان الشفق
وستكون أيامه براقة يا خديجتي[١]
مثل عينيك

الشاعر التركي **ناظم حكمت**
في قصيدته «القرن العشرون»

---

(١) خديجة: هو الاسم الآخر لزوجته «بيرايا».

شكر وتقدير وذكرى

أقدم خالص شكري وتقديري لكلّ العلماء والزملاء والأصدقاء الذين قدّموا لي ملاحظاتهم وأفكارهم ومتابعاتهم التي استفدت منها كثيراً في إنجاز أجزاء هذا «العمل» الجامع والمقارن. . وأخص بالذكر المؤرخ التركي خليل إنالجيك (Halil Inalçik) الذي أفادتني كثيراً مختصراته وتعليقاته الممتعة. كما وأثمن النقدات والملاحظات التي كان قد أسداها لي بصدد «التحديث» و«الإصلاحية» أستاذنا المؤرخ الراحل ألبرت حوراني في جامعة أوكسفورد قبل سنوات خلت.

ولا يمكنني نسيان المواقف العلمية الأصيلة لكل من الأساتذة الأصدقاء: الدكتور سمير أمين، الأمين العام لمنتدى العالم الثالث في داكار بالسنغال، والدكتور عبد الجليل التميمي، المدير العام لمركز الدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي) بتونس، والدكتور نامق ايفال أوغلو (Namik Aÿvaĩoğlu) الأستاذ في كلية الأدبيات بجامعة استانبول، والدكتور توماس لنك (Thomas Link) الأستاذ في جامعة كيل بألمانيا، والدكتور محمد القورصو الأستاذ المحاضر في جامعة وهران بالجزائر، والدكتور مسعود ضاهر الأستاذ في الجامعة اللبنانية ببيروت، فضلاً عن ملاحظات وآراء زميلين أثيرين، هما: الدكتور خليل علي مراد، الأستاذ في جامعة الموصل، والدكتور عبدالجبار قادر غفور، الأستاذ المحاضر في جامعة امستردام.

تقديري الكبير وشكري الوفير لاستاذنا الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت نظير اهتمامه الذي أبداه لنشر هذا الكتاب، ومتابعته لإنجازه منذ عام ١٩٩٢. ولا يغيب عن بالي أن أشكر ذلك الرجل الذي قرأ المخطوطة وسجل عليها بعض «الملاحظات» التي استفدت منها، وخصوصاً في ما يتعلق ببعض وجهات النظر الخطيرة والمصطلحات الجديدة.

أشكر كل أولئك الأوفياء للمعرفة الذين قدموا لي خدماتهم في مكتبات عدة، أو لمجهودات بعضهم من خلال المراسلات للحصول على المعلومات الجديدة لي بواسطة القرص المكتنز.

تقديري لمجهودات الآنستين: أنغام عبد الرزاق وسيماء الحيدري في جامعة الموصل.

وأخيراً، تحية حب ووفاء إلى الروح العالية والشغف العلمي والمتابعة لإنجاز العمل الذي أبدتهُ زوجتي العزيزة في ظل ظروف صعبة ومعقدة للغاية.

ستار الجميل

مقدمة رؤيوية منهجية
للانبعاث والتحديث

مشروع البحث: معنى الدراسة

حظيت تركيا باهتمام كبير من قبل الغرب في النواحي الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، سواء أكان ذلك يتمثل في موقعها الجغرافي القائم عند حدود أوروبا، أم في أوضاعها السياسية التي تصوّر الغرب بأنه في حالة اضطرابها، سوف تعرض أمنه وازدهاره للخطر، فضلاً عن الفوائد الإيجابية التي يمكن جنيها من انتماء شعب كبير لأرض واسعة كثيرة الخيرات، ومتنوعة التضاريس والموارد. ولم يكن الاهتمام بتركيا محصوراً على السياسيين والمراقبين الدوليين والخبراء الاستراتيجيين، الذين يرون فيها مثالاً لمشكلات أكثر عمومية كالتي تصاحب دولة قومية جديدة يمثّلها نظام برلماني مع امتلاكها لجذور تاريخية خصبة وتقاليد سياسية متنوعة موغلة في القدم.. كان على رجالاتها أن يوحّدوا في مشروعهم النهضوي المعاصر ضمن أطر التحديث السياسي بين تلك التقاليد التاريخية من جهة، وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوجهة بكلياتها نحو الغرب من جهة أخرى، يدعمهم نظام سياسي ديمقراطي حديث.

إن في مقدور المؤرخين المحدثين أن يحلّلوا القيم والتقاليد والرواسب والنظم التاريخية التي امتلكها الأتراك على مدى عدة قرون، وبمقدورهم - إلى جانب علماء الاجتماع - أن يتدارسوا في المجتمع التركي المعاصر أسباب النمو السريع للسكان وتأثيراته البالغة ولا سيما في المدن.. وقياس حجوم التخلف الذي يستشري في الأرياف. أما الاقتصاديون فبمقدورهم أن يحلّلوا الفعاليات الاقتصادية والمواضيع الأساسية التي تشغل بال الناس واهتماماتهم المعيشية وحجوم إنتاجياتهم الزراعية والصناعية.. بمعزل عن الدعم الخارجي أو نظم الحكومات التركية المتعاقبة إزاء الحياة الاقتصادية.

إن دراسة التحديث التركي تهدف بشكل أساسي إلى فهم معمق لأوضاع تركيا المعاصرة من خلال تحليل المزيد من المعلومات، وتفكيك العديد من النظم، وتقديم أهم النتائج والاستنتاجات، والمضي في توضيح أهمية عوامل أساسية ومحددة عن حاضر الشرق

الأوسط، ورسم رؤى معرفية عن مستقبله، بل إن من أبرز المهام الملقاة على عاتق المتخصصين في الشؤون التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التعمّق في معرفة تركيا، واختراق عوالمها، كونها واحدة من أبرز النماذج التاريخية المعاصرة في «التحديث»، وأن النقص العربي في المعلومات والكتابات العلمية والرؤى المعرفية إنما يقود إلى خطر إمكانية ذلك «التجاهل»، أو التعبير عنها بمقالات صحفية أو كتابات هشّة، أو بصيغ خاطئة ومبهمة غير صحيحة، كونها باقية حتى يومنا هذا خارج مجال اهتماماتنا وعلومنا العربية المعاصرة.

نحو معرفة الكشوفات والمواقف العلمية الجديدة

لقد بقي كل من الأوروبيين (وشعوب أخرى كالعرب مثلاً) في حالة جهل بشؤون التاريخ التركي، ولم تزل المعلومات والمفاهيم الخاطئة مسيطرة على العقول والأذهان لدى كل من الأوروبيين (والعرب مثلاً) عن التواريخ التركية المتنوعة.. في حين غدت تواريخ أخرى أقرب إلى الوضوح والفهم والمعرفة. إن هناك نقطة أساسية في عدم فهم راسخ للشؤون التركية الحديثة والمعاصرة ناتج من الخلافات والاختلافات والتباينات في المعلومات التاريخية لدى الأوروبيين، وأن جذور هذه «الحالات» تكمن في طبيعة العلاقات التاريخية وانعكاساتها على معالم القرن العشرين. أما عربياً، فإن هناك نقصاً في المعلومات، وتعويضاً لذلك «النقص» الواضح بالآراء والأفكار والمواقف المضادة التي لا تفضي إلى حقائق إيجابية ولا تسعى إلى تكوين مستقبل مشترك. وما أريد قوله بهذه «الكلمات»، ان تاريخاً جديداً شاملاً للأتراك يتضمن نتائج الدراسات والأبحاث الحديثة والمعاصرة لمعلومات ووقائع ونظم وأفكار.. وعن مراحل معينة وجوانب مهمة ومرتكزات أساسية، ستفتح الأبواب على رحبها لتقديم مفاهيم موثوقة، وآراء صائبة، واستنتاجات رصينة... إننا بأمسّ الحاجة إليها عند نهاية القرن العشرين، نحن العرب!

ثمة دراسات تاريخية ومعرفية جديدة وناضجة وجادة قد ساهمت في إزالة بعض الغشاوة عن العيون، وأزاحت الستار عن الحقائق. ولم يكن هدف أصحابها مجرد إحضار للتاريخ التركي إلى حدود المعاصرة، بل - وكما يذكر المؤرخ ستانفورد شو - هو: «إضفاء عنصر التوازن على صورة تركيا بدون إدخال تلك التشويهات والتناقضات التي ميّزت جانباً كبيراً من نظرة الغرب إلى العثمانيين، وهي تشويهات برزت لأن التاريخ العثماني كان يناقش من منظور أوروبي دوماً، ويقع في ضوء التحيزات الأوروبية معتمداً إلى درجة كبيرة على أساس غير موثوق من المصادر الأوروبية». نعم، إنها رؤية صحيحة لما كانت عليه الكتابات الأوروبية التي كان لها تأثيرها الواضح في بناء المواقف وإطلاق الأحكام.. نعم، إنها وقفة ناقدة نافذة على أحد أبرز العوامل التي أضرّت كثيراً بتاريخ الشرق الأوسط.

ولما كان العرب قد اتبعوا في كتاباتهم التاريخية والفكرية والسياسية الحديثة المأثور

الأوروبي من الكتابات والترجمات، وبنوا رؤيتهم الفكرية والسياسية والتاريخية عن الشرق الأوسط من خلال ذلك المنظور الأوروبي المستند دوماً على قاعدة أوروبية ـ غربية وليس شرق أوسطية متأصلة أو عربية/إسلامية صادقة.. فقد انحاز العرب، ومعهم فكرهم المعاصر ورؤيتهم المجزأة ومواقفهم المضطربة، وراء الأوروبيين، كي ينقلوا جميع وجهات النظر المتحيّزة وغير المؤكدة أو الموثوقة عن الأتراك، وكذلك ـ مع الأسف ـ فعل الأتراك أنفسهم في بناء مواقفهم ورؤاهم المضادة إزاء العرب وتواريخهم ومشاكلهم وشؤونهم المعاصرة.

إن الحاجة العلمية والضرورات المستقبلية تفرض على كل من العرب والأتراك اليوم أن يعتمدوا اعتماداً كبيراً على مؤلفات الآخر وأفكاره وآرائه ومفاهيمه وتواريخه وخطابه ومرتكزاته وأساسياته في تجسيد منظور تاريخي مشترك متبعاً الخطى العقلانية والمصالح المتبادلة والرؤية المصيرية من أجل تكوين جديد، فضلاً عن اعتماد الدراسات العلمية الجديدة والمعاصرة التي بدأت تنتشر شرقاً وغرباً منذ قرابة عقدين من الزمن المتحرك الفعال. وإن الوصول إلى عنصر «التوازن» في تقييم الحقائق التاريخية والواقعية سيقدم إلى العالم كله حاضراً ومستقبلاً صورة غير مشوّهة عن العرب والأتراك وعن القوميات الأخرى، ومن قبلهم عن العثمانيين الذين جمعوهم كلهم في إطار واحد على مدى أربعة قرون من التاريخ الحديث.. وضمن دراسات وأبحاث تعدّ نتائجها ثمرات رؤى شمولية ومعالجات نقدية، ومناهج تعديلية، وتصويبات معرفية تثير الجدل من أجل بناء مستقبل زاهر لكل من العرب والأتراك في القرن القادم.. وأن هذا «الحلم» سوف لا يتحقق إلا بإبعاد الطرفين للمشاكل والأزمات والصراعات والمخاطر التي تهدّد منطقة الشرق الأوسط اقليمياً وعرقياً ودينياً وطائفياً، وإبعاد شبح الحروب والانقسامات والتفكك عن الأجيال القادمة.

ولكن ماذا بصدد ثقافتنا السياسية العربية؟ التفكير والواقع والخطاب؟ يحيط بالثقافة السياسية العربية الغموض في التفكير والازدواجية في المواقف، وحالة الإطناب في الخطاب.. وينبثق ذلك كلياً من فوضى التجزئة السياسية في الواقع العربي، وهو «واقع» بعيد جداً في قراراته وممارساته واتجاهاته وتياراته عن الفكر السياسي الذي استخدمه العرب في سياقات متباينة ضمن الأطر والمبادئ والمواريث التي تربوا عليها إبان القرن العشرين.. فجاءت صياغاتهم المعبّرة عن واقعهم وخطابهم يشوبها الشذوذ، وتعتريها التناقضات، فينتج منها المزيد من المكابدات، بل إنهم وجدوا أنفسهم ـ كأحد أبرز الأرجحيات المسبّبة لذلك كله ـ في خضم من المفاهيم الجديدة التي لم تفرزها تواريخهم الحديثة على امتداد القرنين المتأخرين والتي انطوت على «مفردات» و«تعابير» و«مصطلحات» استخدمها الأتراك (والشعوب الآسيوية والافريقية) في هذا القرن، فاختلفت تفاسير العرب والأتراك لها في ظل السياقات لا السياسية فحسب، بل والتاريخية أيضاً، وكانت ولم تزل مستعصية لا على الفهم فحسب، بل على التطبيق أيضاً.

هكذا، تبدو الثقافة السياسية العربية المعاصرة وليدة تفكير قطري أو طوباوي أو خيالي أو سلطوي غير متجانس، يصنع واقعاً سياسياً مضطرباً ومشتتاً ومعتماً ومتناقضاً ومتناحراً.. وينتج منه خطاب سياسي يسوده التهويل والأسقاط أو الجمع بينهما، ويبدو في جميع الأحيان أن أغلبهُ - الذي تمثّله السلطويات عبر الصحف والإذاعات والمؤتمرات الرسمية وكتّاب الايديولوجيات - تغمره الحشوية المضنية والمبالغة والتهويم والإنشائية الفضفاضة التي لا تنتهي إلى شيء!

مكابدات في نقد المعلومات وتحليل أبرز المصادر والمراجع

ثمة مكابدات عانيتها وأنا أكتب «فصول» هذا الكتاب منذ عام ١٩٩٠، منها مشاكل علمية صادفتني وخصوصاً في الحصول على المصادر والمراجع التي نشرت خلال السنوات الثلاث المنصرمة، وقد تذلّلت بفعل استخدامي للقرص المكتنز من المعلومات. ولا بد لي أن أشير إلى جملة من الكتب والدراسات والبحوث المختصة والرصينة في تاريخ الإصلاحية العثمانية وفي تحليل عملية التطور السياسي والتحديث الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في تركيا المعاصرة. فلا يمكننا بأية حالة من الأحوال أن نتجاوز آراء المؤرخ ستانفورد شو في تأريخية انتقال الأتراك من القديم إلى الحديث عبر القوانين الإصلاحية والتنظيمات العثمانية.. ولم تكن مؤلفات شو مجرّد إحضار صورة تركيا العثمانية بتشوهاتها التي اعتمدها المؤرخون الغربيون على مدى زمن طويل، لأن التاريخ العثماني كان إلى زمن قريب يناقش من منظور أوروبي دوماً، وهو يقع في ضوء التحيّزات الأوروبية باعتمادها إلى درجة كبيرة على أساس من المصادر الأوروبية الأحادية المعلومات والتصورات.. وقد أبطل المؤرخ شو تلك «التشوهات» باعتماده على المؤرخين الأتراك القدماء أصلاً، كما أنه توغّل في مظانهم ومضامينهم. وقد نسج عدد من المؤرخين الذين كتبوا في حياة الامبراطورية العثمانية إبان القرن التاسع عشر على منواله في إغناء فصول وقائع وحالات الانهيار والإصلاحيات والمشروطية (الدستورية) والنخبات والقرارات التي رافقت نهايات عمر الدولة.

وبودّي أن أشير أيضاً إلى الكتابات الرصينة عن تواريخ الإصلاحية العثمانية، كتلك التي كتبها خليل إناجيك بصورة مختزلة وبارعة، أو تلك التي عالجها كلّ من كمال كارپات وكارل براون وروستو وشارل عيساوي وررودريك ديفيسون وألبرت حوراني والسير هاملتون غب.. وما كتبه المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي في موسوعته **دراسة في التاريخ**.

أما بصدد الكتابات المهمة عن التطورات السياسية، فلا يمكننا أن نغفل عن مؤلفات المؤرخ التركي فيروز أحمد وأبرزها كتابه المفصل **الديمقراطية في تركيا** فضلاً عن البروفسور نيازي بيركس في كتابه **تطور العلمانية في تركيا**. وقد مهّد المؤرخ برنارد لويس بكتابه **تطور تركيا الحديثة**. كما يمكننا أن نبرز بخصوص العلاقات السياسية جملة

من الكتابات، منها كتاب عمر كوركجي أوغلو **العلاقات الانكليزية ـ التركية ١٩٠٩ ـ ١٩٢٦**، وكتاب محمد علي بيراند الموسوم بـ **الدية**، فضلاً عن **مذكرات** زكي كونر الب، وغيرهم.

لقد أوصلتني قراءات فلسفية وسوسيولوجية عديدة وعلى مدى سنوات عديدة إلى جملة من المفاهيم والأفكار بعد نقدها ومعالجتها ابيستيمولوجياً، وخصوصاً تلك الكتابات عن المناهج والمضامين والمصطلحات حول التحديث، ومن أشهر المنظّرين والعلماء: روستو وليبنشتاين وسبيير ولاسويل وكانتريل وليلاند وريسمان وليرنر وماكس فيبر وكلارك واودن وسكرام ومور وغيرهم[١]، بعد إخضاع آرائهم وبعض نظرياتهم للفحص والنقد وتخطّي بعضها كونه لا ينطبق على التجربة التركية في التحديث. وكذلك الحال بالنسبة لاتفاقنا مع المفاهيم التي طرحها كل من غارتز وبروديل، وعدم اتفاقنا مع الأحكام التي نشرها كل من كارل ماركس وفردريك انغلز وبيري اندرسون بصدد «النمط الآسيوي للإنتاج».

أما بصدد المعلومات المهمة في التحديث الاجتماعي لتركيا، فلا يمكننا أن نغفل عن دراسة مبرزة كتبها ولتر ف. ويكر في كتابه **التحديث في تركيا** مقدّماً معلومات إحصائية على قدر كبير من الفائدة سواء في الجداول أو في المتن. وشعوراً منّا بالامتنان لفطنته، نؤكّد على أن كلاّ من أسلوبه ومضمونه يشكلان مادة حيّة لولا بعض الشكوك بسبب غموض بعض المصطلحات والصياغات الإنشائية.. وبقدر تعلّق الأمر بالمادة العلمية، فإن المؤرخ السوسيولوجي ويكر متفائل تماماً بخصوص مستقبل تركيا لتفهمه تلك الصعوبات التي ستواجهها في هذا السبيل. ولا بد لي أن أذكر الكتابات المختصرة التي نشرها رودريك ديفيسون عن (**مختصر**) **تاريخ تركيا** الذي يتميّز بالحبكة العالية المستوى والمعلومات المهمة التي يحتاج إليها جميع المهتمين بالشؤون التركية.

أما في التنمية الاقتصادية، فيمكنني أن أشهد بكتاب البروفسور هيل والموسوم: **التطور السياسي والاقتصادي لتركيا الحديثة** الذي غطّى مساحة تاريخية هي بالضبط المساحة التي غطّاها ولتر ف. ويكر، ولكن المؤرخ هل أكد على التنمية الاقتصادية وإجراءات الدولة في إطار التحوّلات التحديثية. وفي إطار التحديث الاقتصادي، يمكنني ذكر ذلك الجهد الذي قام به عالم الاقتصادات والسياسة التركي ب. بيربير أوغلو والذي كرّسه في عدد كبير من مقالاته وكتبه عن التاريخ الراديكالي التركي المعاصر، وأخص بالذكر كتابه (بالانكليزية) الموسوم: **تركيا في أزمة: من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد** ويخرج المؤلف فيه بنتائج مغايرة لتلك التي طرحها غيره من المتفائلين بمستقبل تركيا، إذ تتوسم التشاؤم فيما استنتجه بيربير أوغلو الذي كال نقداته المريرة وملاحظاته القاسية للسياسات

---

(١) لقد استفدت كثيراً من أعمال هؤلاء العلمية في فلسفة التحديث. وسيجد القارئ عناوينها في قائمة المراجع.

الاقتصادية التي مارستها الحكومات التركية المتعاقبة. ولي أن أذكر أيضاً كتاب البروفسور كليمنت دود الموسوم: **الديمقراطية والتنمية في تركيا** المتميز بالمعقولية والحيادية والميدانية التطبيقية والمنهجية وهو يعالج أثر الانقسامات السياسية على الحياة الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى عوامل تاريخية منها: ميراث الفن السياسي العثماني التقليدي.. ويرى أن حصيلة ما تمتلكه تركيا اليوم من «الديمقراطية» هو حاصل جمع تطورات تاريخية بدأت مع زوال الاوتوقراطية الإسلامية ـ العثمانية، ثم الاستبدادية (الحميدية+ الاتحادية)، ثم السلطوية الكمالية، ثم الديمقراطية الليبرالية. والكتاب جدير بالقراءة والاهتمام والاستخدام، ولا يمكننا أبداً نسيان أعمال هرشلاغ وشارل عيساوي.

مفاهيم الدراسة والعمل

لقد كتبت فصول هذا الكتاب على مهل على مدى ثلاث سنوات ماضية من حياتي الأكاديمية محللاً ومقارناً أهم الجوانب الأساسية التي شملها تاريخ التحديث التركي، ومحدداً تلك «التحولات» والتغيّرات الجوهرية التي عاشتها تركيا الحديثة والمعاصرة من خلال فهم المرتكزات التي قامت عليها المبادئ التركية، والتي غدت فيما بعد من ثوابتها التاريخية إزاء المتغيّرات العربية في القرن العشرين.

تتبع منهجية العمل ثلاثة أصناف من المفاهيم:

١ ـ صنف تمت استعارته من تاريخ القرن التاسع عشر لأجل تحديد أبعاد البنى الإصلاحية في الدولة العثمانية وسياستها في «التنظيمات» التي غدت تجسيداً تاريخياً أساسياً لايديولوجية «العثمنة»، وكان من أبرز منتجاتها القوية والحية: ظهور البطل الريادي التاريخي (الكاريزما).

٢ ـ صنف تمّ استمداده من تاريخ القرن العشرين لأجل تفكيك العمليات التحديثية في التمايز والتعبئة والعلمنة، تلك التي أثرت في كل من:

(أ) الدولة التركية المعاصرة من خلال عهد البطولة (الريادة الكمالية) فيما بين الحربين، ثمّ التنمية السياسية التركية التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية.

(ب) المجتمع التركي المعاصر من خلال التحولات الجذرية التي عاشها إبان العهد التأسيسي الكمالي وتبنّي المبادئ والقيم الكمالية بعد ذلك.

٣ ـ صنف منهجي رؤيوي مستقبلي تمّ استظهاره واكتشافه من خلال البحث تركياً وعربياً وشرق ـ أوسطياً فيما سيؤول إليه الحال في القرن القادم بواسطة ما سترسمه الأجيال من الخيارات الفكرية والسياسية لأجل بناء مستقبل جديد وتاريخ جديد.

وعلى صفحات هذا الكتاب أجريت تأكيدات وتشديدات على «موضوعات» أجدها أساسية وثرّة لإثارة الذهنية والتفكير العربيين والوعي بأهميتها في المقبل من الأيام

والسنين. فهل من غرس نزعة تسعى إلى تأصيل قيمي في تحديث المجتمع وتخليصه من الرواسب البالية؟ وهل من رؤية تهدف إلى تطلّع لمستقبل مشرف للأجيال القادمة.. تجتمع فيه أنساق هذا وذاك من أجل ترسيخ قيم عليا وتحقيق طموحات سامية وصولاً إلى الحلم العربي الذي لازم أجيالنا العربية في القرن العشرين بغية التوحد القومي وارتقاء المجتمع العربي وتحديثه وتغيير بنيوياته التالفة وإحياء فضائه النهضوي الزاهر، والقضاء على رواسبه التاريخية التقليدية القاتلة؟

إن كتابي هذا الذي بين يدي القارئ يتوخى تفسير تطور عمليات التحديث التركي من خلال النمو التاريخي للمؤسسات وانبثاق القوانين، وبروز الكاريزما، وكيفية وقوع التمفصلات وتشييد الدولة وتعبئة المجتمع وعلمنته إثر التمايز التاريخي.. مع الأخذ بنظر الاعتبار: قصة التحولات في التفكير والتقاليد والتعليم والمرأة. وعلى القارئ العربي أن يتنبّه إلى أن وصف أية ظواهر تحديثية في التجربة التركية، عثمانية أكانت أم معاصرة، وتحليلها لا يعني بأي حال من الأحوال أنني أتبناها، أو أن ذلك دليل إعجاب بها، أو علامة للموافقة عليها، ولست معتقداً على الإطلاق بأن غاية الباحث والمؤرخ هي نقل تجربة الآخرين من مكان إلى آخر، أو استعارتها، أو تقليدها أو تمثلها بقدر نجاحه في إشباعها دراسة وتمحيصاً، ورفد ثقافتنا ومجتمعنا العربيين للاستفادة منها.. وأظن أنني قدمت ما هو جديد، وحسبي أن الموضوع بحاجة ماسة إلى الكثير من البحوث والدراسات والمعالجات وعلى نحو منهجي وفلسفي مستحدث.

أقول: هكذا سيجدني القارئ (العربي والأجنبي) قد استغرقت في البحث عن بدائل وخيارات جديدة بعد نقد ومعالجة الظواهر والتقاليد والسياقات التي ألفها الأتراك في القرن العشرين، وأزعم بأني كنت حيادياً إزاء مشاكل أساسية في حياة الشرق الأوسط الذي يستحق الاهتمام لذاته ومن قبل أبناء شعوبه دون الآخرين من البعداء والغرباء عنه، وأخص بكلامي هذا الكتّاب الغربيين، نظراً إلى خصائصه المتميزة والمنفردة التي لا يفهمها إلا أصحابها، والتي لا يمكنها الاحتفاظ بديمومتها وأصالتها إلا على أيدي أبنائها الحقيقيين بعيداً عن التكتلات الدولية والتحالفات الاستعمارية، والصراعات الاقليمية، والحروب الأهلية، والانعزالات الطائفية، والتفجّرات العرقية، والارتدادات المذهبية، والانقسامات الدينية والاهتراءات السياسية.. التي غدت مواضيعها ـ مع الأسف ـ مادة دسمة للكتاب والمراقبين والخبراء الغربيين.. وغدت مادة حارقة لاستلاب التراكمات والظواهر والبنيويات النهضوية والتحديثية والانبعاثية والتجديدية التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها العرب والأتراك. إن ما نحتاج إليه فعلاً كضرورة وحياة وتواصل هو: كيفية أن نستقبل القرن الواحد والعشرين من خلال «المنهج» الذي يبعد منطقتنا الشرق ـ أوسطية ويبعد وطننا العربي الكبير عن المخاطر أعلاه وعن شبح التراجعية والارتكاس.. فهل نحن بمستوعبين حقاً حجم الأخطاء والخطايا التي لازمت أجيالنا في القرن العشرين؟

لقد واجه العرب تحديات أصعب من الأتراك، وستبقى هذه التحديات تواجه الأجيال القادمة ومنها: الانهماكات السياسية والسلطوية، والمتاهات الفكرية والعقائدية، والرواسب التاريخية المريرة، والصراعات الايديولوجية، والعثرات والتبعثرات القومية، وعوامل ابتزاز القوى الخارجية، والارتباكات العسكرية ـ الدفاعية (أو الهجومية) إزاء الأعداء وفي مقدمتهم إسرائيل، ناهيكم عن استعارة وتقليد للنماذج والأفكار والأحزاب والنظريات (الأوروبية بشكل خاص) وتمثلها كموديلات تحيا وتموت بين جيل وآخر: «موديل» يتمثل ألمانيا النازية أو إيطاليا الفاشية، وآخر تركيا الكمالية، وآخر فرنسا الديغولية، وآخر روسيا اللينينية، وآخر الصين الماوية، وجملة أخرى من التوتاليتاريات ومن النماذج والموديلات!

هكذا علينا أن نقول إذاً بحدوث خروقات وارتجاعات وانتكاسات في حياتنا العربية وتجاربنا النهضوية والسياسية العديدة.. في حين كان الحال متجانساً ومتقدماً ومتواصلاً في الحياة التركية كالتي سنقرأ ملياً في صفحات هذا الكتاب جوانب أساسية من أنماطها الموحدة في «التحديث»، ولكن ثمة إخفاقات قد لازمته وسياسات أضرّت به، وتعقيدات توالدت منه، فلم يحقق الانتصارات والنجاحات كتلك التي حققها اليابانيون والروس مثلاً!

نستنتج إذاً بأن تركيا (العثمانية الإصلاحية والكمالية التحديثية) الحديثة والمعاصرة قد خضعت لـ «سيناريو» واحد متنوع الصور، موحّد الخطوط، متواصل البنى والتراكيب بشقيه الاثنين.. ولما تزل تواصل الطريق والمنهج والثوابت التغريبية رغم كل تحولاتها على صعيد الدولة والمجتمع.. في حين خضع العرب (المعاصرون في القرن العشرين) لعدة «سيناريوهات» متباينة المحتوى والمضامين، متقاطعة الأساليب والمناهج، متفرقة البنى، متكسرة الرؤى، متعثرة الخطى.. متقلبة الأهداف والايديولوجيات، مبدّدة للموارد والمجهودات دون التوصل إلى ما كان بالإمكان الوصول إليه في بناء الأمة والتاريخ والمجتمع والمستقبل.

الرؤى المنهجية والفلسفية لمشروع العمل

أما ما يخصّ المناهج الفلسفية المعاصرة، وما يمكنها أن تقدّمه لنا في دراسة مقاربات **الانبعاث والتحديث لدى العرب والأتراك: من العثمنة إلى العلمنة**، دون الوقوع في أية «إطلاقيات» تغفل تعدّد الاتجاهات داخل الوضعية الإسلامية نفسها.. مناهج كالتفكيك واستقراء الخطاب والابيستيمولوجيا والسوسيولوجيا السياسية والتاريخية والانثروبولوجيا الثقافية وغيرها، هذه التي كشفت تطبيقاتها على أيدي علماء وفلاسفة ودارسين ومؤرخين الكثير من خفايا المعرفة الإنسانية.. أقول: فلا ضير من الاستفادة منها كمناهج متطورة وسليمة في الكشف عن اللامرئي والمخفي والمحتجب والمترسب من خفايا تواريخنا ومواريثنا وسوسيولوجياتنا العربية والإسلامية في حياتنا المعاصرة التي تفاقمت فيها

التناقضات بين الماضويات والتجديدات وبشكل مهول تعجز العلوم التقليدية والمعرفة المادية العربية السائدة بمختلف آلياتها الجامدة والسكونية عن الكشف عنها أو ترسيم حدودها، أو تعرية سلطوياتها على الذهنيات وعلى العادات والتصرفات والسلوكيات والنمطيات والازدواجيات والكتابات. . . الخ.

ولكي يأخذ هذا «التوجه» منحى مقارناً أكثر تفسيراً وأعمق تنظيراً، لا بد من سياق بعض الإشارات والرؤى المنهجية:

١ ـ إن العالم الإسلامي قد تشبّع من خلال تاريخه الطويل بالسلوكيات الدينية والرموز الروحية في كل مفاصله وثقافاته وعاداته وتقاليده بصورة الواعي (غير الواعي بنفسه)، فمثلاً، حتى أولئك الذين يغتربون عن روح العصر من المسلمين ليس باستطاعتهم العيش أبداً دون استخدام آخر المبتكرات الأوروبية (التقانية والكهربائية مثلاً) في عالم متخلف في منتجاته وآلياته وعناصره عند نهاية القرن العشرين. أما العالم الأوروبي فقد تشبّع من خلال تاريخه الحديث بالسلوكيات المدنية والشيئيات الزمنية في كل مفاصله وثقافاته وعاداته وتقاليده بصورة اللاواعي (الواعي بنفسه)، ولكن نتيجة ذلك هي واضحة في الخواء الروحي والتسلط المادي، فثمة نماذج وعناصر وأفراد وجماعات تجد في «الدين» (أيّ دين مثلاً) مهرباً للراحة النفسية، أو المتعة الثقافية، أو الممارسات الطقوسية، أو التأملات الروحية. . وهي نماذج تبررها فعلاً تعقيدات الحياة المعاصرة، وتبرزها أعمال المحلل النفسي يونغ.

٢ ـ إن مجمل المتغيّرات في العالم الإسلامي كما تنبئنا عنها الوقائع والأحداث التاريخية على مدى قرن كامل قد رسمتها الانقلابات السياسية (أو العسكرية) السريعة الأمد بإدانة كل نظام سياسي لمن سبقه والتشهير بعجزه في إحداث التحولات (التقدمية) والتطورات الاجتماعية دون أي وازع من إدراك أو وعي بالتحولات البطيئة في الذهنيات والسلوكيات والسوسيولوجيات وتمرّدات كوجيتو العقل وتطوير النخبات. . تلك «التحولات» امتدت في أوروبا عهوداً طويلة، فقد نادى المفكرون الأوروبيون بأفكار ومبادئ مختلفة منذ القرن الثامن عشر. . وبقيت تتبلور وتتفاعل وتعالج على مدى قرن كامل وأكثر، حتى غدت بمثابة «قوانين» قامت الدول الأوروبية بإصدارها بعد أن رسختها المجتمعات فيها.

السؤال الآن: ماذا يعنينا نحن من ذلك كله في العالم الإسلامي؟؟

ـ لا يمكننا استنساخ تجارب الأوروبيين أو إحضار ظواهرهم جاهزة إلى بيئاتنا وعوالمنا قصد إجرائيات توفيقية أو تلفيقية تحت مسمّيات شتى ازدحم بها الفكر العربي المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية كثنائيات: «الأصالة والمعاصرة»، «الرجعية والتقدمية»، «التراث والحداثة». . . الخ.

ـ الاستفادة من قياسات أوروبا التاريخية على مستوى الفترات البعيدة الآماد

(Durée) حيث يكرّس ديالكتيك بطيء بين المستويات والنخب والقيادات في جيل معيّن، لكي يتطور ذلك «الجدل» لدى جيل آخر. . وهو جدل غير منظور تتشكّل عنه بنى تاريخية منظورة، وعلى حدّ تعبير فرناند بروديل (صاحب مدرسة الحوليات الفرنسية) (Annales) بأن «البنى التاريخية مرئية ويمكن قياسها».

٣ ـ السؤال هو: كيف نستفيد من ذلك كله دون أن نكون جزءاً منه أو طرفاً فيه؟ أقول: إن نحن أحسنا الإجابة عن ذلك، فقد نجحنا في أن نقدم «اجتهادات» نافعة لتجاربنا التاريخية وإرهاصاتنا الفكرية. . وأن نقدم «أصالة» علمية بحثية للأشياء والحياة وإغناء قيمها الحديثة. . ولكي لا يسيء إلينا بعضهم أو أن يتهمنا بعضهم الآخر، إننا نقف في الضدّ من «إسلامية النهضة» في معالجاتنا لمقاربات **الانبعاث والتحديث لدى العرب والأتراك: من العثمنة إلى العلمنة**، فإنني أجيب بنفي قاطع، قائلاً: لينظر المرء بعقله (لا بعاطفته) إلى تموجات التاريخ (لا إلى ثوابت الشرع)، وإلى تنوع المواريث والتقاليد والبيئات في الفضاء الإسلامي (لا إلى وحدة الأمة الإسلامية) وليدرس بعمق ـ مثلاً ـ الحركات الإسلامية «الإصلاحية» في القرن التاسع عشر ويقارنها بما آلت إليه الحركات الإسلامية «الحزبية ـ السياسية» في القرن العشرين. . ثم يسأل نفسه: هل يمكن لهذه أو لتلك أن تعدّ بنى حقيقية لـ «إسلامية النهضة»؟ وهل يمكنها أن تكون فعلاً مشاريع نهضوية حقيقية باستطاعتها أن تقف قوية شامخة إزاء طغيان هجمة الغرب الحضارية والسياسية والمستقبلية والمصيرية؟ وليسأل نفسه ثانية: هل اعتمدت الحركات الإسلامية في القرنين المتأخرين سواء في أفكارها ومناهجها أو في وظائفها وممارساتها على مرجعيات حضارية وتاريخية أصيلة كتلك التي أنتجتها الاتجاهات التعددية «الكلامية الفلسفية ـ العقلية» في الحضارة العربية ـ الإسلامية: تعددية مرجعيات زاخرة وتنوّعات ثرة مثلتها ـ حسب أزمانها وبيئاتها ـ مدارس من المعتزلة والأشاعرة وأهل الاجتهاد وأبناء المذاهب الفقهية وعلوم الأصول والأحياء. . ومناهج أهل النقد الظاهر والباطن وأصحاب علم الجرح والتعديل وعباقرة نقد النصوص ونقد الشعر ورواد علم القياس وعلوم الطبيعة والإنسان والفلك والفلسفة والاجتماع. . . وهل أبدع مفكرو الحركات الإسلامية المعاصرة في اتجاهات حديثة تتفق مع روح العصر وبناء المستقبل ومواجهة التحديات؟ أم كانوا على عكس ذلك كله؟ لقد كانت حركات «إصلاحية» ـ وليست نهضوية ـ انبثقت لأول مرة في خضم سكونيات المتصوفة وطرائقها المشهورة في المجتمعات الإسلامية والمتقادمة على مدى أحقاب تاريخية طويلة غيّبت الفكر والتفكير وحجبت ثروة الإبداع والمبدعين في غياهب الأخيلة والرموز والتقاليد السكونية الرثة التي تفاقم انتشارها إبان العهود العثمانية وعلى امتداد القرون المتأخرة. . وبدعم سياسي ـ عثماني في مركزية الدولة أو إداري ـ باشوي في الأقاليم (العربية خصوصاً)، ناهيكم عن كون الحركات الإسلامية جميعها في القرنين التاسع عشر والعشرين قد اندفعت نحو المسارح السياسية دون الميادين الاجتماعية، فكانت الحركات الأولى قد وجدت مبرراتها في تأسيس دولة (كالوهابية مثلاً)، أو تقليد ذلك (كالشوكانية مثلاً)، أو في النضال ضد الاستعمار (كالسنوسية والمهدية مثلاً). . أما

الحركات الإسلامية المعاصرة التي توالدت بعد حركة «الجامعة الإسلامية» فقد وقفت جميعها معادية لأنظمة الحكم السياسية في العالم الإسلامي.. وقد غدت بعد هزيمة ١٩٦٧ معادية لأنظمة المجتمع وأساليبه المعاصرة التي اعتبرتها عوامل تغريبية من صنع الاستعمار.

ماذا نستنتج من تحليل ذلك كله؟

إن سياقات تناقضية وثيولوجية متصادمة فيها المزيد من الكوابح بلورها واقع متأزم يعج بالتحديات قد أبعد تلك «الحركات» عن «إسلامية النهضة» وعن فرص الحوار مع التيارات الفكرية المعاصرة الأخرى، فغابت مسارات حقيقية في التشكيلات النهضوية للإسلام الحضاري بعد أن تحول «الإسلام» التصوفي السكوني على مدى القرون العثمانية إلى «الإسلام» الإصلاحي السلفي في القرن التاسع عشر.. إلى «الإسلام» السياسي العنيف في القرن العشرين.

٤ ـ إنني إذ أجهر بهذه الآراء والرؤى والاستنتاجات، فلا بد لي من أن أوضح بعض المبادئ والمفاهيم.

ـ الإيمان بتواريخنا الحضارية المثلى ومواريثنا الإسلامية السامية التي تقوم على مبادئ الحق والعدل والمساواة والتسامح وشيم الأخلاق والقيم الغرّاء.

ـ احترام خيارات الشعوب الإسلامية قاطبة في ما رسموه من مناهج وتحولات في حياتهم المعاصرة، وأمنياتهم المصيرية في النهضة والحرية والتحرر والتقدم.

ـ الدعوة الصادقة إلى الديمقراطية وتعددية الآراء بعقد المصالحة بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية والدينية وتبادل الحوارات بروح مرنة وصادقة وجدلية لا جدالية.

ـ الفهم الحقيقي والعقلاني للواقع والمصير من خلال الوعي بـ «الآخر» والإدراك لـ «التحديات»، والتخلص من «ربقة التخلّف».

ـ الاجتهاد بصياغة مفاهيم جديدة وأصيلة لتحديث الحياة والمجتمعات الإسلامية بعيداً عن تقليد «الآخر» واستنساخ معطياته وموديلاته ومنظوماته..

توضيحات جوهرية لا بدّ منها

يندرج مشروع هذا الكتاب في محاولة «معرفية» متواضعة أبتغي توصيلها كرسالة إلى القارئ العربي مشتملة على دراسة تجربة التحديث التركي بهدف مقاربة الانبعاث العربي.. مبتدئاً بظاهرة «العثمنة» ومنتهياً بظاهرة «العلمنة»، وما تضمنّته هذه «المحاولة» من تفاسير وفرضيات وبراهين ومقارنات وأفكار وتحليلات، فضلاً عما انتهت إليه من نتائج واستنتاجات أود وضعها على طاولة البحث العلمي العربي من أجل مشاركة رؤيوية في بناء المستقبل العربي أو مساهمة حيوية في تطوير العقل العربي ومفاهيمه وآلياته القادمة.

ثمّة نقاط علمية ونقدية أثارها بعض المقيّمين الذين قرأوا مسودات هذا الكتاب

مشكورين، أود الردّ عليها بإجابات جوهرية في هذا «المدخل» في ما يخص فلسفة وآليات هذا «العمل» الذي يبقى رهن تجربتي العلمية المتواضعة ومسؤوليتي المباشرة على مستوى الفرضيات والمعالجات والاستنتاجات كي لا يساء فهم بعض «الآراء» أو «التنظيرات»، خصوصاً وأن التفكير العربي المعاصر ـ اليوم ـ تتباين مستوياته وعناصره ومنطلقاته وتياراته واتجاهاته على أشدّ ما يكون التباين في تقييم حالات وأمور وشخصيات وظواهر وحوادث ونصوص تثير جميعها خلافات أساسية أو اعتراضات جوهرية أو مواقف ايديولوجية أو أنساق مفاهيمية. وبودّي أن أفصح عن مسائل مهمة:

١ ـ إن ما استخدمته من مصطلحات ومعان ومفاهيم أفرزتها مناهج وفلسفات ومدارس لا يعني ذلك بالضرورة إيماني بها، بل جاءت لكي تربط عضوياً أو بنيوياً بالنص أو بتفسير الواقعة ـ الظاهرة في أكثر من «نسق»، ولا يمكن تجاوزها أو إغفالها، ولكنني في الوقت نفسه لا أريد أن يكون لها تأثير وهمي في المتلقي.

٢ ـ أتمنى متواضعاً أن يقدّم مضمون هذا «الكتاب» وظائف عدة لكل من الدولة والمجتمع العربيين في إطار دراسة التجربة التركية بعد طور العثمنة، وأزعم أن هذا «البحث» قد خلا من الإسقاطات ذات الطابع الايديولوجي الذي تنوعت به التيارات السياسية العربية المعاصرة، اللهم ألا ذلك التوّجه العروبي الذي تربيتُ عليه منذ الصغر، والذي يجمع أبناؤه الأصلاء على أنه كان ولّما يزل نقياً سامياً ونبيلاً قدّم إسهامات شريفة في تاريخ العرب بعيداً عن سوء تطبيقات من تشدّقوا بالقومية العربية في السلطة، أو أساءوا إليه في الشعارات.. وجعلوه يدفع ثمن هزائمهم وقتامة عهودهم السياسية في القرن العشرين، علماً بأنه «توجّه» قابل لإجراء الحوار مع التيارات الأساسية في الأمة دون أية مغالاة أو شوفينية أو انعزالية أو مكابرة أو تطرّف!!

٣ ـ لا يمكن التعمق في مقاربات التحديث التركي والانبعاث العربي بمعزل عن نمو التأثيرات الأوروبية على مدى قرنين كاملين من التحولات البنيوية في الفكر والثقافة والسياسة والمجتمع.. وآفات الاستعمار كولونيالياً في القرن التاسع عشر، أو امبريالياً في القرن العشرين، أو كابيتالياً في القرن الحادي والعشرين، وآثاره الجيوسياسية اقليمياً ودولياً في تهميش عالمي المتوسط، والشرقين الأدنى والأوسط.. وهنا تكمن أبرز مشكلة تاريخية، إذ لّما كان كل من العرب والأتراك من أقرب الشعوب الأفروآسيوية إلى أوروبا، فقد كانت القارة الأوروبية ولم تزل بمختلف تكويناتها ومنتجاتها ومعطياتها تمثّل «نموذجاً» مقارناً في التاريخ والمواريث الحضارية سواء أكانت «النمذجة» سيئة أم صالحة في تفكير العرب والأتراك الذين كانت أوروبا على رأس توجهاتهم سياسياً وفكرياً واقتصادياً وثقافياً وتقانياً. وهذا هو الذي دعاني لكي أقرن ظواهر أوروبية المنشأ والسيرورة والتطور بتجارب عربية وتركية هي من منتجات تأثير تلك الظواهر التاريخية، مثل: النهضة والإصلاح والانبعاث والتحديث والدستورية والقومية والاشتراكية... الخ.

٤ ـ هكذا يقترن «الإصلاح» في أوروبا مع «الإصلاح» في العالم الإسلامي. لماذا؟

لأن المنتجات الأوروبية الحديثة والقوية كانت وراء فرض هيمنة الأوروبيين على العالم الإسلامي الذي بدأ يتحسس نفسه جراء تأثيراتها فيه سلبية كانت أم إيجابية، ثم تنطلق حالات الإصلاح فيه. ولكن؟

كيف يمكننا القول بأن الإصلاح أوروبياً كان أقوى منه إسلامياً؟

لقد تطورت «الإصلاحات» في أوروبا إلى دوافع من أجل تحديث المجتمعات بعد غلبة الوعي بالتاريخ والحياة والمصير، فقاد ذلك إلى نمو حضارة أوروبية ـ غربية حديثة على امتداد القرون الخمسة المتأخرة، في حين بقي «الإصلاح» في العالم الإسلامي مُهاجماً ومُسْتَلَباً من الداخل والخارج، فلم يستطع أن يقدم على امتداد القرنين المتأخرين أية تحولات جذرية على مستوى تقدُّم الحياة، وتحديث المجتمع والتغيير في آليات التفكير والتخلص من المركّبات الذهنية، نظراً إلى تباين الواقع وتعقيداته واختلاف رواسب التاريخ وبقاياه.. ناهيكم عن التحديات الخارجية التي ألّمت بالعالم الإسلامي.

٥ ـ واليوم، تُسيطر حالة من الرعب على عقول العرب وأنفس المسلمين إزاء التجديدات، وهناك حالة من الانكماش السوسيولوجي ـ الجماعي والتقوقع السيكولوجي ـ الفردي إزاء الغرب في قيمه وأفكاره ومنطلقاته وايديولوجياته ومناهجه وأساليبه، ولكن ليس في ركام معطياته المادية وتقاناته وصناعاته واختراعاته ومنتجاته الاقتصادية التي يسهل استلابها واستخدامها.. فتفاقمت تناقضات صارخة في المجتمعات الإسلامية، بل تغدو تشوّهات قائمة يصعب محوها. لقد تبلورت هذه «المعادلة» الصعبة نتيجة لفقدان الثقة بين الطرفين (العرب والمسلمون من طرف، والأوروبيون الغربيون من طرف آخر)، وهي «حالة» لم تشهدها شعوب أخرى، ولم يألفها الدور الحضاري المتميّز في القرون الماضية للعرب المسلمين الذين كانوا أكثر انفتاحاً على العالمين (والأوروبيين منهم).. وإذا كان دور العرب قد تحجّم خلال القرون المتأخرة عن سيرورته التاريخية، فقد كان للأتراك العثمانيين دورهم المتميز والفعال في التركيز الشرقي ـ الآسيوي على أوروبا، وبأساليب حربية وسياسية وبادرات بيروقراطية وصلت إلى أوج قوتها في القرن السادس عشر، وهي التي اصطلح ارنولد توينبي على تسميتها بـ «حضارة عثمانية متوقفة عن النمو».

العثمنة: ظاهرة تاريخية في مشروع دراسة

لقد ازدادت البحوث والدراسات كثيراً حول هذه الظاهرة في القرن العشرين وباللغات الأساسية، فتبلورت جملة من المفاهيم بحيث غدت أكثر اتساقاً عمّا كانت عليه تفاسيرها عند أجيال الأمس القريب، نظراً لما توفر من منتجات بحثية، ودراسات رصينة، وتنوعات منهجية مستحدثة.. وعندما يجد القارئ عدة نتائج وأحكام تضمّنها هذا العمل، فإن معطيات موضوعية ومعلوماتية وجداول رقمية قد برّرت تلك النتائج والأحكام باستطاعته أن يجدها لدى أعمال من سبقوني في معالجاتهم وتحليلاتهم، أمثال: خليل إنالجيك وستانفورد شو وكمال كاربات وكارل براون وروديك ديفيسون ودنكوارت

روستو وولتر ف. ويكر وهرشلاغ وشارل عيساوي وبيربير أوغلو وسمير أمين وغيرهم.

لم تكن «العثمنة» إلا ظاهرة تاريخية كرّستها الدولة العثمانية كثيراً إبان عهد التنظيمات، وقد تزامنت معها تجارب تحديثية لدول ومجتمعات أخرى، كان من أبرزها: مصر وروسيا واليابان.. وقد عالج البحاثة روستو مقارناً بين هذه «التجارب» ليخرج بنتائج ممتازة يمكن للباحث العربي أن يستفيد منها كثيراً في أبرز معالجاته ودراساته في المجتمع العربي الذي كان جزءاً من ظاهرة «العثمنة».. ويمكننا القول بأن «العثمنة الإصلاحية» في مشروع التنظيمات لم تستطع التطور، وإحداث تغييرات جوهرية على مستوى البنى الاجتماعية، كما لم تنجح كثيراً في تحديث الثقافة والتفكير والذهنيات.. ناهيكم عن الإخفاق الذي رافق تحديث الاقتصادات العثمانية، إذ إن الإصلاحات العثمانية (ومن ضمنها عهد التنظيمات) لم تنجح على مدى قرن كامل (١٨٠٨ ـ ١٩٠٨) على مستوى تشكيلات الدولة السياسية، ولا على مستوى التغيير الجذري للعلاقات الإنتاجية القديمة.

السؤال الآن: ما هي تعليلات ذلك كله؟

١ ـ لم تجد العثمنة الإصلاحية ومشروع التنظيمات أرضية مؤاتية لإحداث التحولات والتغييرات بفعل فوقيتها ومركزيتها.. ولم تتوالد اجتماعياً وفكرياً، بل انبثقت من خلال قرارات سياسية وإدارية أو تنفيذات بيروقراطية بحتة.. فلم يجد الطرفان (الدولة والمجتمع) أية فرصة جدلية من أجل التفاعل والتغيير التاريخي سواء كان ذلك في البيئات الأناضولية أم العربية.

٢ ـ لا يمكن إغفال دور السياسات الأوروبية (الانكليزية والفرنسية والروسية..) وتدخلاتها السافرة في الشؤون العثمانية، خصوصاً أن تلك «السياسات» كانت تتمتع بمجالات عمل واختراق وفرتها لها الامتيازات العثمانية. فكان ذلك كله أحد أبرز العوامل في إفشال مشروع التنظيمات وخطط العثمنة الإصلاحية، وعرقلة نتائجها وبعض تطبيقاتها التحديثية، وصولاً إلى إغراق الدولة العثمانية بالمديونية الخارجية على عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩). كما لا يمكننا إغفال دور تلك «السياسات» بإغراق كل من مصر الخديوية وتونس الحسينية بالديون، وبسببها اخترقتا استعمارياً.

٣ ـ الحرب الاقتصادية ـ التجارية ضدّ المصنوعات المحلية والوطنية بإغراق الأسواق العثمانية بالمزيد من البضائع والسلع.. ناهيكم عن دور الشركات الأجنبية وأشهرها: «شركة الهند الشرقية»، وهناك الرساميل الأجنبية والمعاهدات الجمركية التي فرضت على الدولة العثمانية، إذ خلقت خللاً كبيراً بين رسوم الصادرات والواردات، فكانت سبباً رئيسياً في تدمير الصناعات والحرف المحلية، وخصوصاً في المدن العربية التي لم تجد لها فرصاً تاريخية وتحديثية حقيقية للتطور لا قبل عصر الاستعمار ولا بعده. ولقد كانت المدن التركية الكبرى أكثر حظاً ونصيباً من التقدم والعمران والتنوع الاقتصادي مقارنة بالمدن

العربية الكبرى والصغرى التي ازدادت تعقيداتها، وكبرت تشوهاتها واضمحلت اقتصاداتها. . .

٤ ـ لقد تعثرت التجارب الإصلاحية العثمانية بفعل التقاليد القديمة والرواسب المتوارثة لدى فئات عريضة من رجالات الدولة الذين ناصبوا العداء النخبة المثقفة والمصلحين الذين نادوا بـ «الدستور» ونادوا بإجراء تحولات كبيرة في البنية السياسية للدولة في ظل النظام العثماني وتحقيق مبدأ اللامركزية العثمانية في الأقاليم. . وقد تعرض هؤلاء للاضطهاد والنفي وخصوصاً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي شهد تناقضات قوية. وكان لا بدّ من أن تكون هناك مرحلة انتقالية نحو التحوّل البطيء من «الإطلاقية» إلى «الدستورية» من أجل الحفاظ على منجزات «التنظيمات». ومن المثير للغرابة، أن فرص التحديث قد توفرت إبان عهد عبد الحميد الثاني الذي كان وراء تأسيس مرافق وتشكيلات ومؤسسات جديدة سواء أكانت عسكرية أم مدنية. ومع الأسف، راجت في الوقت نفسه: الطرقية الصوفية وآثارها النفسية والاجتماعية، كما انتشرت الأفكار التي لا تتفق مع روح العصر!

٥ ـ ولادة المشروع الصهيوني في مؤتمر بال بسويسرا عام ١٨٩٧ الذي بدأ العمل المنظّم ضد المشروع النهضوي العربي وضد الدولة العثمانية، تجسّسياً وتآمرياً. . واقتصادياً وسياسياً من أجل تأسيس كيان سياسي ـ صهيوني لليهود في فلسطين، وهو مشروع مضاد لتطورات العثمنة الإصلاحية وللأماني النهضوية العربية. وقد نجح أيضاً في كبح جماح العثمانيين بإسقاط الدولة (الرجل المريض)، وتشريح جثتها وتقطيع أوصالها، وتكريس التجزئة. . والوقوف جداراً صعباً ضد التوحد القومي ـ العربي ومشاريع الوحدة العربية. وكانت الماسونية قد انتشرت انتشاراً واسعاً في القرن التاسع عشر، ووصلت إلى أعلى درجات قوتها في عهد عبد الحميد الثاني. وكان العديد من المفكرين والمثقفين العرب والأتراك قد انتظموا في دروبها ومساربها دون دراية حقيقية بأهدافها وخططها ومشاريعها الخطيرة والهدامة! إن رفض السلطان عبد الحميد الثاني للصهيونية كان ثمنه باهظاً، وقد نجحت بتأسيس كيان إسرائيل على مدى خمسين سنة (١٨٩٧ ـ ١٩٤٧). . ونجحت بفرض وجود هذا الكيان على مدى خمسين سنة أخرى (١٩٤٧ ـ ١٩٩٧) لكي تستقبل تاريخاً جديداً.

العلمنة: ظاهرة تاريخية مخفية: محاولة للفهم

إنها التشبّع بالنزعة الدنيوية/العلمية المدنية في كل مرافق الحياة، إذ لا تقتصر على جانب دون آخر. . وهي تشكل ظاهرة مخفية على مستوى التطبيق عند العرب، سواء في ثقافتهم العامة، أو في سوسيولوجياتهم التقليدية، أو في تفكيرهم السياسي السلطوي وخطابهم التوفيقي المعاصر، عدا بعض «الكتابات» المختصة الرصينة التي صدرت مؤخراً. وهي «ظاهرة» سبب عدم فهمها أو إدراك معانيها انقساماً حاداً في ما عبّر عنه ذلك

«الفهم الخاطئ»، أو ما جرى تطبيقه ـ مع الأسف ـ على الواقع دون دراية فعلية ومعرفية عميقة بالمعاني الاستدلالية والضمنية الموضوعية لـ «العلمنة». ويعدّ ذلك كله أحد أبرز الملابسات التي شاعت عند العرب في القرن العشرين حول تفسير المصطلحات واستخدام المفاهيم الجديدة، بحيث أنتجت تلك «الملابسات» ثنائيات متعارضة، بل وتصل إلى حدّ كونها متناقضة... ومتحاربة!

إن أزمة بعض المفكرين العرب المعاصرين تكمن في خلطهم بين المعلومات الحقيقية ووجهات النظر والآراء الخطابية، وهي تشتطّ كثيراً في تلاعبهم بين الأفكار وقياسهم الغائب على الشاهد دون استخدام أية قطيعة معرفية بين الماضي والحاضر، فهم ـ مثلاً ـ يمزجون بين الديني والدنيوي أو بين المعرفي والايديولوجي أو بين الواقعي والخيالي أو بين الروحي والزمني.. وانهم لا يجدون هناك أية تعارضات في هذه الثنائيات: كالإسلامية والعلمانية، والشورى والديمقراطية، والقضاء المدني والشريعة... الخ. في حين يؤكّد «الواقع» و«الفكر» العربيين، أن تعارضات صارخة وتناقضات مستفحلة تتفاقم مع توالي الأيام، وهي تكمن في تلك «الثنائيات» التي غدت دوغمائيات فارغة من محتواها عند العرب، وخصوصاً في فكرهم السياسي المعاصر وتطبيقاته الصعبة والقاسية. وإذا كنت قد حللت بعض تلك «الثنائيات» في دراسات وكتابات نشرتها مؤخراً (ويتضمن بعضها بالعربية كتابي **التحولات العربية**)[٢]، وحللت جملة من الإخفاقات النهضوية، فإنني سأكتفي هنا بمحاولة تفسير وفهم ما كان قد أوضحه قبلي مفكرون عرب، أمثال: مجيد خدوري ولويس عوض وفؤاد زكريا ومحمد أركون وجورج قرم وعزيز العظمة ووجيه كوثراني وغيرهم.

السؤال هو: كيف يمكننا فهم إشكالية الدلالات المصطلحية العديدة لكي يكون باستطاعتنا استخلاص المعاني الضمنية لهذه «الظاهرة»؟

ثمة مصطلحات اشتقاقية مستخدمة بالانكليزية والفرنسية تترجم إلى اللغة العربية بمعنى واحد مثل «علماني/علمانية» كما يفهمه العرب، غير أنها تترجم إلى عدة معان متباينة، فكان أن شحنت أساليب التفكير العربية منذ البدايات بترجمة معنى أحادي قاصر اصطبغ بالضدية من الدين.. فهل يمكننا أن نحدد الآن جملة من المعاني والمفاهيم للمصطلحات التالية:

- (Secularism) وهو المصطلح الشائع ويعني العلمانية/الدنيوية.
- (Secularity) وهي الصفة الدنيوية أو المدنية للحياة.
- (Secularize) تأتي بمعنى «يدنوي» (يجعله دنيوياً)/ يعلمن.

---

(٢) انظر: سيّار الجميل، **التحولات العربية: اشكاليات الوعي وتحليل التناقضات وخطاب المستقبل** (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

- (Secularization) يعني «الدنيوة»/ العلمنة (المشبع بالنزعة العلمانية).
- (Secular) وهو المدني.
- (Séculier) له ثلاثة معان: عالمي وعلماني ودنيوي.
- (Séculaire) قديم وعريق وأصيل.
- (Sécularité) دنيوية وعالمية وعلمانية.
- (Sécularisation) دنيوية وعلمنة. . . . .

بالفرنسية أيضاً:

- (Laïque) زمني ودنيوي.
- (Laïcisation) علمنة وتعلمن.
- (Laïciser) علمن.
- (Laïcisme) علمانية (أي: اللادينية في المؤسسات).
- (Laïciste) علماني.
- (Laïcité) زمنية وعلمنة (صفة ما هو زمني/ علماني).

إن المعاني العديدة والمتنوعة للتعابير التي تتضمنها المصطلحات أعلاه، تفيد في أغلبها ما ينتج من تحول الصفة من المعنى الديني/ اللاهوتي إلى المعنى الدنيوي/ الناسوتي. هذا «التحول» قد غرس في المخيال العربي والإسلامي كونه تحول من العقلاني والمعرفي إلى تحول دوغمائي وعقائدي. . وكأن «العلمنة» عقيدة بديلة من «الدين» تنافسه لتسحقه، وقد اشترك بهذا الفهم الخاطئ كل من العلمانيين والإسلاميين معاً، بل وذهب كل فريق لكي يشعل حربه على الآخر دون أي وازع منطقي أو مدخل منهجي أو جدل فلسفي لفهم «العلمنة» فهماً موضوعياً وتاريخياً وفلسفياً وسياسياً سواء كانت ظاهرة أوروبية تشبع بها الغرب في القرنين المتأخرين، أم كانت ظاهرة إسلامية تاريخية (عربية أو عثمانية)، اضطلعت من خلالها مواقف وأحداث وأحكام واجتهادات وبنى وسياسات وحكومات وقرارات. . بدءاً بحكومة الرسول ﷺ في المدينة في ما استخدمه من استراتيجيات مدنية وزمنية، وانتقالاً إلى خلفائه الراشدين والأمويين والعباسيين الذين اعتمدوا الرأي والقياس ومبدأ الحل والعقد والاجتهاد والقرارات الدنيوية في السياسة والإدارة والحرب، فضلاً عن تطور مؤسسات الإسلام واعتباراتها الدنيوية التي لم تفرضها قواعد لاهوتية أو طقوس اكليركية. لقد كان تاريخ الإسلام قد ازدحم بالتلاقحات الحضارية، وأشبع بالثقافات الدنيوية على الرغم من بقاء مركز «الخليفة» يتمتع بهيمنة دينية جليلة كرمز روحي كونه «أميراً للمؤمنين» لكن تقاطعاً تاريخياً جوهرياً كان قد حدث منذ العصر العباسي الأول بين الديني والدنيوي كالذي يوضحه مضمون هذا الكتاب.

الحصيلة الرؤيوية

يسعدني جداً نشر هذا «الكتاب» وهو يعالج أبرز ظاهرة تاريخية سوسيولوجية معاصرة شغلت، ولم تزل، تفكير وعقول القادة والزعماء ورجالات الفكر والتربية والاجتماع والتاريخ.. ان دراسة ظاهرة «التحديث» بنموذجها التركي هي حاجة ملحّة وضرورية في ثقافتنا العربية، كما أن التعمّق في جذورها التاريخية، وتحليل قيمها وعناصرها الفلسفية، وتطبيقاتها السياسية والاجتماعية والتنموية ـ الاقتصادية، إنما يساهم في معرفة التحولات والتبدلات الأساسية والثانوية في تركيا، ويساعد كثيراً في معرفة الأساليب والمناهج والبرامج التي اعتمدتها تركيا في تجاربها التحديثية التي تتميز بعراقتها وثوابتها.. كما أنها تفيد أساساً في فهم الواقع العربي وما جرى فيه من تحولات وانبعاثات وتجديدات مقارنة بما جرى في كل من الدولة والمجتمع التركيين.

ثمة أسئلة واستفسارات تطرحها علينا الأساليب المنهجية في دراسة ظاهرة «التحديث التركي» وعلى ضوء المعطيات العلمية المعاصرة، فكيف نفسّر مثل هذه الظاهرة؟ وكيف نفسّر «المضامين» وتحليل معطياتها؟ وكيف نتعمّق في فهم المصطلحات وعلى جانب من الدقة والتأصيل؟ وكيف نستخلص النتائج وحصيلة التحولات كافة؟ فربما كانت في طوايا صفحات هذا «الكتاب» إجابات متواضعة تاريخية وفلسفية عن نظام التحولات التركية (العثمانية والمعاصرة) وعن تطوّر الحياة التكوينية الاقليمية الشرق أوسطية على مدى قرنين كاملين من التاريخ الحديث: التاسع عشر والعشرين، ومدى تأثير النظامين الدوليين الاستعماريين (الكولونيالي + الامبريالي) على النظام الاقليمي الشرق ـ أوسطي؛ نظام دولي ولد في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، مؤثر بشكل أساسي في الشرق الأوسط (العثماني)، ومستمر حتى الحرب العالمية الأولى.. ونظام دولي أوجده مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، مؤثّر بشكل أساسي في التكوينات السياسية المعاصرة في الشرق الأوسط عربياً وتركياً وإيرانياً!!..

لا بدّ لي من أن أقول أيضاً ان الاتراك والعرب كانت لهم شراكتهم التاريخية خلال العهود الاصلاحية، ولا يمكننا اعتبار النزعة التحديثية خلال فترة التنظيمات في القرن التاسع عشر ظاهرة منفصلة لأي من الطرفين، إذ اشتركا في الأساليب والخطط والتطبيقات نفسها.. وتعرّضا معاً إلى المشاكل والصدمات نفسها. ولكن؟

يمكننا القول أخيراً إن مصر تكاد تكون هي البيئة العربية الوحيدة التي حظيت بتجربة تحديثية متفرّدة على يد محمد علي باشا، وهي تجربة اختلفت كثيراً عن التجربة العثمانية بدليل النتائج التي تمخّضت عن كل منهما، وبخاصة حجم التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها مصر على مدى قرنين من التاريخ الحديث.

نعم، لقد تشكّلت بنية المشروع التركي النهضوي في التحديث من تراكيب عدة وعناصر متباينة.. وتطوّرت وظائفها ومنتجاتها من خلال ركائز تاريخية في الاصلاحية

العثمانية، وهي الأخرى بحاجة إلى دراسات عميقة وفاعلة عربياً نظراً لشراكة العرب والأتراك في صناعة تلك «الجذور» التاريخية.. وهذه دعوة صادقة من أجل ضرورة ملحّة نظراً لحاجتنا العربية إلى معرفة وفهم كل من «الاصلاحية العثمانية والتحديث التركي»، ومن أجل رسم الصورة واضحة جلية للبنى الحقيقية التي جسّدها التكوين الحديث والمعاصر لمنطقة الشرق الأوسط وأقاليمها وبيئاتها الأساسية، وتحليل مشاكلها وإشكالياتها، ونقد بعض الكتابات والآراء، والمنتجات التي كتبت أو قيلت عنها.. وما حملته من أحكام ونتائج، فضلاً عن تبيان الوظائف الأساسية التي مورست في التجربتين التركية والعربية خلال القرن العشرين.

ولا يمكنني أن أنهي هذه المقدمة من غير إعلام القارئ بأن حاجة العرب الأساسية والضرورية «إلى التحديث» تستدعيهم لتأسيس دراسات نقدية حول «المشروع النهضوي العربي» والبحث المعمّق في التجربة (أو التجارب) العربية وتفكيك محتواها التاريخي ومضمونها الفكري/الايديولوجي ونسيجها السوسيولوجي، وإجراء حفريات للواقع والخطاب العربيين، ثم رسم الصورة الرؤيوية/المستقبلية للتكوين العربي القادم من خلال دراسة التراكيب والبنيويات التاريخية على مدى قرنين كاملين.. وأملي أن يتحقق ذلك في القريب العاجل بحول الله لكي تتمّم الأفكار، وتستجلى المحدّدات، وتستوحى الخيارات، ويقارن بين البيئات، ويُفصَح بشكل أكبر عن المقاربات بعد أن توضحت معالم شتى في ما قدمه الفكر العربي الحديث في القرن العشرين، متمنياً أن أكون قد أصبت فيما عرضته وحللته وعالجته واستنتجته.. وسأكون شاكراً جداً لو نبّهت لأمور غفلت عنها، أو معلومات أخطأت فيها، متمنياً أيضاً أن يأتي من بعدي غير دارس ومؤرخ وباحث لكي يتوسع ناقداً ومحللاً ومنظّراً في جوانب ومضامين ضاقت عباراتي فيها.. وعلى حدّ ذكر ما قاله النفري انه «كلما اتسعت الرؤيا ضاقت العبارة»، والله ولي التوفيق.

سيار الجميل
أستاذ التاريخ الحديث
في جامعة الموصل ـ العراق
وجامعة آل البيت ـ الأردن

مدخل فلسفي:
مقاربة معرفية في المفاهيم الاصلاحية والتحديث

١ ـ الاصلاحية

أ ـ الاصلاحيات الأوروبية

(١) التعريف

الاصلاحية (Réformisme): مصطلح تاريخي شائع لمهام متنوعة لدى شعوب متعددة. وقد انساح مدلوله اللغوي عن «صلح الشيء أو الأمر» (La Réforme)، في حين يعتبر مضمونه التاريخي، حصيلة جمع أساليب «الإصلاح» (Réformation) في الزمكان[١] المتغاير، والمنتقلة من «الديني» إلى «الدنيوي»، ومن «الغائي» إلى «الزمني»، ورسمت الخطوط السياسية ـ الايديولوجية بعد أحقاب طويلة من سيطرة النظم الثيولوجية. وتطور المفهوم الإصلاحي بدخول الذهن الجماعي والاجتماعي حالة البحث الثنائي عن الفكر الدنيوي، فاستخدمت تفاعلات القطائع منذ ولادة «الاصلاح الديني». ويعين ميشال فوكو (M. Foucault) نظام المعرفة وإحداث القطائع في الحقبة التي سبقت الكلاسيكيات المبتدأة مع رينيه ديكارت.. يقول فوكو: وفي القرن السادس عشر يبدأ العالم بإقرار النظام الشامل للنظائر (الأرض والسماء، النجوم والوجه، العالم الأصغر والعالم الأكبر..)[١].

(٢) المفاهيم

لقد أطلقت المفاهيم الإصلاحية جملة من الاحتجاجات على أي واقع تاريخي في مجتمع ما، متمثلاً ذلك بإعادة إصلاح (وليس إعادة انتاج: كما يحدث في التحديث) ما

---

(١) Michel Foucault, *Les Mots et les choses: Une archéologie des sciences humaines,* bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1966).

أفسده الواقع كالتزمّت الديني، والترهّل الاجتماعي، والحكم المطلق، والقديم البالي، والتسلّط، والاقطاع، والقهر الاقتصادي، والفساد السياسي... الخ. فاكتسبت «الاصلاحية» منظوماتها السوسيو - تاريخية إثر ارتباطها بعوامل النهضة الأوروبية وبولادة مفاهيم تبلورت باتساق متعدّد الجوانب، فكانت مؤثّرة في حياة أوروبا إثر تأسيس الدول القومية، واثر انقسام الكنيسة الغربية. وقد عمل استقرار النظام الشامل للنظائر والثنائيات على تسرّب مضامين «الاصلاحية» غير المتوازية في الزمكان المتنوع من الطور العالمي لتاريخ البشرية الحديث، فولدت مذاهب، وأفكاراً، ودساتير، وقوانين، وتنظيمات، وايديولوجيات، وظواهر متمدّنة، وأساليب «العودة إلى السلف الصالح»، وأخيراً: «التأطير اليميني لليسار الاشتراكي»... الخ. هكذا، سنجد أن «الاصلاحية» ستنحو دينياً من أجل «التصحيح» عند الكاثوليكية الأوروبية، وستنحو دينياً أيضاً من أجل «التخليص» عند المسلمين. ولكنها، ستتخذ من طرف آخر مساراً دنيوياً - سياسياً من أجل «الفكر الحر» عند الغربيين، ومن أجل اتجاه سياسي ينكر ضرورة الصدام الطبقي والثورة الاشتراكية في المعسكر الاشتراكي. نستنتج إذاً، أن ليس هناك لـ«الإصلاحية» المعاصرة نظرة موحّدة متكاملة إلى العالم.

(٣) التطورات

السؤال الآن: كيف تطوّرت المفاهيم الاصلاحية في تأريخية أوروبا؟

كانت التغيّرات الاقتصادية قد ولدت بفعل استكشاف عوالم جديدة، وأدّت الكولونيالية الملاحية الاسبانية - البرتغالية إلى ارتباك حضاري، وانتفاضات اجتماعية، كانت تسعى جميعها إلى تبريرات دينية. لقد تحركت «الاصلاحية الدينية» في ألمانيا، في حين انبعثت دماء النهضة في ايطاليا، فولدت هناك الحاجة إلى اتجاه قوي يسعى لتحقيق «الاصلاح العلماني» على امتداد أراضي الراين، متّخذاً صيغة البروتستانتية لمدة قرن في مواجهة الاضطهاد. وكانت الظروف قد وفّرت مناخاً مؤهلاً للتفاعل حول النهضة الألمانية. انطلق مارتن لوثر (Martin Luther) (١٤٨٣ - ١٥٤٦م) بإعلانه الشهير، كي تنشغل أوروبا على مدى قرنين بترتيب أوضاعها القومية التي أدلجتها المؤثرات الاصلاحية. وولدت عن الاصلاح الديني (La Réforme) العديد من المفاهيم السياسية التي أكّدت على الانفصال الجذري بين الايمان والقانون، أو بين الكنيسة والدولة. ويقابل انطونيو غرامشي (A. Gramsci) النهضة الأوروبية بالاصلاح اللوثري. فالاصلاح عنده شعبوي، والنهضة ارستقراطية. الأول قومي النزوع، والثانية كوسموبوليتية طليانية. و«الاصلاح» غائي في ظاهرته التاريخية، في حين أن «النهضة» تؤدي مهامها بخصب وروعة. لقد أقحم «الاصلاح» الشعب في حركة التاريخ، بينما عزل عنها في النهضة[٢]. ويرى هشام

---

(٢) Antonio Gramsci, *Ecrits politiques: Textes choisis,* présentés et annotés par Robert Paris; traduits de l'italien par Marie G. Martin [et al.] ([Paris]: Gallimard, 1974 -).

جعيط بأن تحوّل أوروبا منذ القرن السادس عشر، كان محفوفاً بجملة تغيّرات متزامنة، فانفسحت التمييزات بين العناصر ضمن الحركة الكلية، إذ يقول بوجوب التمييز بين الحركات الاصلاحية الدينية المتعدّدة وبين الارادة الاصلاحية في «السياسات».. تلك التي كانت في البدء نخبوية ثم غدت شعبية.. ارادة اصلاحية عارمة تغطي كل الميادين «فتصير عندئذ النهضة اصلاحاً والاصلاح نهضة..»[٣].

أما كالفن (Jean Calvin) (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤م)، فقد جذّر المنهاجية اللوثرية، ثم انتقلت التجارب المدينية للاصلاح في سويسرا بأكثر راديكالية. وبدأت المنازعات الايديولوجية، والتصورات الانكليزية، والتردّد الفرنسي، وظهرت فكرة «الوطن» في الأراضي المنخفضة، وأدينت «الاطلاقية»، وبدأت مقاومة الاستبداد، فعاشت الكاثوليكية في ارتكاسات (Les Réactions) لصالح البروتستانت، وعبثاً ذهبت معتقدات «نقيض الاصلاح». لقد قدّم «الاصلاح» تجديدات حسمت تناقضات واسعة بين المقدّس والمدنّس، وبدأت الوساطات السلطوية التراتبية تذوب بين المجتمع، ومجموعة عقائده الدوغمائية، وطقوسه الموروثة.. ونشأت علاقات جديدة، ولأول مرة، في نسيج التاريخ الإنساني، كما يقول تروفور ـ روبير. فكيف جرى ذلك؟

(٤) التقاليد

لقد مرّت التقاليد المنبثقة عن «الاصلاح الديني» بمراحل تاريخية، رفضت بعضها حتى فكرة التمييز بين السياسي والديني، كما يحدث في بعض المجتمعات اليوم. وهنا، ينبغي التفريق بين الأساليب المعقدّة لكل من «الاصلاح ـ الانبثاق» (Réformation) وبين مفاهيم «الاصلاحية/ فيما بعد» (Réformisme). فالانكليكانية، تنادي باستحالة الفصل بين الديني والسياسي، وتشدّد على ازدواجية الكنيسة والتاج، المتميّزين من حيث الوظائف، غير القابلين للفصل من حيث الجوهر لقانونهما الموحّد، المنتمي إلى التعالي (السماء). وكان ذلك، هو التسلسل الكامل لنموذج التطور الانكليزي/ الانكلوسكسوني حسب رأي بوويك (M. Powicke)[٤].

أما البروتستانتية، فقد أفضت إلى تراجع البيروقراطيات الدينية، وإلى تفريد الممارسات الروحية، وذلك بقطعها العلاقة مع روما، إذ سرعان ما وجدت عناصرها الاصلاحية نفسها جنباً إلى جنب الأمراء الألمان في إمارات الراين الممزقة وغيرها، فأسهمت حقيقة في تكوين شعور وطني ـ شعبوي، والتخلص من المرجعيات القروسطية.

---

(٣) هشام جعيط، «النهضة وحركات الاصلاح ومفهوم الثورة في العالم الإسلامي الحديث،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٨ (نيسان/ابريل ١٩٨٢).

(٤) Sir Frederick Maurice Powicke, *The Reformation in England* (London; New York: Oxford University Press, 1941).

فشهدت مجتمعات شمالي أوروبا عموماً المزيد من صيغ التطور السياسي المتفرّدة في التميز بإقامة نظام سياسي أو أكثر، غدت له قوته الأرضية، وشرعيته الزمنية، وعقلانيته القانونية حسب رأي هولبرن (Hajo Holborn)[٥]. وقد أبدى روكان (Rokkan) ملاحظات قوية حول الادماج الوطني الذي لعبته الاصلاحية الدينية في الكنائس البروتستانتية[٦]. ولم تكن العمليات الكالفينية في فرنسا وغيرها، بعيدة عن خلق الأدوار السياسية، وبناء القطائع المعرفية في بدء التاريخ الحديث، وحسب رأي بوويك[٧].

(٥) التفاعلات

وقد نتج من تفاعلات ذلك كله أن ازدهرت الماركنتيلية في القرن السابع عشر مع ازدهار البرجوازية، وصراع الطبقات. فعاشت أوروبا الغربية، حالة جديدة من التناقضات: الدين والسياسة، الطهرية والنفعية، التجديدية والمحافظية. وانطلق هوبز (Hobbes) (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩م) بالقانون الطبيعي وتحرير الإنسان والمجتمع المدني. وبمجيء ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠م)، ومن قبله ريشليو (Richelieu) (١٥٨٥ ـ ١٦٤٢م)، فتحت الأبواب لإقامة توازن بين صراع التناقضات. وقد توفّرت فرنسا بالذات، ولأول مرة، على أبرز الاصلاحيين الذين اقترحوا اصلاحات جذرية لتناقضات الدولة، وهاجموا الممارسات الماركنتيلية، والأسس الضرائبية، واهتموا بالازدهار الاقتصادي، وتقوية السلطة.. ومنهم: فوبان (Vauban) (١٦٣٣ ـ ١٧٠٧م)، وبولزغيلبر (Bolsgulbert) (١٦٤٦ ـ ١٧١٤م)، اذ تفوقا في ذلك على أفكار سان سيمون (St. Simon) (١٦٧٥ ـ ١٧٥٥م)، وبولنفييه (Boulainvilliers) (١٦٥٨ ـ ١٧٢٢م). وقد شغل القرن الثامن عشر، ولادة الأفكار السياسية ـ الاصلاحية في فرنسا وانكلترا وايطاليا، والتي تتوّجت بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، ثم تفاعلات الحركات القومية، وترسيخ أسس الدول الدستورية الحديثة والفكر الحر. وقد ترافق ذلك جنباً إلى جنب مع التوغل الاستعماري في أقطار الدنيا، بأشكاله المتعددة.

هكذا، نستنتج أن لسياسات الدول القومية دورها في إحداث القطيعة بين الغائي والواقعي على مراحل متعاقبة حسب معالجات دوركهايم ومانهايم (Durkheim & Mannheim). فقد فرضت «الدولة» نفسها في المجتمعات الكاثوليكية لا كمنطق عام في

---

(٥) Hajo Holborn, *A History of Modern Germany: The Reformation*, 3 vols. (New York: A. A. Knopf, 1959 - 1969).

(٦) Stein Rokkan, «Dimensions of State Formation and Nation-Building: A Possible Paradigm for Research on Variation within Europe,» in: Charles Tilly, *La Vendée: Révolution et contre-révolution*, traduit de l'anglais par Pierre Martory, l'histoire sans frontières (Paris: Fayard, 1970).

(٧) Powicke, *The Reformation in England*.

التميز والخصوصية، ولكن كشكل من أشكاله، في محاولة إجراء «القطيعة» (الفصل) بين الروحي والزمني، أي الديني والسياسي، كي تغدو «القطيعة التاريخية» منحة شرعية، مستقلة سامية في التغييرات الجوهرية، قبل عمليات «التحديث» التي تعتبر بمثابة مأسسة لتلك التغييرات.

ومهما كان السياق، فإن مفهوم الدولة السيدة المتميّزة، والذي طرحته المذاهب الاصلاحية للبحث والتطبيق (مناظرة ـ ممارسة ـ مأسسة) قد تحدّد بصيغ المنافسة الجدلية التي أفضت في النهاية إلى مأسسة الدول، وتنظيم المجتمع. فالعلاقات قد ترابطت بين النظام السياسي والبنى الاجتماعية، وتجرّد نظام القرابة من كل وظيفة سياسية. وستحقق الدولة الانفصال عن الكنيسة بعد الثورة الفرنسية. فكان أن احتكرت المجتمعات الأوروبية الوظائف السياسية، وبناء المؤسسات العامة.. بخلاف المجتمعات التي عانت ـ والتي لم تزل تعاني ـ ثنائيات متعددة متداخلة، وأمراضاً اجتماعية مزمنة، ورواسب تاريخية قروسطية، وعلاقات عرقية متجذرة.. بسبب تخلّفها التاريخي وركام تناقضاتها، وصعوبات جمة معقدة في التزوّد حقيقة بتكوينات في المأسسة والدولتية من خلال المذاهب الاصلاحية الحقيقية.

ب ـ الاصلاحيات الإسلامية

(١) المعنى

يأخذ مفهوم الاصلاحية معانيَ ومدلولات أخرى له، وباتجاهات متعاكسة ومتنوعة في العالم الإسلامي. فـ«الاصلاح» في الارث العربي ـ الإسلامي الذي تملّكه كل من العرب والعثمانيين، يتخذ معنى ثيولوجياً صرفاً. فهو عند الفقهاء: «العودة إلى السلف وإلى الينابيع الأولى للإسلام»، وقد طرحت مضامينه بأشكال وصيغ متعددة **كالاحياء** عند الغزالي، و**الصلاح** عند ابن تيمية، و«السلف والحركة والتنظيم» عند رواد الحركات الدينية ـ الاصلاحية كالوهابية والمهدية والسنوسية.. ثم «الجامعة الإسلامية» عند الأفغاني و«الخلافة العربية» عند الكواكبي، إضافة إلى أفكار محمد عبده ورشيد رضا ومحمد إقبال وشكيب أرسلان وغيرهم.. وكان ذلك كله كافياً لولادة الحركات الإسلامية المعاصرة.

(٢) التيارات والتنظيمات

يقول علي أومليل: «يقوم الإصلاح الإسلامي على الاعتقاد بأن هناك خللاً داخلياً أصاب مجتمعاً تغرّب عن أصله، أي عن إسلامه.. فأوجب التصحيح بمنطلق إسلامي صرف.. لا يميل إلى ما هو خارج الإسلام، وخارج المجتمع الإسلامي، أي لا يقتبس من الغير شيئاً يدمجه في مشروعه للاصلاح»[٨]. لقد اصطدم هذا التصور بالتفكير الحديث

---

(٨) علي أومليل، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٥).

والشعور المضاد لتفوّق الغير. . بدأ التجاوز مع مرحلة حاجي خليفة وعلى الأخص في رسالته التي كتبها عام ١٦٥٣م **دستور العمل لاصلاح الخلل**، كي يتّخذ «الإصلاح» له مفهوماً «عثمانياً»، يعني: حركة الاتصال بين العثمانيين وأوروبا خلال القرن الثامن عشر، وبنسق جديد، يطال ميادين عديدة: العلوم والادارة والجيش عند مطلع القرن التاسع عشر، إذ سيتحوّل مفهوم «الإصلاح» إلى برنامج سياسي فعّال في الحياة العثمانية المركزية على عهد سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م)، المتأثر بالأحداث الفرنسية، والذي يعتبر الأب الروحي لجميع العمليات الإصلاحية ـ العثمانية باتجاه الغرب الأوروبي. وقد واصل المشروع الإصلاحي من بعده محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م)، وكان جريئاً في تنفيذ قراراته باستئصال الانكشارية كبنية قروسطية مضادة للاصلاحية.

إن حقبة قرن كامل (١٨٠٨ ـ ١٩٠٨م)، تمثّل فجوة تاريخية من التناقضات الاصلاحية العربية ـ العثمانية، إذ تلاقحت خلالها أفكار الفئات الجديدة، والتي كان مقدّراً لها أن تلعب دورها الإصلاحي قبل هذا التاريخ بفترة طويلة، لولا مجموعة من التضادات الإرثية والرواسب التاريخية. إن **خطي شريف كولخانه** لعام ١٨٣٩ قد احتوى على كثير من المثل العليا التي تضمّنها **الاعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن في الدولة الحديثة** لعام ١٧٨٩م. ويعود الفضل في ذلك إلى المصلح الشهير رشيد باشا، وقد اعتمد عليه محمود الثاني الذي مارس سياسة اصلاحية كبرى، غدت قاعدة لـ **التنظيمات** (Tanzimat) التي أصدرها عبدالمجيد الأول (١٨٣٩ ـ ١٨٦١م). ورغم أن الأخير، حاول أن يضفي نزعة دينية شكلية في **خطي شريف همايون** لعام ١٨٥٦، الا أن الاصلاحية العثمانية ستبتعد شيئاً فشيئاً عن استنارة سليم الثالث، كي تغدو «سلفية» على عهد عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م) الذي شارك المصلحين أفكارهم وطموحاتهم بإقرار **الدستور العثماني** في بداية عهده، لكنه عاد متراجعاً بإلغائه للدستور، فيصطدم بالأحرار، وكان على رأسهم المصلح العثماني الشهير مدحت باشا، وليجهض المكتسبات العثمانية التي أسهمت فيها «الإصلاحية» على عهد عبدالعزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦م). هكذا، انتصر «الشيخ» الروحي على «الجنين» الزمني، وخلال فترة زمنية معقّدة من التحولات التاريخية في العالم.

إن الإصلاحية العثمانية «كانت تهدف أساساً إلى تقوية الدولة إزاء تحديات الدول الأوروبية الاستعمارية. . . فقد اتّجهت سياسة الإصلاح إلى نقض العادات وإبدالها بقوانين متعدّدة ومفصّلة. . وقد حدثت تطوّرات عديدة إثر تطبيق تلك «الإصلاحية» في البنية الاجتماعية، وفي شخصية الفرد وتفكيره، والعائلة وممارساتها، والادارة وعلاقاتها. . إن أصل هذه التطورات هو سياسة الدولة الإصلاحية، وأصل السياسة الإصلاحية الخطر الأجنبي المتمثّل في الضغط الأوروبي على البلاد الإسلامية» برأي عبدالله العروي[٩].

---

(٩) عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**، ط ٣ (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤).

كما أن مشروع «الإصلاحية العثمانية» عدّ بمثابة تغيير جزئي غير مكتمل بفعل سلطويات متنوعة، وقد تمثلته النخبة من المصلحين المثقفين المستنيرين الذين أنعشتهم أوروبا بتطور آلياتها.. فتشكلت في المجتمع العثماني، تناقضات مريرة، من دون الوصول البتة إلى التمييز وإحداث «القطيعة التاريخية»، فبقي يعاني طويلاً الصراع الداخلي بين القديم والحديث، بين الملاكين والمزارعين، بين المستنيرين ورجال الدين، بين المشايخ والأفندية، بين المركزية والولايات، بين المشروطية والحكم المطلق.. الخ، إنها «إصلاحية مركّبة». وقد نجح العرب والأتراك في الإطاحة بالنظام القديم انتصاراً للمفاهيم «الدستورية» و«القومية» لا لـ«الإصلاحية» أو «التحديثية»، وذلك في حدثين تاريخيين بارزين: ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م، والثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م.. وقد قضوا على الأجهزة القديمة كافة، دون القضاء على المنظومات الفكرية والذهنية المركبة التي خلّفتها الأزمان العثمانية كترسبات في حياة اللاوعي الجماعي الفاعل. ولكن كيف؟

إن التبدلات والعوامل الخارجية قد أسهمت بمؤثراتها غير المباشرة وصداماتها المباشرة في البنى الفكرية، فبرزت نماذج جديدة في التغيرات الاجتماعية (على الأخص: المجتمع العربي)، وقامت بدور «مناظر» لذاك الذي أداه السياق الدنيوي في أوروبا، فبدأ عند ذاك مشروع نهضوي/ عربي لم يخل من الازدواجية والتركيبية لمرجعيتين ازدادت حدة التناقض بينهما يوماً بعد آخر، مرجعية اصلاحية دينية ـ سلفية، تدعو للرجوع إلى اتباع «السلف الصالح» قبل ظهور الخلاف، ومرجعية إصلاحية قومية ـ أوروبية، تدعو لاتباع النهج الغربي قبل ظهور الاستعمار. هكذا، سنجد بأن التغيير الاجتماعي الذي بدأ قبل أكثر من قرن ونصف من القرن «قد عجز عن الدخول حتى الآن، دخولاً عميقاً في البلاد العربية أو على إحداث تبدّل متناسق..» على حد قول مجيد خدوري[(١٠)].

(٣) الأساليب

لقد تنوّعت المقترحات والأساليب الإصلاحية بتنوّع روّادها ورجالاتها، وبالرغم من اتفاقهم جميعاً على ضرورة «الإصلاح»، إلا أن وجهات النظر التي طرحوها فيه، كانت على طرفي نقيض: بعضها دعا إلى التخلي التام عن الماضي والتراث وتبنّي جميع الأفكار والمثل العليا الغربية.. وبعضها الآخر نادى بإعادة تشكيل النظام التقليدي في الإسلام.. ورغم ولادة مذاهب عدة حاولت التوفيق مرة والتلفيق مرة أخرى بين الطرفين، باستخدامها «التوفيقية» والاعتماد على المرجعيتين: الأوروبية والإسلامية، إلا أن الجدل حول هذه النقائض، أدّى إلى نزاعات جدالية، وخصومات فكرية، ومعارك أدبية، وصراعات ايديولوجية.. الخ بين مختلف «المدارس» و«الاتجاهات» و«القوى» و«الأحزاب».. الخ. وساعد ذلك على إثارة هزّات اجتماعية بعيدة الأثر في بنية المجتمع

(١٠) Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970).

العربي مقارنة بغيره من المجتمعات الأخرى التي عاشت كذلك تجارب إصلاحية مشتركة معه، أو متزامنة له. وقد ميّز خدوري ثلاث مراحل تتابعت منذ بدء الجدلية الإصلاحية العربية.

أ ـ المرحلة الأولى: (أواخر القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر)، وتمتاز بجدلية البحث المتصلب عمّا هو تقليدي صرف، وما هو أجنبي صرف، وكان لتلك «الجدلية» مؤثراتها البالغة فيما سيصيب المجتمع من صدمات واهتزازات خلال القرن العشرين.

ب ـ المرحلة الثانية: (فترة ما بين الحربين العظميين) تكرّست خلالها جدلية البناء المؤسس لاقتباس مبادئ الغرب وأفكاره دون تمحيص، ودون أدنى توفيقية مع إرث الإسلام والمجتمع، وقد برز خلالها العشرات من المستنيرين العرب.

ج ـ المرحلة الثالثة: (فترة ما بعد الحرب الثانية) تكرّست خلالها جدلية الدمج بين الغربي والإسلامي بأسلوب توفيقي تلفيقي بين المفاهيم المتباينة. وظهرت أيضاً بعض الأنماط من الإصلاحيات الراديكالية والتي باءت تجاربها بالفشل الذريع.

أما البيئات العربية الأولى التي انبثقت عنها، ومورست فيها، التجارب الإصلاحية، بشكل فعال ومؤثر مقارنة ببيئات عربية أخرى، فهي: مصر والعراق وتونس ولبنان، ومن ثم سوريا والمغرب. إن الإصلاحيات المتنوعة فيها قد تحركت ضمن أطر دوغمائية ونخبوية، وليس ضمن آفاق مستقبلية ما عدا مصر وتونس.. إذ لم تكن في المجتمع العربي أية بوادر لوعي نهضوي بالمعنى التحديثي أو الإصلاحي للكلمة، ولكن أسماء لامعة أسهمت بأفكارها وممارساتها في بناء إصلاحية عربية رصينة، مثل: خير الدين التونسي (تونس)، ورفاعة رافع الطهطاوي (مصر)، وناصيف اليازجي (لبنان)، ومدحت باشا (العراق).

لقد استلهمت بعض البلدان العربية نماذج حيّة في الإصلاحية السياسية ـ العثمانية سواء أكانت ضمن إطار العلاقة المركزية أم اللامركزية. وفي مصر التي شهدت أول تجربة لها في «التحديث» خلال القرن التاسع عشر، تفوّقت فيها على نمط الإصلاحية العثمانية (التنظيمات) في عهد محمد علي باشا، ولكنها تجربة أجهضت بفعل عوامل داخلية وخارجية متنوعة. وفي تونس، فإن مقدمة **أقوم المسالك** لخير الدين التونسي، هي «نموذج» للإصلاحية السياسية المبكّرة في الخطاب العربي الحديث، وهي «شهادة» يقدّمها مفكر مارس العمل السياسي، وقدّم تفكيراً رصيناً في حلّ إشكالية تجاوز التأخر والاستبداد والضعف؛ أنها تمثّل موقفاً تونسياً متقدّماً في الأحوال الداخلية، والخاضع في الوقت نفسه للضغوط الفرنسية والإنكليزية باتجاه معالجة التفكك السياسي ـ العثماني. وبذلك اختلفت الإصلاحية التونسية عما جرى في مصر.

أما العراق، فقد ارتبطت «إصلاحيته» بالعاصمة استانبول، واعتبرت عمليات الوالي

الشهير مدحت باشا فيه للفترة (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢م)، مثار انتعاش حقيقي في الثقافة والصحافة والرأي والتعليم المدني والعسكري. . وقد جاءت متأخرة عما جرى في أماكن عربية أخرى. وتكاد تقترب إصلاحات واصا باشا في لبنان من عمليات مدحت باشا، ولكن غلبت «النهضة الثقافية» فيه بواسطة المثقفين اللبنانيين على الفعاليات الإصلاحية، وذلك بفعل التأثر المباشر بالغرب. وستتولد تجاه السياسة الاتحادية العثمانية ردود فعل عربية واسعة في بلاد الشام والعراق يتشكّل معها النزوع القومي من خلال التنظيمات والجمعيات السرية والعلنية، والتي سيصبغ بعضها بالطابع الإصلاحي، وستحركها عناصر ورجالات «إصلاحية» من الشام ولبنان والعراق. في حين ستؤكد «إصلاحيات» المغرب العربي على القيم الإسلامية المؤطرة بالنزعة العروبية، كما يتجلّ ذلك عند عبد العزيز الثعالبي (تونس)، وبن باديس (الجزائر)، وعلال الفاسي (المغرب).

(٤) البيئات

لقد زخرت الحياة العربية الحديثة بالعناصر الإصلاحية في ستّ بيئات أساسية، هي: مصر وتونس والعراق وبلاد الشام والمغرب والجزائر. . . ولما تزل الاتجاهات الإصلاحية المختلفة فاعلة فيها، وفي غيرها من البيئات العربية التي تأثرت بها دون النهضة، ودون التحديث الذي بدأت خطواته مبكّرة في بعض «العواصم والحواضر»، ولكنه أجهض ولم يرقَ ويتواصل بعملياته وأساليبه المضطربة، نتيجة تفاقم الأزمات الإصلاحية وإشكالياتها. فالإصلاحية الدينية تمثّلتها حركات وتيارات وأفكار ومذاهب وأحزاب تغدو «سياسوية» متعدّدة تبتعد عن ينابيع الإسلام بفعل التصادم مع أسس الأنظمة السياسية الحديثة. وقد حاولت أن ترسم مظاهر تقليدية لأكثر من «ايديولوجية» أو «دولة» دينية ثيوقراطية ـ أوتوقراطية، أو أحزاب «سياسوية»، أو تنظيمات «سلفوية». . لم تتمتع جميعها بتأسيس حقيقي (أو مأسسة) يقوم على مبدأ الفصل أو القطيعة أو العلمنة. لقد أنتجت الإصلاحوية الدينية نماذج من الدول على هذا النحو، إذ يظهر ذلك بجلاء في: الوهابية والمهدية والسنوسية والإمامية والأحمدية وجمعية علماء الدين الجزائريين. . . الخ. وعليه، فلا يمكن للدولة أن «تتمأسس» في مجتمعات متّسمة بهيمنة «مذاهب عضوية» ترفض كل فصل بين الروحي والزمني، وترفض فكرة «العلمنة» بالذات. ولكن، علينا ألا ننكر على بعض الحركات الإصلاحية ـ الدينية العربية أدوارها في الكفاح ضد الاستعمار، وفي ترسيخ الثقافة الإسلامية، والتكافل الاجتماعي، وتغييب الشعوذة وبعض التقاليد البالية.

يقف العالم الإسلامي والعربي منذ أكثر من قرنين موقفاً ضعيفاً إزاء الغرب. وقد ظهر بكل وضوح للمصلحين الذين عالجوا ـ ضمن مفاهيم عديدة ـ أسباب ذلك، أن أساليب «الإصلاح» و«الإصلاحية» ليست هي التمسك بالجمود والسكونية التي طرأت على الفكر الإسلامي منذ عهود طويلة، ولن تكون هي العودة إلى القديم بلا تبصر وتمييز، ولكنهم غدوا من «الإصلاحيويين» الذين تقبّلوا العناصر الدنيوية الغربية (الأوروبية)،

وصبغوها بالصبغة الإسلامية، مثل مفاهيم: الديمقراطية والاشتراكية والدستورية والوعي والسياسة النيابية. . . الخ، واعتبروا مثل هذه العمليات التوفيقية، عناصر تجديدية لـ: «التكوين الوطني» و«التوحد القومي» و«إحياء الإسلام». . فاختلفت الإصلاحويات العربية في ذلك عن الإصلاحيات الأوروبية، فالتوفيقيات العربية هي غير القطائعيات الأوروبية.

(٥) التفكير

ويرى ألبرت حوراني[١١] أن الفكر العربي الحديث قد اعتمد في بنائه القومي على مصدرين أساسيين، **أولهما**: **العلمانية الليبرالية** (الإنكليزية والفرنسية) التي تمثّلها العديد من المفكرين، وقبلها رجال أمثال البستاني وأحمد لطفي السيد والوطنيين المصريين. وهي «علمانية» تجد أن الدين والمجتمع يزدهران بعد فصل السلطة الدينية عن الحياة المدنية والقياسات الزمنية. **ثانيهما**: **الإصلاحية الإسلامية** التي انبثقت على يد محمد عبده ورشيد رضا (من خلال الأفغاني وفكرة الكومنولث الإسلامي) التي تؤكد على حقيقة الإسلام وكماله وتفرّده. فـ«الإصلاحية» تهدف من خلاله إلى بعث ما هو مهمل في التراث الإسلامي. وهذا البعث متأثر بأوروبا، وأدّى إلى إعادة تفسير مفاهيم إسلامية، وجعلها مساوية لمبادئ رئيسية في الفكر الأوروبي الحديث. فماذا حدث؟

لقد اقترن التيار الإصلاحي ـ العربي باعتماد الأصول الإسلامية، ودخل في صراع مع الاتجاه الليبرالي ـ العربي الذي اعتمد «الأصول» الأوروبية (رغم اختلاف الدرجة التوفيقية لكل منهما)، فكان أن اتهمت «الإصلاحية» بالرجعية والماضوية والتخلّف، في حين اتهمت «الليبرالية» ومختلف أساليبها، بالعمالة للاستعمار والتغريب والتنكّر للقيم والدين.

هكذا، عجزت التوفيقيات العربية عن أداء مهامها، وإنجاز عملياتها. ونقلت التيارات «الإصلاحية»، الإسلام، من مجاله المعياري المقدّس إلى مجاله الدنيوي (السياسي والاجتماعي) وصراعها مع المستنيرين من المصلحين العقلانيين في خضم القرن العشرين، ففسحت الطريق بذلك أن تنتقل حالة «الديني» من طور السلفية التوفيقية والسلفوية المحدثة إلى حالة الأصولية المتزمّتة الجامدة والماضوية الجامدة. . وكخصم قوي للتكوينات الوطنية، وكمدّ للمشروع العقلاني والقومي في سيرورة التوحّد والتقدم.

٢ ـ التحديث (Modernization)

أ ـ نظرية التحديث: لقد عبّر مصطلح «التحديث» (Modernization) لدى المؤرخين الاجتماعيين، عن مجموعة من التغيّرات المعقدة جداً، التي أثرت في أحوال

---

(١١) Albert Habib Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798 - 1939* (London: Oxford University Press, Royal Institute on International Affairs, 1962).

مجتمعات عديدة ومعينة بطرق متفاوتة في بناء أولويات وقيم وأساليب وخصائص وممارسات. واستخدم «المصطلح» في نقاشات بعض المؤرخين والمفكرين العرب، كونه قد عبّر بشكل أساسي أو جانبي، لسياسات وطنية قومية أو علمانوية مضنية، أو معتمة تراجعية في التغيير.. إذ بقيت شكلياتها لا تسمح في كل الأحوال بالتعبير عن حاجات المجتمعات النامية ومتطلباتها. إن مضامين تلك السياسات، هي صورة مغايرة لأصول حركة التحديث المنطلقة عن المركزية الأوروبية في التقدم المعاصر والثقافة الحديثة. وكثيراً ما خلطت الثقافة العربية بين مصطلحي «الإصلاحية» و«التحديث» دون تحديد واضح لمفاهيم كليهما، أو أحدهما بالنسبة للآخر على أقل تقدير.

كان «التحديث» في أصوله الأوروبية، ذا خصائص اتّصفت بها عملياته، هي: التمايز والتعبئة والعلمنة. واعتبرت هذه المعايير الثلاثة، هي المعبرة بدقة وفعالية عن: أفكار وعقلنة وعقائديات وتطبيقات ومشاكل وأدوار وعناصر وعلاقات ومبادرات ومخططات ومساهمات وتجارب ومهارات... الخ تعمل كلها بطموح يسعى إلى إحداث مزيد من التغيّرات في البنى المختلفة لأي مجتمع مورست في نطاقه الزمكاني عمليات التحديث بأوجه مختلفة.

أكّدت نظرية «التحديث» على أن القيم التقليدية في أية منظومة اجتماعية، هي عقبة كأداء في طريق تنمية المجتمعات المتخلفة، وأن الخروج من المأزق، يتطلب تغيير الثقافات التقليدية (الأساليب القديمة في المنظومات والبنى والمؤسسات والأجهزة والجماعيات والذهنيات والتفكير الفردي والوعي الجماعي..) من خلال تبنّي قيم التحديث، أي بمعنى صريح: تبنّي القيم الحديثة، واعتمادها في النظرية والتطبيق.

هكذا، ستمثّل ظاهرة «الاحتكاك الثقافي» بالنماذج التي ينتجها العالم المتقدّم، المنحنى الجوهري للتحديث، كخلاصة واضحة في التنمية، والخروج عن آلية القياس التاريخي التقليدية التي تحافظ على التخلف بكل أبعاده، بل وتجسّده في المجتمع، وتحجّره في الذهن اللاواعي، والممارسات العشوائية.. وهنا، سنجد بأن نظرية «التحديث» ستفسح المجال لمراحل النمو في الانتاجية بعد الانطلاق من التقليدية المتوارثة إلى الاستهلاكية الوفيرة، وإنتاجية أدوات الانتاج في جميع الميادين.

تؤكد أفكار روستو (W. Rostow) في «المحاكاة»[١٢]، وليبنشتاين (Leibnestein) في نظرية «الحلقات المفرغة»[١٣] وغيرهما، على ضرورة المحاكاة الثقافية والتقانية؛ أي ربط أي مجتمع متخلف بالنسق الرأسمالي من أجل بناء المؤسسات والأجهزة (كذا)؛ ويتمّ ذلك

(١٢) Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1963; 1971).

(١٣) Harvey Leibnestein, *Economic Backwardness and Economic Growth* (New York: Wiley, [1957]).

بواسطة استيراد رأس المال والوسائل والأدوات التقانية الحديثة، من أجل أن يصل إلى مرحلة الاعتماد على نفسه، ثم يعدّ للتفكير في بناء مرحلة جديدة من التحديث.

ب ـ **المصطلح**: ان مصطلح «التحديث» هو شيوع عملية التغيير الاجتماعي لاكتساب صفات المجتمعات المتطورة في مجتمعات غير متطورة بوسائط شتى، ووسائل اتصالات مختلفة عما كانت عليه. أما في المرحلة الاستعمارية، فإن المستعْمِر يرسم صورة ومستقبل المستعْمَرَ، فكان أن استخدم مصطلح **«التغريب»** (Westernization) كثيراً فيما بين الحربين العظميين، والذي عجز مفهومه عن ملاحقة سرعة التغيرات الاجتماعية واتساعها. فكان أن ظهرت الحاجة ملحّة هنا، وقسرية هناك إلى مفهوم شمولي كـ«التحديث» بمناهجه وفلسفته، إذ أتاح لفهم التشابهات والانجازات في كل من غربي أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان والاتحاد السوفياتي. . وأتاح رؤية في التطلعات والآمال لدى المجتمعات النامية لاكتساب التطورات بغض النظر عن قومياتها ومواقعها وتقاليدها.

ج ـ **المضمون**: اعتبرت «الاقتصادات» محوراً للانطلاق، فكلما تُحقق المجتمعات إنجازات اقتصادية، فإنها تكون مستعدة للتخطيط في هذا الشأن. فالتطورات الاقتصادية تقود إلى عمليات في التغيير الاجتماعي حسب تحليل و. أ. لويس (W. A. Lewis)(١٤). فالتحديث، يخلق بيئة اجتماعية جديدة يرتفع من خلالها انتاج كل فرد بصورة فعّالة. وان من ينتج (أو يستهلك)، سيفهم الأساليب والقوانين المستحدثة، ويدركها بالعمق الذي يمكنه دوماً من تحسين أدواته ووسائله ونشرها داخل مجتمعه حسب رأي لاسويل (H. D. Lasswell)(١٥).

ان التحوّل الفردي هو: سلوك موجّه في التحوّل الاجتماعي، بُعَيْد تحديد كل التقاليد والقيم والممارسات الاجتماعية، يبلورها من خلال ما يحتاج إليه في استحداث مرافقه: القوة والاحترام والاستقامة والتصنّع والسعادة والمهارة والاستنارة. . ان تفاعلات هذه كلها بتزايد وتواصل بواسطة العوامل الاقتصادية وغيرها، ستتيح اتّخاذ خطوات أكثر ارتقاء لاستيعاب «التحديث» كما يراه هـ. سبيير (Hans Speier)(١٦).

د ـ **مقياس التحديث**: أما مقياس التحديث، فقد اختلف علماء الاجتماع في فرضياتهم ونظرياتهم حوله، إلا أن الثابت بينهم ـ مثلاً ـ أن القرار الاقتصادي في مقياس

---

(١٤) William Arthur Lewis, *The Theory of Economic Growth* (Homewood, IL: Irwin, 1955).

(١٥) Harold D. Lasswell, «The Policy Sciences of Development,» *World Politics*, vol. 17, no. 2 (January 1965).

(١٦) Hans Speier, «The Historical Development of Public Opinion,» in: Hans Speier, *Social Order and the Risk of War: Papers in Political Sociology* (Cambridge, MA: M.I.T. Press, [1969, c1952]).

الاستثمار وحصة المصدر يجب أن تخرج عنها العوامل غير الاقتصادية كنمو السكان ومستويات التحضّر والتركيب الأسري، وسوسيولوجية الشباب، ثم التربية والإعلام والثقافة. أما القيم العملية للتحديث، فيمكننا حصرها بالمقاييس التالية:

(١) درجة الاعتماد على النفس في الاقتصاد، أي على الأقل، تحديد نُمو جيد لزيادة كل من الانتاج والاستهلاك بانتظام.

(٢) أساليب المشاركة الجماهيرية في السياسة، أو على الأقل، التمثيل الديمقراطي في معرفة واختيار السياسات المختلفة.

(٣) نشر الثقافة وتعميمها، دون ابتذالها، مع وجوب الاحتفاظ برصانتها، وصلاحية أساليبها وحقولها.

(٤) تحريك الدواخل الاجتماعية لممارسة الحرية الشخصية، وبناء التنظيمات الاجتماعية واحترام المؤسسات التربوية والعلمية، والاستفادة من التكنوقراط والعناصر الأكاديمية العليا.

(٥) التحوّل المنسجم مع العصرنة وأساليبها المتطورة، من خلال كبح جماح الغائيات والغيبيات والماضويات المسيطرة، والتحرّر من أجل مشاركة فعالة في النظام الاجتماعي على نحو جديد ومتحرك. إنه «النضال» عند كانتريل (H. Cantril)[(١٧)]، و«تلبية الحاجات» عند ماكيلاند (D. C. McClelland)[(١٨)]، و«ازدياد الحاجة» عند ريسمان (D. Riesman)[(١٩)] و«الاتجاه الآخر» عند ليرنر (D. Lerner)[(٢٠)].

هـ ـ **التغيير**: إن العالم كله اليوم منشغل في عمليات جديدة نحو التغيير الاجتماعي من خلال التخطيط السياسي. وتسعى الدول المتطورة لتقديم صور عنها، وعن مستقبلياتها للعالم أجمع. ونادراً ما تكون السياسات واضحة المعالم، إذ تأتي التطبيقات اللاحقة عليها، في العالم غير المتطور عادة، متضادة في الأغراض والأهداف، ومتعارضة في الخطط والأساليب. وتستدعي عمليات «التحديث» أن يضبط المنطق السياسي، والخطاب النهضوي، والتخطيط الفعال لاختزال الزمن، بحيث تجد المجتمعات المتخلفة ـ النامية

---

(١٧) Hadley Cantril, *The Pattern of Human Concerns* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1966).

(١٨) David Clarence McClelland, *The Achieving Society* (Princeton, NJ: Van Nostrand, [1961]).

(١٩) David Riesman with Nathan Glazer and Reuel Denney, *The Lonely Crowd: A Study of the Changing American Character*, Yale University, Studies in National Policy; 3 (New Haven, CT: Yale University Press, 1950).

(٢٠) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York: Free Press, 1958).

والأقل تطوراً، نفسها قد حققت في سنوات من التحديث الذكي ما استطاعت بناءه المجتمعات المتطورة في قرون من المصادفات والتجارب والخبرات والاكتشافات.. وهذه هي أبرز التحديات التي تواجه العلماء في تفسير عمليات التغيير، وفهم طبيعة الجهود الجديدة البالغة التعقيد، خصوصاً أنه لا توجد صيغ ثابتة لانتقال المؤسسات (برأي ليرنر)، ممكنة فقط من خلال تحوّل الأفراد وأساليب حياتهم وتفكيرهم، وهي عمليات جدّ معقدة، والتي أطلق عليها أودن (W. H. Auden) «تغيير القلب».

لقد أربكت تلك التعقيدات علماء الاجتماع الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في التخطيط، وهي حصيلة جمع التغيّرات في السلوك الفردي والمؤسساتي، والتي تستدعي جهوداً كبرى في التعامل مع أنماط التغيير الاجتماعي الذي تفرزه عمليات التحديث وقنواتها المتباينة. هذه هي استنتاجات طرحها كلارك (Colin Clark)[٢١]، ولويس[٢٢]، وماكليلاند[٢٣] وغيرهم.

ان الأفكار المتباينة والمهمة التي طرحها على التوالي: كارل ماركس (Karl Marx)، وماكس فيبر (Max Weber)[٢٤]، ثم روستو[٢٥] وليبست (M. Lipset)[٢٦] لتقديم مفهوم شامل للتحديث، غدت اليوم مثار جدل عند المتخصّصين. أما نقدها، فلم يضعف من سلامتها كمفاهيم ذات فوائد. وكانت النتيجة ـ كما تدلّل الخطط والأحداث معاً ـ أن التطور الاقتصادي، هو الهدف لبناء مجتمع متطور، باعتباره المحرّك الرئيسي وليس الوحيد للتحديث.

إن بلوغ «نحو الاعتماد على النفس» يؤدي إلى ترتيب تنظيمي لموارد المجتمع، وبخاصة البشرية، إذ يتم التحكّم الفعال في المهارات والقيم السكانية باتجاه العمل. وبذلك تنجح عملية التغيير باتجاه «التحديث»، ويستطيع المجتمع إذ ذاك، التعامل بشكل فعّال مع الآلات والوسائل المعاصرة برأي ميليكان وبلاكمر (Millikan & Blackmer)[٢٧] والذي سيؤثر في نهوض المدخولات (رأس الانتاج)، إضافة إلى التصنيع

---

(٢١) Colin Clark, *The Conditions of Economic Progress*, 3rd ed. (London: Macmillan, 1957).

(٢٢) Lewis, *The Theory of Economic Growth.*

(٢٣) McClelland, *The Achieving Society.*

(٢٤) Max Weber: *Essais sur la théorie de la science,* traduits de l'allemand et introduits par Julien Freund (Paris: Plon, 1965), et *Economie et société* (Paris: Plon, 1971).

(٢٥) Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto.*

(٢٦) Seymour Martin Lipset, *The First New Nation: The United States in Historical and Comparative Perspective* (New York: Free Press, 1963).

(٢٧) Max F. Millikan and Donald L. M. Blackmer, eds. *The Emerging Nations: Their Growth and United States Policy,* a study from the Center for International Studies (Boston: Little, Brown, [1961]).

المدني وايراداته القومية (الدخل). وسيحدث «تقدم عال» في الدواخل الاجتماعية لتضيف متغيرات ثقافية تغيّر بدورها مقياس التعليم وحجمه، وتتغير إذ ذاك القدرة باتجاه الديمقراطية عند علماء السياسة، وتقاطع المتغيّرات الشخصية باتجاه السلوك عند علماء النفس، والتميّز باتجاه الصيغ المعصرنة عند علماء الإنسانية، وبناء النظم باتجاه التعجيل في التاريخيات عند فلاسفة التاريخ. وعليه، فإن «التعجيل» اليوم: عنصر جوهري في البناء المعرفي - التاريخي لصالح التغيرات الاجتماعية.. والفهرسي والحسابي والموسوعي والانسكلوبيدي والنقدي. يقول لاسويل: «إن النظرة لبناء الحياة المستقبلية في دول العالم يحتّم تأسيس الحاضر عن طريق تغيّرات النظم الاجتماعية»(٢٨). إضافة إلى تخطيط جاذبية المجتمعات كافة - اليوم - للاستهلاكيات، والذين يطالبون أكثر بالرفاهية والرحلات واللهو وتهدئة الأعصاب والعناية بالصحة والنظافة والجمال.. جنباً إلى جنب مع التحدّي الواعي للحلم في التقدم التاريخي.

و - **السياسات**: إن المجتمعات المتطورة لها قدرة أكبر في فهم الحاجات والتغيرات عنها في المجتمعات النامية والمتخلفة. فالانفجار السكاني واتّساع العواصم - مثلاً - قد أثارا القلق، مما يتطلب السيطرة على التوازن الحركي لأي مجتمع. إن عمق التجارب قد رسّخ بشكل كبير علوم الديموغرافيا والايكولوجيا المتقلّبة، بحيث تخلصت المجتمعات المتطورة من تحدّيات مستقبلية سافرة تواجهها اليوم المجتمعات غير المتطورة؛ في حين استجدّت أمام المجتمعات المتطورة مشاكل من نوع آخر، منها: التلوث وانتشار احياء الفقراء حول المدن، وقد بدأت اليوم بحسمها وحسم مشاكل أخرى من أجل استئصال آثارها وما تولده من تناقضات.

إن إخفاقات المؤسسات والسياسات «التحديثوية» في المجتمعات المتخلفة، هي فرصة ظاهرة وملائمة لإعادة النظر في النظريات والآراء، في أساليب تغيّر المجتمع إلى التكيّف السريع والصارم. ومن أهم الاستنتاجات المنبثقة عنها في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، هي: تقليد المجتمعات بعضها لبعضها الآخر منذ القرن الماضي. وقد عجزت المؤسسات النموذجية عن تحقيق التغيّرات السريعة. ويبدو تقليد المجتمعات الأعمى بمثابة تطفّل مجتمعات متخلّفة على أخرى متقدمة، وبالتالي يكون «تحديثها» ضعيفاً جداً بتجاربها غير المتكافئة.. ويجري فيها التدريب على ممارسة النصوص الدينية جنباً إلى جنب مع التقليد المتواتر للايديولوجيات الغربية الحديثة.. وحول الفنادق السياحية الكبرى ذات الطراز الغربي، ضجيج وعراك وازدحام، وروائح كريهة، وتسوّل غريب، وأزياء غير متجانسة، ونسب عالية من السكان المستهلكين غير المنتجين أو المنتجين الحقيقيين.. اضطراب في التوزيع السكاني غير المتوازن وحاجة ذلك إلى النفقات الضخمة. إن سلبيات كهذه، تؤدي إلى زيادة الاستغلال، واستهلاك الزمن والجهود، وامتصاص التطور.

---

(٢٨) Lasswell, «The Policy Sciences of Development».

إذن، دعونا نتوقف عند «آلية التحوّل» (الديناميكية):

إن قدرة الإنسان على تخيّل نفسه في موقع أفضل يعتمد على الدينامية السيكولوجية التي قد لا تكون فطرية، ولكن بالإمكان تدريبها كي تعمل بكفاءة من أجل تطور المجتمع. فمنذ الحرب الثانية، وهذه الأنواع تتطور لتجهز الإنسان بوسائل جماهيرية كالطباعة والمذياع وأفلام السينما والتلفزيون.. الخ. هذه الوسائل دعت إلى الانشداد والفعالية، وساهمت في بناء مخيال اجتماعي لمجتمعات عن مواقف ومواقع وأساليب مجتمعات أخرى. لم يحصل مثل هذا فيما سبق الحرب.. فلا بد من أن تستغل استغلالاً مثالياً وعملياً في البرامج التي تزوّد بالفعاليات التصاعدية، والتي لم يعرفها الإنسان في القرون السابقة، بل غدا الإحساس بالحاجة إليها كبيراً جداً، حتى في حياة العجزة والفقراء.

إن الديناميكية تمكّن المجتمع من كسر الدوائر الرديئة، والذهنيات السكولاستيكية، نحو بناء دوائر الاعتماد على النفس، ودمج القابليات التكيفية. أما الفعالية فهي: الديناميكية الأولية، ويجب أن يكون الناس جاهزين، مختارين وقادرين على التحول من مكان إلى المكان الذي يستحق قابلياتهم. هذه هي نظرة شرام (Schramm) في التحول[٢٩]. انها دعوة صريحة من الغرب المتقدّم إلى ما نسمّيه نحن في ثقافتنا العربية بـ«هجرة الأدمغة». أما ليرنر[٣٠] فيضيف بأن الشخصية عامل مساعد في التفاعل بين الفعاليات الطبيعية والاجتماعية. ان الانتشار غير الكافي للفعاليات، إنّما يجدّ من التعاطف النفسي معها، فيشلّ البرامج الساعية إلى التطور، فتصاب العمليات التحديثية بالشلل، ويخيب أمل النخبة، خصوصاً عندما لم تتولّد القناعة الكاملة.. فيزداد الاحباط، ويختل التوازن. وهنا تتشكّل أعباء إضافية على كاهل المجتمعات التقليدية في وقتنا الحاضر.. وهذا ما نلمسه في مجتمعات عديدة تكمن الفوضويات في استخداماتها لمصادر الطاقة مثلاً، أو مصادر التعليم، فينتج منه: شقاء الوعي عند النخبة، والترهّل في المؤسسات والأجهزة، ثم الخلل في الوظائف والأعمال والخدمات.

إن المجتمعات الانتقالية التي لم يكن باستطاعتها دمج الديناميكيات المتطلبة الاعتماد على النفس النامي، تميل لتكون أفقر وأقل استقراراً، وتتفاقم مشاكلها رغم الآمال والتوقّعات العريضة، أو للمساهمات الواقعية في المساعدة العالمية. ان الانتاج الفائض ضروري من أجل الاستثمار الاقتصادي الذي لم يكن معروفاً حتى وقت قريب، وهو عدم ضرورة تكاليف الاستثمار الاقتصادي الخارجي من أجل دوران محرّك التمدّن، وغالباً

---

(٢٩) Wilbur Lang Schramm, *Mass Media and National Development: The Role of Information in the Developing Countries* (Stanford, CA: Stanford University Press; Paris: UNESCO, 1964).

(٣٠) Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East.*

ما يكون غير كاف للمساعدة في استمرارية دوراته حسب تقدير شانون .L.W) Shannon)[٣١].

ز ـ **التقاليد**: إن التحوّل في التقاليد للمجتمعات الأكثر تقدّماً أو الأقل تقدّماً من النادر حدوثه في الواقع دون إثارة للفوضى والشقاق. انه عامل مهم في التمدن الاجتماعي، شرط أن يكون نظامياً، وبحاجة إلى القدرة على التكيّف، تلك القدرة التي هي من أكثر الصفات تميّزاً في المجتمعات التي تمدّنت فعلاً، وتمكّنت من التطور على نحو أسرع من المجتمعات الانتقالية التي تتّخذ من الفوائد المالية المستحصلة من الانتاج، كوسيلة لاستمرارها، حيث إن مثل هذه الركائز تخفّض الصعوبة وتبعث الأمل في بعض المجتمعات الانتقالية، فتلك المجتمعات لن تتعرض لآفاق التحديث دون تطوير القدرات الطبيعية من أجل الانتاج وخلق أدوات الانتاج.

تعتمد المجتمعات الحديثة على المصادر البشرية والمشاركة الاجتماعية في جميع الأنشطة والفعاليات، وبشكل مستمر ومتفاعل في الحقول والاختصاصات، من أجل إبقاء حالة النمو في المرافق والمؤسسات كافة مع تمتينها وتكييفها في عمليات الانتاج المتكافئ والمتبادل برأي شانون[٣٢]. إن أهم وأدق درجة في الاكتفاء الذاتي والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع الحديث، هو «الرأي العام» كحصيلة للتفاعل المتميّز الذي يؤسس المجتمعات التقليدية برأي سبيير[٣٣]. إن تحولات الرأي العام في الغرب الحديث، قد تمثّل بالتطور التاريخي الممتد منذ القرن الثامن عشر. ومن خلال النمو والتنوير في الرأي العام، فقد تطورت العمليات الاجتماعية المميّزة بأساليبها وقدراتها.

إن الحاجة إلى الأشياء الحديثة، كانت تلبّيها المجتمعات القديمة للأفراد والجماعات النخبوية والفئوية خلال فترة الرخاء وقدرة المؤسسات، ولكن استطاعت المجتمعات الغربية خلال القرن التاسع عشر أن تكتسب القدرة في ميكانيكية الحاجة العامة، والتفاعل المستمر في السياسة العامة، والمشاركة في إمكانيات المجتمع وممتلكاته من القيم والقوة والثروة. فالتنوير اختلاف عن الواقع. وقد أصبح الرأي العام تعبيراً للمجتمعات عن الحاجات الجماعية والفردية من أجل خلق قيم ومفاهيم ومقاييس في التنظيم والتكييف والتأسيس وتوليد القناعات.. إن هذه المهمّات التي تبحثها أعمال علماء الاجتماع، لا بد من أن تفرز نتائجها فلسفة واضحة في التحديث، كونهم يمتلكون نماذج واضحة تكون بمثابة أدلّة للقياسات. وان مهمّاتهم العلمية تكون غير مجدية كثيراً، إذا لم يؤخذ بها من قبل

---

(٣١) Lyle W. Shannon, «Is Level of Development Related to Capacity for Self-government?» *American Journal of Economics and Sociology*, vol. 17, no. 4 (July 1958).

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) Speier, «The Historical Development of Public Opinion».

المخطّطين الاجتماعيين، أو الذين يرسمون السياسة العليا من واضعي القرارات.

ح ـ **المظاهر**: إن المظاهر السياسية تعود إلى مجموعة متكاملة من المتغيّرات الثقافية والبنيوية في الأنظمة التحديثية لأي مجتمع. ويضم النظام السياسي تلك العمليات المؤسسية، والمعتقدات التي تنطلق منها السلطة السياسية في ملاحقة وبلوغ الأهداف مجتمعة. وتشتمل البنية السياسية على وضع مخططات ترابطية للأدوار السياسية، وعمليات الثقافة السياسية المعقّدة، والمواقف الايديولوجية الموزّعة. ان عمليات التحديث التامة، تنطلق في تغيير جميع المؤسسات وإنتاج النفوذ، وتوسّع المعرفة، والسيطرة على البيئة ـ كما يرى بعض المنظّرين.

إن التحديث السياسي يعود إلى تلك العمليات التي تفرّق بين البنية السياسية وعلمانية الثقافة السياسية التي تعزّز مقدرة وكفاءة وفعالية الأداء للنظام الاجتماعي ـ السياسي. ويمكن النظر إلى التحديث السياسي من الوجهة التاريخية، أي من منظور تطوّري. هكذا، فالتحديث السياسي ـ التاريخي يعود إلى التغيرات الكليّة في البنية السياسية والثقافية من حيث الخواص التي أثّرت في العمليات التحويلية الكبرى في التحديث (عالمياً وتجارياً وتصنيعياً وحركات اجتماعية متسارعة ومواد ركامية وانتاج معرفي ومستويات معيشة وانتشار الثقافة والتعليم والفنون والآداب ووسائل الدعاية والاعلام والصحة العامة والرأي العام والرأي الحر والمشاركة الجماهيرية... الخ) التي بدأت أولا في غربي أوروبا منذ القرن السادس عشر، وانتشرت بالتالي بصورة غير متكاملة في كل العالم.

إن الرموز السياسية للتحديث تعود إلى تغيير الأنظمة التقليدية قبل التحضّر وبعده، لأن النظام الحديث يعمل على زيادة قابلية الساسة والمجتمع السياسي للتطوير، والتغلّب على المشاكل، والتكيّف المستمر، والتحوّل البنيوي من أجل بلوغ الأهداف الاجتماعية الجديدة. اذن، فالتحديث السياسي هو: مجموعة صفات مفردة يتم تسليط الضوء عليها، وتشتمل على مفاهيم القدرة أو القابلية. إن الجهود التحديثية تعكس مجموعة من المفاهيم العاملة في سياق التحضّر، والتي تقلل من التأكيد على الرواسب والسلبيات. وان طرائقها النموذجية ظاهرية أم ضمنية، تتساوق في مجال كسب الخواص التحديثية والتواصل مع الأنظمة المستحدثة والأصيلة في آن واحد معاً.

ط ـ **الخصائص**: يمكننا حصر خصائص التحديث السياسي، وتطوّرات فكرة الدولة الحديثة في أساسيات ثلاث، هي:

(١) التفاضل في السيطرة التجريبية التي تتّجه إلى التحوّل التاريخي للمجتمع الحديث.

(٢) المساواة في النظام المركزي والضرورات الأخلاقية التي تفرضها المثل العليا المؤثرة في جميع مظاهر الحياة الحديثة.

(٣) القدرة على تكييف الازدياد المحدود والابداع الممكن المحسوس من قبل الإنسان لمعالجة بيئته وواقعه ومجتمعه وعلاقاته بشتى الأطراف والمضامين.

وبذلك يغدو «التحديث السياسي» اكتساباً متقدّماً في بحث النوعية الجديدة وتعزيز القدرة السياسية ليظهر في:

(أ) تأثير المؤسسات في ضوء التمييز والتفاضل والمشاركة والتوزيع الملائم في استجابته لمتطلبات الحياة السياسية.

(ب) المرونة المستمرة من أجل نشر وبلوغ أهداف جديدة تحدّدها عملية التمايز وروح المساواة، ونمو القدرة السياسية.

ي ـ التجارب: السؤال الآن: أين جرى التحديث؟ وما هي مناطق امتداداته؟

نقول: لقد سيطرت الجغرافيا السياسية على التحديث في كل من الاتحاد السوفياتي والبر الصيني واليابان وتركيا والمكسيك. إن مؤتمر التحديث السياسي سنة ١٩٦٤، والتفوّق المسبق للعامل السياسي في التحديث، قد وسّع من المفاهيم العمليّة لبعضهم، في حين ولّد الانشقاقات لدى بعضهم الآخر. إن أمثلة عديدة في التغيّرات الواقعية التي حدثت في الجغرافية السياسية قد أثّرت في الجغرافية الاجتماعية والاقتصادية وبالعكس. وهناك من الدول التي اقترحت نماذج توحيد حقيقية لثلاثة معايير، هي: حكم الهيمنة وقيادة قوة التحديث والتغيّرات في الاقتصاد والاجتماع (توحيد المجتمع)، تشخّص سبعة نماذج متماثلة في التحديث السياسي المبكّر، كما جرى عليه الحال في بريطانيا وفرنسا، والمتأخر في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلنده.. ومتفرّعات بريطانيا وفرنسا من المستعمرات، وخصوصاً في العالم الجديد.

أما المجتمعات التي دخلت في إطار التحديث بدون التوجّه خارج سياسة التدخّل، وتحت تأثير التحديث المبكّر، فهي: روسيا واليابان والصين وتركيا وأفغانستان واثيوبيا وتايلاند... كأشكال من آثار الاستعمار الاقليمية المختلفة حسب التكيّف للتأسيس الاستعماري كشرط للتحديث. وهناك من المجتمعات التي يصعب تكييفها لمثل ذلك التأسيس، ولأسباب عديدة كالهند وبلاد المغرب العربي.. وهناك مجتمعات أخرى خضعت للدكتاتوريات، كما كان عليه الحال في تركيا والمكسيك ودول شرقي أوروبا ودول الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية.. (وقد خضعت اسبانيا والبرتغال لحكم الفرد).

لقد اختلفت تجارب التحديث من مكان إلى آخر في العالم. وقد ارتبط ذلك بالبعد التاريخي للتحديث؛ ونظام عمله، والعناصر التي تفترضها عملياته، ومنها: التوقيت والمنافسة ومسؤولية الدولة والفرد (تجاه أحدهما الآخر) والقيادة والأزمة والتماثل والشرعية والمشاركة والتوحيد والفهم العميق للآخر. ان اليابان قد قفزت على غيرها في سرعة الانجازات التحديثية التي قدّمتها إلى العالم نسبة إلى المنظومة العملية التي اعتمدت عليها،

في حين غدت ايطاليا بؤرة في التحديث نسبة إلى البعد التاريخي الذي امتلكته منذ فجر النهضة الأوروبية. كما سبقت اليابان، الهند ومصر، إذ كانت تجربة كل منهما صورة مثيرة للتعليم (على النسق الانكليزي للأولى، وعلى النسق الفرنسي للثانية). وقد تفوقت اليابان كثيراً على تجارب الهند وروسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وشرقي أوروبا.. بفعل عمق الصراع الذي دخلته ضد الغرب، وقد وصل حدّ الانفجار. وعلى النقيض من اليابان، كانت هناك أقطار الوطن العربي وأمريكا اللاتينية التي أظهرت أنماطاً أكثر شبهاً بالأنماط الأوروبية منها لتلك اليابانية التي امتلكت خصوصيتها.

أما الوطن العربي، فإن تطوره السياسي المعاصر، يمكن تفسيره ـ مثلاً ـ في قواعد وأسس مختلطة ومألوفة في التاريخين الأوروبي والإسلامي. لقد شغل العرب أنفسهم على مدى قرن كامل بـ«الاصلاحيات» المتنوعة، وعليهم اليوم بـ«التحديث» والعصرنة.

الفصل الأول

تحديث الاقتصادات العثمانية: دراسة في فهم طبيعة المشاكل الاقتصادية التركية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

مدخل تاريخي

كانت الامبراطورية العثمانية قد وصلت إلى أوج قوتها العسكرية وثرائها الاقتصادي ومداها الجغرافي في القرن السادس عشر، ولكنها بدأت تواجه مشاكل خطيرة وعلى مختلف الصعد بعد عام ١٦٨٣م اثر فشل حصارها الثاني لفيينا عاصمة الهابسبورك النمساوية[١]، فتراكمت تناقضاتها وتعقيداتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أي خلال أخطر مرحلة من التكوين الرأسمالي المركزي الأوروبي في العالم. ان ازدياد التبعيات العثمانية للاقتصادات الأوروبية قاد إلى ضعف مركزية الدولة، وتفكك قسماتها الاجتماعية القومية (الملل)، فكان هناك فقدان جماعي لأبرز الأقاليم، ومنها: هنغاريا واليونان وترانسلفانيا وبوكوفينيا وكريميا (القرم) وسواحل البحر الأسود[٢].. وتحت تأثير الحركات القومية (التي لم تستطع الدولة العثمانية تجييرها والعمل بها لصالح مستقبلها)، تفجرت تحديات قوية في معظم جوانبها: صربيا ومصر والجزائر وأناضوليا الشرقية[٣].. فكانت التمردات والحروب قد قلصت مجال الاستغلال والنهب الرسمي المنظم من قبل الزعماء،

---

(١) سيّار الجميل، «الحصار العثماني الثاني لـ (فيينا) عاصمة الهابسبورك النمساوية سنة ١٦٨٣،» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** (جامعة الكويت)، السنة ٤، العدد ١٦ (خريف ١٩٨٤).

(٢) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford Paperbacks; no. 135, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1968), pp. 36-39.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

والآغوات والولاة، ولكن زادت نفقات الدولة على التسلح والجيوش، فأحدث ذلك كله انقباضاً اقتصادياً شديداً أدى إلى تفاقم أزمات خانقة في الاقتصادات العثمانية(٤).

إن الوعي العثماني بمسألة تحديث اقتصادات الدولة والمجتمع قد تبلور متأخراً مقارنة بدول قديمة ومجتمعات متنوعة أخرى وقفت في مواجهة التقدم الرأسمالي الذي كرسته دول أوروبا الغربية، وخطط تلك الدول الحديثة في البناء والتقنية والثورة الصناعية. . . وإذا كانت الدولة العثمانية قد طبقت بعض الخطط الإصلاحية، فقد كانت تهدف أساساً إلى الحفاظ على كيانها السياسي من الأخطار الخارجية وعلى نظامها الاداري خوف التفكك. كان العثمانيون مجبرين على تنفيذ تلك «الخطط» للحيلولة دون الانهيار كالذي لحق بكيانات الدول القديمة في أوروبا، خصوصاً بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م. ويؤكد عدد من المؤرخين أن الأتراك قد أظهروا استعداداً كبيراً للاستفادة من الاختراعات الأوروبية في ميدان استخدام الأسلحة الحديثة والعلوم العسكرية، فكان ذلك سبباً أساسياً في الانفاق، وارتهان اقتصادات الدولة لذلك، دون العمل على تطوير خطط الدولة وبرامجها الإصلاحية، والانتقال إلى عمليات تحديث المجتمع وعناصره الاقتصادية، وتجديد العلاقات الانتاجية بغرض إجراء تحولات جذرية. . وهذا ما لم يحدث! دعونا نحلل ذلك.

أولاً: تركيا العثمانية والماركنتيلية الأوروبية

لقد وصفت الحقبة التاريخية الممتدة في أوروبا من عصر النهضة وحتى الثورة الصناعية بين عامي ١٦٠٠ و١٨٠٠ باصطلاح «حقبة الرأسمالية الماركنتيلية» وهي مرحلة انتقالية طويلة متميزة بمواصفات أهمها: ١ ـ بقاء سيطرة نمط الانتاج الاقطاعي في التشكيلات الخاصة بتلك الحقبة. ٢ ـ ازدهار التجارة البعيدة (التجارة الأطلسية أساساً). ٣ ـ تأثير ذلك الازدهار الواسع في نمط الانتاج الاقطاعي(٥) (الذي بدأ بالتفكك والذي تشرذم وانهار نهائياً عند نشوب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩؛ وكان هذا الحدث قفلة تاريخية لتلك الحقبة التأسيسية). وعلى غرار مجتمعات عديدة، فقد أثرت نتائج الثورة الفرنسية في العثمانيين(٦). . وفي السنة نفسها، تقلد السلطان سليم الثالث عرش الدولة وحكم للفترة (١٧٨٩ ـ ١٨٠٨م)، وكان صاحب أول مشروع أساسي في تحديث العثمانيين(٧). وقد

---

(٤) Halil Inalçik, «The Ottoman Economic Mind and Aspect of the Ottoman Economy,» in: *Studies in the Economic History of the Middle East* (London: [n. pb.], 1970), p. 76.

(٥) Samir Amin, *Le Développement inégal: Essai sur les formations sociales du capitalisme périphériques* (Paris: Minuit, 1973), p. 31.

(٦) التفاصيل في: Bernard Lewis, «The Impact of the French Revolution on Turkey: Some Notes on the Transmission of Ideas,» *Journal of World History*, vol. 1 (1953), pp. 105 - 125.

(٧) التفاصيل في: Stanford Jay Shaw, *Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

فشلت خطواته المبكّرة، لتنطلق ـ بعده ـ التجارب الإصلاحية العثمانية، فتعيش قرناً كاملاً بالضبط (١٨٠٨ ـ ١٩٠٨)، ومن ضمنها عهد التنظيمات الذي يبدأ بصدور مرسوم «خطي شريف كولخانه» عام ١٨٣٩. لقد قفلت الإصلاحات العثمانية بالانقلاب العثماني الشهير الذي قادته تركيا الفتاة على السلطان عبد الحميد الثاني. وتعد هذه المرحلة التاريخية الصعبة: عصر انهيار لتشكيلات الدولة الاقتصادية المحيطية أمام هيمنة الرأسمالية المركزية الأوروبية.

كيف؟

إن مائتي سنة من عمر التقدم الرأسمالي باتجاه التقنية الأوروبية التي بدأت منذ القرن التاسع عشر كانت كافية لإثارة العثمانيين الذين لم يعرف اقتصادهم الريعي إلا النقد والتجارة.. الأول بيد الدولة، والثانية وسيلة بيد المجتمعات الاقليمية في دواخلها وأطرافها. الدولة تجني الضرائب، والمنتجون يربحون الفائض. وتتدرج الأرباح حسب نوعية المنتوج قبل كل شيء، وحسب انتقال البضائع من أسواق محلية إلى أسواق اقليمية، ثم إلى أسواق دولية[٨]. ولكن ليس كل تبادل يعدّ بالضرورة تجارياً، خصوصاً بين المنتجين الصغار في الأسواق المحلية من الفلاحين في الريف والحرفيين في المدن[٩].

لقد اكتسبت الامبراطورية العثمانية إمكانياتها الاقتصادية من خلال الأقاليم الثرية أولاً، ومن المناطق والبيئات التجارية والمدن الكوسموبوليتانية والساحلية ثانياً[١٠] بعد السيطرة عليها ابان عصر التكوين الرأسمالي الأوروبي الذي استفاد أولاً وأخيراً من المنتجات ذات الفعالية التجارية للمركزية الرأسمالية، فكانت العلاقة بين الطرفين علاقة مركزية أوروبية محيطية عثمانية.. أي بمعنى: أن العثمانيين كانوا بمثابة وسطاء لم يستفيدوا ويفيدوا من عناصر الانتاج إلا ما ندر، ثم غدوا لا يهتمون إلا بمسائل الترانزيت والضرائب، وبعض الاحتكارات التي سيطر عليها اختصاصيون كاليهود الذين تجمعوا في طوائف وبيئات خاصة بهم وفي المدن التجارية المستقلة[١١]. وعليه، فقد غدت

---

(٨) انظر مفهوم اقتصاد «البازار الشرقي» الذي استخدمه غارتز والمتميز عن «اقتصاد العالم» الذي استخدمه بروديل في: Robert Brenner, «Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe,» *Past and Present*, no. 70 (February 1976), pp. 55-68.

وانظر تطبيقات هذا المفهوم على الولايات العربية، في: سيّار الجميل، «نظام الادارة المركزية في الولايات العربية خلال العهد العثماني،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي الرابع للدراسات الشرقية (CEROMDI and A.C.O.S.)، تونس، ١٩٩٠.

(٩) Eliyahu Ashtor, *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages* (Berkeley, CA: University of California Press; London: Collins, 1976), p. 134.

(١٠) قـــــارن: Halil Inalçik, «Capital Formation in the Ottoman Empire,» *Journal of Economic History*, vol. 29, no. 1 (March 1969).

(١١) انظر التفاصيل التاريخية في: Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society*, 2 vols. (New York; London: Holmes and Meier Publishers, 1982) vol. 1, pp. 89-96.

التشكيلات الاجتماعية العثمانية تشكيلات خدمية استهلاكية غير منتجة، إذ لم تعتمد في حياتها الاقتصادية على مناطقها الزراعية الثرية، ولا على استخدام مواردها الطبيعية الوفيرة.. فساءت أحوالها الاجتماعية إثر سوء ظروفها الاقتصادية، وبدت عرضة لهجمات الأوبئة والأمراض والطواعين الفتاكة.. ناهيكم عن موجات الغلاء واجتياح المجاعات والنكبات[١٢].

ثانياً: عوائق التحديث في تركيا العثمانية من خلال المقارنة مع روسيا واليابان

أما لماذا لم تصبح تركيا العثمانية خلال القرن التاسع عشر دولة تحديثية من خلال عوامل التأثر بالثورة الصناعية الأوروبية على غرار روسيا واليابان؟

كان هذا السؤال ولم يزل مثار جدل علمي وفكري واسع النطاق لدى العديد من الباحثين والدارسين الأتراك والأجانب[١٣]. ويمكننا القول رغم تجاوز في تحليل تعقيدات وإشكاليات كبيرة، إنه على الرغم من أن الدول الثلاث ذات أنظمة تاريخية قديمة (الإمبراطورية البوذية والقيصرية الأورثوذكسية والسلطنة الإسلامية)، فإن تركيا لم تطور خطواتها آخذة بالاعتبار مراحل التطور في بنيوياتها الاقتصادية.. وهي المراحل التي تنتعش فيها القوى المنتجة وعلاقات الانتاج لارتباط ذلك كله بالنظام الرأسمالي، فإذا كانت كل من اليابان وروسيا قد وقفتا منذ البداية على ذيول المرحلة الماركنتيلية والتي انبثق عنها النظام الرأسمالي بجملة تكويناته، فإن التجربة التركية قد اختلفت بحكم عدم تجسيدها أبرز عاملين اثنين في التكوين الرأسمالي: **أولهما**، تركّز الثروة والمالية، **وثانيهما**، التكديح الذي يساعد في استغلال الموارد وإنتاج علاقات انتاج جديدة.. اضافة إلى أن هناك عاملاً أساسياً لم تستخدمه تركيا العثمانية خلال القرن التاسع عشر، ذلك أنها أقرب البيئات الشرقية إلى أوروبا، بل وقد كان جزء منها قد اندمج فيها منذ قرابة خمسمائة سنة[١٤]. ويرى المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي أن البيئات الجغرافية الصعبة والبكر كانت وراء انبثاق التصنيع الثقيل في اليابان وروسيا وأمريكا الشمالية نظراً للحاجة إليها،

(١٢) Sayyar K. Al-Jamil, *A Critical Edition of al-Durr al-Maknun fi al-Ma'athir al-Madiya min al-Qurun of Yasin al-'Umari (920-1226 A.H. = 1515/1516 A.D.- 1811/1812 A.D.)*, 3 vols. (Scotland, UK: St. Andrews University, 1983).

(١٣) من أبرز المؤرخين والباحثين الذين عالجوا هذا الموضوع: أرنولد توينبي وخليل إنالجيك وبرنارد لويس وستانفورد شو وكارل براون وكمال كاربات وأ. ك. تريمبرغر ود. أ. روستو وشارل عيساوي... انظر مثلاً: Robert E. Ward and Dankwart A. Rustow, eds., *Political Modernization in Japan and Turkey* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964).

(١٤) التفاصيل في: Bistra A. Cvetkova, *Les Institutions ottomanes en Europe* (Wiesbaden: Steiner, 1978), pp. 19-82.

فإنتاجها هو بديل انتقالها[١٥].

ويمكننا أن نضيف عوامل أخرى أمام عوائق التحديث في تركيا العثمانية وتجديد أنماط اقتصاداتها ابان سيادة عصر التشكيلات الصناعية الجديدة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.. وحتى مجيء مصطفى كمال أتاتورك، كان من أبرز العوامل:

١ ـ التناقضات المزرية التي حفل بها تاريخ الزراعة والتي ظلت تعاني مشاكل ملكية الأرض، واحتكارها من قبل طبقة الملاك الجدد بعد صدور القوانين العثمانية/الاصلاحية (التنظيمات) بعد أزمان من الممارسات الجائرة للملتزمين[١٦].

٢ ـ وعليه، فإن مستوى الوحدات الاجتماعية بقي يراوح في مكانه دون أي تطور (أو حتى تململ) في القوى المنتجة التقليدية والحرفية[١٧].. ولم يتجاوز مستوى علاقات الانتاج القديمة التي ألفتها المجتمعات الشرقية منذ مئات السنين.

ويمكننا أيضاً معالجة فشل التجارب الإصلاحية العثمانية من وجهة نظر تاريخية، إذ لا يعزى أمر ذلك إلى أسباب سياسية أو سلطوية فقط، بل هناك مشاكل معقدة ومزمنة تقف وراء مجموعات من الوقائع البائسة والتطبيقات غير العقلانية والممارسات القاسية لقوانين اشتملت على بعض المحاسن، وينحصر ذلك بـ:

ـ **الترهل التاريخي** بالاعتماد على المواريث الاقتصادية القروسطية في بناء علاقات اقتصادية من نوع جديد.

ـ **عدم التحسس** بزخارة الثروات الطبيعية المكشوفة والكامنة.. دون العمل باستغلالها.

ـ **عدم استغلال** القدرات البشرية وبقاء الانماط الحرفية والآليات القديمة.

ـ **الأفق الضيق** بضرورة الحسابات الاقتصادية والأنظمة المصرفية والادخار والتوظيف..

ـ **الامتيازات الأجنبية** وتقليد ومحاكاة تطورات أوروبا الاقتصادية مع تباين الواقع.

ثالثاً: الحياة الإصلاحية والتحولات البطيئة

كانت خطط السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م) في تحقيق مركزية ادارية ـ بيروقراطية متزايدة قد تطلبت بعض الاجراءات والتغييرات الضرورية في تركيب الحكومة المركزية في استانبول لتشويه الهياكل القديمة شبه المقدسة والتي يرتع في خضمها نمط

---

(١٥) Arnold Joseph Toynbee, *Civilization on Trial* (New York: Oxford University Press, 1948), p. 128.

(١٦) قارن: Donald Quataert, «Agricultural Trends and Government Policy in Ottoman Anatolia, 1800-1914,» *Asian and African Studies*, vol. 15, no. 1 (March 1981).

(١٧) قارن: Maxime Rodinson, *Islam et capitalisme* (Paris: Seuil, 1966), pp. 78-81.

السلطة التقليدية المتوارثة للجيش والفئات الدينية.. ثم العمل على إعلاء شأن أسلوب البيروقراطية التوسعية في كل من القصر وحكومة الباب العالي من خلال «نظام الأفندية» الذي يؤلفه المدراء والكتاب والموظفين الجدد.. الذين استخدموا «الطربوش» رمزاً لفئتهم ومكانتهم الاجتماعية وتمييزاً من الجماعات القديمة من أصحاب العمائم[(١٨)].

إن سياسات التحديث التي بشر بها واتبعها السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٨م) قد أفرغت المجلس الامبراطوري القديم من محتواه حالما انتزع الباب العالي مركزية الحياة العثمانية الحاكمة استجابة إلى الحاجات التي كانت تتطلبها الدولة وفعالياتها الادارية[(١٩)]. وعلى الرغم من انكفاء سياسات سليم الثالث، إلا أن محموداً الثاني قد واصل العملية، وخصوصاً في تقسيمه الوظائف للحكومة المركزية إلى أقسام ووزارات. ولقد كان أبرز عمل استراتيجي في الحياة الإصلاحية العثمانية قد تضمن فصل الوظائف التشريعية عن الوظائف التنفيذية، فخلق بعمليته هذه صراعاً حاداً من أجل السلطة بين القصر والباب العالي (الصدارة/ الوزارة) وامتد ذلك إلى القرن العشرين[(٢٠)].

واهتمت الدولة أيضاً بالجيش وخزينته والتي جمعت كل أموال الحكومة لتجهيز نفقاته المتزايدة في وزارة سميت بـ«وزارة المالية» التي تولت واجبات أموال الامبراطورية القديمة، وكذلك الأموال التابعة لدار ضرب العملة، وبقيت خزينة السلطان: هيئة مالية مستقلة، ولكنها اعتمدت على أموال الوزارة الجديدة (وزارة المالية). وتمّ خارج نطاق حكومة الباب العالي إنشاء «وزارة الأموال الموقوفة» الدينية عدا أموال المدن المقدسة، فتمّ توحيد وجمع الأموال الوقفية ومؤسساتها في وزارة واحدة، وجعل لها خزينة ثابتة ذات أهمية بالغة أكبر في نظام الدولة وعقائدية المجتمع.

أما الاقتصاد، فلم ينظر إلى شؤونه نظرة اعتبارية في بداية الأمر، كونه يدخل في مفاصل أية وزارة جديدة، وعلى وجه التخصيص منذ أن حولت شؤون التجارة الخارجية إلى وزارة الخارجية، ولكن حوّل مجلس الزراعة والتجارة في عام ١٨٣٨م إلى مجلس الأعمال المحلية الذي أخذ على عاتقه مناقشة اقتراحات وبرامج جديدة كتنمية الزراعة والصناعة والتجارة المحلية والأعمال المحلية كالأصناف والمهن.. وبعد فترة تقرب من سنة تم تحويله إلى وزارة مستقلة هي وزارة التجارة التي غدت لها مجالس متفرقة ضمن هياكل

---

(١٨) سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٠.

(١٩) Çevat Eren, «Selim III,» in: *Islam Ansiklopedesi*, 13 vols. (Istanbul: Maarif Matbaasi, 1940-1988), vol. 10, pp. 34-56.

(٢٠) Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, eds., *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977-1978), vol. 2: *Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, p. 36.

جديدة تعنى بالشؤون الاقتصادية للدولة[٢١].

لقد رافقت تلك العمليات إجراءات متنوعة في تحديث الاتصالات، فأنشئ أول نظام بريدي ونظام جوازات السفر والموانئ والأنظمة البلدية والنظام الاحصائي للضرائب والسكان والموظفين[٢٢]. فساعد ذلك كله في المباشرة بالإصلاحات الاقليمية بعد الانحلال الاقتصادي الذي عاشته الأقاليم العثمانية... وجاء تطبيق القوانين الجديدة ببطء، فدخلت الدولة في أزمات ومعضلات مالية وسياسية واجتماعية ودبلوماسية.. ويبدو للمؤرخ الاجتماعي أن السكان كانوا أقل تحمساً للتغيير والتعاون نظراً لحجم التخلف واللاوعي، فكانت التحولات تمر ببطء وصعوبة من خلال الوحدات الاجتماعية ترافقها تعقيدات بالغة.

رابعاً: سياسة إصلاح الضرائب: ركيزة في التنظيمات العثمانية

لقد ولد نظام ضرائبي مدني بثوب أوروبي جديد في الدولة من أجل تمويل الإصلاحات. فالنظام الضرائبي القديم متوارث على أسس وممارسات (إسلامية) مالية تقليدية.. ففي الأرض كانت نسبة «العشر» حيث يتم جمعه ويدفع في وحدات إدارية «اعشار» إلى الملاك العثمانيين، ويساوي محصول خمس التيمار. وتدعم ضريبة الأراضي (الالتزام) بواسطة ضرائب «التكاليف» وهي الضرائب العرقية المعرّضة للتغير الاقليمي[٢٣].

قامت الدولة العثمانية بإلغاء جميع الضرائب التقليدية التي فرضت باسم «الشريعة» باستثناء ضريبة الأغنام وضريبة الرأس (الجزية) على غير المسلمين. وفرضت ضريبة العشر على انتاج الأرض من المحاصيل الزراعية كضريبة منفردة، وعوضاً من ضريبة السوق والضرائب المدنية التي ألغيت في وقت سابق، فإن التجار وأصحاب الحرف أصبحوا معرضين لضريبة الأرباح طبقاً لمقدرة الشخص على الدفع[٢٤]. وكانت جميع الضرائب تجبى من قبل «المحصلين» الذين وصف أغلبهم بفساد الذمم[٢٥].

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٢٢) William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; 1 (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1968), p. 161.

(٢٣) Stanford Jay Shaw, «The Nineteenth-Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 6 (1975), pp. 421-426.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٢٦.

(٢٥) Karl Morawitz, *Les Finances de la Turquie* (Paris: Guillaumin et cie, 1902), p. 69.

إن سياسة الإصلاح الضريبي في عهد التنظيمات قد أدخلت بعض الإصلاحات لتحل محل نموذج الضرائب وجمعها من خلال الضريبة المفروضة على الفلاحين وملاك الخمس.. إضافة إلى ذلك، نجد أن الغرض الرئيسي هو استبدال المسؤوليات الضريبية بنمط ضرائبي موحد[٢٦]، لكي يبقى على اتصال مع الدخل وإلغاء الإعفاءات السابقة التي يتساوى الجميع بدفعها للدولة التي برزت أمام المجتمع لتغير أرديتها القديمة التي عرفتها على مدى أكثر من خمسة قرون، وكدولة قديمة إقطاعية عسكرية استخدمت «الضرائب» كإحدى أبرز المصادر الأساسية في بناء مختلف مؤسساتها المدنية والعسكرية.

أخذت «التنظيمات» المدنية من ناحية الضرائب أهدافها الحقيقية منذ عهد السلطان محمود الثاني عندما قام بفرض عدد من الضرائب المدنية على الجيش الجديد سنة ١٨٢٦م، وقام بإلغاء ضرائب السوق في المدن، ومعظم الضرائب في الأرياف[٢٧].. فشكّلت قراراته ركيزة قوية للإصلاحات والتنظيمات التي أقرت من بعده، وخصوصاً ما جاء به «خطي شريف كولخانه» الذي أذاعه عبد المجيد الأول سنة ١٨٣٩م، أو ما جاء في الدستور العثماني الذي أعلنه عبد الحميد الثاني سنة ١٨٧٦م، إذ ورد في مادته التاسعة: «إن العثمانيين متساوون جميعاً أمام القانون، وإن توزيع الضرائب بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقاً لنظامها المخصوص»[٢٨]. وكانت المهام الرئيسية للوزارة العثمانية تشمل تطوير الضرائب وتحسين الجباية وزيادة واردات الدولة لسد الانفاقات المتصاعدة، وقد بوشر بإجراء مسوحات عامة للأراضي الزراعية من أجل أن تتمكن الدولة من إعادة تقييم الضرائب، وألغت الدولة الضرائب الشرعية على الأرض والزراعة ليحل محلها ضريبة العشر وضريبة التمتع (ويركو) منذ عام ١٨٣٩ كما عرفنا.. وواجهت الدولة صعوبات في فرض ضرائب جديدة، فقد حدت الامتيازات الأوروبية من مقدرتها على تعديل الرسوم الجمركية عام ١٨٤١م، وضمت إليها بعد عشرين سنة مهام تحصيل ضرائب الكحول والتبغ والخشب والنشوق[٢٩].. ونظمت جميعها تحت اسم «أمانة الرسوم» وفصلت عن وزارة المالية. وقد عارض رجال الدين المسلمين هذه الضرائب العرفية واعتبروها بدعاً، كما أنهم لم يتقبلوا فكرة ضرائب المكس والكحول والخنازير

---

(٢٦) لمراجعة تحليلات ألبرت حوراني، انظر: Albert Habib Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in: Polk and Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*, p. 156.

(٢٧) التفاصيل في: Carter V. Findley, «The Legacy of Tradition to Reform: Origins of the Ottoman Foreign Ministry,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 1 (1970), p. 341.

(٢٨) انظر بالتركية العثمانية: **الدستور العثماني**، ج ٢ (اسطنبول: [د. ن.]، ١٨٧٣)، وج ٥ (اسطنبول: [د. ن.]، ١٨٧٩)، ص ١٢١.

(٢٩) عبد الكريم محمد غرايبة، **تاريخ العرب الحديث** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٢٧٥.

والمراعي وغيرها باعتبارها ضرائب أدخلها ممثلو الأمة، ودعوا السلطان والحكومة لاتخاذ التدابير السلطانية والادارية التي فيها المصلحة العامة[٣٠].

خامساً: مصادر الدخل العثماني

كان من أبرز مصادر الدخل العثماني التي تمّ تنفيذها خلال عهد التنظيمات:

١ ـ الضريبة التي تفرض على المعاملات الحكومية لأغراض تجارية برسم طابع مقابل ختم الأوراق الرسمية.

٢ ـ الختم العادي الذي تفرضه دار صك العملة على الذهب والفضة بموجب قيمة البضائع المعينة وبمعدل يتراوح بين ١ إلى ٤٠ (أي بارة واحدة من كل قرش باعتبار أن القرش يساوي ٤٠ بارة).

٣ ـ ضريبة المصنوعات المحلية التي تمّ إلغاؤها برفقة ضرائب أخرى عام ١٨٣٩م.

٤ ـ رسوم على صكوك الراتب ووضع رسم جديد بدلها (ضريبة تفرض على الصكوك والكمبيالات).

٥ ـ قامت الخزينة العثمانية في ٢٢ أيار/مايو ١٨٤٥م بطبع أوراق رسمية فيها مساحات فارغة بيضاء (Blank) مزخرفة برسوم مختومة ذات قيم مختلفة، كانت تستخدم للوثائق التجارية والقانونية والعقود باستثناء الأحكام القضائية والآراء الصادرة من قبل المؤسسات الدينية. وكانت الوثائق تباع من قبل موظفي المالية المحليين والذين كانوا يستقرون في المقاطعات والمدن لمساعدة عملية جمع الضرائب السنوية[٣١].

إن مصادر الدخل الرئيسية الأخرى للخزينة خلال عهد التنظيمات كانت تتأتى من رواسب ومخلّفات العصور التقليدية والكلاسيكية الوسيطة بأشكال مختلفة ومتوارثة عن نظم اقتصادية لدول قديمة لمجتمعات زائلة.. ان الرسوم الجمركية لم تكن تفرض فقط على البضائع المورّدة إلى الإمبراطورية والمصدرة منها، بل كانت تفرض أيضاً على البضائع التي كانت تنتقل من مكان إلى آخر داخل أقاليم الإمبراطورية. وكانت هناك أربعة رسوم جمركية:

١ ـ ضريبة الاستيراد (السلع المستوردة).

٢ ـ ضريبة التصدير (السلع المصدّرة).

٣ ـ ضريبة المصدّر (تفرض على البضائع المعينة المستهلكة محلياً كالأسماك والتبوغ).

---

(٣٠) Roderic H. Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), p. 81.

(٣١) Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, p. 102.

٤ ـ ضريبة المرور (الترانزيت على البضائع العثمانية والأجنبية المتحركة داخل الإمبراطورية).

إن كلاً من المادتين الثالثة والرابعة أعلاه من الرسوم الجمركية التي تديرها دوائر الجمارك الداخلية. وفي عام ١٨٦١م، نظمت إدارة الرسوم والجمارك في إدارة جديدة سمّيت «رسوم الأمانة» بموجب الأنظمة القديمة حيث بدأت العمل مجموعة من الموظفين التابعين للادارة الجديدة، كما تمّ إلغاء رسوم المرور كلياً بعد عام ١٨٧٠. وهذه خطوة استراتيجية في بناء طبقة من التجار العثمانيين كلّفت الخزينة مبالغ من المال[٣٢].

من جهة أخرى، حاولت الدولة إدخال إصلاحات نقدية وإنشاء مؤسسات مالية للتسليف. ولم تنجح محاولات تحسين قيمة القرش العثماني الذي انخفضت قيمته من ٨ قروش للباوند الاسترليني بحدود سنة ١٧٥٠م إلى ٢٣ سنة ١٨١٤م و١٠٤ سنة ١٨٣٩م و١١٠ سنة ١٨٥٠م و١٣٠ سنة ١٨٦١م مع سعي الدولة الحثيث لمنع تداول العملات الأجنبية وطرح فئة «المجيدي» للتداول، ولكن لم تكن ثقة الناس إلا بالعملات الصعبة والاعتماد على الصيارفة، فحدّ ذلك من نشاطات البنوك، فانهار بنك استانبول الإمبراطوري بعد ٤ سنوات من تأسيسه (١٨٤٨ ـ ١٨٥٢) وتأسس البنك العثماني برأسمال بريطاني عام ١٨٥٦[٣٣].. ولم يستقر وضع الموازنة إلا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م).

سادساً: عصر التنظيمات العثمانية:
القوانين العثمانية الجديدة: تحليل في المضامين الاقتصادية

إن أبرز ما جرى خلال القرن التاسع عشر من أساليب وعمليات إصلاحية لا تتعدى بعض الخطط الاستراتيجية. ومنذ عام ١٨٢٢م طبقت سلسلة من العمليات الفعالة سياسياً لا اقتصادياً، كان منها: تنصيب قادة مخلصين لأهداف الاصلاح، ثم القضاء على العناصر البيروقراطية، والتوعية بأهمية الإصلاحات في حياة الدولة. ووقف على رأسها برنامج إصلاحي للجيش العثماني تمثل بالقضاء على أخطر مؤسسة رجعية قديمة في كل من الدولة والمجتمع.. تلك المؤسسة التي تمثلتها الأجهزة الانكشارية المتمردة على الإصلاح والتي قضي عليها في شهر حزيران/يونيو عام ١٨٢٦م، فتأسست تنظيمات عسكرية جديدة في الدولة تألفت من سبعة جيوش (فيالق)، ثم توزعت في أرجاء أقاليم

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٣٣) Celal Aybar, *Osmanli Imparatorlugunun Ticaret Muvazenesi, 1878-1913* (Ankara: [n. pb.], 1939), s. 131.

الدولة من أجل إرجاع المركزية الادارية، وقد نجح البلاط في مشروعه ذاك[٣٤]. وفي العاصمة استانبول، اتخذ السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م) العديد من الإجراءات الأساسية لدعم نظام المركزية الادارية/العثمانية، وأنشأ وزارات عديدة كالمالية والأوقاف والحربية والداخلية والخارجية. وتأسس أيضاً، مجلس الوزراء (الذين أسماهم بـ«الوكلاء») على غرار التنظيمات الدستورية الأوروبية[٣٥].

وجاء عصر التنظيمات العثمانية، وهي مجموعات من قوانين ونظم بدأت الدولة إصداراتها لها منذ عام ١٨٣٩م، ولم ينته العمل بها حتى عهد عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م)، ويعود الفضل في تأسيس مشروع «التنظيمات الخيرية» بكل تفصيلاته وبنوده إلى عدد من الخبراء والمستشارين. ويمكننا التطرق لمعالجة بعض القضايا الاقتصادية التي ضمنتها أبرز القوانين العثمانية الجديدة، ومنها:

أ ـ «خطي شريف كولخانه»

صدر سنة ١٨٣٩م كلائحة قانونية في الاصلاح الأساسي للدولة أعدها الوزير المصلح التركي مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ ـ ١٨٥٨م) في عهد السلطان محمود الثاني، ولكن أذاعها في قصر كولخانه السلطان عبدالمجيد الأول (١٨٣٩ ـ ١٨٦١م) وذلك في مطلع أيام عهده[٣٦]. وتضمنت اثني عشر بنداً مختلفاً في الإصلاح كان أبرزها في الحياة الاقتصادية ما يتعلق بـ«القضاء على «نظام الالتزام» العثماني القديم الذي «خرّب العلاقات بين الدولة والرعيّة»، إضافة إلى بند آخر يقضي بـ«جباية الأموال وتوزيعها بمقتضى الأحكام الشرعية»، وأن «يتم إجراء القرعة العسكرية دون إحداث أي خلل في مسألتين أساسيتين، هما: الزراعة والتجارة»، إضافة إلى «القضاء على الرشوة والفساد في أجهزة الدولة التي سادها الخلل والضعف نتيجة قلة الرواتب وانعدامها»[٣٧].

---

(٣٤) التفاصيل في: Avigdor Levy, «The Military Policy of Sultan Mahmud II, 1808-1839,» (Ph. D. Thesis, Harvard University, 1968), and H. A. Reed, «The Destruction of the Janissaries by Mahmud II in June 1826,» (Ph. D. Thesis, Princeton University, 1951).

(٣٥) تجد التفاصيل التاريخية في: أحمد عاصم (أفندي)، **تاريخ عاصم**، ٢ ج (اسطنبول: [د. ن.، د. ت.])، ج ٢، ص ١١٠ ـ ١٣٣. وانظر أيضاً ما كتبه: أحمد جودت، **تاريخ جودت**، ٢ ج (اسطنبول: [د. ن.]، ١٧٨٣)، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٣٦) Edouard Engelhardt, *La Turquie et la tanzimat, ou histoire des réformes dans l'Empire Ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*, 2 vols. (Paris: Cottillon, 1882-1884), vol. 2, pp. 78-192.

انظر التفاصيل عن سيرة حياته في: Ercüment Kuran, «Mustafa Resit Pasha,» in: *Islam Ansiklopedisi*, vol. 10, pp. 701-705.

(٣٧) انظر: Engelhardt, Ibid., and Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, pp. 60-61.

لقد رافقت تطبيقات هذه البنود جملة من الاجراءات العملية في تنظيم المناصب والوظائف والرواتب وعمليات الصرف ابتداء من عام ١٨٤٠. وكان لذلك ردود فعل في الأوساط الأوروبية، إذ أيدتها بريطانيا وفرنسا كونها عملت على إدخال جزء من النظم الأوروبية إلى حياة الدولة العثمانية، ولكن العمل توقف فجأة بها في مطلع عام ١٨٤١م، وعزل الوزير مصطفى رشيد باشا مهندس عملية التنظيمات، فعادت الدولة إلى ممارسة نظام الالتزام القديم.. ثم يعود الرجل بعد مضي خمس سنوات إلى منصب الصدارة العظمى مرة أخرى، ويبدأ من جديد تطبيق القوانين الجديدة في عام ١٨٤٦م حتى تولّي السلطان عبد العزيز عرش الدولة سنة ١٨٦١م.

ب ـ مرسوم «خطي شريف همايون»

صدر في ١٨ شباط/فبراير ١٨٥٦م عقب نهاية حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦م)، وقد أكّدت بنوده المتنوعة على الحقوق الطائفية، والعمل بمبدأ المساواة بين الملل والرعايا.. وثمة مسائل اقتصادية أساسية يتضمنها، منها: التأكيد على الانخراط في الوظائف والاستفادة من الخدمات، ومعالجة مشاكل اجتماعية معقدة سبّبها العمل المتواتر في المواريث والوقفيات القديمة من خلال إنشاء محاكم مختلطة ومدنية وجنائية.. إضافة إلى العمل بمبدأ المساواة بين جميع الرعايا في الحقوق والواجبات. فأخضع الجميع ولأول مرة في التاريخ الإسلامي لقرار الدولة في أداء الخدمة العسكرية، كما سمح القانون للأجانب بالتملك حسب الأنظمة والتعليمات البلدية المرعية. ولكن هذا القانون منع موظفي الدولة من العمل بالتزام الضرائب بعد إبطال نظام الالتزام القديم. وبدأ التقيد بتسجيل المصروفات والإيرادات بكل دقة وضبط في قيود ودفاتر ومستمسكات وضبطيات خاصة لمراعاة شؤون «ميزانية الدولة»، وقد اختتم البند الحادي عشر والأخير من القانون بوعد السلطان إجراء إصلاحات شاملة وأساسية في حقول المالية والمواصلات والزراعة والتجارة والخدمات[٣٨]..

لقد كان من أبرز النتائج الواضحة التي أفرزتها تطبيقات خطي شريف همايون ازدياد حجم الامتيازات والحقوق للأقليات والطوائف في الداخل، وتثبيت أسس التدخلات الأوروبية الخارجية في الشؤون الداخلية، وخصوصاً في الأقاليم العثمانية ـ الأوروبية والأناضولية والعربية.. إن التنظيمات الاصلاحية الجديدة التي وجدت إبان حرب القرم رافقتها صعوبات مالية تسببت من الحرب نفسها، وقد أجبرت الحكومة على القيام بالتخلي عن معظم المشاريع العلمية، وسمح بذلك للحكومة بإدارة وتطبيق القوانين في الدوائر الحكومية واستعادة قوتها فيها. إن المجالس استمرت ظاهرياً بأداء عملها، ولكن العضوية فيها محددة بأفراد الحكومة وبعض القادة العسكريين. إن النظام الجديد اهتم بالكفاءة

---

(٣٨) انظر تحليل: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٠٧ ـ ٢١٦.

والفعالية أكثر من القديم، ولكنه ما زال غير قادر على تجهيز رأس المال الكافي لتوسيع فعالية مركز الحكومة والجيش في الامبراطورية. ومع ذلك فإن «فرامين الاصلاحات» عام ١٨٥٦ أعطت دوافع جديدة لضبط العمليات الإصلاحية[٣٩].

ج ـ قانون الأراضي

أما قانون الأراضي، فقد صدر بغرض الفصل بين ما لأصحاب تملّك الأراضي وما للدولة من حقوق فيها. فجاء في ٣٢ مادة استمدت نصوصها من الشريعة والتقاليد من جانب، ومن القوانين الوضعية الأوروبية (الألمانية والفرنسية والانكليزية) من جانب آخر[٤٠]. فكان هذا «القانون» بمثابة بداية لعمل تشريعي ضخم قامت به الدولة لإرساء قواعد «الإقطاع» التي تجاوزتها تشريعات أوروبا الصناعية بعد المرحلة التاريخية الماركنتيلية، بهدف سعي الدولة العثمانية إلى الحفاظ على كيانها السياسي وتأمين أحكامها كدولة اقطاعية قديمة. ويكفينا دراسة المواد والنصوص التي تضمنتها بنود قانون الأراضي لعام ١٨٥٨م لكي نستنتج أن العمليات الإصلاحية العثمانية التوفيقية بين الشرعية والوضعية لم تحسم المشاكل الاقتصادية التي عاشتها الدولة، ولم تخلّص المجتمع من المعضلات المزمنة التي عاشت طويلاً. فماذا سنرى؟

حددت المادة الأولى خمسة أنواع من الأراضي: (١) الأراضي المملوكة والحاصل التصرف بها على وجه التملك. (٢) الأراضي الأميرية (الميري، أي: أراضي الدولة). (٣) الأراضي الموقوفة. (٤) الأراضي المتروكة. (٥) أراضي الموات. أما أنواع الأراضي المملوكة، فهي أربعة: (١) العرصات التي تتوزعها القرى والقصبات والضواحي. (٢) الأراضي التي أفرزت من الميري، وتملكت تملكاً صحيحاً. (٣) الأراضي العشرية. (٤) الأراضي الخراجية. وتعود الملكية إلى صاحب الأرض وشاغلها، وتجري عليها أحكام التوارث والوقف والرهن والهبة.. ولا يطبق بشأنها قانون الأراضي، بل القواعد الفقهية ومجلة الأحكام العدلية والأنظمة الخاصة.

وأوضحت المادة الثالثة طبيعة أراضي الميري وهي العائدة إلى بيت المال من المزارع والمساقي والمسارح والمراعي والمشاتي والمحاطب والغابات.. التي تجري عليها أحكام قانون الأراضي العثمانية، أي التي يجري أمر إحالتها وتفويضها من طرف الدولة. وكان يجري التصرف القانوني بها قبل صدور القانون بإذن من أصحاب الاقطاعات العثمانية العسكرية القديمة (الخواص والزعامت والتيمار) الذين يعتبرون من أصحاب الأرض.. ثم لحق بهم الملتزمون والمحصّلون (جباة الضرائب)... وبصدور القانون، غدت المهمة من واجبات

---

(٣٩) Shaw and Shaw, Ibid., pp. 78-79.

(٤٠) بخصوص نصوص القوانين، فقد جمعت وطبعت في مجلدين بالتركية بعنوان: **الدستور أو مجموعة الأنظمة العثمانية**، وترجمها إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل؛ راجع الترجمة ودققها خليل أفندي الخوري، ٢ مج (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣ ـ ١٨٨٤م).

مأموري المال، ثم من واجبات موظفي الدفتر الخاقاني وكتبة الطابو. . وغدا أصحاب حق التصرف بها لا يملكون فيها إلا حق الانتفاع والاستعمال مجرداً من الرقبة.

وحددت المادة الرابعة «الأراضي الموقوفة» بتوظيف الشرع للأراضي المملوكة، والتي تكون رقبتها وحقوق التصرف بها عائدة إلى جانب الوقف. . ومنها الأراضي المفرزة من أراضي الميري والتي أوقفها السلاطين العظام وغيرهم من الصدور العظام والوزراء الباشوات والبيكات والأغوات. . وهي عبارة عن تخصيص منافع قطعة مفرزة من أعشار أراضي الميري، وتتولى رسوماتها الجهة الموقوفة عليها.

وقسمت المادة الخامسة الأراضي المتروكة إلى قسمين: (١) متروك لأجل عموم الناس كالطرق والجسور والمعابر والمداسات والساحات. (٢) والمتروك لعموم أهالي القرية أو القصبة أو الضواحي. وتعود رقبة الأراضي المتروكة لبيت المال.

أما المادة السادسة فقد أوضحت أن أراضي الموات غير خاضعة لتصرف أحد من الأشخاص، ولا متروكة مخصصة للأهالي. . بعيدة عن مراكز العمران والسكن وغير صالحة للزراعة. . «ويفوض هذا النوع لمن أحياها دون مقابل مع بقاء رقبتها لبيت المال. . »[٤١].

يبدو للمؤرخ الاقتصادي في دراسته المعمقة لهذا القانون أن الدولة العثمانية لم تقض على النظام القديم المتوارث في مسائل الأرض وشكلياته الشرعية، بل استطاعت القضاء على نظام الاقطاع العسكري ـ العثماني، وخلقت بدائل منه في التملك والتصنيف، وغدت مسيطرة على حق الرقبة باسم مؤسساتها الدينية ولوائحها الفقهية سواء بيت المال أو الوقفيات وعلى أجود أنواع الأراضي في عموم الامبراطورية الشاسعة الأطراف، مما ولّد خللاً واسع النطاق بين المالكين القدماء والجدد، وبين الفلاحين والمنتجين بعد إلغاء قانون الالتزام. . كما بقي التوارث ساري المفعول في أراضي الميري للأحفاد الذين أصبحوا في عداد المالكين لها بعد القضاء على العلاقات العثمانية القديمة بين الأرض والنظام، وعليه، فإن القانون الجديد للأراضي قد أوقع نفسه في تناقضات كبيرة خلقت فيما بعد مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة ومزمنة على مدى أكثر من مائة سنة، ليس في تركيا نفسها فحسب، بل في عموم الأقاليم الشاسعة التي خرجت عن نطاقها إبان الحرب العالمية الأولى وبرزت على العالم بمجتمعاتها الحية تكوينات دولية ومنها العديد من البلدان العربية. كما علينا أن نذكر أن قانون الأراضي العثماني كان قانوناً إصلاحياً للدولة بجملة فصوله وبنوده ولم يكن قانوناً تحديثياً للمجتمع حتى في حده الأدنى من تشريعاته.

---

(٤١) المصدر نفسه، مج ١، ص ١٤ ـ ١٦ و٤٤ ـ ٥١. وانظر أفكار شو في: Shaw and Shaw, Ibid., p. 114.

د ـ قانون الطابو

نتيجة للمشاكل المعقدة بخصوص أراضي الميري وتحديدها على أسس أصح وأقوم من القانون السابق، فقد أصدرت الدولة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٨٥٩م قانون الطابو(٤٢) الذي تضمن ٣٣ مادة رفقة ملحقين للتعليمات أنشئ بموجبها نظام قانوني لسجل الحجج والعقود المتخصصة بالأراضي وحوزة تفويض الأراضي الزراعية الأميرية، ببدل إلى الأشخاص المتصرفين بها مع إبقاء الرقبة لـ «بيت المال»، ولإثبات هذا الحق، تصوّر أمانة «الدفترخاقاني» سنداً يسمى «السند الخاقاني» تذكر فيه حدود الأرض حسب الموقع(٤٣).

يتبين بعد دراسة هذا القانون، أنه ارتكز على شروط التفريغ وقيمة الرسم وكيفية إتمام عملية التوزيع، وتنظيمها، وكتابة السندات (سندات الطابو) الرسمية الخاصة بها، وعملية حفظها، مع تأكيده على تفويض أو بيع الأراضي غير الخاضعة أو المفرغة لأحد بالمزايدة العلنية. إن شروط التفريغ قد حددها النص القانوني الآتي: «إذا أراد أحد أن يفرغ من أراضيه لآخر، فينبغي أن يأخذ علماً وخبراً مختوماً بأختام أمام مختاري حارته أو قريته، مبيناً أن المتفرغ متصرف حقيقة بتلك الأرض مع صحة مقدار المبلغ الذي يتفرغ به، وبيان القضاء والقرية الداخلة بها وحدودها وتخومها، ومقدار دونماتها، ثم يحضر المتفرغ له أو وكلاؤهما الشرعيان إلى محل المدينة ليؤخذ العلم والخبر إقراراً ثم يحفظ بعد أن يختم ويوقعون خرج الفراغ»(٤٤)، ثم تحفظ منه مضبطة في المقر الذي حصل فيه الفراغ مع إرسال نسخة منه إلى الدفترخانة للمنطقة.

وعالجت المادة الرابعة: عملية الإفراغ من «دار السعادة»، في حين عالجت المادة الخامسة: عملية إفراغ الأراضي التي مات أصحابها وآلت إلى ورثته من بعده. وحددت المادة السادسة: قيمة الرسوم. ونص القانون في المادة السابعة على مقدار الخرج في حالة قيام مبادلة الأراضي بقيمة ٥ بالمئة عن النصف، ويمكن استيفاؤه مناصفة بين أصحاب

---

(٤٢) اختلف المؤرخون في معنى مصطلح «طابو»، فمنهم من ذكر أنه رومي الأصل عن «طابوس» أي: «الأرض». كما قيل بأنه مصطلح تركي أصله «الطابوق» بمعنى: «الطاعة». بينما حدده رأي ثالث كونه كلمة تركية مشتقة من الفعل «تاب ـ ماك» بمعنى: «الاعتراف بالجميل والعرفان وتقديم الولاء للمزارع الإقطاعي». أما المعنى الضمني لمصطلح «الطابو» فهو «التسجيل العقاري» أي: نظام المتصرف بالأرض أو من جعل الحكومة العثمانية تخول بموجبه التصرف بالأراضي العائدة رقبتها للخزينة العامة، بعد وضعها بالمزايدة العلنية، وتفوض من تؤول إليه قطعة من الأرض الأميرية حق الانتفاع بعد دفع البدل. ويبقى الملك للحكومة، ويرث الأبناء حق الانتفاع عن آبائهم، وإذا أهمل إصلاحها أربع سنوات تعطى لغيره. أما «سندات الطابو» فهي وثائق خاصة عن الأموال غير المنقولة.. والتي كانت تسمى بـ «الحجج الشرعية» قبل صدور قوانين الأراضي.

(٤٣) **الدستور أو مجموعة الأنظمة العثمانية**، مج ١، ص ٤٥.

(٤٤) المصدر نفسه، مج ١، ص ٤٦ ـ ٤٩.

الأرضين. وحددت المادة الثانية عشرة: تفويض الأراضي (مجاناً) للذي يقوم باستصلاح الأراضي البور، أو استقراره في الأراضي المتروكة. أما المادة الرابعة عشرة، فقد حددت ضرورة تحديد الأراضي في سندات الطابو. ونصت المادة السادسة عشرة على تحديد طبيعة الحصول على التفويض بخصوص الأراضي التي لم تفوض لأحد بعد التأكد من أرباب التصرف الحالي(٤٥).

لقد أكدت بنود «لائحة التعليمات» المرفقة بالقانون على:

- ضرورة تجديد السندات القديمة، أي إبدالها بـ«سندات الطابو» متوجة بالطغراء..

- ضرورة تسجيل الأراضي، والحصول على السندات، وإلا فلا يحق لأي شخص كان التصرف بالأراضي.

- توكيل واجب التحقق من صحة السندات إلى الولاة والمتصرفين والقائمقامين وأعضاء المجالس، ومأموري المال، ومديري القضاءات، وكتّاب الطابو، وتحمّلهم المسؤولية جميعاً في حالة وقوع قصور أو تكاسل(٤٦).

هكذا، حدد قانون الطابو لأول مرة في تاريخ المجتمع الإسلامي وعلى يد العثمانيين الأواخر، عملية تفويض الأراضي عام ١٨٥٩م، إذ لم تعد الأراضي بعد ذلك منحة يستردها السلاطين وحكام الأقاليم متى شاؤوا! كما أن العلاقة بين الأرض والمقطع إليه علاقة غير ثابتة قد انتهت، إذ غدت الأرض مفوضة، وأصبح المقطع إليه صاحب حق التصرف بأرضه بموجب علاقة قانونية مستقرة ومتوازنة. ولا يجوز بموجب الأنظمة والتعليمات الجديدة استرداد الأرض، إلا في حدود ما يجيزه القانون فقط.

لقد سرت فعالية هذا القانون الرصين على جميع الأراضي العثمانية وفي جميع القسمات الإقليمية للدولة منذ عام ١٨٥٩م حتى يومنا هذا.. وعلى الرغم من التجديدات التي حملتها الأنظمة والتعليمات وقوانين التسوية والاصلاح الزراعي في تركيا والدول التي انبثقت عن الدولة العثمانية، إلا أن مرجعيتها وروحها في النص والمضمون والشكل والمحددات إنما يكمنان في «قانون الطابو» المؤسس. ولكن؟

طالما استغلت تطبيقات هذا القانون الجديد استغلالاً عقيماً، إذ حدثت تجاوزات وخروقات واسعة له من قبل المتنفذين والمتسلطين والموظفين الكبار وفي الأراضي الشاسعة لصالح العديد من المتنفعين وأرباب المصالح العليا الذين امتلكوا فجأة «سندات طابو» لآلاف مؤلفة من الهكتارات للأراضي الزراعية(٤٧) وتضرر من جراء ذلك آلاف الفلاحين

---

(٤٥) المصدر نفسه، مج ١، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٤٦) المصدر نفسه، مج ١، ص ٥١.

(٤٧) انظر ـ مثلاً ـ تفصيلات ما حدث في العراق في: Albertine Jwaideh, «Ottoman Administration of Miri Lands in the Wilayat of Baghdad, 1869-1914,» papier présenté à: Le IVe symposium international d'études ottoman (CEROMDE et A.C.O.S.), Tunis, 1990.

والمزارعين. لقد كان «قانون الطابو» قانون تنظيم وتحديد الملكيات، فهو رصين في فكرته وأهدافه لحاجة المجتمع إليه، ولكنه أيضاً لم يسهم إسهاماً حقيقياً في أية عملية تحديثية للاقتصادات العثمانية، كما جرى عليه الحال في تجارب الأمم الأخرى.

سابعاً: التشكيلات العثمانية وأنماط الانتاج: نقد لنظرية النمط الآسيوي للانتاج

لقد تحكمت أنماط عديدة في «الانتاج» لدى التشكيلات العثمانية المتباينة على امتداد الرقعة الجغرافية الواسعة للعثمانيين وعلى مدى قرون عديدة من تكوينهم التاريخي في قلب العالم القديم، فساهم الموقع الجغرافي بولادة حركة اتصالات كبرى مع جميع قسمات ذلك العالم براً وبحراً، فتطورت عمليات الانتاج والتبادل المختلفة(٤٨). وقد احتفظت تركيا العثمانية بسيطرتها من خلال دولتها الاستبدادية/الحربية القوية بأنظمتها الاقتصادية المتعددة. وقد تطور التفاعل بين التشكيلات العثمانية والمجتمعات الأوروبية (البيزنطية والسلافية والهنغارية...) بعد سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م(٤٩)، إضافة إلى التفاعل التاريخي الذي حصل في القرن السادس عشر، وتبلور نظام «التيمار»، فأدى الأمر إلى تطور أشكال من الاقطاع العسكري في الزراعة العثمانية والتي تلازمت مع نظام ضرائبي راسخ كـ «الالتزام» (أسلوب ضرائبي).. وبمرور ممارسة هذه الأنظمة القديمة، فإن الملكية الخاصة للأراضي قد توسعت لكي تسمى بـ«جيفتلك» ومكتسبة أهمية بارزة، فتحولت نسبة كبيرة من مساحات الأراضي الزراعية إلى قلة من الملاكين(٥٠)، وخصوصاً في الأناضول وأجزاء واسعة من منطقة الهلال الخصيب، وإن أغلب أولئك الملاكين من الطبقة العسكرية (بيكات وآغوات). أما في شرق أوروبا، فقد توسع الرأسمال التجاري الأوروبي منتجاً طبقة من الوسطاء والوكلاء المرتبطين باقتصادات المدن الكوسموبوليتانية والبحرية الأوروبية والمتوسطية(٥١).

وعليه، فإن حصيلة التطورات الاقتصادية قد غدت بنية ثنائية تقوم أساساً على ركائز الاقطاع العسكري للزراعة في شرقي الإمبراطورية، وعلى الرأسمالية التجارية في غربي

---

(٤٨) Zvi Yehuda Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (Leiden: E. J. Brill, 1964), p. 78.

(٤٩) الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**، ص ٣٠٩.

(٥٠) Halil Inalçik, «Land Reforms in Turkish History,» *Muslim World* (Hartford), vol. 45 (1955), pp. 222-227.

(٥١) Halil Inalçik, «The Ottoman Decline and Its Effects upon the Area,» paper presented at: *Aspects of the Balkans: Continuity and Change, Contributions to the International Balkan Conference Held at UCLA, October 23-28, 1969*, edited by Henrik Birnbaum and Speros Vryonis (Jr.) (The Hague: Mouton, 1972), p. 97.

الإمبراطورية. وكلتا البيئتين قد انحصرت داخل مجتمع غير متجانس أبداً وتحكمه دولة سلطانية تأسست على النمط التاريخي القديم، ولكنها نجحت على مدى قرون عديدة بتعايش أنماط اقتصادية متعددة في الإمبراطورية العثمانية... إذن، لا يمكننا في هذا المجال التعويل على ما قدّمته نظرية «النمط الآسيوي للانتاج» كحل يحسم جميع الأوضاع والمشاكل الاقتصادية في المجتمعات الآسيوية. فقد تبين لنا أن ثمة خصوصيات تاريخية للبيئات الآسيوية أو الأفروآسيوية.. ناهيك عن التكوينات الأوراسية، وأقصد هنا: تاريخ المجتمعات المتعددة بتشكيلاتها وتراكيبها المتنوعة في إطار الإمبراطورية العثمانية كدولة آسيو - أوروبية إثر امتدادها نحو أوروبا منذ القرن الرابع عشر.. وبعد قرنين من الزمن امتدت نحو المنطقة العربية وشمالي أفريقيا خلال القرن السادس عشر، فبدت الدولة مركبة آسيو - أفرو أوروبية... وأن التاريخ السوسيواقتصادي لتلك البيئات المتنوعة المتعددة يشير، بما لا يقبل الجدل، إلى أن التحول الاجتماعي فيها عادة ما يتخذ نقطة البدء فيه، إثر التطبيقات الاقتصادية التي يجريها أي نظام سياسي أو إداري سواء أكان داخلياً أم خارجياً. وقد أعطى ذلك كله أفقاً أوسع لتحليل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ولا يزال البحث جارياً في الكشف عن المعلومات والحقائق التاريخية المغمورة.. إن الآراء أعلاه تخالف الكثير من الطروحات التي كتبها المؤرخ بيري أندرسون في تطبيقاته لنظرية الانتاج الآسيوي على التاريخ الاقتصادي للإمبراطورية العثمانية(٥٢).

ثامناً: تركيا العثمانية: التركيب الطبقي والمعلولات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر

من أجل فهم واضح لطبيعة ما كانت عليه أوضاع الإمبراطورية العثمانية بتشكيلاتها المتنوعة في القرن التاسع عشر، فمن الضروري: التعرف على تركيب القوى الطبقية التي سيطرت على اقتصادات الدولة والمجتمع معاً وخلال أخطر مرحلة تاريخية من حياتها الطويلة، محللين من خلال ذلك أيضاً العوامل التي ساهمت في إضعاف الاقتصادات العثمانية، وانهيارها على مدى قرن كامل:

١ - **القوة السياسية السلطوية في الإمبراطورية المؤتلفة من قبل عرش السلطة المركزية (البادیشاه = السلطان) والصدر الأعظم.** وتقوم تحت سيطرتهما بيروقراطية

---

(٥٢) يمكننا أن نتفق قليلاً مع بعض الأفكار التي طرحها بيري أندرسون في تطبيقه نظرية «النمط الآسيوي للانتاج» على قسمات البيئة الشرقية للأناضول. انظر: Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London; Verso: New Left Books, 1977; 1979).
ولكننا سنختلف جملة وتفصيلاً مع تحليلات س. دفيتجيوغلو وتطبيقاته للنظرية على جميع وحدات المجتمع العثماني. انظر: Sencer Divitçioğlu, *Asya Üretim Tarzı ve Osmanlı Toplumu*, Istanbul Universitesi Yayınlarından; 1279 (İstanbul: İktisat Fakültesi, [1967]), ss. 31-128.

البلاط الكبرى ذات التنظيم العالي والموجهة من قبل «شيخ الإسلام» (مفتي الدولة)(٥٣). لكن ثمة فساداً كبيراً ومغامرات مالية أحدثتها تلك الأجهزة البيروقراطية في المرحلة الأخيرة من حياتها، وهي مرحلة الإمبريالية البريطانية والفرنسية التي حولت الإمبراطورية العثمانية إلى شبه مستعمرة للاقتصادات الرأسمالية العالمية التوسعية(٥٤).

٢ ـ هيمنة **كبار الملاكين** من الأعيان والسراة والآغوات والتجار الكبار على المصالح الاقتصادية في الريف، والذين سيؤلفون عند مطلع القرن العشرين: طبقة الارستقراطية المدنية التقليدية في المراكز الحضرية الرئيسية باستحواذهم رؤوس أموال كبرى، والذين سيشكلون عام ١٩١٣ نسبة ٥ بالمئة من أصول ريفية/فلاحية، ولكنهم سيملكون ٦٥ بالمئة من الأراضي الزراعية.. فساعدتهم اقطاعياتهم الواسعة وقدراتهم الاقتصادية الفائقة على احتكار القوة السياسية المحلية بارتباطهم مع رجال الدين. وقد ساعدتهم هذه الثنائية المشتركة لإخضاع الفلاحين واستغلال الأراضي(٥٥).

٣ ـ تركز **المصالح التجارية** الأساسية والثانوية في المدن التركية/الحضرية الكبرى مثل: ازمير واستانبول والتي تركّز في كليهما تجار من اليونان والأرمن الذين قاموا بعمليات واسعة في الاستيراد والتصدير والتسويق الاقليمي والمحلي والمرتبطة جميعها بالاستيرادات الأوروبية(٥٦).. كوّنت في الأساس فئات البرجوازية العثمانية تلك الفئات التي خدمت الدولة لتسيير تلك المصالح على حساب المجتمع وفئاته الأخرى. وإن أوضاعها الطفيلية في الاقتصاد قد أضرّت بمشاريع الإصلاحية العثمانية والتنمية الصناعية حيث أعاقت عمليات الانتقال إلى النمط الرأسمالي الصناعي في الانتاج. فدام عملها كسبب في التأخر الاقتصادي وإبقاء حالة التبعية(٥٧). وكانت النتيجة أن بقي الاقتصاد العثماني تابعاً بصورة كبيرة للرأسمال الأوروبي من خلال ربطه بالديون أولاً، وتجهيز الآلية الصناعية الأوروبية بالمواد الخام ثانياً.

---

(٥٣) تفاصيل تاريخية في: Hamilton Alexander R. Gibb and Harold Bowen, *The Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1950), vol. 1: *Islamic Society in the Eighteenth Century*, part 1, p. 123.

(٥٤) Donald Christy Blaisdell, *European Financial Control in the Ottoman Empire* (New York: Columbia University Press, 1929), p. 5.

(٥٥) Halil Inalçik, «The Nature of Traditional Society (Turkey),» in: Ward and Rustow, eds., *Political Modernization in Japan and Turkey*.

(٥٦) Dogan Avcioglu, *Turkiye'nin Duzeni: Dun, Bugun, Yarın*, 2 vols. (Yenisehir, Ankara: Bilgi Yayinevi, 1969-), vol. 2, s. 286.

انظر أيضاً: Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, p. 454.

(٥٧) Dogu Ergil, «Class Conflict and Turkish Transformation (1950-1975),» *Studia Islamica*, fascicule no. 41 (1975), p. 173.

٤ ـ **البرجوازيون الصغار** الذين ساعدوا كثيراً في تغلغل الرأسمالية التمويلية إلى تركيا العثمانية، وقد اعتبروا «الدولة» شبه مستعمرة لتجهيز اقتصادات أوروبا بالمواد الخام(٥٨). وانهمك الرأسمال الأوروبي في بناء شبكة من سكك الحديد في جنوب ووسط الأناضول بغرض التعجيل في عمليات استخلاص المواد الخام، وتدفّق البضائع الأوروبية على أماكن عديدة من الإمبراطورية من خلال الوسطاء الذين يؤلفهم عملاء البرجوازية الصغار الذين أنهكوا على مدى أكثر من نصف قرن الاقتصادات العثمانية.

٥ ـ **غياب استقلالية الاقتصادات العثمانية** في تركيبتها وعناصرها خلال القرن التاسع عشر، إذ اقترن ذلك بالوضع التابع لاقتصاد البحر المتوسط على مدى أربعة قرون من التاريخ الحديث، مما سبب عدم السماح للصناعة المحلية بأن تتطور على نطاق واسع، فغابت بذلك الطبقة العمالية والبرجوازية الصناعية التي كانت تتطور في المجتمعات الأوروبية الغربية(٥٩)، ما عدا عمال بعض الشركات التركية العرقية التي تعارضت مصالحها مع أوروبا والبرجوازية الصغيرة العميلة.. ناهيكم عن بقاء تشكيلات واسعة النطاق في المدن والقصبات من الحرفيين والصنّاع التقليديين الذين تعرضت مصالحهم البسيطة للدمار نتيجة الاستيرادات الواسعة للمصنوعات الأوروبية. وقد بلغ عدد العمال المستخدمين في قطاع الصناعة ١٣,٤٨٥ عاملاً فقط عند نهاية القرن(٦٠). لقد كان هؤلاء معزولين سياسياً وثقافياً في تركيا الأناضول عن الأجزاء غير التركية.

٦ ـ **سكان الريف التركي** الذين يتألف أغلبهم من صغار الفلاحين المنتشرين في عموم دواخل الأناضول.. كانوا في عمل دائب في الزراعة والتدجين والرعي. وقد وقعوا تحت هيمنة وسطوة كبار الملاكين الذين مارسوا معهم سيطرة عنيفة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، كونهم ليسوا ملاّكاً حقيقيين. فمثلاً كان ١ بالمئة من الفلاحين الأتراك عام ١٩١٣م يمتلكون ٣,٠٠٠,٠٠٠ هكتار، أو ٣٩ بالمئة من الأراضي الزراعية، في حين كانت ٨٧ بالمئة من العوائل الفلاحية تدنو ملكياتها عن ٢,٧٠٠,٠٠٠ هكتار أو ٣٥ بالمئة من الأراضي الزراعية(٦١)، فخلق هذا التفاوت في الملكية والثروات وضعاً اقتصادياً تعيساً

---

(٥٨) Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powers, and the Baghdad Railway: A Study in Imperialism* (New York: Russell and Russell, 1966), p. 17.

(٥٩) Dogu Ergil, «From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment,» (Ph. D. Thesis, State University of New York at Binghamton, 1975), pp. 201-209.

(٦٠) تبين الاحصاءات الرسمية/الوثائقية أن ٦٠ بالمئة من جميع العاملين في الصناعة العثمانية هم من الاغريق، ١٥ بالمئة من الأرمن، ١٠ بالمئة من اليهود و١٥ بالمئة فقط عمال من منشأ تركي. انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم (١٥).

(٦١) التفاصيل في: Jacques Thobie, *Les Intérêts économiques, financiers et politiques français dans la partie asiatique de l'Empire Ottoman de 1845 à 1914* (Paris: [s. n.], 1973), pp. 67-119.

لازم المجتمع التركي طويلاً.

٧ ـ هناك أيضاً **فئات برجوازية صغرى** ومتكتلة في المدن الكبيرة يؤلفها «الأفندية» من المهنيين المحليين القدماء والمحدثين كالأطباء والعلماء والأدباء والمحامين والمدرّسين والموظفين في الحكومة... الذين يشكلون فئات كانت حجومها تكبر يوماً بعد آخر في العاصمة ومراكز الأقاليم. وهي مجموعات وسيطة في المجتمع ولكن لها مكانتها في النفوس وتحظى باحترام وتقدير الجميع، وقد برز منها أشهر الرجال الأحرار من المفكرين الواعين والمثقفين الصحافيين والمصلحين السياسيين.. وتلاحمت هذه الفئات سياسياً من أجل تحقيق أهداف وطنية وقومية في حين أنها تجزأت اجتماعياً واقتصادياً بحكم طبيعة العلاقة مع السلطة من طرف ومع المجتمع من طرف آخر[٦٢].. وخصوصاً بعد تبلور قواعدها التنظيمية من أجل تعزيز قوتها لخدمة مصالح طبقتها في السياسة الوطنية. كما أن شرائح عديدة منها كانت لها علاقاتها الوشيجة بمؤسسات ومنظمات أجنبية، فوقع العديد من عناصرها تحت تأثير السيطرة الأوروبية فكراً وواقعاً، نتيجة الاضطهاد الذي لحق بها على أيدي الأرستقراطية العثمانية. ولكن؟ كان ينقصها الربط الفعال في التنظيم والتفكير بين المناطق الحضرية والريفية، فازدادت تناقضاتها، ولم يتطور تضامنها بشكل منسجم في كل أجزاء تركيا، نظراً لاختلاف المرجعيات التي حكمتها، وازدادت حجوم مشاكلها بفعل انتماء صغار الضباط إليها، أولئك الذين اعتنقوا مبادئ فكرية وايديولوجية أوروبية، لكي تنبثق على أيديهم جمعية تركيا الفتاة التي قادت حركة الانقلاب العثماني الشهير على السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨م.

تاسعاً: انهيار التصنيع التركي ـ العثماني وسيطرة التجارة الدولية والرساميل الأجنبية

لقد دخلت الصناعة التقليدية عهد انحطاط مريع باعتماد الدولة العثمانية على ركام من الاقتصادات الأوروبية، إذ بدأت الرساميل الأوروبية بالتوسع على حساب الأسواق والبيئات في المناطق المستعمرة وشبه المستعمرة، وغدت تعمل بشكل متزايد لإكمال سلسلة من الشروط التي تضمنتها الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، فقاد ذلك إلى إحداث رجّات اقتصادية في التجارة الدولية، وانقلبت موازين قوى تلك التجارة بين الشرق والغرب، فمثلاً كانت انكلترا تعتمد في استيراداتها سابقاً على الأنسجة من الشرق، فغدت في القرن التاسع عشر مصدّرة لأجود الأنواع وأفخرها. وعليه، فإن قيمة صادرات الأنسجة القطنية من إنكلترا إلى تركيا فقط ١٠٨٣٤ باونداً استرلينياً عام ١٨٢٨م، ارتفعت إلى ٣٩٩٢٠ باونداً استرلينياً عام ١٨٢٩م، ثم إلى ٩٥٣٥٥ باونداً

(٦٢) التفاصيل في: Çaglar Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalism Development* (London; New York: Verso, 1987), pp. 49-69.

استرلينياً عام ١٨٣٠م، وإلى ١٠٥٦١٥ باونداً استرلينياً عام ١٨٣١م، أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف في أربعة أعوام فقط[٦٣].

إن توسع أوروبا في الاقتصادات العثمانية قد تصاعد بشكل مذهل حتى بعد معاهدة التجارة الإنكليزية ـ التركية عام ١٨٣٨م، إثر توسع العمليات في الامتيازات لخارج الإقليم ولجميع التجار الأجانب، وألغيت تعريفة الحماية للدولة وللاحتكاريين[٦٤]. على صعيد آخر، فبينما كانت الدولة العثمانية قد زودت بجميع استيرادات الأنسجة القطنية الإنكليزية في عام ١٨٢٥م بحجم ٣,٥٣٣ كغم من القطن، فقد هبطت هذه الكمية بشكل حاد عام ١٨٥٥م إلى درجة أنها شكلت جزءاً بسيطاً فقط من هذه الاستيرادات لتبلغ ٥٠٦ كغم[٦٥].

هكذا استمرت صادرات انكلترا إلى تركيا العثمانية، فارتفعت استيرادات تركيا من الأنسجة القطنية الانكليزية من ١٥,٨٤٦,٦٧٨ متراً عام ١٨٣٥م إلى ١٢١,٢٥٤,٤٣٩ متراً عام ١٨٥٥م، والأنسجة الحريرية الإنكليزية من ٢٠,٨٩٨ كغم عام ١٨٣٥م إلى ٨١,٢٨٦ كغم عام ١٨٥٥م، والأنسجة الكتانية الانكليزية من ٣٣,٨٠٧ كغم عام ١٨٣٥م إلى ٥٩٩١,٤٨ كغم عام ١٨٥٥م، والأنسجة الصوفية الانكليزية من ٥٢,٨١٩ كغم عام ١٨٣٥م إلى ٩٠٦,٦٠٢ كغم عام ١٨٥٥م[٦٦].

إن ذلك كله قد أدى دون ريب إلى تدمير صناعة الأنسجة في تركيا العثمانية، ووفقاً لتقرير أصدرته لجنة تطوير الصناعة عام ١٨٦٨م، فإن عدد الأنوال المنتجة للملابس في استانبول وأوسكدار قد انهار ببطء من ٢٧٥٠ إلى ٢٥ نولاً خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية، وعدد أنوال الأقمشة المطرزة من ٣٥٠ إلى ٤، وعدد أنوال حرير الستائر من ٦٠ إلى ٨. ولم يقتصر الأمر على تركيا العثمانية نفسها، بل طال حتى الأجزاء الإقليمية العربية المرتبطة باستانبول مثل حلب والموصل[٦٧].

السؤال الآن: **إلى أي حد وصل التصنيع العثماني؟**

كان العثمانيون الأتراك لا يزالون قادرين على تطوير صناعاتهم القديمة التي

---

(٦٣) قارن: Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, Midway Reprint Series (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1966), p. 49.

(٦٤) Frank E. Bailey, *British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Anglo-Turkish Relations, 1826-1853* (Cambridge, MA: Harvard University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1942), p. 174.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(٦٦) المصدر نفسه، الجداول رقم (٣)، (٥)، (٦) و(٧).

(٦٧) المصدر نفسه؛ انظر أيضاً: Osman Okyar, «Industrialization in Turkey,» *Middle Eastern Affairs*, vol. 4, nos. 6-7 (June-July 1953), p. 212.

يملكونها، وأغلبها صناعات حرفية اضمحلت بعد أن قوبلت بالمنافسة الأجنبية والحدود التي فرضت من قبل نقابات الأصناف الحرفية وحلقات الوسطاء. وكان النظام الاقتصادي العثماني الإصلاحي الجديد يسعى لإيجاد مصانع جديدة خارج المراكز الصناعية القديمة؛ بعيداً عن تأثير الروح والمضامين النقابية في العمل والخدمات[(٦٨)].

هكذا نرى أن العديد من المصانع التركية قد بنيت على نفقة الحكومة على عهد السلطان محمود الثاني لأغراض عسكرية بحتة. وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول، استوردت الحكومة التقنيات والمكائن الحديثة من أوروبا الغربية، وخصوصاً مصانع الملابس والأقمشة وأغطية الرأس والأحزمة والزجاج... الخ، ولكنها فشلت في الأغراض المدنية، إذ عملت لتسد احتياجات الجيش.. وقد أنشئت مصانع خاصة من قبل بعض أصحاب رؤوس الأموال العثمانيين والأوروبيين في أجزاء مختلفة من الإمبراطورية لتساهم في النمو الاقتصادي خلال تلك المرحلة التاريخية الصعبة من حياة الدولة. وفي سنة ١٨٤٥م، أنشأ السويدي فالكيسن (Falkeisen) مصنعاً يعمل بقوة البخار لصنع خيوط الحرير، وقد توسع المشروع لكي يشتمل على ١٤ مصنعاً في بورصه و١٤ مصنعاً في لبنان، وعمل على مدى عشرين سنة، وبيعت منتوجات تلك المصانع إلى فرنسا.. وأنشئت مصانع لحياكة السجاد وزيوت النفط والورق وإنتاج الغزول على الطراز الأوروبي[(٦٩)].

إن من أبرز الأسباب التي كانت وراء انهيار الصناعة العثمانية قيام الرأسمالية الأجنبية باستغلال المواد الخام والمعادن العثمانية، وبصورة رئيسية من أرجاء الأناضول، وسمحت الدولة لمالكي الأراضي استغلالها وتطويرها على حسابهم وترك الأراضي الخاصة بالدولة التي احتاجت إلى الرساميل الضرورية والخبرات المتنوعة فاستعانت بالشركات والاستثمارات، ومن أهم المعادن التركية المستغلة لصالح أوروبا: الفحم الحجري والرصاص والفضة والنحاس والمنغنيز... الخ، وقد شحن أغلب الانتاج إلى البلدان الأوروبية المصنعة لتغذية صناعاتها بدل تطوير الصناعات الخفيفة والثقيلة في تركيا[(٧٠)].

كان من أبرز خطايا الدولة العثمانية تجييرها إنتاج موادها الخام لصالح احتياجات الاقتصاد العالمي الذي كانت أوروبا مسيطرة عليه. إن إنتاج القطن، مثلاً، قد ارتفع من ٤٠٠ طن عام ١٩٨٦م إلى ٣٣٧٥٠ طناً عام ١٩١٤م. وتوسعت مساحة الأراضي المزروعة تبغاً من ١٩٢,٢٦٢ دونماً عام ١٨٨٤م إلى ٨١٤,١٦٢ دونماً عام ١٩١١م فارتفع

---

(٦٨) Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, p. 122.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٢٣؛ انظر أيضاً: Orhan Kurmus, «Some Aspects of Handicraft and Industrial Production in Ottoman Anatolia, 1800-1915,» *Asian and African Studies*, vol. 15, no. 1 (March 1981).

(٧٠) Sevket Pamuk, *The Ottoman Empire and the World Economy, 1820-1913: Trade, Capital and Production* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989), chaps. 2-4.

بذلك إنتاج التبغ من ٢٢,٥ مليون كغم إلى ٦٣,٥ مليون كغم خلال الفترة نفسها(٧١). وهكذا حصلت زيادات واسعة جداً في منتوجات زراعية أخرى، مثل الأثمار المجففة(٧٢) بغرض تصديرها وليس لغرض تأسيس قاعدة توسع صناعي داخلي كما كان عليه الحال في مصر واليابان مثلاً.

إن كل ذلك أدى إلى تحولات كبيرة لتركيا العثمانية ذات الصناعة المنهارة من بلد غني بثرواته وإمكانياته البشرية وموارده الطبيعية إلى بلد احتياطي في زراعته ومواده الخام لبنى اقتصادات أوروبا الرأسمالية، ولكن لم يكن ذلك كله انسداداً كاملاً لقنوات التنمية في بنية الرأسمالية التركية، إلا أنه تعثّر مرحلي في تطور البرجوازية الصناعية. وقد أخّرت هذه العوامل جميعها عمليات الانتاج والتطور، وبقيت تركيا إحدى بلدان الرأسمالية التبعية، فاختلفت بذلك عن مسيرة الروس واليابان وغيرهم من الذين رسّخوا لديهم «استقلالية» في الرأسمالية المركزية، وبدأوا يؤثرون في اقتصادات أوروبا القرن العشرين.

عاشراً: عبد الحميد الثاني: محاولات التجديد الاقتصادية وغلبة المشاكل المالية

١ ـ تركيا العثمانية أمام مفترق الطرق الصعبة

يصف المؤرخون المختصون عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) بأنه العصر الذهبي للتنظيمات المتنوعة(٧٣)، إذ جرت زيادة نفقات الدولة على المدارس والحاجات المحلية والخدمية الأخرى. وكانت الوظائف العامة والشؤون الخارجية والمحاكم المشتركة وإنشاء بعض المؤسسات الجديدة قد تطلبت جميعها جزءاً كبيراً من ايرادات الضرائب في الأقاليم. واستخدمت الدولة كل هذه ألأساليب لتعزيز اقتصاداتها.. وان الإصلاحات الجديدة قد وجدت لإقناع فئات الشعب المختلفة، ومنها جعل ضريبة العشر تحل محل ضريبة الأرض المنتظمة. كما منحت الحكومة العثمانية مساعدات مالية للقرويين لغرض إصلاح بيوتهم وحقولهم. واعتزمت السلطات إجراء إصلاح مالي جديد في البنك العثماني وفروعه.. ورفض عبد الحميد الثاني قبول أية مساهمات أجنبية مباشرة في

(٧١) قـارن: A. D. Novichev, «The Development of Agriculture in Anatolia,» in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, p. 67.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٧٣) هذا ما يؤكده بعض المؤرخين المحدثين ومن أبرزهم: برنارد لويس، وكارل ماكس كوتبيتر، وستانفورد شو، وخليل إنالجيك، وجون هاسلب، وكريفش، ورودريك ديفيسون.. ولا يفوتنا في هذا المجال أن ندعو المؤرخين العرب المحدثين إلى تأسيس دراسات علمية موسعة عن التنظيمات العثمانية والعهد الحميدي الذي لم ينل حظه بعد من العناية أمام الذهنية المشوشة والمضطربة عنه وما كانت قد كرسته ردود الفعل القوية بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨!

العمليات المصرفية العثمانية. . وتشكلت «الجمعية الدولية المالية» لتراقب الأوضاع المالية في مقدونيا، ولكن الدولة العثمانية رفضت ذلك بقوة في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٠٥م. اذن، فالإصلاحات المالية قد تماشت مع عمليات السلطة التشريعية المقررة(٧٤).

ان معظم اصلاحات عبد الحميد الثاني قد انبثقت بموجب قرارات ومراسيم سلطانية تم توجيهها نحو تنفيذ برنامج طوره بنفسه وأوصله إلى وزرائه عام ١٨٧٩م مباشرة بعد إلغائه للدستور وحلّه البرلمان (مجلس المبعوثان العثماني) فانشطر الاصلاحيون العثمانيون منذ البداية إلى شطرين شطر معه وشطر ضده. . فسبب ذلك الانشقاق مشاكل عدة أثرت تأثيراً مباشراً في تنفيذ برنامجه الاصلاحي الذي طال أنظمة عديدة في الدولة، ومنها: المؤسسة العسكرية والادارة المركزية والمحافظات والمحاكم المالية والاقتصاد والأشغال العامة والتعليم والادارة والفنون الجميلة(٧٥). . . وإلى حد مذهل فإن المعايير المشرّعة في عهده قد تجمعت في برنامج محكم ومعقد في بدايته، وسيحقق نتائج فعالة على مستوى الدولة والمجتمع. ولكن؟

كان من أساسيات النجاح في أي برنامج إصلاحي أو تحديثي للإمبراطورية العثمانية ايجاد حلول سريعة وجذرية للمشاكل المالية التي أزعجت رجال التنظيمات منذ حرب القرم عام ١٨٥٦م. إن المسألة المركزية كانت الديون المستحقة لحاملي السندات والتي بسبب سوء الادارة المالية، وكذلك المعدلات العالية جداً وبشكل متزايد للفوائد، قد اقتضت ٨٠ بالمئة من الدخل القومي في بداية عهد عبد الحميد الثاني. وكانت خطة محمود نديم لحل المشكلة تكمن في تسديد القروض ذات الفوائد العالية والقديمة بسندات ذات فائدة واطئة كانت تحمل معالم الانفراج المالي، إلا أنها اصطدمت بآراء مدحت باشا الذي اقترح البديل عن ذلك، وهو تأجيل تسديد الديون في البداية ثم التخفيض إلى النصف. . وقد راقت هذه الفكرة لأتباعه، ولكنها كانت تحمل في طياتها الدمار للبلاد مع تعريض موجودات الرأسمال الأجنبي إلى الخطر في المستقبل(٧٦)!

لقد حاول الدستور حل المسألة المالية بأن تطلّب ذلك من مجلس النواب المصادقة على الميزانيات الجديدة، وقد توغل في خط الميزانية مما خفض الرواتب والتقاعد من منتسبي الخدمة المدنية لسهولة المنال منهم. كما شكّل «لجنة الميزانية الخاصة» لتمحيص طلبات الميزانية الحكومية بانتظام في المستقبل. . وقد تجنبت الهيئة التشريعية مسألة الضرائب خوفاً من أن ذلك سيضعف الاقتصاد. وبدلاً من ذلك، حثّت الحكومة العثمانية

---

(٧٤) قارن: Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, pp. 221-226.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٧٦) التفاصيل في: Ali Haydar Midhat, *The Life of Midhat Pasha: A Record of His Services, Political Reforms, Banishment and Judicial Murder* (London: J. Murray, 1903), p. 171.

على توسيع الزراعة والصناعة والتجارة وتحسين واستغلال الموارد الطبيعية لدرجة أن المواد ازدادت مما وفر احتياجات الدولة، إلا أن الدولة كانت في خضم الحرب. قامت الهيئة التشريعية بتقنين مصاريف الدواوين الحكومية، وتوفير مصروفات عسكرية بلغت ١٢ بليون قرش فوق مستوى الدخل القومي الذي انهار بشكل رهيب بسبب فقدان العديد من الأقاليم، وتعرّض الدولة إلى ضغوط الاقتصادات الأوروبية(٧٧).

هكذا، فبالاضافة إلى الإنفاق على الجيش، فإن سمة التميز في النظام المالي العثماني أن الدولة تعرضت لسلسلة من القروض الاجبارية والاكتتابات العامة حيث إنها نظمت لتدفع ثمن الإنفاق العام المتزايد ـ فقد قادت الحرب الخطيرة وازدياد الديون والنفقات وكشوف الوزارات المفصلة عن العمليات المالية المنظمة، والتماسات الميزانية إلى طرق مسدودة شجعت السلطان على التخلص من البرلمان وتكريس حكمه المطلق وتألب جهاز البيروقراطية. وتفرغ عبد الحميد الثاني لتطوير سياساته المالية مستهدفاً موازنة الميزانية بدون قروض أجنبية أخرى. . وهذه خطوة أولى لحل الأزمات المالية للدولة، وعليه، فقد أجبر كل الأمراء وأفراد الأسرة المالكة والصدور والوزراء على تقليل رواتبهم، وأزيلت نفقات القصر من الخزينة، ودفعت من خزانة السلطان التي كانت تحت ادارة رجل كفؤ هو هاكوب أفندي، وكانت ميزانية الدولة قد خضعت لتدقيق خبير لجنة الإصلاح المالي قبل أن تصل إلى مجلس الوزراء(٧٨)، ولكن النتيجة كانت مخيبة للآمال.

على أية حال، لم تكن الأزمات المالية العثمانية قد سبّبها الإفراط في النفقات العامة للدولة، وكانت رواتب البيروقراطيين والموظفين منخفضة. . ولم يكن القصر ولا الجيش ليأخذا مقداراً كبيراً من دخل الدولة في عام ١٨٧٦م أكثر من ذي قبل، ولكن المشكلة الرئيسية تمثلت في الديون الخارجية، والأكبر منها، تعويضات الحرب الجديدة لعام ١٨٧٧م والتي تقضي من الدولة أن تدفع لروسيا إضافة أعباء لا يطاق تحملها. لقد طلب عبد الحميد الثاني من القيصر أن يقلل المقدار ولو إلى ٣/ ٤ المقادير المستحقة وأشار عليه، أنه إذا تدهورت الامبراطورية، فلن يستطيع القيصر أو غيره الحصول على أموالهم، وأن الأزمات الناتجة عنها ستقود إلى حرب جديدة لا محالة(٧٩).

لقد كانت **مشكلة الديون** إذاً من أصعب ما كانت تواجهه الدولة، وشكلت الديون ٩,٥ بليون قرش خلال عام ١٨٧٨م متبقية من رأسمال قدره ٢٤,٤ بليون قرش استدينت خلال أعوام ١٨٥٤ ـ ١٨٧٦م، بالاضافة إلى أن هناك ٤ بلايين قرش غير مدفوعة تحت

(٧٧) Robert Devereux, *The First Ottoman Constitutional Period: A Study of the Midhat Constitution and Parliament*, Studies in Historical and Political Science; ser. 81, no. 1 (Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, 1963), pp. 67-69.

(٧٨) Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, pp. 221-222.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

التخليص التركي/الجمركي فتجعل الاجمالي ١٣,٥ بليون قرش مع أكثر من مليون قرش فقط طلب لدفع الفائدة، وشكل ٤٤ بالمئة من ميزانية ١٨٧٤م.. وخلال عام ١٨٧٦ فإن أعباء الحرب أجبرت الخزينة على استئناف العبء الاضافي الذي قدّر بـ٧,٤٥ بليون قرش من الديون اضافة ٤٣٣,٨ مليون قرش قيمة لخدمة الديون.. وغدت الخزينة فارغة صعب عليها دفع مستحقات الرواتب وتقديم الخدمات[٨٠]!

٢ ـ أزمة الديون العثمانية وانهيار الدولة أمام الغرب: مواقف وتفسيرات

لقد فرضت الديون العثمانية على الدولة قيوداً أجنبية ووطنية، فزادت الضرائب كثيراً كأسلوب في الاستفادة من عوائدها في سد الديون[٨١]. وقد أدى ذلك إلى انخفاض إلى ٢٠ بالمئة من الدخل القومي، وبدأ عبد الحميد بتطبيق إعادة تشكيل برنامجه الحالي لكي يوازن الدخل القومي من أجل زيادته أولاً وتعويض الخسارة ثانياً. واتبع مقاييس متسلسلة بمشروع تنظيمات الفترة (١٨٨٠ ـ ١٨٨٧م) منظماً وزارة المالية ومؤسساً مجالس متفرقة من أجل التحكم المالي والأجهزة المالية.. كما أنشأ مجلساً للجباية لإعداد إيصالات لدافعي الضرائب، وإقامة توازن بين الأقسام المختلفة لوزارة المالية، ومنذ ٣ شباط/فبراير ١٨٩٧م عقدت لقاءات عديدة حيث تقدم تقارير بجميع العمليات المالية الحكومية وغير الحكومية التي لها علاقة بالمالية، وفرض ضرائب جديدة على العمال الأجانب[٨٢].

كانت إجراءات عبد الحميد الثاني ومجهوداته الاقتصادية كفيلة بزيادة الدخل القومي حسب ما تشير إليه الأرقام التالية:

١٦١٥٠٠ مليون قرش عثماني لعام ١٨٨٠ ـ ١٨٨١م إلى

١٧٢٢,٧ مليون قرش عثماني لعام ١٨٩٨ ـ ١٨٩٠م إلى

٢٢٩٠,٥ مليون قرش عثماني لعام ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧م

أي: بزيادة صغيرة مقدارها ٧,٤ بالمئة في غضون ١٧ سنة. كما أن التحديث الاقتصادي اتخذ مجراه من جديد بعد التطورات السياسية التي لحقت بتركيا فيما بعد، فقد حدثت زيادة كبيرة في الدخل القومي وصلت إلى ٤٣ بالمئة خلال ربع قرن. ومن الجدير بالملاحظة أن نصيب الديون العامة لهذا الدخل ازداد من ٦,٠٢ بالمئة في عام (١٨٨١ ـ

---

(٨٠) Stephen Duguid, «The Politics of Unity: Hamidian Policy in Eastern Anatolia,» *Middle Eastern Studies*, vol. 9, no. 2 (May 1973), p. 120.

(٨١) David Kushner, *The Rise of Turkish Nationalism, 1876-1908* (London; Totowa, NJ: Frank Cass, 1977), pp. 67 and 72-77.

(٨٢) Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, pp. 224-225.

١٨٨٢م) إلى زيادة ٧,٠٧ بالمئة في عام ١٨٩٨م، كما ازدادت خلال ربع القرن نفسه عائدات المالية في العديد من المرافق الحيوية للإمبراطورية. ويوضّح الجدول أدناه التغيرات في ميزانيات بعض المرافق العثمانية بين ١٨٨٠ ـ ١٩٠٧ (بملايين القروش):

المرافق	الميزانية (١٨٨٠ ـ ١٨٨١)	الميزانية (١٩٠٧ ـ ١٩٠٨)
الأسطول	٩٨,٩	٦٠,٨
الشرطة	١٨٥,١	١٣٠,٦
مجلس الدولة	١٠٥,٩	٥٧,٧
المالية	١٠٧,٢	٩٩,٣
الضرائب (ومن ضمنها الديون العامة)	٤٣,١	٤٠,١
الجيش	٥٤٧,٤	٨٩٨,١
الصدر الأعظم (مجلس الدولة ووزير الداخلية)	٥٦,٩	١١٤,٠٩
مساعدات الأمراء	٢٢,٢	٣٥,٧
العدلية	٤٢,٦	٥١,٩
العلمية	١٨,٦	٢٧,٤

المصدر: Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1978) table no. (3-5) (taken from an official source: The Budget of 1296/1880-1 and that of 1322/1906-7).

كان على الحكومة العثمانية أن تلتجئ إلى المقرضين الأجانب لاستثمار أموالهم في أنحاء الإمبراطورية بعد تبلور ثقتهم بإصلاحات عبد الحميد الثاني وأساليبه التحديثية. وقد تمّ بين عامي ١٨٨٦ و١٩٠٨ عقد قروض جديدة جلبت حوالى ١٢ بليون قرش من الأموال الأجنبية حيث تمّ استلام ١٠,٨ بليون قرش، وحيث إن **الميزانية** لم تكن قد جرّدت، وكنتيجة لذلك، فإن عائدات الدولة من الأموال كرّست لدفع نفقات الديون التي ارتفعت من ٢٨,٨٣ بالمئة من العائدات في الميزانية لعام (١٨٨١ ـ ١٨٨٢) إلى ٣١,١٦ بالمئة من عائدات عام (١٩٠٦ ـ ١٩٠٧م). وعليه، فإن الوضع الاقتصادي غدا أفضل من الذي كان سائداً في عام ١٨٧٥م، ولكن النتيجة لم تكن متوقعة من قبل عبد الحميد الثاني والأجهزة والسلطات التي قامت بتنظيم الشؤون المالية للامبراطورية عام ١٨٨١م[٨٣].

هناك رأيان يعبران عن موقفين تاريخيين في تقييم السياسة المالية العثمانية التي اتّبعتها الدولة إزاء القروض والانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية والأوروبية.. رأي يعبّر **بالاتفاق** بأن ليس هناك من بديل، ورأي يعبّر **بالاختلاف** بحكم العوارض الايديولوجية وأحكام التطور التاريخي والنزعة الوطنية والقومية. فبالنسبة للرأي الأول، فإن السلطان

---

(٨٣) المصدر نفسه؛ وقارن بالتركية: K. Fisck, «Osmanli Dis Borclari Ustune,» *Siyasal Bilgiler Fakultesi Dergisi*, no. 22 (1968), pp. 79-82.

مثلاً لم يتعاقد مع العديد من الدول بغرض تحصيل القروض لموازنة الميزانية فقط، بل شجع التنمية الاقتصادية لتوسيع **القاعدة** الضريبية للإمبراطورية، وبمساعدة المفوضية العامة للديون، كان قادراً على تشغيل واستثمار العديد من الصناعات الأوروبية والمصارف والتجار إضافة إلى استثمار مناطق محددة كالأماكن العامة مثلاً والتي تساهم في النمو السريع للاقتصادات العثمانية.

ويؤكد الرأي الأول على أن العثمانيين لا بد من أن يعتمدوا على رؤوس أموال الشركات الأجنبية المختلفة ليس لتوظيفها في عمليات إنتاجية معروفة فحسب، بل لتأسيس خدمات متنوعة كانت الدولة بحاجة إليها لإجراء المزيد من التغييرات المختلفة وخلق الامكانيات في تحديث اقتصاداتها القديمة، مثل إنشاء المصارف وبناء الموانئ والسفن الجديدة والمناهج التعليمية المدنية والعسكرية وأساليب التدريب والتشكيلات الهندسية والتخطيطات البلدية والخدمات الاكتتابية في المناطق الاستراتيجية وتأسيس خطوط النقل المتنوعة انطلاقاً من البوسفور والعاصمة.. لقد استطاعت العديد من الشركات الأوروبية أن توظف رؤوس أموالها في تركيا العثمانية، وأبرزها شركات انكليزية وفرنسية وروسية، ثم دخلت الميدان شركات ألمانية التي وثّقت تركيا علاقاتها بها على مدى زمني طويل.

ويصر أصحاب هذا الرأي الذي يتبنى المفاهيم الرأسمالية في تحديث البلدان والمجتمعات المتخلفة على أن رؤوس الأموال الأوروبية قد ساهمت إلى حد بعيد في إجراء تحديثات اقتصادية وإعمارية في تركيا العثمانية، فقد كانت الحكومة العثمانية لا تستطيع القيام بأعباء ذلك، حيث إن الامتيازات لم تزل سارية المفعول وتعطي الأفضلية للمستثمرين الأجانب الذين احتكروا الأعمال من أجل الأرباح المضمونة من قبل الحكومة حيث قامت بإصلاح العجز فقامت بتجهيز البناة بكميات من النقود، فأصبحت هذه الأعباء كبيرة على خزينة الدولة.. ومن أبرز الانجازات شبكة خطوط السكك الحديدية الواسعة في الإمبراطورية، ولم يكن خط برلين ـ بغداد إلا جزءاً من عمليات الاتصال بأوروبا (وسأحلل ذلك لاحقاً).

أما **الرأي الآخر** الذي يعبر عن موقف ايديولوجي مخالف للتفسيرات الرأسمالية فيؤكد أنه علينا أن نتعرف على زخم سياسة القروض الأجنبية التي اتبعتها الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، قبل تحليل الاجراءات والخطط والمشاكل التي حفل بها عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م). كان التحسس بالانهيار والضعف والتبعية قد قاد الدولة وبعض رجالاتها إلى رفع مستوى العوائد للخزينة العامة، فبدأت بفرض ضرائب عالية كجزء من حل مؤقت لمواجهة تلك الأحوال الصعبة. ولم يكن من حل طويل الأمد أمام الدولة لحل مشكلة العوائد إلا القروض الأجنبية[٨٤].. كان القرض

---

(٨٤) التفاصيل في: Rafii-Sukru Sulva, «Debts during the Tanzimat Period,» in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, pp. 181-225.

الأول عام ١٨٥٤، فكان الدين الحكومي الاسمي عام ١٨٧٧م قد بلغ ١٩٠,٩٩٧,٩٨٠ باونداً استرلينياً، اضافة إلى الفوائد البالغة ٦١,٨٠٣,٩٠٥ باوندات استرلينية مع فائدة وتسديدات استهلاك دين سنوية قدرها ١٢,٠٠٠,٠٠٠ باوند استرليني، أي أكثر من نصف الدخل القومي، فلم تقوَ الدولة العثمانية على الاستمرار بالتسديد فأعلنت إفلاسها عام ١٨٧٧م!

كانت أغلب الديون لفرنسا وإنكلترا.. فقد بلغت ديون فرنسا ٤٠ بالمئة من جميع القروض و٢٩ بالمئة من الاجمالي عام ١٨٨١م، وازدادت عام ١٩١٤ بالنسبة لفرنسا إلى ٤٩ بالمئة بينما هبطت بالنسبة لإنكلترا إلى ٧ بالمئة، وارتفعت بالنسبة لألمانيا إلى ٢٠ بالمئة، أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف منذ عام ١٨٨١[٨٥] (وسأحلل ذلك بعد قليل مع اختلاف التفاسير).

لقد أنشأت منظمة بإدارة أوروبية لغرض تسديد القروض، اسمها «مصلحة الديون الحكومية العثمانية»، فبدأت هذه المصلحة كوسيط مع الشركات الأوروبية تبحث عن فرص استثمار في تركيا، وبهذه الوسيلة، ازداد اختراق الرأسمال الأوروبي للاقتصادات العثمانية[٨٦]. ولكن لم يكن للدولة العثمانية أي صوت واضح في حقل النظام النقدي، فأدخلت نفسها في أزمات مالية خانقة خلال القرن التاسع عشر[٨٧]. كانت الدول الأوروبية العظمى تستغل أصقاعاً شاسعة في العالم، ومن ضمنها مناطق الدولة العثمانية بأقاليمها المترامية الأطراف، إذ استطاعت أن تبث العديد من شبكات المصارف الخاصة كسياسة مربحة على حساب تخلف الدولة العثمانية التي عانت بشكل دائم ومستمر من صعوبات كبيرة في النصف الثاني من القرن المذكور في ميزان المدفوعات الخارجي[٨٨]. وقد ولدت مشاكل متفاقمة عبرت عن تخلخل بنيوي فاضح بين المركز والأقاليم خصوصاً بعد عودة نظام الادارة اللامركزية من ناحية، وازدياد العمل ببنود «الامتيازات الأجنبية» من ناحية أخرى.

كان من أبرز تلك المشاكل: استدانة العثمانيين من الدول الأوروبية لآجال متوسطة وآجال طويلة، ولأسباب عديدة، أتعسها يفيد في تغطية حاجات مباشرة لاستهلاكيات شائعة ومستوردة في غالبيتها، ضمن آلية هوس التقليد على حلم إيجاد توازن متناغم، ولكن يكتشف أنه توازن هش، لأن لا يوجد إلا معدل صرف واحد مستقل عن التغيرات التي تحدث بين الدولة والمجتمع، فكانت السياسات الاقتصادية التي اقترح تأسيسها أو تمّ

---

(٨٥) نقلاً عن المعهد الحكومي للاحصائيات، و Fisck, Ibid., p. 122.

(٨٦) Blaisdell, *European Financial Control in the Ottoman Empire*, p. 61.

(٨٧) Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*, p. 93.

(٨٨) قارن: Walter F. Weiker, «The Ottoman Bureaucracy: Modernization and Reform,» *Administrative Sciences Quarterly*, vol. 13, no. 3 (December 1968), p. 453.

تطبيقها قد بدت غير فعالة.. بل وتدهورت الأوضاع النقدية بعد حين بفعل أسباب اقتصادية زاوجتها في العمل مشاكل سياسية وإنفاقات حربية، واهتزازات في طبيعة العلاقات الدولية بين إمبراطورية قديمة تعيش شيخوخة اقتصادية ودول ثرية واستعمارية تركزت فيها الرأسمالية الأوروبية الجديدة.

حادي عشر: تغلغل الرساميل الأوروبية في الاقتصادات العثمانية(٨٩): القروض والبنوك والاستثمارات في البنية التحتية

كان تغلغل الرساميل الأوروبية في مفاصل الاقتصادات العثمانية عند منتصف القرن التاسع عشر يشكل منعطفاً حقيقياً في تاريخ الدولة والمجتمع معاً؛ وبالرغم من التسارع التدريجي الذي تمّ به، إلا أن عملياته قد عجّلت في انهيار الدولة العثمانية الذي غدا كامناً وأكيداً بفعل تأثيرات متنوعة داخلية وخارجية(٩٠). ولقد انتشرت ظاهرة الرساميل الأوروبية في بلدان عدة بتأثير تراكم فوائض رأسمالية ضخمة في العالم التصنيعي الأوروبي واسع النفوذ والتطور الذي بدت البنية الاقتصادية ـ العثمانية أمامه ضعيفة هشة، إذ لم تؤثر الإصلاحات شيئاً في مستوى التحولات الجذرية، وذلك بفعل احتكار الدولة للمؤسسات السياسية والهيئات الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية(٩١). هكذا ستعلن تلك التوغلات الرأسمالية الأوروبية المنتصرة عن نهاية أليمة للعثمانيين الذين بقيت دولتهم تعاني كثيراً حتى سقوطها النهائي!

فما هي المسلّمات التي دعت إلى ذلك كله؟

إن المظاهر التقليدية للنظام العثماني الدارجة، كانت توضّح عجزه وضعفه وهشاشته. ومبعث ذلك **مسلّمتان أساسيتان** داخليتان كانتا قد استنزفتا بتفاعلاتهما الخطيرة موارد الدولة وقواها المتنوعة:

المسلّمة الأولى: حروب الدولة الخاسرة التي دامت أكثر من ١٥٠ سنة، والتي كلّفتها أموالاً طائلة من مصادر دخلها.. فضلاً عن خسرانها أقاليم مهمة من ممتلكاتها.

---

(٨٩) لعل من أبرز المراجع الأساسية التي تمكنت من الاعتماد عليها في كتابة هذا البحث تمثلتها كتابات شارل عيساوي وهرشلاغ وروجر اوين وبلسديل وسمير أمين وستانفورد شو وزوجته ايزل كورال شو. وأشيد بمقالة رصينة كتبها زميلي خليل علي مراد في جامعة الموصل قبل سنوات، والتي استفدت منها كثيراً ومن ثراء ما دار من مناقشات بيني وبينه مع إشادتي بملاحظاته العلمية.

(٩٠) Charles Philip Issawi, «The Ottoman Empire in the European Economy,» in: Kemal H. Karpat, ed., *The Ottoman State and Its Place in World History*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 11 (Leiden: E. J. Brill, 1974), p. 117.

(٩١) Inalçik, «Capital Formation in the Ottoman Empire,» p. 97.

المسلّمة الثانية: المبالغ الطائلة التي أنفقتها الدولة على مشروعاتها الإصلاحية وخططها في التنظيمات. وبخاصة: إعادة تنظيم **الجيش** وتسليحه(٩٢).

كان كل من المسلمتين بمثابة عامل أساسي في التغلغل الرأسمالي الأوروبي، ولكن لا يمكننا أن نعزو عجز البنية الاقتصادية الهشة إلى عاملين داخليين فقط، بمعزل عن رصد عامل الاستلاب الاقتصادي الخارجي الذي اندفعت لممارسته الضغوطات الأوروبية القوية. وقد استجاب العثمانيون لها بدليل إصدارهم مرسوماً مهماً ومشهوراً كالذي دعي بـ **خطي شريف همايون** عام ١٨٥٦، والمتضمن وعوداً بتطوير البنوك، ومؤسسات الائتمان بالاستفادة من رؤوس الأموال والمعارف والخبرات الأجنبية(٩٣). ثم صدر **مرسوم جديد** عقب تولي السلطان عبد العزيز العرش (١٨٦١ ـ ١٨٧٦)، واعداً بأسلوب أكثر حسماً بتأسيس البنوك ووكالات الائتمان لأغراض التنمية الاقتصادية. ثم صدر تشريع عام ١٨٦٧ يقضي بحق تمليك الأجانب الأراضي في الدولة، كجزء من الامتيازات التي تشجّع استثمارات الأوروبيين في الزراعة(٩٤)، ومرافق حيوية أخرى لدى العثمانيين.

لقد كان نظام **الامتيازات الأجنبية** (Capitulations) السائد عثمانياً قد ساهم فعلياً في إحلال نقائض للعثمانيين كأداة أساسية في الاستلاب الاقتصادي، وذلك بفعل آلياته واعتباراته التي ضمنت الشروط الكفيلة بتصدير البضائع إلى الأسواق العثمانية، واستيراد المواد الأولية، فتدفق التجار وأصحاب رؤوس الأموال من المستثمرين إلى أبرز المدن العثمانية، وخصوصاً الإنكليز والفرنسيين الذين ركزوا عملياتهم في تراقيا وغربي الأناضول دون مناطق شرق الإمبراطورية والأقاليم العربية(٩٥). أما «الاستثمارات» فلقد مرت عبر ثلاث قنوات أساسية، هي:

١ ـ القروض المالية

انطلاقاً من مقاربة تاريخية سائدة إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فلقد امتدت مجالات حركة الاقتراض اقتصادياً لما وراء البحار، كأحد أبرز الدعائم المتقدمة في تراكم الرساميل الكبرى للرأسمالية العالمية ونفوذها بفرض سيطرتها من خلال فرض الرقابة المالية والتجارية والادارية على بلدان مهمة استراتيجياً واقتصادياً، أمثال: الدولة

---

(٩٢) بشأن هذه العوامل وآثارها السلبية على الاقتصادات العثمانية، انظر: Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, pp. 64-70.

(٩٣) انظر نص المرسوم في: **الدستور أو مجموعة الأنظمة العثمانية**، مج ١، ص ٥ ـ ١٠.

(٩٤) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: Methuen, 1981), pp. 106-107.

(٩٥) انظر: سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: جامعة الموصل؛ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٣٣٩.

العثمانية ومصر وتونس والجزائر وإيران والصين والهند(٩٦)، ولتشكل بذلك اختراقاً أوروبياً خفياً لتلك الدول.

كانت الدولة العثمانية تعيش أزمة مالية قاسية ينبئنا بها العجز المخيف في ميزانيتها، مما دعاها إلى أن تخفّض قيمة عملتها مرات عدة، فنشأت عن ذلك كل نسبة تضخم عالية أثرت كثيراً في الحياة الاجتماعية والسياسية العثمانية(٩٧). ولم يكن أمام الدولة إلا أن تصدر أوراقاً مالية على شكل سندات خزينة سميت بـ«قائمة معتبرة نقدية»(٩٨)؛ وكانت تستعين بعقد قروض قصيرة الأجل مع صيارفة الداخل إبان أزماتها المالية الشديدة، وأغلبهم يقطنون في حي غلطه في استانبول، وهم من اليونانيين والإيطاليين والإسبان واليهود والأرمن المستقرين في عاصمة الدولة(٩٩).

ولكن أمام ثقل الأزمات الشديد، وقّع الصدر الأعظم عام ١٨٥٠ اتفاقية قرض أجنبي بقيمة ٥٥ مليون فرنك مع مؤسستين ماليتين أوروبيتين: فرنسية وإنكليزية، بعد أن كانت الادارة العثمانية (والسلطان بالذات) تتردد بيروقراطياً في الاقتراض من أوروبا لأسباب سياسية قبل ذلك العام الذي يشكل علامة فارقة في تاريخها الاقتصادي المرير. وقد كان السلطان عبد المجيد مجبراً للمصادقة عليها(١٠٠).. خصوصاً وأن تكاليف حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦) بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية لم تكن تسدها الاقتراضات الداخلية.. هكذا، وجد الانكليز والفرنسيون في كل من الدولة العثمانية ومصر ميداناً شرق أدنوياً وأوسطياً خصباً وواعداً لتحقيق أسرع الأرباح وأعلاها من خلال تراكم الفوائد العالية على القروض(١٠١)، وكانت قد برزت مؤسسات مالية جديدة: فرنسية وانكليزية وأوروبية أخرى لتنفيذ مشروعات استثمارية في الشرقين: الأدنى والأوسط معاً.

يمكنني التوقف عند ست نقاط أساسية، لا بد من معالجتها باختزال على الرغم من حاجة الثقافة التاريخية العربية المعاصر إلى التوقف إزاءها طويلاً لتحليل مضامينها جوهرياً:

---

(٩٦) خليل علي مراد، «تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية، ١٨٥٤ ـ ١٩١٤،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي الثاني للدراسات التركية، جامعة الموصل، ٢٠ ـ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، نقلاً عن: رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٩٧) التفاصيل في: Sevket Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987), pp. 56-58.

(٩٨) مراد، المصدر نفسه (نقلاً عن: M. Belin).

(٩٩) المصدر نفسه (نقلاً عن: Z. Toprak).

(١٠٠) المصدر نفسه، وانظر أيضاً: Pamuk, Ibid., p. 59.

(١٠١) Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, pp. 100-103.

أولاً: أذكر بإيجاز، أن الدولة العثمانية قد حصلت على ١٨ قرضاً أجنبياً إبان الفترة (١٨٥٤ ـ ١٨٧٧)، خصّص جزؤها الأعظم لدفع أصول القروض وفوائدها التي كانت تتصاعد بشكل مخيف، أو سحب سندات الخزينة العثمانية من التداول، أو مواجهة النفقات الأخرى ولا سيما العسكرية(١٠٢). فعملية التراكم الرأسمالي قد فرضته دينامية نظام اقتصادي أوروبي قوي لم تستثن التغيير الذي طبع المراحل المتعاقبة للتوسع الرأسمالي على مدى مرحلة تاريخية طويلة (١٨١٥ ـ ١٩١٤)، كانت تقوم على افتتاح سوق عالمية خاصة بين عامي ١٨٤٨ و١٨٩٦(١٠٣).

هكذا اذن كانت الدولة العثمانية أقرب الأسواق الشرقية لممارسة النهب المنظم الذي مارسته الرساميل الأوروبية بواسطة استخدام القروض، وكان نهباً عالياً جداً، يكاد يصل إلى حد الضعف، إذ إن القيمة الاسمية الكلية لقروض تلك الفترة سجلت رقماً قياسياً هو ٢٤٤,٢٧٣,١٥٨ ليرة عثمانية، في حين بلغ ما استلمته الدولة العثمانية فعلاً ١٢٨,٠٧٩,١٥١ ليرة عثمانية، أي ما نسبته ٥٢ بالمئة فقط من القيمة الاسمية(١٠٤). وقد قدمت القروض للعثمانيين مؤسسات مالية فرنسية وبريطانية، مع قدر صغير من قروض هولندية وألمانية وإيطالية ونمساوية ـ مجرية.. بلغت حصة هذه الأطراف الرأسمالية في الديون العثمانية سنة ١٨٨١ كالآتي: فرنسا ٤٠ بالمئة، بريطانيا ٢٩ بالمئة، هولندا ٧,٦٠ بالمئة، ألمانيا ٤,٧٠ بالمئة، إيطاليا ٢,٦٠ بالمئة، والنمسا ـ المجر ٠,٩٧ بالمئة؛ وبقيت نسبة ٧,٩٣ بالمئة هي من حصة الدائنين في الداخل من الصيارفة(١٠٥).

ثانياً: يعدّ العقد الثامن من القرن التاسع عشر من أحلك الفترات في التاريخ الاقتصادي العثماني المتأخر، بعد أن كانت الفترات السابقة فاقعة اللون، إذ لم يكن ازدياد الانهيار الاقتصادي قد جسده عبء القروض الخارجية فحسب، بل مرت الدولة العثمانية بحالات كارثية تمثّلت بندرة المحاصيل الزراعية بسبب الفيضانات سنة ١٨٧٤، ثم انتشار الأوبئة والأمراض، أعقبتها عدة انتفاضات ساخنة في أقاليمها الأوروبية على امتداد السنوات الأربع اللاحقة بفعل تأثيرات المسألة الشرقية.. والأنكى من ذلك كله خسرانها الحرب ضد الروس (١٨٧٧ ـ ١٨٧٨)؛ وكانت الحرب الروسية ـ العثمانية قد نشبت بإعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في نيسان/ابريل ١٨٧٧، بحجة أعمال القمع العثمانية لإسكات انتفاضة البوسنة سنة ١٨٧٥. لقد انتهت الحرب بمعاهدة «سان ستيفانو» في آذار/مارس ١٨٧٨ المذلة، والتي تنازلت فيها الدولة العثمانية للروس عن أجزاء من

---

(١٠٢) انظر: مراد، المصدر نفسه، و Pamuk, Ibid., p. 61.

(١٠٣) انظر: سمير أمين، **امبراطورية الفوضى**، ترجمة سناء أبو شقرا (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١)، ص ٦.

(١٠٤) Sulva, «Debts during the Tanzimat Period,» p. 102.

(١٠٥) مراد، «تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية، ١٨٥٤ ـ ١٩١٤،» ص ١٤٢.

ممتلكاتها القديمة، يرافقها دفع غرامة حربية كبرى قدرت بـ ٣٥,٣١٠,٠٠٠ ليرة عثمانية[١٠٦]. هكذا، لم يلح العقد الثامن من القرن التاسع عشر إلا ووجدت الدولة العثمانية نفسها في حالة عجز محدودة الفاعلية ومهددة بالضياع، وتدب الفوضى في أوصالها إزاء جغرافية آثار التوسع الرأسمالي الذي قيدها وشل قدراتها بشكل شبه تام!

ثالثاً: ولكن ماذا حدث لأوروبا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر؟

لقد عرفت أوروبا أيضاً أزمة اقتصادية كبرى، وبدأت تعاني كثيراً فترة «الكساد الأعظم» (Great Depression) الممتدة بين عامي ١٨٧٣ و١٨٩٦، فانخفض تصدير الرساميل إلى الخارج، وعجزت الدولة العثمانية عن الحصول على اقتراضات خارجية لمواجهة أزماتها المالية الحادة[١٠٧]، وأعلنت إفلاسها سنة ١٨٧٥، فأثارت ضجة في الأوساط الدولية من خلال قلق الدائنين سواء أكان في داخلها أم خارجها. وانهالت التهديدات الأوروبية صريحة وضمنية باستخدام القوة من أجل استرداد حقوق مؤسساتها ومواطنيها من حملة السندات[١٠٨].

فماذا حدث؟

رابعاً: نتيجة لاتصالات مكثفة، صدر مرسوم عثماني في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٨٨١، يتضمن انشاء (مجلس) مؤسسة «ادارة الدين العام العثماني» من أجل: إقامة آلية للنظر والإشراف على الإجراءات اللازمة للإيفاء بالتعهدات. ضم المجلس هيئة كبرى تتألف من سبعة أعضاء يمثلون حملة سندات القروض، وهم: بريطانيا وفرنسا وهولندا وألمانيا والنمسا ـ المجر وإيطاليا والدائنين المحليين (أي صيارفة غلطه). وترأس الهيئة بريطانيا وفرنسا بالمناوبة كونهما أغلب الدائنين ومدعومين من حكوماتهم وكان للحكومة العثمانية حق إرسال مندوب عنها إلى اجتماعات المجلس دون أن يكون له حق التصويت[١٠٩].

هكذا نجح الأوروبيون (وخصوصاً: الإنكليز والفرنسيين) بأن يخترقوا الاقتصاد العثماني من خلال تحركاتهم وعملياتهم في ادارة الدين العام العثماني التي بدأت سنة ١٨٨٢، أي في السنة التي احتل فيها الإنكليز مصر، وبعد أشهر من فرض الفرنسيين حمايتهم على تونس[١١٠].

---

(١٠٦) Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 71.

(١٠٧) Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913*, pp. 61-62.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢، وانظر التفاصيل في: Blaisdell, *European Financial Control in the Ottoman Empire*, pp. 81-99.

(١٠٩) Blaisdell, Ibid., pp. 100-102; Pamuk, Ibid., p. 62, and Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*, p. 192.

(١١٠) الجميل، تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦، ص ٤٢١ و٤٢٧.

فماذا فعلت تلك «الادارة» في تكريس مهمة الإيفاء بالتزامات الدولة العثمانية إزاء دائنيها؟

خامساً: عملت «الادارة» على جمع ايرادات مختلفة: احتكارية ورسوم وضرائب وأعشار عثمانية من المركز والأقاليم، ثم ألحقت بها ضريبة جمركية إضافية سنة ١٩٠٧. وبذلت «الادارة» مساعيها لإدخال أساليب حديثة في الاقتصاد العثماني، بتحسين وسائل الزراعة وأساليبها، وتطوير المواصلات الداخلية، وشجعت مشاريع الاستثمارات الأوروبية بمد خطوط سكك الحديد وتطوير الموانئ. فأسهمت هذه التطورات في زيادة الايرادات المخصصة. وفعلاً، ارتفعت الايرادات البالغة ١,٩٥٢,٠٠٠ ليرة عثمانية سنوياً للفترة (١٨٨٢ ـ ١٨٨٧) إلى ٢,١٥٧,٠٠٠ ليرة عثمانية سنوياً للفترة (١٨٩٢ ـ ١٨٩٧)، ثم إلى ٢,٥٣٨,٠٠٠ ليرة عثمانية سنوياً للفترة (١٩٠٢ ـ ١٩٠٧)، ثم إلى ٢,٣٢٣,٢٧٥ ليرة عثمانية للفترة (١٩٠٩ ـ ١٩١٠)، ثم إلى ٤,٥٠٠,٠٠٠ ليرة عثمانية عشية الحرب العالمية الأولى[١١١].

سادساً: وعليه، فماذا أنتجت عمليات إدارة الدين العام العثماني؟

لقد استؤنفت القروض الأجنبية للدولة العثمانية منذ سنة ١٨٨٦، وبشروط أفضل مما كانت عليه، فحصلت على ٢٦ قرضاً أجنبياً للفترة (١٨٨٦ ـ ١٩١٤) بلغت قيمتها الاسمية ١٦٦,٠٨١,٨٨٥ ليرة عثمانية، استلمت الدولة العثمانية منها فعلاً ١٤٥,٤٦١,٣٨٩ ليرة عثمانية[١١٢]، ومعظمها قروض من مؤسسات مالية فرنسية وألمانية وبلجيكية وأوروبية أخرى، إذ تراجعت حصص بريطانيا لسببين اثنين: **أولهما** إطفاء ديونها بواسطة ادارة الدين العام العثماني. **وثانيهما** احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢، وتدهور العلاقات مع العثمانيين، مما سبّب آثاراً اقتصادية. ولكن تفاقمت حصة ألمانيا في القروض العثمانية والمجالات الاستثمارية لسببين اثنين: **أولهما** الانطلاقة الألمانية في الاستثمارات الخارجية إبان ثمانينيات القرن التاسع عشر بتحقيق بسمارك للتوازن الأوروبي تحت السيطرة الألمانية[١١٣]. **وثانيهما** التركيز المتبادل بين الألمان والعثمانيين وتطور العلاقات في ميادين عدة: عسكرية واقتصادية وثقافية تكللت بصداقة بين البلدين ـ في ما

---

(١١١) انظر: مراد، «تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية، ١٨٥٤ ـ ١٩١٤»، ص ١٤٧.
وقارن: Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, p. 78.
وانظر التفاصيل في: Shaw, «The Nineteenth-Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System,» pp. 421 - 459, and Owen, Ibid., p. 193.

(١١٢) مراد، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(١١٣) François-Georges Dreyfus, Roland Marx et Raymond Poidevin, *L'Europe de 1789 à nos jours*, dirigé par Georges Livet et Roland Mousnier, histoire générale de l'Europe; 3 (Paris: Presses universitaires de France, ©1980), p. 316.

بعد ـ وخصوصاً بزيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني إلى استانبول والقدس سنة ١٨٩٨[١١٤].

السؤال الآن: ماذا نستنتج من ذلك كله؟

بقدر ما كانت القروض الأوروبية أبرز وسائل النهب الرأسمالي المنظم وكان لها دورها في انهيار اقتصادات الدولة العثمانية وغيرها من الدول الإسلامية المهمة التي لجأت إلى الاقتراض بتوفيرها فرصاً لعمليات المضاربين والمولين والمحتكرين والأرباح السريعة والهائلة، كانت تلك القروض، وسياسة إدارة الدين العام العثماني قد حققت فوائد غير مباشرة، متمثلة بـ:

أ ـ تسهيل الحصول على امتيازات أخرى لإقامة استثمارات في البنية التحتية العثمانية.

ب ـ استخدام جزء من تلك القروض وإعادة تدويرها (Recycling) إلى البلد المصدّر لرأس المال لإبرام صفقات أسلحة ومعدات عسكرية، ومنتجات مصنعة أخرى[١١٥].

ج ـ كان لهيئة ادارة الدين العام العثماني قد أجلت السقوط العثماني إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بعد أن دبّت الحياة من جديد في الاقتصادات المنهارة عند نهايات القرن التاسع عشر.

٢ ـ البنوك والمؤسسات المصرفية

يشير أغلب المؤرخين إلى أن تأخر ظهور البنوك والمؤسسات المصرفية العثمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر يعود إلى أسباب وعوامل متعددة منها: دينية واقتصادية واجتماعية (إذ كانت الدولة والمجتمع يعتبران البنوك من المحرّمات). وعليه، فقد اقتصرت العمليات المصرفية العثمانية المتأخرة على فعاليات الأقليات فقط، ولا سيما صيارفة غلطه واليهود، فمنحت الدولة العثمانية المؤسسات المالية الأجنبية فرص استغلال تلك العوامل التي أضرّت كثيراً الحياة الاقتصادية العثمانية على الرغم من تحرك الأوروبيين نحو العثمانيين من أجل تأسيس المصارف في ثلاثينيات القرن التاسع عشر دون أية استجابة عثمانية رسمية تذكر، حتى حصلت الموافقة عند مطلع خمسينياته[١١٦].

---

(١١٤) حول تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية العثمانية ـ الألمانية، انظر: William Leonard Langer, *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*, 2nd ed. (New York: Knopf, 1951), pp. 629-633.

(١١٥) انظر: مراد، «تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية، ١٨٥٤ ـ ١٩١٤،» ص ١٤٩ ـ ١٥٠، معززاً معلوماته بأمثلة ونماذج مهمة، انظر الملاحظة رقم (٥٩) من بحثه، ص ١٥٠.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

لا بد من أن أشير إلى تطور هذا «الجانب» في نقطتين محددتين:

الأولى: لقد تأسس أول بنك في الدولة العثمانية في ٢٤ أيار/مايو ١٨٥٦ باسم «البنك العثماني» (أي بعد ثلاثة أشهر من صدور **خطي شريف همايون** في ١٨ شباط/فبراير ١٨٥٦)، برؤوس أموال انكليزية قدرها مليونا باوند استرليني قبض منها ربعها فقط، وغدا بعد عدة سنوات: أبرز مؤسسة رأسمالية أجنبية في الدولة» وسمّي بـ«البنك المركزي للدولة» وفتح حساباً جارياً لمصلحة الحكومة العثمانية من أجل تأمين المبالغ الضرورية لها لتغطية نفقاتها كبلد زراعي يجمع إيراداتها وضرائبها؛ وغدا وسيطاً للدولة إزاء الأوروبيين.. ثم صدر مرسوم (فرمان) سلطاني في ٤ شباط/فبراير ١٨٦٣، تم بموجبه تحويله إلى «بنك دولة» باسم «البنك العثماني الإمبراطوري» (أي بنك عثماني شاهانه)، وازداد رأسماله بمساهمة رؤوس أموال فرنسية ونمساوية. وكانت لندن مركزه عند تأسيسه، وله فرع في استانبول، وبعد توسعه افتتحت له فروع كثيرة في أنحاء الدولة العثمانية بلغت ٥٤ فرعاً سنة ١٩١١. وقدم البنك الإمبراطوري العثماني قروضاً عدة إلى الحكومة العثمانية محققاً أرباحاً طائلة منها، وغدا يتصرف بأموال الدولة كما يشاء مساهماً في إنجاز مشاريع عدة نفذها الرأسمال الأجنبي، وخصوصاً في مجال بناء السكك الحديدية(١١٧).

الثانية: تأسست سنة ١٨٦٨ مؤسسة مالية في الدولة العثمانية برأسمال فرنسي قدره ٥ ملايين فرنك فرنسي (٢,٥ مليون باوند استرليني)، سميت بـ «Credit General Ottaman» ساهمت أيضاً في عقد القروض الخارجية للدولة، ثم اندمجت مع البنك الإمبراطوري العثماني، ولكن تمت تصفيتها في سنة ١٨٩٩. وهناك بنك قوي آخر أسسته في الدولة كتلة يهودية في سالونيك سنة ١٨٨٨، إضافة إلى بنك فرنسي آخر باسم «Credit Lyonnais» غدا منافساً للبنك الإمبراطوري العثماني، إذ ساهم بفعالية بالغة في مد النفوذ الفرنسي عبر الشرق الأدنى. ثم تأسس البنك الألماني (Deutsche Bank) مع قيام الوحدة الألمانية سنة ١٨٧٠، فنافس البنك الإمبراطوري العثماني، وقدم عدة قروض للحكومة العثمانية، ومؤسساً عدة شركات فرعية تابعة له لمد خطوط السكك الحديدية في الأناضول؛ وهناك عدة بنوك أجنبية صغرى تمثل رؤوس أموال ايطالية ونمساوية وروسية نشطت في سبعينيات القرن التاسع عشر(١١٨).

٣ ـ المشروعات الاستثمارية الأوروبية في مجال البنية التحتية العثمانية

انطلاقاً من مقاربة أولية حقيقية، من الممكن قياس أبرز المشروعات الاستثمارية الأوروبية في أهم المجالات التي توفرت أمامها في الدولة العثمانية، إذ استهدفت

---

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٢. وقارن أيضاً: Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913*, p. 61.

(١١٨) مراد، المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

الرساميل المتغلغلة للاستثمارات فيها تحقيق أرباح مضاعفة ومستمرة لآجال طويلة، فضلاً عن تأسيس ارتباطات قوية واستراتيجية لاقتصاداتها الرأسمالية مع الاقتصادات العثمانية مستفيدة من الأسواق التي وفرتها أنشطة صادرات أوروبا من السلع المصنعة بواسطة الثقل النسبي الذي احتلته التجارات الأوروبية إزاء النواتج المحلية من الخامات والمواد الأولية العثمانية.

من هذه الزاوية، يمكن القول بأن المرحلة الطويلة التي انفتحت أمام الأوروبيين في مدن وقسمات وأقاليم العثمانيين قد تمثلت بتأسيس «مشروعات» في البنية التحتية، ومنها: إنشاء شبكة مواصلات كبرى سواء بمد خطوط سكك الحديد، أو تطوير الموانئ والمرافئ انتقالاً إلى عمليات التعدين واستغلال المناجم، وإقامة شركات زراعية وتجارية ومشاريع أخرى. كلها أعطت وظائف فاعلة للأوروبيين زادت من نمو استثماراتهم المكثفة بوتائر عالية، في حين لم تقدم للعثمانيين أية تحولات أساسية سواء على مستوى معالجة الأزمات البنيوية التي كانت تعصف باقتصاداتهم الراكدة، أو على مستوى تطوير أوضاعهم المتداخلة جغرافياً وسياسياً وبيئياً وثقافياً!

سنعاين أولاً ما بلغته مجاميع الاستثمارات الأجنبية (عدا القروض الحكومية) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤ عشية دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى: ٦٣,٤٤٤,٠٠٠ باوند استرليني، كانت حصة مشروعات بناء السكك الحديدية ٣٩,١٦٣,٠٠٠ باوند استرليني، وحصة مشاريع التعدين والصناعة ٥,٤٩٥,٠٠٠ باوند استرليني، وحصة المرافق الأخرى ٤,٩٨٣,٠٠٠ باوند استرليني. أما ما تبقى من ذلك كله، فكان مستثمراً في مشروعات البنوك والمصارف(١١٩).

السؤال الآن: ما هي «إنجازات» تلك المشروعات الاستثمارية؟

أ ـ حصل الرأسمال البريطاني على امتياز لمد سكة حديد بين مدينتي إزمير وايدين بطول ١٣٠ كم، افتتح سنة ١٨٦٧، ثم توسع ليبلغ طوله ٥١٦ كم عند نهاية القرن التاسع عشر. كما حصل الرأسمال البريطاني، أيضاً، على امتياز لمد سكة حديد بين إزمير وكسبه بطول ٩٣ كم، ثم استحوذ الرأسمال الفرنسي على الخط، وتم توسيعه ليبلغ ٥٢٢ كم عند نهاية القرن المذكور.

ب ـ وتوثقت العلاقات العثمانية ـ الألمانية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، مع انتعاش المالية العثمانية بفعل عمليات إدارة الدين العام العثماني، فبرز الدور الألماني بديلاً عن الانكليز واستحوذ الألمان على ٦٧,٥ بالمئة من الاستثمارات في الدولة العثمانية(١٢٠). فضلاً عن إعجاب السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) بالألمان

---

(١١٩) Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, p. 94.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٤.

كثيراً، واهتمامه بربط أجزاء دولته الواسعة بالسكك الحديدية مستهدفاً زيادة قوته المركزية وضبط إدارته على الولايات البعيدة.

وعليه، فقد حصل الألمان على امتيازات لمد سكك الحديد سنة ١٨٨٨ بين حيدر باشا (ميناء استانبول على الجانب الآسيوي من البوسفور) وأنقرة. وتأسست شركة سكة حديد الأناضول من قبل البنك الألماني، وانتهى العمل منه سنة ١٨٩٢، فضلاً عن امتياز لمد سكة حديد إلى قونيه سنة ١٨٩٤، تياز لمد خط سكة حديد برلين ـ بغداد في آذار/مارس ١٩١٣ مروراً بالأناضول، وقد حصل صراع دبلوماسي عنيف بين ألمانيا من جانب وبريطانيا وفرنسا وروسيا من جانب آخر. وبنشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، توقف العمل في هذا المشروع الاستراتيجي؛ وكان قد نفّذ منه: خط حديدي بين قونيه وجرابلس الواقعة على نهر الفرات، ومد قسم منه بين بغداد وسامراء. وكان للألمان سابق معرفة بثروات العراق النفطية من خلال تقارير مبعوثيهم، وقد منحوا حق استغلال الموارد المعدنية التي يتم اكتشافها على جانبي سكة الحديد في الأراضي العراقية، وضمن مسافة يقدر عرضها بـ ٢٠ كم على الجانبين[(١٢١)].

ج ـ ولقد نفّذت رؤوس أموال فرنسية وبريطانية عدة مشاريع للسكك الحديدية في أرجاء معينة من بلاد الشام العثمانية، مستهدفة التوغل في أعماق تلك البلاد وربطها تجارياً بموانئ شرق البحر المتوسط، فلقد نفذ الرأسمال الفرنسي: خط يافا ـ القدس سنة ١٨٩٢، وخط بيروت ـ دمشق سنة ١٨٩٥ (الذي تجتاز سكته الحديدية منطقة جبل لبنان، ولم تزل بقاياه شاخصة حتى اليوم، وقد انتابني شعور مذهل عندما تتبعت خط تلك السكة الحديدية، وأنا أتأمل قطاراً يسير قبل قرن كامل بين بيروت ودمشق، أي بين الساحل إلى سهل البقاع عبر أعالي الجبال). وهناك خط طرابلس ـ حمص سنة ١٩١١. كما نفّذ الرأسمال البريطاني خط حيفا ـ درعا سنة ١٩٠٥.

علينا أن نتساءل الآن: ماذا استهدف الأوروبيون من تكوين هكذا شبكة مواصلات من سكك الحديد؟

ـ **ربط كامل** بين المراكز الأساسية (المدن)، ومنافذها وأطرافها التابعة لها.

ـ **خلق وحدة إقليمية** للأسواق المحلية بهدف بناء علاقات اقتصادية دولية، بتنشيط عمليات التبادل التجاري.

ـ تأمين الحكومة العثمانية **ضمانات كيلومترية** لشركات السكك الحديدية، أي تأمين

---

(١٢١) التفاصيل التاريخية في: Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East*, pp. 85-87, and Jacob Coleman Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, 2 vols. (New York: Octagon Books, 1972), vol. 1: *1535-1914*, pp. 252-257.

مقادير من المدخولات السنوية.

ـ **استفادة الدول الأوروبية** المصدرة لرؤوس الأموال المستثمرة بزيادة تبعية المناطق المتصلة حديدياً لتلك الدول. وقد ساعد ذلك كله على تقسيم الأقاليم العثمانية إلى مناطق نفوذ بين القوى الاستعمارية الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى(١٢٢).

لقد كان نظير اهتمام الأوروبيين **بالموانئ العثمانية** الخاصة بالتبادلات الدولية أن حصلت شركات عدة على امتيازات من أجل **تطوير** تلك الموانئ وإدارتها، مثل: استانبول وإزمير وسالونيك والاسكندرية وبيروت وغيرها. وكانت أغلب رساميل تلك «الشركات» فرنسية وألمانية، شغلت بأبرز العمليات التي منها:

ـ تأسيس الشركة العثمانية لمرفأ بيروت وأرصفته ومستودعاته سنة ١٨٨٧ برأس مال فرنسي، وعمر الامتياز ٦٠ سنة، ثم مدد في سنة ١٨٩٢ لـ٣٩ سنة أخرى، فأصبح لمدة ٩٩ سنة تنتهي عام ١٩٨٦. وانتهى التنفيذ في سنة ١٨٩٤، وغدا مرفأ بيروت يستقبل من ١٠ إلى ١٢ سفينة كبيرة، فارتفعت وارداته وازدهر تجارياً.

ـ وهناك نقلة نوعية حدثت في **ميناء إزمير** إذ تطور هو الآخر أيضاً.

ـ أما **مرفأ الاسكندرية**، فقد حصل الألمان قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى على امتياز بنائه واستثماره سنة ١٩١٣، ولكن العمل توقف إثر نشوب الحرب.

ـ وحصلت شركة فرنسية قبيل الحرب أيضاً على امتياز لبناء **مرفأ حيفا**(١٢٣).

ـ أما بصدد **الملاحة النهرية**، فقد حققت الاستثمارات الأجنبية أرباحاً طائلة من خلالها ويمكننا الاشارة ـ هنا ـ إلى شركة لنش (Lynch Co) التي تأسست سنة ١٨٦١ بموجب فرمان عثماني (مرسوم) باسم عرفت به «شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية المحددة» ومركزها لندن. وكان رأس مالها الأول لا يزيد على ١٥,٠٠٠ باوند استرليني، ثم ازداد تدريجياً ليبلغ ٣٠٠,٠٠٠ باوند استرليني سنة ١٩١٩(١٢٤)، وتركز نشاط الشركة نهرياً في دجلة ضمن نطاق ولايتي بغداد والبصرة.

أما بشأن التجارة الداخلية والخارجية، واستئجار أو شراء الأراضي الزراعية لإنتاج القطن الذي كانت المصانع الإنكليزية بحاجة إليه.. فضلاً عن الصوف العراقي الذي كان يصدّر إلى بريطانيا، فقد حققت الاستثمارات التجارية الأوروبية المتنوعة والمنتشرة في كل

---

(١٢٢) انظر: Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913*, pp. 67-69, and وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ١٢٤.

(١٢٣) كوثراني، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(١٢٤) مراد، «تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية، ١٨٥٤ ـ ١٩١٤»، ص ١٦٠.

الأصقاع الفنية والمهمة في الدولة العثمانية أرباحاً جيدة. . وتأسست بعض الصناعات البسيطة لاستثمار المواد الدولية العثمانية، إذ بادر الرأس مال الانكليزي سنة ١٨٦٦ بتأسيس «الشركة المالية العثمانية» (The Ottoman Financial Association) لتطوير زراعة القطن في الأناضول، وتأمين صادراته إلى انكلترا لمواجهة انخفاض وارداتها من القطن الأمريكي إبان الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥)، ولكن سرعان ما تم تصفية الشركة بعد استئناف تصدير القطن الأمريكي إلى انكلترا كرة أخرى.

أما بشأن التعدين والمناجم والتصنيعات التعدينية، فلقد بلغ عدد مشروعات ذلك سنة ١٩١٥، ٢٦٤ مشروعاً، منها ٢٢ مملوكة للدولة، و٢٨ شركة مساهمة، و٢١٤ شركة خاصة[١٢٥]. انها علاقة غير متكافئة بين الذي كانت عليه المركزية الأوروبية التي تشهد قطبية الثورة الصناعية والذي تحصّلت عليه الأطراف العثمانية التي تقولبت في وضعية المصدّر للمنتوجات الزراعية والمنجمية إلى المركزية الأوروبية الممتلكة للتشيكلات الرأسمالية التصنيعية والماركنتيلية[١٢٦].

ولقد تنبّه كل من الانكليز والألمان إلى مكامن النفط العثماني، ولا سيما في العراق، فسعوا إلى استثماره، وتفاقمت المنافسات الدولية مع ما صاحبها من مشاكل اقتصادية ضمن مساعي الطرفين الأوروبيين. وكانت الحرب العالمية الأولى قد وضعت حداً سنة ١٩١٤ لتلك المساعي والمنافسات، كي يكون العراق أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية في الخطط البريطانية. وقد شغلت عمليات احتلال الإنكليز للعراق كامل سنوات الحرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، كما سعت الشركات الأمريكية منذ ١٩٠٩ للحصول على امتياز نفطي من الدولة العثمانية بخصوص استغلال نفط شمال العراق واستثماره، ولكنها لم تنجح في خططها[١٢٧].

وأخيراً: ماذا نستنتج من ذلك كله؟

إن معظم الاستثمارات الأوروبية المباشرة قد كرست عملياتها في مجالات حيوية ـ اقتصادية من بناء البنية التحتية العثمانية (Ottoman Infrastructure) كالسكك الحديدية وتطوير الموانئ والمرافئ وشبكات النقل والزراعات الصناعية. أما الأنشطة الانتاجية، فلم يتوفر منها إلا اليسير من الاستثمارات في مجال التعدين. . فضلاً عن القروض الخارجية التي حصلت عليها الدولة العثمانية في المرحلة الثانية (أي بعد سنة ١٨٨٦)، ذهب قسم منها أيضاً للانفاق على شبكة المواصلات التي وجدت الحكومة العثمانية فيها أحد أبرز

---

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(١٢٦) قارن: Samir Amin, *L'Impérialisme et le développement inégal*, nouvelle éd. (Paris: Minuit, ©1976), pp. 7-18.

(١٢٧) John A. DeNovo, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1964), p. 39.

الوسائل لتنشيط المبادلات التجارية المحلية، وتتضمن إيراداتها من الضرائب والرسوم اقتصادياً، فضلاً عن تأمين سلطتها المركزية على أقاليمها أمنياً وسياسياً؛ وأيضاً، لنقل القوات العثمانية بسرعة من مكان إلى آخر عند الضرورات العسكرية.

ولما كان الانتاج الحرفي العثماني (العربي والتركي) هو سيد الحياة الاقتصادية في عموم الأسواق المحلية، فلقد انهار فجأة بفعل تطور المبادلات التجارية مع أوروبا، وانفتاح الأسواق العثمانية في المدن الكبيرة والصغيرة أمام السلع والمنتجات الأوروبية، فأفضى إلى تدهوره من خلال عجزه الكامل عن منافسة الانتاج الصناعي الأوروبي. وهذه حقيقة تاريخية ـ اقتصادية ليس بالإمكان نكرانها، بل إنها تحصيل حاصل لما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية العثمانية أمام الصناعات الأوروبية المتطورة، ولم يتوقف الأمر على العثمانيين فحسب، بل عمت الموجة كل البلدان الآسيوية والأفريقية المهمة جغرافياً كاملة، اضافة إلى أن تدهور المنتجات الحرفية لم يقتصر على العثمانيين بل قاد إلى تفكك وتحلل كل البنى والعلاقات الاقتصادية القديمة التي لم تصمد أمام قوة الاقتصادات الأوروبية.. واستمرت هكذا مثل هذه التفاعلات في المجتمعات العربية والإسلامية على امتداد القرن العشرين تاريخياً.. إذ لم تستطع الحياة العربية حتى يومنا هذا أن تكتفي بمواردها، أو أن تطور صناعاتها وانتاجياتها، بل كانت ولم تزل تعتمد أساساً على المنتجات الأمريكية واليابانية والأوروبية.. وقد دخلت مؤخراً منتجات جنوبي شرقي آسيا إليها بعد غزوها أسواق العالم[(١٢٨)]!

وماذا يمكنني قوله أيضاً؟

إن تجارب العولمة الاقتصادية التي مورست قبل قرن كامل من الزمن ومن قبل قوى الأوروبيين إزاء دول آسيوية وأفريقية[(١٢٩)].. نكاد نجد شبهاً تاريخياً بينها وبين تجارب العولمة الجديدة التي تحدث اليوم عند نهايات القرن العشرين. إن مشروعات كبرى وجديدة كالتي اتفق على تنفيذها أو تأسيسها يمكنها أن تحدث تغييرات قوية قادمة، مثل: عقدة المواصلات ومد خطوط سكك الحديد وتوحيد الموانئ والمرافئ.. انها عمليات منشآتية مؤسسية تأتي سباقة لعمليات تأسيسية لاقتصادات كبرى. وعندما تبدو بصماتها واضحة لتأسيس تاريخي اقتصادي جديد، وبتخطيط دولي ـ عولمي داعم، فإن اللحظة التاريخية هذه عند نهايات القرن العشرين تعيدنا إلى اللحظة التاريخية التي عاشت قبل مائة سنة بالضبط.. عندما كانت هناك تجارب دولية/أوروبية تخترق الاقتصادات العثمانية سواء في الاستثمارات والقروض وتأسيس البنوك.. ومشروعات واسعة في مجال البنية

---

(١٢٨) انظر الأفكار التي سجلها المفكر سمير أمين: **ما بعد الرأسمالية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٩، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٧١ ـ ١٧٢، **وأزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(١٢٩) انظر: Samir Amin, *Dynamics of the Global Crisis* (New York: [n. pb.], 1982), p. 61.

التحتية.. وكانت المواصلات ومد خطوط السكك الحديدية وتطوير الموانئ والمرافئ من قبل الشركات البريطانية والفرنسية والألمانية وغيرها من أولى العمليات التاريخية التي سبقت إجراء جراحات جغرافية معقدة بعد ذلك بعقدين من الزمن، وخصوصاً بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وهي جراحات أنتجت تاريخاً سياسياً معقداً جداً لكيانات قطرية على حساب الأماني والتطلعات العربية.. وإنه التاريخ المعاصر الذي لم يزل نعايش نهاياته كي تبدأ عند قفلة القرن العشرين: المشاريع الجديدة لتأسيس تاريخ جديد لم يزل التفكير والوعي العربيان بعيدين عن إدراك مخاطره وتحدياته وامتداداته في القرن القادم.

استنتاجات تاريخية

تعلمنا هذه الدراسة أن مشاريع تحديث الاقتصادات العثمانية على مدى قرن كامل (١٨٠٨ ـ ١٩٠٨م) لم تنجح البتة، لا على مستوى تشكيلات الدولة السياسية ونظامها الاقتصادي، ولا على مستوى تغيير البنى الاجتماعية القديمة والعلاقات الانتاجية التقليدية.. إذ إن المشاكل والأزمات التي عانت منهما الدولة، والممارسات والتقاليد التي عاش عليها المجتمع كانت أكبر كثيراً من تحقيق الحد الأدنى من النجاح المطلوب. هذا إذا ما علمنا بأن تركيا العثمانية لم تمارس سياسات تحديثية حقيقية مقارنة بتلك التي مورست في روسيا واليابان مثلاً.. أو حتى بالمقارنة بالإجراءات التحديثية ـ الاقتصادية التي مارسها محمد علي باشا في مصر كبيئة عربية ـ إسلامية، إذ نجح هذا الأخير في تحديث مصر اقتصادياً خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بقضائه على العوائق والبنى القديمة التي لم تستطع تركيا العثمانية استئصالها من بيئاتها العديدة التي تنوعت فيها الوحدات الاجتماعية والأنثربولوجيات السكانية، فاختلفت فيها أنماط الانتاج اختلافات جذرية متباينة حتى عن «النمط الآسيوي للانتاج» الذي وصفه بعض المؤرخين.

لقد أصدرت الدولة العثمانية سلسلة من الفرمانات السلطانية والاجراءات الإصلاحية على عهدي سليم الثالث ومحمود الثاني، ثم أعقبتها سلسلة من القوانين والخطط الإصلاحية باسم «التنظيمات»، والفرق واضح وكبير بين سياسات التحديث وإجراءات الإصلاحية، إذ أبقت الأخيرة على المضامين القديمة في علاقات الانتاج وعناصره الإقطاعية وأنماطه التقليدية: الوقفية والحرفية والزراعية والتبادلية... لقد كانت تلك «القوانين» ظاهرة متقدمة بالنسبة للعثمانيين عصر ذاك، ولكنها أرست خطاياها في الممارسة والتطبيق ليس في تركيا العثمانية فحسب، بل في مجتمعات عربية كالعراق وبلاد الشام والحجاز واليمن.. إذ لم تزل بقايا تلك المضامين سارية المفعول حتى يومنا هذا!

لقد أثرت البنية السياسية ونظام الحكم المطلق والاعراف والشرعيات القديمة في الدولة العثمانية والمنتمية إلى التكوينات الاقطاعية ـ القديمة في عملية إجهاض واسعة النطاق لتحديث الاقتصادات العثمانية، فكان أن اصطدمت بنية هذا النظام القديم بالمشاكل الاقتصادية والقومية الأوروبية التي انبثقت خلال القرن التاسع عشر. كما أن تركيا

العثمانية اتبعت سياسة تقليد لمجتمعات غربي أوروبا لما بعد المرحلة الماركنتيلية، تلك المجتمعات التي غادرت المرحلة الاقطاعية وبدأت تستخدم رساميلها القومية في عمليات الثورة الاقتصادية والصناعية.. هكذا، دون أن تمر المجتمعات العثمانية واقتصاداتها الهزيلة بمرحلة التكوين الرأسمالي الذي يؤهلها لقيادة ممارسات أصيلة وجادة في التحديث.

وأخيراً، جاءت سياسة عبد الحميد الثاني في «تنظيمات» دولته الضعيفة متأخرة هي الأخرى، فقد كانت الدولة مستمرة في خضم صراعات دولية عنيفة، مع ازدياد حدة المنافسات والاحتكارات والاستثمارات الأوروبية إبان العصر الفيكتوري. فقد حاول جاهداً أن يصل بدولته إلى شاطئ الأمان باتخاذه إجراءات متعددة لمرافق متنوعة، ولكن تركيا العثمانية كانت قد وصلت إلى حالة إفلاس مذ وقعت في أزمات مالية من خلال الاستدانة والقروض والاستثمارات، فوصلت الدولة بشيخوختها الاقتصادية إلى حالة الانهيار في مطلع القرن العشرين.. وقد اختلفت الآراء والتقييمات من قبل المؤرخين الاقتصاديين في دراسة طبيعة التلازم أو التباعد بين الأوضاع الاقتصادية العثمانية وسياسة عبد الحميد الثاني التحديثية.. ولم يزل هذا «الموضوع الحيوي» بحاجة إلى المزيد من التحليلات والاستنتاجات وكشف للمزيد من المعلومات والأرقام... إن الانفراج لم يأت حتى اختتمت الحرب العالمية الأولى فصولها المأساوية، اذ سقطت الدولة العثمانية بعد تجزئتها الإقليمية، وتفككها السياسي، وقفلتها التاريخية لكي تبدأ حياة الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك الذي أسس دولة جديدة معاصرة، وبدأ ينفذ سياسة تجديدية/ تحديثية، ولكن من نوع آخر!

الفصل الثاني

أتاتورك: الكاريزما ودورها في التكوين التركي المعاصر

أولاً: الكاريزما التاريخية: مفهوم تطبيقي

إن شخصية الكاريزما التي تمتع بها أتاتورك، قد مثلت بالتأكيد نسقاً سلطوياً له شكل مختلف جداً عن شكل السلطة التي تدثرت بها البيروقراطية العثمانية(١)، أو ثيوقراطية الحكم المطلق التقليدي التي مثلها «السلطان» في الدولة العثمانية. فإذا مثل «ظل الله في الأرض» الاستبداد في حكمِهِ، فقد مثلت الزعامة الكمالية «دكتاتورية الكاريزما». كانت هذه الأخيرة، هي البديل، وقد تجسدت عناصرها بالسمات التي امتاز بها صاحبها، سواء كان ذلك قبل توليه حكم تركيا أو بعده. كان محارباً عنيفاً في مشاركته لدعم الدولة العثمانية وصيانتها وسيادتها كامبراطورية قديمة، وغدا زعيماً وطنياً وقومياً في السعة التي أكسبته إياها بطولاته. . فكانت كافية لإجراء المزيد من التحولات، ووصوله إلى السلطة، وإرسائه مباشرة دعائم «العلمنة» في الدولة الجديدة.

عندما تحدث ماكس فيبر (Max Weber) عن فلسفة الكاريزما، فقد عمم العبارة بمفهوم الريادة بالمعنى التقني نسبياً. فهي السحر أو النعمة التي تتجسد ببعض الشخصيات الإنسانية التي تمنح سمات متفوقة لما فوق بشرية ولما فوق طبيعية(٢). وسوف نتجاوز الظاهرة التاريخية لهذا الرجل، كي نبحث في شخصية الكاريزما، سوسيولوجياً، استناداً

---

(١) A. Du Vélay, *Essai sur l'histoire financière de la Turquie* (Paris: [s. n.], 1903), pp. 41-54.

(٢) للتوسع في طبيعة هذا المفهوم، انظر: Shmuel Noah Eisenstadt, ed., *Max Weber on Charisma and Institution Building (Selected Papers)* (Chicago, IL: Chicago University Press, [1968]), p. 18.

إلى المفارقات والقيم الخاصة في صفحات حياته المنقسمة بيوغرافياً إلى قسمين اثنين:

- تكوينه البطولي (مجال العثمنة).

- زعامة الكاريزما (مجال العلمنة).

على هذا الأساس، فإن مشروع أتاتورك التاريخي، ينبغي أن يفهم باعتباره نمطاً من العمل المبتكر في العالم الإسلامي الحديث، وقد شغل تفكير المؤرخين والكتاب والساسة والرأي العام على مدى زمني طويل يزيد على خمسين سنة. ولكن كيف؟

- لقد قضي، تاريخياً، على نظام منهار لدولة قديمة عمرها يزيد على ستة قرون.

- كان قادراً، على أن يتجسد في نظام سلطوي قوي جديد، استطاع أن يبني بنفسه مؤسساته الشرعية، ويحافظ على سيادته بأسلوب القوة العسكرية.

اذن، أياً تكن المصاعب التي تميّز بها في بطولته وزعامته معاً، فقد كان وجود أتاتورك متطلباً مهماً للمرحلة التاريخية التي عاشتها تركيا العثمانية، كما توحي بذلك أوضاعها السياسية والدولية(٣). ومن المؤكد أن الوضعية مختلفة جداً بالنسبة للوطن العربي الذي كان رغم حاجته الماسة في تلك الظروف القاسية للكاريزما العربية الضرورة، إلا أن الفوارق الزمنية بوقوع أقاليمه بيد الاستعمار شاءت أن تكون أحد أبرز مسببات إضعاف المعادلة والتوازن بينه وبين عالمي تركيا وإيران، وكبلدين مجاورين كانت لهما شراكة تاريخية غير متكافئة مع العرب.

ان وظيفة الكاريزما التاريخية هي علاقة سلطوية شديدة التباين بين قائد وزعيم ملهم وتابعيه، يجدون فيه ورسالته وعداً وتحققاً مسبقاً لنظام جديد ينتمون إليه بقناعة قوية إلى حد ما(٤). هكذا فسلطة الكاريزما هي سلطة شخصية، تسعى إلى إثبات شرعيتها عبر تصديها للموروث والتقاليد، أو على الأقل لبعض هذا الموروث، منها الشخصنة القصوى لسلطة الكاريزما التي تقتضي أن تتوفر فيها ثلاثة شروط على الأقل:

١ - الجماعة الانفعالية التي تسعى لتنظيم نفسها، ويحتل الكاريزما وضعاً مركزياً تماماً فيها، يجتذب دائرتها إليه، ويدير جميع العمليات.

٢ - النزعة التي يدعو الآخرين لاعتناقها، والاقتناع بها كلياً ضمن مشاريع نمطية أم تسلسلية.

---

(٣) حول الأوضاع التركية، انظر التحاليل التاريخية في: Donald Everett Webster, *The Turkey of Ataturk: Social Process in the Turkish Reformation* (Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1939), pp. 13-42.

(٤) Edward Shils, «Charisma, Order, and Status,» *American Sociological Review*, vol. 30, no. 2 (April 1965), p. 205.

٣ ـ مصداقية العمل وأخلاقياته نسبة إلى ما تدعو إليه والمحافظ عليه[٥].

على ضوء المنهج أعلاه، كيف سنقرأ الكاريزما عند أتاتورك؟

ثانياً: ابيستيمولوجية التحول التاريخي

لا بد لنا من أن نعرف بأن أتاتورك عاش ٥٧ سنة، فقد ولد عام ١٨٨١، وتوفي في عام ١٩٣٨، وتنقسم هذه الفترة التاريخية إلى مرحلتين في حياته:

- المرحلة **العثمانية** ١٨٨١ ـ ١٩٢٠
- المرحلة **الكمالية**:
  - التأسيسية ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣
  - الجمهورية ١٩٢٣ ـ ١٩٣٨

نستنتج إذاً، بأن حياة أتاتورك شغلت ٤٢ سنة، في حين شغلت حياته الريادية ١٥ سنة. وهو يمثل مرحلتين مهمتين في التاريخ التركي المعاصر، **الأولى** شغلها تكوينه العثماني عسكرياً، وقد قفلتها بطولته في ساحة الحرب من أجل الاستقلال والسيادة. أما **الثانية**، فقد شغلتها زعامته الكاريزمية، والتي سميت باسمه، سواء في تأسيسه لنظام الدولة الجديدة، أم في إثرائها بايديولوجيته في التطور السياسي ومناهج التحديث.

على هذا الأساس، فهو حلقة وصل جامعة ومستمرة بين ثنائيات عديدة منها:

- **التخضرم التاريخي بين قرنين** (التاسع عشر والعشرين).
- **الاتجاه التكميلي** في تطور معطيات الدولة بين (الاصلاحية والتحديث).
- **الاستدلال اللفظي** الجامع بين اسمه ولقبه (مصطفى كمال باشا + أتاتورك).
- تغيير **نظام العلاقات التاريخية** بين (السلطنة والخلافة والجمهورية).
- انتصار **العصرنة** في صراع الأضداد بين (مداخلات الدين والعلمنة).

هناك ايقاع ثنائي في تاريخية الرجل، ولكن من نوع آخر.. إيقاع له أدواره المتعددة التي خضعت لمقياس البطولة تجاه الاستبداد والوطنية أو القومية تجاه الدين، والعلمنة تجاه العثمنة... الخ، تكفي الأمثلة التي يمكن أن يجدها المؤرخ والمفكر لتأكيد مثل هذه العلاقات الجدلية في التنوع الذي تميزت به حياته وانتقالاته، وازدحام حالة واحدة من الانتقال خلال الفترة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣) بالأحداث التاريخية الجسام التي انحسرت خلال إبداء العثمنة على حساب تفوق العلمنة وسيطرتها بعد إلغاء «الخلافة» عام ١٩٢٤.

هل ثمة معنى تاريخي لمفهوم التحول من العثمنة نحو العلمنة في التاريخ التركي المعاصر والذي تضمن تفاسير عديدة لحالتي السقوط الامبراطوري القديم والتكوين القومي الجديد؟

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٥.

ذلك هو السؤال الابيستيمولوجي الأساسي الذي نطرحه في محاولة لإجراء مناقشة رصينة فيه، وتقديم جواب واف عنه:

إن تاريخية أتاتورك لم تتوقف أو تقفل بموته عام ١٩٣٨، فلا يزال الأتراك يسيرون على النهج الذي صاغه لهم في العلمنة والحياة الجديدة بل ويحمل الشعب التركي تجاه زعيمهم الراحل تلك الذكريات الوطنية.. ناهيك أن اسمه كان قد شغل الرأي العام لفترة طويلة من الزمن المعاصر.

لا بد من أن يتفحص المؤرخ أو الدارس، الأحداث التاريخية بكل ما تحفل به من ممارسات وأفعال وحركات، كي يتوصل إلى المزيد من الاستنتاجات المعرفية، وأن النتائج التي يحصلها المرء ستدخل حتى في سياقات التطور التاريخي في ميادين مختلفة. اختار مصطفى كمال باشا العمل فيها بشكل متقدم دوماً بحيث لم يلتفت إلى الوراء. وهكذا، لم يجد الدارس أية تراجعية عما كان قد خطط له منذ زمن، أو كما كان قد أقره في لحظته التاريخية.

بعيداً عن المفاهيم الثيولوجية، سيتم الترابط بين الخصوصيات التي تميزت بها تركيا المعاصرة من قبل زعامة أتاتورك، وهي **خصوصيات ثلاث: التمايز، والتعبئة، والعلمنة**[٦]، كحلقة مترابطة بين **الإصلاحية العثمانية والتحديث التركي**. إن العديد من الكتّاب والمؤرخين والمقيّمين[٧]، لا يأخذون بعين الاعتبار، أزمة التصادم بين ما كانت عليه أوضاع تركيا قبل الحرب الأولى، وما آلت إليه ضمن مداخلات تلك الحرب، أي بمعنى أنهم لا يبحثون عن الجزئيات في الأحداث وتراكيب الوقائع، وتبلور العناصر التاريخية المختلفة بخروج تركيا منتصرة، باستقلالها الوطني والدستوري على قوتين اثنتين، تتمثل القوة السياسية والدولية **الأولى** بالحلفاء المسيطرين، وتتمثل القوة التاريخية والشرعية **الثانية** بحكومة النظام العثماني وبقاياه في استانبول.

إن أغلب الذين درسوا هذه المرحلة الصعبة من الباحثين العرب[٨] قد أبقوا كتاباتهم في إطار العموميات، وأخضع بعضهم تاريخ السنوات المشحونة بالتعقيدات التي رافقت

---

(٦) Shmuel Noah Eisenstadt, *Modernization: Growth and Diversity* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1963), pp. 71-92.

(٧) عددهم كبير الذين كتبوا في العربية والتركية، مثل: أحمد رفعت ومحمد محمد توفيق وسليم الصويص... عدا أسماء أخرى كانت كتاباتها أكثر هدوءاً وروية، مثل: فاضل حسين وأحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الزين ومحمد أنيس وغيرهم.

(٨) هناك ندرة في الكتابة العربية عن التطورات السياسية التي شهدتها تركيا خلال الحرب الأولى، والكتابات القديمة والعادية لا تفي بالغرض. انظر مثلاً: محمد محمد توفيق، **كمال أتاتورك** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٣٦)؛ محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٤٦)؛ علي حسني الخربوطلي، **غروب الخلافة الإسلامية** (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، [د.ت.])، وأنور الجندي، **العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي** (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٧٠).

الانحلال الامبراطوري، لتيار العاطفة الدينية والأفكار الثيولوجية.

هكذا علينا أن نعلم بأن تاريخ الكاريزما مصطفى كمال أتاتورك لا يزعم بأي شكل من الأشكال، أنه قد وجد من لا شيء، فقد كانت له شروطه التي وجب توفرها، ومنها: ذلك الواقع الذي عاشته الدولة العثمانية في سنينها الأخيرة، ولقد وجدنا أن أتاتورك قد جمع بين البطولة والريادة بعد أن مكنته خصائصه من أن يجمع مختلف عناصرهما في تكوين واحد. فهو لم يرض أن تكون تركيا العثمانية تحت السيادة الأجنبية، فاستطاع أن يعبر عن واقع قومي (أناضولي) في ظل غياب قوة السلطان العثماني القابع في قصره تحت حراب الحلفاء[٩]. لقد استطاع القائد مصطفى كمال باشا أن يحقق الاستقلال بقوة السلاح، ثم التفت ليقضي على قوة السلطان التاريخية والشرعية (السيادة الفعلية والرمز الديني)، بعد أن وجد الطريق مغلقاً أمام ريادته في التحديث الأوروبي، والخروج على السكونية العثمانية التي دامت قروناً.

كان مصطفى كمال مقتنعاً بتطبيقاته تلك على ضوء ما تطرحه الأحداث، فقد رفض أن تمتد السيادة التركية على غير الأراضي التركية عدا الخطأ الكبير الذي فعله تجاه موافقته على ضم لواء الاسكندرونة العربي إثر تحالفه مع الفرنسيين[١٠]، كما رفض من جانب آخر كرسي الخلافة الدينية الذي نودي بأن يكون جليسه بدل أن يكون رئيساً لجمهورية، وذلك عقب إلغائه لمنصب الخلافة الديني، وما أحدثه ذلك من ردود فعل واسعة النطاق في العالم الإسلامي[١١].

وماذا أيضاً..؟

ان دولة تركيا المعاصرة قد ورثت أجهزة وأشكالاً وأساليب وأفكاراً وبقايا.. وكان لا بد عليها من أن تعالج بنفسها ما خلّفته الدولة القديمة من موروثات ستؤثر دون شك في الحياة الجديدة التي يراد لها أن تبدأ، إذ لا تفتقر تلك البقايا على عناصر أفرزتها تجربة التنظيمات خلال القرن التاسع عشر، بل يدرج كذلك ما خلفه النظام العثماني في المجتمع، وما ترشح عن الماضي العثماني من أساليب بيروقراطية، ومظاهر تتعلق بموضوع علاقة الفرد بالدولة القديمة. وأثار ذلك في علاقته بالدولة الجديدة، ثم ما هي العلاقة

---

(٩) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford Paperbacks; no. 135 (London; New York: Oxford University Press, 1961), p. 240.

(١٠) انظر نص الاتفاقية بين الطرفين في: Jacob Coleman Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, 2 vols. (Florence, KY: Van Nostrand Reinhold Company, 1956), vol. 2: *1914 - 1956*, pp. 81-87, and Arnold Joseph Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, *Turkey* (London: E. Benn, 1926), p. 102.

(١١) انظر خطاب أتاتورك في كتابه **النطق**: Mustafa Kemal Atatürk, *A Speech* (Istanbul: Ministry of Education Printing Plant, 1963), p. 702.

بين النشاطات التي زاولها أتاتورك في دولته الجديدة، وسياسته ذات الوجهة الواحدة تجاه العناصر القديمة التي ساهمت في تحديد هوية مؤسسات الدولة الجديدة؟

ثالثاً: أتاتورك: التكوين والنضال والريادة

١ ـ سجل حياة ضابط عثماني

ولد كمال في مدينة سلانيك عام ١٨٨١، من عائلة ألبانية الأصل (الأرناؤوط). كان أبوه علي رضا بيك يشغل وظيفة في ميناء سلانيك، وقد ورث عنه الميل الشديد للتثبت من الحقائق. أما أمه فكانت ابنة لأحد المزارعين البسطاء، وقد تأثر تأثراً كبيراً بأمه وأخلاقها، وأحبها حباً يقارب حد العبادة، متخذاً إياها مثلاً عالياً ونبراساً في حياته. ولم يكن له أخوة غير شقيقة واحدة، وهي أصغر منه سناً، وقد سكنت قرب شقيقها في أنقرة.

لقد تأثر الولد بأبيه في مظهره الأوروبي، وأفكاره، وميوله وأناقة ثيابه، وقبعة الميناء.. وربما تلقف الولد في مطلع صباه المزيد من الأفكار الأوروبية في ذلك الميناء التجاري المهم. ورغم أن كمالاً كان **انطوائياً منعزلاً** عن الطلبة في المدرسة، **يحب الوحدة، ويميل إلى التفكير**، إلا أنه بقي لطيفاً مع من يجالسه من الزملاء. كان تفكيره **عملياً** منذ بداية فجر حياته بممارسته لدرس الرياضيات، إذ برع فيه ومال من خلال ذلك إلى **استكناه الحقائق في حين رفض الإيمان بالمطلق والمصادفة والمشيئة**(١٢).

انخرط في المدرسة الرشدية العسكرية، ثم التحق عام ١٨٩٩ بالكلية الحربية في استانبول، وتخرج منها عام ١٩٠٥، وكانت تلك الكلية حينئذ من المراكز الرئيسية للمعارضة السياسية. انه بالقدر الذي امتلك المقدرة الفائقة في المجال العسكري، فقد بدأ يتعمق في الشؤون السياسية ويتابع تطوراتها باهتمام كبير ويحتج سياسياً بمنطق تغلب عليه **الثورية والرفض**، فيؤدي ذلك إلى اعتقاله لمدة شهر.. ثم أرسل إلى دمشق للالتحاق بالجيش الخامس هناك، ومن ثمّ نسب للعمل في الجيش الثالث في مقدونيا عام ١٩٠٧. لم يشترك فعلياً في ثورة **تركيا الفتاة** عام ١٩٠٨، رغم أنه اتصل بجمعية الاتحاد التركي، لكن علاقاته معها لم تكن ذات قوة تذكر، لذلك لم نجد الثورة تغير من مركزه. وقد ترك العمل السياسي لفترة وركز جل اهتماماته بالقضايا العسكرية. وقد نال رتبة (أركان حرب) وذهب عام ١٩١٠ إلى أوروبا لأول مرة لحضور مناورات للجيش الفرنسي، كما

---

(١٢) من أفضل المصادر التي كتبت عن حياة أتاتورك في شبابه، انظر: Patrick Balfour Kinross (Baron): *Ataturk: The Rebirth of Nation* (London: [n. pb.], 1964), pp. 21-76, and *Ataturk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of Modern Turkey* (New York: Morrow, 1965), pp. 78-115, and Irfan Orga, *Ataturk* (London: M. Joseph, [1962]), pp. 10-65.

ساهم في الحرب التركية ـ الإيطالية في ليبيا (١٩١١ ـ ١٩١٣)، وأبدى شجاعة كبرى. وخدم أيضاً في حرب البلقان الثانية عام ١٩١٣، كما عين بعد ذلك ملحقاً عسكرياً في صوفيا.. وفي أثناء الحرب الأولى، نقل في بداية ١٩١٥ بطلب منه إلى تركيا حيث عين قائداً لإحدى الفرق العسكرية في غاليبولي. تولى قيادة منطقة ديار بكر عام ١٩١٦، وعين قائداً للجيش السابع (قوات الصاعقة) في سوريا ولم يكن له عمل في استانبول بعد انتهاء الحرب وعقد الهدنة، وكانت السلطات العثمانية يومئذ تواصل محاربتها للاتجاهات والأفكار القومية في الجيش، ونظراً لمكانته العسكرية أرسل بمهمة رسمية إلى منطقة سامسون في ١٩ أيار/مايو ١٩١٩، حيث شرع فور وصوله إليها كي يبدأ صفحة جديدة من حياته، تتمثل بتنظيم وقيادة فصائل الحركة الوطنية التركية[١٣].

٢ ـ البطولة: الانتماء إلى العثمنة

لا شك في أن انتماء مصطفى كمال إلى جيل الانهيار العثماني، ما هو إلا دلالة على أنه كان:

ـ من بين الذين مارسوا أدوارهم الأولى، متطلعين إلى إنقاذ الروح الامبراطورية المتردية من خلال الثورة.

ـ قد توصل إلى معرفة ما كان يجري أساساً في الغرب الذي مثلته أوروبا الغربية التي عرفت بتكويناتها القومية.

على هذا الأساس كان انخراط مصطفى كمال في سلك العمل الثوري منذ مطلع شبابه، فأسس مع رفاق له من الضباط الشباب جمعية ثورية باسم «وطن» التي مثلت خلاياها الثورية حركة انتشار واسعة في الثكنات العسكرية بعيداً عن رقابة مخابرات عبدالحميد الثاني، وبدأ يتحرك من وراء ستار خدماته العسكرية كي يؤسس فروعاً للجمعية «وطن» ـ وقد جعل عضويتها للضباط فقط ـ في كل من يافا والقدس وبيروت.. ونجح في تأسيس فرع لها في سلانيك، أطلق عليه «وطن وحريت» المرتبطة بالجمعية الأم «وطن» التي أسسها في دمشق، وقد اختفت جمعيته بعد انتفاء الدور السياسي لها[١٤].

---

(١٣) من المصادر الرصينة عن الحياة العملية والنضالية لأتاتورك، انظر: Harold Courtenay Armstrong, *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator* ([New York: AMS Press, 1972]), pp. 81-129.

وانظر بالعربية: محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ ـ ١٩١٤** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص ٢٥٢.

(١٤) التفاصيل الدقيقة تجدها في كتاب الوزارة التركية للسياحة والدعاية والنشر:

Turkish Ministry of Press Broadcasting and Tourism, Gazi Mustafa Kemal Ataturk, Dizerkonce Mathaasi (Ankara: Matbaasi, 1961), p. 46.

لقد أبلى مصطفى كمال بلاء حسناً في اشتراكه بمعارك عديدة وعلى جبهات مختلفة، إذ كان من القادة الناجحين في الميدان، فقد تولى في أواخر عام ١٩١٤ قيادة القوات العثمانية التي أنيطت بها حماية الدردنيل في شبه جزيرة غاليبولي، وبفضل القدرات الفنية ومهاراته فقد فشل الإنزال البريطاني، وتم إخلاء شبه الجزيرة. إن هذه المعركة تشكل منعطفاً في حياته العسكرية، إذ جعلته في العاصمة العثمانية بطلاً قومياً للأمة، فأنعم عليه بلقب (باشا) ثم أرسل إلى جبهة القوقاز، وقد حالفه الحظ بنشوب ثورة البلاشفة عام ١٩١٧ التي سحبت القوات الروسية من الحرب. ثم أرسل إلى الجبهة السورية في شهر آب/ أغسطس ١٩١٨، وهي الجبهة التي كانت تواجه خطر القوات البريطانية المتقدمة بقيادة ادموند أللنبي فنظم عمليات الانسحاب إلى منطقة الجبال شمالي حلب، وكان منشغلاً بإكمال الاستعدادات اللازمة لبدء المقاومة حين وقعت هدنة موندروس[١٥].

ما إن وضعت الحرب الأولى أوزارها، حتى كانت سمعة مصطفى كمال باشا عالية جداً، إذ تناقلت الأخبار بطولاته على الجبهات، خصوصاً وأنه كان مهتماً بأجهزته العسكرية، **ولم يكن مرتبطاً بلجنة الاتحاد والترقي وزعمائها**.. كما لم يرتبط بعلاقات عامة أو خاصة مع حلفاء العثمانيين من الألمان[١٦]، إذ بقي متوازناً مع نفسه وجيشه، منطلقاً إلى تحقيق مبدأ الدفاع عن الوطن والحفاظ على هيبة الجيوش العثمانية.

٣ ـ التدبيرات: نحو أسلوب تحرك ثوري

انسحبت تركيا العثمانية من الحرب الأولى بموجب معاهدة موندروس التي وقعت بين الأطراف المعنية بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩١٨. وفي اليوم التالي نصب مصطفى كمال قائداً عاماً للجيوش العثمانية بغرض مواصلة القيام بالعمليات الحربية في سوريا والعراق. كانت أول اشارة من عنده: احتجاجه على حكومة استانبول قبولها الشروط المفروضة بتوقيعها على معاهدة موندروس التي أضرت بالمصالح التركية، وثار على الانكليز الذين وجدوا لأنفسهم الوسائل لتجاوز شروط تلك المعاهدة التي لم يعترف بها مصطفى كمال[١٧].

ولم تكن الهدنة والمعاهدة إلا سبيلاً يهدف إلى انتزاع سيادة الدولة العثمانية والقضاء على استقلالها السياسي بعد أن يكون مصيرها بيد الحلفاء الذين سبق لهم وأن مارسوا على أراضيها وعلى مدى قرون طويلة شتى صنوف السيطرة بقوة الاقتصادات والامتيازات

---

(١٥) انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في **أصول التاريخ العثماني** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٣٠٢.

(١٦) قارن: Ulrich Trumpener, *Germany and the Ottoman Empire, 1914-1918* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968).

(١٧) Armstrong, *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator*, p. 131.

الأجنبية والقنصليات الدبلوماسية. . .

جاءوا اليوم بقوة الجيوش والأساطيل، وكان سيتم لهم ذلك فيما لو فشلت الحرب الاستقلالية الوطنية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ احتلت استانبول من قبل أساطيل الحلفاء[١٨]، فأحدث ذلك هزة في كيان مصطفى كمال الذي وجد في المسببات التاريخية للحدث سبقاً على الأسباب المعروفة. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ حل الحلفاء مجلس المبعوثان العثماني، **وأخذوا يصادرون حرية الفكر والسياسة** باعتقال المفكرين الأتراك من القوى الوطنية والقومية[١٩].

لقد نقض الحلفاء شروط معاهدة موندرونس بامتداد جيوشهم في العمق التركي، وغزوهم لأراض جديدة، واحتلالهم كيليكيا وضواحيها. . وعبثاً ذهبت محاولات مصطفى كمال واتصالاته بتدبير الوسائل الممكنة من أجل تنظيم لخطة الدفاع الوطني تجاه امتداد الحلفاء ولكنه لم يفلح بجهوده[٢٠].

كان القنوط قد لازم الساسة الأتراك، وتملك اليأس القاتل رجال الدولة، فعلقوا مصيرهم السياسي بيد الحلفاء الذين امتهنوا المناورات وتنفيذ المؤامرات. . لم يتبق أمام الأتراك سوى الحفاظ على أموالهم وممتلكاتهم وأنفسهم. . ناهيك عن التفكك الحاصل في الدولة العثمانية، بظهور الاختلافات الحزبية، وعمالة بعض الأقليات، وانغماس الجميع في المشاكل المحلية والإقليمية بعيداً عن المصلحة الوطنية. . هكذا وجد مصطفى كمال عمق الأناضول بيئة مناسبة كي ينطلق منها لتحرير بلاده[٢١].

في عام ١٩١٩، نصب مفتشاً عاماً على الجيش الثالث في سامسون تلك المدينة النائية الواقعة شمال الأناضول على البحر الأسود، إذ أوكلت إليه مهام نزع سلاح القوات العثمانية، بسبب انتشار الفوضى واختلال الأمن والنظام وإرهاب السكان في مناطق عديدة من الأناضول. وكانت السلطات متخوفة من حدوث مجازر بين الأقليات

(١٨) انظر التفاصيل التاريخية في: Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977-1978), vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, p. 362.

(١٩) المصدر نفسه، مج ٢، ص ٣٦٣ - ٣٦٤، و Dankwart A. Rustow, «Political Ends and Military Means in the Late Ottoman and Post-Ottoman Middle East,» in: V. J. Parry and M. E. Yapp, eds., *War-Technology and Society in the Middle East, 1914-1924* (London: Oxford University Press, 1975), pp. 395-396.

(٢٠) انظر: Hilmi Malik Evrenol, *Revolutionary Turkey*, introduction by the American Ambassador (Ankara; Istanbul: Hachette, 1936), p. 76, and Bilâl N. Şimşir, *Ingiliz Belgelerinde Ataturk, 1919-1938* (Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1973), vol. 1, p. 45.

(٢١) Evrenol, Ibid., p. 76.

والطوائف في الولايات ذات التركيبات السكانية المعقدة. فأوكلت المهمة إلى الرجل الذي كان موضع ثقتها المدنية والعسكرية، كي يعيد الأمن والنظام إلى نصابه من خلال صلاحيات مشتركة للجهازين المدني والعسكري[٢٢].

يعد هذا التنصيب بمثابة نقطة تحول أخرى إلى الأمام في حياته، فكيف كان ذلك؟

لقد شعر أنه أكثر استقلالية في اتخاذ أسلوب التحرك الثوري مستنكراً احتلال ازمير من قبل القوات اليونانية، ومطالباً باتخاذ أقصى إجراءات العدالة الوطنية بحق المتآمرين والعملاء. وبدأ يعقد الاجتماعات السياسية بهدف إذكاء روح المقاومة الوطنية في النفوس ومحاولاً إبراز مواقفه الوطنية باتخاذ الجوامع مكاناً مناسباً للتجمعات، كما أجرى اتصالات مع وحدات الجيش العثماني المنتشرة في الأناضول وتراقيا، والقوات المتبقية بعد اندحارها في جبهات متعددة، وبدلاً من تنفيذه لأوامر استانبول المركزية بحل مجاميع «الدفاع عن الحقوق» فقد عمل العكس، وأعاد تنظيمها، ووحد مسيرتها، وأثراها بعناصر جديدة بدأت تتلاقح يوماً بعد آخر بالأفكار الوطنية، وواصل احتجاجاته البرقية ضد الإنكليز الذين أعلموا سلطات استانبول بذلك، ثم بدأوا يحركون قواتهم نحو العمق التركي، رغم أن ذلك يشكل خرقاً لشروط الهدنة[٢٣].

٤ ـ النضال الوطني: حق تقرير المصير

لقد أكمل مصطفى كمال استراتيجيته التنظيمية بانتقاله من سامسون نحو الداخل، وخصوصاً بعد أن تكشف لديه أنه موضع مراقبة من قبل الانكليز. ومن هناك، وصل إلى العمق الشرقي المكتظ بالسكان والمتميز بتضاريسه الصعبة، فأثار الحمية الوطنية في القادة والحكام والمختارين ورؤساء العشائر، وقوات المقاومة المحلية، ثائراً على تقدم القوات اليونانية في الأراضي التركية الأناضولية، والذي رافقته حملة مذابح وتنكيل للأتراك على أيدي اليونانيين الإغريق الذين كانوا يقيمون في الأناضول. وجاء ذلك بعد إقرار الدول الكبرى انتداب اليونان على ازمير والمناطق المجاورة.. ولم يفد احتجاج حكومة استانبول. لقد استطاعت القوات اليونانية السيطرة على الدفاعات التركية الإقليمية بحلول عام ١٩١٩[٢٤]، وكان لا بد من أن يكون هناك رد فعل قوي من قبل الأتراك بعد توقف الهجوم اليوناني الذي اشتركت فيه أقليات أخرى تحالفت مع اليونانيين فزاولت جميعها اضطهاداً وتشفياً بالأتراك الذين حكموهم على مدى قرون طويلة.

---

(٢٢) Armstrong, *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator*, p. 136.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٣٧، ومصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص ٣٠٣.

(٢٤) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٣٠٤، وانظر متوسعاً في المعلومات: Richard D. Robinson, *The First Turkish Republic*, Harvard Middle Eastern Studies; 9 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963), p. 56.

نتيجة للاجراءات التي نفذها مصطفى كمال، فقد قررت حكومة استانبول فصله عن منصبه، وتجريده من كافة صلاحياته ومسؤولياته الاستثنائية، وأمرت جميع أجهزة الدولة ذات العلاقة بعدم طاعة أوامره. لقد جاء القرار نتيجة **ضغط سياسي** مارسته بريطانيا على حكومة الصدر الأعظم، وهذا أمر معروف ومتوقع.. كان مصطفى كمال ذكياً باتخاذ قرار جديد يغير مجرى حياته، إذ قدم استقالته، فكانت بمثابة اعتراف منه بحركاته الثورية، وبذلك أصبح متمرداً على القانون يجب محاكمته ومعاقبته، فوفر مصطفى كمال لنفسه مناخاً للعمل السياسي ضد حكومة استانبول وجهاً لوجه، رغم استقرار علاقاته مع العديد من موظفي الدولة[٢٥].

في آب/أغسطس ١٩١٩، أصدر **بيان أرضروم** هو ورفاقه في النضال، وأعضاء حركات المقاومة الوطنية، وقد أكدوا فيه مبدأ «حق تقرير المصير»[٢٦].

السؤال الآن: **كيف تحقق ذلك؟ وكيف بدأ النضال؟**

٥ ـ التأسيس: خطوات على الطريق

جرت الأحداث متسارعة، ففي ٥ أيار/مايو ١٩١٩ احتل اليونانيون ازمير بالاتفاق مع الحلفاء. وهذا ما جعل مصطفى كمال يواصل احتجاجاته العنيفة ضد الحلفاء وضد حكومة استانبول وضد السلطان الذي أظهر منتهى الضعف والاستسلام تجاه تلك الخروق المتعمدة. وفي اليوم التالي لاحتلال ازمير، توجه مصطفى كمال إلى الأناضول. وبعدها بثلاثة أيام، أبحر عبر البحر الأسود نحو سامسون، كي يبدأ نضاله الحقيقي[٢٧].

وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩١٩، أطلقت الرصاصة التركية الأولى على اليونانيين غزاة ازمير، وبدأ التنظيم لصفوف المقاومة الوطنية التركية من المدنيين.. وانخرطت جماعات أخرى في الدفاع الوطني تلقائياً في مسيرة النضال في مدينة كيليكيا وفي الولايات الشرقية. وأخذ مصطفى كمال يبذل قصارى جهوده منذ اليوم الأول للثورة في جمع أعداد تلك القوة الوطنية وتنظيمها مستفيداً من تجاربه وخبراته العسكرية والمدنية[٢٨].

---

(٢٥) Armstrong, Ibid., pp. 137-138.

(٢٦) للتوسع في المعلومات عن مؤتمر وبيان أرضروم، انظر: Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, p. 242, and

سليم الصويص، **أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة** (عمان: [د.ن.]، ١٩٧٠)، ص ٩٩.

(٢٧) انظر: «Atatürk,» in: *Islam Ansiklopedesi*, 13 vols. (Istanbul: Maarif Matbaasi, 1940-1988), vol. 1, p. 730, and *Turkish Ministry of Press Broadcasting and Tourism, Gazi Mustafa Kemal Ataturk, Dizerkonce Mathaasi*, p. 84.

(٢٨) انظر: «Atatürk,» vol. 1, p. 730, and Armstrong, *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator*, p. 141.

لقد نص **بيان ارضروم**: المحافظة على حدود تركيا والمناطق المنحصرة فيها (التي تحتوي على أغلبية تركية)، واحتوى على عشر نقاط اعتمدت كمبادئ لحرب التحرير التركية كان أبرزها ما يتعلق بالحدود والاستقلال القومي وحماية السلطنة والخلافة، والتصدي لقيام دولة يونانية وأخرى أرمنية على الأراضي التركية، وعدم إطاعة أوامر الحكومة المركزية إذا ما تعارضت مع الارادة القومية، وأن تشكيل حكومة مؤقتة سيقترن باتباعها القوانين التي تقررها الحكومة المركزية شرط أن تنحل الحكومة المؤقتة بعد تحقيق الأهداف التي نص عليها[٢٩].

هذه النقاط أصبحت ورقة عمل أساسية لمؤتمر سيواس في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، والذي توافد عليه المندوبون من جميع أرجاء البلاد بما في ذلك تراقيا. وقد اعتبر المؤتمر، قرارات أرضروم، ميثاقاً قومياً بعد أن أضيفت عليها بعض العبارات المناسبة، وجرى توزيع نسخه في جميع أرجاء البلاد التركية، كما أرسل إلى ممثلي الدول الأجنبية في استانبول[٣٠].

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩١٩، غادر مصطفى كمال سيواس واستقر في أنقرة التي اتخذها منذ ذلك اليوم قاعدة استراتيجية لتحركاته وسياسته. وقد أعلن عن استعداده لعقد جمعية وطنية في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٢٠، واعتبر اللجنة التمثيلية التي تقوم في أنقرة بمثابة حكومة شرعية وحيدة في تركيا، وأصدر أوامره لجميع الموظفين من مدنيين وعسكريين بأن يأتمروا بأوامر حكومة أنقرة الوطنية، وليس بأوامر حكومة استانبول الخاضعة تماماً لسيطرة الحلفاء. وقد خطط الرجل لإقامة حكومة وبرلمان جديدين في أنقرة وطلب من السلطان أن يقر سلطتها. وفعلاً، فقد وفدت أعداد ضخمة من الأنصار والمؤيدين من استانبول إلى أنقرة يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٢٠ تحت اسم «المجلس الوطني الكبير» الذي اجتمع للمرة الأولى في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٢٠ وانتخب مصطفى كمال رئيساً له، وعصمت اينونو رئيساً للأركان[٣١].

---

(٢٩) مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥؛ وانظر التفاصيل في: *Turkish Ministry of Press Broadcasting and Tourism, Gazi Mustafa Kemal Ataturk, Dizerkonce Mathaasi,* p. 74.

لقد شرح المصدر أعلاه سبعة مبادئ تضمنها مؤتمر أرضروم، والتي حددت مصير تركيا بإيصالها إلى جميع أنحاء البلاد، وإجراء تغيير على جمعية «الدفاع عن الحقوق» في أرضروم والولايات الشرقية التي تقرر أن تدعى بـ«جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميللي»، أي: Anadolu ve Rumeli mudafa - i Hukuk çemiyeti.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: Geoffrey L. Lewis, *Turkey* (London: Benn, [1955]), p. 57.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥٧. ولمزيد من التحليلات التنظيرية المهمة عن أتاتورك كمؤسس دولة، انظر: Dankwart A. Rustow, «Ataturk as Founder of a State,» in: Dankwart A. Rustow, ed., *Philosophers and Kings: Studies in Leadership,* Daedalus Library (New York: G. Braziller, [1970]), p. 214.

٦ ـ الانبثاق: ولادة دولة جديدة

لقد كانت اجراءات مصطفى كمال الحازمة سياسياً وثورياً قد سبّبت حدوث رد فعل قوي تجاهها، وخصوصاً في العاصمة العثمانية استانبول. . كانت تلك الاجراءات بمثابة سحب البساط من تحت الحكومة القديمة وأنصارها، ولكن في الوقت نفسه لقي مصطفى كمال باشا تأييداً كبيراً من الأوساط الوطنية. هكذا نجد أنه في يوم ١١ أيار/ مايو ١٩٢٠ أن شيخ الإسلام يصدر فتواه طبقاً لأوامر السلطان/الخليفة، التي تقضي حكم السلطان على مصطفى كمال بالإعدام مع التمنع عن الحضور. وأحل شيخ الإسلام قتل المتمردين كواجب ديني. . وتشكلت قوات لمحاربة الوطنيين الذين حكم على قادتهم بالإعدام. ورد الوطنيون بفتوى أصدرها مفتي أنقرة وأيدها ١٥٢ مفتياً آخرين في الأناضول تعلن عن بطلان الفتوى الأولى التي أصدرها شيخ الإسلام تحت رهبة السيوف، وفي ظل الاحتلال الأجنبي، ولا قيمة لما جاء فيها، وتطلب من المسلمين أن «ينقذوا خليفتهم من الأسر». ورغم ذلك كله، فإن الحرب الأهلية كانت قد ذهبت بالعديد من أبناء تركيا، نظراً للصراع الذي نشب إثر تمردات مناصري الخليفة وشيخ الإسلام ضد الوطنيين(٣٢).

لقد جعل النظام الجديد من المجلس الوطني الكبير حكومة فعلية بعد أن قرر التمرد على حكومة استانبول، وقد أجل مصطفى كمال ورفاقه البتّ في مصير السلطنة إلى ما بعد الاستقلال. وكانت حركة النضال الوطني قد تمركزت في أربعة محاور من الأناضول، واتخذت قيادتها تدابير عسكرية كبرى. وقد وقعت معاهدة سيفر في ١٠ آب/اغسطس ١٩٢٠ بعد تهديد الحلفاء للدولة العثمانية بإزاحتها عن شرق أوروبا كلياً في حالة عدم توقيعها عليها(٣٣). وفعلاً وقعها ممثلو حكومة استانبول التي قضت بتقسيم تركيا والسيطرة عليها. وقد وصفها مصطفى كمال بأنها «حكم بالإعدام على تركيا»(٣٤).

لقد قضت المعاهدة المذكورة ببقاء السلطان شرط أن توضع المضايق تحت مراقبة لجنة دولية، وأن يمنح الأكراد استقلالاً ذاتياً، وتصبح أرمينيا دولة مستقلة، وأعطت المعاهدة اليونان تراقيا حتى حدود تشاطلجة وجزيرتي أمبروس وتيندوس، وقضت بأن تعيد إليها تركيا سلطانها على ازمير وملحقاتها. . وقد فصل عن تركيا كل من سوريا والأقاليم العربية والعراق وولاية الموصل، وأقرت حماية الإنكليز على مصر، وقضت بضم جزيرة قبرص

---

(٣٢) Lewis, Ibid., p. 57, and Rustow, Ibid., p. 214.

(٣٣) انظر: Lewis, Ibid., p. 57, and Rustow, Ibid., p. 214.
انظر أيضاً: Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, vol. 2, p. 101.

(٣٤) انظر: باسل دقاق، **تركيا بين جبارين** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٤٧). وللمزيد من التفاصيل، انظر مقارناً: Atatürk, *A Speech*, p. 101.

إلى بريطانيا. واعترفت بالحماية لفرنسا على مراكش وتونس، وبضم ليبيا إلى ايطاليا كما حددت قوات السلطان بخمسين ألف رجل، منهم خمسة وثلاثون ألف دركياً. وقضت أخيراً بإعادة العمل بـ«امتيازات الدول العظمى» وتعزيزها[٣٥].

لم تنفذ هذه البنود إلا حكومة السلطان في استانبول، أما في أرجاء تركيا فإن دولة تركية جديدة، كانت قد انبثقت في الأناضول تحت قيادة نخبة من الوطنيين الذين رفضوها واتهموا حكومة استانبول بالخيانة... وكان توقيع هذه المعاهدة بمثابة عامل أساسي وصميمي في التفاف الجماهير التركية الأناضولية حول حركة النضال القومي ودعمها بقيادة مصطفى كمال[٣٦].

وفي شهر آب/أغسطس ١٩٢١، أقر المجلس الوطني الكبير سلطة مطلقة لرئيسه مصطفى كمال ونصبه قائداً عاماً للجيوش الوطنية، كما أقر الدستور الجديد الذي خوله مهام الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. كما تقرر رفض جميع المعاهدات التي وقعتها حكومة استانبول مع الحلفاء بعد ١٦ آذار/مارس ١٩٢٠، واحتفظ لنفسه فقط بحق إبرام الاتفاقيات وإقرار القوانين باسم إرادة الشعب التركي. هكذا وجدت حكومة أنقرة الوطنية قبولاً كبيراً في أوساط الشعب في كافة أنحاء البلاد.

أعاد مصطفى كمال تنظيم القوات من أجل المقاومة، ومواجهة احتمالات الانكسار فبدأت التدريبات، واستلمت الأسلحة التي كان لها مصدران أساسيان:

- ما غنمه الأتراك من أسلحة الحلفاء بعد الاستيلاء على المستودعات.

- ما كان مخبأ من أسلحة في الأناضول ولم يجر تسليمها إلى الحلفاء، إضافة إلى ما كان يرسل للوطنيين من ذخائر وأسلحة من جميع أنحاء البلاد[٣٧].

٧ ـ الغازي: لحظة التحولات

لقد تعاطف الروس مع حكومة أنقرة لمواجهة الأطماع الامبريالية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط[٣٨] وكانوا يرون في تركيا منطقة عازلة باستطاعتها حماية الجناح الجنوبي

---

(٣٥) Hurewitz, ed., Ibid., vol. 2, pp. 105-108.

(٣٦) مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص ٣٠٦. وانظر تحليلات المؤرخ كمال كاربات حول تطور النزعة الوطنية ـ التركية: Kemal H. Karpat, *Turkey's Politics: The Transition to a Multi Party System* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966), p. 35.
انظر أيضاً: Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, p. 361.

(٣٧) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٣٠٦، و Karpat, Ibid., p. 35.
انظر أيضاً: Armstrong, *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator*, p. 218.

(٣٨) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٣٠٦، و Karpat, Ibid., p. 35.

من قوقاسيا. وقد عقدت معاهدة بين الطرفين في ١٢ آذار/مارس ١٩٢١، فغدت انتصاراً للأتراك الوطنين.

تحمل الوطنيون الأتراك المزيد من الأعباء المضافة إلى جانب أعبائهم، إذ حاربوا على جبهات مختلفة: فقد أوقفوا مخططات الأرمن باحتلال شرقي الأناضول، وذلك بتعاون الأتراك مع الروس. كما أوقفوا الزحف اليوناني صوب الشرق، ثم تحولوا بعد ذلك صوب الغرب لمواجهة اليونانيين المحتلين لأراضي الأناضول. وفي **موقعة سقاريا** (٨ ـ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢١) قاد مصطفى كمال قواته فأحرز نصراً كبيراً، أدى إلى تقهقر اليونانيين صوب البحر المتوسط، وعاد إلى أنقرة حيث قرر المجلس الوطني الكبير منحه في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢١ رتبة «مارشال» مع تسميته بلقب «الغازي» الذي ينفرد به سلاطين آل عثمان(٣٩).

لقد استطاع الغازي الجديد أن يكسب سمعة دولية كبرى، وأن يؤسس له شرعية سياسية مع شرعية تنفيذية لحكومته الوطنية في أنقرة بعد أربعة أيام من المعارك التي انتهت بأسر القائد العام للجيش اليوناني برفقة أركان حربه، وانهزام جيشه. وفي خلال عشرة أيام تحررت الأناضول من جميع الأعداء، هكذا دخل مصطفى كمال في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢١ مدينة ازمير منتصراً بعد تحريرها(٤٠).

تعزز موقف حكومة أنقرة الوطنية وزعيمها الغازي الجديد بعد نصر سقاريا، وتعتبر هذه اللحظة التاريخية بمثابة تحول للتاريخ العثماني بجملته نحو التاريخ التركي المعاصر، ومن حالة الدولة القديمة الذليلة إلى دولة جديدة تصارع القوى الدولية المختلفة. وتعتبر أيضاً بمثابة امتلاك الغازي مصطفى لمكانته التاريخية في تحول الوعي نحو التاريخية الجديدة، أي إقفال أدوار العثمنة وبدء عصر التحولات.

في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢١ وقع في أنقرة على اتفاقية بين تركيا الجديدة وفرنسا، واعتبرت بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا التي منحت الأتراك ما يريدون، فغدت السياسة الفرنسية على نقيض السياسة البريطانية، فقد ساندت الأولى حركة النضال الوطني التركي بزعامة مصطفى كمال، وعارضت الهجوم اليوناني لأسباب اقتصادية وسياسية وعسكرية تفيد الجانب الفرنسي، وتحد من نفوذ الإنكليز، فأقرت فرنسا الميثاق الوطني، وتخلت عن معاهدة سيفر، وتفرغت لمواجهة الحركة الوطنية السورية، في حين قدمت لواء الاسكندرونة العربي لقمة سائغة للأتراك(٤١).

---

(٣٩) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(٤٠) *Turkish Ministry of Press Broadcasting and Tourism, Gazi Mustafa Kemal Ataturk, Dizerkonce Mathaasi*, p. 162.

(٤١) مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص ٣٠٨.

استلم مصطفى كمال المزيد من برقيات التأييد والتهنئة من روسيا والهند وأفغانستان وأمريكا، ومن فرنسا وايطاليا أيضاً، ومن العديد من الدول الإسلامية وكانت أوضاع تركيا موضع اهتمام العالم أجمع، لأسباب عديدة منها:

إن تركيا أول بلد شرقي يقف في وجه الامبريالية الغربية ويوقع بها الهزيمة، ويحقق مكاسب عليا، ويؤسس دولته الجديدة بجهوده الوطنية التحررية، وقد دوى اسم مصطفى كمال في شتى ربوع آسيا باعتباره محرراً قاد شعبه نحو الاستقلال في زحمة الأحداث الساخنة، فتطلعت إليه شعوب الهند وأفريقيا والملايو وأتراك روسيا والفرس، واكتسب شهرة سياسية واسعة النطاق في أوروبا وأمريكا ولم تعكره نشوة النصر، وكان واقعياً ومؤمناً بسنة التاريخ بسقوط الامبراطورية العثمانية[٤٢]، دون أن يجعل سقوطها على يديه، ولكنه اعتبرها مسؤولة عن أرواح الآلاف المؤلفة من الناس الذين أزهقتهم طوال ستة قرون من حياتها في حرب قاسية لم تعد عليهم بالفائدة[٤٣]. هكذا يذكر مصطفى كمال دون أن يقدر رجوع الأتراك لكي يحتويهم الأناضول، ودون أن يدري بأن حروب الدولة العثمانية كانت دفاعية بقدر ما كانت هجومية ولولاها لانسحق الأتراك في الأناضول تحت أقدام الصليبيين وتيمورلنك والفرس الصفويين. إن مصطفى كمال، لم يكن على استعداد لإحياء هذه الامبراطورية، بل جل ما كان يريده هو أن يبقي تركيا ضمن نطاق حدودها الإقليمية (الأناضول) كي يجعلها دولة محترمة بين الدول.

٨ ـ الاجراءات الكبرى: مصير القدماء

عقدت في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢١ هدنة مودانيا التي اعترفت بمقتضاها حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركية إلى استانبول وبوغازين وتراقيا الشرقية، وكانت الحاجة ملحة لعقد معاهدة جديدة بعد انتفاء الحاجة إلى معاهدة سيفر[٤٤]. ولما كانت الدعوة قد وجهت إلى حكومتي تركيا العثمانية (استانبول الشرعية وأنقرة الوطنية)، فقد اتخذ مصطفى كمال قراراً بفصل السلطنة عن الخلافة. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢، هرب السلطان الأخير محمد السادس على ظهر سفينة بريطانية، ويعني ذهابه هو ذهاب السلطنة إلى غير رجعة[٤٥]. وبقي عبدالمجيد الثاني خليفة بشكل رسمي بعد اختياره من قبل المجلس الوطني الكبير ولكنه لم يمنح أية سلطات مطلقاً[٤٦]. هكذا نجد بأن مؤتمر الصلح الذي انعقد في لوزان بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر لم يمثل الدولة

---

(٤٢) Kinross, *Ataturk: The Rebirth of Nation*, p. 151.

(٤٣) Atatürk, *A Speech*, p. 411.

(٤٤) مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص ٣١٠.

(٤٥) انظر نص وثيقة الرسالة التي وجهها هارنكتون قائد القوات البريطانية في تركيا عن هروب السلطان وحيد الدين، في: Atatürk, *A Speech*, p. 578.

(٤٦) Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, p. 255.

العثمانية فيه إلا وفد حكومة أنقرة الوطنية، وكان عصمت اينونو على رأس وفد بلاده، والذي تمسك بمبادئ الميثاق الوطني بالرغم من مناورات بريطانيا أثناء جلسات المؤتمر[٤٧].

وفي ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣، جرى التوقيع على معاهدة لوزان التي نصت على بنود عديدة كفلت ضمانات السيادة التركية للأراضي التي تضمها اليوم تركيا الحالية. ونتيجة لما تم التوصل إليه[٤٨]، فقد أحرز مصطفى كمال شرعيته الكاملة التي كان يحتاج إليها لإكمال مشروع بناء الدولة الجديدة، وتكوين أسسها القومية والنهضوية.

لقد أجليت قوات الحلفاء، ودخلت القوات التركية استانبول في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٣، ثم أصدر المجلس الوطني الكبير قانوناً جديداً يجعل أنقرة العاصمة الرسمية لدولة تركيا بدلاً من استانبول التي التصقت بها على مدى زمني يزيد على أربعة قرون ونصف شرعية الدولة العثمانية الآفلة. وفي ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٣، أصدر المجلس قراره بإعلان الدستور الجديد الذي ينص على كون تركيا جمهورية تستمد سيادتها من الشعب، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية الجديدة، وعصمت اينونو أول رئيس لوزرائها[٤٩].

كان عبد المجيد ـ آخر الخلفاء ـ قد جرد من جميع السلطات الحقيقية، فلم يعد بإمكانه التدخل في شؤون البلاد السياسية والادارية، وبقي كرمز ديني يحظى بشكليات الاحترام دون أن يحظى بمكانة قيادية في العالم الإسلامي. كان هذا الخليفة مطمئناً إلى أن منصب الخلافة لم تحفه الأخطار، وبقي يوقع على بيانات باعتباره «خليفة رسول الله» و«خادم الحرمين الشريفين»، وأن كثيراً من الأتراك لا يميلون إلى إلغاء مثل هذا المنصب الديني الأعلى، ولكن فوجئوا على حين غفلة في الأول من آذار/مارس ١٩٢٤ بقرار المجلس الوطني الكبير، الذي اجتمع في جلسة سرية، الموافقة على اقتراح مصطفى كمال بخلع الخليفة، وإلغاء الخلافة ونفي جميع أفراد الأسرة الحاكمة العثمانية القديمة من الأراضي التركية[٥٠].

---

(٤٧) فاضل حسين، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية**، منشورات دار البيان؛ ٤٣، ط ٢ (بغداد: مطبعة الحرية، ١٩٦٧).

(٤٨) لقد استغرق مؤتمر لوزان فترة طويلة امتدت من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ ولغاية ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣، وكانت جلساته مطولة مضنية، وتضم معاهدته ١٧ وثيقة أساسية. انظر التفاصيل والنصوص المهمة عند: Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, vol. 2, pp. 119-129.

(٤٩) Turkish Ministry of Press Broadcasting and Tourism, *Gazi Mustafa Kemal Ataturk*, *Dizerkonce Mathaasi*, p. 179.

ومن الجدير بالذكر، أن حزب أتاتورك (حزب الشعب) قد أضيفت إليه كلمة الجمهوري بموجب توصية من مؤتمره المنعقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤، فأصبح يدعى بـ «Çumhuriyet Halk Firkasi».

انظر: Karpat, *Turkey's Politics: The Transition to a Multi Party System*, p. 395.

(٥٠) Atatürk, *A Speech*, pp. 681-686.

رابعاً: أتاتورك والايديولوجيات المشاعة: العثمنة ـ الجامعة الإسلامية ـ التتريك

رغم الاستياء الشديد الذي أثاره قرار تركيا بإلغاء الخلافة[٥١] والقضاء على آخر أنفاس السلالة العثمانية، فقد نجح مصطفى كمال في إكمال المرحلة التي أخذت من عمره ٤٣ سنة، كي يدق الاسفين الأخير في نعش الامبراطورية العثمانية، مبتدئاً عهداً جديداً، ومرحلة عصرية استمدت كيانها من الفلسفة الكمالية. وغدا مصطفى كمال يلقب نفسه بأبي الأتراك (أتاتورك)، وقد اختفت جميع المحاولات التي سعت لإعادة الخلافة وإحيائها، كي تبدأ ممارسات أتاتورك الجديدة التي تنطوي عليها تطلعاته في بناء دولة معصرنة على غرار الدول الأوروبية والنمط الغربي.

لقد أنهى أتاتورك بذلك الدولة العثمانية، وقضى على آخر حلقة فيها: ذلك الرمز الذي يمثله نسق الخلافة الذي استندت عليه «العثمنة» كإيديولوجية مارستها الدولة خلال القرن التاسع عشر.

ان العثمنة (Ottomanism) مفهوم يعني إقامة امبراطورية عثمانية متطورة تستند على مؤسسات ليبرالية، بإمكانها ضمان ولاء كافة الفئات الدينية والقومية الخاضعة لتلك الامبراطورية[٥٢].

يتناقض هذا التعريف مع النظام الفكري المعاصر كمفهوم مؤدلج مورس من قبل العثمانيين حتى القضاء عليه من قبل أتاتورك. وقد كان هذا الأخير نفسه قد تربى عليه، فيعتبر جزءاً منه حتى بعد زوال العمل به. صحيح أنه ساهم في إقامة امبراطورية عثمانية، ولكنه ساهم أيضاً في الحفاظ عليها، وعلى سيرورتها التاريخية. أما كونها «متطورة تستند على مؤسسات ليبرالية» فالدولة العثمانية سليلة دول العصور الوسطى المتأخرة. ومعنى ذلك أنها دولة تقوم على أسس إقطاعية، وتتشكل قاعدتها العريقة من العناصر المملوكية. فهي بذلك، دولة أجهزة قديمة متوارثة لم تفلح المحاولات الاصلاحية والتنظيمات (Tanzimat) بترسيخ نظام المؤسسات، نظراً لقوة المؤثرات التي تمتلكها تلك الأجهزة التي تعتبر بقايا قروسطية، اضافة إلى ما احتواه المجتمع من منظومات فكرية تقليدية وثيولوجية لا تتسم بروح العصر الليبرالي الذي صنعته ومارسته التواريخ الأوروبية الحديثة[٥٣].

---

(٥١) انظر: دروزة، **تركيا الحديثة**، ص ٧١ ـ ٧٩.

(٥٢) قارن: قاسم خلف عاصي، «تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٥)، ص ٨٣، الهامش رقم (١).

(٥٣) سيار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٨٦ ـ ١٢٠.

ان المؤسسات الليبرالية هي هياكل ومنظومات متطورة عبر مراحل تاريخية، تكمن مرجعيتها في أوروبا الغربية التي تختلف في سياقاتها التاريخية والاجتماعية والايديولوجية والمعرفية عن طبيعة التكوينات الدولية سواء للعثمانيين أو لغيرهم في العالم الإسلامي، اذن، مفهوم العثمنة يعني: نظام تاريخي ـ ايديولوجي عثماني، يحافظ على سيرورة الدولة والمجتمع العثمانيين، ويضيف إليهما ما يصادفه من خلال حركة أجهزته العسكرية والمدنية.. باسم الدين مرة، وباسم القوة مرة أخرى، سواء بارتباط مركزي أم لا مركزي. وقد فشلت تجارب الاصلاحية العثمانية في القرن التاسع عشر نظراً لاصطدامها مع نظام العثمنة الذي قضت عليه ثلاث ايديولوجيات تسلسلت مرحلياً عبر سنوات التخضرم بين قرنين (التاسع عشر والعشرين). وهي:

١ ـ **سياسة الجامعة الإسلامية** التي تبناها السلطان عبد الحميد الثاني، والتي تقوم فكرتها على أساسين اثنين، **أولهما**: اصلاح حال المسلمين وتلقيهم المدنية الحديثة في اطار دولة الخلافة الإسلامية، **وثانيهما**: تحرير الشرق الإسلامي من سيطرة الغرب الاستعماري[٥٤]، وقد تأثر بها العلماء المسلمون في المغرب العربي أيضاً.

٢ ـ **سياسة التتريك** التي تبناها الاتحاديون بعد تملكهم السلطة إثر انقلاب تركيا الفتاة على سياسة عبد الحميد الثاني سنة ١٩٠٨م، واشتهرت سياسة التتريك بـ«**العنصرية**» التي عملت على إضافة المكونات التاريخية والقومية لشعوب الدولة العثمانية بهدف جعلهم أتراكاً[٥٥].

٣ ـ **سياسة العلمنة** التي تبناها مصطفى كمال أتاتورك بعد وصوله منصب رئاسة الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م. وقد استهدف بواسطتها تحديث المجتمع التركي وذلك بفصل نزوعه الديني عن مجريات الدولة أو التدخل في رسم سياستها وتخطيط أهدافها وقراراتها[٥٦].

السؤال الآن: كيف تعامل أتاتورك مع هذه الايديولوجيات الثلاث كأحد أبناء المجتمع العثماني؟

لقد حمل أتاتورك منذ نشأته الأولى وحتى وصوله الموقع الأول في الدولة والمجتمع التركي موروثاً ثقافياً عثمانياً لا يمكن إغفاله، كونه تربى في بيئة عثمانية، ونشأ ودرس وتكون علمياً وعسكرياً.. ثم توظف وحارب وترقى في ظل المبادئ العثمانية، وقد حمل

---

(٥٤) عاصي، المصدر نفسه، ص ٨٣، الهامش رقم (١).

(٥٥) للتفاصيل التاريخية، ومعرفة المزيد من المواقف السياسية، انظر بتحفظ كتاب:

Ernest Edmondson Ramsour, *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957).

(٥٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: McGill University Press, 1964).

أيضاً رواسب الاصلاحيات العثمانية والتناقضات السياسية، وأزمة الدستورية، والتنظيمات المركزية. ولكن نجده قد سافر إلى أوروبا الغربية وبقي فترة من الزمن في فرنسا التي غيرت بالتأكيد الكثير من مفاهيمه. لا شك أن مؤثرات العثمنة كانت تظهر وتختفي عنده حتى بعد انقلابيته الايديولوجية والسياسية والثقافية بعد إقراره سياسة العلمنة والعمل على تطبيق أفكاره. وربما يلمح الدارس تطرفه الشديد باتجاه الغرب، وذلك في خطابه الشهير الذي يضمه كتاب **النطق**(٥٧).

أما بالنسبة لأفكار «الجامعة الإسلامية» وتطبيقاتها، فإن الحرب الأولى قد كشفت بوضوح، أنها مجرد قالب نظري **ثيولوجي**، لا يستند إلى واقع اجتماعي أو سياسي كالذي تؤلفه دولة المؤسسات، إذ تزايدت رغبة الشعوب العثمانية وأقلياتها في الانفصال بفعل النزوع القومي. وعليه فإن مصطفى أتاتورك ورفاقه كنخبة مستنيرة لم ينسوا أبداً أن **«الجامعة الإسلامية» لم تعمل على إيقاف تدهور الامبراطورية العثمانية**، بل ساهمت في انهيارها، إذ انها كانت مجرد تقليدية سكونية دينية متأثرة بالإصلاحية الدينية العربية التي ظهرت في بداية القرن التاسع عشر(٥٨). فتم استغلال التدهور العثماني من أجل جذب أحداث ومراكز قوى نتجت منها بعد اصطدامها بالتحديث والأفكار الحرة، المزيد من المآسي، ولا سيما أنها اقترنت بنظام الخلافة الذي وقف وجهاً لوجه أمام التقدم على الطريق القومي التحرري.

أما بالنسبة لسياسة «التتريك» التي مارسها الاتحاديون، فإننا نجد أتاتورك يبقى بعيداً في مشاركته برنامجهم وأفكارهم وتطبيقاتهم. . لتحقيق المزيد من تدهور العلاقة بين الأتراك والشعوب الأخرى في الدولة، وخصوصاً العرب، ورغم أنه اتصل بالاتحاديين لكن علاقته لم تكن قوية معهم، اضافة إلى أنه طوى صفحات تاريخهم، فلم يتمثل بهم طوال فترة حكمه اللاحقة، لتركيا الجديدة (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨).

خامساً: أتاتورك والمبادئ الستة والعلمنة المتاحة

تتلخص ايديولوجية أتاتورك بالمبادئ الرئيسية التي أعلنها للملأ، وقد شكلت هذه المبادئ اختزالاً جامعاً لسياسته التي اتبعها خلال سني حكمه للجمهورية التركية. ويمكننا أن نتوقف عندها قليلاً:

١ ـ **الفكرة الجمهورية** التي تحققت على يديه باستبدال النظام الأوتوقراطي ـ الملكي (السلطاني ـ العثماني) بالنظام الجمهوري.

---

(٥٧) إنه خطاب مصطفى كمال أتاتورك المعروف بـ «النطق» (Nutuk) الذي قامت الحكومة التركية بترجمته إلى الإنكليزية، ونشرته تحت عنوان: *A Speech*. انظر في ما سبق الهامش رقم (١١).

(٥٨) فكرتنا هذه تعارض وجهة نظر أحمد عبد الرحيم مصطفى المتعاطفة مع الأفكار السلفية للجامعة الإسلامية. انظر: مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ص ٢٤٧.

٢ ـ **الوطنية التركية** التي تقف على أساس المواطنة المشتركة والاخلاص للمثل والقيم الوطنية العليا، دون الاعتماد على الدين أو العنصر.

٣ ـ **الشعبية** التي تعني المساواة أمام القانون ونبذ الامتيازات الطبقية والصراع الطبقي.

٤ ـ **الدولتية** التي تعني تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لمصلحة المواطنين، والتصدي للآثار المدمرة للحرب العالمية الأولى.

٥ ـ **الثورية** التي تعني القضاء في الأساس على العادات والتقاليد القديمة إذا كانت تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع التركي.

٦ ـ **العلمانية** أي فصل الدين عن الدولة. ومن أهم الاجراءات التي نفذها أتاتورك بواسطتها، إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤، وإلغاء منصب «شيخ الإسلام»، وإلغاء سلطة المحاكم الشرعية والقضاء الديني، والأخذ بالقوانين المدنية والزواج المدني(٥٩).

تترابط هذه المبادئ الستة بعضها ببعضها الآخر، لتشكل في حصيلتها سياسة أتاتورك التي امتازت بخصوصياتها المتمثلة بـ«العلمنة». وتعتبر هذه الأخيرة هي حاصل جامع لكل الايديولوجيات التي مورست في تركيا والمجتمع العثماني على امتداد قرن كامل من سيرورة التاريخ الحديث، إذ نجد خط تقادم الايديولوجيات على النحو التالي(٦٠): (مع بيان مرجعيتها للعهود السياسية).

---

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: Roderic H. Davison, *Turkey: A Short History* (New Jersey: [n. pb.], 1982), pp. 128-143, and William M. Hale, ed., *Aspects of Modern Turkey* (London; New York: Bowker, 1976), pp. 8-15.

المزيد من التفاصيل حول ايديولوجية أتاتورك، تجدها في أطروحة دكتوراه لاتيمر التي خصصها للفلسفة السياسية لأتاتورك. انظر: F. P Latimer, «The Political Philosophy of Mustafa Kemal Ataturk,» (Unpublished Ph. D. Thesis, Princeton University, 1960).

حول هذا الموضوع، انظر التحليلات الجديدة لـ: Çaglar Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development* (London; New York: Verso, 1987), pp. 95-121.

ويستنتج هذا المؤلف قائلاً بأن «الانتلجنسيا الوطنية حتى يومنا هذا مرجعيتها في السياسة الاقتصادية تعود إلى الثلاثينيات وتعرف بـ«الدولتية» (Etatism) في التاريخية التركية». انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٦٠) Frank Tachau and A. Halûk Ülman, «Turkish Politics: The Attempt to Reconcile Rapid Modernization with Democracy,» *Middle East Journal*, vol. 19, no. 2 (Spring 1965), pp. 153-168; Binnaz Toprak, *Islam and Political Development in Turkey*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 32 (Leiden: E. J. Brill, 1981), and Dankwart A. Rustow, *Politics and Westernization in the Near East* (Princeton, NJ: Princeton University Press; Center of International Studies, 1965).

وللمزيد من التفاصيل، انظر: ستار الجميل، «مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الأول للدراسات التركية الذي نظمه مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل، العراق للفترة ٣٠/٥ ـ ١/٦/١٩٨٩.

العثمنة	← (الإصلاحية	← التنظيمات
سليم الثالث	محمود الثاني	عبد المجيد الأول
١٧٨٩ ـ ١٨٠٧	١٨٠٨ ـ ١٨٣٩	١٨٣٩ ـ ١٨٦١

← المركزية	← المشروطية	← الإسلامية)
عبد العزيز الأول	عبد الحميد الثاني	عبد الحميد الثاني
١٨٦١ ـ ١٨٧٦	(لم يجر العمل بها)	١٨٧٦ ـ ١٩٠٨

١٨٧٦ ـ؟ ←

← التتريك	← التحرر القومي	← العلمنة
الاتحاديون	مصطفى كمال باشا	(مصطفى كمال أتاتورك)
١٩٠٩ ـ ١٩١٩	١٩١٩ ـ ١٩٢٣	١٩٢٤ ـ حتى الوقت الحاضر

دعونا نتوقف الآن عند المرحلة الأخيرة، أي تلك التي استخدم فيها أتاتورك «العلمنة كأدلجة مؤطرة للسياسة» التي اتبعتها تركيا المعاصرة منذ إعلان الجمهورية، ومساهمتها في أخطر المهام التي اضطلعت بها. أقصد هنا عملية التغريب (Westernization) كجزء من استراتيجية التحديث (Modernization) أقول:

العلمنة (Secularism): هو المفهوم الذي اختصرته الأديبة التركية الشهيرة خالدة أديب بأربع كلمات قائلة، إنه «تأميم الإسلام بين الأتراك»[(٦١)]، وهو من أبرز المفاهيم في التحديث على النسق الغربي. كانت سياسة العلمنة التركية قد اتخذت لها صيغة تدريجية للدولة. وهي من أصعب المهام التي واجهت أتاتورك. **فالعلمنة لا تكتفي بفصل الدين عن الدولة فحسب، بل تعمل أيضاً على تحرير الذهنية المركبة للأفراد من القيود المفروضة عليها**[(٦٢)]. نظراً لما أطبق على المجتمع العثماني/التركي عبر القرون من مناخ صوفي مكفهر، غلف الأذهان، وأحال الحياة إلى سكونية الدراويش وأغرق التفكير بالطقوس المرهقة التي لا تمت إلى الإسلام وأصالة الإنسان بصلة.

السؤال الآن: بعد دراسة جميع الاجراءات التي أقرها أتاتورك، هل استطاعت «العلمنة» أن تؤدي مهامها على الوجه المطلوب؟

---

(٦١) Halide Edib, *Turkey Faces West: A Turkish View of Recent Changes and Their Origin* (New Haven, CT: Yale University Press, 1930), p. 132.

(٦٢) Serif A. Mardin, «Religion and Secularism in Turkey,» in: Ali Kazancigil and Ergin Özbudun, eds., *Atatürk: Founder of a Modern State* (London: Hurst and Co., 1981), p. 111.

ان انتصار فكرة قيام الجمهورية العلمانية على فكرة دولة العثمنة الامبراطورية (الخلافة الدينية) في تركيا، جاء محصلة نهائية لسلسلة الاجراءات الوطنية ـ القومية التي بدأت تثبت أسس المؤسسات الليبرالية، كي يعلن أتاتورك عن ممارسته العلمانية في الميادين المختلفة القانونية والتعليمية والاجتماعية.. الخ التي ربما نجحت زمانياً وتعثرت مكانياً، فالمؤسسات والتفكير المؤسسي لم يستطع النظام الجديد أن ينشرها في كافة أصقاع البلاد، مما سبب مؤخراً تعقيدات لا حصر لها. أما زمانياً، فإن الاجراءات العلمانية استغرقت مرحلتين: ابتدأت **الأولى** مع إلغاء الخلافة وانتهت مع التغيير الدستوري لعام ١٩٢٨، أما **الثانية** ابتدأت عام ١٩٢٨ واستمرت لغاية ١٩٣٨[٦٣].

إن الخطوات الضرورية لعلمنة الدولة، جاءت بعيد إعلان النظام الجمهوري، فقد تبع قرار إلغاء الخلافة في ٣ آذار/مارس ١٩٢٤، أن قام أتاتورك بضربات سريعة ومتلاحقة للمؤسسات الدينية التركية. كانت الخطوات مباشرة في مجملها، ولكن بعضها جاء بأسلوب غير مباشر، وقد نجح أتاتورك في أن يفصل «الدين عن الدولة» على مدى مرحلتين من حكمه (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨)، ولكنه لم ينجح في تحرير الذهنية التركية المركبة للأفراد من بعض القيود العقائدية والثقافية المفروضة عليها، ونستنتج إذاً أن هذا قد انعكس على تطور المجتمع التركي بالضد، فزادت المشاكل بازدياد المعضلات السياسية والاقتصادية بصورة خاصة.

لقد استمرت **المرحلة الأولى خمس سنوات في تطبيق مشروع علمنة الدولة التركية تخللتها سلسلة من القوانين والتشريعات في سبيل علمنة المجتمع**، وقد استهدف المشروع بالأساس، المؤسسات الدينية في كل من الدولة والمجتمع.

أما **المرحلة الثانية التي استمرت قرابة عشر سنوات**، فقد تواصلت الاجراءات نفسها على النسق الذي رسمه أتاتورك في التغيير الاجتماعي والثقافي، ولكنه أراد في المرحلة الثانية أن يرسي دعائم دولة حديثة مؤدلجة ضمن مبادئ ستة، ولكنه طبقها ضمن اطار **التغريب**.

إن التغريب هو جزء من عملية العلمنة والتحديث. وقد اتصف العمل به في تركيا خلال العهد الجمهوري (خلال المرحلة الثانية) بمواصفات مهمة جعلته يتباين عما كان يجري في العهد العثماني المتأخر، إذ استوفى خصوصيته عند أتاتورك بعد أن تحقق الاستقلال الوطني لتركيا. وعلى هذا الأساس فهو يقول: «إن الصراع من أجل تحقيق الاستقلال سيبدأ الآن فقط، **إنه الصراع من أجل تحقيق الحضارة الغربية**»[٦٤].

---

(٦٣) انظر: Berkes, *The Development of Secularism in Turkey*, p. 261, and U. Heyd, «Islam in Modern Turkey,» *Journal of the Royal Asiatic Society*, vol. 34 (1947).

(٦٤) مقتبس في: Berkes, Ibid., p. 463.

وقد تطرف أتاتورك للغاية في سياسته تجاه الغرب، وكتب العديد من المفكرين الأتراك في هذا الاتجاه، وتطرقوا أيضاً في نزعتهم التغريبية، ومنهم: عبدالله جودت (عن التغريب)، وجلال نوري (١٨٧٧ ـ ١٩٣٨) (عن تغيير الألفبائية العربية)، وحقي نوري (١٨٧٧ ـ ١٩٣٨) (عن تغيير الالفبائية العربية)، وحقي كليج (١٨٧٢ ـ؟) (عن حقوق المرأة وتغيير غطاء الرأس)[٦٥] ولعل أبرز المفكرين الأتراك الذين دفعوا ايديولوجية أتاتورك باتجاه أقصى إلى الغرب هو كوك الب (استعارة تكنولوجية الغرب فقط).

لقد تجسدت العلمنة بالتغريب في إطار التحديث التركي، ويمكننا أن نستنتج أن حالة التطرف ذاك باتجاه الغرب قد جاءت عند الأتراك، كرد فعل قوي جداً لحالة التخلف والسكونية العثمانية التي عاشها المجتمع على مدى حقبة التاريخ الحديث. ان مراحل التاريخ الحديث هي التي تراكمت فيها عناصر الانتاج وعوامله التي دفعت بصيرورة التقدم والتحضر في أوروبا الغربية، تلك العناصر التي لم تعانها منها تركيا دولة ومجتمعاً، كما عانت سيادتها الاستعمارية مجتمعات شرقية ـ إسلامية، آسيوية وأفريقية كالوطن العربي مثلاً.

ان العرب عاشوا صراعاً مع أوروبا الاستعمارية التي مارست ضدهم سياسات مختلفة (كولونيالية/ استيطانية/ احتلالية/ انتدابية/ معاهداتية ـ امبريالية). ويلعب العامل الجغرافي دوره أيضاً في مجال الانفتاح المبكر من قبل تركيا تجاه الغرب، وخصوصاً الأجزاء الغربية من تركيا مقارنة بالأطراف الشرقية منها.. فأتاتورك نفسه والنخبة التي شاركته الحكم والايديولوجيا، اضافة إلى العديد من المفكرين الأتراك الذين ناصروا أفكاره، جاءوا من غربي تركيا الذي كان أقرب اتصالاً وانفتاحاً على حضارة غربي أوروبا.

ويوضح نيازي بيركس (Niyazi Berkes) في تحقيقه وترجمته ومقدمته لخطاب المفكر التركي الشهير ضيا كوك الب، جوانب أساسية في خصوصية التغريب التركي وعملياته التي لم تنحصر فقط في البناء الثقافي، بل تطال جوانب عديدة، سواء ما يخص التفكير السياسي والتحديث الاجتماعي.. ويقف عند المسببات التاريخية، فيركز على دور الانتليجينسيا العثمانية وحركة اتصالاتها بأوروبا العربية، فكانت احدى أبرز عناصر التحديث في تركيا، وقامت بمهام خطيرة ومهمة في حياة التغريب منذ زمن طويل.. ولا ينبغي حدوث مشاكل عديدة لتركيا عانت وستعانيها في المستقبل، وخصوصاً بالنسبة للتغيرات التي أصابت البنية الاجتماعية ـ التركية[٦٦].

---

(٦٥) عاصي، «تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨،» ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢١٧، معتمداً على: Karpat, *Turkey's Politics: The Transition to a Multi Party System*, p. 50.

وأود أن أطلع القارئ على معلومات مهمة في صفحات أخرى من كتاب كاربات أعلاه (ص ١٠١ ـ ١٢٦). أما بشأن التفاصيل التاريخية عن حياة وخطاب المفكر التركي ضيا كوك الب، فالمهم مراجعة: Niyazi Berkes, *Turkish Nationalism and Western Civilization: Selected Essays of Ziya Gokalp* (Westport, CT: Greenwood Press, 1981), pp. 13-31.

من جانب آخر، يقول أحمد آغا أوغلو في كتابه **المدنيات الثلاث** *Üc Medeniyat* الصادر في أنقرة عام ١٩٢٨، وفيه آراء جديدة في تفكير الأتراك بعد خروجهم من التاريخية العثمانية التي حكمت وجودهم على مدى أكثر من ستة قرون، وفي الكتاب دعوة صريحة غير مشروطة للتغريب: «ان هناك الآن طريقين علينا أن نتبعهما، فإما أن نقبل الهزيمة والفناء أو نقبل ذات المبادئ التي أوجدت الحضارة الغربية المعاصرة.. وإذا كنا نرغب في البقاء، فإن علينا علمنة نظرتنا للدين والأخلاق والعلاقات الاجتماعية والقانون.. إن هذا ممكن فقط بقبولنا بشكل علني وغير مشروط لذهنية وسلوك الحضارة التي نحن ملزمين بمحاكاتها»[٦٧].

سادساً: استنتاجات معرفية

١ ـ تطور بنية الكاريزما

نستنتج أنه بقدر ما خدمت كاريزمية أتاتورك العلمنة المتلازمة مع التغريب، فقد ارتبط نشاطه فيها. وجاء ذلك متبلوراً مع الفكرة القومية التركية التي كان كل من حكومته وحزبه (حزب الشعب الجمهوري) يشددان عليها، فأصبحت صنو **«التغريبية»** في تكريس التطلعات من أجل بناء حياة جديدة لأمة أرادوا لها أن تأخذ طريقها نحو التقدم.

ان التطورات التي شهدتها تركيا في ظل حكم أتاتورك، جاءت مترافقة **نضالياً** في التحرر القومي والاستقلال الوطني (البطولة)، و**علمانياً** في التحديث والتغريبية.. مترافقة مع الفترة التاريخية الحرجة من تاريخ تركيا المعاصر، ومتلازمة مع تكوين الكاريزما للرجل الذي سيغدو رمزاً تاريخياً لتركيا المعاصرة.. فكيف تبلورت تلك الريادة من العثمنة نحو العلمنة؟

هناك علامات فارقة يؤكدها المسار التالي:

الباشوية	**بيان أرضروم**	**رئيس المجلس الوطني الكبير**	**الغازي**	**رئيس الجمهورية**
١٩١٤	**١٩١٩**	**١٩٢٠**	**١٩٢١**	**١٩٢٣**

لقد أعطت هذه **الخصوصية** للعلمنة دورها باتجاه الغرب والتبلور القومي.. وقد وجدنا بأن أتاتورك يتخلص يوماً بعد آخر من آثار العثمنة ومظاهرها، الا ما تبقى من رواسبها ومؤثراتها العميقة في اللاشعور. وهذا ما تؤكده لنا السنوات العشر الأخيرة من حياته (١٩٢٨ ـ ١٩٣٩)، والتي حدثت خلالها تغييرات واسعة في الدولة والمجتمع التركيين[٦٨]، بما عزز هذا الاتجاه لديه، ولدى النخبة الحاكمة التي ستخلفه في السلطة

---

(٦٧) عاصي، المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Walter F. Weiker, *The Modernization of Turkey: From Ataturk to the Present Day* (New York: Holmes and Meier Publishers, 1981), pp. 3-9.

والحزب. لقد بقي اسم أتاتورك يدور على الأفواه حتى يومنا هذا، ولم تزل المبادئ التي زرعها تؤتي أكلها في المجتمع التركي رغم الانتكاسات والمشاكل والمعضلات التي ظهرت بعد وفاته!

٢ ـ إسدال الستار على الماضي: إجهاض التراث وقفل الذاكرة التاريخية

مات مصطفى كمال أتاتورك في قصر دولمة باقجة باستانبول في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨، ثم نقلت رفاته ليدفن في ضريح شاهق بأنقرة(٦٩)، التي كان قد اتخذها عاصمة لدولته الجديدة(٧٠)... ثمة أسباب سياسية واجتماعية واثنوغرافية واستراتيجية كانت وراء قراره بنقل العاصمة. وهي أسباب تتعلق بعلل ومعلولات تاريخية معروفة تكمن وراء ذلك القرار... انه قرار خطير دون شك، نظراً لمكانة العاصمة القديمة(استانبول) في التاريخ البشري ـ الوسيط أولاً والتاريخ العثماني ـ الحديث ثانياً. ويعتبر هذا القرار، أول نقلة نوعية في انتقال عاصمة كلاسيكية كهذه، إذ كان بمثابة إسدال ستار على تاريخ طويل جداً يمتد إلى العصور الوسطى الأولى، مترافقاً مع تأسيس بيزنطة، وانتشار المسيحية، ثم كونها مركز صراع تاريخي حقيقي حاد بين العالم الإسلامي وأوروبا المسيحية، باعتبارها مركز الكنيسة الشرقية ـ الأورثوذكسية، وسقوطها على يد السلطان العثماني محمد الفاتح عام ١٤٥٣م، والذي اتخذها منذ ذلك التاريخ، عاصمة له ولدولته العثمانية، وبقيت عاصمة عثمانية قوية قرابة خمسة قرون. إن نقل العاصمة إلى أنقرة بعد تأسيس دولة الجمهورية التركية الجديدة، معناه: خطوة في نقل الذاكرة التاريخية بمجمل ما حفل بها في الزمان والمكان بتأسيس عهد جديد وتاريخ جديد في مركز جديد، وكجزء من عملية العثمنة نحو العلمنة.

لا جدال في أن أتاتورك ـ ونحن نبحث في نتائج تجربة تحولاته من **حالة العثمنة إلى بناء العلمنة** ـ كان ينقم نقمة كبيرة على **التراث الإسلامي وعلى السلاطين العثمانيين، وعلى كل قديم يتعلق بالإسلام المعثمن**!! وهذا ما نجده ليس في أفكاره وأطروحاته وخطابه السياسي المتنوع فحسب، بل نجده أيضاً في قراراته وإجراءاته التي أناط مهام تنفيذها وتطبيقها بهيئة «المجلس الوطني الكبير».

أ ـ السؤال الآن: هل **كان التاريخ العثماني** بجملةِ معطياته وركام أحداثه وأعداد سلاطينه.. وإفرازاته ومنتجاته.. **يمثل تراث الإسلام** كما تفهمه الذهنية التاريخوية والمركبة لكل من الغربيين والمسلمين على وجه الخصوص؟

(٦٩) John Freely, *The Companion Guide to Turkey* (London: Collins, 1979), p. 87.

(٧٠) هناك فصل تاريخي ممتع عن العاصمة التركية الجديدة، أنقرة، في: Herbert Joseph Muller, *The Loom of History* (New York: Harper, [1958]), pp. 334-337.

ب ـ إذا كان أتاتورك قد نجح في إجراءاته التحديثية والتغريبية العلمانية.. فما هي القاعدة التي استند عليها في تنفيذ تلك الاجراءات؟

ألم تكن تحركاته النافذة والمنتصرة في تحرير بلاده من السيطرة الغربية (الحلفاء) لها أثرها في اكتسابه للزعامة والشرعية، بحيث أهلته لتنفيذ برنامج التحديث والعلمنة؟

يقول المؤرخان ستانفورد شو وزوجته ايزل كورال: «لقد عمل أتاتورك ـ في الحقيقة ـ أكثر من أي شخص آخر لخلق دولة تركيا الجديدة على أنقاض الامبراطورية العثمانية، ولكنه استطاع أن ينجز هذه من خلال جلبه لعناصر المقاومة معه. وكان ذلك الانبثاق والبزوغ قد **ساوى جهودهم، وأوضح أهدافهم، وجسد طموحاتهم**، وقادهم إلى النصر»[٧١]. إذن، لقد عمل أتاتورك على كسب التحرير والنصر مهما كان الثمن.. ولدينا معلومات تشير بأن أتاتورك قد حاول أن يستقل ببلاده ويحررها من السيطرة السياسية الغربية والعسكرية ـ الاستعمارية مهما كانت الطرق، فقد قبل الايديولوجية الشيوعية لتركيا جديدة من أجل الحصول على الاستقلال، ولكنه تراجع بعد ذلك عن ذاك الخيار، وقال بأن مثل تلك المسائل كانت قد أحلت حتى الاستقلال التركي.. انه رفض ذلك الخيار بعد أن تأسست شرعيته، وطارت شهرته، ورسخ ايديولوجيته الكمالية التي نظمت سياسة النظام التركي الجديد[٧٢].

٣ ـ أتاتورك: كيف يرونه؟ (التناقض وشيزوفرينا التاريخ)

يعتبر تقييم عهد مصطفى كمال أتاتورك وشخصيته القيادية والسياسية في التفكير والتطبيق، من جملة **المشاكل التاريخية** التي لم تقتصر معاناة المؤرخ التركي والغربي والعربي عليها فحسب، بل لم تزل تشغل ذهنيات المثقفين والساسة على مساحة واسعة من العالم الإسلامي على وجه الخصوص. إن الصفحة اللامعة التي اكتسبها مصطفى كمال كبطل قومي حرر بلاده واستقل بها.. قد تبدلت في الأذهان مذ أن بدأ يمارس سياسته التغريبية والعلمانية، والتي سعى إلى تطبيقاتها بصورة خاصة على المجتمع التركي في عقيدته وعاداته وتقاليده ولغته وثقافته وتربيته... ورغم ما لاقاه أتاتورك من إعجاب منقطع النظير من أبناء جيل ما بين الحربين العالميتين، وبقيت شهرته التاريخية ذائعة الصيت حتى بداية عقد الستينيات، إلا أن ذلك لا ينفي عنه، التناقض الحاد بين تصويره ملهماً يكتسب مسحة الهيبة، ومسخه إلى صورة متوحشة بشعة انسلخت عن موروثها وبيئتها وثقافتها لتعلن وتمارس وتطبق ثقافة الآخر!!

يقول المؤرخ هربرت ج. موللر في كتابه **منوال التاريخ**، وهو يتحدث عما كمن

---

(٧١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, p. 340.

(٧٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤٠.

من صفات خافية تجسدت في شخصية أتاتورك وتكوينه.. يقول: إن التقدم على طريق خلق تركيا جديدة قد أكسب مصطفى كمال أتاتورك أعداء كثراً، وإجمالاً، فإن حكمه المتطرف وشخصيته السياسية الصارمة، **قد شوشت عمله وأربكته وحطمته**.. فعلاً، لقد صور كونه يمتلك مواصفات إلهية، ولكنه من طرف آخر، صور نقيض له، ونسخ ذلك «الاله» (شيزوفرينيا) **إلى طوطم في منتهى البشاعة والوحشية**. وعلى أية حال فإن هناك من يتساءل عن حياته الذاتية كي ينفي عنه صفة القداسة.. كان رجلاً لا ألوهية فيه ولا حقارة.. صحيح، أنه كان دمثاً وعاقلاً، إلا أنه كان رديء السمعة، سكيراً، مع حياة عائلية فظة، مولع بالمقامرة والنساء.. وكان قاسياً، متحجّر القلب في التخلص من الذين خاصموه سياسياً وايديولوجياً، وكانت لهم خطورتهم عليه وعلى حكمه، فنفى بعضهم، وشنق بعضهم الآخر.. كانت له طاقة هائلة، واقتدارات ذاتية ثابتة[٧٣]..

لقد اعتبر إسراع أتاتورك في تنفيذ إجراءاته الشديدة، وسياسته في التحولات الاجتماعية والثقافية السريعة بمثابة إقحام غريب بعيد عن روحه وتاريخه وبيئته، وما ليس بمقدور ذلك المجتمع أن يستوعبه ويدركه ويتأقلم معه خلال فترة زمنية قصيرة، فنتج من ذلك أن وصف ظاهرة أتاتورك أعقب جيل أتاتورك.

إن أتاتورك يمثل بانتقالاته **من حالة تكوين العثمنة إلى صيغة بناء العلمنة**.. حسماً بصورة قطعية لركام كبير من المشاكل التاريخية المتوارثة، واستطاع أن ينشر نفوذه السياسي، ويثبت موقعه السلطوي من خلال تمتعه بالشرعية الوطنية والزعامة الكاريزمية التي اكتسبها خلال الحرب الأولى وحرب الاستقلال وإفرازاتهما الخطيرة التي هزت الكيان العثماني القديم بدولته ومجتمعه معاً[٧٤].

هكذا، نرى أن الشعب التركي قد اعترف به **أولاً** كقائد عسكري لامع جمع حوله القوى الوطنية في حرب الاستقلال، ثم اعترف به **ثانياً** كرئيس دولة على النمط السياسي الجديد وزعيم وطني لها، ثم اعترف به **ثالثاً** كأحد أبرز قادة عمليات التحديث في العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين.. وهكذا أيضاً، اعتبرت جملة أعماله السياسية والتحديثية إضافة إلى شهرتها الكبرى في العالم الإسلامي والغرب معاً مثار جدل عنيف في مختلف الأوساط والمؤسسات والمجتمعات والبلدان كون سياسته وعملياته قد فجرت المزيد من النقائض التاريخية التي حسمها سياسياً لصالح تركيا الجديدة، وتحديثياً لصالح حضارة الغرب.

---

(٧٣) Muller, Ibid., p. 337.

(٧٤) من المفيد جداً قراءة الدراسة التي كتبها رستو عن دور الجيش في تأسيس الجمهورية التركية، انظر: Dankwart A. Rustow, «The Army and the Founding of the Turkish Republic,» *World Politics*, vol. 11, no. 4 (July 1959), and Kazim Özalp, *Milli Mücadele, 1919-1922*, 2 vols. (Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1971-1972).

على هذا الأساس، نجد أن أتاتورك قد ترك وراءه جدلاً كبيراً (في العالم الإسلامي خصوصاً) بين الفئات المؤدلجة على حضارة الغرب كمؤيدين لعملياته وإجراءاته، وإدماجهم لها مع النزعة البطولية التي تحلى بها أثناء حرب الاستقلال وبين الفئات والمجموعات الثقافية والشرائح الاجتماعية التي تلتزم عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها الإسلامية كمناهضين ومنتقدين لسياسته التحديثية (التغريبية)، والتي مسحت عنه زعامته الوطنية وبطولاته العسكرية، باعتباره خارجاً عن الدين والسلطنة والخلافة والاعراف والمبادئ والقيم الإسلامية والشرقية.. الخ.

ان هذه المفارقة قد أخذت مداها بالتوسع بعد الحرب العالمية الثانية، أو بالأحرى، بعد وفاته مباشرة، وازدادت شقة الخلاف والانفصال منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا.. وتهاوت تلك الصورة اللامعة التي رسمها الغرب والأتراك والعرب معاً عن أتاتورك وإجراءاته كافة.. بل وانتقدت مجمل عملياته في التحديث والتغريب على يد أبرز النقاد والمفكرين والمؤرخين العرب التقدميين الذين بحثوا في سلبيات تجربته العلمانية - مثلاً.

لقد اختلف جيل اليوم من المثقفين العرب عن جيل الأمس في تقييم تجربة أتاتورك. دعونا نأخذ - مثلاً - من جيل الأمس: فهمي المدرس (العراق) وسلامة موسى (مصر)، لنسمعهما يقيمان تجربة أتاتورك. وإذا كان الثاني **تقدمياً**، فإن للأول **مسحة دينية معروفة**. لقد قرن المدرس في مقالته: «الغازي مصطفى كمال» بالفتح المبين في تحرير بلاده وإلغائه النظام العثماني القديم.. ولم تكن غير شبح هزيل أفلت من أيدي الحروب والكوارث. فنفخ في ذلك الشبح روح البطولة حتى استوى، وبنى على الأطلال ملكاً عزيزاً، وقلب القبور إلى قصور، وبعث في الأشباح خلقاً جديداً....»[٧٥].

أما سلامة موسى فيقول: «كان أتاتورك ينشد فوق استقلال تركيا مجتمعاً عصرياً، وكان يفهم الحضارة على أنها ليست شرقية أو غربية، وإنما هي وحدة تتألف من درجات، وأن أعلى درجاتها توجد في الأمم الغربية، وأسفل درجاتها في الأمم الشرقية..»[٧٦]. وأن «الثورة التركية التي أشعلها كمال أتاتورك في عام ١٩٢١ أكبر من الثورات المألوفة..»[٧٧].

أما اليوم، فإن الآراء التي يطلقها العديد من الكتاب والمفكرين العرب تختلف عما كانت عليه في السابق. يقول أحمد صدقي الدجاني: «ان التخريب الحضاري كان كبيراً

---

(٧٥) فهمي المدرس، «عبر من الماضي الغريب،» في: فهمي المدرس، **مقالات سياسية، تاريخية، اجتماعية**، ٣ ج (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١ - ١٩٣٢)، ص ٧٤. هذه المقالة منشورة في جريدة: **الاستقلال**، ٢٤/٤/١٩٣١.

(٧٦) سلامة موسى، **كتاب الثورات**، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، ص ١٠٨.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

حين تولى السلطة مستغربون أرادوا فرض أفكارهم بالقوة. ونكتفي إلى تجربتي أتاتورك وبهلوي المجاورتين للوطن العربي»[٧٨]. في حين يقول طارق البشري: «استأصل أتاتورك كل أثر لرابط إسلامي بتركيا نظاماً ومجتمعاً»[٧٩].

هذه المفارقة في تقييم أتاتورك بين الأمس واليوم، وبين التراثيين والتقدميين.. لها أكثر من دلالة واستدلال تاريخيين، **كون تجربة أتاتورك لم تزل بحاجة إلى المزيد من الدراسة والفحص والنقد والمقارنة في ثقافتنا العربية**. فهناك من لم يزل يعيش ذاكرة الأمس عن التجربة في لمعانها وبريق صاحبها وذيوع اسمه و(تجلياته)، وأعماله التي كتب عنها العشرات من الكتاب بكل ايجابية، وبإسناد واضح من الكتاب والمستشرقين والمؤرخين الغربيين الذين وقف على رأسهم معجباً غاية الإعجاب بعهد أتاتورك المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي في كتاباته العديدة التي خصصها عن تركيا[٨٠].

وهناك الفئات العريضة من الذين يصعقهم اسم «أتاتورك»، باعتباره: «أول حاكم معاصر خرج في حكمه عن عقيدة الإسلام»، وكان أول الذين نكلوا بالتراث والمجتمع الإسلاميين، وما جرّت سياسته «الحمقاء» على الإسلام والعرب والمسلمين من ويلات، وأنه ـ عندهم ـ ذلك «اليهودي، الذي كانت له ارتباطاته مع الماسونية العالمية.. والذي نجح في تحقيق أهدافها بتفتيت عرى الخلافة، وكبح جماح العالم الإسلامي والحضارة الإسلامية أمام الغرب الكافر»[٨١].

نستنتج من وراء ذلك كله، أن ثقافة العرب التاريخية عن أتاتورك ضعيفة جداً، وليست هناك تقييمات تاريخية وصفية في دراسة ايجابياته وسلبياته من خلال فحص تجربته بكل حيادية ودقة وموضوعية.. وعلى المؤرخ والدارس والمثقف العربي أن يأخذ في الحسبان، أن بحث وتقييم تجربة أتاتورك، يجب أن تمارس عملياتهما **بمعزل عن التصور المسبق**.. مهما كانت طبيعة ذلك التصور، سواء أكان دينياً، أم ايديولوجياً، أم ثقافياً، أم قومياً، أم تراثياً.. وبمعزل ـ أيضاً ـ عن قياس قرائن تاريخنا العربي الحديث والمعاصر

---

(٧٨) أحمد صدقي الدجاني، «الفكر الغربي والتغيير في المجتمع العربي،» ورقة قدّمت إلى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٣١٩.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٦٣١.

(٨٠) انظر على سبيل المثال لا الحصر كتاب: Arnold Joseph Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey: A Study in the Contact of Civilizations*, 2nd ed. (London: Constable and Company, 1923).

(٨١) لقد سجلت هذه الآراء والانطباعات عن شفاه العديد من المثقفين والطلبة ورجال الدين والفئات العريضة من أبناء العروبة، والتي كنت قد سمعتها في أكثر من بلد عربي. وهي ـ أيضاً ـ أفكار وآراء تزدحم بها الكتب السلفية والدينية.

وتطبيق وسائلهما وأدواتهما المنهجية في دراسة تجربة أتاتورك.. نظراً لاختلاف **البنى والأنساق والمفاهيم** في كل من التراثين العربي والتركي، وتباين بيئتيهما، وانفصال تاريخيهما مع اقتراب أوروبا جغرافياً من الأتراك، وتباعدها عن العرب. لقد اشترك الأتراك في صنع تاريخ قرون عديدة من تاريخ أوروبا الوسيط والحديث.. **معنى ذلك: أن ما ينسحب على تاريخ الأتراك المعاصر، لا يمكن سحبه على التكوين المعاصر،** والعكس صحيح. ومعنى ذلك أيضاً: أن أتاتورك كان لا بد أن يظهر بتلك التجربة التي اعتبرت سلبياتها وإيجابياتها عصارة لتاريخ العلاقات العثمانية ـ الأوروبية الساخنة، أي في النتيجة: استجابة سريعة ـ لا بد منها ـ للتحدي الأوروبي للأتراك خلال الحرب العالمية الأولى.. استجابة وطنية سياسية في تحرير البلاد واستقلالها، واستجابة لحالة الانبهار الحضاري بأوروبا الغربية.

٤ ـ تقييم التجربة: خلاصة دراسة التحولات

لقد خصص المؤرخ محمد أركون بحثاً مطولاً عن تجربة مصطفى كمال أتاتورك العلمانية على ضوء التعاليم الإسلامية.. وتكلم بحثه عن التجربة بمعزل عن نظائرها في العالم الإسلامي، كونها بزت غيرها من التجارب في نتائجها وظروفها ومؤثراتها.. وأبرز أركون الجوانب السلبية في علمانية أتاتورك، علماً بأن البحث قد نظر في تفكيكه ونقده إياها على ضوء أطروحات التراث الإسلامي[٨٢]. ويقول في مكان آخر: «هكذا تلاحظون أن تجربة أتاتورك قد ذهبت بعيداً في جرأتها. لكنها لم تكن في الواقع إلا كاريكاتيراً للعلمنة رافقته بعض التطرفات كما حدث ذلك في فرنسا سابقاً. لكن الشعب التركي لم يستجب لهذه التجربة التي دوخته، مما يفسر العودة الدينية العنيفة بدءاً من عام ١٩٤٠»[٨٣].

ردأ على أفكار أركون أعلاه، يمكنني حصر ملاحظاتي بالنقاط التالية:

أ ـ إن **العودة الدينية** العنيفة لم تبدأ من عام ١٩٤٠، بل كانت النشاطات الدينية في تركيا مستفحلة منذ بدايات عهد أتاتورك، ومنها تحركات الشيخ سعيد النورسي والجماعات الإسلامية التركية التي تبلورت حزبياً في المناخ السياسي التركي بعد هذا التاريخ بكثير. من جانب آخر، لا يمكننا اعتبار العودة الدينية التركية منفصلة عن الحركات الدينية الأخرى التي ظهرت في أماكن أخرى من العالم الإسلامي، لم تمارس فيها

---

(٨٢) من المفيد جداً مقارنة وفحص المنهج الجديد الذي اتبعه، على وجه الخصوص، المفكر محمد أركون في دراسته لموضوع «علمنة أتاتورك»، انظر: **Mohammed Arkoun, *Tradition et modernité en Islam: Le Cas du Kemalisme*** (Diogene: 1984).

(٨٣) محمد أركون، **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦)، ص ٢٧٨.

مناهج علمانية كتلك التي أفرزتها تجربة أتاتورك وطبقتها في الحياة السياسية.

ب ـ لا يمكن مقارنة تجربة أتاتورك «الكاريكاتيرية» في علمنة تركيا بما حدث في فرنسا سابقاً، نظراً لعوامل تاريخية وثقافية وتراثية وسوسيولوجية تقف حائلاً في النظرة والتطبيق بين عالمين يختلفان كلياً أحدهما عن الآخر.. إضافة إلى التباعد الزمكاني وركامهما التاريخي بين الشعبين التركي والفرنسي، ناهيك عن اختلاف الذاكرة والمرجعيات.

ج ـ حسناً فعل أركون في دراسته النقدية لتجربة أتاتورك العلمانية على ضوء التراث الإسلامي.. ولكن نسأل: أيكفي ذلك؟ **ان نتائج الدراسة تبقى يتيمة وقاصرة، ما لم تدرس التجربة على ضوء التراث العثماني خلال تاريخه الطويل**، والذي لم يعتمد الدين إلا ركيزة قانونية وعقائدية له، في حين اعتمد التراث العثماني على مرجعيات عديدة في التشكيل التاريخي(٨٤)، ومنها مرجعيات أوروبية.. وما أتاتورك إلا جزء من ذلك التراث بعد أن بدأ تشكيلاً تاريخياً جديداً، وبذلك اختلفت تجربته عن التجارب الأخرى.

كيف؟

دعونا نستمع قليلاً إلى رأي منح الصلح في مداخلة له عن تجربة أتاتورك، يقول: «فالخلاف يعد عادة على كيفية دخول العصر لا على الاقتراب أو الهروب منه. وهذا يشمل أغلب المدارس الثقافية التي ينتمي إليها الباحثون. وتجربة مصطفى كمال في تركيا التي كثيراً ما ترد كمثال على المعاصرة لم تأخذ مصداقيتها من كونها قاومت عسكرياً وسياسياً هذا الغرب.

«وقد تصرف مصطفى كمال على أساس أنه من الغرب، ولكن كان يشفع له أنه حرر بلاده وأراق الدماء من أجلها. **قبل أتاتورك الغرب كحضارة، وفي الوقت نفسه رفضه كمتسلط عسكري وسياسي واقتصادي**.

«إن ايجابية مصطفى كمال الكبرى كانت في إصراره العظيم على دخول العصر، وسلبيته الكبرى كانت في رأسه من دخول العصر منافساً ثقافياً أو حضارياً أو دينياً. على أن مصطفى كمال، كان يشعر في أعماقه بأن التراث الحضاري الذي يتخلى عنه، هو في الحقيقة تراثنا نحن العرب أكثر مما هو تراثه. ولو أن أحداً من العرب حاول ـ كما أوحى محمد أركون بضرورته ـ أن يؤسس «كمالية عربية» لكان يعد انحرافاً وأكثر ضرراً من مصطفى كمال التركي، ذلك أن انسلاخ العربي عن الحضارة العربية ـ الإسلامية على الطريقة الكمالية كان سيخلق تصدعات في الكيان العربي لم يتعرض لها الكيان التركي، وذلك لعمق القضية التراثية في الوجود العربي، وللدور الخاص المطلوب من العرب القيام

---

(٨٤) لقد توسعت في تفكيك هذه النتائج بعد استنباطها على ضوء المنهج الرؤيوي، انظر: الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**، ص ١٠٦.

به على صعيد وحدتهم وفعلهم في العالم الإسلامي»[٨٥].

إن إجراءات أتاتورك في التحديث والتغريب قد اختلفت عن إجراءات الإصلاحية السلطانية والتحديث العثماني لكل من سليم الثالث ومحمود الثاني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.. بفعل القطيعة التي أجراها ليس مع التراث الإسلامي فحسب، بل مع التاريخ العثماني الذي ولد في رحمه، واعتبر ذلك التراث بمثابة مرجعية غير متكاملة للعثمانيين إلى جانب مرجعيات أخرى لهم.

إذن، فقد تجاوز أتاتورك التراث الإسلامي الذي لم يستطع تجاوزه من سبقه في الإصلاحية والتحديث في العالم الإسلامي. «وقد علمه التاريخ العثماني ذلك. إنه لم يكتف بتحديث الجيش، بل تقتضي الضرورة الذهاب إلى تحديث الدولة والاقتصاد والتكنولوجيا والتربية وألبسة الناس التقليدية»[٨٦].

لقد تجاوز التراث الإسلامي الذي دام قروناً طويلة ببضع سنين فقط، وهذا ما حدث بالفعل، مهما كان حجم ذلك التراث الذي اعتمده النظام العثماني في حكمه الطويل.

نستنتج أيضاً، أن تجربة أتاتورك تختلف اختلافاً كبيراً عن تجارب تحديثية أخرى من العالم الإسلامي، فهي تختلف عن تجربة بهلوي في إيران، وتجربة فيصل الأول في العراق، وتجربة عبدالناصر في مصر، وتجربة بورقيبة في تونس.. **كونها اخترقت نسيج الدين بجرأة وسماجة وعدم اكتراث للنتائج والمخاطر**.. ولكنها كانت واضحة أكثر من تجارب أخرى اتصفت عملياتها بالتلفيق والمداورة على «الدين» في نزوعه العقائدي ونسيجه الاجتماعي باسم التراث والمعاصرة معاً.

المهم، أن المحيط الثقافي والبيئوي ـ السوسيولوجي الذي تحرك فيه أتاتورك، يختلف كثيراً عن المحيط العربي الأكثر انغماساً وارتباطاً بتراثه، إذ يعتبر هذا الأخير صاحب العلاقة الأولى والأخيرة بتراثه الإسلامي: عقيدة وتاريخاً ولغة وحضارة وثقافة..، وتهمه كثيراً تلك العلاقة التي يستطيع من خلالها أن يهيمن على معايشته للحياة وأنماطها المختلفة في بيئته المعروفة التي انبثق منها ركام ذلك التراث الخالد.

وأخيراً، إن ما يهمنا أن نخرج به من بحثنا هذا، قولنا بأن مصطفى كمال أتاتورك قد انتصر لأفكاره وخططه خلال مرحلته التاريخية، وخصوصاً في تحولاته الكبرى **من حالة العثمنة نحو بناء العلمنة**.. وحاول أن يجعل كل الأتراك مثله في إرهاص جماعي

(٨٥) انظر مداخلة منح الصلح في: «نظرة نحو المستقبل: حوار مفتوح،» في: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٨٣٢.

(٨٦) Muller, *The Loom of History*, p. 338.

ونضالي، ورغم التشبع بالمشاكل المتنوعة، إلا أنه نال من المناخ السيميائي ـ التصوري والذهنية المركبة لشعب بأسره ورغم تشدد شرائح اجتماعية عريضة منه بالدين الإسلامي.

لقد نجح في تكوين دولة جديدة بنى نظامها على النسق السياسي الأوروبي، منبثقة عن رحم امبراطورية منهارة كانت تعيش حياة تاريخية على الطراز القديم. واستطاع بالتدريج **تصفية تاريخ تركيا الاجتماعي**(٨٧)، وغالى كثيراً في اقتراباته من أوروبا، ثم انغماره في حياتها، دون أن يغير إلا قليلاً من واقع الحياة التركية في بعض أشكالها البدائية أو الآسيوية ـ الوسيطة.. إذ لم يزل النمط العثماني للانتاج ساري المفعول في أصقاع عريضة من شرقي الأناضول.

ولكن الأهم من كل ذلك: أنه حدث خلال عهده، تحطيم خطير لقوى التفكير العثماني القديم سواء أكانت تقليدية سلفية، أم إصلاحية مبتسرة من خلال غرسه لسيادة النموذج الأوروبي، وتركيزه على دور الفرد والسلطة في التكوين التركي المعاصر(٨٨)... وكان ذلك ـ مع الأسف ـ على حساب إجهاض شبه كامل من العلاقات التاريخية بين الأتراك والشعوب الآسيوية الأخرى.

ومع تعاقب السنين، أصبح ـ **اليوم** ـ **اسم أتاتورك لا يتردد إلا قليلاً**.. بعد أن ذهب بريقه، وخبت شهرته.. وظهرت بطولات لغيره في الميدان. ولكنه سيبقى في ذاكرة التاريخ الحديث، **ذلك الكاريزما الاستثناء الذي تتطلب شخصيته وتاريخية عهده وايديولوجيته وجميع إجراءاته وتجاربه** المزيد من الدراسات والأبحاث على مدى طويل من الزمن.

---

(٨٧) لقد كتب المؤرخ كمال كاربات تفاصيل رصينة عن التغيرات الاجتماعية في المجتمع التركي إثر تطبيقات سياسة أتاتورك وبرنامجه التحديثي، انظر: Kemal H. Karpat, ed., *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 7 (Leiden: E. J. Brill, 1973).

وحول جذور المؤسسات التركية الجديدة، انظر: Elaine Diana Smith, *Turkey: Origins of the Kemalist Movement and the Government of the Grand National Assembly, 1910-1923* (Washington, DC: [n. pb.], 1959).

أما عن نتائج التحديث وإفرازاته في تركيا، فانظر: الجميل، «مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر،» ص ٢١ ـ ٢٨.

(٨٨) Suna Kili, *Kemalism* (Istanbul: Robert College, School of Business Administration and Economics, [1969]), p. 5.

الفصل الثالث

مؤثّرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر

مفهوم التحديث: رؤية ابيستيمولوجية في المنهج

يعبّر مصطلح «التحديث» (Modernization)، لدى المؤرخين الاجتماعيين، عن مجموعة من التغيرات المعقدة جداً التي تؤثر في حالة مجتمع ما، أم مجتمعات معينة، بطريقة متفاوتة في بناء أوليات وقيم وأساليب وخصائص وممارسات[1]... وقد استخدم «المصطلح» في نقاشات بعض المؤرخين والمفكرين العرب، كونه المعبر الأساس لسياسات مضنية ومعتمة في التغيير، لكن شكلياتها لا تسمح بأي حال من الأحوال في التعبير عن حاجات المجتمعات النامية ومتطلباتها. ان مضامين تلك السياسات هي صورة مغايرة لأصول حركة التحديث المنطلقة من المركزية الأوروبية في التحضر المعاصر والثقافة الحديثة. إن «التحديث» في أصوله الأوروبية، ذو خصائص تتصف بها عملياته في التمايز والتعبئة والعلمنة[2].

تعد هذه المعايير الثلاثة هي المعبرة بصورة دقيقة وفعالة عن أفكار وعقائديات وتطبيقات وممارسات ومشاكل وأدوار وعناصر وعقلنة وعلاقات ومبادرات ومخططات ومساهمات وتجارب ومهارات... الخ، كلها تعمل بطموح يسعى إلى إحداث المزيد من التغيرات في البنى المختلفة لأي مجتمع مورست في نطاقه الزمكاني عمليات التحديث بأوجه مختلفة.

---

(١) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York: Free Press, 1958), p. 116.

(٢) انظر: «Modernization,» dans: Raymond Boudon et François Bourricaud, *Dictionnaire critique de la sociologie* (Paris: Presses universitaires de France, 1984), pp. 148-149.

إذن، التحديث هو نظرية (Modernization Theory) تؤكد على أن القيم التقليدية في أية منظومة اجتماعية، هي عقبة كأداء في تنمية المجتمعات المتخلفة.. وأن الخروج من هذا المأزق، يتطلب تغيير الثقافات التقليدية (الأساليب القديمة المختلفة في المنظومات، البنى، المؤسسات، الأجهزة، الجماعات، الذهنيات، التفكير الفردي...). من خلال تبني قيم التحديث ـ المعلن عن طبيعة عملياته وخصائصه أعلاه ـ أي بمعنى صريح، تبني القيم الحديثة، واعتمادها في النظرية والتطبيق[٣]. ويرد أحمد حجازي على ذلك في مقالته الرصينة بقوله: «من الخطأ أن نتصوّر تخلف المنطقة العربية على أنه تخلّف البناء الداخلي لهذه المنطقة، أو بسبب عدم قدرة هذه المجتمعات إدخال أو استيراد ميكانيزمات التحديث التي خبرتها المجتمعات الغربية»[٤]. ولكن دعونا نسأل: ما هي أبرز تلك الميكانيزمات؟

هكذا، ستمثل ظاهرة «الاحتكاك الثقافي» بالنماذج التي ينتجها العالم المتقدم، المنحنى الجوهري للتحديث، كخلاصة واضحة في التنمية، والخروج عن آلية القياس التاريخي التقليدية التي تحافظ على التخلف بكل أبعاده، بل وتجسده في المجتمع، وتحجّره في الذهن اللاواعي والممارسة.

من جانب آخر، فإن نظرية التحديث، تسعى إلى **إعادة إنتاج التجربة الغربية مهما كان نوعها النهضوي والتقاني في العالم الثالث**. وهنا يدخل رجال الاقتصاد إلى جانب المفكرين التشخيصيين والمؤرخين الاجتماعيين، ليؤكدوا وجوب محاكاة العالم المتقدم في تغيير أنماط الاقتصادات التقليدية، حتى تستطيع المجتمعات المتخلفة، اللحاق بركب الدول المتقدمة، أي إفساح المراحل للنمو في الانتاجية بعد الانطلاق من التقليدية المتوارثة إلى الاستهلاكية الوفيرة، وإنتاجية أدوات الانتاج في جميع الميادين[٥].

يؤكد ذلك روستو (Rostow) ونظرية الحلقات المفرغة عند ليبنشتاين (Leibnestein) وغيرهما، **على ضرورة المحاكاة الثقافية والتقانية**، أي بمعنى ربط أي مجتمع متخلف بالنسق الرأسمالي من أجل بناء المؤسسات والأجهزة، وذلك بوساطة استيراد رأس المال والوسائل والأدوات التقانية الحديثة، والاعتماد على المساعدات الأجنبية، والقروض، وما يتبعه من تغييرات هيكلية في دواخل أي مجتمع من مجتمعات

---

(٣) لمزيد من التفاصيل عن الجانب السوسيولوجي من أجل تحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع حديث/ متطور، انظر: Shmuel Noah Eisenstadt, *Modernization: Growth and Diversity* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1963), pp. 216-219.

(٤) من التحليلات الرصينة لهذا الموضوع، انظر: أحمد مجدي حجازي، «المثقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ١٢ ـ ١٣.

(٥) Harvey Leibnestein, *Economic Backwardness and Economic Growth* (New York: Wiley, [1957]), p. 281.

العالم الثالث، كي يصل إلى مرحلة الاعتماد على نفسه، ثم يعدّ للتفكير في بناء مرحلة جديدة[٦].

على ضوء ما تقدّم أعلاه من مفاهيم، يقفز السؤال أمامنا:

كيف سندرس مؤثرات «التحديث» في تركيا المعاصرة؟

ـ علينا أن نفصل بين استعمالات مصطلحي «الإصلاحية» و«التحديث» من خلال مناقشة تطور العمل التنظيمي لكل مضامينهما تاريخياً.

ـ الوقوف من خلال **تشخيص التناقضات**، على ما أفرزته التجارب الإصلاحية العثمانية تجاه المجتمع التركي، أي بمعنى ولادة أرضية «عثمانية» إصلاحية. . تحركت فوقها عمليات «التحديث» التي أجريت على مدى خمسين سنة وأكثر، وهي عمليات متحركة على أرضية عمرها حوالى قرن كامل من الزمن[٧].

ـ بعيداً عن «التقليدية» و«التأويلية» التي تخفي التناقضات، سوف نحدد تجربة «التحديث» التركية، وتقييمها، مناقشة ونقداً في نطاقها الزمكاني وما أفرزته من مؤثرات أصابت بنية المجتمع التركي في الصميم.

ـ نبحث عن إجابات لما واجهنا من أفكار وأسئلة ومعلومات، أي بمعنى، تقديم استنتاجات معرفية، تفيد جميعها ثقافتنا العربية المعاصرة في المعرفة والتطبيقات. وتكاد تنحصر جميع الإجابات لأفكار كثيرة جداً يجمعها مختزلاً، سؤال واحد يقول: هل فازت تركيا ونجحت في إغناء المعايير الثلاثة التي طرحتها أعلاه، أي: التمايز والتعبئة والعلمنة، وطبيعة مهامها التاريخية في «التحديث»، كأول ظاهرة عملية في النظرية والتطبيق ليس في تاريخ تركيا، بل في تواريخ أمم أخرى[٨]؟

دعوني أستجلي بعض الأساسيات في هذه الورقة العلمية المختزلة عن مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر، معتمداً في ذلك على مصادر مهمة وجديدة في هذا

---

(٦) Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1963; 1971), pp. 182-187.

(٧) هناك مشروع قيد الانجاز لدراسة التحديث العثماني ـ التركي، وقد كان لكاتب هذا البحث مساهمة في مناقشته، وتقوم به لجنة من المؤرخين ويشرف عليه المؤرخ الأمريكي كارل براون. انظر: سيّار الجميل، «طبيعة الحياة الاجتماعية في المشرق والمغرب العربيين خلال الفترات العثمانية، الحمامات، تونس، ١٥ ـ ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦)، ص ١٦٧ ـ ١٧٠.

(٨) عن التأثيرات السلبية التي تقيمها علاقات التبعية الاقتصادية كجزء من منظومة التخلف في العالم الثالث، اقرأ ـ بتحفظ ـ كتاب: André Gunder Frank, *Crisis in the Third World* (New York: Holmes and Meier Publishers, 1981).

المضمار، ومحللاً معلومات وأفكار متعددة ومتنوعة من خلال المنهج الابيستيمولوجي المقارن، مستخلصاً العديد من الاستنتاجات المعرفية التي نحن بأمسّ الحاجة لإدراكها وفهمها في خضم القرن العشرين.. نحن العرب.

أولاً: التمايز التاريخي من العثمانية نحو الكمالية

١ ـ تكوين البنية الاجتماعية: الأرضية والجذور

لقد ارتبطت بنية المجتمع التركي المعاصر، بركام من التطورات التاريخية التي جرت في عالم الأناضول على امتداد حقبة التاريخ الحديث، أي ابتداء بفتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٣م، وبعد عمليات التركيز العثماني على أوروبا خلال الفترات القروسطية المتأخرة.. **وكانت الامبراطورية العثمانية قد اشتملت على ثلاثة عوالم جغرافية كبرى، هي: الأناضول وشرقي أوروبا والوطن العربي.**

إن تركيا المعاصرة في أنثروبولوجيتها وسوسيولوجيتها التاريخية تعود في تكوينها إلى المرجعية الاثنية والقومية التي جسدها **الأناضول** (Anatolia) الذي أفادها عرقياً في تكريس الوازع الاثني والنزعة الوطنية المعاصرة، في حين كان يشكل أرضية استقبال وإنتاج للعنصر التركي، وانبثق العثمانيون على تخومه الغربية مشكلاً مسرحاً لتحركاتهم التاريخية العديدة، سواء في التركيز على العالم الأوروبي، أو في الانتشار الامبراطوري لامداء شاسعة الأطراف[٩].

هكذا، نعلم بأن الأرضية والاثنية كانتا بمثابة سند جغرافي وتاريخي شرعي في تكوين البنية الاجتماعية المعاصرة لتركيا التي انبثقت في كيانها السياسي المعاصر عن انهيار الامبراطورية الأم، ذات الشرعية التاريخية كدولة قديمة عاشت أكثر من ستة قرون، والتي انهارت بفعل عدم مقاومة أدواتها ووسائلها وأجهزتها القديمة التي احتفظت بها منذ العصور الوسطى المتأخرة[١٠].

إن كلاً من عالمي شرقي أوروبا والوطن العربي، كان يمثل مرجعية أساسية في تكوين الامبراطورية العثمانية عبر فترات العصر الحديث. لقد تمثلت مرجعية شرقي أوروبا **بالأنظمة البيروقراطية المتوارثة وأحوالها في الممالك الأوروبية القديمة**، والتي استفادت منها الدولة العثمانية، وخصوصاً عند الهابسبورك في النمسا وهنغاريا، إضافة إلى الإمارات الايطالية والبلقانية واليونان وقبرص والمملكة البولندية. أما الوطن العربي، فتمثلت مرجعيته بالنسبة للأتراك العثمانيين في **الميراث الديني ـ الإسلامي** الذي حمل في جوفه

---

(٩) سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٢١٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢٣٠.

التاريخي ركاماً من التواريخ والشرعيات كالخلافة والشرع والمذهبية.. ثم الأنظمة السلالية والدينية والمملوكية والدويلاتية... الخ، اضافة إلى نظرية «دار الإسلام»(١١).

عندما فتحت القسطنطينية عام ١٤٥٣م، كان المجتمع التركي قد انتقل من حياة البداوة إلى الاستقرار منذ زمن بعيد، بفعل السياسات السلطانية القوية لكل من بايزيد الأول (١٣٨٩ ـ ١٤٠٢م) ومراد الثاني (١٤٢١ ـ ١٤٥١م)، خصوصاً بعد انتقال التركيز العثماني عبر أوروبا من مرحلة المواجهة إلى مرحلة الانتصار، ولكن بعدما ترسخت السلطة العثمانية في الجانب الغربي من الدردنيل واتخذت استانبول عاصمة للدولة، ودخلت الدولة ذاتها بعد استقرارها على عهد سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م) خلال النصف الأول من القرن السادس عشر حالة الانتقال في الاقتصادات بولادة ظواهر جديدة في إطار التغييرات الجوهرية، والتي تناولت كلاً من علاقات الانتاج ووسائل الانتاج(١٢).

وتميزت القرون الثلاثة التالية: السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر بالركود الاقتصادي والاجتماعي العثماني الذي كان كفيلاً بضعف عسكريات الدولة العثمانية التي امتازت بالنزوع الحربي المتواصل على مدى القرون الثلاثة السابقة: الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر.(١٣) بل وقد وقفنا على نماذج من توطن الانكشارية في الأقاليم واندماجهم مع السكان الأصليين، إضافة إلى ولادة حكومات لامركزية في الولايات العثمانية(١٤).

---

(١١) هذا ملخص اجمالي لأفكار كاتب هذا البحث في مواضيع بعض دراساته التي نشرها مؤخراً، انظر: سيّار الجميل: «الحصار العثماني الثاني لـ(فيينا) عاصمة الهابسبورك النمساوية سنة ١٦٨٣،» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** (جامعة الكويت)، السنة ٤، العدد ١٦ (خريف ١٩٨٤)؛ «دولة السلطنة العثمانية وإشكالية الخلافة: رؤية ابستيمولوجية لمواقف «تاريخية» متعددة،» **دراسات عربية**، السنة ٢٣، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٨٧)، و«البحر المتوسط: الشرعية التاريخية العربية مساهمة معرفية في تصحيح بعض المفاهيم،» **دراسات عربية**، السنة ٢٤، العدد ٩ (تموز/يوليو ١٩٨٨).

(١٢) من المفيد في هذا الباب دراسات المؤرخ التركي خليل إنالجيك: Halil Inalçik, *The Ottoman Empire: Conquest, Organization and Economy (Collected Studies)* (London: [n. pb.], 1978).

(١٣) Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977-1978), vol. 1: *The Empire of the Gazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808.*

(١٤) انظر: Hamilton Alexander R. Gibb and Harold Bowen, *The Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1950), vol. 1: *Islamic Society in the Eighteenth Century*, and Norman Hzkowitz, «Eighteenth Century Ottoman Realities,» *Studia Islamica*, vol. 16 (1962), pp. 73-94.

لقد استقبل كل من عالمي شرقي أوروبا والوطن العربي الآلاف المؤلفة من أتراك الأناضول الذي كان يدفع دوماً بالمزيد منهم نحو أرجاء الامبراطورية.. وكان الأناضوليون يستقرون في الأماكن الجديدة، ويندمجون مع واقعها ومجتمعاتها، في حين لم يستقبل الأناضول نفسه، أو يتقبل وجود عناصر غير تركية فيه، حتى وإن كانت متعثمنة عسكرياً أو سياسياً أو عقائدياً.[١٥] إذن، بقي الأناضول يشكل حالة خاصة، حتى في تعامل السلطات العثمانية معه، ولكن بدرجة أخف من سياسة تركيا الفتاة، ومغالاة الاتحاديين في مطلع القرن العشرين.

كان النظام الاداري العثماني هو الآخر كفيل بوجود الأدوات المستغلة بوسائلها المختلفة فانقسم المجتمع انقسامات متعددة. وإن أبرز طبقة استمرت مصالحها طويلاً، هي «السراتية»[١٦] التي يشكلها سراة المجتمع حضرياً وريفياً. ان السراتية (الأعيان) طبقة عثمانية مندمجة مع الدولة، متخذة من قوانينها وأعرافها أساليب سياسية واقتصادية متنوعة في القمع الاداري والظلم الاجتماعي، وخصوصاً في نظام «الالتزام» كقوى مستغلة في هيئة النظام الاقطاعي العثماني المتوارث.

٢ ـ تطورات الاصلاحية العثمانية

هكذا يمكننا أن نتوضح جذور البنية الاجتماعية في تركيا من خلال الإطار التاريخي، والتي تجلت مختمرة بوضوح في حالات التخضرم بين القرنين الأخيرين (التاسع عشر والعشرون) وعناصرها المتنوعة المترسبة عن الماضي العثماني، والتي بدأت تصطدم بالحديث المستجد سواء كان ذلك في المدينة والريف. وظهرت التناقضات الحديثة إثر تطبيقات الإصلاحية المدنية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، سواء بين القديم والحديث، أو بين الملاكين والمزارعين، أو بين المستنيرين ورجال الدين، أو بين الانكشارية والنظام العسكري المستحدث، أو بين السلطة المركزية والولايات، أو بين المشايخ والأفندية، أو بين المشروطية والحكم المطلق... الخ.

لقد ساهم ذلك كله بولادة تطورات لم تعرفها الحياة العثمانية من قبل. وكانت

---

(١٥) من المفيد جداً في هذا الباب أن يقرأ الكتاب الذي حرره كمال كاربات. انظر: Kemal H. Karpat, ed., *The Ottoman State and Its Place in World History*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 11 (Leiden: E. J. Brill, 1974).

يصح تعريف الأناضول بالمضخة البشرية في التاريخ البشري العام، قد امتصت شعوب رعوية من أعماق آسيا، وسحبتهم نحوها، ثم دفعتهم أو قذفتهم على مر العصور نحو أوروبا بصورة خاصة. عن الجوانب الجيو ـ أنثروبولوجية، انظر: «Anadolu,» in: *The Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed. (Leiden: E. J. Brill, 1966), vol. 1, p. 468.

(١٦) انظر الدراسة الممتازة لـ: ايليا حريق، «السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٤ ـ ٢١.

الغلبة للعينات التي جسدتها الفئات البرجوازية ضد مراكز القوى للعهد القديم، متمثلة بانقلاب «تركيا الفتاة» الشهير سنة ١٩٠٨م، فانفتح بذلك عهد تاريخي جديد في الحياة الاجتماعية، بوساطة تنفيذ الخطط السياسية والاقتصادية في الساحة التركية التي بدأ ينسحب عن أغلفتها العهد القديم بكل عناصره، رغم المؤثرات التي تركها في دواخلها كترسبات ومخلفات.

كيف تم ذلك؟

لا بد من أن نأخذ بنظر الاعتبار، خصوصية «التمايز» في هذا المجال، كي نقف على نتائج سليمة لهذا الموضوع الذي لم يزل يشغل تفكير بعض المؤرخين عن تركيا المعاصرة، مقارنة بما حدث في كل من روسيا واليابان ومصر والصين.. في عمليات التحديث التعبوية وكجزء من استراتيجية المواجهة مع أوروبا الغربية[١٧].

على مدى مائتي سنة من تطورات شتى حدثت في تركيا، نستطيع أن نحدّد الفوارق الابيستيمولوجية لكل من عمليات «الإصلاحية» أو «التحديث»، رغم أن عناصر مشتركة لعبت دورها في مختلف الاجراءات[١٨]، سواء أكان ذلك في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، أم في دولة تركيا المعاصرة (الجمهورية التركية) خلال القرن العشرين.

تكاد تكون المبادئ والخطط الإصلاحية المدنية والعسكرية جمعاء قد مورست على يد العثمانيين عبر قرن كامل، بهدف الحفاظ على كيان الدولة عسكريا وسياسياً وإدارياً واقتصادياً وتعليمياً.. ولم يخل ذلك من عناصر «تحديث» لمختلف الأجهزة القديمة، وبناء مؤسسات جديدة، في حين أن عمليات «التحديث» قد جرت على مدى نصف قرن، منبثقة على يد المصلحين الأتراك الذين أطاحوا بالنظام القديم، وقضوا على أجهزته كافة دون القضاء على المنظومات الفكرية والتاريخية التي خلفها كترسبات في اللاوعي الجماعي.. حققوا أيضاً مبادئ جديدة في السياسة والاقتصاد والمجتمع، أي بمعنى تحقيقهم لقيم اعتبارية حديثة وغرسها في المجتمع التركي الذي حقق أمانيه الوطنية، ولكن دون تحقيق الآمال العريضة في التحديث، لسببين أساسيين اثنين:

---

(١٧) L. C. Brown, «The Modernization of the Middle East Ottoman Afro-Asia and Its Successors States,» dans: Abdel-Jelil Temimi, ed., *La Vie sociale dans les provinces arabes à l'époque ottomane* (Zaghouan: [s. n.], 1988), tome 3, et Robert E. Ward and Dankwart A. Rustow, eds., *Political Modernization in Japan and Turkey* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964).

هذه البحوث المقارنة تلقي أضواء ساطعة على النتائج المستخلصة من تجربة تحديث الجيش والتربية والصحافة... الخ.

(١٨) حول هذه الإجراءات، انظر: Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford Paperbacks; no. 135 (London; New York: Oxford University Press, 1961), chap. 1.

١ ـ الضعف في الاجراءات والخطط الكفيلة بخلق الخصوصيات الأساسية للتحديث وهي: التمايز والتعبوية والعلمنة.

٢ ـ المشاكل التي أفرزتها تجربة «التحديث»، والاصطدام مع واقع الانتماءات المختلفة عن أوروبا. . وهو واقع جيو ـ تاريخي ينتمي في تفكيره ومؤثراته ورواسبه وذهنيته المركبة إلى الزمنية التاريخية العثمانية والمساحة الجغرافية ـ الأناضولية.

إن تركيا هي البلد الشرقي الوحيد الذي حمل اهتمامه بالغرب طويلاً (١٩). ولا غبار على ذلك، كونه تبلور في النصر والهزيمة من خلال التركيز العثماني على أوروبا. لقد عاش حياة تاريخية متأزمة ومتصارعة مع أوروبا الشرقية منذ عهد مراد الأول (١٣٦٠ ـ ١٣٨٩م). وقد دقت تركيا العثمانية أبواب فيينا عاصمة الهابسبورك النمساوية لمرتين، بعد وصول جيوشها القوية إلى قلب أوروبا النابض(٢٠). هكذا نعلم بأن فترة تاريخية تقدر بـ١٥٠ سنة بالضبط بين فشل الحصار العثماني الثاني لفيينا عام ١٦٨٣م، وولادة التنظيمات(٢١) Tanzimat بـ«**خطي شريف كولخانه**» على عهد السلطان عبد المجيد الأول سنة ١٨٣٩م، كانت الدولة تعيش حالة انهيار واسع النطاق(٢٢).

٣ ـ خصوصية التحديث التركي

يمكننا تحديد حالة الانطلاق النهضوي بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م(٢٣) وهي السنة التي تبوأ فيها سليم الثالث عرش الدولة العثمانية (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧م)، والذي يعد الأب الروحي لجميع ما حصل من عمليات في التقدم التركي باتجاه الغرب الأوروبي الذي تم

---

(١٩) لاحظ ما كتبه باختصار رودريك ديفيسون عن اهتمامات تركيا بالغرب، في: Roderic H. Davison, *Turkey: A Short History* (London: [n. pb.], 1981), pp. 67-91.

(٢٠) انظر: الجميل، «الحصار العثماني الثاني لـ(فيِنّا) عاصمة الهابسبورك النمساوية سنة ١٦٨٣،» ص ٣٦٠.

(٢١) أحيل القارئ إلى الكتاب القديم الذي كتبه انغلهارت بالفرنسية عن تنظيمات الدولة العثمانية ونشره بجزأين، واستفاد منه العشرات من المؤرخين خلال القرن العشرين، وفي مقدمتهم أرنولد توينبي في كتابه عن تركيا. انظر: Edouard Engelhardt, *La Turquie et la tanzimat, ou histoire des réformes dans l'Empire Ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*, 2 vols. (Paris: Cottillon, 1882-1884).

(٢٢) هكذا جاء في المقدمة التي كتبها السلطان عبد المجيد الأول سنة ١٨٣١ لـ **خطي شريف كولخانه**. انظر الكتاب القديم أيضاً: Sir Porter James, *Turkey; Its History and Progress: From the Journals and Correspondence of Sir James Porter*, 2 vols. (London: Hurst and Blackett, 1854), vol. 2, p. 261.

(٢٣) التفاصيل تنفرد بها دراسة: Bernard Lewis, «The Impact of the French Revolution on Turkey: Some Notes on the Transmission of Ideas,» *Journal of World History*, vol. 1 (1953), pp. 109-121.

«اكتشافه» خلال القرن الثامن عشر[٢٤]. وقد واصل المشروع النهضوي الاصلاحي السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م)[٢٥]، وكان جريئاً في تنفيذ قراراته باستئصال الأجهزة القديمة المضادة، وعلى رأسها، نظام الانكشارية.. أما ما بين جلوس محمود الثاني على العرش عام ١٨٠٨ وانقلاب تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م فقرن كامل، يمثل فجوة تاريخية شغلتها الإصلاحية العثمانية، في حين مثلت تجربة تركيا الفتاة والاتحاديون كمؤثرات لتلك الإصلاحية: الثورة على النظام العثماني القديم برمته، وتطبيق **الدستور** تقليداً للارادة الحرة التي أفرزتها مؤثرات الثورة الفرنسية قبل أكثر من قرن كامل، إضافة لمؤثرات الأفكار القومية وأحداثها الكبرى في أوروبا[٢٦]. وتلاقحت خلال الفترة أفكار الفئات الجديدة في المجتمع التركي، والتي كان مقدراً لها أن تلعب دورها الحر قبل هذا التاريخ بفترة طويلة، لولا الأفكار المضادة، وسلطة الحكم المطلق الذي مثلته بشكل كبير تجربة عبدالحميد الثاني لفترة طويلة من عهده (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م). يذهب المؤرخ ستانفورد شو معتبراً أن **خطي شريف كولخانه** قد احتوى على كثير من المثل العليا التي تضمنها **الاعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن في الدولة الحديثة**، ذلك الاعلان المعروف الصادر في عام ١٧٨٩م[٢٧].

إذن، لا بد من التفقه في أوضاع ما تراكم من نتائج في المجتمع التركي المعاصر، ذلك أن جذور التحديث التركي ترتبط بأفكار سليم الثالث وخططه، وقد مارس محمود الثاني سياسة اصلاحية كبرى، والتي كانت قاعدة لـ«**التنظيمات**» *(Tanzimat)* كقرارات يعود الفضل في صيانتها إلى رجل كرشيد باشا الذي اعتمد عليه عبدالمجيد الأول، وخصوصاً في «**خطي شريف كولخانه**»[٢٨].

ورغم أن عبد المجيد، حاول أن يضفي نزعة دينية شكلية على ما جاء به «**خطي شريف همايون**»، إلا أن المشروع الديني السلفي بدأ مع عهد محمود الثاني، وبذلك اختلف الأخير قليلاً مع الأفكار الحرة الأولى التي التزمها سليم الثالث.. وسيجد المشروع

---

(٢٤) شروحات لمعلومات وافية تؤكد هذا «الاكتشاف» كما أسماه زيادة في كتابه: خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

(٢٥) انظر التفاصيل عن اصلاحية محمود الثاني، في: محمد عبد اللطيف البحراوي، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني، ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩** (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٨).

(٢٦) Halil Halid, «The Origin of the Revolt in Turkey,» *The Nineteenth Century and after*, vol. 65, no. 387 (May 1909), pp. 755-760.

(٢٧) Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, p. 61.

(٢٨) انظر التفاصيل في: William Miller, *The Ottoman Empire and Its Successors, 1801-1927* (New York: Octagon Books, 1966), pp. 61-93.

السلفي، أرضيته الواسعة في عهد عبدالحميد الثاني، الذي سيجعله **أداة تاريخية مقدسة لمواجهة الأحرار والنزعات التحديثية التي تفاعلت وتبلورت على مدى عقود طويلة من السنين**، جنباً إلى جنب مع تبلور النزعة القومية في أوروبا.. هكذا، ستغدو كلاً من النزعتين الدينية السلفية والقومية الأوروبية، مرجعية للمشروع النهضوي التركي والعربي على حد سواء، ومنذ ذلك الوقت: سلفية دينية تدعو للرجوع إلى اتباع طريقة «السلف الصالح» قبل ظهور الخلاف، وقومية أوروبية تدعو لاتباع النهج الأوروبي قبل ظهور الاستعمار.

من جانب آخر، نعلم بأن ممارسات متنوعة على طريق التحديث التركي رغم كل عوامل التضاد، كانت كفيلة بإخراج سيناريو اجتماعي من نوع جديد: فرز فئات اجتماعية جديدة في المجتمع التركي، ساهمت بخلق مضامين ونظم ونزعات في السلوك والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية. لقد ولدت قيم جديدة (أخلاقيات)، وتعد من أهم المظاهر في التنوع الطبقي، الذي يشكل خطورة أكثر من التضامن الطبقي، وستفصل إلى حد كبير بين منظومتين اجتماعيتين في تركيا، هما: **المدينة والريف**، كقاعدتين جغرافيتين في **التمدن والتقليد، وبين الثقافة الحرة الأوروبية والثقافة الدينية** (السلفية/الصوفية)، أو بين الجماعية التقليدية من الملاكين والأرستقراطية وبين التجار الجدد والبرجوازية[٢٩].

لقد أوجدت الإصلاحيات «التحديثية» علاقات اجتماعية إذاً، علاقات اختمرت من خلال تجارب التلاقي مع كل من فرنسا وألمانيا بشكل خاص. وهي علاقات ثانوية، في حين أوجدت من طرف آخر شكلاً من أشكال إحياء للعصبية الاثنية التي تقوم على حضارة الجماعية التقليدية ذات الاتجاهات المتضاربة.. وستزداد إثر ذلك، تناقضات المجتمع التركي رغم نظام المركزية في الادارة، أو وسائل الاتصالات والمواصلات والاعلام..

نستنتج، أن «التحديث» كان مؤثراً عمودياً على أشكال روح الاثنية والطائفية، وأفقياً بظهور جماعات مصلحة، وفئات ثقافة أوروبية، وجماعات رأي، وفكر حر، وفكر راديكالي، وطبقات اجتماعية لها مناخها في القرن العشرين. إن المؤثرات، هي: نتائج تاريخية التصادم لروابط اجتماعية متنافرة حيناً، ومتلازمة حيناً آخر: وان تلك النتائج كانت بفعل سياسة تحديثية احتوت على أفكار أو سياسات متنوعة، تلتزمها الاتجاهات الفكرية والعقائدية والايديولوجية، كي تعمل خلال فترة جيل أو جيلين على خلق واقع جديد للأمة، يشكل خصوصيتها المعاصرة أمام العالم.

---

(٢٩) انظر: عماد الجواهري، «البنية الاجتماعية في تركيا،» في: إبراهيم خليل أحمد [وآخرون]، **تركيا المعاصرة** (الموصل: جامعة الموصل؛ منشورات مركز الدراسات التركية، ١٩٨٨)، ص ١٤٣ ـ ١٥٦.

٤ ـ أين يكمن الخلل في التحديث التركي؟

لقد كانت تركيا المعاصرة هي الوليدة عن نظام تاريخي قديم (الدولة العثمانية) على أرضية متوحدة عرقياً وجغرافياً (الأناضول)، وكانت محظوظة جداً مقارنة بالعالمين الجغرافيين الآخرين من الدولة العثمانية بعد الانشطار التاريخي اثر الانهيار العثماني، وهما: شرقي أوروبا والوطن العربي. ذلك الانهيار الذي عززته دوافع متعددة، أبرزها: النزعة القومية الداخلية، والكولونيالية الأوروبية.

لقد انتصرت النزعة القومية في البلقان واليونان بجهود أوروبية واضحة ومعروفة مثلتها **«المسألة الشرقية»**(٣٠)، والتي كان من مؤثراتها بطبيعة الحال، ولادة تركيا المعاصرة بعد السقوط العثماني إثر مداخلات الحرب العالمية الأولى. كان البلقان واليونان كبيئة شرقي ـ أوروبية، قد خرجت قبل تلك المداخلات وإثرها. اذن، خرج كل من عالمي الأناضول وشرقي أوروبا ومجتمعاتهما في **كيانات سياسية** بعيداً عن ممارسات التدخل العسكري السافر للاستعمار الأوروبي في دوره الكولونيالي والانتدابي بينهما.. في حين كانت الجناية على الوطن العربي، فرغم انتصار الروح القومية ـ العربية التي تلازمت والهجمة الاستعمارية الكولونيالية على الوطن العربي، نال هذا الوطن من الانتدابات ومشاريع التقسيم والسيطرة المباشرة ما أثر في مسيرته التاريخية وتطور مجتمعه بالضد.

هكذا نعلم، بأن تركيا المعاصرة، لم تقع تحت ظروف استعمارية قاسية وطويلة الأمد، سواء كانت استيطانية أو انتدابية كتلك التي عانى منها العرب طويلاً، والتي أشغلتهم عن تعزيز دورهم التاريخي في ترتيب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.. القومية والنهضوية على مدى تاريخي طويل. اذن، فالمجتمع التركي المعاصر انحسر في حالته السياسية مباشرة عن مجتمع عثماني، فانشغل بمهام التحديث نظراً لاستقراره السياسي. يقول د. جيم جاقماك: «أصبحت حركات التغريب في المجتمع العثماني هي الهدف الأساسي أمام الجمهوريين حول تركيا الحديثة بعيد إنشاء الدولة الجديدة..»(٣١).

لقد انبثقت الجمهورية التركية بعد السقوط العثماني مباشرة، ككيان سياسي دولي جديد، له مكانته في الحياة الدولية المعاصرة للشرق الأوسط. صحيح أن ولادة الجمهورية قد ترافقت مع بروز قائد كمصطفى كمال (أتاتورك)، إلا أن بداية القرن العشرين، شهدت تطورات بالغة التعقيد في تركيا ومجتمعها، منها:

إرهاصات الاتحاديين وحكمهم الذي تميز بأخطائه الفادحة، ولكن رافق ذلك كله

(٣٠) للتوسع انظر: John Arthur Marriott, *The Eastern Question: An Historical Study in European Diplomacy* (Oxford: Clarendon, 1958).

(٣١) سيم شاكماك، «العرب وتركيا: موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ١١٠.

ظهور مبادئ لفلسفة تركية حديثة عند فئة من المستنيرين الأتراك، كان من بينهم كاتب مثل: **نامق كمال**. وفيلسوف مثل: **ضيا كوك الب** وغيرهما من الذين رسخوا العقائدية التركية الوطنية، وأرسوا قواعد مركزة في المجتمع التركي المعاصر، بوساطة أساليب متعددة، منها: تبسيط اللغة العثمانية لكي تأخذ أبعاداً شعبية واسعة النطاق كما هو الحال في التركية المعاصرة[٣٢].

وفي الحقيقة، فإن عدة إصلاحات قد أجريت قبل مجيء أتاتورك، تلك التي بوشر العمل بها منذ الفترة العثمانية المخضرمة بين قرنين. وكانت إشكاليات عديدة قد حلت قبل وصول أتاتورك مكانته الريادية في كل من السياسة والمجتمع التركيين[٣٣]، إضافة إلى أن مصلحين عديدين قد أتوا للسلطة من خلال انقلاب ١٩٠٨م[٣٤]، ولكن سبل التنمية التي اتبعوها كانت ضئيلة بسبب الحروب البلقانية (إضافة إلى عوامل أخرى). وقد وجدت تركيا نفسها فجأة في خضم الحرب العالمية الأولى، كي تخرج منها في مطلع عشرينيات هذا القرن، لتبدل أثوابها القديمة البالية.

السؤال الآن: هل استطاع الأتراك أن يبدلوا أثوابهم القديمة البالية بأثواب جديدة؟ بمعنى: **هل مارسوا عمليات رصينة في «التحديث» بعد فترات من الاجراءات الاصلاحية العثمانية؟**

هذا ما سنحاول الاجابة عنه في معالجتنا لمزيد من مواضيع البحث أدناه. ولكن ثمة فهماً معرفياً من المستوجب إدراكه قبل التحدث عن تجربة أتاتورك، ذلك أن **كلاً من الإصلاحية العثمانية والإصلاحية الكمالية (التحديث)** قد مورست على مدى يقرب من قرنين كاملين في التاريخ الحديث، بمعزل عن الأدوات والوسائل الأساسية التي اتبعت في أوروبا منذ فجر عصر النهضة الأوروبية. لذا تضاربت نتائجهما رغم اختلاف الواقع التركي عن الواقع الأوروبي، وكان لمؤثراتها تنوعات بالغة في التعقيد، وخصوصاً في المواضيع العديدة التي تناولتها مشاريع التحديث التركي، وأهمها: الادارة والجيش والمركزية والمبادئ السياسية والتعليم والتعليم الوظيفي والتصنيع والزراعة والمواصلات والثقافة... الخ.

وعليه، نجد، أن بناء المؤسسات والهياكل المختلفة في مجتمع «جديد» قد جرى في أماكن بمعزل عن أماكن أخرى.. وأن بناء من هذا النوع سوف لا ينجح بمعزل عن تغيير الذهنية الجماعية من مركبة إلى متحركة متساوقة مع روح العصر.. أي بمعنى: بناء الإنسان ومؤهلاته..

---

(٣٢) Davison, *Turkey: A Short History*, pp. 109-127.

(٣٣) حول الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، انظر: Ahmet Emin Yalman, *Turkey in the World War* (New Haven, CT: Yale University Press, 1930).

(٣٤) التفاصيل في كتاب رامزور (قراءة مع التحفظ): Ernest Edmondson Ramsour, *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957).

٥ ـ أتاتورك: الكاريزما الضرورة

لقد خرج الكاتب بيتر مانسفيلد في دراسته عن **الامبراطورية العثمانية ووارثيها**[٣٥] بأربعة أسماء من القادة الرواد المسلمين الذين ورثوا انهيار الدولة وذبولها في الدواخل التي كانت تحت وصايتها على مدى قرون من التاريخ الحديث، فكان هناك: **مصطفى كمال أتاتورك** كمؤسس لكيان تركيا المعاصرة، **وفيصل الأول** كمؤسس لكيان العراق المعاصر، **والحبيب بورقيبة** كمؤسس لتونس المعاصرة بعد القضاء على الأسرة الحسينية، وهناك **جمال عبدالناصر** كمؤسس لمصر المعاصرة بعد قضائه على سلالة محمد علي التي حكمت مصر ١٥٠ سنة في الظل العثماني. ويعد هؤلاء الأربعة الرواد «الكاريزما» في التاريخ المعاصر، والذين أسهموا بدرجات متفاوتة في مجتمعاتهم المعاصرة، كل حسب ايديولوجيته في السياسة الوطنية ـ القومية والتحديث.

كان مصطفى كمال جنرالاً عثمانياً برز في بيئة متنوعة حضرياً وسكانياً على ساحل الأدرياتيك، إذ ولد في سلانيك عام ١٨٨١م، وكان أبوه موظفاً (بيروقراطياً) صغيراً. وقد درس في المدارس العسكرية العثمانية وتخرج ضابطاً كي يخدم بدرجات متفاوتة متنوعة في البلاد العربية والبلقانية وغيرها، أي أنه قضى أغلب سنوات حياته بعيداً عن الأناضول الذي سيشكل قاعدة وطنية وتاريخية لكيان تركيا المعاصرة. كان نشيطاً في المجال السياسي خلال عهد تركيا الفتاة، وقضى بعض الوقت في الثكنات العسكرية ببلغاريا، وساح في أوروبا. . وأصبح مستحوذاً **البطولة** عندما قاد حملة ناجحة على غاليبولي ضد جيوش الحلفاء (١٩١٥ ـ ١٩١٦).

بدأ مصطفى كمال منذ ذلك الوقت يخطط في برامج إصلاحية سياسية بعد تفكير عميق، أي أن الحرب، قد شكلت منعطفاً كبيراً في أفكاره السياسية، ونضوج عقائديته العثمانية على أساس وطني لا على أساس ديني. وعندما أرسل من قبل السلطان إلى الأناضول عام ١٩١٩، كي يفعل شيئاً ازاء الجيوش التركية المنهارة، فقد حمل ليس فقط ضد الجيوش المتحالفة التي كانت قد احتلت أجزاء من البلاد، بل ضد حكومة استانبول العثمانية أيضاً، وهو في الأناضول هذه المرة، بمعنى أنه رفع راية الاستقلال الوطني ليصل إلى خلاصة الانتصار التاريخي في أواخر عام ١٩٢٢، ويبدأ باعلانه «الجمهورية التركية»، لأول مرة بعد ذلك، أي بعد الأحداث الدراماتيكية التي عاشتها الدولة في سنينها الأخيرة أولاً، وجاء الاعلان على يد مصطفى كمال بعد أكثر من ستة قرون من حياة الامبراطورية العثمانية ثانياً[٣٦].

---

(٣٥) Peter Mansfield, *The Ottoman Empire and Its Successors* (London: Macmillan, 1973),

مع ملاحظة أن العنوان أعلاه قد استخدمه أيضاً المؤرخ وليم ميلر، انظر الهامش رقم (٢٨).

(٣٦) هناك عشرات المصادر عن حياة أتاتورك ونضاله وقيادته لتركيا المعاصرة، أحيل القارئ إلى أبرزها:
Harold Courtenay Armstrong, *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator* ([New York: AMS Press, 1972]).

أوضح أرنولد هولتنكر في دراسته الرصينة عن ميراث كمال أتاتورك بأن ثقافة أتاتورك الأوروبية كانت كفيلة بإنجاز المزيد من التحولات في تاريخ الوطنية التركية والإسلام الحديث[(٣٧)].

السؤال الآن: ما هي أوجه الوفاق لتلك التحولات على مستوى «التحديث» وعلى مستوى المبادئ الوطنية والنزعة الدينية بالاستناد إلى ثقافة أوروبية؟

لقد بدأ مصطفى كمال التنظيم السياسي دفاعاً عن الجماعات اليمينية التي غدت بعد ذلك عناصر لحزب الشعب «الجمهوري»، والتي نظمت المجتمع التركي إقليمياً في مؤتمرات شهيرة لكل من: سيواس وأرضروم في عام ١٩١٩، والتي كونت ما دعي بـ: «التحالف الوطني»[(٣٨)]، واعتلى مصطفى كمال رئاسة الجمهورية معتبراً نفسه **أباً للأتراك** (أتاتورك)، **فأدار وجه تركيا نحو غرب أوروبا المتقدم**، أي أتباع التمدن الجديد.. واعتبر أتاتورك أن أبرز مظاهر ذلك التمدن تتعلق بـ: **التصرفات، القيم الجديدة المأخوذة نماذجها عن تفكير الأوروبيين، التقويم الغربي، الحروف اللاتينية، الموديلات، الأزياء وأشكالها، القبعة الأوروبية كبديل عن الطربوش التركي**..[(٣٩)] هذا الطربوش الذي عاش قرناً كاملاً بالضبط، كان محمود الثاني قد أقره، وهو المعجب بالثقافة الأوروبية أيضاً كبديل عن «العمامة»...[(٤٠)].

إن واحداً من أبرز التبدلات وأخطرها عند أتاتورك، تمثلت بتغيير نمط الكتابة عام ١٩٢٨ من الألفباتية العربية إلى الحروف اللاتينية. وهنا، لم يقصد أتاتورك من خلال تفكيره فقط، تحطيم بنية عثمانية متوارثة في جهاز المنظومة الدينية ـ الإسلامية، باعتبار أن الألفباتية العربية هي التي أنزل فيها القرآن الكريم (بحجة أن اللغة العثمانية هي صعبة في التعلم)[(٤١)]. وهذا هو مشروع غربي، أطلقه منذ زمن بعيد، العديد من المستشرقين الغربيين ولم تزل تؤيده جماعات متعددة من المفكرين سواء من الأتراك، أم فرادى من العرب.

القضية الأخرى التي واجهها أتاتورك بكل جرأة وفصل بها، **القطيعة التاريخية** التي مارسها مع الماضي الإسلامي والتركي، فقد وضع نهاية شبه كاملة لطبقة قديمة كان لها

---

(٣٧) Arnold Hottinger, «Kemal Atatürk's Heritage,» *Encounter*, vol. 48, no. 2 (February 1977), pp. 75-81.

(٣٨) Elaine Diana Smith, *Turkey: Origins of the Kemalist Movement and the Government of the Grand National Assembly, 1910-1923* (Washington, DC: [n. pb.], 1959).

(٣٩) Davison, *Turkey: A Short History*, p. 131.

(٤٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٩٥.

(٤١) Davison, Ibid., p. 132.

أثرها في المجتمع العثماني، ألا وهي طبقة العلماء (Ulama') ودورها في السياسة والدولة معاً. وبذلك قضى أتاتورك على المدارس الدينية والمحاكم الشرعية (القضائية) كجهازين يتصلان بالإسلام العثماني. لقد حلت المدارس المدنية بدل الدينية، والمحاكم المدنية بدل الشرعية. كان لا بد من بدائل جديدة تخضع لقوانين العصر تحل محل الأجهزة القديمة المتوارثة[٤٢].

هناك «الوقفيات» أيضاً، كمصدر رئيس لمجمل النشاطات الدينية، غدت وطنية تخضع للدولة. . وتغير الأذان للصلوات الخمس يومياً، لكي ينادى به باللغة التركية، بدل ما تعارف عليه العالم الإسلامي قاطبة برفع «الأذان» باللغة العربية المقدسة[٤٣].

لقد غدت فترة ما بين الحربين العظميين، حقلاً زمنياً لتواصل تجربة أتاتورك في الوطنية التركية والتحديث «الأوروبي»، ولكن بالرغم من تطبيق هذه الممارسات الفكرية القاسية والجديدة في آن واحد، ونشرها في أماكن عديدة من جمهورية تركيا الجديدة (بيئة الأناضول)، فإن المشاعر بقيت متوقدة وقوية في الخفاء، وخصوصاً في الأوساط الشعبية والريفية ذات المناخ المشبع بالتاريخية الإسلامية[٤٤].

ولعل أهم ما يميز إجراءات أتاتورك السياسية، تأسيسه لحزب الشعب «الجمهوري» في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٢٣، أي قبل إعلان «الجمهورية» في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٣. وقد وضع منهاجاً سياسياً لحزبه ونظاماً داخلياً له ارتكز على أركان أربعة، هي الجمهورية والملّية والشعبية والعلمانية، أذاعها أتاتورك ضمن أعمال المؤتمر الأول لحزبه في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٧، ثم أضيف ركنان آخران خلال المؤتمر الثاني الذي انعقد في عام ١٩٣١ وهما: الدولتية والانقلابية، وقد اعتبرت هذه الأركان دعائم الدستور التركي سنة ١٩٣٧، فأصبحت أساس نظام الدولة كما جاء في النص «ان تركيا جمهورية، ملية شعبية، دولية، علمانية، انقلابية»[٤٥].

من جانب آخر، فإن أتاتورك أراد عزل تركيا عن المجموعة العربية والإسلامية

---

(٤٢) Serif A. Mardin, «Ideology and Religion in the Turkish Revolution,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 2, no. 3 (July 1971), p. 201.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٤٤) حول طبيعة المجتمع التقليدي في تركيا، انظر: Halil Inalçik, «The Nature of Traditional Society (Turkey),» in: Ward and Rustow, eds., *Political Modernization in Japan and Turkey*.

(٤٥) Kemal H. Karpat, *Turkey's Politics: The Transition to a Multi Party System* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1969), pp. 76-121.

وللاطلاع الموسع على الميثاق الوطني التركي (ميثاق ملي) الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، والمشتمل على أهداف حركة الاستقلال الوطنية، انظر: Jacob Coleman Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, 2 vols. (Florence, KY: Van Nostrand Reinhold Company, 1956), vol. 2: *1914-1956*, pp. 74-75.

بالقول والفعل، في النظرة والممارسة[٤٦]. ورغم السمعة العالية التي تحلى بها في العديد من المجتمعات الإسلامية، ومنها المجتمع العربي، وفئاته المثقفة والمستنيرة، إذ سحرتهم أقواله وأخباره، إلا أنه كان يغالي جداً في فصل العلاقات التاريخية المشتركة، بشكل يثير الاستياء، فقد كان يؤمن إيماناً راسخاً، ان حركة **التغريب** التي يقوم بها، من متطلباتها، فصم عرى الروابط بين تركيا والعرب خصوصاً، حيث وقف في أحد الأيام ليعلن في المجلس الوطني الكبير مخاطباً إياهم: «**أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل القرويون الأتراك**، وماتوا طوال خمسة قرون؟ لقد آن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها، وتتجاهل الهنود، والعرب، وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية»[٤٧].

٦ ـ الاستنتاجات: أدلجة التناقضات

علينا أن نسأل الآن بعد الذي قدمنا له عن أتاتورك، كظاهرة كاريزمية مع خصوصيتها.. ظهرت من بين ثنايا الإصلاحية التركية والانهيار العثماني: نسأل عن الأرضية التي مهدت لبروزها في الدولة العثمانية، واستحواذها على مقاليد الأمور، كي نستنتج المزيد من المؤثرات في عملية التحديث التركية؟

أقول، بأنه يمكننا كمؤرخين عرب غير أتراك، أن نصف المحاولات التي نهضت بأعبائها الامبراطورية العثمانية في الماضي الإصلاحي، لإحداث حركة عصرية كونها نوعاً من **التحديث الدفاعي**، إذ قامت بتنفيذ جملة من المشاريع الإصلاحية، التي استهدفت بشكل أساس وقاية المجتمع العثماني من خلال الدفاع عن الدولة، وتتابعت مشاريع إصلاحية أخرى كان غرضها الاستراتيجي، الحفاظ على كيانها الامبراطوري المنهار عن طريق تحويل المجتمع من نزعته التقليدية إلى الروح العصرية.

لقد ظهرت فعلاً أنظمة إصلاحية جديدة سبقت عهد الجمهورية المعاصر (عهد أتاتورك وميراثه)، ولكن النزعة الماضوية بدأت تغزو تلك الأنظمة والمشاريع متسلسلة حسب العهود السياسة لكل سلطان عثماني خلال القرن التاسع عشر بحيث وصلت الإصلاحية العثمانية المدنية والعسكرية في عهد عبدالحميد الثاني، وقد غلفت نفسها بشرانق الأفكار الماضوية، أي الانتقال والتحول من فلسفة الوضعيات إلى أفكار المرجعيات. ومنها مثلاً، اعتماد دعوات جمال الدين الأفغاني لفكرة «الجامعة الإسلامية»

---

(٤٦) انظر: محمود علي الداود، «العرب وتركيا: العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٦٤.

(٤٧) من الأهمية بمكان الرجوع إلى خطاب أتاتورك الذي يحتويه **النطق** الذي طبع لأول مرة في اسطنبول عام ١٩٣٨. Mustafa Kemal Atatürk, *Nutuk, Gazi Mustafa Kemal Tarafindan* (Istanbul: Devlet Basimevi, 1938), p. 421.

وقارن ذلك بالطبعة الانكليزية التي نشرتها الحكومة التركية عام ١٩٦٣. Mustafa Kemal Atatürk, *A Speech* (Istanbul: Ministry of Education Printing Plant, 1963), p. 301.

كبديل ليس لايديولوجية «الجامعة العثمانية» فحسب، بل كبديل للفكرة القومية... ثم التزام مشروع «الخلافة» كبديل للدستورية والأفكار الحرة، التي كانت قد جسدتها مبادئ الثورة الفرنسية ضد أنواع الحكم المطلق والأنظمة الاقطاعية(٤٨).

كانت النتيجة أن ظهر تناقض صارخ بين الاتجاهين (إصلاح الدولة/ إصلاح الدين)، مما أثر في عملية التقدم الإصلاحي والتحديث المدني، وشل حركة العصرنة. فكان مجيء أتاتورك، بمثابة انبثاق من نوع جديد، كي يعطي الضمان الكامل للحركة. فغدت بفضل ريادته الكاريزمية، حقيقة ملموسة لا جدال فيها.

إن من الملاحظ، في دراسة كل من المجتمعين التركي والعربي، أنه كلما قامت حركة إصلاحية، شب من جرائها خلاف حاد بين القديم والجديد، أي بين الذين يتبنون كلاهما، أي بين المتكتلات المحافظة والفئات العصرية. ولم يحدث أن كان هناك نوع من التعايش والتلازم والتفاعل بين المجموعتين.. كما حدث ذلك في مجتمعات أوروبية أخرى، كالمجتمع الانكليزي أو الفرنسي أو الألماني أو الروسي...

لعل في دراسة معلولات ذلك تاريخياً وعقائدياً وسيكولوجياً ما يوضح لنا على نحو دقيق من اللقانة المعرفية صفة تميزت بها **الحركات الإصلاحية والتحديثية في البيئتين العربية والتركية، ذلك أنها بدأت من الأعلى نحو الأدنى،** حيث قام بها السلطان أو الصدور العظام أو قادة الجيش أو الولاة الإقليميين.. أكثر مما تحمّل عبئها المثقفون والطبقة الوسطى البرجوازية والنخبة المستنيرة في المجتمعين المذكورين، اضافة إلى ذلك، أنها نظمت نفسها في خطوط تنظيمية معينة، وحاولت إسباغ صفة «الشرعية» على بعض الأجهزة القديمة في المجتمع، وأبقت على آلية القياس الجمعي في التفكير الفردي دون إحداث تبدلات واسعة النطاق على الأجهزة التقليدية والآليات القديمة في المجتمع وشرائحه وتراكيبه التي يتمّ تسييرها بوساطة التربية «البيداغوجية» المعاصرة والتعليم الشمولي المستمر من أجل بناء أجيال جديدة. هكذا، بدا أتاتورك، حالة شاذة في بداية القرن العشرين على غرار حالة محمد علي بمصر في بداية القرن التاسع عشر، رغم اختلاف الوسائل والأدوات التي اتبعها كل واحد منهما في التحديث.

لقد كان لكل فترة إصلاحية، الفضل في إنتاج «المعاصرة»، بزيادة عدد القيادات المناصرة لها داخل المجموعات في تركيا العثمانية. وعندما بدأ عهد أتاتورك أصبح مبدأ الالتزام في سبيل التحديث أمراً شاملاً... بمعنى، أن ايديولوجية أتاتورك وبرامجه التحديثية، وشخصيته البارزة القوية، وجدت أرضية صالحة للعمل، وممارسة دور الحركة،

(٤٨) انظر آرائي بشكل موسع في دراستي لأفكار محمد عابد الجابري، في: سيّار الجميل، «نقد ايبستمولوجية الخطاب العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ١٦٢.

كما وجدت أيضاً نوعاً من التناسق داخل صفوف النخبة الثورية، والتي وصفت دوماً بالنخبة الوطنية الصرف.

إن النخبة الوطنية الصرف لم يصنعها أتاتورك أو يربيها على يديه، بل كانت قد تخرجت على يد منظمات علمانية خلال الفترة التي سبقت عهد الحكم الجمهوري في تركيا[٤٩]، وعندما تولى أتاتورك رئاسة أول حكومة جمهورية حديثة، عكف على حماية الدولة والمجتمع التركيين من القيود التي فرضتها التقاليد القديمة، والأعراف الجامدة.

ثانياً: التعبئة: إنجازات فترة ما بين الحربين العظميين

١ ـ مقدمة: التعبئة تخدم التاريخ

سيكون مشروع التحديث بمثابة المؤثر الفعلي في المجتمع، وذلك في ممارسة عمليات أشد دقة ومسؤولية وخطورة... تلك هي عمليات «التعبئة»، أي أن التحديث ـ هنا ـ هو: تجديد الأجهزة، وخلق المؤسسات، وتطوير البدائل من أجل توحيد الاندماج الوطني ـ القومي، ليس فقط في المساحات الاقتصادية والسياسية فحسب، بل في الميادين الثقافية والمجالات الفكرية أيضاً.

إن التعبئة في التحديث التركي كانت واحدة من النتائج الرئيسة في إعادة هندسة البؤرة الأفقية ـ على حد تعبير ولتر ف. ويكر (Walter F. Weiker) ـ لأعداد كبيرة من الناس، **وإن تلك الهندسة تمثل التطوير الثقافي وتربية الأذهان وغسلها**... لأولئك الذين أصبحوا فيما بعد مشاركين عملياً وفكرياً في حياة المجتمع التركي ككل، وعلى رأسهم المثلون السياسيون والتكنوقراط الاقتصاديون[٥٠].

كان من أهم الوسائل التعبوية وأساليبها الرئيسة في عملية «تأميم» ثقافة المجتمع[٥١]، والتطلع في بناء ذهنية جديدة تقوم على أساس التوازي مع أوروبا، هي: الثقافة والقيم الغربية ونظام التعليم[٥٢]. وقد كان لتوحيد المجهودات المعتمدة، أو المبذولة

---

(٤٩) لمزيد من التفاصيل الموسعة عن «التحديث في تركيا»، أشير إلى الكتاب الممتاز لـ: Walter F. Weiker, *The Modernization of Turkey: From Ataturk to the Present Day* (New York: Holmes and Meier Publishers, 1981), pp. 14-16.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥١) إن أول من استخدم مصطلح «تأميم» ثقافة المجتمع، هي الكاتبة التركية المعروفة خالدة أديب. انظر: Halide Edib, *Turkey Faces West: A Turkish View of Recent Changes and Their Origin* (New Haven, CT: Yale University Press, 1930), p. 132.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Dankwart A. Rustow, «The Modernization of Turkey in Historical and Comparative Perspective,» in: Kemal H. Karpat, ed., *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 7 (Leiden: E. J. Brill, 1973), p. 113.

التي قدمت من قبل قادة المجتمع التركي، كفيلة في نشر المعرفة والثقافة الجديدة، إضافة إلى زيادة مقدار الوسائط والأدوات وعناصر الحركة بالنسبة للتنمية العامة(٥٣). واعتبرت التعبوية الثقافية والقيمية والتربوية والتعليمية من أبرز المجالات التي يمكن أن تخدم قطاعات تلك التنمية في مجالاتها المتنوعة، سواء أكان في البيروقراطية أم الزراعية أم الصناعية أم التجارية... الخ.

٢ ـ عمليات التحديث التركي المعاصر (التحولات الدراماتيكية)

لقد حدثت تغيرات واسعة النطاق في المجتمع التركي خلال عهد أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨م)، وخصوصاً بعد إلغاء «الخلافة» في ٣ آذار/مارس ١٩٢٤، وإزاحة (السلطان) عبدالمجيد من قبل المجلس الوطني الكبير، وتسفير جميع أعضاء الأسرة العثمانية السابقة عن البلاد إلى الخارج، ثم حل منصب «شيخ الإسلام» وجميع الأجهزة المرتبطة به سواء كانت شرعية أم قضائية. وحلت المدارس الدينية (المكاتب)، وألحقت المدارس كافة بوزارة مدنية، كما ربطت المؤسسة الوقفية بكل ملحقاتها وأبنيتها وأموالها غير المنقولة إلى دائرة ترتبط مباشرة برئيس الحكومة، كما أغلقت جميع المحاكم الدينية، وتوقف العمل بالقضاء الديني(٥٤).

إن تغييرات سياسية كبرى حدثت خلال (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤م)، بانبثاق **المجلس الوطني الكبير**، الذي افتتح في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٢٤. وأعلن عن نظام **الجمهورية التركية** وعاصمتها أنقرة، والدين هو **الإسلام**. وتكون **المبادئ وطنية** منذ تلك اللحظة التاريخية. ويسمح للذكور فقط في الانتخاب لعضوية المجلس الوطني الكبير.. ويقوم المجلس بانتخاب الرئيس، وبدأ النظام الجديد يشق طريقه وهو يسير بسياسة الحزب الواحد(٥٥).

لقد صُدم الكثير من الأتراك بإزاحة نظام **«الخلافة»**، ووقفوا بصمت إزاء سياسة أتاتورك الذي نجح في استقطاب جميع مراكز القوى بيديه. وعندما عاشت تركيا في

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٥٤) انظر التفاصيل التاريخية الموسعة لذلك في: *Turkish Ministry of Press Broadcasting and Tourism, Gazi Mustafa Kemal Ataturk, Dizerkonce Mathaasi* (Ankara: Matbaasi, 1961), pp. 61-95.

انظر أيضاً: Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, pp. 373-376.

(٥٥) انظر: Geoffrey L. Lewis, *Turkey* (London: Benn, [1955]), p. 56, and Richard D. Robinson, *The First Turkish Republic*, Harvard Middle Eastern Studies; 9 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963), p. 56.

مشاكل إقليمية عام ١٩٢٥، بدأ أتاتورك، يطبق أفكاره، ويمارس سياسته في التحديث (التغريب)[٥٦].

إن أهم وأبرز التغيرات الدراماتيكية هي المعروفة جيداً في مختلف الأوساط الاجتماعية، والمتمثلة بإلغاء أتاتورك لبس **الطربوش الذي كان يمثل عنوان الثقافة العثمانية في القرن التاسع عشر**، أي ذاك الذي جاءت به إصلاحات محمود الثاني قبل قرن كامل من عهد أتاتورك، والمستخدم أيضاً عند المسيحيين واليهود العثمانيين. لكن رغم ذلك، فقد بقي استخدام الطربوش لدى بعض الأتراك والعرب يمثل عنوان الرجعية القديمة. لقد أقرّ أتاتورك «القبعة الأوروبية» **عنواناً جديداً لشباب الجمهورية الفتية، كرمز للتحرر والتقدم**، فدخلت «الشفقة»[٥٧] (Shapka) كعادة اجتماعية منذ ذلك اليوم حتى وقتنا الحاضر[٥٨].

لقد ظهر أتاتورك في شهر آب/أغسطس عام ١٩٢٥ بقبعة بانما (Panama hat) في العديد من الأناضول. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٥، غدا لبس الطربوش جريمة يعاقب عليها القانون. وبذلك أعطى أتاتورك **نموذجاً لإدارته القسرية في** التعامل مع الطرق التقليدية للشعب التركي، وتدخّلاته الشخصية والمستمرة. إن اهتمام أتاتورك بهذه الشكليات، ربما لأنه كان يطمح أن يجد **أن تفكير المواطن التركي سيتغير في رأسه الموجود تحت قبعة أوروبية**. هكذا، وجدت مئات الأنواع الجديدة والمستعملة من القبعات الأوروبية في الأسواق التركية[٥٩].

لقد ألغى أتاتورك الطرق الصوفية، وحلّ المجالس الدينية للدراويش وحلقاتهم ومنع زيارة القبور المقدسة، والأضرحة الشعبية.. ومُنِعت الطرقية من خلال القانون وأغلقت المقابر، والأماكن الدينية عام ١٩٢٥[٦٠].. وأعلن أتاتورك عن سياسته المكرّسة ضد التقاليد البالية المجمع عليها المجتمع.. وضدّ الشعوذة والخرافة وأسطورة اللاهوت. **وأن لا بُد من الثورة وإجراءاتها ضد العوامل التي تحول دون التقدم.**

ومع بداية عام ١٩٢٦، بدأت تركيا العمل بالتقويم الغريغوري (الميلادي) المستخدم في الغرب، وألغى أتاتورك العمل رسمياً بالتقويم الهجري الإسلامي، والأجهزة الحكومية

---

(٥٦) Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, p. 260.

(٥٧) هي القبعة الأوروبية.

(٥٨) هناك شروح وافية عن هذه التغيرات، في: Dankwart A. Rustow, «Turkey: The Modernity of Tradition,» in: Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), p. 177.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(٦٠) Serif A. Mardin, «Religion and Secularism in Turkey,» in: Ali Kazancigil and Ergin Özbudun, eds., *Atatürk: Founder of a Modern State* (London: Hurst and Co., 1981), p. 91.

العثمانية المختصة به(٦١).

لقد بدأ العمل باستحداث القوانين الجديدة، وبعض موادها مستلة عن القوانين الغربية، جنباً إلى جنب مع القوانين العثمانية التي أنتجتها عهود التنظيمات والاتحاديين. بدأ العمل بتنظيمها عام ١٩٢٦. لقد كان الاعتماد كبيراً على القانون المدني السويسري، وقانون العقوبات والجنائيات الايطالي، وقوانين التجارة الألمانية(٦٢). اذن، علينا أن نعلم بأن القوانين المدنية والتجارية العثمانية كافة، قد تأثرت إلى حد كبير بالقوانين المدنية الغربية خلال عهد الإصلاحيتين: **العثمانية والكمالية**، فإذا كانت الاستحداثات متضمنة ومستمرة مع «الشريعة» خلال عهود التنظيمات.. إلا أن كل الأساسيات الدينية قد ألغيت خلال عهد أتاتورك.

تكلّم أتاتورك في كلية القانون الحديثة بأنقرة في نهاية عام ١٩٢٥، منتقداً بشدة لا ترحم كل القوانين القديمة. ثم التفت إلى قانون الأحوال الشخصية، فألغى قانون تعدّد الزوجات، وإجراءات الطلاق التقليدية. وأطلق عقود الزواج تجري مدنية في محاكم مدنيّة، ووضعت المرأة على قدم المساواة مع الرجل، فأصبح بإمكان المسلمة أن تتزوج غير المسلم، كما منح البالغون حق اختيار عقيدتهم الدينية(٦٣).

يرى بعض المؤرخين أن هذه الخطوات الرئيسة هي بمثابة تحوّلات في تكريس العلاقة المدنية للمواطنين الأتراك في دولة علمانية معصرنة، ليس بين الجنسين فحسب، بل بين الملل والطوائف في البلاد، مثل اليهود والأرمن والإغريق كأقليات أعطتهم تركيا حق وجودهم القانوني في البلاد ضمن قانون مدني موحد للجميع. **أي بمعنى: جميع المواطنين في تركيا غدوا تحت طائلة قانون واحد**(٦٤).

بطبيعة الحال، فإن القانون المدني لم يطبَّق كلياً في جميع مساحات البلاد بفعل معارضة شديدة واجهها أتاتورك نظراً لإجراءاته هنا وهناك من تركيا، كما لاقى أتاتورك أيضاً **معارضة سياسية كجزء من معارضة اجتماعية ودينية**، لكنه استطاع أن يحكم قبضته الحديدية بإعدام بعض القادة ونفي وسجن آخرين(٦٥).

---

(٦١) Armstrong, *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator*, pp. 81-112.

(٦٢) William M. Hale, ed., *Aspects of Modern Turkey* (London; New York: Bowker, 1976), p. 56,

المعطيات نفسها موجودة في مصادر ومراجع أخرى بالإنكليزية والتركية.

(٦٣) Roderic H. Davison, *Turkey: A Short History* (New Jersey: [n. pb.], 1982), p. 140.

(٦٤) يمكنني أن أذكر من هؤلاء المؤرخين ـ مثلاً لا حصراً ـ برنارد لويس ودنكوارت رستو وكمال كاربات وشريف ماردين وولتر ويكر وستانفورد شو وزوجته ايزل كورال شو وغيرهم.

(٦٥) حول سياسة أتاتورك الخارجية، انظر: Karl Kruger, *Kemalist Turkey and the Middle East* (London: G. Allen and Unwin, [1932]), pp. 31-79.

وحول سياسته الداخلية، انظر: Dankwart A. Rustow, «Ataturk as State Founder,» in: Yavuz Abadan, *Armagan* (Ankara: Ankara University, Siyasat Bilgiler Fakultesi, 1969), pp. 517-573.

في عام ١٩٢٨، أعلن أتاتورك إجراءات تقضي بإلغاء مادة «الإسلام دين الدولة التركية» مع إصدار بيانات عن إصلاحات ثقافية تتصل ببرنامج «العلمنة» الذي سأفرد له فصلاً في معالجتي هذا الموضوع.

في عام ١٩٣٥، جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذي له قدسية في الدين الإسلامي، إلى العمل بأسلوب عطلة نهاية الأسبوع الأوروبية، أي اعتباراً من ظهر يوم السبت إلى صباح يوم الاثنين، بحجة أنها أكثر عملية في التعامل التجاري، وإدارة الأعمال الكبرى للحكومة والمؤسسات الخاصة والشركات، ذات العلاقة المستمرة مع أوروبا. ويشكل هذا الإجراء شكلاً من أشكال التغريب بأسلوب علني. إن يوم الجمعة لم يكن تقليدياً كيوم عطلة عند المسلمين فحسب، بل هو أكثر من ذلك، انه يوم سوق وحركة وتجمّع وعبادة... الخ[٦٦].

يهمنا أن نعرف أن نفوس تركيا عام ١٩٢٧ على وجه التقريب هو ١٣,٦٤٨,٢٧٠ نسمة، أربعة ملايين منهم يرتبطون بالزراعة، لكن هناك ٣٠٠,٠٠٠ فقط يعملون في مرافق صناعية و٢٥٧,٠٠٠ في التجارة. النفوس التي بلغت أعمارهم فوق السابعة يتراوح عددهم ١٠,٤٨٣,٥٢٩، ولكن نسبة منهم تقدر بـ١٠ بالمئة باستطاعتها القراءة والكتابة. هناك أكثر من ١,٣٤٦,٠٠٠ طفل بين السابعة والثانية عشرة من العمر وأكثر من ٢,٠٧٦,٠٠٠ بين الثالثة عشرة والتاسعة عشرة، ولكن منهم نسبة ١ إلى ٧ فقط في المدارس. وقد بدأ الاهتمام الخاص **بالإصلاحات التربوية والثقافية** خلال السنوات المنحصرة بين ١٩٢٨ و١٩٣٣[٦٧].

فماذا جرى في سنة ١٩٢٨؟

تعد هذه السنة، **علامة فارقة في التاريخ السوسيولوجي والثقافي المعاصر لتركيا!!** في سنة ١٩٢٨، ونتيجة لتأثيرات استخدام «التعبئة» تغيّرت أيضاً الألفبائية من الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية. يقول المؤرخ رودريك ديفيسون: «ولكن لم تزل طبيعة الكتابة قصيرة اليد حتى يومنا هذا، من قبل العديد من الأتراك الذين درسوا في المدارس قبل تاريخ ١٩٢٨، ولم تضبط حتى حاضرنا المعاصر الأصوات التركية وكل ما يتعلق بالأسلوب الكتابي الجديد، ولكن الأصوات بشكل خاص هي صعبة في التعليم، بسبب

---

(٦٦) انظر ما كتبه كل من المؤرخين ويبستر في آرائه القديمة وبيسبي في تحليلاته الاجتماعية إضافة إلى استنتاجاتهما حول الموضوع. انظر: Donald Everett Webster, *The Turkey of Ataturk: Social Process in the Turkish Reformation* (Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1939), pp. 71-98, and Eleanor Bisbee, *The New Turks: Pioneers of the Republic, 1920-1950* (Philadelphia: University of Pennsylvania, 1951), pp. 35-55.

(٦٧) Davison, *Turkey: A Short History*, p. 134.

تلك الظواهر في الشكل، بموجب وضع الكلمات والحروف الجديدة»[٦٨].

إضافة إلى ذلك، فقد قررت السلطة استخدام الأرقام اللاتينية باعتبارها أعداداً دولية (International) منذ عام ١٩٢٨، وعملت على إزاحة الأعداد العربية المعروفة جداً في البلاد الإسلامية. لقد بدأ أتاتورك استراتيجية عمل واسعة النطاق في استخدام الألفبائية الحديثة ـ الصوتية، وإكمال برامجها. وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٢٨، وقف أتاتورك في إحدى ساحات استانبول، ليعلن عن أشكالها الجديدة. ومن ثم بدأ يطوف في رحلة طويلة ببلاده، يعلّم الناس بنفسه، الحروف اللاتينية الجديدة في المدارس والساحات العامة[٦٩].

بدأت الحملة في التعليم للكتابة الجديدة في رياض ومدارس الأطفال. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٨، أقر **المجلس الوطني الكبير** استخدام الألفبائية اللاتينية بصورة عامة في السنة التالية[٧٠]. وكانت هذه القرارات بمثابة صدمة جديدة للمجتمع التركي والتي تلقّاها من النخبة المثقفة فيه، والتي وصلت إلى مكانتها السلطوية باسمه، وباسم وحدته ونضاله الوطني رغم أن الأتراك اعترفوا بأن الحروف الجديدة كانت أسهل في التَعلّم من الحروف القديمة، ولكن الصحف والكتب والمجلات خفضت من أعدادها بعد جملة من الصعوبات الفنية التي حدثت بعد ثورة التغيير الكتابية[٧١].

لقد استطاع أتاتورك أن يمرّر استخدام قانون «القبعة الأوروبية» في المجتمع التركي عموماً، كذلك فإن ثورته في تغيير الكتابة والأصوات نحو الشكلية والضمنية. . **يبدو أنها قد نجحت بمزجه ظاهرتي الأدلجة الوطنية بالتحديث المعرفي**، وبذلك **فاز بقطع رباط آخر من روابط تركيا الزمكانية (الماضي العثماني + البيئة الإسلامية)** أولاً، وأن يدخل تركيا المعاصرة في تجربة التغريب بجملة نواقصها في التراث والمعاصرة ثانياً؟

السؤال الآن: **هل نجح «التغريب» في تركيا؟**

معنى «التغريب» ـ هنا ـ هو: **دفع الأمة التركية لمواجهة مستقبلها مع الغرب**[٧٢]:

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٣٤. يعود مشروع تبديل الحروف العربية باللاتينية في الأصل إلى الطروحات التي نشرها بعد ثورة الاتحاديين عام ١٩٠٨، المثقف الموصلي المعروف داود الجلبي، فقد كان هذا الأخير يقيم في اسطنبول عندما طبع رسالة عنوانها: **اصلاح حروف داير مجلس مبعوثانه لايحه باللغة التركية** (اسطنبول: ١٩٠٩). وهي أول رسالة بالتركية تقترح مشروع تبديل الحروف، وقد طالب صاحبها الجلبي بتطبيق «المشروع» في العراق سنة ١٩٤٤، ولكنه لم يلق أي تأييد يذكر بخصوص ممارسة التجربة نفسها على اللغة العربية.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٧٠) Weiker, *The Modernization of Turkey: From Ataturk to the Present Day*, p. 56.

(٧١) Davison, Ibid., p. 135.

(٧٢) لتفاصيل أوسع عن فلسفة «التغريب»، انظر: Edib, *Turkey Faces West: A Turkish View of Recent Changes and Their Origin*, pp. 3-6, and Eisenstadt, *Modernization: Growth and Diversity*, p. 73.

لقد بدأ الأطفال يربون على الحروف الجديدة، ومنع التداول بالأحرف العربية قراءة وكتابة وطباعة. انه من النادر اليوم أن نجد مواطناً تركياً واحداً تحت الخمسين من العمر، باستطاعته قراءة الألفبائية العربية. إن إحدى وسائل فوز أتاتورك في ذلك استخدامه عنصراً وطنياً في التغيير، ذلك أن الحروف الجديدة لم يطلق عليها بأنها «لاتينية»، بل سمّاها بـ «تركية» مقابلة للخطوط العربية القديمة(٧٣).

لقد استطاع أتاتورك أن يقود ثورة في التغريب، بهدف صناعة أمته على النسق الأوروبي في دولة تدعى **«تركيا الحديثة»**(٧٤). **قاد ثورة سياسية إلى جانب قيادته لثورة مؤدلجة وطنياً في اللغة والتاريخ (١٩٢٨ ـ ١٩٣٢)، وفصل تركيا بذلك عن أصالة الارث العربي الذي خدمها على مدى قرون طويلة.**

علينا أن نعرف أن نزعته التغريبية قد أثمرت تأسيس **الجمعية اللغوية التركية** (The Turkish Linguistic Society)، وعقدت مؤتمرها الأول لمناقشة الأساليب المبسّطة والتجريبية الخالصة في اللغة التركية الحديثة. وكان أتاتورك جالساً يتابع سير الجلسات، متطلّعاً بنظراته الحادة إلى الأعضاء المشاركين. وقد هوجمت القواعد النحوية العربية والفارسية، وأشكالهما اللفظية، وحذفت نهائياً!! علماً بأن مئات الألفاظ العربية والفارسية قد استخدمت في **اللغة العثمانية** لأحقاب تاريخية طويلة، فعوضت الكلمات والألفاظ المحذوفة بما هي بديل عادي من التركية القديمة، أو من اللغات التركمانية، أو من العامية التركية، إضافة إلى ما أضيف من كلمات ومصطلحات غربية ـ أجنبية دخلت لأول مرة هي الأخرى القاموس التركي المعاصر.

دارت مناقشات حادة وواسعة النطاق في أروقة المؤسسات عن «نظرية لغة الشمس» (اللغة التركية)، والتي لم تلق ترحاباً من شرائح المجتمع التركي، كونها تمثل جانباً أسطورياً من الادعاء القائل بأن اللغة التركية هي الأب الحقيقي للّغات. ورغم بقاء مثل هذه النظرية بصورة ضعيفة، إذ لم تتقدم في التطبيقات، كونها لاعلمية البتة، ولكنها لم تزل تعالجها بعض أذهان أولئك الذين تعلّقوا بمذهب أتاتورك تعلقاً سحرياً(٧٥).

إضافة إلى ذلك، فقد أرسى أتاتورك، دعائم **الجمعية التاريخية التركية** (The Turkish Historical Society)، فتأسّست، وعقدت أول مؤتمر لها في عام ١٩٣٢، حول «الرسالة التاريخية» التي تطوّرت وتغيّرت، كما هو عليه الحال في اللغة. وقد أعلن عن سمو المكانة التي يتمتّع بها الأتراك في تطور الحضارة الإنسانية. لقد أرسى أتاتورك

---

(٧٣) Weiker, *The Modernization of Turkey: From Ataturk to the Present Day*, p. 58, and Davison, Ibid., p. 135.

(٧٤) Patrick Balfour Kinross (Baron), *Ataturk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of Modern Turkey* (New York: Morrow, 1965), p. 16.

(٧٥) Davison, Ibid., p. 154.

بذلك تطبيقات للنزعة النرجسية التي ظهرت من قبله على أيدي الاتحاديين. وتوضّح ذلك بكل جلاء في الكتب المدرسية التركية على عهد أتاتورك، بجعل الأتراك أنفسهم أقدم شعب متحضر في التاريخ، وأنهم شاركوا في حضارات عديدة في العالم، ويضمنها حسب ادعائهم: السومرية والحثية في منطقة الشرق الأدنى(٧٦).

في العهود العثمانية، كان التاريخ يدرس في المدارس متخذاً من الأسرة العثمانية الحاكمة مادة موسعة متواصلة عن بدايات الخلافة الإسلامية. وقد نما الاهتمام بالتاريخ التركي بوساطة كتاب وعلماء أتراك وأجانب منذ أواخر عهد التنظيمات، وقد غدا الماضي التركي في عهد أتاتورك يشكل مركزية في الدراسات التاريخية التركية من أجل تحقيق غرضين أساسيين، **أولاهما** يتمثل بزرع نزعة تربوية وطنية في الأجيال التركية المعاصرة من خلال مؤثرات التاريخ القومي. **وثانيهما** يتمثل بتحقيق رؤية وعرض للإسلام، وذلك بإدخال المشاركات التركية ودورها الحضاري واطلاع العالم عليه، والتقليل من أهمية العرب في بناء حضارتهم الإنسانية(٧٧).

لقد أسس أتاتورك أيضاً «بيوت الشعب» (Halkevleri) في عام ١٩٣٢ وشملت جميع المدن الكبرى والرئيسة في تركيا. وقد غَدَت ميادين نشطة خلال عهده، تحرك فيها حزبه (حزب الشعب الجمهوري)، وكمراكز تجمع ثقافية لإلقاء المحاضرات، وإقامة المعارض، وعرض المسرحيات والدراما والأفلام والألعاب الرياضية. كما قدمت فعاليات عديدة في الثقافة الفولكلورية.. وخدمت جوانب من الثقافة الغربية للآخرين. وكانت هذه البيوت بمثابة بؤر وطنية خدمت أهدافاً سياسية تحت اتجاه الحزب المذكور(٧٨)، وصولاً لتحقيق أهداف **ثورة أتاتورك التغريبية نحو التمايز والتعبئة والعلمنة**.

هناك أيضاً **المؤسسة الأكاديمية للفنون** التي أظهرت في بداية الثلاثينيات العديد من الأعمال الفنية في الرسم والنحت والشعر والنثر والدراما والموسيقى، وفي بداية عام ١٩٣٥، نظمت الموسيقى الشرقية التركية من خلال الكونسرت العام والإذاعة التركية.. وقبل ذلك بسنتين، غدت «آيا صوفيا» الجامع العثماني القديم متحفاً، وقد بدأت عدة أنقاض تظهر وتعرض كمخلفات من العصور الوسطى.. في حين بدأ الأذان للصلوات الخمس يجهر به من فوق المنابر باللغة التركية بدل العربية، ومنذ بداية ١٩٣٢، بدأ **القرآن الكريم** يقرأ أيضاً بشكل عام بالترجمة التركية وخصوصاً في استانبول. وكان أن ظهرت بعض القلاقل والاضطرابات تسود مدن الأناضول ضدّ هذه التغييرات التي مسّت

---

(٧٦) Bernard Lewis, «History-Writing and National Revival in Turkey,» *Middle Eastern Affairs*, vol. 4, nos. 6-7 (June-July 1953), p. 113.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٧٨) Kemal H. Karpat, «The People's Houses in Turkey: Establishment and Growth,» *Middle East Journal*, vol. 17, nos. 1-2 (1963), pp. 55-66.

المقدّسات بشكل عميق[٧٩].

أعراف اجتماعية عانت هي الأخرى التغيير، ففي عام ١٩٣٤، صدر قانون لجميع أبناء الشعب كي يتخذوا لأنفسهم ألقاباً (Surnames). وحتى ذلك الوقت، كانت فئة ضئيلة من الأتراك تميّزهم أسماؤهم العائلية.. وفي العام نفسه أطلقت ألقاب جديدة على بعض الأسماء، وكان لقب «أتاتورك» (أبو الأتراك) على رأس القائمة. وفي الوقت نفسه، تغيّرت الألقاب التفخيمية القديمة مثل: باشا وبيك وأفندي، وجلبي، وهانم... الخ. وصدر قرار بتبديلها وإلغاء بعضها، فظهرت ألفاظ مثل: مستر ومس ومسز وبايان... أو العمل باللقب العائلي فقط[٨٠].

٣ ـ مجال التربية والتعليم

أ ـ أوضاع النظام التعليمي

كان ميدان التربية والتعليم من أبرز المجالات الحيوية والأساسية في عملية التحديث في تركيا، ومن جملة ضوابطه، نظام خاص به يرسخ دوافع التجديد على أسس غربية مدنية، وقد استهدف تدعيم المهارات الناقصة في المعارف الأكاديمية العامة والتدريب المهني. أما الأسس التربوية، فقد عملت على تشجيع مفاهيم التلاميذ في المدارس والطلبة في الجامعات، على تبادل الأفكار النقدية بمبادرات ونتائج علمية للوصول إلى الابتكارات، واعتبرت هذه الأسس في النظام التربوي (البيداغوجي) والتعليمي (الأكاديمي) بمثابة قاعدة جماعية لتوسيع الآفاق الاجتماعية الذهنية، وتوسيع مدارك الأفراد الإبداعية بعيداً عن العلاقات «الإبريشية» الدينية تجاه الاندماج الكلي أو التماثل مع الدولة.. وصولاً إلى تجسيد أو تضمين «مفاخر» الأمة التركية وتطورها. كان هذا النظام هو جزء من سياسة العلمنة في تركيا.. ولكنها سياسة تنقصها أدوات ووسائل أخرى لإجراء تطبيقات من نوع آخر لزرع الوعي الجماعي تربوياً وعلمياً باتجاه لا ينسخ عن الغرب نفسه صورة فوتوغرافية.. بل باتجاه فهم الذات وامتلاك التاريخ.

إن نظام التعليم في الجمهورية التركية، جاء لخدمة الوظائف التي تحتاج إليها عمليات التحديث، باعتبار أن نظام التعليم الموروث كان ناقصاً في الأساليب الكمية والنوعية والمواصفات الجيدة. ففي عام ١٩٢٣ كان هناك رسمياً ٤,٨٩٤ مدرسة ابتدائية مدنية و١٠,٢٣٨ من المعلمين والمدرسين، وهناك ٣٤٢,٠٠٠ تلميذ من مجموع السكان الذي كان يقدّر بحوالى ١٣ مليون نسمة. وإن جميع المدارس التركية انحصرت في البيئات المدينية الحضرية (Urban) وأغلبيتها كانت فقيرة في مستواها وأدواتها وعناصرها.. كإفرازات نتائج إصلاحيات القرن التاسع عشر، والتنظيمات بشكل خاص[٨١].

---

(٧٩) Davison, *Turkey: A Short History*, p. 137.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٨١) Weiker, *The Modernization of Turkey: From Ataturk to the Present Day*, p. 284.

كان نظام التعليم الحديث قد سنّهُ رجال التعليم الكبار من السياسيين الأتراك الذين ووجهوا بعدد من الخيارات السياسية الرئيسة، وأصبحت مؤسسة التربية والتعليم تحت هيمنة الحكومة، أي عزل جميع أجهزتها عن الأماكن الدينية، وقد جرى ذلك في عام ١٩٢٤ مستهدفين إرساء قاعدة لتعليم علماني. وكان من أبرز رجال التعليم الأتراك اسماعيل حقي بالتا أوغلو الذي أكّد على أهمية الترابط بين المدارس والحياة العملية، إضافة إلى عدد من المستشارين الأجانب في التعليم(٨٢).

لقد ابتكر العديد من المناهج المدرسية وطبعت أعداد كبرى من الكتب المدرسية وجرت بعض التسهيلات التربوية للتوسع التربوي الثانوي. وقد أنجزت المشاريع التربوية بسرعة كبرى كواحدة من أهداف الجمهورية الرئيسة (مثال ذلك: التطور في هيكل القيادة المتجدّدة). وهكذا، ففي حين، كانت فيه المدارس المتوسطة قد ازدادت في أربعة محاور، فقد ازداد عدد المدارس الابتدائية بزيادة نسبة ٤٣ بالمئة في الفترة (١٩٢٣ ـ ١٩٣٠). . بينما استمرت الزيادة الكمية لكي تصبح أكثر بطئاً بسبب تشديدات هيئة الوظائف المالية والمؤسسات المهمة التي تشكلت بغرض التوسع المستقبلي(٨٣).

ويجب أن ننتبه إلى أن التطور الاقتصادي خلال عام ١٩٣٠، كان مترافقاً مع زيادة التأكيد على المهن الحرفية والثقافة التقنية. . فافتتحت بعض المدارس الحرفية التي أعاقتها القيود المالية، في حين أعاق تبني الحروف اللاتينية للغة التركية بديل الألفبائية العربية عام ١٩٢٨ فتح مدارس شعبية للمراهقين(٨٤).

بعد الحرب العالمية الثانية وانطلاق سرعة التمدن الحضاري، والنمو الاقتصادي، بدأ الواقع خلال عام ١٩٥٠ يتراءى عن أكثر من مليون طفل قد أضيفوا إلى المدارس الابتدائية، وكان هناك أكثر من ٢,٥ مليون نسمة خلال عام ١٩٦٠، في حين غدا الرقم ١٠,٦ مليون نسمة في سنة ١٩٧٧.

لقد عانى التعليم في تركيا من مشاكل عديدة، أبرزها: التوزيع والمواصفات والوضع الاجتماعي والاقتصادي والضغط السكاني. . مما أثر كل ذلك في خطة الثقافة العالية والتقدم الطبيعي المتدرج. وبلغت المشاكل أروقة الجامعات في اعداد الخريجين، مما أثر في بعض خواصهم، إذ بلغ عدد المسجّلين من الطلبة الجامعيين في سنة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ (٤٧,٠٠٠) طالب وطالبة، إضافة إلى المشاكل الاثنوغرافية. وهناك مشاكل في الأرصدة المالية، وفقدان التوازن الاقليمي في التوزيع، وفقدان التوازن المهم في المستويات من المهارات التقنية والمختبرية والزراعية، إضافة إلى خلل في التوازن بين المدينة والقرية،

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٨٣) Richard E. Maynard, *Education in Turkey* (Istanbul: American Board for Worlds Ministries, 1964), p. 65.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٧١.

والأغنياء والفقراء، والذكور والإناث[٨٥].

ب ـ التعليم العلماني

كان التعليم العلماني جزءاً من عملية تعبوية كبرى، تمكّنت بفضله الكوادر ذات التطلعات إلى بناء حركة العصرنة من تدعيم نفوذها، ومكانتها الاجتماعية، وقوتها العملية. كذلك كان حقل التعليم وسيلة أساسية ومهمة لإحداث تغييرات اجتماعية واسعة النطاق. فمنذ تأسيس النظام الجمهوري في تركيا، عرفت الأطراف (المناطق غير المدنية من القرى والأرياف) تقدماً ملموساً من حيث التعليم، رغم أن الحالة تتطلب المزيد من المجهودات على مستوى الإسهام الحقيقي في التنمية والثقافة، في حين كسب التعليم جولته في إسهام **كوادر ذات وزن ثقيل في التنمية السياسية التي تمثلها الحياة الحزبية ومنطق الشارع السياسي، والعقائديات المتنوعة**، على أساس أن الأدوات التعليمية التي ساهمت في بناء تشكيلات متنوعة من الكوادر، كانت علمانية تتّفق ومنطق العصر، كما تطرحه الأدبيات التركية المعاصرة. وقد جزم العديد من الدارسين بأن التعبوية العلمانية في النظرية والتطبيق غدت المركب اللازم للتنمية السياسية في تركيا، وذلك من خلال تحديدها للسياسات التي طغت على المسرح السياسي منذ أكثر من خمسين عاماً[٨٦].

لقد أنتجت السياسة التعليمية بمساريها المتكاملين (الإصلاحية العثمانية والعلمانية الأتاتوركية) ضباط جيش، ومدرسين، وقضاة، ومثقفين وأطباء، ومهندسين. . . الخ، فكان دورهم الفعال أحد أبرز الدعائم الرئيسة في عمليات التحديث التركية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر. اذن، فالنخبة العصرية اليوم، هي ابنة المراحل التاريخية كبنية لها منظومتها المتميزة داخل المجتمع التركي، وهي تربط بين المراحل التاريخية وتطورات المجتمع ذاته. وهي لم تبق أسيرة لبرنامج معين، أو أنها كانت تعيد التفكير بالبرامج السابقة من خلال التراجعية، بل كان يطرأ عليها دوماً، اتّساع في النظرة والعمل في مواجهة المشاكل المطروحة ومعالجتها لها، وخير من عبّر عن هذه الخصوصية التعبوية هو عصمت اينونو الذي قال: «وإن المرء يجب أن يعيش ظروف عصره». ولعل أبرز هيئة تركية ساهمت في ذلك مساهمة فعالة، هي «اللجنة المختصة بالسياسات المقارنة التابعة لمجلس البحث في العلوم الاجتماعية»، التي تجاوزت وضع الأسس التنموية، إلى مجال البحث عن الأدوات والوسائل التي رافقت حركة التحديث التي سيكون لها أثر عميق في النظرة والممارسة على حركة النظام السياسي ووظائفه مستخلصة ستة مجالات ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بأزمات حركة التنمية، وهي:

(١) مجال **الشخصية الوطنية**، أي بناء الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة.

---

(٨٥) Weiker, Ibid., p. 284.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٢) مجال **الشرعية**، أي معالجة المشاكل الخاصة بالسلطة والجوانب الدستورية.

(٣) مجال **المشاركة**، بتحول الفرد من رعية إلى مواطن ذي كيان رسمي معترف بحقوقه وواجباته.

(٤) مجال **تنظيم بناء الأحزاب السياسية** ودمج المصالح الخاصة وتجميعها.

(٥) مجال **التغلغل في أوساط الجماهير** وتعبئة الموارد.

(٦) مجال **التوزيع** من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية[٨٧].

ج ـ المرأة التركية

لعل المرأة التركية، هي التي تحقّقت أمامها فرص حقيقية لتطورها وتحررها منذ عقود طويلة من السنين. ولعل ما صدر في حقها من قرارات وقوانين كان الأسبق من نوعه وحجمه في بلدان العالم الإسلامي قاطبة. والسؤال: إلى أية درجة خدمت تلك الفرص من القوانين والتشريعات المرأة التركية وواقعها الاجتماعي والمدني؟

لقد ظهرت مطالبات متفرقة لتحرير المرأة التركية في القرن التاسع عشر، إلا أن ثمة تغيّراً لم يصب إلا النسوة اللواتي كن ينتمين إلى الطبقة الأرستقراطية. ولكن زادت المطالبات نوعاً ما بعد ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨[٨٨]، ولم تصبح تلك المطالبات مقترحات صريحة إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى.. وفي أثناء الكفاح في حرب الاستقلال، ظهرت عوامل متعددة أعطت الحركات النسوية الحرة زخماً وقوة منها: مشاركة المرأة في التظاهرات السياسية، وبعض الفعاليات العسكرية البطولية، ومشاركتهن في الثقافة والقيادة النسوية. ومن أبرزهن خالدة أديب التي غدت مصدر إلهام لجيل المحاربين في قابل الأيام، وطارت شهرتها في كل من المجتمعين التركي والعربي في بداية القرن العشرين.

أعلن أتاتورك منذ البداية، أنه من المؤيدين منح المرأة مزيداً من المساواة، إلا أن ضغوطاً عنيفة واجهته من قبل المحافظين، فقد كانت خطواته العملية قليلة حتى منتصف العشرينيات؛ عندما نشرت القوانين التشريعية الجديدة. ونتيجة لمبادرة أتاتورك نفسه، منحت المرأة حقوقاً سياسية، بدءاً بحق التصويت في المجالس البلدية في عام ١٩٣٠، والانتخابات الوطنية في عام ١٩٣٤، لكي يصبح عددهن سبع عشرة امرأة، عضوات في الدورة الخامسة لمجلس النواب عام ١٩٣٥، اضافة إلى أن **أتاتورك دعا إلى ترك الحجاب، نظراً لتغير العصر واستخدام الأزياء الأوروبية. ان اتحاد النساء** قد تشكل من بعض نساء استانبول اللواتي كنّ من ذوات المهن عام ١٩٢٠، أما **اتحاد النساء التركي**، فقد تأسس في

---

(٨٧) د. سوناكيلي، «الجيش التركي وثورة ١٩٦٠،» **السياسة الدولية**، السنة ٤، العدد ١٣ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨)، ص ١٣.

(٨٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: Selma Ekrem, *Old and New* (New York: [n. pb.], 1963), p. 9.

عام ١٩٥٠، اضافة إلى أنشطة نسوية أخرى حتى الستينيات[٨٩].

لقد ترافقت عمليات تعليم المرأة التركية وتطويرها الثقافي والاجتماعي والسياسي جنباً إلى جنب مع ظهور التشريعات القانونية لتحريرها منذ بداية عهد الجمهورية التي تبنّت بهذا الخصوص، عدم شرعية تعدد الزوجات، مع إعطاء حق الطلاق للمرأة، وكذلك للرجل، وجعل الزواج المدني إلزامياً، وإلغاء الفروق بين الجنسين في قضايا معينة كالميراث.

لقد تبنّى أهل المدن (الحضر) تشريعات الزواج والطلاق المدنية إلى حد كبير منذ بداية الأمر، كما أن عدد حالات الزواج قد ازدادت بشكل ملحوظ، لكن التغير كان أقل في المناطق الريفية وشرقي تركيا بصورة خاصة. وبالرغم من أن عدد الزيجات قد ارتفع، فإن حالات الطلاق قد سجلت ضعفاً، إذ تشير بعض الدراسات الحديثة إلى الرغبة المتزايدة لدى النساء التركيات في أرجاء البلاد كافة في استعمال المحاكم المدنية لتعزيز حقوقهن الاجتماعية.

كانت مشاركة النسوة التركيات في اتحاد النساء التركيات ومنذ عام ١٩٣٥، تمثل دوراً طليعياً. إن هناك عدداً صغيراً من النسوة وصلن إلى درجة عالية من المؤهلات، فرضت أن يكون منهن رئيسات للبلديات، أو عضوات في المجالس البلدية. وللمرأة التركية دور فعال في الأحزاب السياسية، وذلك من خلال فروع نسوية، وتستطيع النسوة التركيات أن يعبّرن عن آرائهن في مختلف الإصدارات والنشريات السياسية. لقد عرف أن حق المرأة في التصويت قد ازداد، لكنها تبقى أقل بطبيعة الحال من حقوق الرجل، وتتعاظم الفروق كثيراً في الريف التركي والمناطق البعيدة والمتخلّفة والمنعزلة من تركيا، وخصوصاً في مناطقها الشرقية. والجدول أدناه يوضح نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الرجال والنساء في تركيا.

السنوات	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥
الرجال	٤٧,١	٥٣,٦	٦٩,٤	٧٤,٨
النساء	٢٠,١	٢٤,٨	٤٠,٨	٤٨,١

المصدر: Walter F. Weiker, *The Modernisation of Turkey: From Ataturk to the Present Day* (New York: Holmes and Meier Publishers, 1981), p. 113.

أما موقع المرأة التركية في المجتمع، فهو أكثر صعوبةً من الرجل. إن التغيرات تجري نحو الأمام ببطء حسب المنطقة الجغرافية والطبقة الاجتماعية. إن الدراسات المتوافرة توضح أن مواقف الرجال بالنسبة لتصرفاتهم تجاه نسائهم في عائلاتهم، **هي صورة مكتملة للمحافظة على القديم**[٩٠]. ولكن إضافة إلى ذلك، فإن الانتقالات الثقافية هي الشاهد

---

(٨٩) قارن: Weiker, *The Modernization of Turkey: From Ataturk to the Present Day*, p. 113.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١١٣.

الاجتماعي على أن التحولات في المجتمع تأخذ لها صيغاً أكثر بطئاً من السابق. ويستطيع الدارس أن يرى اليوم في شوارع تركيا، النساء اللواتي يمثلن في مجموعاتهن **ثلاثة أجيال: الأقدم في مظهر المرأة الريفية التقليدية، والمرأة التي تلبس الجاكيت الطويل وحجاب الرأس، والأخرى في الزي الأوروبي كمثال للحداثة والتغريب.**

٤ ـ الاستنتاجات: دور التعليم وبرمجته

لقد التفت أتاتورك إلى دور علمنة التعليم وتعبويته في تكوين المجتمع التركي المعاصر، كجوهر حيوي له قيمته البالغة في بناء الأوضاع الجديدة، وهندسة التركيبة الوطنية. **فكانت المدارس التركية بمثابة وكالات لتلقين وحفظ القيم والأوضاع والمواقف بالاضافة إلى ممارسة المهارات والمعارف المحدودة.** وكان ذلك مهماً بالنسبة لمجابهة التقليد والخروج من أزمة الثقافة العثمانية، وتطوير المجالات الاجتماعية والسياسية بشكل شديد ومفرط قياساً إلى تجارب أخرى[٩١].

منذ أيام أتاتورك، والمنهاج التعليمي متبرمج في المستويات الدراسية كافة، وقد تضمن أساساً: دراسة تاريخ الأتراك في الفترات المتقدمة، كركن أساس من المتطلبات في بناء الشخصية التركية الحديثة من أجل مساندة مبادئ الثورة. وكان ذلك جزءاً من **الأدلجة الكمالية.** ولم تزل براجها التربوية والتعليمية مستمرة حتى يومنا هذا. وهناك أدلة في قسم التعليم الرسمي المباشر لنشر الآراء والأفكار السياسية التي يتضمنها منهاج المدرسة، ولكن الأكثر أهمية، هي السياسة غير المباشرة في التعليم الذي يعد جزءاً من أساليب عملية التحديث. **تلك السياسة التي تشدد على بعض الظواهر التي يجب أن تخفت فيها النزاعات أو المجادلات في الدين والغيبيات والأخلاقيات**[٩٢].

ان النظام التركي في التربية والتعليم يشدّد على القيم الأوروبية بشكل عميق، ويحاول في المستويات الأعلى أن يعطي اهتماماً قليلاً بالابداع والتفكير الأصيل.. وهناك دوماً، التأكيد القوي والكبير على المبادئ التي زرعها أتاتورك، ولكن تعد وزارة التعليم واحدة من أسوأ الوحدات البيروقراطية. وتواجه تركيا اليوم ضغوطات نحو التغيير من قبل الطلبة الأتراك، الذين يجتمعون دوماً من أجل تحقيق تسهيلات أفضل، وحالات أكثر ليونة وتساهلاً.. وأن تكون المعالجات حيوية ونشيطة وآنية مطالبة بالإصلاح[٩٣].

إننا نستنتج أن ليس هناك أدنى شك في أن نظام التعليم التركي قد أنجز وأتم المقدار الكبير في المساهمة والاكتساب لتطوير تركيا وتجديدها، ولكن هذا التعليم يواجه مشاكل بارزة، أهمها: مشكلة مألوفة في المجتمع التركي عموماً، إذ يرغب العديد من

---

(٩١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Maynard, *Education in Turkey*, p. 75.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٩٣) Weiker, Ibid., p. 114.

شرائحه في أن يعكس النظام التعليمي، القيم المحافظة بالثبات والاستقرار السياسي والاجتماعي، وهناك أيضاً مشكلة الدين والأفكار المتطرفة التي ظهرت في السنوات الأخيرة.

ثالثاً: العلمنة: تحولات المجتمع التركي المعاصر

١ ـ العلمانية: التجربة التركية

العلمانية مصطلح يعني ـ باختصار ـ فصل الدين عن الدولة، أي تطبيق القانون المدني، **وتأسيس دولة على أسس أوروبية حديثة** يتنفي منها الدين ودوره في تسييرها[(٩٤)]. وقد طبّقت هذه التجربة في تركيا من قبل مصطفى كمال أتاتورك في سنة ١٩٢٤. وعلى أية حال، ففي سنة ١٩٢٥، أصبحت هذه الفكرة قوية في تأثيرها، فانعكست على أفكار نظرية كتلك التي أشاعها الشيخ مصطفى عبد الرزاق في مصر. **لقد كانت ايديولوجية تركيا في العلمانية، هي أقوى تجربة تغريبية أثرت في تاريخ الإسلام الحديث سياسياً، خلال فترة ما بين الحربين العظميين**[(٩٥)].

دعونا نفصح عن ذلك معرفياً؟

يشعر هذا الاتجاه (الأدلجة/ العلمنة)، أنه خلق شيئاً جديداً في تطور المجتمع التركي المعاصر بمختلف تراكيبه وعناصره. وذلك باختصار المسافة بينه وبين الآخر (أوروبا) من خلال **التغيير والثورة لتشكيل الذات التاريخي والهوية الوطنية، أي تكوين وجوده في أنماط جديدة ليست مكتسبة أو مخترعة**.. وان أغلب الأتراك المعاصرين، سواء أكانوا من **الليبراليين أم الراديكاليين أم الدينيين**، فثمة ديماغوجيّة عقائدية تجتمع فيهم في أكثر من مكان، نتيجة إشكالية الصراع بين الأصالة والتغريب. فمثلاً، هم جميعاً يتبنّون تفاسير جديدة للإسلام، باعتبار أن عملهم لم يكن استناداً لرغباتهم ونزعاتهم وظروفهم ورواسبهم، بل إلى ما يشعرون به من جودة، والكامنة في العلمنة إلى حد كبير. فالتركي الجيد كما أراده أتاتورك، هو المتجاوز للمعنى اللاهوتي نحو تحقيق أفكاره ومبادئه.. انهم يعتقدون أيضاً أنهم أطلقوا للدين والتراث الاجتماعي قيماً ومفاهيم جديدة.

---

(٩٤) انظر: Mardin, «Religion and Secularism in Turkey,» p. 94, and Dankwart A. Rustow, «Politics and Islam in Turkey, 1920-1965,» paper presented at: *Islam and the West: Proceedings of the Harvard Summer School Conference on the Middle East, July 25-27, 1955,* edited by Richard Nelson Frye (The Hague: Mouton, 1957), pp. 69-107.

(٩٥) Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael, *Government and Politics in Islam* (New York: St. Martin's Press, 1985), p. 36.

من المفيد جداً مراجعة كتاب: هاملتون جب، **الاتجاهات الحديثة في الإسلام**، ترجمة نخبة من الأساتذة الجامعيين (بيروت: [د. ن.]، ١٩٦١).

على أية حال، فإن القيادات التركية العلمانية لم تخضع لآراء الملحدين كما يصوّرها بعضهم. ولكن ما يميّز تركيا من غيرها من الدول والكيانات السياسية الجديدة في العالم الإسلامي، انها أعلنت عن «علمانيتها» مباشرة بعد حكم أوتوقراطي مطلق، وفسرت تلك «العلمنة» ايديولوجيا، كون تركيا لم تعد تخضع لله. والحقيقة أن غموضاً قد أحاط بهذا الجانب، بحيث عد الأتراك على مدى عقود من الزمن غير متدينين بفعل الأدلجة الجديدة التي كرسها أتاتورك خلال حكمه لتركيا المعاصرة. يقول ويلفرد كانتويل سميث: «مع الارتقاء التاريخي، فمن المقنع بأن الجيل الحالي من القادة الأتراك، بالرغم من إيمانهم بالرسالة الإسلامية، فإنهم يشكلون بذاتهم اليوم روح الإسلام الداخلية. ويتمثل ذلك في الأشكال الرمزية لعهدهم المبكر، بينما نجد أن الجيل الذي يليهم قد حرم نفسه من الثقافة العميقة، وبذلك **أثبت نفسه أنه مجرد من الروح** أيضاً..»(٩٦).

لا نريد في هذا المجال أن نثبت نجاح تجربة التحديث التركية أو فشلها من خلال نهج **«العلمنة»** الذي اتبعته، ولكننا نبحث في مؤثراتها ونتائجها.. ثمة أسئلة تدور على ألسنة المفكرين والباحثين المعاصرين، كلها تبحث عن معلولات كافية **من أجل فهم معرفي حقيقي عن هذه التجربة في التغيير الاجتماعي، وتحديد ثوابت علمية في إشكالية «العلمنة» التركية وانعكاساتها في التاريخ المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط.**

كيف؟

أ ـ ليس من المبالغة أن نقول بأن بعض الأتراك ينظرون إلى العرب المسلمين مثلما ينظر البروتستانتي الأمريكي إلى المسيحي الأورثوذكسي الاثيوبي. لقد كرّس أتاتورك بعد الاتحاديين والعثمانيين **حالة الانفصال** على أساس ديني وقومي في آن واحد. اذن فإن عمق الشعور الانفصالي التركي هو حقيقة مهمة في العالم الإسلامي المعاصر. وإذا كانت تركيا قد وصفت بهذا الانطواء، فهذا يرجع لأمر واحد، هو أن الأتراك على دراية تامة بما أصاب الإسلام على أيديهم منذ قرون طويلة، وخصوصاً عندما مارسوا السيطرة التاريخية **على مادته وعناصره ومؤسساته العربية**(٩٧). هكذا شكلت **الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦** عقدة نفسية لهم بقيت تلازمهم طويلاً حتى لفترة متأخرة.

ب ـ بالنسبة للميول الاجتماعية، فقد ركّز على أن المجتمع التركي ليس هو الأفضل بين المجتمعات الإسلامية فحسب، بل هو مجتمع منفصل بشكل جذري، ويختلف عن

---

(٩٦) Wilfred Cantwell Smith, *Islam in Modern History* (New York; Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957), p. 127,

من الأهمية البالغة قراءة متأنية للفصل الرابع من الكتاب أعلاه... والفصل بعنوان: «تركيا: الإصلاح الديني،» ص ١٦١ ـ ٢٠٥.

(٩٧) الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**، ص ١٣٢ ـ ١٦٢.

تلك المجتمعات في يومنا هذا، ويضمنها الاختلاف في أساليب الدين والثقافة... وهذا ما توضحه **ايديولوجية** أتاتورك وسياسته تجاه **المواريث العربية** وأساليبها كنهج في التغيير من أجل التغيير. ولكن علينا أن ندرك أن المجتمع التركي قد تبنّى فعلاً وقَبِل واعتاد على ممارسة الدور الجديد لحياته الحديثة، إلا أن فئات عريضة منه، لم تتماشَ مع تلك التغييرات سواء أكانوا من الليبراليين أم الراديكاليين أم السلفيين.

ج ـ ان الممثلين السلفيين للإسلام أرادوا إسلاماً تقليدياً، يهدف إلى السيطرة على السياسة والقانون والتقاليد الاجتماعية. **إلا أن الحكومة الجمهورية تولت مهام «العلمنة» بأقصى درجة من التغريب اللاواعي** إذ تولت بأيديها زمام الأمور، وبدأت بتشديد دور الدين على النحو الذي ترتأيه. أما الآن، فقد ترتّب عليها أن تعتمد على تدريب طبقة جديدة من الرسميين يقومون **بإدارة الإسلام الجديد ضمن الأطر المحددة له**. ان هذا الاجراء قد منح الثقة لدى المسؤولين عن تحديث تركيا بأن الإسلام التركي بين الطبقات المثقفة في الواقع قد تغير إلى الحد الذي يمكن أن يعبر عن نفسه، إذا ما أعطيت حرية التعبير في إطار هذا المعنى. إن **الحرية** في هذا السياق، هي ليست مطلقة بأي حال من الأحوال، **فالدولة تواصل سيطرتها إن لم نقل توجيهها**.

د ـ لقد قام الأتراك بتعويض التعاليم الفعلية للشريعة فيما يتعلق بالشؤون المدنية في القوانين الأوروبية، ولم يألوا جهداً بالتأكيد على أن تلك القوانين قد أثبتت صلاحيتها. لكن السؤال: **هل كان باستطاعة الأتراك أن يعوضوا المبادئ التي تقوم عليها الشريعة؟** الواقع أن الأتراك لم يعيروا هذه المسألة اهتماماً كبيراً، كما لم يقدّموا جواباً كاملاً. ولكنهم عوضوها بالاستقرار والنظر لاحتياجات المجتمع في بداية الأمر، حتى تضاعفت المشاكل بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين.

٢ ـ حقيقة العلمنة التركية: التغريب

إن الرأي العام التركي غير واضح بالنسبة للانفراجات الحديثة التي حدثت في الخميرة الفكرية والعقائدية لتكوينه الإسلامي (الصوفي/التشريعي) مقارنة بتكوينه التاريخي (الرسمي/الشعبي). فالحياة الصوفية (المخيال الجماعي) التي عاشها المجتمع العثماني لفترات طويلة، والانغماس في «تجلياتها» الساكنة أو الصاخبة من خلال تنوع الطريقة، والايغال في التفكير «الميتاواقعي»... كانت من إفرازات الإسلامية القروسطية، التي اشتركت في صيرورتها شعوب عديدة بعد استقدام نزعتها من الشرق.

ان الانغماس التركي في البحر الصوفي، كان بمثابة عزل ذهني عن تطورات الواقع التاريخي ومشاكله، أي بمعنى الهروب منه. وهذا ما حدث أيضاً في المجتمع العربي. ورغم كل ذلك، فقد مثلت «الصوفية» في حياتها وموتها، ذلك التأمل في الملكوت والقناعة والهدوء، بحيث لم يكن هناك رد فعل عنيف ضد الذين بدأوا منهج التحديث، باعتبار أن القناعة قد وصلت إلى الدرجة التي تقول بوجوب أن يموت هذا النوع النادر

من الطرائق الفارغة التي تملأ الحياة، والذي كان أحد أبرز المسببات في سكونية العصر الحديث. وكان على تضاد مع فكر العرب ومعتقداتهم وتقاليدهم، رغم شمول بعض نواحيهم بآثاره.

لقد استطاع العرب قبل الأتراك أن يفجروا الثورة الفكرية ـ الإصلاحية ضد سكونية الحياة الدينية ورتابتها التي تمثلتها الخرافة والأسطورة والشعوذة، وذلك من خلال الحركات والأفكار الجديدة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.. في حين اعتنى الأتراك من خلال سلاطين الإصلاحية العثمانية، بالتوجه نحو أوروبا. رغم ذلك، فإن جملة تناقضات قد ظهرت على السطح من خلال اصطدام كل من **الاصلاحيتين العربية والتركية، وتأثير ذلك الاصطدام في مستقبلهما خلال القرن العشرين**.

ان تقاليد المتصوفة وأفكارهم وعاداتهم هي قوية وظاهرة للعيان في التاريخ التركي، ولكن الأتراك حطموا، وبقوة، المؤسسات الاجتماعية التي تطورت من خلال تلك التقاليد التي احتاجت إلى قرون طويلة كي تتشكل على النحو الذي صور عهد عبدالحميد الثاني وأحداثه التراجيدية والمتخضرم بين قرنين.

لقد تلمس البروفسور هاملتون غب (H. A .R. Gibb)، تلك الصلة الواضحة بين التصوف الإسلامي وبين الرومانسية التي طبعت انتاجاتها العالم الإسلامي الحديث، والتي أنتجت الصلة بين الرومانسية والقومية فيما بعد، فكانت جهداً بارزاً في التلاقح، وستكون الحركة الوطنية التركية وليدته، رغم نكران الجهد البارز للرومانسية[(٩٨)].

لقد غالى العديد من المؤرخين الغربيين والمستشرقين باتجاه العلمانية في تركيا كجزء من سياسة «التغريب» وايديولوجيتها..[(٩٩)]، اذ وجد غير واحد من أولئك الكتاب والمؤرخين أن الأتراك يعدون الأكثر بعداً في التفكير، والأكثر واقعية، وممارسة النقد الذاتي في العالم الإسلامي المعاصر، مبرهنين على ذلك، بشيء واحد هو **على الرغم من العلاقة المهزوزة بين القومية التركية والإسلام التركي، فهناك صراع خفي قريب وموثوق للرومانسيين**. وعلى هذا الأساس، اتجه كل واحد لضبط الآخر... لتقع الرومانسية أخيراً في قبضة «العقلانية» والوسائل التاريخية. وتلك هي خصوصية الأتراك البارزة في التحديث، كما يصفون.

يقولون أيضاً بأن الأتراك أصبحوا أكثر صداقة في حداثتهم من أي مسلم آخر، لأن رومانسيتهم قد هذبت بوسائل وأدوات تاريخية حضارية بصورة رئيسة.

لقد ثبت مؤخراً، أن ليس للأتراك وجهات نظر عديدة للعالم والكون كما هو الحال في المجتمعات ذات التغيرات المستمرة، رغم تصدّرهم في حيويتها خلال السنوات الأولى

---

(٩٨) Smith, Ibid., p. 127.

(٩٩) Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: McGill University Press, 1964), p. 96.

من تطبيقهم «العلمنة» في مرافق الحياة. ولكن ازدادت المخاطر، كونهم لم يصيبوا دواخل تلك المرافق، بل عنوا بمظاهرها فقط!!

فعلمنة الحياة بحاجة إلى تبديل الأذهان وتجديدها قبل لبس القبعة الأوروبية!

السؤال الآن: ما الذي أفاد الأتراك في **مهام العلمنة**؟

أ ـ إن أتاتورك والنخبة التي عملت معه، **قدموا طروحات علنية** دون تقديمهم محاولات تلفيقية، أو بدائل توفيقية!

ب ـ تعددهم الاجتماعي ونموهم الاثنوغرافي في بيئة موحّدة **سوسيولوجياً**، وغير منقسمة على نفسها تاريخياً أو سياسياً.

ج ـ نتائج الاصلاحيات العثمانية حسب تعاقب المراحل التاريخية، أفرزت حلم الأتراك بمثالية التوحد الاجتماعي والسياسي للأناضول.

د ـ التوجه التركي نحو أوروبا والتطلع إلى المزيد من عناصر التغريب على مدى أكثر من قرن كامل في التاريخ الحديث.

نستنتج إذاً: أن الأتراك حققوا أهدافهم كما أرادوها تحت أقسى الظروف فكانوا على النقيض من العرب الذين تفككت وحدتهم الاجتماعية والسياسية والتاريخية بعد أكثر من ألف سنة من التماسك والانشداد. ويمكننا فهم التطور التركي من خلال دراسة تحاليل هاملتون غب ومصطلحاته الخاصة، ذلك أن الأتراك كانوا الأقدر على حل مشاكلهم الاجتماعية في ظل ظروف التحديث، ولكن بعيداً عن العلاقة في البيئات أو الوحدات الاجتماعية التي فيها يعيشون!

على هذا الأساس، بدأ الأتراك يواجهون مشاكل جديدة بوساطة التطورات الداخلية التي لم تسعف بالحلول الخاصة، تلك الحلول التي ليست بالضرورة متزامنة مع الحلول الغربية التي تبنى على «التجريبية» في أكثر الأحيان، والتي طالما كتب عنها العديد من المفكرين الغربيين: إنها الحلول المضمونة التي يحتاج إليها العالم الإسلامي في مرحلته الراهنة.

إن المشاكل التي عاشها المجتمع التركي يحتاج إليها تختلف اختلافاً عميقاً عن المشاكل الاجتماعية والعقائدية والفكرية التي عاشتها الأجزاء الأخرى من العالم الإسلامي، وخصوصاً العرب والإيرانيين والهنود وغيرهم، ذلك أن الأتراك امتلكوا ثورة اجتماعية (Social Revolt) طرحت أساسيات اجتماعية جديدة وبطريقة معلنة. ولكن الصيغ الاجتماعية والذهنيات لم تتطور بما فيه الكفاية، لكي تتقبّل تلك التغيرات. لهذا السبب؛ نسمع اليوم بولادة تيارات دينية متطرّفة في بعض أنحاء تركيا[١٠٠].

---

(١٠٠) إضافة إلى تحليلاتي، انظر الآراء التي كتبها هايد في: U. Heyd, «Islam in Modern Turkey,» *Journal of the Royal Asiatic Society*, vol. 34 (1947).

وقارن أفكاره القديمة بالآراء الجديدة التي طرحها بيناز طوبراك، انظر: Binnaz Toprak, *Islam and Political Development in Turkey*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 32 (Leiden: E. J. Brill, 1981).

٣ ـ انشطارات المجتمع في الممارسة والتفكير

لقد كان المذهب العلماني موضع نقاش طويل. وكان الدين قد استرجع مكانته في الميدان السياسي التركي عام ١٩٤٥، إذ دلت على ذلك الزيادة في عدد المدارس والجماعات الدينية التي انتشرت في بيئات مختلفة من المجتمع التركي سواء في الريف أو المدينة مُشكّلةً تياراً قائماً بذاته، مما أثار تساؤلات النخبة المتمسكة بالنزوع القومي، والمشبّعة باتجاهات التحديث والعصرنة والعلمنة التي أرساها أتاتورك، إذ كان هذا الأخير، رائداً في حرصه على المطالبة بوحدة التعليم العلماني التي تعنى بتربية الأجيال الجديدة على مبدأ «فصل الدين عن الدولة» في التفكير والأذهان والممارسات.

ومما لا شك فيه، أن التطرف في النزعة الدينية، والتوسع في أرصدتها الشعبية، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتضمنه القيم الاعتبارية، أو أن يدمج بالتقاليد الأساسية التي يقام على دعائمها بناء دولة معصرنة في تركيا. لقد «أظهرت انتخابات عام ١٩٤٦ تنامي دور الحركة الإسلامية في الحياة السياسية والاجتماعية لتركيا، وظهر تيار داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه بزعامة حمد الله صبحي وتقي الله أوغلو يطالب بتوقف الدولة عن التدخّل في معتقدات الناس الدينية»[(١٠١)].

من جانب آخر «كانت الصحافة التركية ميداناً مهماً للحملة على العلمانية، فقد طالبت بالعودة إلى الحروف القرآنية المقدسة (الألفباء العربية). كما رافقت هذه الحملة ظهور طبعات عديدة للقرآن الكريم والتفاسير والكتب الدينية الأخرى...»[(١٠٢)]. وهذا يظهر مدى **تضارب الأفكار، وحالات الخلط التي أصابت الذهنية التركية بمزجها الايديولوجية السياسية لأتاتورك بإجراءاته في العلمنة والتغريب**، إضافة إلى خلطها بين الشرع والسياسة، بين الأفكار والمواقف، بين الماضي والحاضر... الخ.

لقد تعقدت المشاكل الاقتصادية أيضاً منذ بداية عام ١٩٦٠، وذلك بازدياد حدة انتهاك برنامج أتاتورك في التحديث، وتعدد الاجراءات الدكتاتورية. وكان الدستور الجديد الذي وضع في عام ١٩٦١، قد هيأ للمجتمع التركي أنظمة جديدة، كما تضمن توسعاً في مجالات الحقوق والحريات العامة للمواطنين. وأكد أيضاً على حماية البرامج الإصلاحية التي سنها أتاتورك، وبذلك فإن هذا الدستور قد عبر أحسن تعبير عن النمو السياسي لتركيا المعاصرة[(١٠٣)].

---

(١٠١) انظر: عبد الجبار قادر غفور، «الديانة والطرائق الصوفية،» في: ابراهيم خليل أحمد [وآخرون]، **تركيا المعاصرة** (الموصل: جامعة الموصل؛ منشورات مركز الدراسات التركية، ١٩٨٨)، ص ٩٣.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(١٠٣) Walter F. Weiker, *The Turkish Revolution, 1960-1961: Aspects of Military Politics* (Washington, DC: Brookings Institution, [1963]), p. 101.

وكانت المؤسسة العسكرية تمثل المجتمع على جميع طبقاته... ونحن نعلم بأن الجيش كان أول من نادى بالايديولوجية الكمالية التي تتلخص في الحصول على الاستقلال، وتحقيق التنمية القومية والسياسية في تركيا. وكانت ثورة ١٩٦٠، بمثابة فتح الباب على مصراعيه أمام المجتمع التركي ليناقش شؤونه الاقتصادية والاجتماعية[١٠٤].

لقد تضمن دستور ١٩٦١، ضرورة العمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك عن طريق التخطيط، ولكن اختلفت الآراء وتعددت حول أساليب العمل، ومدى التخطيط المطلوب إنجازه. كذلك: هل يتم دعم القطاع الخاص أو القطاع العام؟ واهتم بعضهم بعملية إزالة الفروق بين الطبقات الاجتماعية، وأيضاً بالمساواة في الحريات. وانفرجت النقاشات الجدلية عن آراء عديدة تمثلت **بثلاثة تيارات رئيسة: تيار «آدم سميث»، وتيار الفابانيين، ثم تيار «كارل ماركس»**[١٠٥].

عاش المجتمع التركي جملة من التطلعات التي عبرت عنها نخبة الانتليجينسيا في المجتمع، والمنتمية أصلاً إلى الطبقة البرجوازية[١٠٦]، تطلعات نحو تشكيل علماني للقومية التركية. أما إذا ما طولبت بتقديم تعريف لهذه «القومية» بطريقة وأسلوب أكثر توسعاً من الذي تضمنه دستور ١٩٦١، فسرعان ما تبرز الاختلافات في الآراء والمعبرة عن واقع متضارب في نزعاته الوطنية، إذ يرى بعضهم في ذلك التوسع في الاستثمارات الأجنبية، والمؤسسات الخاصة الأجنبية، صورة من الاستغلال والاحتكارات ضحيتها الشعب التركي لصالح **فئتين تشكلان وجهين لعملة واحدة هي الرأسماليين الوطنيين والأجانب**[١٠٧].

لقد كان دستور ١٩٦١ علمانياً خالصاً، جاء على النسق الذي رسمه أتاتورك قبل أكثر من ثلاثة عقود زمنية. وان تطبيق الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ونشر وسائل التعليم العلماني وأدواته وعناصره كان سيقضي على آخر الجيوب المناهضة لحركة العصرنة والتحديث داخل المجتمع التركي.

وكان لممارسة البرنامج الإصلاحي في التعليم ذي الاتجاه العلماني، أهمية كبرى في اكتساب المزيد من المعرفة وتدريب الكوادر والاطارات الشابة، وإحداث مواقف اجتماعية

---

(١٠٤) بالإمكان اجراء مناقشة لأفكار نوري ايرن، الدبلوماسي التركي الذي سجل مواقفه تجاه أحداث الجمهورية الثانية في كتابه: Nuri Eren, *Turkey Today and Tomorrow: An Experiment in Westernization*, Praeger Contemporary World Series; no. 8 (New York: Praeger, [1963]).

(١٠٥) Davison, *Turkey: A Short History*, p. 137.

(١٠٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Çaglar Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development* (London; New York: Verso, 1987), pp. 100-117.

(١٠٧) Weiker, *The Turkish Revolution, 1960-1961: Aspects of Military Politics*, p. 141.

ولمزيد من التفاصيل، انظر: Anne O. Krueger, «Some Economic Costs of Exchange Control: The Turkish Case,» *Journal of Political Economy*, vol. 74, no. 5 (October 1966), p. 204.

متصلة بالحياة العامة، وإبراز قيم يتطلبها التطور السياسي الذي بدأه أتاتورك، ولكن؟

«في منتصف الستينيات جرت محاولة أخرى من التجمعات والحركات المعادية لأفكار أتاتورك، وتمثلت هذه الحركات في مهاجمة تماثيل أتاتورك والمطالبة بالعودة إلى الشريعة الإسلامية.. فقد جرت مظاهرات في إزمير وأنطاكية وملاطية وتوقات وادرنة وادنة وغيرها.

«وتميزت هذه الفترة بنشاط النورجية (النورسية) أنصار سعيد النورجي الذي أعلن نفسه **منقذاً للإسلام في تركيا** ومارس نشاطاً واسعاً منذ عام ١٩٥٢، وطالب بإعادة الخلافة وإقامة الدولة على أسس الشريعة، وانتشرت أفكاره بسرعة، وظهر له أنصار وتلامذة كثيرون، وبعد وفاته عام ١٩٦٠، تزعم الجماعة علي عثمان من ولاية قونية، وأقام أنصار النورسي العديد من المدارس النورجية لنشر أفكاره بين الناس»[١٠٨].

دعونا نبحث الدوافع التي تكمن وراء ذلك:

تعد الحركة الدينية في تركيا من أبرز العقبات في مواجهة برنامج التحديث، وكبح جماحه، وعدم مواصلة الدولة لعملياته كافة. فالمشكلة الدينية إذاً تتجاوز أن تكون عبئاً على النظام وكبقية المشاكل الأخرى، بل تواجهه وتصطدم معه. ويكمن السبب في ذلك كون الحركة الدينية تعبر عن واقع غير متكافئ في عمليات التحديث التي مورست في المجتمع التركي أولاً، كما تعبر عن وجهة نظر الريف التركي للترسبات الاجتماعية والقيم الموروثة التي يريد أن يستعين بها في المواجهة مع التحديث ثانياً، وهناك الأمية والتخلف والفوارق الاجتماعية ثالثاً.

كانت تركيا قد رسمت لها طريقاً جديداً في **التحديث** ومارست جوانبه المتنوعة ـ كما رأينا أعلاه ـ وقد بقيت تنتظر مستقبلاً قومياً لامعاً لها في نهاية الستينيات، مستقبلاً سعت لتحقيقه منذ زمن طويل، مقارنة بغيرها من الأقطار النامية في الشرق الأوسط. لقد تقدمت جيداً على صعد متنوعة، ولكنها في الوقت نفسه حصلت على مشاكل عديدة.

تحتوي تركيا على ما يقارب ٣٠٠ ألف ميل مربع من الأرض. وهو حجم كبير يقرب من مساحة كل من بريطانيا وفرنسا معاً. ولكن حوالى ثلاثة أرباع السكان ينتشرون عبر البلاد في القرى وفي المدن التي يقل سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة، وهذه أماكن لم تزل مرتبطة بالحياة الزراعية. وقد تنامى الانتاج الزراعي في السنوات الأخيرة[١٠٩]، وذلك بفعل زيادة السكان لأكثر من الضعف، فانظر كم قدرت الزيادة لسكان تركيا[١١٠].

---

(١٠٨) غفور، «الديانة والطرائق الصوفية،» ص ٩٥.

(١٠٩) Davison, *Turkey: A Short History*, p. 138.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

السنة	سكان تركيا (بالمليون)
١٩٢٧	١٣,٦٤٨,٠٠٠
١٩٦٠	٢٧,٧٥٥,٠٠٠
١٩٦٥	٣١,٣٩١,٠٠٠
١٩٧٠	٣٥,٦٠٥,٠٠٠
١٩٧٥	٤٠,٣٤٨,٠٠٠
١٩٨٠	٤٤,٧٣٧,٠٠٠

بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠ ازداد عدد السكان بنسبة تقرب من ٣ بالمئة في السنة. ولحسن الحظ، بدأت النسبة تتضاءل. ورغم ذلك، فإن الحكومة التركية حددت في عام ١٩٦٦ تضخم النمو الديمغرافي ببرنامج تحديد النسل.

هكذا، علينا أن نعلم، أنه منذ الحرب العالمية الثانية، وأعداد كبرى من القرويين تهاجر برفقة عوائلهم، للإقامة حول المدن الكبرى في تجمعات كبيرة. هجروا الأرض ليبحثوا عن عمل، ولكن غالباً ما يخيب أملهم في ذلك، فاستجدت مشاكل اجتماعية واقتصادية معقدة. . .[١١١] عدد كبير من هؤلاء الأتراك، وجد في ارتفاع الأجور في أوروبا الغربية، دافعاً للهجرة مرة أخرى، ولكن عبر الحدود هذه المرة، وعلى الأخص نحو ألمانيا الغربية، التي بلغ فيها عدد الأتراك عام ١٩٦٥ قرابة ١٣٥,٠٠٠ مواطن تركي عامل. . . وعندما يزورون وطنهم، يجلبون بمعيتهم، الأجهزة الكهربائية والسيارات والتراكتورات في بعض الأحيان. . . إضافة إلى أحدث الصناعات الأوروبية، وبرفقتهم زوجاتهم الألمانيات المناسبات[١١٢].

ولكن المجتمع بقي بشكل عام زراعياً، كما كان دوماً. لقد قربت وسائل الاتصال كالراديو والطرق السريعة القرويين من المدن الصغيرة والكبيرة، فكثرت ارتباطاتهم. اضافة إلى أن الخدمة العسكرية قد أوضحت لأبناء الفلاحين عالماً مختلفاً وساعدتهم في تبديل الأنماط الريفية.

إن أولئك الذين أكملوا المدارس والثانويات، استطاعوا أن يتحركوا نحو حالة اجتماعية جديدة، ولكن بقيت هناك فجوة واسعة في الثقافة والبسيكولوجيا بين المدينة

---

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٣٩. ولمزيد من التفاصيل حول البنية الاجتماعية التركية، هناك أدبيات غنية بالمعلومات عن المجتمع التركي والهجرة الداخلية والمدن الصغيرة والأوضاع الاقتصادية، انظر:
Kemal H. Karpat, *The Gecekondu: Rural Migration and Urbanization* (Cambridge; New York, Cambridge University Press, 1976), pp. 31-56.

(١١٢) حول التفاصيل التاريخية، انظر: Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975* (London: C. Hurst for the Royal Institute of International Affairs, 1977), pp. 12-31.

التركية وعموم البلاد. . . وغدت هذه الفجوة ذات طابع سياسي منذ اكتشاف الفلاحين قوة حق الاقتراع والانتخابات في عام ١٩٥٠. وأوضح انقلاب ١٩٦٠، عن برهنة للحالة التقليدية ضد النظام الديمقراطي(١١٣)، إضافة إلى أن هناك فجوة ثقافية بين المدن الكبيرة من طرف، والصغيرة والقرى من طرف آخر. لقد نجحت جميع الأطراف بخلق دوامة من **التناقضات** والمسائل الرئيسة، والمشاكل الحساسة(١١٤).

بموجب إحصاء ١٩٦٥، بدا أن حوالى ٥٠ بالمئة من الأتراك الذين تتراوح أعمارهم من ٧ إلى أكثر، لم يزالوا أميين، ومعظمهم كانوا من القرى. إن بياناً واحداً من الاختلاف بين المدينة والأرياف كان موقفاً تجاه الدين. وكانت المدينة بطبيعة الحال أكثر تمدناً سواء على مستوى التراث أو المعاصرة، في حين كان الريف أكثر تزمتاً في الدين والذي غالباً ما تأتي أساليبه هناك **«أورثوذكسية»، أي أكثر دينية من الدين**، وأكثر تقليدية لعناصره وأصوله.

لقد أقر الحزب الديمقراطي مستخلصاً في الخمسينيات، رأيه، أن علمانية أتاتورك لم تجد أبداً طريقها إلى القرى والأرياف. وهناك بعض الفئات المدنية تتخوف من **الحركة الدينية** أن يرتفع مداها، أو أن ترتبط بقوى سياسية، يمكن أن يمثل زحفها خطراً حقيقياً **في تحطيم المنجزات النهضوية، والتطورات الواسعة التي حصلت في تركيا على مدى خمسين سنة من عهد الجمهورية التركية**(١١٥).

إن الفئات التركية المستنيرة، تتحدث اليوم عن احتمالية أن يحدث الانفجار في أي مكان. **فالتعبئة الدينية المضادة للتحديث المدني والعصرنة**، تزحف بشكل بشع، والتي يطلقون عليها **«القوى السوداء»**، ومن المحتمل جداً أن تتحالف سياسياً مع **«القوى الحمراء»** التي تطلق على الجماعات الراديكالية أو الشيوعية لايقاع الانهيار بالجمهورية الليبرالية، إلى جانب بعض القوى المناوئة الأخرى، ولكن تبقى «القوى السوداء» أشد خطراً على مستقبل تركيا ومنطقة الشرق الأوسط(١١٦).

---

(١١٣) قارن: Davison, Ibid., p. 139, and Weiker, *The Turkish Revolution, 1960-1961: Aspects of Military Politics*, p. 146.

(١١٤) انظر: Eleanor Bisbee, «Test of Democracy in Turkey,» *Middle East Journal*, vol. 4, no. 2 (April 1950), pp. 170-180; Dankwart A. Rustow, «The Army and the Founding of the Turkish Republic,» *World Politics*, vol. 11, no. 4 (July 1959), pp. 513-552, and Kemal H. Karpat, «The Military and Politics in Turkey, 1960-64: A Socio-Cultural Analysis of a Revolution,» *American Historical Review*, vol. 75, no. 6 (October 1970), pp. 1654-1683.

ويبقى كتاب فيروز أحمد من أفضل الكتب التاريخية المعاصرة عن التجربة الديمقراطية - التركية كمفاهيم وتطبيقات خلال القرن العشرين، ا[illegible] Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-197*[illegible]

(١١٥) Davison, *Turkey: A Short History*, p. 167.

(١١٦) Kemal, *Turkey's Politics: The Transition to a Multi P*[illegible]

الطريق.. إلى أين؟

ان تركيا اليوم تعاني جملة مشاكل تفاقمت على طريق طويل منذ موت أتاتورك.. والطريق الأطول بدأ مع تأسيسه للدولة الحديثة. **ويبدو أن الأتراك الذين آمنوا بقيمة التحديث، سيناضلون من أجل عمل ديمقراطي مستمر؛ وسوف يستمرون بالتغريب كجزء من استراتيجية عمرها أكثر من خمسين عاماً مع إيمانهم بأن الدين لن ولم يمت!**

القانون والتربية بإجراءاتهما العلمانية سيستمران في البقاء، وأن القومية التركية خلقت عندهم لكي تملأ حياة تركيا الحديثة التي بنيت على **مبادئ أتاتورك الستة**، وأن يتواصل الفكر التحديثي في تركيا، بطريقة تبرز فيها خصوصية الأتراك. ولكن قبل هذا كلّه، عليهم أن يعالجوا مشاكلهم وأزماتهم بأنفسهم، وعليهم بردم الهوة التي خلقتها سياستهم في التغريب المجزأ.. وعليهم أن يدركوا أيضاً أن تركيا النامية لا يمكن أن تكون نسخة مصوّرة (Photocopy) من بلاد أخرى في أوروبا. عليهم بامتلاك ما يميزها من مواصفات خاصة تاريخية وسوسيولوجية وأنثروبولوجية.. وأن يفكروا في أنفسهم ومستقبلهم وانعكاسات مشاكلهم على غيرهم من جيرانهم، وخصوصاً العرب قبل فوات الأوان.. لقد كانوا وسيبقون أتراكاً وسوف لن يكونوا من الأوروبيين.. وكما قال أتاتورك نفسه في احدى المناسبات: «نحن نشابه أنفسنا».

٤ ـ الاستنتاجات: ثوابت التجربة والمستقبل

يؤكد المؤرخ التركي المعاصر كمال كاربات، أن درجة الحداثة في تركيا قد اختلفت، أكثر من أية دولة أخرى. فقد ولدت ولادة جديدة متحولة من الانحلال إلى القوة، من خلال النزعة القومية، وقد أعطى الأتراك وهم في قلب الأزمة التاريخية ولاءهم للثورة التحديثية(١١٧).

لقد ارتبطت حداثة تركيا مع الغرب بعلاقة تختلف عن غيرها كاليابان ـ مثلاً ـ في الدين والقومية.. السؤال الآن: كيف كانت درجة الحداثة في تركيا المعاصرة؟ مظهران أساسيان يطبعان العلاقة مع الغرب: **داخلي وخارجي**، ولكل منهما أهمية رئيسة. «ان الذين كانوا يخافون أن تنحرف تركيا إلى الطرز الغربية الزائفة بعيداً عن ملامحها الأصيلة قد سعدوا برؤية الإسلام بينهم، إذ ربما كان الأتراك متهمين إلى حد اليوم بتقليد الغرب حتى في الدين، **وفي التطلع لإحداث ثورة في الإسلام** على غرار ما فعلته المسيحية خلال التاريخ الحديث وفي ظروف مختلفة»، على حد قولة سميث(١١٨).

إن من المروع أن تقرن ما حدث في تركيا المعاصرة، لما كان قد حدث على يد مارتن لوثر وكالفن في أوروبا.. إن «لوثر يسمع اسمه من فوق شفاه الأتراك، وهو أكثر

---

(١١٧) Smith, *Islam in Modern History*, p. 189.

(١١٨) Rustow, «Politics and Islam in Turkey, 1920-1965,» pp. 69-107.

عندهم من تأثير أعمال إسلامية بارزة في خطاب كلاً من الأشعري والغزالي ومحمد إقبال. ومع كل ذلك، فالجواب مزدوج عن سؤال يفرض نفسه عن المظهر الخارجي بالقول:

أ ـ إن الأتراك المحدثين هم **مقلدون** للغرب، ليس بتقليد سطحي. لكن ذلك يأتي عن ممارسة عميقة، مقارنة بسكان القاهرة الذين يتلهفون للبهرجة الغربية **بينما لا يقبلون بالأساليب الغربية التي مورست على مدى أكثر من قرن كامل.**

ب ـ إن الأتراك يواجهون كغيرهم **مشاكل محددة وجديدة** لم يألفوا مثلها سابقاً، وهي منتجات الأفكار السلفية التي انتشرت في المجتمعات الإسلامية.. وهم يبحثون أيضاً عن كيفية ربط دينهم الموروث مع المجتمع والحياة الجديدة كلياً، **أي بمعنى: البحث عن حلول لمشاكل الصدام بين التراث والمعاصرة.**

لكن ما هو وجه الخلاف عن غيرهم؟

إنهم يعرفون بأن الأتراك هم أول المسلمين الذين واجهوا هذه المشكلة ذات الخصوصيات والأبعاد المختلفة في تجاربهم على مدى مائتي سنة. وهي حقبة تاريخية تقاسمتها ١٥٠ سنة للإصلاحية العثمانية، و٥٠ سنة من العلمانية الكمالية، وحاصل جمعها يساوي عمليات التحديث التركي. وعليه، فهم لا يتوقّعون أن دراسة الماضي ستقدّم لهم مشورة عن كيفية حل جميع الإشكالات والأزمات المعقدة، ولكنهم يدركون أن مواجهة مثلها قد تعرض لها المسيحيون في الغرب قبلهم، لذلك فهم يفكّرون في دراسة كيفية تعامل الغرب معها. ولكن هل يفكرون باختلاف الأرضية العقائدية، والوازع الديني والعناصر التاريخية والاثنيغرافية والجيوسكانية...؟

إذن؛ فهم ينظرون إلى **العصرنة** الغربية قبل إيجاد حلول جذرية تنبت من أرض الواقع. وهم لا ينظرون إلى اختلاف العصر في كيفية تعامل الغرب لذلك! انهم لا ينظرون إلى الإسلام كوحي والهام ووازع تكمن ثوابته في الذهن المركب واللاشعور، ولكن كتقنيات في مجال الدين. وسيكون الافتراض أن تقنيات كهذه، تشتمل على أسئلة كونها حديثة المنزع في تكوينها التاريخي، كإحدى إفرازات الفترات التاريخية الحديثة، وليست قادمة من الأحقاب القروسطية.

وتشير الآفاق الواسعة إلى تغريب إسلام تركيا الجديد؛ قضايا أكثر من كون الفرد هو تركي أو مسلم، إذ إن هناك محاولات اعتبار الحركة التحديثية في المجتمع التركي المعاصر، هي تطور في تاريخ الإسلام(١١٩)، والنظر إليها كشرع مشروع نظراً لأهميتها في تطور التاريخ المعاصر. وهذا ينقلنا إلى السؤال الجوهري القائل: هل بإمكان تركيا أن تصبح عضواً في الأسرة الأوروبية الحضارية؟

للسؤال أعلاه، أهمية عميقة؛ ومنها، أن الترك يجدون أنفسهم ـ اليوم ـ منقسمين

---

(١١٩) سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: جامعة الموصل؛ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٧.

في هذا الأمر، نظراً لما للسؤال من صيغ عملية ودولية وتاريخية، وقد تمّ التفكير في تركيا في ذلك بصورة جدّية على أعلى المستويات. لقد كان الغرب يمثل مرجعية أساسية لتركيا المعاصرة التي بناها أتاتورك، ولكن مع توالي السنين بركام أحداثها المتأخرة، بدا واضحاً، أن اتجاهاً قوياً هناك في تركيا (سلطوياً + اجتماعياً) كي تعود إلى تبوء مركزها الشرق - أوسطي في العالم الإسلامي.

يقول ضيا كوك ألب: «لألمانيا وفرنسا حضارات منفصلة عن بعضها، ولكن كلاهما تكونان حضارة غربية. وهكذا الحال مع الترك، وهم يبحثون عن عضوية ويتلزمون الصمت حيال الدين، ولو أنهم في نظر الغربيين مسلمون بصورة واضحة، إذ لا يختلفون عن غيرهم من الشعوب الإسلامية، عدا أنهم يبحثون عما يعني لهم الدين بالمفاهيم الجديدة»(١٢٠). فإذا كان هذا سؤالاً، أي فيما إذا كان بإمكان الإسلام ضبط نفسه مع الوطن العربي، فهناك سؤال آخر: هل بإمكان الحضارة الغربية أن تتطور لتضم الإسلام؟ أو أنها بقادرة على الوقوف ازاء مواقفه المعاصرة والتعامل معها بأساليب مختلفة عما اتبعته في الماضي؟

مع بقاء نهج العلمنة وعمليته كحالة تاريخية لا بد من أن تبقى، وتكرس جميع الجهود لصيانتها، كجزء من المهام الوطنية والقومية لتركيا، والمصالح الأمنية والاستراتيجية لدول المنطقة.. عقب التجربة «الفوضوية» التي عاشتها ايران على مدى عقد كامل من السنين بكل مآسيها ونتائجها المرة، نقول كمَن استحصل على استنتاجات مضافة في دراسة ميكانزم العلمنة مقارنة بنتائج الأوضاع السياسية، **كيف للعلمنة أن تصبح القضية المركزية؟**

هذا ما يؤكد عليه الفكر التركي المعاصر.. ويكمن الجواب في أحادية تؤكد بلا جدال، أنه إذا ظهر مصلح ديني معاصر بوزن مارتن لوثر، فهل سيكون مستعداً ليسمع آراء الطبقة المثقفة والانتليجينسيا المتعلمة في تركيا اليوم؟ وهذا هو الحال نفسه مع الفئة (وليس الطبقة) المثقفة العربية المتكونة من الانتليجنسيا ونخبة التكنوقراط في الوطن العربي، إذ يبدو أنهم مستعدون عاطفياً وفكرياً واجتماعياً وقومياً، للدخول في مجازفات جديدة من أجل تطوير الإسلام.

على أية حال، فإن مسألة **ظهور مصلح آخر، بوجه جديد، ومنهج جديد، وفكر جديد، وكاريزما من نوع جديد، هي فرضية** بتصور آخر جديد. ولكن يبدو، أن الأتراك يدركون بما فيه الكفاية، أن الطريق الذي اختاروه على مدى أكثر من نصف قرن من الممارسات العملية في التحديث والعلمنة والتغريب لا يمكن التوقف عن مواصلته للرجوع، وبناء طريق جديد آخر!

---

(١٢٠) نقلاً عن: Niyazi Berkes, «Ziya Gökalp: His Contribution to Turkish Nationalism,» *Middle East Journal* (Washington), vol. 8 (1954), pp. 375-390.

ولمزيد من التفاصيل، انظر: Niyazi Berkes, ed. and tr., *Turkish Nationalism and Western Civilization: Selected Essays of Ziya Gokalp* (Westport, CT: Greenwood Press, 1981), p. 67.

الفصل الرابع

التنمية السياسية التركية: تطورات التكوين المعاصر

مقدمة: تحولات البنية الفكرية والسياسية - الايديولوجية

لقد غدت تركيا دولة قومية موحدة لم يمثل تهديدها السياسي انتقالاً إلى حيز الواقع منذ تأسيسها على يد أتاتورك الذي ورث عراقة الحرب عن أمجاد العثمانيين والاعتزاز باستقلال الذات. ولم تكن إجراءاته مجرد حكايات خطابية بل عمليات أساسية ذات قيمة فعلية تاريخية[1]، وبقي بالنسبة للنخبة والفئات السياسية والمجتمع التركي بشكل عام، يمثل دفء الحضور البطولي حتى بعد مماته[2]، وخصوصاً في ما فرضه من مرتكزات فكرية وسياسية في العقل التركي الذي لم يزل يؤمن بالمبادئ الكمالية حتى يومنا هذا. ومقارنة بالتكوين العربي المعاصر، فقد أخفق العرب في التواصل التاريخي بالنسبة لمرتكزاتهم السياسية ومبادئهم القومية، وناء العقل العربي نتيجة لتعاظم التحديات والتجزئة والانقسامات عن منطلقاته التأسيسية.. فكانت الحياة السياسية العربية أقل نجاحاً وأنكى بدائل من تركيا.

إن ما حدث في تركيا من انتقالات تاريخية متطورة، وأقصد في البنية الفكرية

---

(١) التفاصيل في: Ahmet Insel, *La Turquie entre l'ordre et le développement: Eléments d'analyse sur le rôle de l'état dans le processus de développement*, préface de Hubert Brochier (Paris: L'Harmattan, °1984), p. 312.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٢ - ٣١٣. يعد هذا الكتاب من أنضج ما صدر في الثمانينيات عن تطورات تركيا. وهو في الأصل أطروحة دكتوراه تقدم بها الزميل أحمد انسيل إلى جامعة باريس عام ١٩٨٢، بعنوان: «دور الدولة في التنمية والتوجه نحو الغرب في تركيا» ولكنه نشرها تحت عنوان: «تركيا بين النظام والتنمية». ويهمنا من هذا الكتاب القيم كثيراً القسم الثاني منه الذي يعنى بتطور التنمية السياسية في عهد الجمهورية التركية.

والسياسية من التجدد والتعددية والتحديث في الآليات والذهنيات والوسائل والتقاليد والتجمعات والقوانين والمؤسسات، ضاع كله عربياً نتيجة التجزئة القومية والتحديات الاستعمارية والتجارب القطرية والانقلابات العسكرية والعداءات الباردة، فانتقلت كل هذه الهنات إلى أزمة في الهوية والوعي والتأسيس للعقل العربي لدى الأجيال الجديدة التي وجدت أمامها تناقضات عربية داخلية لا حصر لها وستعانيه كثيراً الحياة العربية القادمة وستبقى الأجيال العربية القادمة تعاني سلبياته في القرن القادم، بل وغدت التناقضات الفكرية والايديولوجية والسياسية في مقدمة عوامل الانهيار العربي والتفكك التاريخي نظراً لتأثيرها ليس في هياكل القسمات القطرية - الوطنية، بل في صميم مشروع النهضة العربية وبناء العقل العربي، خصوصاً بعد أن دخلت الفئات الطفيلية والماضوية غير المتنورة الميدان لكي تنال بتطرفها وتراجعيتها وانغلاقيتها من جملة الانجازات التأسيسية والتاريخية التي حققها العرب قومياً ووطنياً على امتداد عقود القرن العشرين. وستفصح الأجيال العربية الآتية في القرن القادم عن شقائها وتعاستها بخطاب تاريخي يحلل أوضاع العرب في القرن العشرين حينما عاشوا تأسيساً سياسياً زاهراً لنهضتهم وتكويناً تاريخياً نهضوياً وموارد اقتصادية كبرى، ولكنهم أضاعوا لحمة مشروع القومية وسداه عند نهايات القرن العشرين[٣].

أولاً: عصمت اينونو: الرفيق الأقدم لأتاتورك

كانت تركيا قد حظيت بخلف قوي ومستنير بعد أتاتورك هو رفيقه الذي قاتل إلى جانبه في حرب الاستقلال: عصمت اينونو[٤] الذي مثل تركيا في مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩، وكانت له تجربته في الادارة التركية على عهد أتاتورك كرئيس للوزراء حتى عام ١٩٣٧، ولكن الخلاف دبّ بين الرجلين في آخر سنة من حياة أتاتورك ووافق المجلس الوطني التركي الكبير على أن يكون اينونو هو الوريث الطبيعي للرئيس أتاتورك، فتمّ انتخابه بالإجماع رئيساً للجمهورية التركية في ١١ شباط/فبراير ١٩٣٨ متولياً أيضاً قيادة الحزب التأسيسي في تركيا الجديدة[٥] (حزب الشعب الجمهوري)، ولكن اينونو لم يكن يمتلك مؤهلات أتاتورك ولم يتمتع بشخصية ريادية ساحرة على الرغم من استخدامه للأساليب نفسها التي مارسها أتاتورك في بناء الدولة وتحديث المجتمع.

---

(٣) سيّار الجميل، «العرب المستقبل والآخر،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي الأول حول صورة الآخر الذي عقدته الجمعية العربية لعلم الاجتماع في تونس للفترة ٢٩ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٤) عصمت اينونو عاش للفترة (١٨٨٤ - ١٩٧٣). انظر تفاصيل عنه في: Clement Henry Dodd, *Politics and Government in Turkey* (Berkeley, CA; Los Angeles: University of California, 1969), p. 97.

(٥) Richard D. Robinson, *The First Turkish Republic*, Harvard Middle Eastern Studies; 9 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963), p. 63.

كانت الظروف الدولية قد اختلفت عما كانت عليه إبان فترة ما بين الحربين العظميين، تلك الفترة التي تمخضت عنها تأسيسات مختلفة لدول عدة في العالم. وما إن تقلد اينونو السلطة حتى أعلن عن تحديه لذلك الوضع الدولي الخطير عشية انفجار الحرب العالمية الثانية.. وعندما اندفع أدولف هتلر نحو الشرق مهدداً بشكل غير مباشر دول البلقان ودول الجوار الأوروبي ومن ضمنها تركيا، ناهيكم عن العدوان الايطالي الفاشي على البحر المتوسط واستيلاء موسوليني على ألبانيا، فإن تلك الظروف الأوروبية الصعبة قد سببت قلقاً كبيراً في الشرق الأوسط، فوجدت تركيا أن من الحكمة السياسية ضمن منظورها الايديولوجي الذي كان قد رسمه لها أتاتورك أن تبحث لها عن علاقات قوية وبناء تحالفات راسخة مع الدول الغربية «من أجل الدفاع عن الوضع الراهن» عهدذاك، وخصوصاً مع بريطانيا، كما صيغ بيان مشترك يضمن العلاقات الثنائية مع فرنسا في شهر أيار/ مايو ١٩٣٩[٦].

لقد استنتجت السياسة التركية أن مجال تحركها الاقليمي يضمنه ميثاق بعدم الاعتداء إبان الأشهر اللاحقة، وأن إقامة العلاقات الودية مع فرنسا ضمنه ذلك «الاتفاق» بإلحاق ذلك الإقليم الذي كان أتاتورك متلهفاً للسيطرة عليه[٧]. ونجحت تركيا في ذلك على الرغم من احتجاجات سوريا لفقدانها جزءاً عربياً غالياً من أراضيها[٨]، ثم مهّدت الطريق بذلك لإقامة حلف نهائي مع القوى الغربية حيث كان انبثاق تلك «العلاقات» سهلاً للغاية. وقد أخذ الغرب في الاعتبار موقع تركيا إزاء الاتحاد السوفياتي. وطرحت الدول الغربية قضية الوضع الراهن كمشكلة دقيقة بالنسبة للأتراك، وخاصة عندما شنّ هتلر الحرب بهجومه على بولندا في أواخر ذلك الشهر نفسه الذي وقّع خلاله ميثاق نازي - سوفياتي في ٢٣ آب/اغسطس عام ١٩٣٩[٩].

كان من الصعب على تركيا أن تبحث عن الأمن الذي فقدته من خلال الوضع الذي خلقته، إذ وقع الأتراك بين كتلتين كبريين، متذكرين تلك الكارثة الساحقة التي أودت بحياة إمبراطوريتهم العثمانية جراء دخولهم الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤،

---

(٦) التفاصيل في: Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* , 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977-1978), vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, «The Inönü Years, 1938-1950,» pp. 396-402.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٧، نقلاً عن: *Cumhuriyet*: 22/7/1936; 29-30/5/1937, and 4/7/1938.

(٨) للتوسع في هذا الموضوع، أشير إلى مراجعة كل من: مجيد خدوري، **قضية الإسكندرونة** (دمشق: المكتبة الكبرى، ١٩٥٣)، وجورج لنتشوفسكي، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، ترجمة جعفر خياط، ٢ ج (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٦٤ - ١٩٦٥)، ج ١.

(٩) Insel, *La Turquie entre l'ordre et le développement: Eléments d'analyse sur le rôle de l'état dans le processus de développement*, p. 214.

ولكنهم تأملوا الحياد السياسي والأمن الاقليمي والدولي عبر مناشدتهم تنظيم معاهدة مع روسيا السوفياتية، وقد برهنت زيارة وزير خارجيتهم إلى موسكو عن عدم فائدتها[١٠]. وكان واضحاً أن الهدف الرئيسي للميثاق النازي ـ السوفياتي يعني ببساطة: منع تراصف تركيا إلى جانب الحلفاء بزعامة بريطانيا وفرنسا، ولم تكن هناك أية ضمانات سوفياتية، ووقّع الأتراك معاهدة دفاع ثنائية مع القوى الغربية تتلقى تركيا بموجبها المساعدة إذا قامت الحرب في منطقة البحر المتوسط، وكان هناك استعداد خاص لوضع شرط على تركيا ألا تضطر إلى القتال ضد روسيا[١١].

إن هجوم ايطاليا على فرنسا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ كان سبباً لسحب نيران الحرب الملتهبة إلى منطقة البحر المتوسط، وقد حاولت الحكومة التركية أن تتجه نحو الحياد بين الكتلتين المتصارعتين، مقتنعة بأن الاشتراك الفعلي في الحرب سيكون دون فائدة. وغدت انتصارات المحور تؤثر على الأتراك بسرعة كبيرة بكل مفاجآتها ومخاطرها، وخصوصاً عندما قامت القوات الألمانية النازية في ربيع عام ١٩٤١ بردّ الاعتبار لهزيمة موسوليني في هجومه على اليونان بالتدخل من خلال يوغوسلافيا نحو اليونان واحتلال جزيرة «ايجين» قرب الساحل التركي.. كما كانت القوات النازية موجودة في بلغاريا أيضاً حيث لم تكن بعيدة هذه المرة عن استانبول بالذات[١٢].

لقد وقّعت معاهدة عدم الاعتداء في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٤١، واضعة شرطاً في الوقت نفسه بأن يبقى حلف بريطانيا وفرنسا مع تركيا بصورة سليمة. وفي الشهر نفسه، تقدمت القوات النازية نحو روسيا بسرعة بعد ٢٢ أيلول/سبتمبر. وقد برهنت القوات الألمانية على قوتها والحيلولة دون مقاومة ضغوطاتها. وكانت جماعات من الأتراك معجبة بتلك الامتيازات المتفوقة للألمان الذين كانوا يقاتلون في الوقت نفسه العدو التاريخي للأتراك في الشمال مما جعلهم يكسبون شعبية واسعة، فضلاً عن أن جيل الأتراك السياسي المؤسس لم يزل يذكر الألمان حلفاء تركيا العثمانية أيام الحرب العالمية الأولى[١٣].. ولكن؟

---

(١٠) Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, p. 396.

(١١) قارن: A. Gündüz Ökcün, *A Guide to Turkish Treaties (1920-1964)* (Ankara: Ankara Universitesi Basimevi, 1966), pp. 150 - 155.

انظر أيضاً: Altemur Kilic, *Turkey and the World*, introduction by William O. Douglas (Washington, DC: Public Affairs Press, [1959]), pp. 54 - 56, and

كمال المنوفي، «تطور العلاقات السوفيتية ـ التركية،» **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٤ (نيسان/ابريل ١٩٧١)، ص ١١٧.

(١٢) Shaw and Shaw, Ibid., pp. 397-398.

(١٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨، و Frederick W. Frey, *The Turkish Political Elite*, M.I.T. Studies in Comparative Politics Series (Cambridge, MA: M.I.T. Press, [1965]), p. 121.

في أواخر عام ١٩٤٢، انقلبت موازين الحرب لصالح الحلفاء اثر انتصار بريطانيا في معركة العلمين بمصر، ودفاع روسيا عن ستالينغراد، ونزول قوات أمريكية إلى أراضي كل من فرنسا وشمال أفريقيا. فبدأ انسحاب المحور بطيئاً. كما بدأت دول الحلفاء تنظر إلى المكانة الاستراتيجية لتركيا متمنية استخدام القواعد الجوية التركية. فبدأت سلسلة من الاجتماعات مع رجال الدولة التركية بلغت ذروتها في محادثات كل من روزفلت وونستون تشرشل مع عصمت اينونو في القاهرة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٤٣، حيث اطمأنت تركيا على اتفاقيتها المعقودة مع الغرب مقابل منح الحلفاء تسهيلات عسكرية شريطة تزويد الأتراك بقوات كافية. ورغم ذلك كله، فقد خشي الأتراك من انتقام ألمانيا سواء بغزوهم برياً أو قذفهم بالقنابل جوياً، فبقيت تركيا تحاول الحفاظ على حيادها (الشكلي) الذي انتقده كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كونها تشكل الثقل الموازن في الشرق الأوسط[١٤].

وتشير الدلائل إلى أن زعماء الدول الحليفة ما عدا تشرشل لم يرق لهم فعلاً أن تتخلى تركيا عن حياديتها كي تفتح جبهة تركية جديدة لمواجهة الخطر النازي في حين كان اليأس قد وصل ذروته لدى الحلفاء الذين هم بحاجة إلى كل ما يمكن أن يسيطروا عليه بدل أن تفتح أمامهم جبهات جديدة لم يخططوا للدفاع عنها، وخصوصاً إذا كانت تلك الجبهات في منطقة الشرق الأوسط، فليس من مصلحتهم أو مصلحة تركيا أن يحدث ذلك[١٥]. وعليه، فقد أثبتت تركيا أن حيادها كان شكلياً من أجل إبعاد شبح الحرب ومآسيها عن أراضيها.. فكيف يبدو ذلك للمؤرخ اليوم؟

عندما بلغت الحرب العالمية الثانية ذروتها وبلغت الأحداث أشد عنفوانها، أعلنت تركيا الحرب ضد ألمانيا في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٤٥، إذ غدت تركيا بحاجة إلى الرأي العام الدولي في منظمة الأمم المتحدة المنعقد مؤتمرها في مدينة سان فرانسيسكو. فلقد جنت تركيا على امتداد سنوات الحروب نتائج سلبية مؤثرة على سياستها الداخلية، ناهيكم عن الوضع الاقتصادي الصعب والسياسة القمعية للحكومة وضرورة سيطرتها على الوضع، وشعورها بأن تجارتها الدولية لم تكن على ما يرام ـ وكانت كلفة المعيشة قد ارتفعت ثلاث مرات عن المستوى الذي كانت تركيا عليه عام ١٩٣٨ مقارنة بما آل إليه عام ١٩٤٣ ـ وازدياد الأسعار خمسة أضعاف، وما جناه التجار والطفيليون من أرباح فاحشة في الأسواق السوداء على حساب الفئات والشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا، فعانى الدخل القومي التركي التدهور. كما واجهت الدولة تلك النفقات العسكرية الباهظة

---

(١٤) Shaw and Shaw, Ibid., pp. 397 - 398.

(١٥) التفاصيل التاريخية في: Osman Faruk Loğoğlu, «Ismet Inönü and the Political Modernization of Turkey, 1945-1965,» (Unpublished Ph. D. Thesis, Princeton University, 1970), pp. 11-32.

على الرغم مما أعلنته من سياسات «حيادية». . وكانت الحكومة التركية قد فرضت ضرائب على رؤوس الأموال والأزياء المصدرة، وقد عانى الشعور القومي التركي من الضيق نتيجة تطبيقات السياسات الاقتصادية التي خلقت أزمات داخلية حادة[١٦].

ثانياً: تطور تركيا بعد الحرب العالمية الثانية

وعندما وضعت الحرب أوزارها في أوروبا، واجهت تركيا مرة أخرى تهديدات مباشرة من جيرانها الروس الذين احتلوا بلغاريا عام ١٩٤٩ عدا الجبهة الغربية التركية. وقد هددت العصابات الشيوعية بأخذ اليونان، كما كانت القوات الروسية قد احتلت ايران، وتأخر رحيلها عنها حتى عام ١٩٤٦. وادّعت روسيا السوفياتية بأن حدود اقليم قوقاسيا قد ضاعت في الأراضي التركية منذ عام ١٩١٨. ووصلت هذه التحركات الروسية ذروتها عندما طلبت روسيا من تركيا عام ١٩٤٦ عقد معاهدة دولية لضمان الدفاع عن البحر الأسود الذي تشترك مياهه الإقليمية بين الطرفين. وقد تلقت حكومة عصمت اينونو دعماً قوياً من الولايات المتحدة وبريطانيا برفض المقترح السوفياتي كونه غير منسجم وغير قابل للتلاعب بحقوق السيادة التركية. وقامت الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ تحت واجهة ما يدعى بـ«ترومان ـ كنزين» بدعم تركيا عسكرياً واقتصادياً، واستمر برنامج المساعدات الأمريكية لدعم تركيا ضمن ادعاءات تطويرها على مدى زمني طويل. . مقابل ما اصطلح عليه بـ«الضغوطات» التي تتعرض لها تركيا من قبل الاتحاد السوفياتي[١٧].

كانت تركيا قد وطدت تاريخياً، إبان الحرب الثانية، تحالفاتها الخارجية مع الدول الغربية وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لذلك كله تأثير واسع الأبعاد على سياستها الخارجية والداخلية ومن ضمنها مشاريعها التنموية وخططها التحديثية وبرامجها الثقافية والاقتصادية وعلى مدى خمسين سنة من حياة تلك الارتباطات التي لم تتغير أو تتبدل في طبيعتها الاستراتيجية مع تعدد الحكومات وتباين بعض خططها ومستوياتها ومبادئها السياسية التي عبّرت عنها المرحلة التاريخية التي ولدت بعد نهاية الحرب الثانية[١٨].

السؤال هو: ما هي طبيعة المرحلة التاريخية الجديدة؟ ما هي سماتها؟ وما هي

---

(١٦) Kemal H. Karpat, «Economic, Social Change and Politics in Turkey,» in: *The Turkish Yearbook of International Relations, 1960* (Ankara: Faculty of Political Science, Institute of International Relations, 1961), p. 32.

(١٧) Loğoğlu, Ibid., pp. 56 - 71.

(١٨) George S. Hariss, «Turkey and the United States,» in: Kemal H. Karpat, ed., *Turkey's Foreign Policy in Transition, 1950-1974* (Leiden: E. J. Brill, 1975), p. 111.

التطورات التي عاشتها تركيا في خضمها؟ وما هي النتائج التي أفرزتها في ما يخص برامج التحديث؟

ثالثاً: قصة التنمية السياسية التركية وأثرها في التحديث

إن قصة التنمية السياسية التركية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بتفاصيلها الدقيقة لها تركيب مذهل في تسلسله نحو الأعلى زمنياً - تاريخياً، وفي تواصل بنيته نحو الأسفل فكرياً - ايديولوجياً باستثناء مسألة واحدة مؤثرة هي عدم التجانس في الهوية السياسية والوعي الجماعي مكانياً - جغرافياً نظراً للتباين الحاصل بين أبناء المدينة والريف. ورغم ذلك كله، فإن المعالجة التاريخية والضمنية من البساطة بمكان مقارنة لما هو عليه الحال في قصة التنمية السياسية العربية لما بعد الحرب الثانية التي حفلت بتعقيدات غاية في الغرابة والارتكاسات.

ارتكز نظام أتاتورك الداخلي على بنية جديدة من العلاقات تفاعلت فيها فضلاً عن «المبادئ» المعلنة أسس اتفاقية غير مدونة بين الأطراف كافة.. إذ مكنت التقليديين والفئات القديمة من تحديث هياكل الدولة من دون إحداث تغيير فعلي في المنظومات الاجتماعية والمرافق الاقتصادية القائمة، فنجد أن الديمقراطيين الذين تحدّوا حزب أتاتورك (حزب الشعب الجمهوري) قد انتهجوا ما بعد الحرب الثانية السياسة الراديكالية الحذرة (أي: التي كانت ترقى إلى مستوى الحذر في الفعل والخطابية التقليدية بالتعابير والألفاظ)، وأن الطبقة التركية الحاكمة قد اتفقت على الحاجة إلى التغيير بقدر تعلق الأمر بضمان بقاء الهيكل الأساسي للمجتمع في حالة من الثبات[١٩].. فبقيت منظومة العلاقات الداخلية سائدة ومترعة في عملية التنمية السياسية[٢٠] مما قاد إلى إبقاء حالة الثوابت التركية قائمة حتى يومنا هذا في النظرة والتطبيق.

هكذا، ووفقَ تفسير للكمالية التركية من منظور حزب العدالة، وهو تفسير يتشاطر معه العديد من الجمهوريين، فإن أتاتورك قد نفّذ برنامجه التنموي (والإصلاحي معاً) بهدف تحديث تركيا في إطار النظام الرأسمالي القائم على الاقتصاد الحر[٢١].. وقد تفاقم

---

(١٩) أشير إلى تحليلات رصينة حول هذا الموضوع لدى: Joseph S. Szyliowicz, «Elites and Modernization in Turkey,» in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East*, States and Societies of the Third World (Cambridge, MA: Schenkman Publishing Company, 1975).

انظر أيضاً: Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975* (London: C. Hurst for the Royal Institute of International Affairs, 1977), p. 40.

(٢٠) قارن: Insel, *La Turquie entre l'ordre et le développement: Eléments d'analyse sur le rôle de l'état dans le processus de développement*, p. 150.

(٢١) Ahmad, Ibid., p. 42.

تطبيق ذلك في الخمسينيات على يد عدنان مندريس (رئيس الوزراء/الحزب الديمقراطي)، وإن شريحة ملاك الأراضي هي الجماعة الأساسية التي استفادت كثيراً من سياساته الداخلية[٢٢]. ويخبرنا المؤرخ فيروز أحمد بأن تأثير رأس المال الخارجي أثناء حكم الديمقراطيين في الصناعة التركية لم يكن متكافئاً مع الأموال المستثمرة، وأن الاصلاح الزراعي الذي تفاداه الديمقراطيون لم يكن مجرد قضية من قضايا العدل الاجتماعي، ذلك لأن الزيادة المطلوبة في المنتوج الزراعي تعتمد عليه هي الأخرى أيضاً[٢٣].

إن الحوادث السياسية بعد أول انقلاب عسكري تركي عام ١٩٦٠ قد برهنت صحة نظرة السياسي الماركسي التركي محمد علي ايبار والقائلة بأن الدولة ما لم تنفذ الدستور الجديد قلباً وقالباً، فإن المضامين الفعلية المتأتية من التعبير القائل: «الحيلولة دون نشوب صراع طبقي» سيكون هدفها فقط الحفاظ على النظام «المهترئ» الحالي وإبقاءه واقفاً على قدميه[٢٤]. ولقد كان حزب العدالة الذي حل محل الديمقراطيين بعد الانقلاب الأول يتحدث عن إجراء تغييرات كبرى، وحاول حزب الشعب الجمهوري طرح المنظور المستقبلي بأكمله فقط لينتهي في نهاية المطاف بعدم تقديم أي منظور، في حين كانت الأحزاب الصغيرة تعكس حاجات التاجر والمثقف والفنان والطلبة... وكانت تلك الأحزاب تتصرف بلسان حال أعضائها ضد الرأسماليين والبرجوازية العليا[٢٥]. وعندما تنامت الخلافات داخل البنية السياسية لحزب العدالة، فإنها لم تكن مجرد ثمرة للعداء إزاء قائد الحزب سليمان ديميريل، فاسماعيل چم، وهو ماركسي آخر من المنشقين، قد أظهر تحليله أنه ينتمي إلى الفئات والقطاعات التي تدهورت مصالحها ولا سيما ملاك الأراضي ووجهاء الأقاليم الذين عارضوا مشاريع ديميريل الرامية إلى تحديث الهياكل الاقتصادية بوتائر أسرع كإجراء الإصلاح الزراعي وفرض الضرائب على مجمل الثروات الزراعية[٢٦].. وهكذا، فإن الهيئة الحكومية للتخطيط التي أسست بعد عام ١٩٦٠ قد أرغمت على تنظيم القطاع العام لضمان أرباح القطاع الخاص[٢٧]. وعندما تصاعدت أعمال الارهاب وتدخلت القوات المسلحة مرة أخرى عام ١٩٧١ «صعب علينا أن نرى كيف يمكن لدولة ذات جذور راسخة كما هو الحال في الجمهورية التركية أن تتعرض لتهديدات مصدرها نشاطات تمّ التعرف عليها وتحديدها»[٢٨].

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٢٣) انظر: فيروز أحمد، «الاقتصاد السياسي للكمالية،» في: نوبار هوفسبيان، محرر، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ساهم في إعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠٥ - ١٢٨.

(٢٤) Ahmad, Ibid., p. 191.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

نعم.. وعندما قال نهاد ايريم رئيس الوزراء الذي جاء به انقلاب ١٩٧١ وقتلته إحدى المجموعات الماركسية عام ١٩٨٠: «ان دستور عام ١٩٦١ كان ضرباً من ضروب الترف»، فإنه كان يعني أساساً أنه ترف لا يقدم أي شيء لبلد متخلف يشق طريقه نحو الرأسمالية[٢٩]. وعندما انتهى التدخل العسكري الثاني عام ١٩٧٣، وقد نجح بإعادة غرس الثوابت التركية الكمالية، لم تعمد الدولة الى تنفيذ أية حلول لأية مشكلة اجتماعية أو اقتصادية ذات أهمية أساسية كإصلاح الأرض مثلاً[٣٠].. ولكن ماذا كان قد استجد على الساحة السياسية التركية؟

عند حلول عام ١٩٦٩، أصبح الإسلام «أداة تستخدم ضد اليسار الراديكالي ولصالح حلف شمال الأطلسي»[٣١]. وبعد عام ١٩٧٣ بالذات لم يدرك إلا القلة أن الدين قد أصبح سلاحاً سياسياً في الصراع داخل البنية التركية من أجل الهيمنة الاقتصادية[٣٢]. ومع ذلك كله، فعندما وصل بولند أجاويد ممثل حزب الشعب الجمهوري، ونجم الدين أربكان ممثل حزب الخلاص الوطني الديني إلى السلطة عام ١٩٧٤، أي عندما صار «العلماني والديني» في شراكة سياسية، فإن تنفيذ «برنامجهما المشترك» كان سيحدد بداية صعبة في تقديم حالة من انعدام التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع التركي[٣٣].. ناهيكم عن فلسفة الدولة التي أسسها أتاتورك واشتهرت بثوابتها ومرتكزاتها القوية. وأخيراً، وفي عام ١٩٧٥ «أصبح الناخبون أكثر إدراكاً فبدأوا بالتصويت لسياسيين كانوا يرون أنهم سيكونون قادرين على تنفيذ بعض متطلباتهم الأساسية والمادية. ووجد الأتراك في هذا الخصوص أن المستقبل كان بين يدي حزب الشعب الجمهوري الذي رأوا فيه، فضلاً عن عراقته وجذوره التاريخية/التأسيسية، الحزب الوحيد عام ١٩٧٥ بريادة أجاويد الذي يمتلك برنامجاً قادراً على تقديم أفضل عطاء لأكبر القطاعات الجماهيرية والشرائح الاجتماعية والفئات الاقتصادية في سياق التنمية الرأسمالية وتطبيق الديمقراطية الاجتماعية[٣٤].

لقد جاء بولند أجاويد إلى السلطة عام ١٩٧٨ بعد منحه مناصب وزارية لعدد من نواب حزب العدالة، فحفّزهم ذلك للانضمام إلى ادارته. وكان مجيئه إلى السلطة في أثناء مرحلة تضعضع فيها النظام والقانون، وأصبح الاقتصاد التركي في حالة من الفوضى، فلم يحاول أجاويد تطبيق أفكاره التي كان ينادي بها كبناء مجمعات سكنية تعتمد الزراعة

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٨٢.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

في حياتها، بل اندفع في تطبيق تجارب أخرى، إذ حاول تقديم دعم أفضل للشركات الحكومية والمزارع التعاونية، فضلاً عن تطويره لـ «مفهوم دفاعي جديد»، ونفّذ سياسة خارجية متعددة التوجهات. وبعد حوالى عشرين شهراً من ذلك بلغت وتائر العنف نسباً عالية الارتفاع (وهي نسب ازدادت جداً في أثناء حكم خليفته سليمان ديميريل). وأخذ الاقتصاد التركي يعاني التفكك بسبب التضخم والنقص في مواد مختلفة إلى الدرجة التي أصبحت فيها البلاد معتمدة على السوق السوداء[٣٥]. فاضطر أجاويد إلى الاستقالة اثر انقلاب الناخبين على نحو حاسم ضده في الانتخابات التحضيرية[٣٦]. فهل يا ترى أخفق لأنه وقع في شرك أزمة العملة الصعبة الخارجية؟ أو لأنه اضطر إلى الدخول في تسوية مع الرأسماليين الأجانب والمحليين، فعجز في ذلك عن تصحيح الارتباكات الاجتماعية والاقتصادية التي لم يألفها المجتمع التركي سابقاً؟ أو هل كان ذلك كله بسبب تحليله الخاص سياسياً لوضع البلاد؟ وهو تحليل ردده بإخلاص بعض المؤيدين، ولكنه تحليل يتنافى كثيراً مع الحقائق الفعلية والأوضاع الداخلية. إن هذا كله يجعلنا نتأمل طويلاً عوامل الإخفاق والضعف التي لاحت في بعض مضامين التحديث التركي.

رابعاً: السياسة التحديثية التركية إزاء التحديات

لقد تلازمت كل من التنمية السياسية والاقتصادية التركية ضمن سياقات التحديث الذي كان أتاتورك قد بدأ مشروعه الاستراتيجي في القرن العشرين، سواء ما جرى من تأسيسات ارتكازية قبل الحرب العالمية الثانية، أو ما جرى من ترتيبات وانجازات بعدها وعلى نحو اختلفت فيها تراكيب البنية الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية بشكل كبير. فقد أنجز مصطفى كمال أتاتورك حالة السلم لبلاده ضمن حدود معترف بها دولياً فضلاً عن تحقيقه الأمن والاستقرار للأمة التركية، ناهيكم عن عدد من المكاسب القومية والحقوق السياسية الحديثة ضمن الاجراءات المتخذة في الدول المعاصرة. ونتيجة لذلك، فقد تزايدت أعداد السكان، وتسارعت عمليات النمو جراء التقدم الصحي حيث كانت الدولة هي الوسيط في هذا التقدم إلى حد ما واضطلعت بمسؤولية حياة المواطنين، ولا سيما عندما قامت شركة أهلية تركية بمسؤولية تقنية المواد الصيدلية والطبية الأجنبية، وترجمة هذه «التقنية» إلى عدد من التجهيزات والتوزيعات واسعة الأنطقة للمواد الطبية الحديثة[٣٧].

---

(٣٥) انظر التفاصيل في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٣٦) قارن: Çaglar Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development* (London; New York: Verso, 1987), pp. 217-218.

(٣٧) Robert Bianchi, *Interest Groups and Political Development in Turkey* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 211.

كان عدد السكان الأتراك في كل من جانبي تركيا (تراقيا الأوروبية + أناضوليا الآسيوية) قد ازداد ابان ربع قرن (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥) إلى قرابة الضعف (أي: من ٢١ مليون نسمة إلى ٤٠ مليوناً). وتكاثر سكان المدن بوتائر أسرع. هذا فضلاً عن تطور الاتصالات والمواصلات بتدشين الأمريكيين لبرنامج تعبيد الطرق التركية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو المشروع الذي فتح نواحي البلاد بعضها على بعضها الآخر، وقرّب المسافات الشاسعة والتباعدات بين المدينة والريف وبين غرب البلاد وشرقها[٣٨]. كما أن عملية نمو الاتصالات ووسائلها قد أدت إلى ازدياد واسع في هجرة العمال بأعداد كبيرة إلى المدن ومنها إلى ألمانيا الغربية ودول أخرى في أوروبا، وبخاصة بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٣، وقد أثر ذلك ثقافياً على فئات اجتماعية تركية متنوعة من خلال التقدم المعيشي وولادة أعراف ثقافية واجتماعية جديدة واستخدام تقاليد ومفاهيم وتعابير ومصطلحات جديدة في المجتمع التركي الذي أخذ يتأثر بأساليب المعيشة العالية في العالم الخارجي.. مع ازدياد التسهيلات التربوية والتعليمية على نحو واسع، فضلاً عن تقدم المهارات الفنية، ولكن هذه الأخيرة لم تسجل نسبة معتبرة من النمو والتزايد مقارنة بالأولى[٣٩].

واتجهت السياسة التحديثية التركية في ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى توطيد الحكم البرلماني الحر الذي استقدمت أصوله عن التجارب الليبرالية الأوروبية، متجهة في إرساء ثقلها الواسع لتحقيق ظروف مادية أفضل للناخبين. كما أنها خصصت جانباً من اهتماماتها لإرضاء المشاعر الروحية والحضارية الإسلامية بوجه خاص لأولئك الناخبين من أجل تكريس الوازع التاريخي وترضية الوجدان الجماعي الديني الذي تتوزعه قسمات كبرى في المجتمع وخصوصاً في المدن الصغيرة والقرى واللواحق السكانية.. وتأتي صياغة ذلك من أجل الحؤول أمام زحف مشاعر انعدام الرضا. لقد كان أتاتورك في ما قبل الحرب العالمية الثانية قد كرس جهوده وأكد تجاربه على التقدم المادي، وكان ـ باستثناء الحالات التي تخص فلسفته القومية التركية ـ رجلاً عملياً، ولكن كانت له أساليبه البراغماتية الكلية بخصوص وسائل وأدوات تحقيق ذلك التقدم المادي. وكان رجال الأعمال المحليون والشركات الحكومية والتوفير المحلي سواء كان اجبارياً أو طوعياً، فضلاً عن ممارسة سياسة القروض الخارجية، قد عملت جميعها على خدمة أغراضه التحديثية من أجل بناء الحياة الاقتصادية القوية، وفي سبيل توليد الاستقرار السياسي لتركيا، إلا أنه أحرز حالة من التوازن في المدخلات والمخرجات بما يتلاءم ووجود الكاريزما الريادية التي كانت تؤمن قبل كل شيء باستقرار النظام السياسي التركي وتكوين دولة اقليمية قوية في منطقة الشرق

---

(٣٨) قارن: W. W. Snyder, «Turkish Economic Development: The First Five Year Plan, 1963-7,» *Journal of Development Studies*, vol. 6 (1969-1970), p. 116.

(٣٩) Ergun Özbudun and Aydin Ulusan, eds., *The Political Economy of Income Distribution in Turkey* (New York: Holmes and Meier Publishers, 1980), pp. 316-431, and Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development*, pp. 245 ff.

الأوسط(٤٠).. وأجد أن هذه «الغاية» قد بررتها وسائل وأدوات شتى في طبيعة وحجم وعناصر ومقاييس العلاقات التي ربطت تركيا المعاصرة بالغرب مهما تباينت السبل واختلفت الأساليب وتبدلت الحكومات وتعددت الأحزاب وتفاقمت القوى.. على مدى تاريخي عمره أكثر من سبعين سنة!

خامساً: تقييم تاريخي لتجربة عصمت اينونو

أما عصمت اينونو، رفيق نضالات أتاتورك وسياساته، فقد انتهج السياسة الكمالية نفسها في مواصلة عمليات التحديث السياسي والاقتصادي في غضون الحرب الثانية وما بعدها، وقد كان أكثر ميلاً إلى الحلول الوسط، ولكنه كان يؤيد أيضاً في جوهر عملياته التحديثية: الإبقاء على قوة النظام السياسي في الدولة واقتصاداتها المرتبطة بذلك النظام، خصوصاً أن عهد اينونو عاش أزمة الحرب الثانية وضغوطاتها السياسية الصعبة ومؤثراتها المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع الداخلية. لقد كانت تجربة اينونو التاريخية ناجحة جداً من خلال الحفاظ على توازن تركيا دولياً واتباع سياسة حذرة جداً إزاء ردود الفعل اقليمياً سواء كان ذلك في البحر المتوسط أو الأراضي الأوروبية الشرقية أو الأحداث التي وقعت في العراق، أو أوضاع ايران.. ناهيكم عن الالتزام أمام العالم بالحياد (حتى في أدنى درجاته وشكلياته). فعلاً، فقد استفاد اينونو من فلسفة أتاتورك السلمية في ظروف الحرب الثانية، واستطاع أن يحافظ من خلال تطبيقاته لتعاليم معلمه ورائده على تركيا ويجنبها ويلات الحرب، ويبعدها عن شبح مداخلاتها وتبعياتها(٤١).

ولكن؟

كان الآخرون من حكام تركيا أقل اهتماماً بـ «النظام» في سعيهم للحصول على أصوات الناخبين. وعليه، فإن الفوضى السياسية في تركيا لم تنبثق من هيكل اجتماعي قديم كان يأخذ طريقه في التطور التدريجي على نحو ثابت في أساليبه الخاصة، بل كانت تنبثق من محاولات السياسيين لإرضاء الحاجات المادية المباشرة أو النزعات الروحية غير المباشرة للناخبين والفئات العامة.. فيما لا يبدو إلى حد كبير الاستعداد نفسه أبداً لإرضاء التطلعات الحضارية، سواء كانت تحديثية عملية أو تغريبية صرفاً، وهم بهذا المسعى اليائس أو ذاك ـ كما يرى بعض المؤرخين والمفكرين والمتابعين ـ قد عمدوا إلى التضحية بالإصلاحات والتحديثات الطويلة الأمد والتاريخية البنى والتراكيب والأساليب والأدوات والمكاسب والمنجزات من أجل فوائد قصيرة الأمد.. فيما كان حلفاؤهم الغربيون يساعدونهم بتقديم العون المادي، وإعادة جدولة ديونهم بحجة دعمهم للحريات السياسية

---

(٤٠) انظر تفاصيل ما كتبته عن أتاتورك في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٤١) تفاصيل تاريخية في: Loğoğlu, «Ismet Inönü and the Political Modernization of Turkey, 1945-1965,» pp. 211-213.

والحفاظ على الحياة الليبرالية التركية. . . إن هذه «الآراء» قد تجافي الحقائق التاريخية بعض الشيء، إذ لا يمكن قياس حالات تاريخية لما قبل الحرب الثانية بالحالات السياسية والتوجهات الفكرية والايديولوجية التي انبثقت بعد الحرب، وعلى مدى ثلاثة عقود من الزمن، ففضلاً عن التغيرات الداخلية التي أصابت البنية الداخلية التركية، هناك الأوضاع الاقليمية والتبدلات الانقلابية التي حدثت في الشرق الأوسط، ناهيكم عن بروز قوة الاتحاد السوفياتي المتفاقمة على حدود تركيا البرية والبحرية شمالاً. كما لا يمكننا التغافل عن دور المؤسسة العسكرية التركية التي بقيت سيفاً مسلطاً لحماية «النظام» بوجه الساسة والهيئة الحاكمة ومختلف القوى والأحزاب والتشكيلات السياسية. لقد أثبتت تجارب الانقلابات العسكرية التركية ذلك كله تاريخياً عند مطلع كل عقد من العقود الثلاثة المعنية: الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، فبقيت تركيا محافظة على ثوابتها وقيمها ومبادئها وتبعياتها السياسية وخصوصاً في علاقاتها مع الغرب[٤٢].

سادساً: التطورات البنيوية الهيكلية التركية: الأحزاب والزعامات والنخبات والمصالح

لقد كان دعم الأحزاب السياسية يرتبط بعلاقة من نوع ما للجماعات الاجتماعية على الرغم من أن هذه «العلاقة» غير مباشرة، وهي علاقة تتحدد أحياناً وليس دوماً بأية حال من الأحوال بالجوانب الاقتصادية، فقد حافظ حزب الشعب الجمهوري على نحو أساسي على ارتباطاته بالبيروقراطية، في حين غدا الديمقراطيون، ومن بعدهم حزب العدالة الذي أصبح من الأحزاب الرئيسية وبسرعة، يتلقون ترحيباً من قبل الفئات والنخب والجماعات والشرائح التي نهضت أو التي كانت تناضل من أجل النهوض بمجهوداتها التي بذلتها خارج القطاع العام. وعليه، فإن الأحزاب الرئيسية والصغيرة كانت في معظمها شبكات مصالح سياسية. . ومع تنامي حالة التنافس في ما بينها، كانت المناصب والمواقع والفرص والمكافآت تحتكر لتقسم في ما بين مؤيديها[٤٣].

وماذا أيضاً؟

كان القادة السياسيون الأتراك البارزون: عدنان مندريس وسليمان ديميريل وبولند أجاويد يكافحون سياسياً للوصول إلى «السلطة» بأية وسيلة كانت، حتى وإن اتصفت

(٤٢) انظر التحليلات الممتازة لكل من: Insel, *La Turquie entre l'ordre et le développement: Eléments d'analyse sur le rôle de l'état dans le processus de développement*, pp. 321-323, et Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975*, pp. 288-326.

(٤٣) انظر تفاصيل ما كتبه فيروز أحمد في: Ahmad, Ibid., chap. 9: «The Justice Party and the Republican People's Party, 1965-1971,» pp. 232-267, and chap. 12: «The Emergence of Bülent Ecevit,» pp. 327-362.

بـ«ديماغوجية المحتوى» أو «ماكيافلية الأساليب» أو «بنتهامية الأهداف»، وهم بسعيهم ذاك قد ابتعدوا في سياساتهم عن المحافظة على طبيعة النظام، فحدث انفصام مؤثر بين السياسة والمجتمع التركيين، فانطلق الحبل على الغارب أمام القوى الرجعية القديمة والقوى الدينية الأصولية وقوى العنف العرقي والمذهبي لكي تلعب لعباتها على المسرح السياسي وفي خضم البيئات المحلية البعيدة أو في أحشاء الأطراف المزدحمة والقريبة من العاصمة المركزية. وكان قدر مؤسسات الدولة وأجهزتها أنها أخذت بالضعف مقارنة بما كانت عليه سابقاً، فيما كان نصيب الاقتصاد التركي ولادة حالة من الفوضى والانشطار وحدوث التجاوزات، مما أثر تأثيراً بالغاً على طبيعة الهندسة الاجتماعية خلال تلك الفترة[٤٤].

إن مثل هذا «الموضوع» الحيوي غدا موضع نقاش حامي الوطيس من قبل مختلف القوى السياسية، فكان المفكرون الأصوليون والكتاب التقليديون يطالبون به بحماس متزايد، إلا أن تلك الهندسة الاجتماعية لم تدخل حيز التطبيق أبداً كونها لم تلق اهتماماً يذكر في الأوساط الشعبية والريفية والمحلية.. وفي خضم متاريس السياسة التركية ودوامة تفاعلاتها القوية واشتراكاتها المتباينة وتراكم مشكلاتها نجد أن الحكمة الناشئة من التجربة التاريخية الطويلة في إدارة الدولة وريادة المجتمع قد عملت على إيقاف الاندفاع واسع النطاق بالضغط على كوابح الانطلاق نحو بناء المدينة (التركية) الفاضلة التي كان يحلم بها المؤسسون الكماليون أو التي يتطلع نحوها رجالات الجيل الماضي.. وإذا كان هو «رأي» نقاد مواقف السياسة التركية وعناصرها[٤٥]، فإنني أجد ثمة تطورات أساسية في البنية السياسية للأتراك مقارنة بما هو عليه الحال في بلدان أخرى من العالم الثالث، فضلاً عما غدت عليه تركيا خلال السنوات الأخيرة سواء على مستوى العلاقات الخارجية (الاقليمية والدولية) أو على مستوى المصالح الاقتصادية.

إن هذا كله ينقلنا إلى جملة من التساؤلات حول تلك «العلاقات» أولاً، وحول تلك «المصالح» ثانياً.

إن الذي يدعو إلى التأمل ملياً استمرار تلك السياسة الخارجية للبلاد قبل أي شيء في المحافظة على سلامتها من العلاقات مع الدول الأخرى سواء كانت اقليمية أو دولية، بل إن تلك «السياسة» قد تجذرت في أرض الواقع من خلال المحافظة على روح الصداقة لما فوق العادة مع الغرب إلى الدرجة التي كان فيها الانقلابيون في المؤسسة العسكرية

---

(٤٤) حول هذه الاختلالات في جذورها وضغوطاتها، انظر: التحليلات والبيانات السياسية ـ السكانية في: Jacob M. Landau, *Radical Politics in Modern Turkey*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 14 (Leiden: E. J. Brill, 1974).

(٤٥) هم كثيرون وضمن اتجاهات فكرية وايديولوجية متعددة سواء أكانوا من قوى الراديكاليين اليساريين (الاشتراكيين والشيوعيين)، أم من القوميين المثاليين، أم العنصريين اليمينيين المتعطشين للفكرة الطورانية، أم الأصوليين المتزمتين باتجاه التشريعات الدينية.. ولكن يطغى النقد كثيراً لدى الشيوعيين الأتراك وقت ذاك.

يحافظون على ركائزها في مطلع كل من عقدي الستينيات والسبعينيات(٤٦). ان تركيا هي عضو الناتو الوحيد في الشرق الأوسط، فكان لا بد لها من أن تنأى عن قضايا أساسية وحاسمة في مصير المنطقة كالقضية الفلسطينية، بل قاد تحالفها مع الغرب إلى بناء علاقات سياسية مع اسرائيل دون أن تتملى قليلاً مصالحها مع العرب في المستقبل. وقد جاء ذلك متأخراً عندما أفرزت المواقف العربية لصالحها حيال بعض أزماتها، ومنها «الأزمة القبرصية»، فضلاً عن ازدياد حجم مصالحها الاقتصادية اقليمياً، ولم يكن هناك أثرى من العرب في المساهمة ببنائها وتطورها(٤٧).. وهذا ما شهدناه على مدى زمني يقترب من عشرين سنة، أي منذ أواسط السبعينيات حتى يومنا هذا!

لقد تباينت الآراء كثيراً في تفسير طبيعة العلاقات السياسية والشؤون التركية، سواء كان ذلك لدى الأتراك أو العرب والمسلمين أو الغربيين، ولكن يبقى السؤال يطرح نفسه عن مسيرة التحديث التركي سياسياً واقتصادياً بغض النظر عن طبيعة الارتباطات والتحالفات بين تركيا والغرب بكل سلبياتها وايجابياتها.. فثمة مشكلات جوهرية تعتور تركيا، وسواء اعتقدنا أنها مشكلات ناجمة عن إخفاق السياسيين في عمليات تحديث الدولة وإصلاح هياكل المجتمع، أو وجدناها بسبب الأخطاء الشخصية كالافتقار إلى الحكمة والنزاهة والمعرفة والحنكة ونكران الذات والاستقلالية والروح الكريمة... كلها والمجسّمة بترتيبات سياسية غير صحيحة، فإن ثمة متخصصين بارعين من الأتراك والأجانب قد عالجوا تلك «المشكلات» بتفاصيل مذهلة وهي غائبة بأجمعها عن الذهن السياسي العربي، وعن المعرفة السياسية العربية، وعن صانع القرار العربي، وعن المراقبين والباحثين والمهتمين حتى يومنا هذا ونحن في نهايات القرن العشرين.. ويعدّ الأتراك، كما نعلم، من أبرز وأهم الشعوب المجاورة للعرب، وكان الطرفان في شراكة تاريخية تصل في امتداداتها العريقة حتى العصور الوسطى، فضلاً عن حياة الدولة العثمانية.

سابعاً: الثورة السياسية: الديمقراطية التركية

على الرغم من ولادة التجربة البرلمانية في تركيا منذ عهد أتاتورك، إلا أن السلطة بقيت محتكرة من قبل حزب الشعب الجمهوري قرابة ربع قرن، إذ استمرت تجربة حكم الحزب الواحد حتى لما بعد خروج العالم من الحرب الثانية. ففي صيف عام ١٩٤٥ طالب أربعة نواب أتراك في المجلس الوطني التركي الكبير، وهم: جلال بايار وعدنان مندريس

---

(٤٦) التفاصيل في: Aziz Abkarian, «Client State or Manipulator? Turkey between East and West,» (Unpublished M. A. Dissertation, Boston College, 1980), pp. 5-17.

(٤٧) أشير إلى التفاصيل السياسية وتحليل التأثيرات للعرب والأتراك، في: Orhan Soysal, «An Analysis of the Influences of Turkey's Alignment with the West and of the Arab-Israeli Conflict upon Turkish-Israeli and Turkish-Arab Relations, 1947 - 1977,» (Unpublished Ph. D. Thesis, Princeton University, 1983), pp. 56-111.

ورفيق كورالتان وفؤاد كوبرولو، بالإصلاحات الديمقراطية في بلادهم وتعميمها وضمان الحريات السياسية في الصحافة، فضلاً عن مطاليب أخرى، فاستبعدوا عن الحزب الحاكم (الشعب الجمهوري)، ولكن بدا للرئيس عصمت اينونو أن الحاجة ملحة وضرورية لإجراء نوع من التعددية السياسية مقترحاً: رفع القيود عن المناقشات السياسية وتخفيف نظريته الرئاسية الحاكمة الموروثة لكي يقلل من أنشطة المعارضة التي كانت تتفاقم يوماً بعد آخر. هكذا، ففي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، أسس المنشقون السياسيون الأربعة الأتراك ثاني حزب تركي هو الحزب الديمقراطي لغرض إشاعة الليبرالية في الحياة السياسية التركية.. وفي صيف عام ١٩٤٧ أعلن أن للحزبين التركيين الامتيازات نفسها، فاحترمت قوة المعارضة نظراً لقوتها ومشروعيتها السياسية[٤٨].

استعادت فئات اجتماعية عديدة عواطفها وأفكارها فكانت الاجراءات الجديدة بمثابة نقلة نوعية في بداية تبلور جديد للأفكار والآراء والنزوعات والاتجاهات، وخصوصاً بعد غضّ النظر للجهات الرسمية/السلطوية عن المحظورات (وأقصد: الدينية أساساً) وكان ذلك بمثابة تطور مؤثر في الانتخابات النيابية.. ويبدو أن القادة الدينيين دعموا الديمقراطيين كرد فعل للممارسات والاجراءات السلطوية الرسمية والحزبية وخصوصاً في عهد أتاتورك. وتطورت الانتخابات التركية بولادة قانون جديد لها عام ١٩٥٠ ومورست اجراءات صارمة وجديدة كفلت النصر للديمقراطيين إثر فوزهم الساحق على الجمهوريين. وأعطت الثورة السياسية التركية في عام ١٩٥٠ توضيحاً جلياً للتغيرات التي حدثت في المجتمع التركي[٤٩].

لقد ناشد الشعب التركي الحكام (الديمقراطيين) بتطبيق واسع للأمور التي كان حزب الشعب الجمهوري يتأخر دائماً لتوجيه اهتمامه بها. أسرع الديمقراطيون إلى المناطق القروية حيث وجدوا فيها تعاطفاً كبيراً معهم، وكانت هناك نسبة مئوية كبيرة منهم بهيئة «نواب» في الدورة الجديدة للمجلس الوطني التركي الكبير حيث كانوا من المهنيين، وخاصة من المحامين ورجال الأعمال.. وبعكس ذلك، كانت النسبة المئوية للنواب من البيروقراطيين والعسكريين صغيرة. وقد اكتملت الثورة السياسية عندما سلّم الحكم إلى الديمقراطيين، ولم يكن هناك أي تدخل عسكري، وغدا عصمت اينونو يقود المعارضة

---

(٤٨) التفاصيل في: Walter F. Weiker, *Political Tutelage and Democracy in Turkey: The Free Party and Its Aftermath*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 8 (Leiden: E. J. Brill, 1963), pp. 17-49.

(٤٩) انظر تحليلات: Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975*, chap. 2, pp. 35-75.

وانظر أيضاً آراء: Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, «The Democratic Years, 1950-1960,» pp. 405-413.

الجديدة، علماً بأن مثل هذا «الأمر» لم يحدث في تركيا من قبل وانتخب جلال بايار رئيساً جديداً للبلاد[٥٠].

ثامناً: طبيعة علاقات تركيا بالغرب: المرجعيات والخيارات

لقد دامت الفترة الديمقراطية في تركيا لمدة عشر سنوات (عقد الخمسينيات) ولم يكن هناك أي تدخل عسكري في شؤون البلاد، كما لم يكن هناك أي اختلاف حقيقي بين الحزبين في السياسة الخارجية قبل عام ١٩٥٠، واستمر هذا حتى انتصار الديمقراطيين. وكانت السياسة (الوطنية) أساساً هي إقامة علاقات صداقة وتحالف مع أمريكا والقوى الغربية، بينما كانت هناك علاقات غير جيدة مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية. وليس أدلّ على عمق التحالف بين تركيا والغرب من استجابة تركيا لنداء الأمم المتحدة لإرسال قوات تركية إلى كوريا عام ١٩٥٠، وقد قاتلت الفرقة التركية هناك متميزة بشجاعتها وبقيمتها العسكرية الكبيرة[٥١].

ويعدّ هذا «الحدث» المشترك اشتراكاً حقيقياً مع الغرب كتعبير عن عضوية تركيا في حلف الناتو. وقد أصبحت تركيا في عام ١٩٥٢ مع اليونان عضوين في الحلف، وغدا ميناء إزمير التركي قاعدة للقوى الغربية في جنوب شرقي أوروبا[٥٢]. ولقد تفاوضت تركيا خلال الخمسينيات أيضاً بشأن «حلف الدفاع العسكري» مع دول الجوار. ففي العام نفسه الذي وقعت فيه تركيا على الحلف التركي اليوغسلافي اليوناني عام ١٩٥٤ برزت على الساحة الاقليمية معاهدة تركيا وباكستان والتي أطلق عليها اسم «شمالي تير» (Northern Tier) «كنظام للدفاع ضد الاتحاد السوفياتي»[٥٣]. ثم ولد بعد ذلك حلف تركيا مع العراق عام ١٩٥٥ كميثاق اقليمي واستراتيجي نجح بأن يكون مفتاحاً لحلف دولي كبير اشتهر باسم «حلف بغداد»، ومفتاحاً من أجل ترابط جديد انضمت إليه كل من بريطانيا وباكستان وإيران. وقد فشلت الولايات المتحدة التي كانت تشجع بقوة على الانضمام إلى ذلك «الحلف» ولكنها سرعان ما أصبحت بعد ذلك عضواً في اللجنة العسكرية في منظمة الحلف[٥٤].

لقد فسّرت هذه «المعاهدات» كون تركيا تابعة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة،

---

(٥٠) تحليلات ومقارنات باستخدام منهج من نوع آخر... أحيل القارئ والمثقف العربي إلى ما كتبه: Clement Henry Dodd, *Democracy and Development in Turkey* (N. Humberside: Eothen Press, 1979), pp. 41-70.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٣.

(٥٢) Kilic, *Turkey and the World*, pp. 36-90.

(٥٣) Mehmet Gonlubul, «Nato, USA and Turkey,» in: Karpat, ed., *Turkey's Foreign Policy in Transition, 1950-1974*, pp. 30-51.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦٧.

ولا بد للمؤرخ الوقوف قليلاً لتحليل مرجعية علاقات تركيا بالغرب، وما هي الأهداف المتوخاة من ذلك كله إذا ما وضعنا أمام أعيننا أحد أبرز العوامل الأساسية والمتمثل باستراتيجية تركيا الآسيوية والأوروبية الفاصلة بين الاتحاد السوفياتي وكل من الشرق الأوسط والبحر المتوسط. فماذا نلحظ؟

١ ـ رغبة تركيا في الحفاظ على الوضع الراهن من خلال مبدأ «السلام» الذي تعزز على يد أتاتورك، ولولا اشتراك تركيا في الأحداث الكورية، فإن الأتراك لم يقاتلوا منذ عام ١٩٢٢ في أية حرب ومنذ انهيار العثمانيين.

٢ ـ إن المعاهدات التركية مع الغرب ترجع في جذورها إلى تواريخ متعددة من حياة العثمانيين في التاريخ الحديث كمعاهدة سليمان القانوني/ فرانسوا الأول، أي: المعاهدة العثمانية ـ الفرنسية عام ١٥٣٦ ومعاهدات أخرى على امتداد أربعة قرون من حياة التاريخ الحديث[٥٥].

٣ ـ الرغبة في تشجيع العلاقات الاقليمية بين دول الجوار وتمتين روابطها السياسية والاقتصادية قدر الإمكان، وتأمين الجوانب الأمنية بالقضاء على المشاكل المشتركة سواء أكانت دينية أم مذهبية أم طائفية أم عرقية. وقد برهنت الظروف التاريخية مدى حاجة دول الشرق الأوسط إلى أي نوع من صيغ التفاهم والتعاون والتنسيق لحل ترسبات العلاقات التاريخية المعقدة القديمة، ولكن بعيداً عن الارتباطات بالقوى الكبرى.

يتوضح لنا جلياً دور تركيا في بناء تلك «المواثيق» و«الاحلاف»، وبقاء العلاقات السورية ـ التركية متوترة. وإن الكثير من الحكومات العربية (ما عدا العراق الملكي) كان يستنكر سياسة تركيا الدولية كون الأتراك قد قاموا مبكّراً بالاعتراف بـ«اسرائيل»، وقد تفاقم الاستنكار على أشده على لسان الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وفي أخطر مرحلة وصل المد القومي العربي فيها إلى أوج عنفوانه، وتمثل ذلك عربياً وإقليمياً في أخطر حدثين تاريخيين إبان عقد الخمسينيات: ولادة دولة الوحدة العربية بين مصر وسوريا باسم «الجمهورية العربية المتحدة»، وقيام ثورة العراق التي أطاحت بالنظام الملكي الذي كان يؤيد تركيا، فكان ذلك سبباً تاريخياً مريراً في انهيار «الحلف» الذي كان يتخذ بغداد قاعدة مركزية له ويتسمى بها، ثم تحول «الحلف» إلى «منظمة» عرفت باسم منظمة المعاهدة المركزية «السنتو» (CENTO) وانتقل مركزها من بغداد إلى أنقرة[٥٦].

وولدت في الخمسينيات المشكلة القبرصية التي عكرت العلاقات التركية ـ اليونانية، وذلك بعد انتهاء حكم بريطانيا لقبرص، وقد طلبت تركيا تقسيم الجزيرة أمام تعنّت

---

(٥٥) سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ١٠١ ـ ١٦٣.

(٥٦) انظر آراء بيتر مانسفيلد في: Peter Mansfield: *The Arabs* (London: Penguin Books, 1982), and *The Middle East: A Political and Economic Survey*, 5th ed. (London: Oxford University Press, 1980).

اليونان مما أضعف حلف البلقان الثلاثي الذي جمع تركيا واليونان بيوغسلافيا. . واستقلت قبرص عام ١٩٦٠ وقضى نظامها بتنصيب رئيس لها من اليونانيين القبارصة على أن يكون نائبه من الأتراك القبارصة، وأن يمثل سبعة من اليونانيين إلى ثلاثة من الأتراك في حكومة جزيرة قبرص. وتم اتخاذ قواعد لوحدات عسكرية من اليونان وتركيا في الجزيرة التي احتفظت بريطانيا بقواعد جوية لها فيها[٥٧].

لقد ترتبت على تركيا بسبب تلك «الاتفاقيات» و«الأحلاف» التزامات مالية وعسكرية اضطرت معها إلى طلب الديون من الدول الغربية، فارتفعت نسبة مديونيتها، حيث بلغت ديون تركيا الخارجية عام ١٩٦٠ اثني عشر مليار ليرة تركية، أما ديونها الداخلية فقد بلغت سبعة مليارات ليرة تركية. . وقد اضطرت حكومة عدنان مندريس إلى طلب ديون جديدة لدفع الفوائد عن تلك الديون. وقد أثارت سياسة الحزب الديمقراطي استياء كبيراً في البلاد وتزايدت انتقادات الصحافة للحكومة التي أصدرت عام ١٩٥٣ مجموعة قوانين لتقييد الصحافة والتضييق على الأحزاب المعارضة. . وتقرر منع التجمعات والمؤتمرات لأحزاب المعارضة التي شددت مواقفها حيال حكومة الحزب الديمقراطي التي أثارت روح العداء أيضاً ضد الاقليات القومية وبخاصة اليونانيين والأرمن[٥٨].

تاسعاً: المسألة الاقتصادية التركية[٥٩]

لقد كانت المسألة الاقتصادية هي الأكثر ازعاجاً من الشؤون الخارجية في تركيا إبان عهد النظام الديمقراطي. كانت هنالك اختلافات حقيقية بشأن السياسة الاقتصادية بين الحزبين الكبيرين. فقد فضّل حزب الشعب الجمهوري سياسة تدخل الحكومة في مختلف الهياكل والقطاعات الاقتصادية (Etatisme) بينما وقف الحزب الديمقراطي معلناً عن سياسة الاسترخاء في سيطرة الحكومة، حيث كان هنالك أكثر من فرصة لتمهيد الخطوة الأولى الخاصة وتركيز الكثافة على حالة التطور الزراعي. ففي النصف الأول من العقد الديمقراطي، أي حتى عام ١٩٥٤ أو عام ١٩٥٥، بدأ الاقتصاد التركي ينمو بشكل سريع وأحدث ازدهاراً واضحاً، وساعد على ذلك تمتع تركيا بظروف مناخية جيدة، وجنى القطاع الزراعي محاصيل كثيرة جداً من الحبوب، ولم يكن هذا على أية حال نتائج ما أعلن من سياسات اتبعها الديمقراطيون أصحاب الخطوة الخاصة[٦٠].

---

(٥٧) Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975*, pp. 413-416.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٩، و Dodd, *Democracy and Development in Turkey*, p. 181.

(٥٩) من المهم مراجعة الفصل الخامس من هذا الكتاب لإجراء مقارنة بين التنميتين السياسية والاقتصادية في تركيا.

(٦٠) للمزيد من التحليلات المهمة حول مضمون «الدولتية» وفلسفتها في الاقتصاد السياسي التركي، انظر: R.W. Kerwin, «Etatism and Industrialization of Turkey,» (Unpublished Ph. D. Thesis, Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, 1956), pp. 13 - 34.

استمر النظام الجديد في سياسته فبدأت الزيادات الواضحة في الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في مجال الصناعة كما كان الحال في الزراعة. وكانت ميزانية البلاد على استعداد للتعرض لعجز سنوي، وتفشي الحالة السلبية في ميزان التجارة حيث حصلت زيادة في الاستيرادات أكثر من الصادرات. وكانت المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية تتماشى جنباً إلى جنب مع كمية المساعدات العسكرية الأمريكية التي وجدت فيها الحكومة واحدة من أكبر الدعائم التي أرساها النظام السياسي التركي. ولكن الانتقادات المريرة قد أشارت إلى أن عملية التطور قد جلبت فوائد حقيقية فعلاً ولكنها كلفت تركيا كثيراً[٦١].

لقد انتشرت الصناعات الجديدة في مناطق معينة لأسباب سياسية محضة أو استراتيجية خاصة دون أن تبنى على أساس المواضع الجغرافية وأهميتها بالنسبة للمنظومة الاقتصادية. وأعجب الأتراك كثيراً بالمكننة الزراعية فقاموا باستيراد أعداد كبرى من التراكتورات والحاصدات والجرارات الزراعية التي لم يستخدم الكثير منها بشكل معقول لعدم قيام الفلاحين الأتراك باستعمالها، وقد أضحت كيفية صيانة تلك المكننة بأعدادها الهائلة من المشاكل الحقيقية. وقادت الأوضاع الاقتصادية إلى تضخم الأسعار، تلك «الأوضاع» التي غدت في الخمسينيات أكثر خطورة، وذلك بسبب العجز المالي الكبير والفجوة الكبيرة التي حدثت في التجارة. وبحلول عام ١٩٥٧ أدركت حقيقة الأزمة الاقتصادية مع الاعتراف بأن الاستقرار الزراعي كان ثمناً لأصوات الفلاحين التي منحت للديمقراطيين في الانتخابات[٦٢].

إن القروض الأجنبية لتركيا قد طمأنت الوضع الاقتصادي عام ١٩٥٨، ولكن ذلك لم ينفع أمام الضعف العام الذي جرّ إلى اضطرابات عمالية في المدن الكبرى اضافة إلى اضطرابات الفلاحين في الريف. كما عمّ الاستياء صفوف الطلبة وصغار ضباط الجيش، وكانت جميع هذه الأوساط تطالب بتحسين الأوضاع المعاشية والاجتماعية والسياسية.

عاشراً: المأزق التركي: الديمقراطية إزاء القوى السياسية والدينية اليمينية والراديكالية

لقد أفسح الديمقراطيون في المجال أمام بعض الفئات الاجتماعية للتحرر من بعض قيود الكمالية التي شدت المجتمع التركي أكثر من ثلاثين سنة. لقد استجاب الديمقراطيون ليس فقط للذين أرادوا تحرير الاقتصاد، بل حتى أولئك الذين أرادوا ممارسة التقاليد

---

(٦١) انظر: Andrew Mango, *Turkey* (London: Thames and Hudson, 1968), p. 71, and Alfred Michaelis, «The Economy of Turkey: An Account of Postwar Developments,» *Middle Eastern Affairs*, vol. 4, nos. 8-9 (August-September 1953).

(٦٢) Osman Okyar, «Industrialization in Turkey,» *Middle Eastern Affairs*, vol. 4, nos. 6-7 (June-July 1953).

الدينية بكل حرية، وكان الحدث الأول للديمقراطيين في المجلس الوطني التركي الكبير هو إعادة إطلاق نداء الصلوات الخمس، سواء من فوق المنائر أو المنابر حسب التقاليد المألوفة وباللغة العربية، بدلاً من تلك التقاليد التي ابتدعها مصطفى كمال أتاتورك، أو تلك التي سادت منذ عام ١٩٣٣، واتخذ مثل هذا القرار الخطير في شهر رمضان المقدس، وأخبر سكان كافة الأقاليم بذلك، فأثار موجة طاغية من الترحيب لدى مختلف الأوساط الشعبية(٦٣).

بدأت أيضاً تدريسات التعاليم الدينية في المدارس الابتدائية بعد أن كانت تلك «التدريسات» مهملة، بل وممنوعة، وبدأت المدارس بتعليم التلاميذ المسلمين كيفية أداء «الصلاة». كما توفر التبادل الخارجي للذين يريدون أن يحجوا إلى بيت الله الحرام عند موسم الحج. ولكن الحكومة بدأت تصلها التحذيرات حول ازدياد أعداد المتدينين في المجتمع من خلال ارتيادهم للجوامع والمساجد، إضافة إلى زيادة طباعة ونشر الكتب والمنشورات الدينية، وانغمار بعضهم بإصلاح عدة جوامع قديمة كاد يتلفها الإهمال فضلاً عن بناء جوامع جديدة أخرى(٦٤).

إن مسألة ارتفاع الموجة الدينية في المجتمع التركي إبان الخمسينيات لم تكن وليدة ظروفها، بل تَبلوُرها بشكل مكثف وسريع كرد فعل أساسي للتطبيقات الكمالية. ويبدو أن الديمقراطيين قد وجدوا في اتباع سياسة حرة بعض الشيء للتنفيس عن المتدينين في الأوساط الشعبية خصوصاً ظاهرة صحية بعض الشيء لاستقطاب الجماهير إلى صفوفهم أولاً، وللتميز في الاجراءات العلمانية عن حزب الشعب الجمهوري ثانياً، وبسبب النمو المفاجئ في النظام الديني لدى قادة الطريقة التيجانية التي قام بعض أعضائها بتحطيم عدد من تماثيل أتاتورك. وقد راقبت الحكومة تلك العمليات بحذر وقامت باعتقال عدد من القادة التيجانيين(٦٥).

بدأت المسألة الدينية التركية تأخذ لها أشكالاً متعددة، وبدا واضحاً جداً أن حجم الأتراك المتمسكين بالدين في القرى أكبر من المدن، نظراً لبعد أبناء الأرياف عن تعاليم أتاتورك العلمانية، فكان أن انفتحوا في ممارسة معتقداتهم بعد عام ١٩٥٠. وكان المناخ السياسي خاضعاً أيضاً لقرار التغيير خلال العقد الديمقراطي. لقد تداخلت القوى السياسية من حزب إلى آخر بعد انتخابات عام ١٩٥٠ وعاش الجميع «شهر عسل» سياسياً، كما أن النظام التركي قد تحرر من عقاله بضعة سنوات أكثر من أي وقت عرفته تركيا، ولكن سرعان ما اكتشفت هناك علامات تشير إلى أن الديمقراطيين ليسوا أقل

---

(٦٣) Binnaz Toprak, *Islam and Political Development in Turkey*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 32 (Leiden: E. J. Brill, 1981), p. 32.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٦٥) Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975*, pp. 365-375.

سطوة ورهبة من الجمهوريين حيث عدّت معارضة الحكومة بالقوة أمراً خطيراً يستحق العقاب، ولكن ليس هناك شك في أن الديمقراطيين كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة وخصوصاً إبان فترة ازدهارهم السياسي الذي شهدته الخمسينيات(٦٦).

كانت انتخابات عام ١٩٥٤ حرة وعادلة تماماً، وازداد مجموع الأصوات حيث وصل إلى ٥٨ بالمئة، وحصلت زيادة أيضاً في مجموع المقاعد فوصل عددها إلى ٥٠٣ مقاعد، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على ٣٥ بالمئة من الأصوات وعلى ٣١ مقعداً، فكانت هذه «الزيادة» مدعاة إلى فشل برنامج الديمقراطيين الزراعي وسوء الوضع الاقتصادي واندفاعهم بتطبيق رأيهم الواحد على الرغم من وجود معارضة سياسية حقيقية داخل بنية الحزب نفسه(٦٧).

هكذا، انفصل ٢٨ ديمقراطياً من المجلس ليشكلوا «حزب الحرية»، وظهر قانون آخر يتعلق بالصحافة عام ١٩٥٦ من أجل السيطرة عليها، وأصبح الديمقراطيون يمتلكون حساسية مفرطة بتأثير الانتقادات. لقد تكاثرت الانتقادات في انتخابات عام ١٩٥٧ حيث لم يكن الناخبون من الشخصيات السياسية المؤثرة مرتاحين من الحكومة، فانخفضت شعبية الديمقراطيين السابقة حيث وصلت إلى ٤٨ بالمئة من مجموع الأصوات و٤٢٤ مقعداً بموجب النظام الانتخابي لقائمة واحدة، وازدادت حصة حزب الشعب الجمهوري من الأصوات حيث وصلت إلى ٤١ و١٧٨ مقعداً في المجلس، علماً بأن التصويت كان يجري بشكل عادل.. ولكن؟

اتهمت أحزاب المعارضة السلطات كون الانتخابات غير عادلة، مطالبةً باقتراحات أخرى وتساؤلات أساسية منها: هل كان الدور الأساسي للمعارضة مقبولاً حقاً في تركيا؟ وهل كان حزب الأغلبية محتوماً عليه تجاهل حقوق الأقليات، واعتبار نفسه المتحدث الشرعي الوحيد عن المصلحة الوطنية(٦٨)؟

هذه هي صورة الصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين، وهو صراع بدأ يدخل مرحلة حاسمة، استخدمت فيه كل الوسائل وتفجرت مصادمات داخل البرلمان، وانساح الطلبة كي يقفوا إلى جانب المعارضة ضد الحزب الديمقراطي، وجرت عدة تجمعات ومظاهرات طلابية واحتجاجية على اعتقالات جماعية، واستخدم البوليس العيارات النارية والقنابل المسيلة للدموع في شوارع استانبول في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٦٠. وقد أدت تلك الأحداث إلى تصاعد الاستياء في البلاد، إذ شهدت العاصمة أنقرة ومدن أخرى تظاهرات طلابية صارخة، فما كان من الحكومة إلا إعلان الأحكام العرفية ومنع التجمع والتظاهر

(٦٦) المصدر نفسه، الفصل ١٣، ص ٣٦٤ ـ ٣٨٨.

(٦٧) انظر: «انتخاب عام ١٩٥٤،» في: المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٥٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٥٠.

والنشر في الصحافة عما حدث من أحداث[٦٩].

حادي عشر: انقلاب ١٩٦٠ في تركيا وآثاره في المشاريع التحديثية

كان أتاتورك يكره إشراك الجيش في تحقيق البرامج الإصلاحية معتمداً على المجموعات المدنية في رعاية تلك «البرامج»، فنحّى الجيش عن ممارسة السلطات السياسية في بلاده، ولكنه كان يرى أيضاً أنه في حالة تدهور الأحوال بما يهدد النظام السياسي في البلاد والدستور والايديولوجيا، فإن على الجيش أن يتحرك لإعادة الأمور إلى نصابها في إطار تيار ثوري مؤقت. وعليه، فإن الجيش هو الخندق الأساسي لحماية الدولة التركية كتحصيل حاصل، وهذا ما فعله في عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧١ وعام ١٩٨٠.

عانى ضباط الجيش الصعوبات الاقتصادية، حيث تم تحديد رواتبهم إلى جانب خشيتهم على «الكمالية» التي ساهموا معها في تكوين دولتهم بتقاليدها المدنية وأساليبها التحديثية[٧٠]، ولكنهم بقوا حراساً لمبادئ معلمهم وتقاليده.. وكانوا منذ أوقات مبكرة يتدخلون في لحظات حاسمة في الشؤون السياسية. وفي عهد الجمهوريين انفصلت الحياة العسكرية التركية تدريجياً عن الحياة السياسية. وكان أتاتورك قد عزز بقوة عملية الانفصال. وفي عام ١٩٥٠ انتقل الضباط الأتراك من الثكنة العسكرية إلى الوعي السياسي، وبدأ بعضهم يتألم عندما علم بأن الطبقة الاجتماعية الوسطى والجديدة قد حرمت من المبادئ والايديولوجيا.

بدأت عصبة صغيرة من الضباط تظهر أولاً في استانبول في عام ١٩٥٤، ثم في أنقرة لمناقشة الوضع السياسي، وبحلول عام ١٩٥٧ اقترح بعضهم القيام بانقلاب سياسي وإرجاع اينونو إلى قيادة السلطة، ولكن جمال كورسيل قائد القوات المسلحة التركية التحق مع بعض قادة وضباط آخرين لتكوين قيادة عليا وشعروا بأن الضعف السياسي الذي تم الجدال عليه في ربيع عام ١٩٥٩ يعني قيام حرب أهلية إذا لم يتخلَّ الديمقراطيون عن الحكم، وأنه إذا لم تكن هناك انتخابات عادلة عام ١٩٦٠ فسوف يخططون للانقلاب، علماً بأن هناك أموراً كثيرة غير واضحة إلى يومنا هذا حول أصول ودوافع انقلاب عام ١٩٦٠[٧١].

كان التوتر واضحاً في ربيع ذلك العام، ولم تكن هناك أية انتخابات، وسافر كل

---

(٦٩) المصدر نفسه، الفصل ٩، ص ١٠٣ - ١٢١.

(٧٠) من أفضل الدراسات التحليلية لانقلاب ١٩٦٠ في تركيا، انظر: Walter F. Weiker, *The Turkish Revolution, 1960-1961: Aspects of Military Politics* (Washington, DC: Brookings Institution, [1963]), pp. 18-78.

(٧١) التفاصيل في: George S. Harris, «The Causes of the 1960 Revolution in Turkey,» *Middle East Journal*, vol. 24, no. 4 (Autumn 1970), pp. 442-443.

من الخصمين السياسيين عصمت اينونو (عن الجمهوريين) وعدنان مندريس (عن الديمقراطيين) لبث الدعايات الانتخابية لهما. وكانت التظاهرات الطلابية قد اندلعت، فاستغل الجيش حالة الاستياء العام لإسقاط حكومة مندريس، وبدأت قوات الجيش في أنقرة صبيحة يوم ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٠ باحتلال المؤسسات الحكومية ودار الاذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي، واعتقل رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الحكومة عدنان مندريس ورئيس المجلس الوطني التركي الكبير رفيق كورالتان وجميع الوزراء وثلاثمائة نائب من الديمقراطيين، فضلاً عن عدد من كبار الضباط في الجيش والبوليس، وبعض رجالات الأعمال وولاة الأقاليم. وبلغ عدد المعتقلين ٥٩٢ شخصاً بعد أن استغرق الانقلاب عدة ساعات فقط منهياً بذلك عهد الحزب الديمقراطي وناقلاً السلطة إلى العسكريين. وتم تشكيل «لجنة الوحدة الوطنية» التي ضمت الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا الانقلاب: خمسة منهم برتبة جنرال، و١٥ برتبة كولونيل، و١٢ برتبة مقدم، و٦ برتبة نقيب. وكان أبرز زعماء الانقلاب هم: الجنرال جمال كورسيل والجنرال جمال مدان أوغلو والكولونيل الب ارسلان توركيش[٧٢].

أصبحت هذه اللجنة بموجب الدستور تمثل أعلى سلطة تشريعية في البلاد، وانتخب جمال كورسيل رئيساً للجنة، ثم ترأس الحكومة المؤقتة التي ضمت ثلاثة جنرالات و١٥ مدنياً من المستقلين. وبدأت الحكومة الجديدة تنفذ برنامجها الذي تضمن بنوداً تؤكد على احترام حقوق المواطنين وإلغاء القوانين التي تحدّ من الحريات، وتنفيذ الاجراءات الحكومية على ركائز جديدة، وإنهاء الفوضى الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعاشية والمالية للبلاد، والتأكيد على مبدأ علاقات الصداقة والتعاون مع كل دول العالم.

شكلت الحكومة لجنة للتحقيق مع المسؤولين والوزراء السابقين، كما تأسست محكمة عليا لمحاكمتهم التي انتهت في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بعد أن مثل أمامها ٥٩٢ شخصاً. فقضت بإعدام رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير الخارجية فطين رشدي زورلو ووزير المالية حسين بولاتكان. ونفذت الأحكام بحقهم باستثناء جلال بايار الذي تشفع له عصمت اينونو، فأبدلت عقوبته إلى السجن المؤبد، كما صدرت أحكام أخرى بالسجن والسجن المؤبد بحق الباقين وأطلق سراح ١٣٣ شخصاً[٧٣].

---

(٧٢) Ergun Özbudun, «The Role of the Military in Recent Turkish Politics,» *Occasional Papers in International Affairs* (Harvard University, Center for International Affairs), no. 14 (November 1966).

(٧٣) المصدر نفسه، و Kemal H. Karpat, «The Military and Politics in Turkey, 1960-64: A Socio-Cultural Analysis of a Revolution,» *American Historical Review*, vol. 75, no. 6 (October 1970).

قررت الحكومة الجديدة إطلاق سراح السجناء السياسيين ومنعت الأحزاب السياسية مؤقتاً، وأقرت تعديلات في قانون المطبوعات منعت فيه صدور صحافة الحزب الديمقراطي وسمحت بإصدار ما كانت قد حرّمت صدوره حكومة مندريس، ولكن لجنة الوحدة الوطنية انقسمت على نفسها حول معالجة المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فظهر تيار معتدل ضم الجنرالات الذين دعموا جمال كورسيل، وبرز التيار الثاني الذي تزعمه الكولونيل الب ارسلان توركيش المرتبط بالبرجوازية الصغيرة والمتّسم بالنزعة الشوفينية/الطورانية المتطرفة، وهو تكتل من ١٤ ضابطاً طرح مطالبيه بالبقاء في الحكم لمدة أربع سنوات وتأجيل الانتخابات النيابية، ولم تنفع محاولات كورسيل لإقناع توركيش بالتخلي عن مطالبيه. وعندذاك، قرر كورسيل طردهم من عضوية لجنة الوحدة الوطنية بتعيينهم ملحقين عسكريين لدى السفارات التركية في الخارج، وانحلت اللجنة القديمة، ثم تشكلت لجنة جديدة أخذت على عاتقها العمل من أجل العودة إلى الحياة الدستورية[٧٤]. السؤال الآن: كيف عادت الحياة الدستورية في تركيا إلى طبيعتها؟

ثاني عشر: الدستور التركي الجديد[٧٥]

اجتمع فريق من أساتذة القانون الأتراك في جامعة استانبول بقرار من لجنة الوحدة الوطنية الجديدة من أجل وضع دستور جديد للبلاد وتشكيل نظام انتخابي جديد. وبعد إنجازهما، عرض الدستور والقانون الانتخابي للمناقشة أمام جمعية تأسيسية تألفت من ٤٨ عضواً ممثلاً عن حزب الشعب الجمهوري، و٢٥ عضواً ممثلاً عن الحزب الفلاحي الجمهوري، وأعضاء آخرين يمثلون أنفسهم كأساتذة جامعات، أو يمثلون القطاعات النقابية والمهن الحرة. ثم طرح كل من المشروعين في شهر تموز/يوليو عام ١٩٦٠ على الاستفتاء الشعبي، فحظيا بموافقة الشعب ومباركته ما عدا الفئات السياسية التي تتعاطف مع الديمقراطيين خصوصاً.

أصدرت لجنة الوحدة الوطنية أيضاً في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ قانونين حول تركيبة الجمعية التأسيسية وعضويتها، وقد كانت تضم أعضاء لجنة الوحدة الوطنية أنفسهم، وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، فقامت «اللجنة» بإعطاء صلاحياتها القانونية التي تمتعت بها للجمعية التأسيسية الجديدة وذلك من الناحية الشكلية، ولكنها، في الواقع، أبقت السلطة التشريعية بيدها، وخصوصاً إصدارها وتنفيذها للقوانين والقرارات. وبدأت الجمعية التأسيسية أعمالها في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ بإقرار الدستور الجديد وقانون الانتخابات الجديد، وبدأ التحضير للانتخابات على مدى أشهر، ففي ١٥ تشرين

---

(٧٤) Özbudun, Ibid., and Karpat, Ibid.

(٧٥) للاطلاع على كافة بنود «الدستور التركي»، انظر: Bernard Lewis, «Dastūr: Turkey,» in: *The Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed. (Leiden: E. J. Brill, 1966).

الأول/اكتوبر ١٩٦١ جرت الانتخابات للمجلس الوطني التركي الكبير بمشاركة: حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وحزب تركيا الجديدة والحزب الفلاحي الجمهوري(٧٦).

ثالث عشر: أول نموذج لحكومة ائتلافية في تركيا

أظهرت نتائج الانتخابات فوزاً واضحاً لحزب العدالة وحزب تركيا الجديدة اللذين ضمّا إلى صفوفهما أعداداً كبيرة من الديمقراطيين السابقين بعد انحلال حزبهم وإعدام قادتهم، كما أظهرت الانتخابات عموماً أن أياً من الأحزاب المشاركة فيها لم يحصل على أكثرية ساحقة في البرلمان. وعليه، فإنها حالة تاريخية جديدة تظهر لأول مرة في حياة تركيا المعاصرة أن تولد «حكومة ائتلافية» ويبحث الأتراك مسألة تشكيلها. ولكن عمق الخلافات السياسية بين الأحزاب لم يسمح بأن يولد أي ائتلاف حتى وإن كان جنينياً أو مرحلياً، فضلاً عن العقبات التي حالت دون انتخاب رئيس جديد للجمهورية التركية (الرابعة)، فما كان على العسكريين إلا التدخل ثانية لحسم المواقف قبل التهابها، فيتم انتخاب جمال كورسيل رئيساً للجمهورية ويكلف عصمت اينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري بتشكيل أول وزارة ائتلافية(٧٧).

لم تستطع هذه الحكومة تحقيق أهدافها، وقد أكد برنامجها على ضرورة النهوض بالبلاد داخلياً والتعاون الوثيق مع حلفي الناتو والسنتو خارجياً. لقد بقيت المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية سارية المفعول، وكانت مطالب ومجهودات ممثلي حزب العدالة في الحكومة تقضي بضرورة إعادة الاعتبار لأنصارهم الديمقراطيين المنحلّين من مسؤولي العهد السابق، وغدت هذه «المسألة» من أبرز القضايا التركية على حساب مشاكل البلاد(٧٨).

رابع عشر: المحاولة الانقلابية الأولى

تعثرت الحكومة الائتلافية في مهامها، فتوترت الأوضاع السياسية وتنافرت الأحزاب من جديد وساد السكان استياء واسع النطاق، وعاش المثقفون حالة إحباط، وكان العسكريون يراقبون تلك «الأوضاع». وجرت في ليلة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٦٢ محاولة انقلابية قام بها طلبة الكلية الحربية في أنقرة بزعامة الكولونيل طلعت آيدمير، وسرعان ما أخفقت وألقي القبض على زعيمها وكافة عناصرها. وأظهرت «التحقيقات»

---

(٧٦) Frederick W. Frey, «Patterns of Elite Politics in Turkey,» in: George Lenczowski, eds., *Political Elites in the Middle East*, Foreign Affairs Study; 19 (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1979), pp. 50-51.

(٧٧) Szyliowicz, «Elites and Modernization in Turkey,» p. 89.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٨٩.

أنها مبادرة متسرعة قام بها نفر من الضباط الصغار المطالبين بإصلاحات راديكالية تقضي جذرياً على المشاكل المتفاقمة. هكذا، بدأت الحكومة باتخاذ اجراءات سريعة لكبح جماح أية محاولات أخرى، وقد أقر المجلس الوطني التركي الكبير في مطلع شهر آذار/مارس ١٩٦٢ وبعد مناقشات ومجادلات «قانون حماية النظام» المتضمن لإجراءات رادعة ضد أية أنشطة معادية للسلطة الشرعية، فقويت بذلك جميع القوى اليمينية التركية(٧٩).

خامس عشر: وزارة ائتلافية جديدة والمحاولة الانقلابية الثانية

انحلّ التعاون بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة بتقديم اينونو طلب استقالته بعد ائتلاف دام سبعة أشهر، فقام كورسيل بتكليف اينونو بتشكيل وزارة ائتلافية جديدة، فتألفت في حزيران/يونيو ١٩٦٢ من ممثلي حزب الشعب الجمهوري وحزب تركيا الجديدة والحزب الفلاحي الجمهوري، واستحوذ أعضاء الحزب الأول على المناصب الحيوية. وعلى الرغم مما طرحته الحكومة الجديدة من الوعود العريضة في برنامج يتضمن الحلول لمشكلات البلاد الرئيسية، إلا أن فئات عريضة من أبناء الشعب التركي كانت قد أصيبت بالاحباط بعد أن طال الانفراج السياسي وتأخرت الاصلاحات، فبدأت بانتقاد برنامج الحكومة، وبدا واضحاً أن الذي يقود المعارضة الآن هو حزب العدالة بشنّه حملة شعواء على اينونو الذي قرر إطلاق سراح جلال بايار رغم احتجاجات القوى الطلابية. فتوترت الأوضاع من جديد، وانطلقت محاولة انقلابية ثانية في ليلة ٢٠ أيار/مايو ١٩٦٣ تزعمها الكولونيل طلعت آيدمير ثانية، ولكنها فشلت، فأعدم زعيمها هذه المرة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، وأعدم معه ستة من زعمائها وزجّ بالأخرين في السجون، وأخلي سبيل الب أرسلان توركيش وجماعته، وفصل المئات من طلبة الكلية العسكرية وسجن العشرات منهم لمدد مختلفة(٨٠).

سادس عشر: وزارة ائتلافية ثالثة وأخرى ائتلافية رابعة

بقي الوضع مضطرباً ومتوتراً بعد تلك الأزمة الانقلابية، وحقق حزب العدالة نجاحاً كبيراً في الانتخابات البلدية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ أدت نتائجها إلى استقالة حكومة اينونو الائتلافية لكي تنبثق حكومة ائتلافية ثالثة برئاسة اينونو إثر مداولات سياسية مطولة بين رئيس الجمهورية وزعماء الأحزاب التركية. وقد وعدت الوزارة الجديدة بتنفيذ إجراءات عدة منها: توزيع الأراضي على الفلاحين وتوزيع للضرائب

---

(٧٩) Shaw and Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, pp. 424-425.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

وتحقيق العدالة للدخل القومي، ولكن الحكومة عجزت عن تنفيذها وتنفيذ اجراءات أخرى بسبب ضعفها في البرلمان، فاستقالت في ١٣ شباط/فبراير ١٩٦٥ في حين تداول زعماء الأحزاب المعارضة صيغ العمل الذي أبرزته وثيقة تعاون حول إقامة حكومة ائتلافية رابعة برئاسة أحد الشيوخ المستقلين سعاد خيري، واحتل ممثلو حزب العدالة مواقعهم الحيوية في الوزارة التي خلت من الجمهوريين لأول مرة[٨١].

لم يكن برنامج الإصلاحات للحكومة الجديدة بمختلف عن سابقه في السياسة الداخلية، ولكن الحكومة الجديدة عبّرت عن توجهات جديدة في السياسة الخارجية، مؤكدة على اتباع سياسة أكثر استقلالية في إطار حلف الناتو مع ضرورة تحسين طبيعة العلاقات مع البلدان العربية وبلدان الكتلة الاشتراكية.

سابع عشر: حزب العدالة على رأس السلطة: برنامج سليمان ديميريل في التحديث التركي

حصل حزب العدالة في انتخابات مجلس النواب في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٥ على أكثرية المقاعد، فنجح بتشكيل الحكومة من أعضائه وبرئاسة سليمان ديميريل. وقد تمكن الحزب من السلطة بسيطرته على كافة الأجهزة والمؤسسات التي نجح بتطهيرها من المناوئين له، سواء كان ذلك في المرافق المدنية الادارية أو القضائية، ودعا في برنامجه إلى مشروع قانون للعفو عن الزعماء الديمقراطيين السابقين، وقانون لتعديل نظام الانتخابات. وقد جابهت أحزاب المعارضة هذه «المشاريع»، فاشتد الصراع بين الفئات والأحزاب السياسية في البرلمان عام ١٩٦٦، وغاب عن الميدان السياسي جمال كورسيل لسوء صحته، فانتخب المجلس جودت صوناي رئيساً للجمهورية التركية في نهاية آذار/مارس ١٩٦٦، فخفت التوتر السياسي قليلاً بين الفئات السياسية المتخاصمة وبقيت مشكلات البلاد تنتظر الحلول[٨٢].

كان حزب العدالة يمثل أساساً مصالح البرجوازية العليا وامتيازات كبار ملاكي الأراضي داعياً إلى استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في داخل البلاد، كما أجّل النظر في مسألة الاصلاح الزراعي، فضلاً عن جوانب أخرى داخلياً. ووقف حزب العدالة إلى جانب استمرار تركيا في المشاركة في حلف شمال الأطلسي والإبقاء على القواعد العسكرية التابعة للحلف والمنتشرة على التراب التركي، فأثارت سياسته استياء أوساط سكانية عريضة كالمثقفين والطلبة والعمال الذين بدأوا يمتلكون الوعي السياسي المعبّر عنه بالمزيد من الأنشطة المضادة[٨٣].

أما حزب الشعب الجمهوري فقد بدأ يعيش صراعاً مستفحلاً حول برنامج «يسار

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٦.

(٨٣) Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975*, p. 231.

الوسط» الذي اقترحه أنصار بولند أجاويد، فحصل المشروع على موافقة المؤتمر الثامن عشر للحزب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، ووقف ضده الجناح اليميني بزعامة فيضي أوغلو الذي تعاطف معه ١٥ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ و٣٢ عضواً من مجلس النواب في مطلع عام ١٩٦٧، فخرجوا عن صفوف حزب الشعب الجمهوري ليشكلوا حزباً جديداً لهم باسم «حزب الثقة الجمهوري» بزعامة فيضي أوغلو[٨٤].

ولكن علينا الآن أن نتوقف قليلاً عند برنامج حزب العدالة:

اتخذ حزب العدالة الحاكم عدة اجراءات للحد من أدوار الأحزاب الصغيرة، فقد سن المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً جديداً للانتخابات في شهر آذار/مارس ١٩٦٨. وأجريت انتخابات جزئية لمجلسي الشيوخ والنواب في ٣ تموز/يوليو ١٩٦٨، حيث حصل حزب العدالة على ٥٠ بالمئة من الأصوات (أي: بنسبة تقل بمقدار ٦ بالمئة عن انتخابات عام ١٩٦٥). ورغم ذلك كله، فقد أعطى القانون الانتخابي الجديد لحزب العدالة إمكانية الحصول على ٣٨ مقعداً من أصل ٥٣ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ، كما شغل الحزب المقاعد الخمسة المتبقية في مجلس النواب.

هكذا قوي مركز حزب العدالة في السلطة، فبدأ بإجراء تعديلات في بعض مواد الدستور بهدف إعطاء الحقوق السياسية لأعضاء الحزب الديمقراطي المنحل عام ١٩٦٠ باعتبار حزب العدالة هو الوريث الشرعي لأولئك الديمقراطيين الذين دمرهم العسكريون دون هوادة، كما حاول الحزب الحاكم التخلص من أعضاء مجلس الشيوخ المخضرمين والدائمين الذين اتهموا باتصالاتهم مع ما سمي بـ«الجيش الوطني الثوري»، وقد فشلت العملية نتيجة التجاء أولئك الشيوخ إلى المحكمة الدستورية التي عدّت «القرار» منافياً للدستور[٨٥].

وقدّمت حكومة سليمان ديميريل مشروع قرار باسم «قانون حماية النظام الدستوري» إلى المجلس الوطني التركي الكبير من أجل تصفية المعارضة وقمع الأكراد الذين كانوا يطالبون بحقوقهم القومية. فتعرض القانون لحملة واسعة من الانتقادات كونه يمثل اجراءات مشددة ضد الحركة الديمقراطية ومضامينها الحرة.. وأمام هجمة الاستياء لدى زعماء الأحزاب والرأي العام التركي، سحبت الحكومة مشروعها بحجة إتمام تدارسه، وقامت أيضاً بإلغاء «قانون حماية النظام» الصادر في ٥ آذار/مارس ١٩٦٢، وقد تمّ ذلك في نهاية شهر نيسان/ابريل ١٩٦٩ تمهيداً منها لطريق عودة الديمقراطيين لمزاولة العمل السياسي جهاراً. ومعنى ذلك: إلغاء «القانون» الذي كان يفرض عقوبة السجن لكل من «يحاول أن يصور انقلابية ١٩٦٠ حركة غير شرعية أو غير عادلة أو غير ضرورية، أو ينتقد قرارات المحكمة العليا...».

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

لم يتوقف الأمر على حزب العدالة فحسب، بل غدا حزب الشعب الجمهوري أيضاً يطالب بقرار يعيد الاعتبار لزعماء الحزب الديمقراطي في محاولة من قبل عصمت اينونو لجذب الديمقراطيين إلى جانب حزبه في انتخابات تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٩[٨٦]. ولكن رغم كل المحاولات لإعادة الحقوق السياسية إلى الديمقراطيين إلا أن مجلس الشيوخ وزعامة المؤسسة العسكرية وقيادات بعض الأحزاب وقفت جميعاً ضدها. . إن انشغال حكومة حزب العدالة بهذه «السياسة» بعيداً عن تنفيذ «الإصلاحات» قد أثار استياء قطاعات واسعة من الطلبة والمثقفين والعمال، فكثرت الإضرابات وعمّت المظاهرات مطالبة بتحسين الأوضاع المعاشية والظروف الاجتماعية واتباع سياسة خارجية مستقلة من خلال الخروج عن حلف شمال الأطلسي. وقد تنامت كثيراً النشاطات السياسية والفعاليات الفكرية للأحزاب والقوى والمنظمات اليسارية والاشتراكية والراديكالية في تركيا خلال النصف الثاني من عقد الستينيات[٨٧].

أكدت انتخابات تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٩ لمجلس النواب التي اشتركت فيها الأحزاب: العدالة والشعب الجمهوري والعمل التركي وتركيا الجديدة والوطني والثقة الجمهوري والحركة القومية وحزب الوحدة، أن الموقع البارز كان لا يزال بيد الحزب الحاكم (العدالة). وبتكليف من رئيس الجمهورية جودت صوناي، شكّل سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة حكومته الجديدة من أعضاء حزبه فقط. فقدّم برنامجه إلى المجلس الوطني التركي الكبير، وقد جاء فيه أن حكومته:

١ ـ تولي الاهتمام الكبير للزراعة والصناعة.

٢ ـ ترى أن حلف شمال الأطلسي يمثل الضمانة الحقيقية لأمن تركيا.

ولكن «البرنامج» كان يخلو من الاجراءات العملية والمحددة لحل المشاكل الاقتصادية والأزمات الاجتماعية، أو إيجاد أية انفراجات للتناقضات السياسية والايديولوجية في تركيا، مما أدى إلى تفاقم الاستياءات من قبل أحزاب المعارضة التي استغلت الخلافات بين صفوف الحزب الحاكم حول ميزانية البلاد للسنة المالية الجديدة، فاضطرت حكومة ديميريل إلى الاستقالة.

شكل ديميريل حكومته الجديدة في بداية آذار/مارس ١٩٧٠ دون أن تشهد أية تغييرات، ولكنها أكدت على انتفاء الحاجة إلى البرنامج السابق من أجل تنفيذ برنامج جديد، وواصلت سياستها في الوقوف ضد المطاليب العمالية بسن قوانين تحد من الأنشطة النقابية، فكان ذلك مدعاة أساسية لتبلور مقاومة شديدة تزعمها اتحاد النقابات العمالية الثورية في تركيا توضحت معالمها واشتد مداها في يومي ١٥ ـ ١٦ حزيران/يونيو ١٩٧٠.

---

(٨٦) المصدر نفسه، الفصل ٩، ص ٢٣٢ ـ ٢٦٧.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ ـ ٢٦٧.

فقررت الحكومة إعلان الأحكام العرفية، ونزلت الدبابات إلى شوارع استانبول، وتوسعت حملة الاعتقالات، وتشكلت محاكم عسكرية ومنعت إصدارات صحف اليسار ومجلاته. ولكن الفعاليات المضادة للقوى السياسية لم تتوقف، بل اتسعت لتشمل الفلاحين المطالبين بالإصلاح الزراعي وأكراد الولايات الشرقية «المطالبين بحقوقهم القومية والدستورية». وعبّرت المظاهرات الطلابية الصاخبة عن مطالبها ورافقتها أعمال عنف سياسي بين الفئات اليمينية والقوى الراديكالية، وكادت تركيا تغرق في موجة الاضطرابات المحتدمة(٨٨).

ثامن عشر: التطورات التركية اللاحقة

انقلاب عام ١٩٧١

احتدمت الخلافات بين أعضاء الحزب الحاكم، فجرى طرد ٢٦ عضواً من أعضاء الحزب في المجلس الوطني التركي الكبير بسبب أنشطتهم «المعادية لمصالح الحزب». وفي خضم هذه «التطورات» عقدت القيادة العليا للقوات المسلحة اجتماعاً استثنائياً للمجلس العسكري الأعلى في ١٠ آذار/مارس ١٩٧١، حيث نوقشت أزمة البلاد السياسية، ووجهت القيادة العسكرية التركية مذكرة إلى الرئيس جودت صوناي توضح له فيها فوضى البلاد واضطراباتها الاجتماعية بسبب إخفاق الحكومة وعدم تنفيذ الاصلاحات التي نادى بها الدستور. وأكدت المذكرة على تشكيل حكومة غير حزبية تأخذ على عاتقها تنفيذ الإصلاحات الجدية، وهددت بالسيطرة على السلطة في حالة عدم تنفيذ المطاليب أعلاه. ومن الجدير بالذكر أن قادة الحركة العسكرية تعاطفوا في مذكرتهم مع الشعب والجيش ضد حكومة سليمان ديميريل(٨٩).

أثار ذلك كله القلق والارتياب عند القوى اليمينية، ولكنه شجع الأوساط الشعبية والنخبات المثقفة والقوى الطلابية الذين وجدوا أنفسهم أمام باب مغلق من قبل حزب العدالة الذي وصفت سياسته باللاديمقراطية على الرغم من البرنامج السياسي والإصلاحي/المدني الذي قدّمه سليمان ديميريل، فاضطر الأخير إلى تقديم استقالته في ١٢ آذار/مارس ١٩٧١، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة أحد زعماء حزب الشعب الجمهوري نهاد ايريم باشتراط خروجه من حزبه، وكان ينتمي إلى الجناح اليميني فيه. ضمت الوزارة خمسة ممثلين عن حزب العدالة وثلاثة ممثلين عن حزب الشعب الجمهوري، وممثلاً واحداً عن حزب الثقة الجمهوري، و١٦ مستقلاً، ودخلت امرأة واحدة لأول مرة إلى الوزارة. وقد حصلت الحكومة الجديدة على ثقة البرلمان بأكبر عدد من الأصوات منذ عام ١٩٦٠(٩٠).

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ ـ ٢٦٧.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢.

السؤال الآن: ماذا تضمّن برنامج الحكومة الجديدة إزاء تركيا؟

قامت «الحكومة» بنشر برنامجها في نيسان/ابريل ١٩٧١ والمتضمن وعوداً كثيرة بالإصلاحات في حقول الزراعة والتعليم والضرائب، ولكنها بدأت، تحت واجهة «فرض النظام في البلاد»، بتطبيق إجراءات ضد الحركة الديمقراطية بحجة القضاء على الفوضويين والإرهابيين والهدامين. فكان من الطبيعي أن تعارضها سياسياً الأحزاب والنقابات والنخبات المثقفة، فما كان منها إلا أن تعلن الأحكام العرفية اعتباراً من ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧١ التي مورست بشدة وتعسف، وعاشت البلاد في أوضاع صعبة للغاية.. وقامت الأحزاب والمنظمات السياسية بتكثيف نشاطاتها، وكثرت المصادمات بين اليمين واليسار المتطرف، فغدت حالة اللااستقرار ملازمة للحياة التركية بفعل تفاقم الأزمة السياسية الحادة[٩١].

وهكذا استقالت «الحكومة» وتشكلت أخرى جديدة برئاسة فريد ميلين أحد زعماء حزب الثقة ووزير الدفاع الوطني، فواجهت هذه «الحكومة» صعوبات اقتصادية وسياسية، وأخفقت محاولتها بسبب الصراع الحزبي وخيبتها في تحقيق مشروع الإصلاح الزراعي. لقد كان تأثير حزب العدالة على حكومة فريد ميلين كبيراً، وخصوصاً أثناء مناقشة وإقرار الخطة الخمسية الثالثة للتطور الاقتصادي (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)، حيث نجح حزب العدالة بتقليص حصة القطاع الحكومي وتقديم التنازلات للرأسمال الخاص والأجنبي. وقد وقف حزب الشعب الجمهوري ضد هذه «السياسة»، إذ كان من الأصلح لبناء تركيا تقوية القطاع الحكومي وإجراء الإصلاحات الضرورية من أجل النهوض الاقتصادي لتركيا، فسحب ممثليه من الحكومة بعد أن وجد أن الخطة الخمسية تعبّر تعبيراً حقيقياً عن مصالح حزب العدالة[٩٢].

كان حزب الشعب الجمهوري يعاني أزمة سياسية داخلية، إذ كان الصراع قد اشتد في داخله بين المحافظين والراديكاليين. وكان المحافظون بزعامة عصمت اينونو يؤيدون الحكومة ويطالبون بتمديد الأحكام العرفية، بينما عارض الراديكاليون ذلك بشدة. ولقد استطاع الجناح الراديكالي بزعامة بولند أجاويد السكرتير العام للحزب أن يحرز الانتصار في المؤتمر الاستثنائي للحزب في أيار/مايو ١٩٧٢، فتخلى اينونو عن رئاسة الحزب ليحل مكانه بولند أجاويد. لقد خرج عصمت اينونو من الحزب وبمعيته ٣٥ نائباً في البرلمان من نواب الحزب لكي يؤسسوا لهم «الحزب الجمهوري المحافظ»[٩٣].

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢٩٢ ـ ٣٠٧.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٩.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

انسحاب الجنرالات: انتقال السلطة بين أجاويد وديميريل

انتخب فخري قوروتورك رئيساً للجمهورية التركية في ٦ نيسان/ابريل ١٩٧٣ بعد انتهاء الفترة الرئاسية لجودت صوناي. ومع تلك العملية، انسحب الجنرالات الأتراك من الحلبة السياسية وادارة البلاد، واستقالت وزارة فريد ميلين وجاءت وزارة نعيم طالو في ١٦ نيسان/ابريل، والتي أثارت اجراءاتها الطلبة والفلاحين، وعمّ الاستياء بسبب التضخم والبطالة. وخرجت الجماهير إلى الشوارع تطالب بالخبز والأرض وبمجانية الصحة والتعليم وبالحلول للمشاكل. واستغل حزب الشعب الجمهوري حالة الاستياء العام فحصل على تعاطف ملايين الناخبين[٩٤].

شكّل بولند أجاويد حكومة متجانسة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، وكانت حكومة ائتلافية من ممثلي حزب الشعب الجمهوري وحزب الانقاذ الوطني بواقع ١٨ للجمهوريين و٧ للوطنيين، ومن هؤلاء كان نجم الدين أربكان الذي نصّب نائباً لرئيس الوزراء. وبدأت الخلافات بين الطرفين المؤتلفين في وضع البرنامج الحكومي، واقتربت الحكومة من الانهيار، ولكن تفاقم المشكلة القبرصية أطال حياتها، وجعلها تنزل بالقوات التركية في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٤ على الأراضي القبرصية في عملية سريعة كان من جرائها توتر الأوضاع الداخلية[٩٥] وحدوث أزمة اقتصادية حادة. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ سقطت الحكومة الائتلافية، فانبثقت حكومة «الجبهة القومية» برئاسة سليمان ديميريل كي تضم ممثلي حزب العدالة وحزب الانقاذ الوطني وحزب الثقة الجمهوري وحزب الحركة القومية واستحوذ الحزب الأول (العدالة) على الدور القيادي، وعاد الصراع والتناحر السياسي يسودان من جديد في حين تتفاقم الأزمات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية، وكثرت الصدامات بين الطلبة في منظماتهم المتنوعة[٩٦].

وفي جو يسوده التشاحن والتوتر خلال شهر أيار/مايو ١٩٧٧ جرت الانتخابات واستخدم حزب الشعب الجمهوري كل أسلحته، ففاز في الانتخابات وشكّل بولند أجاويد الوزارة الجديدة من نواب حزبه فقط، ولكنه فشل في إحراز ثقة المجلس الوطني الكبير في تموز/يوليو ١٩٧٧ فقدم استقالته، فكلف بتشكيل الوزارة سليمان ديميريل كوزارة بديلة ائتلافية من أحزاب العدالة والانقاذ الوطني والحركة القومية، ولم تصمد هذه الحكومة طويلاً بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وتفاقم موجة العنف والاغتيالات الطلابية. فاستقال ديميريل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، فجاء بولند أجاويد كرة أخرى ليشكل حكومته الجديدة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ التي ضمت في تشكيلتها ممثلين عن الحزبين

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٥.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٣٤١ ـ ٣٤٤.

(٩٦) فيروز أحمد، «تدخل العسكريين والأزمة في تركيا،» في: هوفسيان، محرر، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٥.

الديمقراطي والثقة الجمهوري وبعض المستقلين[٩٧]. . فماذا ضمّ برنامج أجاويد؟

لقد ضمّ وعوداً بالقضاء على موجة العنف ومكافحة البطالة، وتعهد بحفظ الأمن في الجامعات والحد من التضخم المالي، لكنه لم يستطع تنفيذ تلك الوعود فعمّ الاستياء أوساط الشعب. وعندما جرت الانتخابات الجزئية مُني حزب الشعب الجمهوري بهزيمة ساحقة، فاستقال أجاويد ليشكل ديميريل وزارته من أعضاء حزبه فقط، وأعلن عن خطته للقضاء على الإرهاب وإصلاح الأوضاع الاقتصادية، ولكنه لم ينفّذ وعوده، إذ ازداد العنف السياسي حدة وارتفع التضخم النقدي إلى أقصى درجاته. . ووصلت الأمور إلى طريق مسدود[٩٨].

انقلاب ١٩٨٠

تحركت الدبابات في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ وسيطرت على الوضع إثر انقلاب عسكري بقيادة الجنرال كنعان إفرين بعد الإنذارات التي وجهها إلى قادة الأحزاب التركية. واعتقل أجاويد وديميريل وأربكان وتوركيش، وتولى الجيش حكم البلاد وبرر إفرين ذلك بالمحافظة على الوحدة الوطنية والقضاء على الإرهاب والاعتناء بالعلمانية. . . الخ[٩٩].

لقد دخلت تركيا في طور تاريخي جديد وعاشت إبان الثمانينيات في مخاض اقتصادي وسياسي[١٠٠] تباينت مواصفاته عن السابق بولادة مشروع تركي استراتيجي جديد على يد شخصية قديرة متمثلة بتورغوت أوزال على مدى ثلاث مراحل مهمة في تحولات تركيا المعاصرة: أ ـ مرحلة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣)، ب ـ مرحلة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨)، ج ـ مرحلة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣) (أي: حتى وفاة تورغوت أوزال في ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ الفجائية).

---

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٢.

(٩٩) التفاصيل في: Ahmet Kemal, «Military Rule and the Future of Democracy in Turkey,» *MERIP Reports,* vol. 14, no. 122 (March-April 1984).

(١٠٠) انظر بالتفصيل تحليلاتي لذلك في الفصلين الخامس والسادس من هذا الكتاب.

الفصل الخامس

التحديث الاقتصادي: بحث تحليلي مقارن

أولاً: التنمية الاقتصادية التركية في القرن العشرين

ورثت الدولة التركية المعاصرة بعد تأسيسها على يد أتاتورك جملة من المشاكل الاقتصادية التي تفاقمت في العهد الأخير للإمبراطورية العثمانية التي تدهورت سريعاً على الرغم من مصادرها النفطية الكبرى والمصادر الطبيعية الأخرى[1]، والتي توسعت على أراضيها المصالح الألمانية في نهاية القرن التاسع عشر بشكل حيوي وفعال، إذ كانت ألمانيا قد اكتسبت لها مكانتها في الاقتصادات العثمانية من خلال الامتيازات لتشييد سكك الحديد وتفوق التجارة العثمانية ـ الألمانية، مما دفع بألمانيا في نهاية القرن الماضي لكسر الاحتكارات الفرنسية والبريطانية على التمويل والتجارة العثمانية[2].

وما إن بدأ الرأسمال الألماني بتعزيز مواقفه في تركيا خلال العقد الأول من القرن العشرين حتى بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، في ما عرف عنها من الدخول في الاقتصاد العالمي على نطاق واسع، بالدخول من أجل توسيع مصالحها المشتركة في الشرق الأوسط، فبدأ التأثير الأمريكي في الاقتصاد التركي بزيادة سريعة في حجم التجارة بين البلدين[3]. وإن التوسع التجاري قد أعقبته استثمارات عدة في التفريعات الرئيسية

(١) Charles Philip Issawi, «The Ottoman Empire in the European Economy,» in: Kemal H. Karpat, ed., *The Ottoman State and Its Place in World History*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 11 (Leiden: E. J. Brill, 1974), pp. 111-119, and Halil Inalçik, «Capital Formation in the Ottoman Empire,» *Journal of Economic History*, vol. 29, no. 1 (March 1969), pp. 95-98.

(٢) انظر التفاصيل في: Lothar Rathmann, *Berlin-Bagdat, Alman Emperyalizminin Turkiye Girisi* (Istanbul: Hozirlayan; R. Zarakolu, 1982), ss. 37-39.

(٣) انظر: Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powers, and the Baghdad Railway: A Study in Imperialism* (New York: Russell and Russell, 1966), p. 339, and Sevket Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987), pp. 55-59.

للاقتصاد التركي بعد الحرب العالمية الأولى، من ضمنها امتيازات جديدة لتشييد السكك الحديد والتي نتج منها تطور صناعة النفط في الأقاليم الآسيوية من تركيا[٤].

ولكن؟

بقي مستوى تطور القوى المنتجة منخفضاً في القطاع الصناعي، وأكثر منه في الزراعة في ما أصابه من كساد حتى مجيء القوى الكمالية لكي يبدأ تاريخ اقتصادي جديد لتركيا[٥].

١ ـ التأسيس (١٩٢٣ ـ ١٩٣٢)

حدد مؤتمر إزمير الذي تخصص لبحث الشؤون الاقتصادية للفترة ١٧ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٢٣ البداية التاريخية - الحقيقية للدور الحيوي الفعال للدولة الكمالية المدنية الحديثة في تثبيت **الأسس الجديدة للبنية الاقتصادية التركية** وتكوين السياسة الاقتصادية التي قادت التطورات الفعالة بعد الاستقلال التركي بحسب المنظور الرأسمالي[٦]. وقد سيطر على أعمال المؤتمر نخبة من كبار الملاكين والوكلاء الأتراك القادمين من أنحاء الأناضول، فضلاً عن طبقة التجار في استانبول الذين انتظموا في «اتحاد التجارة الوطنية التركية» وأعلنوا عن توسيع القاعدة التجارية بغرض الحفاظ على موضع تنافسي إزاء الشركات الدولية. فبدأت الدولة تمنحهم امتيازات متعددة بغية اندماج تجار البرجوازية الصغيرة مع المجموعات الصناعية المحلية وصولاً إلى تطوير برجوازية صناعية وطنية متكاملة. وقد تحالف الملاكون الكبار في المؤتمر مع الطبقات المسيطرة الأخرى الممثلة للاقتصادات البرجوازية، ولم تبحث شؤون الفلاحين أو مصالح العمال. ولم تفتح أبداً صفحة «إصلاح الأراضي»[٧].

---

(٤) انظر: Earle, Ibid., p. 341, and John A. DeNovo, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939*, (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1964), pp. 35-39.

(٥) التفاصيل في: Zafer Toprak, *Turkiye' de «Milli Iktisat», 1908-1918* (Ankara: Yurt Yayinlari, 1982), ss. 82-84, and Rafii-Sukru Sulva, «Debts during the Tanzimat Period,» p. 98 and Resat Aktan, «Agricultural Policy of Turkey,» p. 111, in: Charles Philip Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, Midway Reprint Series (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1975).

وللمزيد من التفاصيل عن الاقتصادات المتأخرة للعثمانيين في نهاية حياة الدولة العثمانية، انظر: Donald Christy Blaisdell, *European Financial Control in the Ottoman Empire* (New York: Columbia University Press, 1929), pp. 34-89.

(٦) انظر التفاصيل في: A. Gündüz Ökcün, *Turkiye Iktisat Kongresi, 1923-Izmir* (Ankara: Siyasal Bilgiler Fakultes Yayinlari, 1968), and Ozlem Ozgur, *Turkiye' de Kapitalizmin Gelismesi* (Istanbul: Gercek Yayinevi, 1972).

(٧) التفاصيل في: Dogan Avcioglu, *Turkiye'nin Duzeni: Dun, Bugun, Yarin*, 2 vols. (Yenisehir, Ankara: Bilgi Yayinevi, 1969-), ss. 354-356.

هكذا تدخلت الدولة لصالح الرأسماليين المحليين والبرجوازية الصغيرة طوال عقد العشرينيات، بما ينسجم وأمل الريادة الكمالية لبناء قاعدة اقتصادية تركية بواسطة تشجيع الدولة لتراكم رأس المال من قبل البرجوازية المحلية. وكان ذلك بمثابة تأسيس تاريخي للاقتصاد السياسي - التركي القائم على الروح الرأسمالية ضمن أنساق متعددة شملت مجالات متعددة.

أ ـ الصناعة: أخذت الدولة على عاتقها مهام تطوير البنى الارتكازية للصناعة المحلية وإنشاء المصارف، وتنظيم التجارة لكي تتسق وإطار العمل الواسع للاقتصاد التركي الذي بدأ يصطبغ بالصبغة الوطنية، وكان من أبرز نشاطات الدولة التي لا بد من ذكرها في مجالات الانتاج الصناعي والتمويل/الاعتماد: مشاريع صناعية تملكتها الدولة وسيطرت عليها كالسكر والزجاج والجلود والغزول الصوفية، والأنسجة الصوفية وصناعة الأسمنت وإنشاء العديد من المصارف الصناعية والتجارية الكبيرة[٨].

وكان التشريع المهم لتشجيع الصناعة بواسطة رأس مال الخاص بصدور «قانون تشجيع الصناعة» في ٢٨/٥/١٩٢٧ مقسماً المشاريع إلى أربعة أصناف: المصانع الكبرى والمناجم والمخازن الصناعية ومخازن الحرفيين.

وقد وجهت أغلب الفوائد من الناحية العملية نحو أكبر الشركات[٩]. ويمكن تلخيص الامتيازات التي تضمنها القانون بالتالي:

(١) منح قطعة أرض إلى حد مساحة ١٠ هكتارات دون مقابل، وتصادر إذا اقتضى الأمر حكومياً بقانون خاص، أو تشترى من البلديات مثلاً.

(٢) تستثنى البنايات وجميع المنشآت للمشاريع من الضرائب كافة.

(٣) تستثنى المواد اللازمة لتشييد المشاريع والمكائن اللازمة من رسوم الجمارك وتمنح تخفيضات لأجور النقل والمواصلات والشحن.

(٤) بإمكان الحكومة إصدار اجازات لمشاريع معينة لشراء منتجات من احتكاريي الدولة بأسعار مخفضة.

(٥) تمنح المشاريع الصناعية إعادة مالية حكومية (تمويل استثمار) إلى حد ١٠ بالمئة من القيمة السنوية للانتاج.

(٦) تستثنى المشاريع الصناعية من تكاليف منشآت البرقيات والتلفونات... الخ.

---

(٨) Zvi Yehuda Hershlag, *Turkey: The Challenge of Growth*, 2nd ed. (Leiden: E. J. Brill, 1968), pp. 47-58.

(٩) Dogu Ergil, «Class Conflict and Turkish Transformation (1950-1975),» *Studia = Islamica*, fascicule no. 41 (1975).

(٧) المواثيق والمستندات المالية للشركات مستثناة من رسوم الطابع.

(٨) إعطاء المقاولين الإنشائيين لصناعات جديدة امتيازات احتكار لمدة ٢٥ سنة.

(٩) يحق للشركات أن تحصل على إعانات حكومية أو تخفيضات في الأسعار للمشتريات من معامل الدولة[١٠].

وعلى الرغم من كل هذه «الامتيازات»، إلا أن البرجوازية التركية تلكأت كثيراً، فقاد ذلك إلى فشل المرحلة الأولية في عمليات التصنيع إبان العشرينيات. ويكفي أن نقول بأن زيادة قد حصلت في عدد المشاريع التي تدعمها الدولة من ٤٧٠ عام ١٩٢٧ إلى ١,٤٧٣ عام ١٩٣٣[١١]، إذ ستتولى الدولة القيام بدور أكبر في السيطرة الكاملة على الاقتصاد الوطني في نهاية العشرينيات وإبان عقد الثلاثينيات.

ب ـ الزراعة: اسوة بمشروع التنمية الصناعية التركية والتوسع فيها، اتخذت الدولة التركية عدة خطوات مهمة في تلك المرحلة التأسيسية من أجل التعجيل في عمليات تراكم رأس المال في الريف التركي، وبدأت بتنفيذ عدة اجراءات تحديثية، منها: إلغاء العشور (ضريبة العشر) عام ١٩٢٥، وتوزيع الأراضي على الفلاحين الذين ليست لديهم أراض من خلال القوانين التي صدرت عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٩[١٢]. وعليه، فقد تم توزيع ٧,١١٤,٣١٥ دونماً على أولئك الفلاحين[١٣]. إن جميع تلك الأراضي هي أراض مملوكة للدولة التي تقف بمواجهة الملاكين الأقوياء من خلال مصادرة «أراضيهم».

وعلى الرغم من أن تحولاً شاملاً للهيكليات الزراعية التركية لم يتم خلال تلك السنوات، فإن الدولة لم تحاول زيادة الانتاج، إذ كان عليها أن تؤسس محطات تجريبية، وتنشئ مدارس زراعية، وتنشر مزارع للدولة نفسها. ولكن؟ تم تزويد المزارعين بالبذور المحسنة، وانتشر المرشدون الزراعيون في القرى لتوضيح الأساليب الزراعية الحديثة. كما بدأت الدولة بتدريب الجنود على «الزراعة الإلزامية» خلال فترة خدمتهم العسكرية. وهذا

= وانظر التفاصيل في أطروحته: Dogu Ergil, «From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment,» (Ph. D. Thesis, State University of New York at Binghamton, 1975), p. 364.

(١٠) Ergil, «From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment,» pp. 354-355.

(١١) انظر التفاصيل في: Osman Okyar, «Industrialization in Turkey,» *Middle Eastern Affairs*, vol. 4, nos. 6-7 (June-July 1953), pp. 209-217.

(١٢) J. W. Land, «The Role of the Government in the Economic Development of Turkey, 1923 to 1963,» Rice University Program of Development Studies; paper no. 8 (Fall 1970).

(١٣) Ergil, «From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment,» pp. 364-367.

جانب حيوي في الاستراتيجيا «الانتاجية» أكثر من كونه جانباً يخص «إعادة توزيع». وقد تبنّت الحكومة التركية برنامجين جديدين، هما:

(١) **تشجيع المكننة** في الزراعة التركية.

(٢) **إنشاء تعاونيات** للاعتمادات الزراعية وتسويق المنتجات[١٤].

السؤال الآن: ماذا استهدفت الاستراتيجيا الزراعية التركية؟

لقد استهدفت تلك «الاستراتيجيا» أساساً: زيادة الانتاج لتوليد فوائض زراعية كبيرة من أجل أن تتحسن أوضاع الصادرات التركية، وذلك بواسطة التفكير الكمالي الذي يقضي بأن ادخال الانساق الرأسمالية في الزراعة سيزيد مع مساعدة الدولة في تجهيز الاعتماد: طرق الانتاج والتوزيع والكفاءة، وأن «الانتاج» سيتنج منه تراكم لرأس المال في الأرياف المعدمة[١٥]، وهي عملية تتساوق وتتوازى مع تطورات القطاع الصناعي كتجربتين لهما خصوصية «كمالية» في التحديث التركي.

ولكن؟

غاب عن تطبيق تلك «الاستراتيجيا» الفهم الواضح لطبيعة العلاقات القائمة في الانتاج، والتقاليد السائدة في المجتمع (وخصوصاً في الأرياف)، وتألب قوى معينة (اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية) في السيطرة على الفروع الحكومية المحلية لاتحادات الاعتمادات أو تعاونيات المنتجين ولفترة زمنية، مما أحال تلك المصادر المالية للتعاونيات، والاعتمادات الممنوحة بواسطة المصرف الزراعي الذي تملكه الدولة إلى حسابات خاصة.. فازداد عدد الملاكين المقتدرين، وتوسعت ثروات بعض الذين شكلوا طبقة على حساب الفلاحين وصغار المنتجين الذين لا يملكون الأرض أو المال أو السلطة، ناهيكم عن سيطرة بعض تلك القوى على المكننة والتي ساهمت في نمو الانتاج حقيقة لدى قطاعات اقتصادية في الريف التركي. وغدت للملاكين سلطات اجتماعية وسياسية وإدارية نافذة[١٦].

ج ـ **التجارة**: لقد بقيت تركيا جزءاً من الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي استمر بقوته حتى نهاية العشرينيات، وذلك من خلال الدور المستمر لتركيا كمصدّر للمواد الخام والمنتوجات الزراعية، وكمستورد للبضائع المصنعة. إن ذلك الدور قد حددته قوى العمل

---

(١٤) Kemal H. Karpat, «Social Effects of Farm Mechanization in Turkish Villages,» *Social Research*, vol. 27, no. 1 (Spring 1960), pp. 83-103.

(١٥) Ergil, Ibid., p. 368.

(١٦) Ergun Ozbudun, *Social Change and Political Participation in Turkey* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), pp. 106-111.

على مستوى دولي، وليس القوى التي أخضعت تركيا لديناميكية التنمية، وقبلها كانت قد أخضعتها لاستاتيكية الإصلاحات. وعليه، فإن الكساد الدولي إبان الأزمة الاقتصادية التي عاشها العالم في عامي ١٩٢٩ و١٩٣٠ كان له تأثير واسع في الاقتصاد التركي(١٧).

لقد شمل ذلك «التأثير» تركيا بصورة كبيرة من خلال التجارة الخارجية، ولم تنقطع روابط تلك «التجارة» بين تركيا وبلدان العالم انقطاعاً رئيسياً في تجهيز البضائع المصنعة لتركيا فحسب، بل كان هناك هبوط قاس للطلب الخارجي على الصادرات التركية من المواد الخام والمنتوجات الزراعية، علماً أن الهبوط الناتج في قيمة الليرة التركية قد أدى إلى تدهور رئيسي في أسعار تلك المنتوجات(١٨)، فأثر ذلك في ميزان التجارة وفي ميزانية الدولة في نهاية الأمر.

وبتأثير الكساد، بدأت تركيا تعاني مصاعب جمة في إيجاد أسواق خارجية لمنتوجاتها الأولية والزراعية، فنقص التبادل الأجنبي اللازم لاستمرار استيراداتها للمعدات الأساسية والرئيسية في عمليات التصنيع. ويوضح لنا الجدول أدناه الهبوط الرئيسي في إيرادات التصدير التركي وقيمة الاستيرادات خلال السنوات (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣)، مما أدخل التصنيع التركي في مأزق لا يحسد عليه.

التجارة الخارجية التركية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣)

(وحدة القياس: مليون ليرة تركية)

السنة	الواردات	الصادرات
١٩٢٩	٢٥٦,٠	١٥٥,٠
١٩٣٠	١٤٧,٠	١٥١,٥
١٩٣١	١٢٦,٧	١٢٧,٣
١٩٣٢	٨٦,٠	١٠١,٣
١٩٣٣	٧٤,٦	٩٦,٢

المصـادر: United Nations [UN], *U. N. Yearbook of International Trade Statistics* (New York: UN, 1951), table no. (1), p. 149; *Türkiye Istatistik Yilligi, 1993* (= Statistical Yearbook of Turkey) (Ankara: Devlet Istatistik Enstitüsü Matbaasi, 1993), and

نشرة الإحصائيات التركية (أنقرة): (أيار/مايو ١٩٥٦) و(حزيران/يونيو ١٩٥٨).

لقد توسعت تفرعات الاقتصاد التركي من قبل الدولة توسعاً كبيراً إبان عقد

---

(١٧) للتوسع في معرفة تأثيرات الأزمة العالمية، انظر: Samir Amin, *Unequal Development: A Study on the Social Formations of Peripheral Capitalism*, translated by Brian Pearce (New York: Monthly Review Press, 1976).

(١٨) William M. Hale, *The Political and Economic Development of Modern Turkey* (London: Croom Helm, 1981), pp. 40-49.

الثلاثينيات، وظهر مقياس ذلك «التوسع» بيّناً كثيراً استجابة للظروف المعكوسة التي خلقها التدهور المالي في بلدان العالم. وقد اتخذت البيروقراطية الكمالية خطوات حاسمة باتجاه تحريك الدولة لانعاش الاقتصاد التركي، وهي تشبه إلى حد كبير دور «المقاول» بتبنّيها للعديد من الواجبات التي كانت تضطلع بإصدارها لكي تقوم البرجوازية الصناعية الوطنية بإنجازها على هيئة تقليدية، وخصوصاً مع بدء الدولة بتولي قيادة المواضع المتحكمة بالاقتصاد في بداية الثلاثينيات. هكذا بدأت تركيا بالدخول في مرحلة استثنائية في عالم «التنمية الرأسمالية» والتي دعيت في ما بعد بـ«ديفليتسيليك» (أي: الدولانية ـ الدولتية) والتي أشارت بداية فترة اندماج رأسمالية الدولة بفترة ما بعد استقلال تركيا[١٩].

يمكننا القول أيضاً من خلال المقارنة إن هناك شبهاً كبيراً في الظروف التي ترافقت مع تطورات كل من تركيا الكمالية في الجنوب والاتحاد السوفياتي اللينيني شمالاً، ولكنهما افترقا في التطبيقات الاقتصادية والسياسية، «فالدولانية» الكمالية قد ذهبت إلى أقصى اليمين بتطوير الآليات الرأسمالية على أيدي البرجوازية الوطنية الوسطى، في حين ذهبت الشيوعية اللينينية إلى أقصى اليسار بتطوير الآليات الاشتراكية على أيدي الطبقة العمالية التحتية.. وهو «تناقض» يعكس تباين فلسفة كل من الطرفين إزاء تكوين البنية الاقتصادية، ولكل من الدولتين.

٢ ـ التصعيد (١٩٣٢ ـ ١٩٥٠)

لقد تطور الدور المركزي الذي اضطلعت به الدولة التركية كثيراً في عملية التصنيع وتراكم رؤوس الأموال، وكان ذلك «الدور» أكثر مباشرة في ريادة الاقتصاد الوطني التركي وتسارع وتيرته لإبطال تأثير الكساد العالمي الذي كان مخيماً على العالم.

أ ـ التصنيع

قاد ذلك الدور عملية التصنيع الوطني في مطلع الثلاثينيات، وخصوصاً بعد سيطرة الدولة على جماركها متبعة سياسة جمركية لحماية الانتاج الوطني وتشجيعه، بينما اتخذت اجراءات مباشرة لحماية الاقتصاد التركي حينئذ. وكانت **القيادة التركية** تهدف على المدى البعيد إلى تأسيس وإدارة «المشاريع» التي تملكها الدولة والتي تشكل قاعدة للاقتصاد الصناعي الوطني وبعد إعادة البناء الأولي لذلك «الاقتصاد» بواسطة تنظيم التجارة الخارجية (والتي كان يستلزم من خلالها تأكيد السيطرة على تدفق العملة)[٢٠].

---

(١٩) قـــــارن: Anne O. Krueger, *Turkey*, Foreign Trade Regimes and Economic Development (New York: National Bureau of Economic Research, 1974), p. 62, and Haldun Derin, *Türkiye'de Devletcilik* (Istanbul: Cituri Biradiler, 1940), s. 40.

(٢٠) Ozlem Ozgur, *Sanayilesme ve Turkiye* (Istanbul: Gercek Yayinevi, 1976), s. 176, and Okyar, «Industrialization in Turkey,» pp. 211-213.

لقد بدأت القيادة الكمالية بتنفيذ سياسة تنموية للصناعة المحلية، ونجحت الدولة إلى حد كبير في عملية التخطيط بوضع برنامج للتعجيل بتطوير الرأسمالية التركية. وهي عملية أصابها الفشل في المرحلة الأولى بعد الاستقلال في عقد العشرينيات. لقد استحدثت عدة **تطورات** توازت مع عملية التصنيع التركي، بل وقدمت لها تلك «التطورات» انجازات بارزة في عقد الثلاثينيات، كان في مقدمتها:

- خطتا التنمية الخمسيتان الأولى والثانية.
- عملية تأميم الشركات الأجنبية.
- انشاء مصارف حكومية ووكالات جديدة لتمويل وإنجاز مشاريع تنموية[٢١].

(١) تأميم الشركات الأجنبية

وهي محاولة رائدة لتركيا من أجل حل أزمة ميزان المدفوعات ـ التركي، وهي أزمة اقتصادية ناتجة من الشروط الفاسدة للتجارة بعد الكساد العالمي عام ١٩٢٩، وتعد «المحاولة» حملة شاملة لتأميم أغلب الشركات الأجنبية إبان الثلاثينيات[٢٢]. وقد بدأ مشروع «التأميم» بتولي الدولة المؤسسات والأجهزة ذات المنفعة والخدمات العامة كالسكك والنقل والموانئ[٢٣] ثم تطبيقها: تأميم المناجم والمعامل الممتلكة برساميل أجنبية، وامتد ذلك حتى مطلع الأربعينيات. ولقد استمرت سياسة التأميم للفترة (١٩٣١ ـ ١٩٤٤) ضمن قوانين تمنح الدولة حقوق شراء الشركات وتحديد مبالغ للتعويضات[٢٤].

كان لسياسة التأميم الدور الفعال في تقوية الاقتصاد التركي منهية بشكل كبير تدفق رأس المال، فتحسن ميزان المدفوعات مع توسعات الدولة في تفرعات مختلفة للاقتصاد الصناعي الوطني، وانفتح المجال أمام تخطيط الدولة لزيادة الانتاج، والتعجيل في عملية التصنيع الرأسمالية المستقلة. وعلى هذا الأساس، بدأت الدولة بصياغة مشروع تنموي واسع يتألف من خطتين خمسيتين خلال الثلاثينيات، فأحرزت تقدماً في التصنيع الوطني.

(٢) مشروع التنمية الصناعية

لقد نجحت الدولة التركية بتبني طريقة نظامية للتصنيع، وهو تخطيط حكومي يشابه في اتساقه لا مضمونه ذاك الذي يجري العمل فيه لدى جار تركيا الشمالي: الاتحاد السوفياتي. إن صياغة الخطة التنموية الخمسية الأولى وفقاً للأهداف الكمالية قد بدأت تأخذ شكلها الطبيعي عام ١٩٣٢ من خلال كل من «الدائرة الحكومية الصناعية»

---

(٢١) Ozgur, Ibid., s. 176.

(٢٢) Hershlag, *Turkey: The Challenge of Growth*, p. 40.

(٢٣) Avcioglu, *Turkiye'nin Duzeni: Dun, Bugun, Yarin*, vol. 1, ss. 454-456.

(٢٤) M. Selik, *Turkiye de Yabanci Ozel Sermaye, 1923-1960* (Ankara: [n. pb.], 1961), ss. 6-10.

و«مصرف الاعتماد الصناعي»، اللذين عملا على صياغة وتنسيق خطة التنمية الصناعية الخمسية الأولى التي بدأت من خلال القنوات الحكومية بتوسيع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والبدء ببرنامج التصنيع الوطني. وزار عصمت اينونو رئيس الوزراء بمعية وزير خارجية تركيا في أيار/مايو عام ١٩٣٢ الاتحاد السوفياتي لدراسة التصنيع فيه، ووقّعت اتفاقية فنية ومالية ـ تسليفية بين الطرفين مُنحت تركيا بموجبها قرضاً من قبل السوفيات لتمويل جزأي الخطة الخمسية الأولى(٢٥).

وكان القرض يعادل ٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لمدة عشرين عاماً وبدون فائدة، وسرى مفعوله عام ١٩٣٤ على شكل مكائن ومعدات ثبتت أسعارها وفقاً للسوق العالمية، واشترط على تركيا أن تسدد القرض من خلال صادراتها للسوفيات.

وأنشئت «وكالة تؤركستروخ» لادارة القرض وعملياته وتقديم طلبات المكائن والمعدات برئاسة موظفين صناعيين كبار. وتطورت العلاقات الاقتصادية التركية ـ السوفياتية بإنشاء مصانع للأنسجة وتطوير للتجارة وتشييد للمشاريع وإرسال عمال فنيين أتراك للتدريب في الاتحاد السوفياتي مع وصول خبراء سوفيات في التخطيط التنموي إلى تركيا برئاسة البروفسور أورلوف في آب/أغسطس ١٩٣٢ الذي قدم دراسات واستشارات عدة للأتراك ضمن تقرير اعتمده مجلس الوزراء التركي بعد المصادقة عليه، وتبنيه كخطة صناعية خمسية أولى في ١٧/ ٤/ ١٩٣٤، وأرسل إلى مصرف سومر لتنفيذه(٢٦).

ـ **الخطة الصناعية الخمسية الأولى**: تعد خطوة استراتيجية مهمة للأتراك في توسيع وتطوير القوى المنتجة منذ الثلاثينيات، وتتلخص أهدافها بالآتي:

ـ خصوصية التأكيد على انتاج البضائع الاستهلاكية حتى قيام البنى الارتكازية الضرورية لتصنيع المواد الرئيسية.

ـ يتم التوسع الصناعي أساساً من خلال استخدام المواد الخام المحلية.

ـ تنتشر المراكز الصناعية في كافة المديات الجغرافية لتركيا، بحيث يتم ايصالها إلى المناطق الريفية والنائية، مع مراعاة تأسيسها في المناطق المجاورة للمواد الخام.

ـ التوسع بصناعة الأنسجة لغرض سد الطلب المحلي، وتَوفُّر العملات الأجنبية من خلال الصادرات.

ولقد تم تشييد مصنع للفولاذ ومعمل للورق والسليلوز ومعمل للأسمنت وستة معامل كيمياوية وسبعة مصانع نسيجية ومصنع للسكر.. وقد أنجزت جميع المشاريع في

---

(٢٥) Hershlag, *Turkey: The Challenge of Growth*, pp. 61-62.

(٢٦) انظر التفاصيل في: Turkey, Ministry of Interior, *Turkey on the Way of Industrialization* (Ankara: [n. pb.], 1937).

نهاية فترة الخمس سنوات ضمن قرار الخطة، باستثناء مجمع للحديد والفولاذ وثلاثة مشاريع أخرى(٢٧).

ـ **الخطة الصناعية الخمسية الثانية**: قدمت في عام ١٩٣٦ بعد اكتمال مشاريع الخطة الأولى إلى رئاسة الوزارة من قبل وزير الاقتصاد جلال بايار حينئذ، داعية إلى تشييد مئة معمل جديد (مقارنة بـ ٢٠ معملاً للخطة الخمسية الأولى)، كما أخذت على عاتقها تطوير تسعة فروع رئيسية للصناعة والمعادن ومناجم الفحم ومعامل الكهرباء الإقليمية، ووقود المنازل، والنقل البحري والأغذية والآنية الفخارية والكيمياويات والهندسة. وأكدت الخطة على انتاج المعادن والمواد الخام وتطوير الوقود والطاقة لسد الاحتياجات الصناعية منها. واقترح إنشاء محطتين جديدتين لتوليد الطاقة الكهربائية، وتطوير الصناعة الهندسية، وتصنيع المنتوجات في المشاريع شبه المكتملة(٢٨).

وافقت الحكومة التركية على الخطة الخمسية الثانية في ١٨/٩/١٩٣٨، وهي تتضمن في برنامجها المصادق عليه أهدافاً، هي:

ـ استغلال المناجم والمصادر الطبيعية والمياه الساحلية.

ـ إنشاء صناعة ثقيلة بالاعتماد على المواد الأولية المحلية شرط أن يترافق مع ذلك تحسين لشبكة سكك الحديد.

ـ تصنيع شرق تركيا بإنشاء معمل للغزول وآخر للاسمنت، ومعمل للسكر، ومعمل لصناعة تغليف وتعليب اللحوم، مع تحسين ميناء طرابزون.

ـ إنشاء معمل للمعدات الزراعية في أنقرة.

ـ إنشاء معامل للبحوث في الأناضول.

ـ إنشاء محطة للطاقة ومصنع للزيوت الصناعية في أنقرة.

ـ إنشاء معمل لتعليب اللحوم في بورسه.

ـ إنشاء معمل لتكرير السكر.

ـ إنشاء معمل للألمنيوم.

---

(٢٧) انظر: Hershlag, Ibid., pp. 63-67, and Koral Goymen, «Stages of Etatist Development in Turkey,» *Gelism Dergisi* (= Studies in Development), no. 10 (Winter 1967), pp. 90-91.

(٢٨) انظر: Hershlag, Ibid., pp. 66-68, Turkey, Ministry of Economy, *Industrial Research Commission, 2 inci, 5 Yillik Sanayi Plani* (= Second Five Years Industrial Plan) (Ankara: [n. pb.], 1936), and R. W. Kerwin, «Etatism and Industrialization of Turkey,» (Unpublished Ph. D. Thesis, Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, 1956).

ـ تنفيذ مشاريع للإسكان.

ـ تطوير الملاحة التجارية بإضافة ٢٨ باخرة بحمولات مختلفة.

ـ توسيع تصدير المنتوجات الزراعية(٢٩).

السؤال الآن: ما هي أوجه التباين والتشابه بين الخطتين؟

(أ) لقد عنيت الخطة الأولى بإنتاج ما يحتاج إليه الأتراك من استهلاكيات كبديل للاستيرادات، في حين عنيت الخطة الثانية بإنتاج الأساسيات كالطاقة الكهربائية وبناء الموانئ وتأسيس المكائن والمعدات(٣٠).

(ب) بلغت كلفة الخطة الثانية التقديرية حوالى ١١٢ مليون ليرة تركية، أي حوالى أكثر بضعفين ونصف الضعف من كلفة الخطة الأولى التي قدرت بحوالى ٤٤ مليون ليرة تركية.

ونظراً لضيق المصادر المالية لتركيا، فقد كان لزاماً عليها أن تحرز قروضاً أجنبية إضافية، واعتمادات بغرض إنجاز البرامج المقترحة للخطة الثانية. ونظراً لشفاء العالم من أزمة الكساد الاقتصادية في بداية الثلاثينيات، فقد أخذت تركيا تميل يوماً بعد آخر نحو الغرب بغرض الحصول على المساعدات والخبرات والقروض والتعليم. فكان الدور الروسي كبيراً قبل الاتجاه التركي نحو الشركات البريطانية وعقد اتفاقيات معها في نهاية الثلاثينيات، والتي تكللت باتفاقية لندن في ٢٧/ ٥/ ١٩٣٨. وتعاقدت تركيا على قرض ألماني في ١٦/ ١/ ١٩٣٩، ولكنه لم يتحقق نظراً لاندلاع الحرب الثانية(٣١).

وكان لاندلاع تلك «الحرب» أثر بالغ معوق في تنفيذ جزء كبير من المشاريع. وقد تسلمت تركيا عدة قروض ضخمة من مصادر أجنبية لمساعدتها على تنفيذ برنامجها التطبيقي في الثلاثينيات(٣٢).

(٣) دور المصارف الحكومية في عملية التصنيع

كانت هناك فعاليات نشيطة لمصرفين تركيين حكوميين جديدين قدما في الثلاثينيات كل الخدمات للعملية التصنيعية، وهما: مصرف سومر ومصرف ايتي، إذ كانت مكانتهما من الأهمية الكبيرة والحاسمة بمكان:

---

(٢٩) Hershlag, Ibid., pp. 80-83.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٣، و Ergil, «From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment,» pp. 456-457.

(٣١) Hershlag, Ibid., p. 84, and Ergil, Ibid., p. 457.

(٣٢) Çaglar Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development* (London; New York: Verso, 1987), p. 110.

- أنشئ مصرف سومر بموجب القانون ٢٢٦٢ في ١٩٣٣/٦/٣ برأسمال أولي قدره ٢٠ مليون ليرة تركية، وكان قد حل محل «مصرف الصناعة والمعادن» الذي كان له دوره في إنشاء وتمويل أكثر من اثنتي عشرة شركة خاصة بصناعة الأنسجة والسكر والطحين في العشرينيات(٣٣).

بدأ مصرف سومر عملياته في ١٩٣٣/٧/١١، وأوكلت به مسؤوليات عدة، منها: تشغيل معامل الدولة، والتخطيط وإنشاء مشاريع جديدة، والمشاركة في برامج صناعية، فضلاً عن إدارة مختلف المعاملات المصرفية وفعاليات الاعتمادات(٣٤). وكان الهدف منه: تقليص اعتماد الدولة على الصناعة الأجنبية، وذلك بتطوير الصناعات المحلية الثقيلة، وكذلك الصناعات الحرفية اليدوية. وامتلك مصرف سومر العشرات من المعامل والمشاريع.

- مصرف ايتي: انشئ في عام ١٩٣٥ لتطوير التعدين، وهو ثاني مؤسسة مالية مهمة في الثلاثينيات. وقد حددت واجباته بـ: استخلاص وشراء وبيع المعادن، والبحث عن النفط ودراسات في المنتوجات النفطية، واكتساب الامتيازات للمناجم والمقالع والطاقة الكهربائية، إذ وقع على عاتقه مهمة «كهربة البلد» وسيطر على جميع إنتاج الفحم والنحاس والكروم والكبريت(٣٥).

وكان قد أسس «معهد البحوث واكتشاف المعادن» عام ١٩٣٥ ليكون ذراعاً مساعداً لمصرف ايتي في التعدين ومجال الطاقة(٣٦).

وكان إلى جانب كل من المصرفين أعلاه مصرفان آخران قديمان منذ العشرينيات، هما: المصرف التجاري والمصرف الزراعي، وغرضهما تطوير رأس المال التركي الخاص في القطاع الزراعي، وزيادة حجم الإنتاج الزراعي في الريف(٣٧). معنى ذلك: أن المصرف الزراعي كان قد اختص إلى حد كبير ومطلق بتطوير القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته.

ب - الزراعة

كان اهتمام الدولة بالزراعة أقل من اهتمامها بالصناعة إبان الثلاثينيات، إذ كان لقطاع الزراعة الدور الهامشي في الخطط الخمسية مقارنة بعمليات التصنيع وبرامجها

---

(٣٣) Hershlag, Ibid., p. 91.

(٣٤) Yahya Sezai Tezel, *Cumhuriyet Dönemi Iktisadi Tarihi, 1923-1950* (Ankara: Yurt Yayinevi, 1982), p. 160.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٣٦) Hollis Burnley Chenery, G. E. Brandow and E. J. Cohn, *Turkish Investment and Economic Development* (Ankara: [n. pb.], 1953), p. 201.

(٣٧) Ergil, «From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment,» p. 455.

الواسعة. وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الزراعة التركية قد ساهمت جوهرياً في الاقتصاد الوطني من خلال نمو الإنتاج المتزايد(٣٨).

تدخلت الدولة في مجال الزراعة في الثلاثينيات من خلال إنشائها مؤسسة لشراء القمح من الفلاحين عام ١٩٣٢ وقامت بتخزينها وبيعها. وكان لهذه «المؤسسة» برفقة المصرف الزراعي الدور الفعال في نمو الاقتصادات الزراعية، والتي قفزت خطوة إلى الأمام بانتقالها إلى وزارة الاقتصاد باسم «الدائرة المركزية لإنتاج التربة». . هذه «الدائرة» التي توسعت عملياتها في عام ١٩٣٩، لكي تشمل شراء وتسويق الشعير والهرطمان، ثم شملت منتوجات زراعية أخرى بعد سنوات. وكان المصرف الزراعي قد وضع تحت تصرف الدائرة المذكورة رأس المال اللازم الذي قدر بـ ١٧ مليون ليرة تركية عام ١٩٣٨. وشارك المصرف كذلك بإنشاء مشاريع تصنيعية زراعية كالمطاحن ومعامل السكر(٣٩).

اعتمدت الحكومة التركية أيضاً سياسة زراعية جديدة تقضي بإعادة الحياة إلى التعاونيات الاعتيادية الزراعية بإصدار قوانين تقضي بتشكيل اتحادات تعاونية اعتمادية. وقد جر ذلك الحكومة إلى مواجهة الملاكين مباشرة، ولكن الجهود الفعلية في إنماء الاقتصادات قد أثمرت بتوسيع قاعدة حركة التعاونيات وزيادة ناتجها في الإنتاجية الزراعية من خلال اعتمادات المصرف الزراعي وما وضعته ٥٧٢ تعاونية في العمل تحت إدارته وتوجيهه(٤٠).

«إن الغرض الرئيسي من التعاونيات الاعتمادية كان لإنقاذ الفلاح من المراباة. وإن الاعتمادات التي توسعت بصورة كبيرة من قبل المرابين والبنوك لم تكن كافية للحاجة إلى الاستثمار ورأسمال التشغيل، وقد فرضت على الفلاحين معدلات فائدة باهظة وعبودية لا تطاق! ولهذا كان على الجمعيات الاقتصادية مهمة استراتيجية لإنجازها»(٤١).

إن ميكانزم التعاونيات الزراعية كان مبسطاً جداً، إذ منح أعضاءها قروضاً قصيرة ومتوسطة الأمد، واعتمادات لاستخدامها فقط لأغراض ومهام ترتبط مباشرة بالزراعة

---

(٣٨) انظر التفاصيل في: Faruk Birtek and Çaglar Keyder, «Agriculture and the State: An Inquiry into Agricultural Differentiation and Political Alliances: The Case of Turkey,» *Journal of Peasant Studies*, vol. 2 (July 1975), and John C. Dewdney, «Agricultural Development in Turkey,» in: John I. Clarke and Howard Bowen-Jones, eds., *Change and Development in the Middle East: Essays in Honour of W. B. Fisher* (London; New York: Methuen, 1981), pp. 213-223.

(٣٩) Hershlag, *Turkey: The Challenge of Growth*, pp. 106-109.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٤١) Berch Berberoglu, *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neocolonialism*, Middle East Series (London: Zed; Westport, CT: L. Hill, Distributer, 1982), p. 78.

وتحسينها، مثل: الأجور والبذور والأسمدة والمعدات الزراعية(٤٢). ولم يحدد توسع عمليات التعاونيات الزراعية كافة أصقاع الأناضول خلال الثلاثينيات إلا النقص في رأس المال، ولكن حصل تقدم مهم في تطوير الزراعة التركية.

إن تحديث قوى الإنتاج الزراعية التركية قد بدأ فعلاً بتطبيق المكننة التي ساهمت في زيادة الإنتاج مبكراً، وبعد فترة زمنية قياسية إثر خروج الأتراك من عالم امبراطوريتهم العثمانية العتيقة التي كانت الزراعة قد دمرت في عهودها الأخيرة، وتأخرت آلياتها وأساليبها جداً. لقد شكلت بداية الثلاثينيات موجة تحديثية حقيقية بالانتقال من المحراث القديم إلى التراكتور الذي بدأ العمل يزداد به. وما إن خرج العالم أجمع من أزمته الاقتصادية حتى تدفقت المعدات والمكائن الزراعية إلى تركيا بعد استيرادها، فلقد استوردت ما قيمته ٢٢٤٠٠٠ ليرة تركية عام ١٩٣٣ مقارنة باستيراداتها لما قيمته ٣٨٩,٠٠٠ ليرة تركية عام ١٩٣٥(٤٣).

بدأت الدولة عملية توعية خلال الثلاثينيات للمزارعين وتشجيعهم على تبني الأساليب الحديثة والوسائل الكفوءة في الإنتاج، وساعدتهم بشراء المكائن والتراكتورات بواسطة القروض والاعتمادات.

ولقد تم صياغة خطة لأربع سنوات لتطوير الزراعة التركية عام ١٩٣٧ من أجل رفع الإنتاج والصادرات، وترافق ذلك مع الخطة الخمسية الثانية وإنجازات في الري والمياه، فضلاً عن خطوات أخرى، مثل: تركيز القوى المنتجة على شكل اتحادات زراعية اقليمية(٤٤)، وتثقيف شباب القرى ثقافة زراعية وعامة وتطوير أنظمة الري في الأناضول وتأميم الغابات وإصلاح الأراضي(٤٥).

وعلى الرغم من كل هذه المجهودات التحديثية المكثفة، فإن عدة برامج مطبقة لم تحقق النجاح والتقدم المرجوين لها، ويعزو بعض الباحثين والمؤرخين الاقتصاديين ذلك إلى عاملين: **أولهما**: المقاومة القوية للملاكين المحليين لإصلاح الأراضي والمشاريع التابعة لذلك. **وثانيهما**: اندلاع الحرب العالمية الثانية التي أجبرت الدولة على تبني اقتصاد حربي

---

(٤٢) Hershlag, Ibid., pp. 110-111.

(٤٣) F. Shorter, ed., *Four Studies of Economic Development in Turkey* (London: [n. pb.], 1967), p. 67, and Ergil, «From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment,» p. 479.

(٤٤) Ergil, Ibid., p. 479.

(٤٥) Zvi Yehuda Hershlag, *Turkey: An Economy in Transition*, Hague, Institute of Social Studies, Publications on Social Change; no. 14 (The Hague: Uitgeverij Van Keulen, [1958]), p. 97.

خاص(٤٦). ويكفي إضافة عامل أساسي مهم قد يتقدم على العاملين أعلاه، ذلك هو التنوع والتباين بين أقاليم الأناضول وأبنائها الريفيين نتيجة ظروف جغرافية وفيزياوية وتاريخية. فأبناء الأقاليم الغربية من الأناضول يختلفون كثيراً عن أبناء الأقاليم الشرقية.

إن مشاريع عدة بقيت حبراً على ورق ومع تنفيذ مشاريع أخرى، إلا أنها لم تغير بشكل رئيسي من هيكليات الاقتصادات الريفية التركية، ولم تعجل عملية التحديث في البنية الزراعية. وقد ساعد التوسع المحدود في ذلك على زيادة الإنتاج الزراعي الذي قاد بالضرورة إلى زيادة الدخل الزراعي، وخصوصاً في إنتاج القطن والتبغ والقمح والأرز والبرسيم والسكر والبنجر والحبوب... الخ(٤٧). وعليه، فإن المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة بالمحاصيل في تركيا ارتفعت من ٤,٨٦ بالمئة من مساحة الأرض عام ١٩٢٧، إلى ١٠,٢٧ بالمئة عام ١٩٣٤، إلى ١٢,٢٥ بالمئة عام ١٩٤٠(٤٨).

لقد كانت سياسة الدولة في الثلاثينيات والأربعينيات إزاء الأرض وعموم المزارعين وجماعات الملاكين تسعى بعلاقاتها البيروقراطية الزراعية للوصول إلى زراعة إنتاجية رأسمالية شغلتها القوى الفوقية ولم تحدث أية تعبئة للجماهير الفلاحية (كقوى تحتية)...

ج ـ التجارة

كان لما تحقق من إنجازات إنتاجية تصنيعية وزراعية أثره في التجارة في تركيا. وقد صدرت قوانين «التعريفة» منذ مطلع الثلاثينيات لتقليص حجم الاستيرادات، توصلاً إلى إقامة توازن مع الصادرات لتقليل العجز التجاري السنوي. وبدأت الاستيرادات تنخفض كالأنسجة والمواد الغذائية مع ارتفاعها للمواد الخام الضرورية للتصنيع(٤٩). وقامت وزارة الاقتصاد الوطني بجهودها لزيادة الصادرات وإيجاد أسواق لامتصاص المنتوجات التركية، وانبثقت عام ١٩٣٤ دائرة خاصة للتجارة الخارجية (توركوفيس) في الوزارة المذكورة، أخذت على عاتقها التخطيط للاستيرادات والصادرات مع مساهمة السياسة الحكومية في التقييدات المضبوطة على الاستيرادات من أجل تحسين ميزان المدفوعات مع الثبات المؤقت للعملة المحلية(٥٠).

هكذا نعلم بأنه حتى أواسط الأربعينيات، كان لتركيا فائض في التجارة في كل

---

(٤٦) Berberoglu, *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neocolonialism*, p. 89.

(٤٧) W. A. Mitchel, «Çayirhan: Development and Modernization in a Turkish Village,» *Professional Geographer*, no. 25 (1971), pp. 273-283.

(٤٨) Hershlag, *Turkey: An Economy in Transition*, p. 103.

(٤٩) انظر: Hershlag, *Turkey: The Challenge of Growth*, p. 116, and Bernard Lewis, «Recent Developments in Turkey,» *International Affairs* (London), vol. 27 (1951), p. 411.

(٥٠) Hershlag, Ibid., p. 116, and Lewis, Ibid., p. 411.

عام (باستثناء عام ١٩٣٨).. وقد ساعد هذا «الفائض» على زيادة مدخولات التبادل الخارجي، فتحسن ميزان المدفوعات كثيراً[٥١]. وعليه، فقد تطور رأس المال التركي الذي أحدثته الدولة في الثلاثينيات، والذي حسّن بشكل كبير أوضاع تركيا الاقتصادية الشاملة التي ميّزها التصنيع، ولكن زاد ذلك التطور من حجم التناقضات في رأسمالية الدولة في تركيا.

٣ ـ التكامل (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠)

يعد عام ١٩٥٠ قفلة لمرحلة تاريخية ـ اقتصادية لتركيا مع مجيء الحزب الديمقراطي إلى السلطة، إذ بدأت تركيا تسير بطريق «تنمية» يتباين نوعياً عن ذاك الطريق الذي اتبعته إبان عهد التصعيد الرأسمالي على يد الدولة الوطنية. فالطريق الجديد، كما تراءى للباحث في فلسفة التاريخ الاقتصادي التركي، هو بمثابة إعادة لتعامل تركيا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وفي عقد الخمسينيات الذي يعد من أخطر عقود القرن العشرين في ما بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية. وعليه، فقد انحازت تركيا كثيراً الى الغرب في ظل النظام الدولي معززة اعتمادها على التحالف السياسي.

إن المرحلة الكمالية على عهد مصطفى كمال أتاتورك وعصمت اينونو، والتي تمت خلالها إنجازات التصعيد في التنمية الاقتصادية التركية، أعقبتها مرحلة الديمقراطيين التي وقف على رأسها كل من: جلال بايار الرئيس الثالث لتركيا وهو الذي كان قد أسس المصرف التجاري (ايس بانكاسي) وأيضاً: شريكه عدنان مندريس رئيس الوزراء (وكان واحداً من كبار الملاكين في غربي تركيا). بدأت سياستهما عملية تفكيك للاقتصاد الوطني التركي، وتوافق هدفهما مع مصالح الملاكين وتوصيات البنك الدولي للإعمار والتنمية (البنك الدولي)[٥٢]. وبدأ العمل حثيثاً لنقل مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص، فعرضت عدة مشاريع حكومية للبيع بغرض تشجيع الصناعة الوطنية، وذلك إلى المقاولين الخاصين وبأسعار أدنى من أسعار السوق، ولكنهم لم يستثمروها في الصناعات الثقيلة أو المعقدة تقانياً. وبقوا منجذبين إلى تصنيع الأغذية أساساً، ثم الأنسجة، وصناعة المنتوجات الزراعية[٥٣]، استجابة لنظام الحزب الديمقراطي الجزئية للنمو المحدد لرأس المال المحلي الخاص في الصناعات الرئيسية.

لقد صاغ نظام الحزب الديمقراطي قانوناً للاستثمار الأجنبي والذي فتح المجال أمام

---

(٥١) انظر الجدول رقم (١) عن التجارة الخارجية التركية، ١٩٢٩ ـ ١٩٤٥، في: United Nations [UN], *Statistical Yearbook, 1950* (New York: UN, 1951), p. 149.

(٥٢) World Bank, *The Economy of Turkey: An Analysis and Recommendations for a Development Program* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1951).

(٥٣) Ergil, «Class Conflict and Turkish Transformation (1950-1975),» p. 141.

حركة الرساميل عبر البحار لتؤسس فروعاً لها في تركيا[٥٤] مستهدفاً تجريد اقتصادات تركيا من خصالها الوطنية. كان صدور قانون تشجيع رأس المال الأجنبي عام ١٩٥٤ قد فتح الأبواب أمام الرساميل الأجنبية عملياً وبدون تعقيدات على مقدار الاستثمار ونوعه، وسمح له بالدخول في المشاريع المشتركة مع الشركات التركية، ونص «القانون» على البنود التالية:

أ ـ تكون جميع المناطق الاقتصادية المفتوحة أمام المبادرات الخاصة التركية مفتوحة أيضاً أمام رأس المال الأجنبي.

ب ـ لا إلزام باشتراك رأس المال الأجنبي مع رأس المال الوطني.

ج ـ يجوز للشركات الأجنبية العاملة في تركيا (إن كانت لها الرغبة) إعادة جميع أرباحها إلى مواطنيها، أو إضافتها إلى استثماراتها الرئيسية في شركة أخرى.

هكذا تغلغلت رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، وغدت لها علاقات وثقى مع الصناعات الرئيسية مستهدفة «التكامل» التدريجي للبرجوازية الصناعية المحلية الناشئة حديثاً في عملية الإنتاج في جميع أنحاء العالم. وهكذا تفاقمت قدرة رأس المال الأجنبي في تركيا إبان الخمسينيات مقارنة بحده الأدنى في الثلاثينيات. وهكذا، فإن وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة قد أدى إلى تغيير كبير في السياسة الاقتصادية التركية نحو الاستثمار الأجنبي وصل في السنوات الأولى من حكمه الى أن يلعب دوره بملايين الدولارات التي انصبت في تركيا[٥٥].

لقد كانت هناك معارضة حادة لسياسة الديمقراطيين من قبل حزب الشعب الجمهوري طوال عقد الخمسينيات، ولكن الديمقراطيين استمروا في تنفيذ سياستهم وخصوصاً في التصنيع من خلال الرساميل الأجنبية، وازدحمت المدن التركية بالشركات الأمريكية والألمانية والانكليزية الموجهة..

شهدت الخمسينيات أيضاً توسعاً في رأس المال المحلي سواء أكان ذلك في الصناعة أم الزراعة أم التجارة، وضمن الاقتصاد الرأسمالي التابع، وقد استفاد من ذلك العملاء الأتراك للرأسمالية الأجنبية، وبدأت عدة مشاريع مشتركة تبرز إلى الوجود مع ظهور احتكارات كبيرة. وسيطرت القوى المحلية من الملاكين الأقوياء على القطاع الزراعي، وغدوا جزءاً من عملية التحول الرأسمالي في الزراعة التركية، بدليل الاستيلاء على الفائض من قيمة الأجور في العديد من الأقاليم.

إن اعتمادات كبيرة قد قدمت للملاكين. وقد ازدادت من ٣ ملايين ليرة تركية خلال الفترة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٠) إلى ٩,٧ مليون ليرة تركية خلال الفترة (١٩٥٠ ـ

(٥٤) انظر التفاصيل في: المصدر نفسه، ص ١٤١، و Krueger, *Turkey*, p. 71.

(٥٥) انظر الجداول الرقمية حول الاستثمارات الأجنبية في تركيا للفترة ١٩٥١ ـ ١٩٦٣، في: Berberoglu, *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neocolonialism*, pp. 111-113.

١٩٥٦)[٥٦]. وقد استخدمت الاعتمادات لغرض إدخال المكننة الى الأراضي الزراعية الشاسعة التي حصل عليها الملاكون الكبار، فتوسعت ثرواتهم على حساب الفلاحين والأجراء والمستخدمين اللذين بدأوا يهاجرون نحو المدن[٥٧].

زادت الاستيرادات كثيراً طوال عقد الخمسينيات مقترنة بضعف في حجم الصادرات، فنتج عجز في التجارة. وهو عجز ترافق مع الديون التي تعرضت لها تركيا بواسطة التمويل الأجنبي لـ «مشاريع التنمية» مؤثراً ذلك كله في ميزان المدفوعات التركي[٥٨]. وكان أغلب القروض من مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن قبل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي[٥٩]. وقد بلغت الاعتمادات الممنوحة لتركيا عام ١٩٥٨، أي خلال فترة تخفيض سعر العملة، ٣٥٩ مليون دولار أمريكي كان أغلبها من الولايات المتحدة الأمريكية[٦٠]. وارتفع إجمالي الدين الأجنبي لتركيا إلى أكثر من ٥ ملايين ليرة تركية عام ١٩٦٠ مقارنة بـ ١٨٧ مليون ليرة تركية عام ١٩٣٩[٦١].

إن عبء الديون ونفقات خدماته، مع المصروفات العسكرية المتزايدة، قد سبب أزمة في الميزانية، الأمر الذي تطلب استعارة أكبر من الخارج.

وتنامت الطبقة العاملة التركية متوحدة في «نقابات»، فبينما كان هناك ٦٤٣,٠٠٠ عامل صناعي عام ١٩٥١، فإن عددهم قد ارتفع الى ٩٧٥,٥٠٩ عام ١٩٦٠، أي بزيادة قدرها ٥٢ بالمئة خلال عشر سنوات[٦٢].. وارتفع المعدل العالي للتضخم خلال تلك الفترة مع بقاء الأجور من دون تغيير، بل غدت منخفضة في أغلب فروع الصناعة التصنيعية مع زيادة البطالة والكثافة السكانية وسكان الأكواخ، وكلها عوامل أدت إلى تدهور ظروف العمل والعيش في النصف الثاني من الخمسينيات، مما زاد من عمليات التنظيم الجماهيرية في فضاء من الأزمات الاقتصادية، والاضطرابات الاجتماعية، والنفقات العسكرية الضخمة والركود العام في الاقتصاد[٦٣]، مع مواجهة التضخم بتخفيض سعر العملة، مما زاد من مبالغ الاستيرادات واستلام مبالغ أقل من الصادرات، فأثر ذلك كله في مستوى المعيشة وفي الحياة الاجتماعية، وحدث خلل في صفوف

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢١.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٥٩) Krueger, Ibid., p. 77.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٦١) Hershlag, *Turkey: The Challenge of Growth*, p. 338.

(٦٢) Berberoglu, *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neocolonialism*, p. 125 and table no. (2), pp. 124-125.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

الجيش وفي الجامعات والصحافة، فاندفعت جميعها في مجهوداتها للمشاركة في الانقلاب الناجح عام ١٩٦٠.

٤ ـ الأزمات (١٩٦٠ ـ ١٩٧١)

تميزت هذه الفترة بولادة دستور تركي جديد وعد بـ «إصلاحات» جديدة لمشاكل اقتصادية واجتماعية ملحة، ولكن كانت هناك معوقات في طريق «الإصلاحات» التي بقيت حبراً على ورق، ووصل الوضع الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي العام إلى درجة الأزمة في بداية عام ١٩٦٢. إن من أبرز الإصلاحات التي وعد بها الانقلابيون من خلال تشريع الدستور التخطيط الحكومي وإصلاح الضرائب وإعادة توزيع الأراضي. . . الخ.

وقد استمرت الأزمات السياسية التي عصفت بتركيا. وفي عام ١٩٦٤، تم انتخاب سليمان ديميريل، ممثل اتحاد شركة موريسون الأمريكية، قائداً جديداً لحزب العدالة مستخدماً نقاش الميزانية كنقطة للانطلاق، مستهدفاً الإمساك بالسلطة السياسية. ونجح ديميريل بالحصول على الأغلبية اللازمة لإعادته المصادقة على الميزانية.

وحدثت تطورات سياسية عديدة في الستينيات أضرت بالتنمية الاقتصادية التركية مع بقاء الاقتصاد التركي في أزمة كبرى أحاقت بها مشاكل لا حصر لها.

كان الاقتصاد التركي في حالة ضيق ينذر بكارثة عندما تسلم العسكريون الحكم عام ١٩٦٠، نتيجة للركود مع معدلات عالية من البطالة والتضخم، وعجز كبير في التجارة وديون خارجية ومستمرة. . وقد حكم على الإصلاحات التي اقترحها الدستور بالفشل(٦٤).

كيف؟

لقد استمرت الدولة بإعطاء مشاريعها إلى القطاع الخاص، وتحولت مؤسسة التخطيط الحكومي إلى مؤسسة مشجعة لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي. ونمت الاستثمارات الأجنبية في تركيا بأسرع نسبة في الستينيات أكثر بكثير مما كانت عليه في الخمسينيات(٦٥).

أما خطط التنمية الخمسية التي أصدرتها الدولة خلال الستينيات، فقد كانت تختلف

---

(٦٤) التفاصيل التاريخية في: Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977-1978), vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, pp. 413-426.

(٦٥) Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975* (Boulder, CO: Westview Press, 1977), pp. 279-286.

نوعياً عن تلك الخطط التي تبنتها خلال الثلاثينيات، فقد غدا القطاع الحكومي جزءاً متمماً للاقتصاد التابع المعتمد على رأس المال الخارجي والمحلي في الخمسينيات، في حين كان كل من التخطيط والاستثمار في الدولة يلعب دوراً مميزاً في تنمية الاقتصاد الوطني المتنوع في الثلاثينيات لكي يحمي ويطور المصالح الطويلة الأمد للبرجوازية الوطنية الصغرى. وقد أدخل «التخطيط» في الستينيات لكي يعمل ضمن الاقتصاد التابع، فضلاً عن سياسات الدولة التي عكست مصالح رأس المال الأجنبي والملاكين والرأسماليين المحليين. واستمر نقل مشاريع الدولة الرئيسية الى أيدٍ أجنبية ومحلية خاصة، فضلاً عن بقاء الشركات الأجنبية والمحلية الخاصة محتكرة للمناجم وبعض الصناعات الرئيسية كالنفط والحديد والفولاذ والمطاط(٦٦).

لقد دفع العجز المستمر في ميزان المدفوعات التركي إلى طلب المساعدة والاستدانة من الغرب ومصارفه الدولية، وأغلب تلك «المساعدات» قد وجهت للأتراك من قبل «اتحاد المساعدة المالية لتركيا» الذي تم تأسيسه من قبل الولايات المتحدة واثنتي عشرة دولة أوروبية، وتم أخيراً ربطه بالبنك الدولي. ويبلغ مجموع ما تم تزويد تركيا به ٢,١ بليون دولار أمريكي خلال الفترة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٠)(٦٧). ووفقاً لأرقام الحكومة الخاصة فقد بلغ إجمالي الدين الخارجي ١٢,٩ بليون ليرة تركية عام ١٩٦٥ و١٨,٤ بليون ليرة تركية عام ١٩٦٩(٦٨).

وعليه، فإن الاقتصاد التركي وصل إلى حالة خطيرة في نهاية الستينيات، ولم يكن تخطيط الدولة فعالاً مع عجز التجارة وارتفاع الإنفاق العسكري. وقاد ذلك كله إلى أزمة في ميزان المدفوعات مع مشاكل التضخم المتزايدة وأزمة البطالة؛ كلها خلقت معضلة عامة في الاقتصاد بدأت تؤثر مباشرة في الحياة الاجتماعية للجماهير التركية.

السؤال الآن: كيف كان وضع التصنيع التركي في الستينيات؟

إن خطط التصنيع عندئذٍ قد أحدثت معدلات عالية من النمو في الاقتصاد التابع. ونما الإنتاج الصناعي من ١٣ بليون ليرة تركية عام ١٩٦٢ إلى ٣١,٢ بليون ليرة تركية عام ١٩٧١، أي بزيادة قدرها ١٤٠ بالمئة خلال عشرة أعوام (عقد زمني كامل)(٦٩). وقد رافق ذلك كله زيادة في حجم الطبقة العمالية التركية، إذ تضاعف مجموع العاملين الصناعيين من ٩٧٥,٥٠٩ عام ١٩٦٠ إلى ١,٩١٨,٦٠١ عامل صناعي عام ١٩٧٠. وارتفعت نسبة العمال الصناعيين في فترة العمل الإجمالية من ٧,٥ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ١٢,١ بالمئة عام ١٩٧٠(٧٠). أما مجموع العمال الأتراك بشكل عام، فقد بلغ

---

(٦٦) Berberoglu, *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neocolonialism*, pp. 170-179.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٦٩) Ahmad, Ibid., p. 280.

(٧٠) Berberoglu, Ibid., p. 181.

٤,٣٢٤,٥٥٣ عاملاً في تركيا عام ١٩٧٠ شكلوا معاً ٢٧,٣ بالمئة من قوة العمل[٧١].

اعتمدت الصناعات التركية في الستينيات على رأس المال الأجنبي مستندة إلى تقانة متقدمة ومستوردة من الخارج، ولكن لم يكن بمقدورها امتصاص تدفق الهجرة المتعاظمة للسكان الريفيين من المزارعين إلى المدن، في حين زادت الإنتاجية والأرباح لفئات معينة على حساب آلاف العمال الزراعيين الذين دفعتهم البطالة في الزراعة إلى هجرة جماهيرية متدفقة نحو المدن التي ارتفع فيها معدل البطالة، لكي يصل العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل إلى ١,٤٤٠,٠٠٠، أي ١١ بالمئة من قوة العمل[٧٢]. . إنهم مئات من آلاف المواطنين الأتراك الذين عاشوا على حافة المجاعة في أكواخ من الطين، ولكنهم احتشدوا في النقابات العمالية والمنظمات الحزبية التي عبرت سياسياً من خلال الاضطرابات أو التظاهرات الناجحة التي حسمت الأوضاع لصالح الانقلابيين.

٥ ـ الاختناق (١٩٧١ ـ ١٩٧٩)

أدت مجموعة «الأزمات» الاقتصادية السابقة التي امتدت على مدى عقدين من الزمن، وتفاقمت كثيراً في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، إلى التدخل العسكري عام ١٩٧١ وسيطرة العسكريين التامة على أجهزة الدولة بغية الحفاظ على السلطة سياسياً بإبقاء العلاقة سارية مع الغرب، واقتصادياً بإبقاء السلطة بين جماعة متنفذة من كبار رجال المصالح سواء كانت من البنك الدولي أو شركة النفط التركية أو من أصحاب المصارف وغيرهم. وبعد تشكيل الحكومة أعلنت الأحكام العرفية في ٢٦/ ٤/ ١٩٧١ في أحد عشر إقليماً استراتيجياً من ضمنها الأقاليم الشمالية الأكثر تصنيعاً في القطر، حيث يتعاظم نمو اتحاد نقابات العمال الثورية فضلاً عن ثلاثة أقاليم ريفية ـ زراعية ينتشر فيها عدد كبير من السكان الأكراد[٧٣].

لقد عاشت تركيا للفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩) حالة من عدم الاستقرار، إذ كانت تحفها المخاطر خلال فترات حكومات الائتلاف التي سقطت واحدتها تلو الأخرى بتعاقب كل من حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري والحزب الاشتراكي الوطني[٧٤]. ففي بداية عام ١٩٧٤ شكل حزب الشعب الجمهوري بقيادة بولند أجاويد حكومة ائتلافية مع حزب الخلاص الوطني ذي السمة الدينية. ثم ظهرت الحكومة الائتلافية الأخرى المسماة بـ «الجبهة الوطنية» المتألفة من أربعة أحزاب يمينية: حزب العدالة وحزب الخلاص الوطني وحزب الثقة الجمهوري وحزب الحركة الوطنية بقيادة سليمان ديميريل. وبقي هذا

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٠١؛ التفاصيل التاريخية في: Ahmad, Ibid., pp. 288-293.

(٧٤) Berberoglu, Ibid., p. 201, and Ahmad, Ibid., pp. 288-293.

«الائتلاف» في السلطة حتى انتخابات عام ١٩٧٧، ثم شكل أجاويد بإسناد من المستقلين حكومة جديدة يقودها حزب الشعب الجمهوري[٧٥]. وقد غدا الوضع الاقتصادي أكثر سوءاً خلال عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ بعد أن فشلت جميع الحكومات الائتلافية التي تشكلت للفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩). وكان عددها ١٣ حكومة، لم توفق أية واحدة منها على حل المشاكل الاقتصادية المتزايدة والتي أوصلت تركيا إلى حافة كساد اقتصادي رئيسي، وغدت تركيا تترنح في وضعها الاقتصادي خلال السبعينيات نظراً لكثرة الاختناقات التي سببتها الأزمة الاقتصادية.

لقد سجلت بداية السبعينيات كسباً للمصالح الصناعية والتجارية الكبيرة في تركيا التي تطورت كثيراً من خلال ارتباطاتها بالاستثمارات الغربية، وخصوصاً صناعة السيارات التركية، والتي تقوم بتركيب شاحنات وتراكتورات (هارفيستر) العالمية، وصناعة تعليب الأغذية، وصناعة الاسمنت، وكذلك الشركة التركية التابعة لشركة رينو، فضلاً عن مصنع «بيتكيم» للبتروكيمياويات ومصنع إطارات «كودير».. وغيرها[٧٦].

ميزان المدفوعات

وكان للقوة العسكرية التركية نصيبها الرئيسي إلى جانب البرجوازية التركية المحتكرة والمحافظة على الثبات الاقتصادي والاجتماعي. واستمرت تركيا طوال السبعينيات بتسجيل عجز في تجارتها الخارجية، إذ نمت استيراداتها بصورة سريعة بينما تراجعت صادراتها إلى الوراء، وكان التأثير النهائي لعدم التوازن هذا قد أصاب ميزان التجارة التركية فتدهور كثيراً. ففي عام ١٩٧٠ سجل العجز في التجارة الخارجية ٣,٢ بليون ليرة تركية وارتفع ليصل الى ٧,٤ بليون ليرة تركية بعد التدخل العسكري عام ١٩٧١ حتى وصل إلى أكثر من ٣١ بليون ليرة تركية عام ١٩٧٤. ووصل العجز الى ٤٧,٥ بليون ليرة تركية عام ١٩٧٥ حتى سجل رقماً قياسياً بوصوله إلى ٧١,٧ بليون ليرة تركية عام ١٩٧٧[٧٧].

الديون

وقد تزايدت الديون الأجنبية في تركيا حتى ارتهن اقتصادها للمصارف الغربية، فقد بلغ إجمالي الدين الخارجي لتركيا ٢,٢ بليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠، ثم ارتفع إلى ٣,٥ بليون دولار أمريكي عام ١٩٧٥، ثم وصل إلى ١٢,٥ بليون دولار أمريكي في نهاية عام

---

(٧٥) Çaglar Keyder: «The Political Economy of Turkish Democracy,» *New Left Review,* no. 115 (May-June 1979), pp. 40-42, and *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development,* p. 223.

(٧٦) Leslie L. Roos and Noralou P. Roos, *Managers of Modernization; Organizations and Elites in Turkey (1950-1969)* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971), p. 123.

(٧٧) Berberoglu, *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neocolonialism,* pp. 190-191.

١٩٧٧، ثم ارتفع ليصل بعد عام واحد إلى ١٣,٥ بليون دولار أمريكي عام ١٩٧٨[٧٨]. ثم وصل إلى أكثر من ١٥ بليون دولار أمريكي عام ١٩٧٩.

واجهت وكالات التمويل الدولية، وهي أكثر من ٢٥٠ مصرفاً غربياً خاصاً، أزمة الديون الخارجية التركية بعملية استرداد للديون عام ١٩٧٩، وفرضت عدة شروط على تركيا من قبل صندوق النقد الدولي، ومنها:

- إعلان النمو الاقتصادي (والذي سبق أن هبط من ٧ بالمئة سنوياً قبل عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٢ بالمئة عام ١٩٧٨).
- تجميد الأجور.
- تخفيض سعر الليرة التركية بنسبة ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة (والتي سبق أن خفض سعرها في ١٥ مناسبة للفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧)).
- إعلان زيادة أخرى في أسعار المواد الاستهلاكية.
- تخصيصات كبيرة للقطاع الخاص من ميزانية الدولة (والتي سبق أن عانت عجزاً قدره عدة بلايين من الدولارات)[٧٩].

استرداد الديون

ولإنجاز «عملية استرداد الديون» وفقاً للاتفاقية أعلاه، انبثق اتحاد مالي من سبعة مصارف أجنبية بدأ عمله في بداية عام ١٩٧٩ لإعادة جدولة الديون الأجنبية التركية الكبيرة وتنظيمها والتي وصفتها صحيفة **فاينتشل تايمز** بأنها «واحدة من أكبر العمليات في تاريخ التمويل والتي تضمنت ستة بلايين دولار أمريكي»[٨٠].

هكذا بدئ بتنفيذ المشروع بتخفيض سعر الليرة التركية عدة مرات عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ وفي مناسبة واحدة بنسبة ٤٨ بالمئة، فوصل معدل التضخم إلى ١٠٠ بالمئة عام ١٩٧٩، وانخفضت أجور العمال والموظفين بسرعة، وغدا معدل النمو في المنتوج الوطني الإجمالي (غير الصافي) صفراً. وحدث نقص في السلع الأساسية، مع انقطاع للكهرباء يومياً وندرة في توفير وقود التدفئة والأدوية، فشكل ذلك كله هلعاً في قلوب المواطنين الأتراك[٨١].

السوق الأوروبية المشتركة: (EEC)

كانت تركيا قد طلبت الانضمام إلى هذه «السوق» منذ فترة طويلة، كمخرج من أزمتها الاقتصادية. ويعني ذلك بالنسبة لتركيا وأوروبا فرصة توسيع الاستثمارات الأجنبية

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩١، الهامش رقم (٢٠).

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩١، الهامش رقم (٢١).

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩١، الهامش رقم (٢٢).

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

دون أية تغييرات، والأيدي العاملة الرخيصة، والتجهيز الثابت للمواد الخام والنفط، ورفع عوائق وتقييدات الاستيراد، واحتكار أكثر للاقتصاد المحلي (والصناعي خصوصاً)... الخ[٨٢]. ولكن؟

رأى الأوروبيون أن عضوية تركيا في سوقهم المشتركة ليست احتمالاً مباشراً على الأقل لعدة سنوات قادمة ولأسباب عدة.

٦ ـ الاستقرار (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣)
(مشروع تورغوت أوزال ـ ١ ـ)

عاد سليمان ديميريل إلى الحكم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ مترئساً حكومة إقليمية يدعمها شركاؤه في الجبهة الوطنية، مع مؤشرات واضحة تدعو إلى التفاؤل في إصلاح الاقتصاد التركي من خلال معالجات الحكومة الجديدة للأوضاع الاقتصادية. وأعلن ديميريل في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ عن برنامجه في «الاستقرار الاقتصادي» الذي أعده تورغوت أوزال الذي غدا وكيل وزارة في مكتب رئيس الوزراء ديميريل وبالتشاور مباشرة مع صندوق النقد الدولي[٨٣].

كان برنامجاً جديداً فرض على تركيا التحصن وراءه لإبقائها حية اقتصادياً، وقد تضمن بنوداً أساسية، منها:

- تخفيض جديد لقيمة العملة التركية بنسبة ٣٣ بالمئة (أي من ٤٧ إلى ٧٠ ليرة تركية للدولار الأمريكي).
- تكريس تقييد نمو السيولة النقدية.
- إلغاء تثبيت الأسعار.
- الدعم الحكومي لمشاريع الدولة الاقتصادية وخضوعه لمراقبة صندوق النقد الدولي.
- منح تركيا مبالغ تعادل ٦٢٥ بالمئة من حقوق السحب الخاصة (وهو معدل لم يمنح لأية دولة حتى ذلك التاريخ).

بدأ المشروع بالعمل مع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ولكن «الصورة» لم تتضح بكل ما حفلت بها من ضبابية. ومع عواقب المناخ السياسي والعنف غدت الإجراءات الاقتصادية في موقع الخطورة عندما اجتاحها انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. وكان المشروع الاقتصادي التركي في واجهة البرامج التي أعلن عنها الانقلابيون، وقد برز

---

(٨٢) Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development*, pp. 193-194.

(٨٣) لمعالجة التطورات الحديثة جداً منذ عام ١٩٨٠ وتأثيرها في المجتمع التركي، انظر: Rusen Keles and Hiromasa Kano, *Economic Development and Social Consciousness: Turkey under Developmentalism*, Middle East Series; no. 17 (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1986), pp iii - iv and 17-35.

تورغوت أوزال كرائد مؤسس للسياسة الاقتصادية بعد أن ذاعت شهرته كرجل له عبقريته في التحديث والتنمية الاقتصادية في تركيا سعياً إلى تنفيذ الاستقرار الاقتصادي[٨٤].

أمر القادة من الجنرالات الانقلابيين العمال المضربين عن العمل بالعودة إليه، ثم باشروا في آذار/مارس ١٩٨١ بالإعلان عن ضريبة الدخل، بهدف إعانة أصحاب الدخول المنخفضة، وفي الوقت نفسه، الأمر بزيادة مردودات الضريبة من المزارع الخاصة والمهن الحرة والمقاولات الصغرى. ودعمت أسعار المنتوجات والسلع الزراعية بقصد الإقلال من زيادة أسعار التجزئة. وبدأت تركيا تستعيد الاستقرار في الأسعار عام ١٩٨٢، فخلقت بذلك الشروط العملية والملائمة لدورة نمو جديدة من تراكم رأس المال، إذ نما الناتج المحلي بالقيم الحقيقية بما يقدر بـ ٤,٤ بالمئة وهي نسبة تقارب ما تحصل عليه عام ١٩٨١، فيما كانت وتيرة النمو للفرد الواحد ٢ بالمئة تقريباً. وارتفعت صادرات السلع من ٢٢ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٢. وكان التقدم مهماً جداً، فزادت أسعار الاستهلاك بنسبة ٢٠,٥ بالمئة على مدى عام واحد بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢[٨٥].

وزادت الصادرات إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٥٥ بالمئة في عام ١٩٨٢ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٨١، وهبطت الواردات من السلع خلال الفترة نفسها بنسبة ٥ بالمئة، وصاحب ذلك انخفاض العجز التجاري بما يقترب من ٣ مليارات دولار، أي بما يقل بنسبة ٣٠ بالمئة أو ١,٢ مليار لما كان عليه عام ١٩٨١. وكان هناك ارتفاع دراماتيكي في معدلات الفائدة فرُفعت كلفة القروض القصيرة والمتوسطة الأمد إلى ٧٠ بالمئة، وتضاعفت ودائع البنوك عام ١٩٨١، وازدادت بنسبة ٦٠ بالمئة عام ١٩٨٢[٨٦].

وبدأت المؤسسات المالية الأجنبية والمحلية تساهم في مد حكومة الانقلاب بقروض متناسبة مع نجاحاتهم في الجبهة الاقتصادية الداخلية، فقد انخفض التضخم من ١٠٠ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة وازدادت السلع المصدرة بنسبة ٦٢ بالمئة. وتماثل الاقتصاد التركي للشفاء، وكان في طريقه فعلاً إلى الاستقرار[٨٧].

---

(٨٤) للمزيد من التفاصيل والتحليلات الرصينة، انظر: فيروز أحمد: «تدخل العسكريين والأزمة في تركيا،» ص ٢٤١ - ٢٤٣، و«توركوت أوزال: العبقرية الاقتصادية،» ص ٢٧٥ - ٢٧٨، في: نوبار هوفسبيان، محرر، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ساهم في إعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥).

(٨٥) نبيل حيدري، تركيا: **دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥** (بيروت: صبرا للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص ٩٧ - ٩٨.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٩٨ - ٩٩، نقلاً عن: Altan Yalpat, «Turkey's Economy under the Generals,» *MERIP Reports*, vol. 14, no. 122 (March-April 1984).

كان لبرنامج «الاستقرار الاقتصادي» إيجابياته لشخصية تورغوت أوزال أمام الجنرالات داخلياً، ولصورته أمام مصادر الإقراض خارجياً.

في عام ١٩٨٣ أضيفت مجموعة من البنود الجديدة على برنامج «الاستقرار الاقتصادي»، وقد انحصرت بالآتي:

- تبسيط نظام تحويل العملة، وبات الأتراك بمقدورهم فتح حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية.

- إنهاء الحظر المفروض على سفر المواطنين إلى الخارج، ويشترط أن يكون لدى أي مسافر تركي مبلغ قدره ١٠٠٠ دولار أو ما يعادله في العملات الأجنبية.

- وعدت الحكومة بإنقاص قيمة التعريفة الجمركية وإنهاء الرقابة الكمية على الواردات.

- إنهاء التسعير غير الواقعي لليرة التركية لتشجيع الصادرات.

- ضمانات لرؤوس الأموال الأجنبية التي قد تتمكن من تحويل أرباح استثمارية في الداخل إلى الخارج.

- المزيد من الحوافز في تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

- فتح البلاد أمام العمليات النقدية للبلدان الإسلامية والخدمات المالية الغربية.

ساهمت هذه الخطوات في خفض نسبة التضخم إلى ٢٥ بالمئة، وارتفعت الصادرات من ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤,٧ مليار دولار عام ١٩٨١، و٥,٧ مليار دولار عام ١٩٨٢. وظلت ثابتة طوال عام ١٩٨٣، ثم ارتفعت إلى ٧,٣ مليار دولار في عام ١٩٨٤[(٨٨)].

٧ ـ التطور (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨)
(مشروع تورغوت أوزال ـ ٢ ـ)

تحققت في تركيا تغيرات جوهرية بعد عام ١٩٨٠، وخاصة بعد وصول حزب الوطن الأم إلى السلطة.. وبدأ بالفعل اندماج تركيا بالاقتصاد الأوروبي خصوصاً، والاقتصاد الدولي عموماً. وتعد تلك «التغيرات» التاريخية الراديكالية في الاقتصادات التركية من العوامل التي شجعت تركيا على طلب الانضمام كعضو كامل في الجماعة الأوروبية في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بعد مضي قرابة ٢٥ عاماً على إبرام معاهدة أنقرة

(٨٨) حيدري، المصدر نفسه، ص ١٠٠، نقلاً عن: *Financial Times Survey: Turkey* (14 May 1984), p. 8.

عام ١٩٦٣ لوضع أساس العلاقات بين تركيا وأوروبا[٨٩].

السؤال الآن: ما هي تلك التغيرات الراديكالية في الاقتصادات التركية؟ وهل هناك ما يدعم ذلك من نماذج وأمثلة؟

أ ـ بدأت تركيا في مطلع عام ١٩٨٠ بتحويل اقتصادها من سياسة الإحلال محل الواردات وتدخل الدولة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي والاقتصاد السوقي ـ التصديري، وأزيلت فوراً تلك القيود الكمية التي تقرر أن تلغى مرحلياً حتى عام ١٩٨٦ طبقاً لاتفاق الانتساب، وأدخلت عدة إجراءات لتحرير التجارة الخارجية، فتحسن الميزان التجاري من خلال تخفيض الطلب الداخلي في إطار إجراءات التثبيت الاقتصادي من جانب، وممارسة سياسة واقعية لأسعار الصرف من جانب آخر. وعليه، فقد تحققت زيادة كبيرة في الصادرات، وانتهت الاختناقات في تدبير السلع الأساسية، وانخفض معدل التضخم لكي يعود معدل النمو الاقتصادي يتطور إيجابياً على نحو أضحت معه تركيا من أسرع الدول النامية التي انتظمت اقتصاداتها بعد عهد طويل من الأزمات والاختناقات[٩٠].

ب ـ وفي ظل السياسات الاقتصادية لعام ١٩٨٣ التي استهدفت تعزيز اقتصاد السوق، تم السماح باستيراد بعض السلع مقابل فرض رسوم وضرائب إضافية حولت حصيلتها إلى «صندوق الإسكان» الذي مكّن البلاد من تطبيق برنامج اجتماعي ناجح للإسكان تكاد تتميز به تركيا بشكل خاص، إذ تم إكمال ٢٠٠ ألف وحدة سكنية، ثم بدأ العمل يجري لإنشاء ٦٠٠ ألف وحدة سكنية أخرى في هذا البرنامج[٩١].

ج ـ والأكثر من ذلك أهمية مستقبلية لمكانة تركيا الاستراتيجية والاقتصادية شروعها ببناء أكثر من ٧٠ سدّاً، وأهمها سد «أتاتورك» مع شبكة من الطرق وغيرها من استثمارات البنية الأساسية. إن ذلك كله قد بدأ بفضل «صندوق المشاركة العامة» الذي تأسس بواسطة بيع الجمهور الإيرادات السنوية لبعض المشروعات كالسدود وجسر البوسفور وغيرها[٩٢].

د ـ وتأسس «صندوق الصناعة الدفاعية» أيضاً بالموارد المالية والذاتية، وبدأ بتحقيق مشروعات مهمة بمشاركة بعض الشركات الأجنبية، ويمكن أن نشير بصدد منتجاته،

---

(٨٩) انظر: Bruce R. Kuniholm, «Turkey and the West,» *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 2 (Spring 1991), p. 46, and John Kolars, «The Hydro-Imperative of Turkey's Search for Energy,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 1 (Winter 1986), pp. 67-68.

(٩٠) *Cumhuriyet*, 14/9/1988.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) Josh Martin and Mushtak Parker, «Water, the Politics of Scarcity,» *Middle East* (August 1991), p. 31.

كمشروع استراتيجي ـ قومي تركي، إنتاج العربات المصفحة والطائرات[٩٣].

هـ ـ إن حصيلة هذه المجهودات قد استهدفت أساساً: خلق موارد جديدة تدعمت بنموذج اسمه «انشئ، ادر، تنازل» الذي أضحى متمكناً من اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لكي تغدو استثمارات أساسية وإنتاجية فعالة. وتم التوقيع على عقد لإنشاء محطة للطاقة الحرارية.. والتي ستصل مشاركة رأس المال الأجنبي فيها إلى ١,٣ بليون دولار، وستصل طاقتها الإنتاجية السنوية إلى ٩,٥ بليون كيلوواط في الساعة، كما سيتم أيضاً في إطار هذا النموذج بناء العديد من المحطات الكهربائية وخطوط المواصلات.

و ـ ولقد قيدت الحكومة المركزية تدخلها الاقتصادي، فاقتصر على وضع السياسات الاقتصادية الكلية تاركة كافة الاستثمارات للقطاع الخاص ما عدا الاستثمارات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أضحت الأولوية لبرنامج اسمه «برنامج تخصيص المشروعات الكبرى» ذات الثقل التاريخي في الاقتصادات التركية.

ز ـ أما من ناحية الخدمات، فقد وفر أوزال ما يلزم أساساً للبلديات والإدارات المحلية من الموارد وإمكانات تنفيذ المشروعات العمرانية، وخصوصاً العاصمة أنقرة وكل من استانبول وإزمير، كما حررت تركيا تجارتها الخارجية إلى حد كبير مزيلة ما أمكن لها من العقبات البيروقراطية[٩٤].

الآن، ما هي النتائج المترتبة على مثل هذه التغيرات أعلاه؟

إن نتائج السياسات الأوزالية أعلاه كانت مرضية، فقد ازدادت الصادرات التركية منذ عام ١٩٨٠ خمس مرات عما كانت عليه، ووصلت عائداتها إلى ١٢,٥ ـ ١٣ بليون دولار، وارتفع نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي الصادرات من ٣٥ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة خلال الفترة نفسها. وتمكنت شركات الإنشاءات والمقاولات التركية من الحصول على عطاءات لتنفيذ مشروعات وصلت قيمتها الإجمالية إلى ١٧ بليون دولار، وذلك بفضل انفتاحها على الأسواق الأجنبية، كما وفرت أقطار الشرق الأوسط فرص عمل مضمونة لـ ١٥٠ ألف عامل تركي وطلبات للمصانع المحلية. وزاد معدل الادخار من ١٦ بالمئة عام ١٩٨٣ إلى ٢٤ بالمئة عام ١٩٨٧. ولقد توضح نجاح سياسات أوزال الاقتصادية في بلوغ معدل النمو الاقتصادي ٨ بالمئة عام ١٩٨٦ و٧٠٤ بالمئة عام ١٩٨٧[٩٥].

إن برنامج أوزال الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٨٠ قد وصل إلى أوج قوته المذهلة خلال السنوات الخمس من الثمانينيات (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨)، إذ تحولت تركيا بسرعة من اقتصاد متهالك له إخفاقاته وأزماته إلى اقتصاد له ليبراليته وعافيته، وقد نجح نجاحاً باهراً

---

(٩٣) *Cumhuriyet*, 22/9/1988.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه.

في تحقيق تحولات جوهرية خلال فترة قصيرة. ويمكننا فهم وإدراك مدى هذا التغيير وعمقه في سياسة الانفتاح الاقتصادي المنضبطة.

لقد باشرت الحكومة التركية في مستهل عام ١٩٨٤ برنامجاً اقتصادياً استهدف تخفيض حدة معدل التضخم وتحسين الأداء الاقتصادي الخارجي من خلال نمو حجم الصادرات، وركزت الحكومة على مسألة التحولات الهيكلية بغية تعزيز قوى السوق وتطوير الانفتاح على الخارج آخذة بيد القطاع الخاص.

لقد فاق معدل نمو إجمالي الناتج القومي ـ التركي ٦ بالمئة سنوياً للفترة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٦) مسجلاً معدلاً عالياً على المستوى العالمي، فيما تقلص معدل التضخم من ٥٠ بالمئة عام ١٩٨٤ إلى ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٦. كما خف عبء العجز في الميزانية طبقاً لمعدل نمو الناتج القومي من ٢,٨ بالمئة عام ١٩٨٤ إلى ١,٩ بالمئة عام ١٩٨٥ منطوياً كل هذا وذاك على سياسات السوق المفتوحة، بتطور الطلب الداخلي للمنتوجات وعلى نطاق واسع[٩٦].

وعلى الرغم من تردي دخل الإنفاق العام، فإن الإنفاق الاستهلاكي واصل تزايده الشديد في القطاع العام، وزاد معدل الادخار الخاص من ١٦ بالمئة عام ١٩٨٦ إلى ١٩ بالمئة عام ١٩٨٧. كما زادت على المستوى القطاعي سرعة النمو في مجال الصناعة التصنيعية، فيما نقص الإنتاج الزراعي. وازدادت سرعة حجم التضخم عام ١٩٨٧ رغم بقاء معدل النمو عالياً وتحسن الحسابات الخارجية، إذ أخذ معدل النمو رغم بقائه عالياً بالتباطؤ من ٨ بالمئة عام ١٩٨٦ إلى ٦,٨ بالمئة عام ١٩٨٧ بسبب التقلص الحاد في الطلب المحلي، والتوظيفات المختلطة في القطاع العام التي سجلت نقصاً كبيراً، بينما ظل معدل الزيادة في القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات المختلطة، وعلى نطاق واسع في مشاريع الإسكان من ٤١ بالمئة عام ١٩٨٦ إلى ٤٦ بالمئة عام ١٩٨٧، غير أن احتياطي المؤشر الحقيقي كان سلبياً في القطاعين العام والخاص على السواء. وكان الإنفاق الاستهلاكي الذي تقلص عام ١٩٨٧ بمثابة الدافع الرئيسي وراء النمو.

نشهد أيضاً في عام ١٩٨٧ زيادة كبيرة في الصادرات والواردات، وقد ازدادت العائدات السياحية وانعكست في توظيف الاستثمارات السياحية. وتركزت السياسات الاقتصادية التركية عام ١٩٨٧ على مجالين هما: السياسة النقدية وسياسة القطاع العام، وعلى هذا الأساس احتل البنك المركزي وظيفته في توجيه دفة السياسة النقدية بواسطة التحكم في الاحتياطي الإجمالي للنظام المصرفي.

إن من أهم الإنجازات التحديثية التركية أنه في خلال فترة قصيرة امتدت نظم الكهرباء وشبكات الاتصالات الحديثة إلى كافة أنحاء تركيا، وحتى تلك القرى النائية في

---

(٩٦) المصدر نفسه.

أعماق جبال الأناضول، وبدأت المدن التركية تكتسب طابعاً عصرياً وأوروبياً، وبدأت خدمات الإسكان وغيرها من المرافق الأساسية في المدن. وهناك السدود الضخمة ومشروعات الري، والطرق الحديثة، والموانئ والمطارات ومحطات الطاقة الكهربائية، ونظم الاتصالات الحديثة، والتطور الواسع النطاق في الأجهزة الإعلامية كالتلفزيون، مثلاً، وأقنيته المتعددة التي تعمل على تغيير وجه الحياة في تركيا لتقريبها إلى العالم[٩٧].

يقول تورغوت أوزال في خطابه لدى افتتاح «اسبوع» عمل تركيا والمجموعة الأوروبية في يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨: «وبفضل التغيرات الهيكلية في اقتصادنا والتغلب على الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات أصبحنا قادرين اليوم على تحطيم الحلقة المفرغة التي كنا ندور في إسارها قبل عام ١٩٨٠ والتي كانت تتكرر كل عشر سنوات في شكل أزمة اقتصادية ـ قلاقل سياسية واجتماعية ـ تدخل عسكري. ونجحنا في ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي كنا نتوق إليه، الأمر الذي أدى إلى زيادة القدرة الاقتراضية لتركيا وثقة الأوساط المالية الدولية بهذه القدرة بشكل لم يسبق له مثيل. وتتمتع تركيا بأهمية كبيرة وواضحة، نتيجة نمو صادراتها ونجاحها في التكيف السريع مع الجماعة الأوروبية بفضل التغييرات الهيكلية التي تحققت في اقتصادها، بل إن بعض الدول غير الأوروبية، مثل اليابان، بدأت تتابع عن كثب التطورات الاقتصادية الجارية في تركيا، فضلاً عن أن تركيا تملك سوقاً واسعة ويمكنها أن تشكل جسراً لأوروبا مع دول الشرق الأوسط التي ترتبط بها تركيا بعلاقات وثيقة...»[٩٨].

٨ ـ المستقبل نحو سنة ٢٠٠٠

إن التطور الكامن للاقتصاد التركي في الأجل المتوسط وحتى عام ٢٠٠٠، وعلى الرغم من وجود عدة عوامل غير معروفة اليوم ستؤثر فيه، إلا أنه ينبئنا من خلال استشراف المستقبل واحتمالاته عن رؤية واضحة له من خلال بعض التوقعات الواقعية عندما ستدلف تركيا إلى عام ٢٠٠٠، فسيصل إنتاجها من الطاقة الكهربائية إلى حوالى ٢٠٠٠ بليون كيلو واط/ساعة، وسيصل إجمالي صادرتها ووارداتها إلى ١٦٠ بليون دولار، وسيكتمل إنشاء مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP) مما سيؤدي إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي، وستضم تركيا آنذاك بين ٦٥ و٧٠ مليون نسمة.

ويدأ أوزال بتضمين مشروعه المستقبلي تدريب القوى العاملة على استيعاب وتنفيذ للتقنيات الحديثة، مما يستدعي الأخذ بنموذج جديد لتطوير المعلومات، وتبني تقنيات جديدة على كافة المستويات ابتداءً بالتعليم الابتدائي، وقد عكف منذ عام ١٩٨٨ على تنفيذ مشروع لاستخدام مليون حاسب آلي (كمبيوتر) في المدارس الابتدائية والثانوية، فضلاً عن افتتاحه قناة تلفزيونية جديدة للأغراض التعليمية والعلمية، وتأسيس شبكة

---

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) *Cumhuriyet*, 15/9/1988.

حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية في تركيا يعرّض البنية الأساسية اللازمة لمخاض التقانة. والتي تتطلع تركيا إلى تعاون الجماعة الأوروبية معها في ميدان التقانة المتطورة والمشروعات البحثية والتنموية(٩٩).

ثانياً: رؤية مقارنة في التنمية الاقتصادية بين العرب والأتراك(١٠٠)

تطرح تجربة التنمية الاقتصادية المعاصرة لدى تركيا نموذجاً متميزاً من نماذج التنمية ضمن إطار «التحديث» في العالم الثالث، والتي وجدنا من خلال دراستنا لتاريخيتها الاقتصادية كم تأثرت حركتها بمجموعة من المحددات الهيكلية والخصائص التي تميزت بها عن بقية التجارب التحديثية وحركات التنمية المعاصرة في الشرق الأوسط وفي مقدمتها التجارب التنموية العربية خلال القرن العشرين بنصفيه الأول والثاني.

ولقد شهدت حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من العالمين العربي والتركي خلال فترة السبعينيات والثمانينيات جهوداً مكثفة صوب تحقيق الأهداف الاستراتيجية لعملية «التحديث» في الشرق الأوسط مع جملة من الإخفاقات والأزمات والكوابح والمعوقات لدى العرب والأتراك الذين استخدموا بشكل غير متكافئ أو متوازن أو متناسق أبداً مجموعة من الخطط أو البرامج الإنمائية التي تبنّتها تركيا قومياً وتبنتها بعض الأقطار العربية على المستوى القطري، كما توضح لنا المقارنة الخصائص الهيكلية لكل من الطرفين لما يتميز به كل منهما بأهم عامل أساس يفترق فيه العرب عن الأتراك ألا وهو «النفط» مع محدودية الموارد البشرية الطبيعية المتاحة خارج دائرته(١٠١).

كما يجب القول إن الأتراك نظروا إلى التنمية من باب واسع وبمفهوم متكامل في إطار التحديث، تتحكم في مسارها مجموعة كبيرة من المحددات (Determinants) المتوفرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي اعتبرت من الأسس الحقيقية (الدولنة) لدى الأتراك. وهو مفهوم يختلف بشكل كبير عن مفهوم كل من الإصلاحية (Reformism) عثمانياً والانبعاث (Renaissance) عربياً والنمو

---

(٩٩) Morton I. Abranomovitz, «Dateline Ankara: Turkey after Özal,» *Foreign Policy*, no. 91 (Summer 1993), pp. 165-168, and Jonathan Randal, «Turks Rethinking Regional Role,» *Washington Post*, 24/2/1993.

(١٠٠) لقد اعتمدت في التثبت من الأرقام والإحصاءات والمعلومات الدقيقة لاقتصادات كل من العرب والأتراك على: *Türkiye Istatistik Yillígi, 1993.*

وانظر باللغة العربية: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٢، تحرير صندوق النقد العربي.

(١٠١) من أبرز الكتابات في تطور الاقتصادات العربية، انظر: Yusif A. Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1977), vol. 1 pp. 16-76.

(Growth) اشتراكياً، والتصنيع (Industrialization) رأسمالياً. وإن تلك المحددات، هي ركائز أساسية في عملية التنمية (Development) التي يحقق تكاملها صيغ مستحدثة في الهياكل والقوى والعناصر والمفاهيم، فيصل المجتمع بعد عملياته تلك إلى درجة التحديث (Modernization)[(١٠٢)].

السؤال الآن: هل كان للعرب مجموعة متخصصة أو شمولية كتلك «المحددات» التركية؟

دعونا نقارن بعض الجوانب الأساسية في التنمية الاقتصادية لكل من العالمين.

ثمة تباينات واسعة النطاق بين العالمين العربي والتركي في عمليات التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي والتي جرت وتطورت في عقود القرن العشرين. إن أبرز مشكلة تواجه الباحث في مثل هكذا بحث «مقارن» هي التنوع والتباين في طبيعة النموذج العربي المثقل بغلبة التمايز القطري وتنافره إزاء طبيعة النموذج التركي المتميّز بوحدته وبنيته وتكامله.. فماذا نجد؟

١ ـ لقد فرضت الأوضاع السياسية لكيانات التجزئة العربية برامج تنمية قطرية تعاملت الدراسات معها على أساس الحدود السياسية كونها معطى ثابتاً لحالة التجزئة التي توارثها العرب منذ الحرب العالمية الأولى[(١٠٣)].. ولما غابت المسحة «شبه القومية» أو حتى «الاقليمية» أو «الكتلوية» ولم تعالج عربياً إلا بشكل هامشي، فإن الباحث العربي الذي يبغي المعرفة التكاملية لعمليات التنمية الاقتصادية قومياً ستتعبه التعقيدات والمشاكل التي ازدادت مع تقادم سنوات القرن العشرين[(١٠٤)]، وإذا ما قورنت تلك المشاكل والتعقيدات بحالة التكامل والتواصل في التنمية التركية أو غيرها من دول الجوار، لوجدنا أن مشاكلنا وتعقيداتنا الاقتصادية والسياسية العربية ذات طابع فريد، وعدا دراسات نادرة وقليلة فإنها لم تلقَ إلا معالجات كمية بحتة كانت ولم تزل في معزل عن طبيعة العلاقات الدولية والاقليمية والعربية، وفي معزل عن بنيوياتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وفي معزل عن رواسبها التاريخية المثقلة بالمواريث العقيمة!! ولم يبرز على الساحة العربية حتى يومنا هذا من جميع البلدان العربية إلا نتاجات وسياسات وقرارات تكرس القطرية وترسخ التجزئة[(١٠٥)].. وقد

---

(١٠٢) للإطلاع والتوسع بشكل أكبر في معرفة هذه المفاهيم، انظر: Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970* (Leiden: E. J. Brill, 1974), pp. 6-12.

(١٠٣) هذا ما لمسته بعد فحص الآراء التي تضمنها الكتاب الرصين لِ: Yusif A. Sayigh, *The Economies of the Arab World: Development since 1945*, 2 vols. (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978), pp. 21-96.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٩٦، و Bowen-Jones, «Development in the Middle East,» p. 4.

(١٠٥) من أجل التعرف كلياً والوقوف ملياً عند تحليل الفوارق والتباينات القطرية العربية، انظر مقارناً: United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], *Comparative Study of Development Plans of Arab States* ([n. p.]: UNIDO, 1976).

انبرت المؤسسات القومية المستقلة لكي تعبّر من خلال دراساتها التنموية والمستقبلية عن رؤية تكاملية واضحة لمعالجة المشاكل الاقتصادية قومياً(١٠٦).

٢ ـ إن مقارنة التجربة التركية في التنمية الاقتصادية بالتجارب العربية توضح لنا مسألة مهمة جداً بالنسبة للتجربة التركية المتكاملة أو شبه المتكاملة مع الغرب الرأسمالي في مسيرتها الطويلة منذ عام ١٩٢٣ وحتى يومنا هذا، مروراً بالظروف الصعبة والحرب الثانية والأزمات والاختناقات والتضخم حتى مشروع أوزال ونتائجه في العقد الأخير. وهي مسألة مهمة بالنسبة للتجارب العربية المضطربة في طبيعة علاقاتها المتنوعة سواء كانت مع النظام الدولي أو الاقليمي أو القومي، فهناك أكثر من تجربة اقتصادية عربية مغرقة في التبعية للغرب الرأسمالي أو موالية له، وهناك أكثر من تجربة اقتصادية عربية مستقلة ولكن لا يؤطرها التكامل والتكافؤ بين الأقطار العربية الغنية. وقد كانت لبعض البلدان العربية تجارب «اشتراكية» في النمو لا التنمية الاقتصادية، ولكنها باءت جميعها بالفشل(١٠٧)!

وعلى الرغم من وقوع التنمية الاقتصادية التركية في مجال العلاقة المهيمنة والتحالفية مع الغرب، فقد أورثها ذلك كله تبعية اقتصادية تراءت لنا واضحة من خلال تطور العلاقات بين تركيا والغرب، وعلى الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت لتلك العلاقات وإفرازاتها على مستقبل تركيا في المنطقة(١٠٨).. فإن للأتراك قناعة راسخة بتجديد تلك «العلاقات» وتطويرها، إذ لا يؤمنون كقادة سياسيين أو نخب فكرية بأن «التبعية لا تولد التخلف بالضرورة». وعليه، فتركيا تطمح منذ سنوات لكي تدخل عضواً في السوق الأوروبية المشتركة أو الجماعة الأوروبية(١٠٩). ويقترب من مرماها وهدفها كثيراً المغرب الأقصى في توجهاته الطموحة. ويبدو من خلال المقارنة أن التبعية في

---

(١٠٦) يعد مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت أحد أبرز المراكز الاستراتيجية في الوطن العربي لما جسده على مدى أكثر من عشرين سنة من رؤى ومعالجات وتجديدات من خلال نتاجاته ومعطياته القومية ومؤلفاته العلمية الراقية لواقع الأمة العربية.

(١٠٧) حول التجارب الاشتراكية لكل من مصر وسوريا والعراق، انظر: Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on Their Underlying Causes and Social Character* (Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1984), pp. 8-56.

(١٠٨) قـارن: Patrick Brunot, «La Turquie à la veille du XXIème siècle,» *Cahiers de l'orient*, no. 3 (2ème trimestre 1993), pp. 10-14.

ومن المفيد جداً مقارنة الموقف الرسمي التركي بالمواقف الداخلية التركية، سواء أكانت جماهيرية أم حزبية أم نخبوية من خلال الاطلاع على الأدبيات السياسية في الصحافة التركية وبرامج الأحزاب والكتابات الأجنبية.

(١٠٩) التفاصيل في: George N. Yannopoulus and Avi Shlaim, *The EEC and the Mediterranean Countries* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1976), pp. 151-174, and Mehmet Ali Birand, «Turkey and the EEC,» *Foreign Policy*, vol. 34, no. 2 (February 1978), pp. 59-60.

النموذج التركي أو المغربي لا تقارن بحجم «التبعية» التي تتميز بها مجموعة عربية مختلفة ولكن وفق أسس ومرتكزات متباينة، ويشير أغلب الدراسات المقارنة إلى أن التبعية الاقتصادية لتلك «المجموعة» قد تميزت من خلال دور النفط فيها، فهي أقطار نفطية تشهد أنماطاً مختلفة من التنمية والتنظيمات الاقتصادية، ومعنى ذلك أن التبعية الاقتصادية لبعض البلدان العربية النفطية الغنية جرت وراءها تبعية سياسية بالضرورة[١١٠]، في حين كانت هناك بلدان عربية أخرى غير نفطية لها تبعية سياسية بحكم طبيعة تواريخ العلاقات السياسية التاريخية والمتجذرة، ثم جرت وراءها تبعية اقتصادية بالضرورة، وهذه الأخيرة تشابه تركيا إلى حد كبير. معنى ذلك أن البلدان النفطية العربية قد أوجدت لها أشكالاً غير تقليدية من التبعية، فالأخيرة تقترن بتركيا إلى حد كبير.

٣ ـ **الافتراق الاقتصادي**: لقد كان لعامل النفط وعوائده على البلدان العربية قاطبة تأثير سلبي في التنمية الاقتصادية العربية، فتدفقات الأموال النفطية العربية قد عكست فجأة (وخصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين) جسامة العجز العربي في مشاريع التنمية الإنتاجية[١١١]. وبالغ العرب كثيراً في وزن الدور الفعال للأموال النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل النهضوي ومشاريع التحديث سواء كان ذلك بتلقائية السوق، أو التدخلات الحكومية أو السياسات الإعلامية والتربوية الخاطئة. وطغى تصور نظري عند الرأي العام والخاص أن أساسيات التنمية الاقتصادية تكمن في التمويل. وقد أخطأ العرب في تصوراتهم كثيراً، إذ غفلوا عن التخطيط والتنسيق والإحصاء... الخ على عكس التجربة التركية في التنمية الاقتصادية التي شهدت رغم تبعيتها وإخفاقاتها نهجاً في التنظيم والتخطيط منذ عام ١٩٢٣ متطلعة إلى خلق مجتمع إنتاجي على عكس مشاريع التنمية العربية الاقتصادية التي عكست نتائجها المدمرة التطلعات الاستهلاكية (خصوصاً الاستهلاكيات المستوردة) في ظروف انهيار أقيام العمل الاجتماعي العربي المنتج[١١٢]. وقد زاد من حجم الافتراق بين التنمية الاقتصادية التركية عن التنمية الاقتصادية العربية تلك المعارضة الدولية الكابحة والمشهرة، بوجه أية صيغ للتوحيد الاقتصادي القومي ـ العربي، فضلاً عن المشروع الصهيوني الذي مثلته إسرائيل في قلب الأمة العربية، ناهيكم عن

---

(١١٠) للمزيد من الآراء، انظر: ابراهيم سعد الدين، «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،» في: عادل حسين [وآخرون]، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٧٧ ـ ١٠٣.

(١١١) من أفضل الدراسات المعمقة التي عالجت مثل هذه المسألة، انظر: فؤاد حمدي بسيسو، **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٢٥ ـ ٤٣٣.

(١١٢) من الأهمية بمكان مراجعة دراسات وبحوث كل من: أنور عبد الملك واسماعيل صبري عبد الله وابراهيم سعد الدين وعبد الحسن زلزلة وعادل حسين في: حسين [وآخرون]، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**.

ظاهرة العوائد المالية النفطية العربية التي شوهت الحياة المدنية والحرفية والاجتماعية العربية(١١٣)، وزرعت روح الاتكالية بالاعتماد على العوائد لا على الذات والاستهلاك بدل الإنتاج. . وثبتت تلك العوائد نقمة الآخر على العرب، وتجريدهم من أنماطهم التنموية والإعمارية والتحديثية الاقتصادية التي كانت في طريقها نحو التطور في الخمسينيات من هذا القرن سواء أكان ذلك في العراق أم مصر أم سوريا أم تونس أم المغرب. . وافترقت جميعها إزاء ذرائع متعددة.

٤ ـ التكامل الاقتصادي التركي إزاء التنافر الاقتصادي العربي: إن دراسة التنمية الاقتصادية التركية في تطورها على امتداد ٧٠ سنة من القرن العشرين (١٩٢٣ ـ ١٩٩٣)، ورغم كل ما حصل فيها من أزمات ومشاكل واختناقات، قد أطلعتنا بشكل واضح ورؤية مقارنة على حجم التكامل الذي تمتعت به إزاء حجم التنافر في التنمية الاقتصادية العربية وبأشكالها وأنماطها المتعددة على الرغم من كل أشكال التعاون العربي المحققة على امتداد ٥٠ سنة، أي منذ إنشاء الجامعة العربية في آذار/مارس ١٩٤٥ وحتى يومنا هذا.

وتشير أغلب الدراسات الرصينة في نقدها لما تحقق من تنمية عربية، وبشكل خاص، إلى ما طرأ من تبدلات اقتصادية مذهلة وتحولات اجتماعية مغلقة إبان الحقبة النفطية العربية التي برزت خلالها تناقضات هيكلية، وتنموية، وتجارب ايديولوجية، وأنماط استهلاكية، وترهلات سياسية، وتشوهات اجتماعية، ومشاكل حدودية واقليمية، وفراغات مؤسسية، وتحديات خارجية انعكست كلها كصيغ مضادة للتنمية العربية وكوابح للأهداف القومية بترسيخ حدة التنافر القطري، وعناصر تجذيرية للافتراقات في المجتمع العربي باستمرار التجزئة والتبعية(١١٤). وعبثاً ذهبت الآراء والحلول التي أعلنها ورشحها نخبة من ذوي الاختصاص العرب المخلصين لعملية التنمية الاقتصادية العربية في توجهاتهم المستقبلية بآرائهم وبحوثهم وندواتهم التي أعلنوا فيها عن تحسين الأدوات والمؤسسات وتطوير المواثيق وإحداث التخطيط القومي الشامل(١١٥). ويبدو للمؤرخ الاقتصادي اليوم وهو عند أعقاب قرن جديد أن ما طرح في الساحة العربية القومية من مشاريع تنموية عربية زاخرة بالقاعدة الصلبة للتضامن العربي الحقيقي ومنذ هزيمة ١٩٦٧

---

(١١٣) التفاصيل في: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٤ ـ ٢٧.

(١١٤) من أفضل من كتب حول هذا الموضوع، هو: محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٧ ـ ٣٩ و٧٥ ـ ٨٠.

(١١٥) التفاصيل في: Salah Mouhoubi, *Sous-développement et extraversion financière du monde arabe* (Paris: Publisud, 1983), pp. 7-17.

وحتى يومنا هذا، هو أكبر وأثرى وأثمن وأخلص من المشاريع التنموية الاقتصادية التركية. ولكن حجم الإحباطات والتحديات التي واجهت العرب من الداخل والخارج كمشاريع هدم وتنافر واختراق كان أكبر وأضخم وأعتى مما واجهه الأتراك.. ناهيكم عن أن بعض المشاريع التنموية الاقتصادية والاستراتيجية العربية كانت أسبق تاريخياً من المشاريع الاستراتيجية التركية لبناء المستقبل، فالعراق، مثلاً، كان أسبق من تركيا بعشرين سنة في بناء استراتيجيا للري وبناء السدود من خلال مجلس الإعمار العراقي في الخمسينيات. ومصر، مثلاً، كانت أسبق من تركيا بعشرين سنة في بناء استراتيجيا للصناعة الحربية من خلال خطط جمال عبد الناصر. وتونس ولبنان كانتا أسبق من تركيا بسنوات في السياحة، وسوريا كانت أسبق من تركيا بسنوات في الغزول والصناعات النسيجية... الخ.

٥ ـ **تباين المعايير في تقويم تجربة للتنمية الاقتصادية التركية عن تجارب التنمية الاقتصادية العربية**: يطالعنا مصدر إحصائي مهم جداً وحديث للغاية (نشر عام ١٩٩٣) وهو بعنوان **الكتاب السنوي الإحصائي لتركيا ١٩٩٣**[(١١٦)] في صفحاته وجداوله وبياناته ورسومه البيانية عن المستوى العالي الذي حققته تركيا في تطورات إشباع الحاجات الأساسية للأتراك سواء على مستوى الإحصاءات البيئية والسكانية والاجتماعية والصحية والتربوية والتعليمية/ الأكاديمية والثقافية والإعلامية أو الفضاء أو الانتخابات السياسية والبلدية أو الأمن الاجتماعي والضمان الاجتماعي والعمل والأجور أو الاستهلاك والزراعة والإنتاج والطاقة والصناعة التحويلية والإنشاءات البنائية والسكنية أو النقل والمواصلات والسياحة والتجارة الخارجية والأسعار أو المصارف والتأمين والمالية والمحاسبة والإحصائية الدولية والاستثمارات.

إن الحاجة ملحة لكتابة أكثر من دراسة مقارنة بين المعايير أعلاه والمعايير العربية من أجل تقويم أعمق للتجربتين التنمويتين التركية والعربية. إن فحصاً مقارناً دقيقاً قمت بعقده للمعايير أعلاه، أثبت لي بما لا يقبل مجالاً للجدل أن المستوى الذي حققته الأقطار العربية في إشباع الحاجات الأساسية لأبنائها ومواطنيها ما زال منخفضاً جداً وللغاية بمقارنته بما حققته تركيا (وخصوصاً في الثمانينيات وبداية التسعينيات من هذا القرن)، فكيف إذا ما قورن بالحد الأعلى لا الأدنى الواجب توفره عربياً؟ ويكفي ما أثبتته دراسات عربية وأجنبية رصينة لإثبات ذلك عربياً بدءاً بالأمية المستشرية عربياً، وبوفيات الأطفال، والسعرات الحرارية للغذاء، والاستهلاك، وانخفاض مستوى الزراعة العربية وإنتاجيتها ومشاكل السكن المستشرية عربياً، وإشكاليات النقل، وإخفاقات السياحة، وضعف مستوى التربية والتعليم في المدارس والجامعات العربية، وانخفاض مستوى الدخل وانخفاض معدلات النمو وفشل التطبيقات الاشتراكية وانتشار الفقر والجوع والمرض،

---

(١١٦) قارن: *Türkiye Istatistik Yilligi, 1993.*

والبطالة المقنعة واستيراد الغذاء... الخ[117].

كل هذه الظواهر التي تشكل معايير أساسية في تقويم تجربتي العرب والأتراك التنمويتين الاقتصاديتين توضح بشكل شمولي فوارق مذهلة وتباينات واسعة بينهما. صحيح أن تركيا تعاني بعض المشاكل الاقتصادية الآنية أو المرحلية كالتضخم والبطالة والهجرة وانخفاض سعر الليرة التركية.. إلا أنها نجحت حتى اليوم في بناء قاعدة أو بنية تحتية صلبة تصل بعض حلقاتها التحديثية والتنموية إلى مصاف الدول الصناعية. فكيف نفسر ذلك؟

٦ ـ **مقارنة في المشاكل الاقتصادية بين العرب والأتراك**: ثمة تشابهات في المشاكل التي أفرزتها بعض التطبيقات الاقتصادية عند الطرفين أثرت كثيراً في المجتمعين العربي والتركي كجزء من العالم الثالث الذي تحكمه أنماط معينة من القيم والموروثات والرواسب التاريخية والتقاليد الدينية والاجتماعية[118]. وعلى الرغم من الاختلاف والتباين الواسع بين الاقتصادات العربية والتركية، إلا أن عصر الاستهلاك العالي الارتفاع قد حل عند الطرفين دون أن تكتمل بعد الشروط المسبقة الواجب استيفاؤها، والتي تؤطرها وتنتج عنها التنمية المرتفعة. ولعل من أبرز الظواهر التي ولدتها التطبيقات الاقتصادية المفاجئة، وعكست آثارها على القيم والروابط الاجتماعية، هي التي يصعب تحديدها بين الطرفين، ويمكننا ملاحظتها في الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، أي إفراغ الريف من إنتاجياته، فيبدأ كل من الطرفين باستيراد الغذاء. وهناك الهجرة الخارجية من الأوطان إلى بلدان أوروبية صناعية (فمثلاً، هناك فرنسا للعرب، وألمانيا للأتراك) ولقد سحبت الهجرة الداخلية آثارها الخطيرة على مجتمع المدن واقتصاداتها، وخلقت مشاكل لا حصر لها بتصاعد الفقر وارتفاع نسب البطالة، والاغتراب والقصور في الخدمات والتربية والتعليم، كما كانت للهجرة الخارجية آثارها المجتمعية والسيكولوجية على كل من المجتمعين العربي والتركي بحيث لا تعادل أقيامها من نسب التحولات إلى الداخل مضارها الخطيرة على المجتمع والحياة العائلية والاعتبارية والخلقية[119]. وهناك أيضاً مشاكل مشتركة في سوء

---

(١١٧) أشير إلى أبرز معالجة في هذا الجانب بالعربية لـ: جلال أحمد أمين، «إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، ص ٤ ـ ١٥.

(١١٨) للمزيد من المعرفة عن العرب والأتراك في إطار العالم الثالث، انظر: Gérard Chaliand, *Les Faubourgs de l'histoire: Tiers-mondismes et tiers-monde*, questions d'actualité (Paris: Calmann-Lévy, ©1984), pp. 37-51.

(١١٩) قـــــارن: John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development* (New York: St. Martin's Press, 1980); June Starr, *Dispute and Settlement in Rural Turkey: An Ethnography of Law*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 23 (Leiden: E. J. Brill, 1978), and Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development*, pp. 186-187.

الإدارة والبيروقراطية، وإذا كانت هناك نسبة عالية من البطالة الحقيقية في تركيا تعاني أزمتها على امتداد ٢٥ سنة، فإن هناك «البطالة المقنعة» التي تعانيها أقطار عربية كمصر وسوريا والعراق والجزائر... وهناك «البطالة المرفهة» التي تستشري في أقطار الخليج العربي والتي لا تكتفي بالاستيراد السلعي والخدمي في سد الحاجات فقط، بل وتزيد من استيراد العمالة في كل المجالات[(١٢٠)].

٧ ـ إشكاليات الزراعة والإرواء لدى العرب والأتراك: إن السياسة الاقتصادية الزراعية والإروائية التركية تسعى لتوظيف أكثر المتغيرات المحلية والدولية فعالية من أجل استخدام الموارد النادرة (كالمياه مثلاً). وتشير آخر المعلومات إلى أن اتجاهات استخدامها في تركيا آخذة بالتزايد منذ السبعينيات حتى اليوم لتحقيق توليفة مناسبة من الموارد المروية إلى حجم الناتج الزراعي المتزايد نحو المستقبل[(١٢١)]. وإن هناك تطبيقات لخطط وممارسات استبدال التركيب المحصولي نحو محاصيل إروائية والتحول من الزراعة الديمية إلى الإروائية من أجل تطوير الأقاليم المتخلفة نسبياً، فضلاً عن أن التغيرات باتجاه تحسين معدل التبادل التجاري تتطلب زيادة الفائض التصديري من السلع الزراعية[(١٢٢)]، ومما لا شك فيه أن ذلك كله سيضع السياسات الزراعية العربية المجاورة للدولة التركية أمام إشكالية التصرف في مياه الأنهار المشتركة في العقد الحالي من هذا القرن، ناهيكم عن أن تطورات الاقتصادات الزراعية التركية والتكيف في الأداء الزراعي والخدمي أدت إلى تحديث الزراعة التركية بإعادة تخصيص الموارد الزراعية، ومن ثم فإن الموارد التي تمثل قيداً على هذا الأداء من الموارد المائية والنقدية والتي سيعاد تنظيم استخدامها بما يؤدي إلى خفض عنصر الندرة باستخدامها خلال نهايات القرن العشرين[(١٢٣)]، ستجعل كلها العرب جميعاً يتساءلون عن أوضاعهم المقلقة في الزراعة والإرواء والغذاء. وإن وصف تلك الأوضاع بـ «المقلقة» لا يعبر عن واقع الحال ـ كما توضحه آخر الدراسات ـ إذ يتوضح لنا من خلال متابعة رقمية مكثفة ومقارنة بين العرب والأتراك أن الإنتاج الزراعي العربي في حالة ركود، فضلاً عن عجزه عن مجاراة النمو السريع في الطلب. وعليه، فإن الوطن العربي كان ولم يزل يعتمد على المصادر الخارجية لسد الفجوة بين الإنتاج والطلب. وتزداد الحالة خطورة إذا عرفنا

---

(١٢٠) علي خليفة الكواري، «حقيقة التنمية النفطية (حالة أقطار الجزيرة العربية)،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/مايو ١٩٨١)، ص ٣٤ ـ ٤٥. وقارن مع دراسته الأخرى بالانكليزية:

Ali Khalifa Al-Kuwari, *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development*, edited by Howard Bowen-Jones (London: Bowker, 1978), pp. 11-49.

(١٢١) Dewdney, «Agricultural Development in Turkey,» pp. 213-223.

(١٢٢) John C. Dewdney, «Agricultural Problems and Regional Development in Turkey,» in: William M. Hale, ed., *Aspects of Modern Turkey* (London; New York: Bowker, 1976).

(١٢٣) سالم توفيق النجفي، «إشكالية الزراعة التركية: مأزق الموارد الاقتصادية النادرة،» **دراسات تركية** (جامعة الموصل)، السنة ١، العدد ٢ (١٩٩١)، ص ١٣ ـ ٣٦.

مدى الانخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي من الحاجات الغذائية الأساسية[١٢٤]. ويتوضح أن العرب هم ضمن أسوأ الحالات تدهوراً إذا قارنا أيضاً تلك «النسب» بما هو حاصل في أنحاء العالم الأخرى، ناهيكم عن انخفاض المعدلات العامة للنمو، وأن الإنتاجية العربية سالبة في معظم المحاصيل النباتية، وبشكل خاص في الحبوب والقطن والسمسم وقصب السكر، وأن ما هو موجود اليوم لا يعدو أن يكون إلا عملية استنزاف أكثر من عملية نمو حقيقي في الإنتاج[١٢٥].

٨ ـ **قياس واقع الصناعة بين عالمين**: كان للأحداث السياسية والانقلابات المتتالية في تركيا خلال السنوات ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ عواملها ومشاكلها الاقتصادية، وفي الوقت نفسه كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر في عملية التصنيع والتنمية الصناعية فيها. ولقد شهدت السنوات (١٩٦٣ ـ ١٩٨٣) وضع **أربع خطط** تنموية غطت الفترات التالية: (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧) و(١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) و(١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) و(١٩٧٨ ـ ١٩٨٣).

وأكد جميعها، على الرغم من تعثر عمليات تنفيذها، أن النشاط الصناعي هو الدعامة الأساسية بشكل خاص للنهوض بالتنمية الاقتصادية، مع التأكيد على ضرورة الاستمرار بسياسة تعويض الاستيرادات بهدف جعل تركيا مستقلة صناعياً والاستمرار باتباع سياسة الحماية الصناعية ومنح الحوافز والإعفاءات الضريبية وغيرها من المشجعات الأخرى[١٢٦].

إن نجاح تركيا في تطبيق سياسة تعويض الاستيرادات وإعطاء اهتمام واضح للقطاع الصناعي قد ساعدا على جعل القطاع مهماً متميزاً في الاقتصاد التركي. فقد أسهمت الصناعة التركية بنسبة ٢٨ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٨٥ وبنسبة ١٧ بالمئة من المجموع العام، إضافة إلى أن السلع الصناعية قد شكلت ما يربو على ٧٥ بالمئة من قيمة الصادرات في السنة ذاتها[١٢٧].

لقد أسهمت الصناعة التحويلية التركية هي الأخرى مساهمة فعالة في تكوين الدخل القومي والناتج القومي. فقد كانت نسبة مساهمتها أكثر من ١٩,٥٦ بالمئة بالأسعار الجارية عام ١٩٧٠. ازدادت هذه النسبة لتصل إلى ٢٠,٤ بالمئة سنة ١٩٨٠، وازدادت مرة أخرى

---

(١٢٤) سالم توفيق النجفي، **إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية عربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٧٥ ـ ١٠٢.

(١٢٥) انظر ما كتبه عادل حسين في تقديمه لكتاب: حسين [وآخرون]، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، ص ١٧.

(١٢٦) *Economic Report, 1989*, TOBB Publication (Ankara: [n. pb.], 1989), pp. 19-28.

(١٢٧) United Nations [UN], *U.N. Industrial Statistics Yearbook for Many Years* ([n. p.]: UN, 1990).

لتصل إلى ٢٣,٨٤ بالمئة عام ١٩٨٦[١٢٨].

أما عربياً، فأين تقف الأقطار العربية اليوم في مراحل النمو الصناعي مقارنة بتركيا؟ فإن التدرج الصناعي يعلمنا أن حتى الأقطار العربية التي تقف اليوم على تخم الدراية الصناعية كالعراق ومصر والجزائر أو تلك الأقطار العربية التي لم تصل بعد ذلك التخم كتونس والمغرب ولبنان وسوريا. . فصحيح أنها تسجل تقدماً في المعرفة الصناعية ولكنها لم تصل جميعها رغم ديناميكية التنمية في الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين إلى ما وصلته تركيا كما تدل على ذلك الأرقام المقاربة بين الطرفين، وعلى الرغم من النتائج المهمة التي وصلتها الصناعتان التركية والعربية في مجال الصناعات الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة. إلا أن العالمين الجارين الناميين لم يستطيعا اجتياز المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجيا والانتقال إلى المرحلة الثانية المتضمنة إقامة قطاع صناعي ثقيل ينتج السلع الرأسمالية والوسيطة، بل بقيا معتمدين على الأموال الخارجية في الحصول على مثل هذه السلع لسد احتياجاتهما المحلية بها، وبالتالي لم يستطيعا الوصول إلى مصاف الدول الصناعية، بل بقيا ضمن سلم البلدان النامية، أي أن تطبيق سياسات إحلال الواردات لم يجعل من العرب والأتراك أمتين صناعيتين، بل بقيت الصناعة بحاجة إلى العديد من المراحل لكي تصل إلى المستوى المطلوب[١٢٩].

٩ ـ **طبيعة التجارة وممارستها لدى العرب والأتراك**: تظهر لنا التنمية الاقتصادية عند الأتراك التطور النوعي في التجارة الخارجية، وتأكيد السياسة التركية عليها منذ عهد التأسيس مروراً بكل الأزمات وحتى العهد الأخير الذي يكتسب سمات لم تتوفر لدى أية دولة أخرى في المنطقة. إن ما حصلت عليه تركيا في الثمانينيات والتسعينيات في حجم التجارة الخارجية يشير إليه الأتراك دوماً بكون بلادهم أصبحت مؤهلة للانضمام عضواً في السوق الأوروبية المشتركة[١٣٠].

أما عربياً، فإن الدور النسبي للاقتصادات العربية كان وما زال دوراً ضئيلاً في مجمل العلاقات التجارية العالمية. فحجم التجارة الخارجية العربية (الصادرات+ المستوردات) لا يشكل سوى نسبة متواضعة من مجموع التجارة الدولية. هذه النسبة كانت ٣,٥ بالمئة من التجارة العالمية في أواسط العقد الستيني (١٩٦٥)، وبقيت في حدود ٧ بالمئة في أواسط العقد السبعيني (١٩٧٥)[١٣١]. إن الأقطار العربية تتعامل من موقع

---

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) التفاصيل في: Charles A. Cooper and Sidney S. Alexander, eds., *Economic Development and Population Growth in the Middle East*, 2nd ed. (New York: American Elsevier, 1972), pp. 4-13.

(١٣٠) انظر خطاب رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال لدى افتتاحه اسبوع عمل تركيا والمجموعة الأوروبية للفترة ١٢ ـ ١٤ أيلول/ سبتمبر، في: *Cumhuriyet*, 13/9/1988.

(١٣١) الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠**، ص ٥١.

ضعيف حتى لو كانت مجتمعة، فكيف وهي فرادى؟[١٣٢]. ولقد تفاقم خطر استيراد البلدان العربية من السلع الاستهلاكية، بما فيها المواد الغذائية، إضافة إلى المعدات الإنتاجية والبضائع الوسيطة جميعاً، وكذلك بعدما تزايد تصدير النفط الخام والمواد الأولية الأخرى.

إن التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية يوضح أن أكثر من ٩١ بالمئة من الصادرات العربية تتركز في النفط والغاز. أما التركيب السلعي للاستيراد فإنه يدل على أن المستوردات الاستهلاكية تؤلف أكثر من ٤٨ بالمئة من مجمل المستوردات، وهي تشمل المواد الغذائية والمشروبات والزيوت والسلع الإنتاجية (مكائن ومعدات) والسلع الاستهلاكية «الصناعية». وإن هذا التزايد المفرط لا التطور المتوازن في الاعتماد على الاستيراد والتصدير قد جرى بعد زوال الهيمنة الأجنبية على الأقطار العربية، ولا شك في أن استمرار تزايد الاعتماد على الخارج إنما يعني أن السعي نحو الاستقلال الاقتصادي أخذ بالتراجع بسرعة أمام طغيان التبعية الاقتصادية للخارج[١٣٣]، وهو أمر ينطوي على مخاطر اقتصادية وسياسية جسيمة، ناهيكم عن أن المسافات الاقتصادية الفاصلة بين الأسواق العربية ما زالت واسعة شاسعة تفوق نظيرتها بين هذه الأسواق والبلدان الأجنبية لأسباب سياسية وجغرافية واقتصادية.

استنتاجات

١ ـ **الميراث الاقتصادي**: لقد ورثت بعض الأقطار العربية بقايا الاقتصاد العثماني ورواسبه بجملة ما فيه من تخلفات وانحرافات كالعراق وسوريا ولبنان والأردن، في حين تميزت بعض الأقطار العربية الأخرى باقتصاداتها الذاتية التي ورثتها عن أنظمة حكم امتلكت لها خصوصياتها كاليمن.. كما تميزت أقطار عربية أخرى بما ورثته من اقتصادات استعمارية مشوهة ومنحرفة كالجزائر وعدن ومصر وتونس والمغرب والسعودية[١٣٤].

وعلى الرغم من هذا الازدواج في طبيعة ما خلفته المواريث العثمانية والذاتية والاستعمارية في البيئات العربية، إلا أن اختلافاً كبيراً سجل في طبيعة خطط التنمية التركية ـ العربية، إذ ستتوجه تركيا في خططها التنموية إلى تكييف الرأسمالية من خلال الاستثمارات، في حين ستذهب البيئات العربية ذات المواريث العثمانية في توجهاتها نحو

---

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٣٤) سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: جامعة الموصل؛ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٣٩٩ ـ ٤٣٢.

تطبيق خطط تنموية وتسعى إلى تطبيق الاشتراكية سواء أكان ذلك في مصر أم سوريا أم العراق.

٢ ـ **إن التنميات العربية** انساقت في طريق مؤمن واحد، ولكن بعضها كان معزولاً عن بعضها الآخر ومعتمداً كلياً على التعامل فرادى مع الاقتصادات المتفوقة صناعياً. . وقد جرى ذلك كله بسبب جريان التنمية العربية تحت ظروف التجزئة القومية، مما يجعلها مهددة في مقوماتها أصلاً، ذلك أن من أبرز المعضلات التي حاصرت التنمية العربية كان التصور الذاتي الذي توالد عن اقتران التخلف بالتجزئة القطرية[١٣٥]، وما رافق ذلك من اختلال أصاب البنى الاقتصادية العربية، مما جعل كل قطر عربي يعاني منفرداً واحدة أو أكثر من المقومات الأساسية للتنمية الشاملة، فبعض الأقطار يفتقر إلى الأيدي العاملة ذات المهارات، وبعض آخر يعاني شح الموارد التمويلية، وآخر محروم من الأراضي الزراعية، وآخر من المياه، وآخر من الخبرات التنظيمية والإدارية، وآخر يعاني جميعها معاً[١٣٦].

٣ ـ **لقد مرت محاولات التنمية العربية** بأطوار ومراحل تاريخية عدة (ومتباينة من قطر لآخر) هي مراحل لا تشابه تلك التي مرت بها تركيا سواء من ناحية حجم المجهود الإنمائي، أو من ناحية الممارسات والتطبيقات، أو طبيعة دور الدولة الاقتصادي، أو علاقة الدولة بالدول الأخرى. وتبدو للمؤرخ الاقتصادي، من خلال رؤية مقارنة، أن تركيا قد سبقت البلدان العربية في مضمار بناء الخطط والبرامج الاقتصادية، فإذا كانت تركيا قد بدأت عام ١٩٢٣، فإن العراق بدأ مبكراً كأول دولة عربية (منذ سنة ١٩٢٧). . ومن ثم سوريا والمغرب ومصر وسواها بعد الحرب العالمية الثانية[١٣٧]. ذلك أن اثني عشر قطراً عربياً شملتها التطورات الاقتصادية (انظر العروض الوافية بشأن ذلك لدى ١٢ قطراً عربياً، هي: العراق والكويت والسعودية والأردن وسوريا ولبنان ومصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب)[١٣٨].

٤ ـ **غياب التخطيط الاقتصادي** لأجل طويل هو حالة عامة لدى مختلف الأقطار العربية، ويكمن السبب في حرص الأقطار العربية على عدم تبادل المعلومات بشأن النيات

---

(١٣٥) انظر التفاصيل في: يوسف عبد الله صايغ، محمود عبد الفضيل وجورج قرم، **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: أولوياتها، براجمها وآلياتها** ([تونس]: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٧٩). وأشدد كثيراً على دراسة: يوسف عبد الله صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٧٩)، ص ٢٣ ـ ٤١.

(١٣٦) الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠**، ص ١١ ـ ١٢.

(١٣٧) انظر تفاصيل وافية حول بدايات الخطط الاقتصادية العربية في: Sayigh, *The Economies of the Arab World: Development since 1945*, pp. 18ff.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ٢٣.

الإنمائية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة[١٣٩]. ويمكننا أن نفرز حالات الاقتراب العربية من النموذج التركي بعد عام ١٩٧٣ وبداية عصر الانفتاح الاقتصادي، وقد نجد شبهاً بين تركيا والمغرب من خلال سياسة فتح الأبواب واسعة أمام الاستثمارات الخارجية وأمام أرباب الأعمال المحليين (قارن ذلك بموجب قانون الاستثمار لسنة ١٩٦١ المغربي). وتمت العودة مبكراً إلى نظام اقتصادي موغل في الليبرالية. معنى ذلك استمرار كل من تركيا والمغرب على حالة الانفتاح الاقتصادي الذي تكتنفه المصالح الأجنبية[١٤٠].

وأخيراً، علينا أن نتساءل: أين تكمن معضلة التنمية «الاقتصادية» والشمولية في الأقطار العربية؟

بعد هذه «الدراسة» المقارنة، لا بد من القول بأن التنمية العربية لم تتطور أبداً بعد أسسها الرصينة والصلبة ذات المنطلقات الصائبة، والتي تسمح بإقامة البناء المؤسسي ذات التكوينات والعناصر الفعالة.. وهو «البناء» الذي يتم عبر معطياته الإدراك المجتمعي وتتبلور فيه الإرادة الاجتماعية المنشودة، مع ما يحيق بنوعية «الدولة» و«النظام السياسي» العربيين من خور وتناقضات وانتهاكات واختلالات.. والأخطر من ذلك يتمثل في غياب بعض الشروط الأولية التي لا يمكن إرساء أسس البناء وعناصر التكوين اللازمة لإدراك متطلبات التغيير، وتوفير وسائله وتحقيق آلياته، دون إبراز الحد الأدنى منها. ومن بين تلك «الشروط» شرطان جوهريان حاسمان ـ كما يطرحهما الكواري ـ **أولهما**: ضعف الهيئات والمؤسسات اللازمة لتأكيد وجود قدرة مجتمعية من أجل حماية كرامة المواطن والدفاع عن إمكانية ممارسته لحقوقه اللازمة الأساسية. **ثانيهما**: غياب القدرة المؤسسية التي تسمح بمقاربة المنطلقات الفكرية للأفراد والجماعات، تمهيداً لصيانة نظرة مجتمعية أصيلة مرتبطة بالمكان ومتفاعلة مع الزمان، تنير السبيل لمسيرة المجتمع، وتتيح تعبئة قدراته وإطلاق طاقاته وتنميتها، وتستطيع إدارة الصراع في المجتمع بدلاً من تفجيره[١٤١].

---

(١٣٩) الحمصي، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(١٤٠) Sayigh, Ibid., p. 646.

(١٤١) انظر: علي خليفة الكواري، «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/مارس ١٩٨٣)، ص ٢٧.

الفصل السادس

منطلقات الأتراك وانبعاثات العرب نحو المستقبل

أولاً: العقل السياسي التركي ومحدداته إزاء التحديث

١ ـ جذور تاريخية للفهم التركي ـ الأوروبي المشترك

من خلال ميراث التركيز الشرقي ـ الآسيوي على أوروبا، كان العثمانيون قد نجحوا بالوصول إلى العمق الأوروبي، فاكتسبت دواخلهم سمات أوروبية ـ آسيوية مشتركة على امتداد عدة قرون، وغدت سمات خصوصية في الشخصية العثمانية لم يتمتع بمثلها العرب في دواخلهم[١]. وعليه، فإن اندفاع تركيا المعاصرة نحو أوروبا والغرب بشكل متواتر ومستمر لم يكن حالة جديدة على الأتراك في نظامهم السياسي المعاصر، بل عدّ الأتراك في مقدمة الشعوب الآسيوية الإسلامية التي خبرت حالات الشؤون السياسية والدبلوماسية الأوروبية الحديثة، ومنذ عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٨م)، إذ كان هناك استيعاب للعثمانيين في المنظومة الأوروبية على الرغم من أن بقاء الصلة بين الطرفين يمثل صداماً بين ثقافتين سياسيتين متضاربتين واجتماعيتين متعاكستين[٢].

إن الأتراك قد خبروا أسلوب التعامل مع السنن الأوروبية ليس من خلال السفارات والقنوات الدبلوماسية فحسب، بل بواسطة العمق التاريخي الأكبر، مما خلق استيعاباً عثمانياً ولّد فهماً تركياً للتكوينات الأوروبية بعيداً عن المنظومة الإسلامية المتفككة، كما أن

---

(١) سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ١٢١ ـ ١٢٤.

(٢) Stanford Jay Shaw, *Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971), pp. 7-10.

ذلك «الاستيعاب» لم يقتصر على العلاقات الخارجية للدولة بقدر ما كان غائراً في أعماق العلاقات الداخلية، إذ يتجلى ذلك في حركة الإصلاحات العثمانية وظاهرة التنظيمات الخيرية وقانون الامتيازات العثمانية للأوروبيين. فلقد كانت الأفكار والأنظمة والمؤسسات الأوروبية تقوم مقام النموذج الفذ الذي يقتدى به من أجل إجراء التغييرات والتحولات[٣].

وعليه، فإن سياسة أتاتورك الكمالية وما أعقبها من سياسات تغريبية موالية من قبل تركيا للغرب لم تتوالد من فراغ تاريخي أو موضوعي. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر، أجرت الدولة العثمانية حالات «تأورب» للمستويات السياسية والاجتماعية في الامبراطورية، فضلاً عن الإدارة والتعليم والتثقيف والكتابات والصحافة والدستور... الخ. ونكاد نجد مثل هذه «الحالة» أو قريباً منها في مصر محمد علي باشا الذي نجح بترسيخ نظام سياسي عربي يعتمد على «التأورب» سبيلاً له، ولكنه لم يوفّق أو لم يستطع التوفيق في إجراءات مشروعه المبكّر لأن مصر لم تمتلك في دواخلها وعناصرها ذلك «الميراث» من العمق الأوروبي الذي كان العثمانيون يمتلكونه[٤].

إن هذه «المفارقة» التاريخية غدت ظاهرة حية غير منظورة بين العرب والأتراك في القرن العشرين. هكذا إذن، اختلفت القياسات التاريخية والبنى السياسية والمركبات الذهنية والحالات السيكولوجية بين القوميتين العربية والتركية، فتباينت تجاربهما الفكرية والثقافية والايديولوجية.

٢ ـ الموروث السياسي العثماني

يرى البروفسور كليمنت دود أن هناك «أهمية خاصة للسياسة التركية.. تكمن في كفاح الدولة مع تقاليد سياسية عريقة ومتنوعة لدمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظام السياسي الديمقراطي». إن دستور عام ١٩٦١ لم يكن ملائماً تمام الملاءمة مع الأعراف الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع التركي[٥]، ذلك لأن التوازن الذي يقف عليه «الدستور» قلق للغاية. وعليه، فهو حساس جداً إزاء العنف السياسي الذي يتصف

---

(٣) انظر: Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, ᶜ1980), p. 96, and F. S. Rodkey, «Ottoman Concern about Western Economic Penetration in the Levant, 1849-1856,» *Journal of Modern History*, vol. 30 (December 1958).

(٤) من أفضل المراجع الحديثة المقارنة بين تجارب كل من مصر وتركيا في مجالات الحياة الاجتماعية والتربوية، دراسة في السوسيولوجيا التاريخية: Bill Williamson, *Education and Social Change in Egypt and Turkey: A Study in Historical Sociology* (London: Macmillan Press, 1987), p. 56.

(٥) Clement Henry Dodd, *Democracy and Development in Turkey* (N. Humberside: Eothen Press, 1979), p. 104.

بالمؤثرات المربكة التي تقلق عناصر التوازن الاجتماعي والاقتصادي في تركيا. وهنا تكتسب المؤسسة العسكرية التركية أهمية ملحوظة، فالجيش لم يصمم الدستور الحالي على نحو جدي، بل يبدو مستعداً للدفاع عن مضامينه والمقاتلة في سبيلها من أجل ألا ينهار النظام السياسي في المجتمع[٦].

إن مراجعة تاريخية تحليلية لتعاقب الانقلابات التركية الماضية تحيلنا إلى بعض النتائج، منها أن التدخل العسكري الأول عام ١٩٦٠ قد تميز بتأثيره في خنق الانقسامات السياسية في الجيش حيث كانت عملية «التسييس» تجري على قدم وساق. كما أثبتت التجارب التاريخية المعاصرة في دول العالم الثالث أن الجيوش فيها سرعان ما تتحرك بقوة للتدخل عندما يصبح الاضطراب السياسي المدني هو الحال السائد[٧]. وتؤكد العلوم الاجتماعية في بحوثها المعاصرة على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية على حساب العوامل السياسية البسيطة، ناهيكم عن تلك العوامل التاريخية المتجذرة[٨]. كيف نثبت ذلك؟

إنه من خلال مراجعتنا لفن السياسة العثمانية التقليدية، نلحظ كم استمدت المؤسسة العسكرية التركية من تقاليد موروثة ورواسب مبثوثة من العادات والتقاليد البيروقراطية القوية[٩] التي تتركب في خطوطها وأنساقها: الرهبة والفساد والاتباعية والانتهازية والتراجعية التي طالما حاربها السلاطين المصلحون، أمثال: سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) ومحمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) وعبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، وكم أراد المصلحون الأوائل خلال القرن التاسع عشر في محاولاتهم المبسطة العمل لاستبدال الأوتوقراطية العثمانية بالفكرة الحرة والوقوف ضد الاستبداد ذي الطابع المركزي الذي لم يتجانس مع خطط الإصلاح في حياة الامبراطورية المتراخية[١٠]. ونجد أن الحالة تتكرر حتى عند أولئك الذين وقفوا ضد السياسة الحميدية الأوتوقراطية وقاوموا الخطط الإصلاحية والتحديثية العثمانية، وحتى أولئك «الأحرار» من دعاة الدستور والمشروطية الليبرالية قد كانت خطواتهم الأولى في إحضار البدائل والتطبيق لنهج الحياة الليبرالية أعتى وأقسى من الإصلاحيين الأوائل، وخير دليل لنا نظام قادة تركيا الفتاة والاتحاد والترقي الذي سرعان ما غدا نظاماً سلفوياً أشد قسوة في التعامل مع معارضيه من حكومة السلطان عبد الحميد الثاني نفسه[١١]، وما جرّ ذلك كله من نتائج على المجتمع!

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٨) قارن: Fernand Braudel, *Ecrits sur l'histoire* (Paris: Flammarion, 1969; 1977), pp. 3-14.

(٩) Dodd, Ibid., p. 37.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤١.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥.

٣ ـ تطور آليات النظام السياسي

إن النخبة السياسية التركية في عهد أتاتورك كانت موحدة ومتناسقة ومنسجمة وتهيمن على المجتمع هيمنة جماعية، ومع ذلك كله فإن خلافاً جوهرياً كان يجري وراء الكواليس استدعى وجود قيادة سلطوية لها دكتاتوريتها إلى حدّ ما في عهد التأسيس[١٢] الذي انسجمت مشاهده وألوانه وطقوسه السياسية وتمركزت فكرة ايديولوجيته الكمالية. ولكن مع تطور آليات النظام السياسي، فإن التعددية الحزبية التركية كانت تصاحبها معدلات دالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١٣]. وان ما يلاحظ معرفياً في تاريخ تجربة تركيا «الديمقراطية» الليبرالية أن الصراعات السياسية قد تنامت إلى حدّ بدأت معه بتشويه المؤسسات الأساسية والأجهزة الرئيسية في الدولة البيروقراطية والجيش والنظام التربوي والتعليمي، بل وحتى إدارة القضاء والدوائر القانونية.

وعليه، فإن ما يترتب حقاً على القيادة الديمقراطية المسؤولة هو أن تعمد إلى إنتاج سياسات واقعية خلاقة تسعى إلى تنفيذ تلك «السياسات» على نحو حازم وفعال عندما تكون هذه «القيادة» في سياق العمل في الوقت الذي تولي فيه المصالح الرئيسية والجانبية ذات العلاقة اهتماماً مناسباً وليس مفرطاً[١٤]. ولعل من المذهل أن نرى كيف تطلق عملية تصميم السياسة المتأنية على نحو يصير مجالاً للنزاع الايديولوجي أو الاهتمام المفرط لمطالب الجماعة، ناهيكم عن المغريات التي تنطوي عليها غنائم الحزب والحزبية القصيرة النظر[١٥]. إن مثل هذه «الملاحظات» و«الآراء» تطرح تفسيراً معقولاً ومحكماً لمنجزات الجمهورية التركية الثانية في عقدي الستينيات والسبعينيات (١٩٦١ ـ ١٩٨٠).

إن المؤرخ وليم هيل (William Hale) يناقش في كتابه الرصين الموسوم، **التطور السياسي والاقتصادي لتركيا الحديثة**[١٦] تاريخ الجمهوريتين الأولى والثانية في تركيا، ويستخلص عدة نتائج في «دراسته» أبرزها ذلك المنحى التحليلي الذي يؤكد فيه على أن التخطيط الاقتصادي الذي تتبناه الدولة في تركيا والذي بدأته مبكّرة مقارنة ببلدان أخرى قد أفضى بنجاح كبير إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يقول: «إذا قام المخططون باعتماد توقعات حقيقية ومعقولة لخططهم، وإذا التزم السياسيون بالأهداف والمبادئ التي تنطوي عليها الخطط، فإن تخصيصاً أكثر عقلانية للموارد سيتحقق من الحالة التي تعمد الحكومات

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(١٤) إنه واحد من آراء ماكس فيبر في «طبيعة القيادة السياسية»، والرأي مهم. نقلاً عن:
Harold Dwight Lasswell and Abraham Kaplan, *Power and Society*, Yale Law School Studies; v. 2 (New Haven, CT: Yale University Press, 1950; 1961), p. 71.

(١٥) Dodd, Ibid., p. 181.

(١٦) William M. Hale, *The Political and Economic Development of Modern Turkey* (London: Croom Helm, 1981), pp. 78-115.

فيها إلى تحديد سياساتها على نحو يفتقر إلى التخطيط إطلاقاً. والواقع أن الغياب الواضح لهذه الشروط المحببة في تركيا ليس بحد ذاته حجةً تتعارض مع مبدأ التخطيط ذاته»[١٧].

وعلى الرغم من معقولية هذا «الرأي» في تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور السياسي من خلال «التخطيط»، إلا أنه يستثنى منه حالة عدم التأكد من هذه «الشروط» الافتراضية لنجاح التخطيط الاقتصادي، أو بالأحرى، عدم التأكد من أن هذه «الشروط» ستكون هي السائدة في أي مكان آخر. وفضلاً عن ذلك، يمكننا أن نتساءل: هل أن الحكومات تضع سياساتها على نحو يفتقر كلياً إلى التخطيط؟ ويصرح وليم هيل ذاكراً أن قادة الحزب الديمقراطي الذين كانوا في السلطة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠ «كانوا يناصبون عداءً مرضياً تقريباً لمبدأ التخطيط الشامل»[١٨]، إلا أنه يوضح في الوقت نفسه وبما لا يتنافى مع السياق الصحيح أن «الديمقراطيين استخدموا صناعات القطاع العام لشراء الأصوات والحفاظ على مظهر النمو الاقتصادي في حين تلاشى الازدهار الحاصل منذ مطلع الخمسينيات». وبتعبير آخر، انهم كانوا يضعون خططاً، إلا أن تخطيطهم كان سياسياً وليس اقتصادياً. وهي نقطة تسجل لتراجعية عمليات التحديث.

ولكن إذا ما اعتقد أحدنا أن هناك شيئاً يمكن أن يطلق عليه مصطلح «التخطيط اللاسياسي»، فإن من الصعوبة إيجاد أوجه الاختلاف مع أحكام وليم هيل النهائية القائلة: «لقد بدا لنا في الواقع أن أصعب مشكلات تركيا الاقتصادية هي المشكلة السياسية، وأن هذه المشكلة ستبقى ملازمة لها للعديد من السنوات القادمة»[١٩]. وأستطيع القول بعد مقارنة كل من الواقعين التركي والعربي، منذ بعيد الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، بأن الصورة متعاكسة عربياً، إذ يبدو لنا كعرب أن أصعب مشكلات العرب السياسية هي المشكلة الاقتصادية، وكيفية التعامل معها جغرافياً وبيئياً وقومياً وإقليمياً ودولياً، وأن هذه المشكلة ستبقى ملازمة لهم لأكثر من ثلاثة عقود زمنية، وربما حتى استكشاف مصادر أخرى للثروات وتكوين إنتاجيات جديدة.

٤ ـ مفهوم «الدولتية» التركية وأدلجتها التحديثية

لعل تاريخاً سياسياً واقتصادياً موازياً لتطورات الجمهورية التركية كذاك الذي حلله لنا عدد من المؤرخين والمتابعين لشؤون الشرق الأوسط يجب أن يبحث في مسألة «الدولتية» (قيام الدولة)[٢٠]، وذلك بتجهيز وتشغيل أنوال المعامل وتحريك الخدمات العامة. وقد

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٢٠) قارن: Çaglar Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development* (London; New York: Verso, 1987), pp. 106-110.

وانظر ما قدمته من تحليلات في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ارتقى مفهوم «الدولتية» في تركيا ليصبح معتقداً ايديولوجياً ومبدأ سياسياً في عقد الثلاثينيات. إن ثمة مزاعم صاحبت فكرة «الدولتية» في ذلك الوقت، أي قبل ما يقارب الستين سنة، وهي تقول بأن التنمية الاقتصادية لا بد من أن تعتمد على التصنيع، وأن التصنيع يوجب المشاركة الواسعة للدولة، وفي هذا زعم وطني قلباً وقالباً[٢١]. وكان المفروض من الشركات الاقتصادية للدولة أصلاً أن تعمل متمتعة بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي، وأن تسعى لتحقيق الأرباح تماماً كأية شركة أهلية من القطاع الخاص. وفي واقع الحال، فإن درجة التدخل السياسي التي كان الجهاز الإداري يعمد إلى اتخاذها تعين بأن الممارسة الفعلية لم تكن إطلاقاً بمستوى التصور المثالي، وأن الشركات الاقتصادية للدولة أصبحت فريسة لانعدام الفعالية ونظراً للإجراءات القسرية الإدارية المتشددة ومطالب المحسوبية السياسية[٢٢].

هكذا، نرى من خلال التحليل النقدي المقارن في هذا السياق التاريخي لمسألة التنمية السياسية التركية أن المأثرة الأعظم شأناً لمبدأ «الدولتية» أنها تمثلت بتغذية المجتمع التركي بتنمية طبقة ـ وليس فئة أو فئات كالذي جرى عربياً ـ جديدة من أصحاب الشركات والمصالح الوطنية المستثمرين والمدراء التكنوقراطيين، وهي «الطبقة» نفسها التي شكل غيابها سبباً داعياً إلى انتهاج خيار «الدولتية» في مطلع عقد الثلاثينيات[٢٣]. ويصدق ذلك إلى الدرجة التي انتقل فيها المدراء والموظفون الكبار من الاستخدام العام إلى الاستخدام الخاص، فيما أصبح رجال الأعمال الذين حصلوا على ثرواتهم بالتعاقد مع الحكومة في بعض الحالات أقل اعتماداً على وصاية الحكومة، ولكن سواء أكان ذلك تبريراً لاحتكارات الدولة أم غير ذلك، فإنها مسألة لم يفصل فيها وفي نتائجها حتى يومنا هذا. أما في حالة الاستخدام السياسي لهذه «الاحتكارات» من قبل الديمقراطيين، فلقد ورثت الدولة نفسها عملية استثمار الحصص المتنامية من الدخل القومي لقاء عائدات أقل كثيراً من حجج استثماراتها[٢٤]، وإن الوضع الاقتصادي، كما يبدو عليه، لم يتحسن قبل الخمسينيات أو بعد الستينيات[٢٥].

ولكن، كيف نفسر ذلك مصطلحاً ومضموناً وتاريخاً؟

إن «الدولتية» مصطلحياً هي صفة الدولة، أو بمعنى مشتق من سياسة إشراف الدولة، أو توظيف قوة الدولة والقطاع الخاص معاً في إحداث تنمية اقتصادية مع تبني الدولة للمشروعات الاقتصادية الاستراتيجية الكبرى في حالة عجز القطاع الخاص عن

---

(٢١) Hale, Ibid., p. 256.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٢٥) انظر تفاصيل ذلك حول «التنمية الاقتصادية في تركيا» في ما كتبته في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

القيام بها، أو تبنيها لها لضرورات تخص مصلحة الدولة والمجتمع[٢٦]. وإنها، مضموناً، لا تستهدف مناوأة المساعي الفردية، ولا تقبل بحصر جميع وسائل الإنتاج ومنابعه بيد الدولة، بل تتضمن مبادئ (الحرية والمراقبة)، فغدت بعد تطبيقها أحد أبرز دعائم ايديولوجية النظام التركي دستورياً حتى سنة ١٩٥٠ التي وصل فيها الديمقراطيون إلى الحكم كي تبدأ صفحة تاريخية جديدة من تطبيقات فكرة «الدولتية»[٢٧]. إن الأدلجة «الدولتية» قد برزت أساساً في الواقع التاريخي التركي، فهي لا تعني أبداً الأخذ بالمبادئ الاشتراكية، بل إنها أسلوب خاص في التحديث التركي تبلور بعد الاستجابة لضروراتها الخاصة، وهذا ما كان قد أوضحه أتاتورك نفسه[٢٨]. ونستطيع أن نتلمس كمؤرخين هذه «التجربة الخاصة» كونها أحد أساليب المعالجة التي أفرزتها عمليات التحديث التركية بعد الحالات التاريخية الصعبة التي عانتها الدولة العثمانية إبان عهد عبد الحميد الثاني وعهد الاتحاديين، وما أحدثته الاستثمارات الأجنبية في البنية الاقتصادية للدولة العثمانية فأحالتها إلى بنية هشة، والتي عبرت عنها الأزمات المالية القاتلة[٢٩].

٥ ـ مشاكل الاقتصادات التركية

إن التعمق في تاريخية التنمية الاقتصادية التركية يعلمنا بوضوح بأن التضخم في تركيا قد نتج في الأكثر من سياسات الحكومة ومنذ أن كانت عثمانية قبل انبثاق نظام الجمهورية التركية، إذ يتضح لنا من خلال فحص الأرقام للسنوات ١٩١٤ ـ ١٩٣٠ أن جانباً كبيراً من التضخم الذي حدث عثمانياً، ثم تركياً، إبان فترة الحرب العالمية الأولى، يمكن عزوه إلى حالة ارتفاع أسعار السلع والخدمات في العالم[٣٠]، ولكن الجانب الأعظم والأساسي من ذلك «التضخم» قد نجم مباشرة نتيجة قيام الحكومات العثمانية المتأخرة بتغطية عجوزاتها عن طريق طباعة كميات جديدة من النقود التي لا غطاء لها[٣١]. وقد انتهج حزب الشعب الجمهوري أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية ذلك الأسلوب السهل

---

(٢٦) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب رفقة هوامشه.

(٢٧) انظر تحليلاتي حول «التنمية السياسية في تركيا» في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٢٨) سيّار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الثانية)،» ورقة قدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥).

(٢٩) خليل علي مراد، «تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية، ١٨٥٤ ـ ١٩١٤،» **دراسات تركية** (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية)، السنة ١، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١)، ص ١٣٣.

(٣٠) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: Methuen, 1981), pp. 103-109.

(٣١) Hale, *The Political and Economic Development of Modern Turkey*, p. 44.

نفسه حكومياً ورسمياً والمضني جماهيرياً وشعبياً في التعامل مع العجوزات المالية[٣٢]، ثم جاء الديمقراطيون لكي ينتهجوا الأسلوب نفسه بعد عام ١٩٥٠[٣٣].

وعليه، فإن إخفاق الديمقراطيين في تنفيذ أية سيطرة فعالة على النشاط الاقتصادي الأساسي في البلاد كان نتيجة لرفضهم القيام بأي تخطيط اقتصادي طويل الأجل، بل وقد تمخضت عنه نتائج سيئة في نهاية العقد. ونستطيع القول بأن الديمقراطيين لو نجحوا بموازنة حساباتهم الاقتصادية والسياسية، فإنهم ما كانوا لينتهوا تلك النهاية المأساوية المؤسفة[٣٤]. لكن التخطيط الاقتصادي القصير الأجل لم يحسن الأمور، إذ يبدو أن «الدور الجوهري للسياسة المالية في السبعينيات كان دوراً موطد الأسس في توليد التضخم على الرغم من التخطيط الاقتصادي، بينما كان التمويل العجزي للقطاع العام هو السبب الرئيسي للزيادات الحاصلة في ضخ الأموال[٣٥].

يبدو لنا أيضاً أن البذخ في الإنفاقات هو حالة متوارثة عن العثمانيين، فضلاً عن كونها حالة تركية لقيت تشجيعاً من الأصدقاء والحلفاء الغربيين، إذ كان هذا «الوازع» أحد العوامل التي سهلت على الحكومة الانغماس في دوامة من العجز المستمر في ميزانها التجاري للفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠)، حتى توفر الدعم المالي الخارجي وعلى نحو لم يسبق له مثيل[٣٦]. وكان قسم كبير من الاستثمارات الجديدة للفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩) يعتمد في تحويله ليس على الزيادة في الموارد المحلية، بل على القروض المتنامية من الخارج[٣٧].

لقد تغيرت الأوضاع في الثمانينيات، إذ تبنت تركيا منذ عام ١٩٨٠ سياسات التكييف الاقتصادي التي نتج منها تحسن في إنتاجية رأس المال، وازدياد معدل الادخار، وارتفاع معدل نمو الصادرات من خلال التطور الزراعي والصناعي، فظهرت بوادر انخفاض أعباء المديونية الخارجية بعد عام ١٩٨٥. وقد حافظ الاقتصاد التركي منذئذٍ على معدل نمو حقيقي للناتج القومي الإجمالي يقارب ٦ بالمئة، ويعد هذا من المعدلات العالية قياساً بالنمو في الدول النامية[٣٨].

إن بحوثاً عدة في تطورات تركيا الحديثة والمعاصرة[٣٩] ترينا طبيعة تلك الأوضاع

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٣٤) انظر تفصيلاتي في الفصل الرابع من هذا الكتاب. وانظر تحليلات: Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975* (London: C. Hurst for the Royal Institute of International Affairs, 1977), pp. 157-172.

(٣٥) Hale, Ibid., p. 165.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٣٨) انظر شروحاتي في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٣٩) لا بد لي من أن أشير إلى أبرز أربع أطروحات حديثة ورصينة في معالجة الاستحداثات التنموية التركية، وهي تلك التي كتبها ودافع عنها: أحمد أنسيل، ور. كيروين، وأورهان سويسال، وعصمان فاروق لوغاوغلو... انظر الهوامش ذات الأرقام (١)، (١٥)، (٤٧) و(٦٠) من الفصل الرابع من هذا الكتاب.

الاقتصادية، وأنه إبان التقلبات السياسية كلها، أصاب فعل الحكومة الإخفاق أكثر من مرة في تحقيق الأهداف القومية، ولكن الناتج القومي الإجمالي لتركيا حقق نمواً مطرداً بمعدل ٦ بالمئة سنوياً. وكان النمو في أعقاب الحرب العالمية الأولى يعود إلى الانتعاش الطبيعي الذي ترافق مع الأحداث الوطنية والتطورات السياسية في تكوين كيان الدولة الجديدة. أما في عقد الثلاثينيات، فإن بدايات التصنيع قد حفّزت عوامل النمو في المجتمع، فيما انطلقت المبادرة في القطاع الخاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتسهم بشكل كبير في عملية النمو.

وإذا ما استثنينا التوقفات القصيرة كتلك التي فرضتها أزمة الاقتصاد العالمي عام ١٩٢٩، والزيادات في الإنفاق الحكومي بعد الحرب العالمية الثانية، فإن أكبر انتكاسة مهمة حدثت إبان سنوات تلك الحرب، بسبب التعبئة التي لا مفر منها آنذاك، فضلاً عن سبب آخر يتمثل بإخفاقات البيروقراطية الحكومية. إن من بين التفسيرات التي يمكن طرحها في دراسة مجالات النمو المطرد في معظم سنوات التنمية التركية: انتشار الكفاءات بين السكان الأتراك الذين تزايدت أعدادهم وتطورت معدلات الصحة بينهم، ولأن انتشار هذه الكفاءات لم ينقطع، فإن هناك من يتفاءل بالمستقبل على الرغم من القيود الدائمة والسياسات القصيرة النظر بفعل القرارات الحكومية، ناهيكم عن العوامل الخارجية والاقليمية والمشاكل المحلية غير المؤاتية والمتحسّب لها والتي تطرأ بين آونة وأخرى، ومن بينها: الزيادات الحاصلة في أسعار النفط المستورد، والمواقف الاقليمية الملتهبة، والأزمات السياسية والدينية والعقائدية والايديولوجية والعرقية والاجتماعية التي تلتهب شراراتها بسرعة فائقة لتدمر منجزات ومكاسب اقتصادية وتنموية وتحديثية كما يجري اليوم في عدد كبير من دول العالم الثالث، وخصوصاً دول الشرق الأوسط والمنظومة العربية على وجه أدق(٤٠).

٦ ـ فلسفة التغريب التركية(٤١): السياسات والتطبيقات

تمتلك تركيا علاقات عريقة وراسخة مع الغرب منذ زمان طويل، وقد توطدت تلك «الروابط» كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية لكي تغدو تركيا أحد أبرز الدول النامية المكرسة جهودها ومسيرتها وتطلعاتها من أجل أن تكون أحد أعضاء الأسرة الأوروبية سواء على مستوى العلاقات السياسية الخارجية، أو على مستوى المنافع الاقتصادية المتبادلة(٤٢). إن

---

(٤٠) الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الثانية)».

(٤١) من أفضل المصادر في تحليل هذا الموضوع بجدارة وشمولية، انظر: Dankwart A. Rustow, *Politics and Westernization in the Near East* (Princeton, NJ: Princeton University Press; Center of International Studies, 1965), pp. 31-37.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Zvi Yehuda Hershlag, *The Contemporary Turkish Economy* (London: Routledge and Kegan Paul, 1988), pp. 150-159.

ثمة دراسات معاصرة (صدرت في الآونة الأخيرة) تطلعنا نتائجها، بعد اختبارها للمزيد من الوثائق والمذكرات والمحاضر البرلمانية والمصادر الثانوية، أن تركيا قد زخرت على امتداد القرن العشرين بعلاقات سياسية خارجية رصينة(٤٣). وقد سعت تركيا الجديدة على يد أتاتورك بعد زوال الامبراطورية العثمانية العتيقة إلى مغازلة أعدائها، إذ ترتب على «تركيا الجديدة أن تصبح بلداً ترى انكلترا نفسها، مثلاً، في حال يترتب معه عليها مغازلتها مجدداً، وإذا ما رأت انكلترا أن من الضروري لها أن تتوقف عن ممارسة دورها الذي يعرّض الأمن التركي للخطر، فإن على تركيا أن تبرز قوتها، وهذا يعني في الأجل القصير: ضرورة انتصار تركيا في حرب التحرير، ويعني في الأجل الطويل: ضرورة اكتساب تركيا لهيكل حديث... إن هذا النهج وحده فقط هو الذي جعل تركيا في وضع (Statute) تقدر معه وبموجبه على كسب القبول في الغرب»(٤٤).

ويبدو لنا أن السياسة التغريبية لتركيا قد بدأت من هذا «المنطلق» التاريخي، وشكلت مضامينها خصوصية للأتراك فحسب في التعامل بينهم كآسيويين حاملين موروثاً تاريخياً وجغرافياً أوروبياً وبين الدول الأوروبية التي امتلكت على امتداد القرنين الأخيرين لما قبل الحرب العالمية الأولى: تجارب تاريخية وجغرافية غنية جداً عن الآسيويين، وكانت في مقدمة تلك الدول بريطانيا. وكانت فرنسا في مقدمة الدول الأوروبية التي خبرت بتجاربها التاريخية والجغرافية شؤون الأفارقة. وتمثل حصيلة تجارب الانكليز والفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين تكويناً استعمارياً ثقيلاً اعترف به أصحابه، وعانته الشعوب المستعمرة. ولكن الأتراك لم يعانوه كثيراً أو طويلاً بحكم تأسيسهم لكيانهم السياسي عقب انهيار الدولة العثمانية القديمة. وعليه، فإن أتاتورك، الذي تأسست تركيا المعاصرة على يديه، كان يثمّن انكلترا ويحترمها، ولكنه كان يؤمن إيماناً راسخاً بمبدأ «الاستقلالية» والذي ربطه بمقولته الشهيرة: «لكي تعيش في سلم وصداقة مع انكلترا، فقد ترتب على تركيا أولاً أن تقاتل»(٤٥).

هذا «النهج» السياسي التركي الذي أرسى قواعده أتاتورك في بناء علاقات تركيا إزاء الغرب سياسياً، دام طويلاً. وقد وثّقه الزعماء الأتراك الذين خلفوا أتاتورك في التحولات التدريجية، بل وحافظت عليه حتى «المؤسسة العسكرية» التركية فيما أحدثته من تحولات في مطلع كل عقد زمني من العقود الأربعة الأخيرة استجابة للأهداف التي

---

(٤٣) قارن: Bertil Walstedt, *State Manufacturing Enterprise in a Mixed Economy: The Turkish Case* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980), and Ergun Özbudun and Aydin Ulusan, eds., *The Political Economy of Income Distribution in Turkey* (New York: Holmes and Meier Publishers, 1980).

(٤٤) Ömer Kürkcüoglu, *Turk-Ingiliz Iliskileri (= Turkish-British Relations), 1919-1926*, S. B. F. Yayinlari; no. 412 (Ankara: Ankara University, 1978), pp. 327-328.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٧٨.

رسمها الزعيم المؤسس بعد انبثاق «الدولة» الجديدة. وتجد الايديولوجيا التركية ـ التي يجتمع حولها السياسيون القوميون بمختلف اتجاهاتهم الوطنية وتياراتهم السياسية ـ نفسها قناعة مغروسة عند الجميع: إنه طالما بقيت تركيا تمتلك علاقات راسخة مع الغرب، فستبقى حتماً قوية، وطالما شاطرت المخاطر المشتركة للغرب نفسه، فستحافظ على هيكلها «التغريبي»، ولن تهددها المصالح الغربية السياسية والاقتصادية في الشرقين الأدنى والأوسط اللذين تجمعهما معاً جغرافيتها الاقليمية المتمفصلة أراضيها بين تراقيا الأوروبية وأناتوليا الآسيوية. وعليه، فإن العقل السياسي التركي يؤمن راسخاً بأن الغرب سيواصل حاجته الاستراتيجية لتركيا، وسيجد حاجاته المستمرة والمتنوعة للتعاون معها[٤٦]. ولكن؟

تجد فئات محدودة من السياسيين والمفكرين والمثقفين والمناضلين الأتراك أن ارتباط تركيا بالنظام الرأسمالي الغربي قد كلف تركيا المزيد من الأثمان فيما بعد الحرب العالمية الثانية، بل ويرى محمد علي بيراند (M. A. Birand) في كتابه الموسوم بـ**الدية** *(Diyet)* أن المعالجة التركية السيئة من قبل الزعماء الأتراك للقضية القبرصية قد كلف تركيا محاولات غربية مزعومة لانتزاع ثمن ما من تركيا (الدية) لغزو قبرص[٤٧]. ويتوصل بيراند إلى نتائج مهمة في فهمه للسياسة الواقعية عندما يرى أن «أي بلد يجب قبل كل شيء أن يتعامل مع إمكاناته الخاصة على نحو صحيح، لأنه في حال تركها للآخرين، فإنه سيفقد منها على الدوام شيئاً للأجنبي»[٤٨]. إنني أجد في هذا «الرأي» نتيجة واضحة تترجم شعار أتاتورك المشهور عندما خاطب قومه قائلاً: «أيها الأتراك حافظوا على كبريائكم وكونوا مثابرين واثقين».

وينحي بيراند باللائمة على الغرب مرة أخرى في حديثه عن طبيعة العلاقات التركية السلبية مع اليونان[٤٩]، ويرى أن التوترات السياسية الداخلية في تركيا قد خدمت اليونان بالدرجة الأولى، وساعدها منذ عام ١٩٧٤ في الحفاظ على الوضع الراهن في منطقة بحر ايجه، وأن ذلك كله يضر بتركيا. ويتابع قائلاً إن: «الغرب لم يقدم دعماً كاملاً لأي من تركيا واليونان، فقد كان يميل إلى الجانب الذي تكمن فيه مصالحه في أية لحظة معينة، وفضلاً عن ذلك، فإن من مصلحة الغرب والشرق استمرار التوتر بين البلدين بدون الدخول في نزاع مسلح. إن مفاتيح كسر هذه الدائرة المغلقة هي في يد أنقرة وأثينا»[٥٠].

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(٤٧) Mehmet Ali Birand, *Diyet: Turkiye ve Kibris Uzerine Pazarliklar, 1974-1979* ([Istanbul]: Milliyet Yayinlari, [1979]), p. 550.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٥٥١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٥٤.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٥٤.

٧ ـ كوجيتو العقل السياسي التركي: منطلقاته وتجلياته

إن أفكار أتاتورك ومفاهيمه وخطاه السياسية بشأن علاقة تركيا بـ «الآخر»، كانت بمثابة مرجعية سامية لم يتجاوزها الزعماء الأتراك الذين خلفوه في قيادة تركيا. ولم نستطع الوقوف عند أمثلة في واقعهم أو خطابهم تؤكد احتمالات أية ميول توسعية تركية، كما لم نجد أية تقاليد جديدة مناهضة أو مناقضة للكمالية فلسفة وايديولوجية وتاريخاً. قد نجد مثلاً ارتدادات خفية أو تراجعات مستترة تتمثل بالدعوة إلى شوفينية تركية عند فئات تستند إلى عوامل عرقية لبناء الأمة التركية وصولاً حتى أعماق آسيا الوسطى (تركستان).. أو تتمثل لدى قوى ارتدادية ترجع القهقرى إلى تلك الرواسب العثمانية في فرض الهيمنة بالتوغل والتوسع على حساب الأقاليم المجاورة، أو تتعارض مع جماعات أو تكتلات ماركسية ـ شيوعية أو إسلامية ـ أصولية أو أقلياتية ـ مذهبية، أو شيعية ـ طائفية أو أرمنية ـ عرقية (إثنية) أو قومية ـ كردية... الخ[٥١].

إننا نجد أيضاً أن نصائح أتاتورك قد غُرست في العقلية السياسية للساسة الأتراك، وخصوصاً تلك التي تمثل بالنسبة إليهم عنوان وجودهم ورمز كيانهم بالدرجة الأولى. لقد قدم أتاتورك نصيحة لها أولوية ضد أحلام دعاة الوحدة الطورانية، وضد أوهام دعاة الوحدة الإسلامية من ذوي العلاقة المباشرة في هيكله السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يجسده نقيض له أتيح له أن يتفاعل، فإن صراعه سيفضي إلى وضع نهاية حقيقية وتاريخية مأساوية لتركيا التحديثية المعاصرة.. نقيض تؤلفه القوى العرقية الاثنية والقوى الدينية الأصولية.. قوى تحلم بإمبراطورية طورانية كبرى يجتمع فيها العنصر العرقي التركي، وقوى تحلم بدولة إسلامية كبرى يجتمع فيها العديد من القوميات والتكوينات التي تشبه الدولة العثمانية، ولكن مع فارق استخدام وسائل وصيغ وأدوات من نوع آخر!

وفي هذا السياق يقول أتاتورك: «فبدلاً من زيادة الضغوط لدى أعدائنا بملاحقتنا أهدافاً مثالية لن نقدر أبداً على تحقيقها ولم نحققها، لنتمسك بأحكام العقل، ولنعرف حدودنا». (إن المقصود بـ «حدودنا»[٥٢]: الإمكانات والقدرات التي تفرض منطقاً للالتزام والتحرك في نطاق محدود على صعيد السياسة الخارجية أو الداخلية).

وما هذا القول ببعيد عن أذهان الأتراك السياسيين والمثقفين المعاصرين، إذ يقول بيراند: «ليس لتركيا في الظروف الحاضرة سوى خيار واحد، يتمثل هذا في البدء بالانفتاح على الشرق (الأوسط وافريقيا) بدون قطع العلاقات مع الغرب. وخلاف ذلك،

---

(٥١) التفاصيل في: Dankwart A. Rustow, «Turkey: The Modernity of Tradition,» in: Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), pp. 63-67.

(٥٢) Turkish National Commission for UNESCO, *Ataturk* (Ankara: [n. pb.], 1963), p. 198. (English Text).

فإن الحديث عن تغيير المعسكرات وهجر حلف شمال الأطلسي للانضمام، على سبيل المثال، إلى حلف وارسو هو بالنسبة لبلد مثل تركيا إجراء لا يتلاءم مع حقائق يطلق عليها «ميزان القوى»، وهو على أية حال لن ينتج النتائج المطلوبة، كما أننا، ولنطرد الشكوك حول المسألة، سنجد أن الاتحاد السوفياتي سيكون أول دولة تحول دون اتخاذ تركيا لمثل هذه الخطوة»(٥٣).

يفصح السفير التركي في لندن زكي كونر الب خلال الستينيات في مذكراته المنشورة في مطلع الثمانينيات(٥٤) عن جملة من المفاهيم الأساسية في العقل السياسي التركي، تلك المفاهيم التي غدت ركائز جذرية وتاريخية في الحياة السياسية الخارجية التركية التي يسمونها بـ «السياسة المتوازنة» والتي لم تعد اكتشافاً جديداً بالنسبة للمؤرخين الذين يعملون في تاريخ السياسة العثمانية وتاريخ علاقات الدولة العثمانية بالدول الأوروبية القديمة والحديثة. يذكر زكي كونر الب في معرض حديثه عن سياسة تركيا الخارجية إبان الحرب العالمية الثانية قائلاً: «إن السياسة الخارجية لأي بلد هي حصيلة عاملين أساسيين، **أولهما**: جغرافية ذلك البلد. **وثانيهما**: طبيعة نظامه الداخلي. وهما عاملان يضعان السياسة الخارجية على عجلات حركاتها.. ولتركيا ميراث زاخر من العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأوروبية باعتبارها أقدم وأعرق إمبراطورية في الشرق الأدنى، كما شكلت جغرافيتها التاريخية اقتراباً كبيراً، بل ومشاركة حقيقية في أحداث تاريخية مريرة على الأراضي الأوروبية. ولقد اعتنت تركيا سواء في عهودها العثمانية أو في عهدها الجمهوري بالسلك الدبلوماسي، واختارت له أجود أبنائها لكي يمثلوها في أروقة الدول الأوروبية دبلوماسياً، ولكي يعلنوا عن واجهتها في المحافل الدولية.. كما كان لتركيا أدبياتها السياسية وديباجاتها الاستعراضية الدبلوماسية»(٥٥).

ولقد تطورت الطواقم الدبلوماسية التركية في العهد الجمهوري، وأدارها رجال عبروا عن مصالح بلادهم في شتى المرافق.. إن السفير كونر الب لم تخامره أية شكوك حول مكامن المصالح التركية، إذ يؤكد أنه ظهر أربعة رجال رواد في السياسة التركية منذ أن أصبحت تركيا دولة حديثة في القرن التاسع عشر، وقد توجه أولئك الرواد أجمعهم إلى تحقيق الهدف نفسه وهو «تحديث تركيا». فقد فتح مصطفى رشيد باشا الباب أمام الأتراك نحو الغرب، وحاول مدحت باشا إدخال الديمقراطية إلى البناء السياسي التركي وإلى النظام الاجتماعي الداخلي بمعناها الغربي، وأكمل مصطفى كمال أتاتورك المهمة على نحو واقعي من خلال إجراءاته التغريبية في التحولات.. أما عصمت اينونو، فحاول الدفاع

---

(٥٣) Birand, *Diyet: Turkiye ve Kibris Uzerine Pazarliklar, 1974-1979*, p. 552.

(٥٤) Zeki Kuneralp, *Sadece Diplomat: Hatirat* (Istanbul: Istanbul Matbaasi, [n. d.]; [Turkey]: Z. Kuneralp, [1981]).

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

عن هذه التقاليد التي غدت موروثة في العقل السياسي التركي. ويتابع كونر الب قائلاً: «إن هذه السياسة غدت متجذرة في طبيعة الأشياء، وقد برهنت تجربتنا الأخيرة مرة أخرى على النجاح. . فنحن بحاجة إلى الدعم، وإلى الدعم الحقيقي وإلى المناصرة الملحة. . وقد بحثنا عن ذلك كله في مشرق العالم وغربه، وتحركنا لنعانق بلداً إثر آخر، ولكن يترتب علينا في النهاية أن نطرق على الباب نفسه، وإن ذلك الباب لم يكن في كوبا أو في مكة أو في موسكو، بل إنه كان في الغرب ليس إلا، وإن أرواح سياسيينا الأربعة ستبتهج وهي ترى سعينا في هذا الاتجاه»[٥٦].

٨ ـ المفهوم التركي للعلاقات الخارجية

إن مع كل هذا الذي اطّلعنا عليه، أو ذاك الذي نلحّ للوصول إليه، فإن الخيار الأساس للنخبة السياسية التركية الحاكمة لم يمنعها من التعرف على نقاط ضعف أصدقاء تركيا وحلفائها[٥٧]، إذ يدرك الأتراك طبيعة كل دولة غربية من خلال ما تمتلكه من ميراث دبلوماسي حدد طبيعة العلاقات التركية الخارجية معها، فهم يفترضون دوماً ذلك النفس الطويل الذي يمارسه البريطانيون في كل سياساتهم الطويلة الأجل، وأن بريطانيا قد تمعن فيها مقدّماً قبل انتهاجها[٥٨]. وربما كانت هذه «الافتراضات» خاصة بتجارب الانكليز مع الأتراك فحسب، إذ يبدو أن الحقيقة مختلفة عندما يتتبع الرجل المختص والمؤرخ المتابع تعرجات السياسة البريطانية تجاه دول أخرى أو مسائل وقضايا وأزمات ومشاكل دولية أخرى!

وفي المقابل، فإنه عادة ما نجد أولئك الذين يعتنون بالشؤون التركية من الغربيين يصفون سياسة الأتراك الخارجية بـ «الواقعية والاعتدال والتعاطف» على نحو فائق للعادة مع الجميع، فضلاً عن الميراث التاريخي الغني كمصدر أساسي للمعلومات تبنى عليه الدوافع الحقيقية للسياسة التركية الخارجية وممارساتها منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا. ولعل من أبرز المسائل حساسية وأهمية في هذا الباب هو موقع تركيا في حلف شمال الأطلسي.

لقد سعى الأتراك إلى تحقيق هدف استراتيجي بالنسبة إليهم يتمثل بالحصول على أكبر استفادة من منظمة شمالي الأطلسي لبناء المصالح التركية. والسفير كونر الب (الذي كان ضمن الوفد التركي الأول إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٠ برئاسة فطين رشدي

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٥٧) Frederick W. Frey, «Patterns of Elite Politics in Turkey,» in: George Lenczowski, ed., *Political Elites in the Middle East*, Foreign Affairs Study; 19 (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1979), p. 43.

(٥٨) Kuneralp, Ibid., p. 219.

زورلو الذي أصبح، فيما بعد، وزيراً للخارجية التركية، ونفذت فيه حكومة الانقلاب عام ١٩٦١ حكم الإعدام) قدم وضعاً مؤثراً لزورلو عندما كتب يقول: «لقد تناول زورلو المهمة بحماس منقطع النظير. وكان هدفه الحصول على أكبر استفادة من حلف شمال الأطلسي لصالح المصالح التركية، وأن يعصر هذه «المهمة» مثلما يعصر ليمونة ليستخلص منها كل ما تحتويه في داخلها. ومن أجل هذا كله، عمد إلى إدغام الوقائع إلى أقصى حدود التحمل، ودفع بالتالي نظراءه وزملاءه إلى حد إقلاقهم. وقد حصلنا على الكثير من المنظمة، ويعود الفضل إليها ليس فقط في قوتنا العسكرية، بل كذلك في إمكاناتنا المدنية التي شهدت تزايداً هي الأخرى. إنه من خلال أموال المنظمة تمّ بناء مطارات ومؤسسات واتصالات ومد أنابيب وقود وبنينا أشياء أخرى في بلادنا. وكانت هذه المساعدات إضافات دائمة لثروتنا الوطنية، وهي إضافات ما كان بمقدورنا أن نحققها لو أننا بقينا واقفين لوحدنا. ولكن؟ بينما كنا نتلقى من المنظمة، كنا أيضاً، نعطي للمنظمة، فقد أوكلنا إليها زمام جيشنا بأكمله، وكيّفنا سياساتنا الخارجية بما يتلاءم مع عضويتنا فيها. لقد ربطنا أنفسنا بها برباط وثيق. وقد تلقّت سياستنا هذه انتقاداً شديداً فيما بعد بذريعة أننا قمنا بإعطاء الكثير لمنظمة حلف شمال الأطلسي، إلا أن النقد لا أساس له من الصحة، ذلك لأن قائمة الحسابات هي لصالح تركيا أساساً تحديثاً وتاريخاً»(٥٩).

ثانياً: التحديث التركي والانبعاث العربي: دراسة مقارنة في الإشكاليات المعاصرة والتوجهات المستقبلية

١ ـ التغييرات والمحددات التاريخية للنظام الاقليمي في الشرق الأوسط

لقد ارتبطت التغييرات الجغرافية السياسية والفكرية والايديولوجية في الشرق الأوسط عموماً بأحداث السياسة الدولية وخططها في العالم على امتداد قرنين كاملين من التاريخ الحديث. وقد ازدادت فاعلية وتأثيراً في القرن العشرين، وبعد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩. إن التساؤل الذي كان ولم يزل يفرض نفسه على المختصين والمؤرخين والمفكرين معاً، هو: كيف يمكننا أن نفهم أنماط السياسة والفكر والايديولوجيا والأساليب القومية التي عجّت بها كل من الحياتين العربية والتركية إزاء المخاض الصعب من العلاقات الدولية التي فرضت نفسها في الميدان بالقوة أو بالسلم؟ وما هي أبرز الظواهر التاريخية التي حكمت طبيعة عهود القرن العشرين لكل من الطرفين؟ وما هو وزن المخلّفات والرواسب والبقايا القديمة المؤثرة لديهما مقارنة بالمستجدات والمستحدثات والأساليب المعاصرة، سواء في تحقيق الأهداف أو معالجة الأوضاع، أو استفحال التناقضات؟ ثم مقارنة وزن البطولة وظهور الزعامات والشخصيات السياسية والفكرية

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٧.

المؤثرة في صنع القرار أولاً، أو في انبثاق النخبات والأحزاب والتيارات والاتجاهات لدى كل من الطرفين ثانياً؟

لعل من أبرز المحددات التاريخية في منهجية الإجابة عن التساؤلات أعلاه إنما تتأتى ضمن سياق فهم عدة ظواهر عاشها العرب والأتراك في تاريخهم المعاصر، إذ تتوضح لنا مجموعة من القيم والتفاعلات والمشاكل المشتركة ضمن ثلاث فترات تاريخية مركبة، هي:

- **الفترة التأسيسية** الوطنية - القومية فيما بين الحربين العظميين.

- **الفترة الانقلابية** من التغيرات العسكرية والسياسية والفكرية والايديولوجية إبان عقدي الخمسينيات والستينيات.

- **الفترة التنموية** من التحولات الاقتصادية والاجتماعية في السبعينيات والثمانينيات.

أما ما هو البرهان التاريخي الذي يجسد مثل هذه «التقاطعات»؟ إنه ذاك الذي أبرزته طبيعة العلاقات السياسية والفكرية إثر تفاعل عاملين أساسيين استمرا طويلاً على امتداد القرن العشرين، هما:

أ - كان النظام التاريخي (الشرق أوسطي العثماني) نظاماً هشاً على الرغم من إصلاحياته الداخلية، وكان مكشوفاً أمام نظام دولي استعماري أوروبي مجاور له جغرافياً، ومضاد له تاريخياً، إذ مارس الأوروبيون كل تهديداتهم وحركات امتداداتهم بعد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ حتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، فكان أن استجاب كل من الطرفين التركي والعربي لتلك التحديات في الضد سلبياً رغم مقاومة بعضهم بأدوات ضعيفة وأساليب عتيقة، فضاعت فرص تاريخية ثمينة ليس في الدفاع والاستجابة بخلق ما كان لا بد له أن يكون، بل خلق عوامل جديدة رغم كل التناقضات في أن ينبثق نظام تاريخي/إسلامي حديث باستطاعته الوقوف إزاء الأوروبيين.

ب - انبثق النظام التاريخي الاقليمي (الشرق أوسطي الوطني/القومي) لكل من العرب والأتراك كأحد نتائج النظام الدولي الأوروبي (الكولونيالي/الامبريالي) الذي أفرزه مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، فكان أن نجحت تركيا وانتصرت بتميزها في أحادية الدولة مع جميع مقوماتها، في حين انكفأ العرب بتعددية كياناتهم السياسية في ظل الهيمنة الأوروبية كأمر واقع، واختلفت في حجومها وقوتها، والتي استندت في مرجعياتها الى موروثات تاريخية أو انتماءات عرقية، أو رواسب قبلية، أو تجمعات سياسية/علمانية.. ولكنها جميعها لم تجد لها القدرة على ممارسة أدوارها الموحدة داخلياً في الوقوف أمام تحديات الغرب الجيواستراتيجية أو الايديولوجية[٦٠].

(٦٠) الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الثانية)».

السؤال الآن: كيف حدث ذلك كله؟

لقد بقي التأثير والتفاعل العربي ـ التركي كبيراً على امتداد قرون طويلة، بل وامتلك العرب تاريخاً وميراثاً مشتركاً مع الأتراك، ولم يقتصر ذلك على بقعة معينة أو اقليم محدد بعينه دون آخر، إذ كان لأغلب الأقاليم العربية تراثها التاريخي المشترك مع العثمانيين. وحينما حل التقاطع بين الطرفين في مداخلات الحرب العالمية الأولى، ذهب كل فريق إلى ملعبه لكي يؤسس نفسه سياسياً واقليمياً وبمباركة مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، فبرزت منظومات قومية ووطنية، وتكوينات سياسية وإقليمية غدت دولاً معترفاً بها فيما بعد. هكذا حددت كل «دولة» خياراتها السياسية والايديولوجية والفكرية (على أسس وطنية دستورية لا على أساس قومي دستوري موحد). وكانت مصر من أولى البلدان العربية التي استطاعت أن تكوّن شخصيتها الوطنية الحديثة تحت عرش أسرة محمد علي باشا، في حين بقيت غالبية بلدان المغرب العربي وشبه الجزيرة العربية تحت الهيمنة والتأثير والحماية الاستعمارية، ولم تنج حتى مصر من ذلك أيضاً فيما بعد. أما الهلال الخصيب، فقد بقي عثمانياً حتى الرمق الأخير (بمعية طرابلس الغرب) من حياة الإمبراطورية العثمانية التي انهارت ممتلكاتها في سنوات الحرب العالمية الأولى، لكي تبرز بعد ذلك الجمهورية التركية بكيانها السياسي المعاصر[٦١].

٢ ـ دور النخبات التركية والعربية

لقد حاولت النخبات السياسية والإصلاحية العربية والتركية أن ترسخ قيماً جديدة على حساب المواريث القديمة العقيمة، وهي قيم مستلهمة أو مستلة أو مستلبة عن الأوروبيين مباشرة.. وكان على تلك النخبات قبيل الحرب العالمية الأولى أن تكسب الوقت **أولاً**، وتدرك حسن النوايا الأوروبية **ثانياً**، في عملية إنجاح محاولاتها التحديثية المتعددة. وكانت استجابة عدد كبير من المصلحين والصحافيين والأدباء في كل من مصر وسوريا والعراق وتونس متماثلة مع رجالات الترك الذين ناصروهم وتآلفوا معهم في مطالبهم الدستورية (المشروطية) وفي أفكارهم السياسية الحرة وصولاً إلى عهد تركيا الفتاة وحكم الاتحاديين عام ١٩٠٨، ووصل الأمر بالعديد من المفكرين العرب إلى تصميم حتى انطباعاتهم السياسية وأساليبهم الفكرية في طريق التقدم على الطراز الأوروبي من خلال حجم التأثر الكبير بالأحرار الأتراك[٦٢].

كان العثمانيون الشباب هم أول من قاد الحركة السياسية والفكرية المحكمة التنظيم،

---

(٦١) سيّار الجميل، «الإدارة العثمانية اللامركزية ونظامها في الولايات العربية: دراسة مقارنة للأنماط الاقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث خلال القرن ١٨،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العددان ٥ ـ ٦ (شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٦٢) الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**، ص ٥٠ ـ ٦٥.

وتركزت أهدافهم على تحقيق الفكرة الوطنية والمشروطية/الدستورية، فكانت الأولى ضد شعار «الأمة الإسلامية»، وكانت الثانية ضد «الحكم المطلق» للسلاطين العثمانيين. وتمثل رد الفعل إزاء هذين الخيارين في نهاية القرن التاسع عشر تركياً وعربياً بـ: دعوة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) إلى ارتقاء «الخلافة الإسلامية» التي أنتجت بالضد فكرة «القومية العربية». ولكن هذه الأخيرة انتكست إثر تجزئة «الوطن العربي» ببروز الأوطان التي تكونت من خلالها الدول العربية[٦٣].

أما المشروع الدستوري العثماني لدى الأتراك، فقد انبثقت من خلاله الفكرة القومية العثمانية والتي تطورت إلى الظاهرة الكمالية فيما بعد. أي بمعنى: افتراق الطريق المشترك أمام العرب والأتراك لبناء خيارات من نوع جديد عند فاتحة القرن العشرين.

أ ـ **إصلاحات عثمانية/دستورية** أنتجت أفكاراً قومية علمانية على يد ضيا كوك الب، ثم غدت مرجعية لأعضاء تركيا الفتاة لإحلال القومية التركية كأساس ايديولوجي للدولة بدلاً من الإسلام، ثم تحقيق الاستقلال وإسقاط الدولة القديمة وإحلال «العلمنة» على يد أتاتورك كأساس ايديولوجي للدولة القومية[٦٤].

ب ـ **أفكار عربية** (إصلاحية/إسلامية/قومية) تتفوق فيها الفكرة القومية ليدافع أصحابها أولاً ضد الأتراك إزاء سياساتهم التي مارسوها في «التتريك»، ثم مشروع النضال ضد الاستعمار لتحقيق الاستقلالات الوطنية، وبناء الدولة القطرية على حساب الدولة القومية العربية، ثم بناء مفاهيم توفيقية بين العروبة والإسلام في دول، وبقاء أنظمة ثيوقراطية وأوتوقراطية في دول أخرى، ودساتير علمانية وايديولوجيات راديكالية في دول من نوع ثالث[٦٥].

٣ ـ التوجهات المستقبلية للأتراك

إن لتركيا اليوم طموحات سياسية وإقليمية في أن تتزعم منطقة الشرق الأوسط اقتصادياً كما ذكر وزير الدولة التركي كامران اينان قائلاً: «إنه مع انحلال أنظمة الكتل والزعامات الكبرى نتيجة التطورات الحاصلة في العالم وأوروبا الشرقية، سوف يثار

---

(٦٣) سيّار الجميل، «الخطاب التاريخي العربي في فترة ما بين الحربين العظميين: محاولة ابستيمولوجية في إثارة بعض الإشكاليات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٣ (أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ٧٢، الهامش رقم (٢٥).

(٦٤) تفاصيل موسعة كتبها برنارد لويس في أشهر دراساته: Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford Paperbacks; no. 135, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1968), pp. 21-65.

(٦٥) Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970), pp. 15-43.

موضوع أنظمة الزعامات الاقليمية وستصبح تركيا زعيمة الشرق الأوسط في المستقبل». وعبّر الوزير اينان عن آرائه الشخصية غير الرسمية تحت شعار «العالم المتغير: أوروبا الشرقية وتركيا»(٦٦). فما هو التوجه التركي غير المنظور في رسم أبعاد العلاقات الاقليمية؟

إن توازناً دولياً في أوروبا قد تكوّن نتيجة انقسام العالم إلى معسكرين منذ قرابة نصف قرن. أما اليوم، فقد انسحب أحدهما من الميدان بعد انهياره، وانطلق الآخر لكي يفرض إرادته على العالم إلى حد كبير! هكذا، فمن المحتمل أن نعود إلى النظام الكلاسيكي في سياسة ما قبل الحرب العالمية الأولى، أي: «إن الكل سيدير دفته الخاصة»، وفي هذه الحالة ستزداد النزاعات الاقليمية، وتتغير الموازين في البلقان والشرق الأوسط وبعض المناطق الافريقية. ومن أكبر الاحتمالات أنه ستطفو النزاعات القديمة التي كان العالم مسيطراً عليها منذ سنوات طويلة تسبق مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩. فماذا سيظهر؟

عند انحلال أنظمة الكتل والزعامات الكبرى سيتولد نظام الزعامات الاقليمية وخصوصاً في المناطق الساخنة من العالم، تلك التي تعجّ بالمشاكل القومية والعرقية والاقلياتية والدينية والطائفية والاجتماعية والايديولوجية. وافترضْ أن الزعامات ستتبلور مع هذا العقد من الزمن، ثم تتكون وتفرض هيمنتها عند مطلع القرن القادم: اليابان والصين في الشرق الأقصى، وألمانيا في أوروبا... أما الشرق الأوسط، فإن الأتراك يطمحون إلى تولي زعامته الاقليمية في ظل التفكك العربي والصراع العربي ـ الصهيوني بسخونته أو برودته، وفي ظل حالة إيران الأصولية وتراجع مكانتها الدولية والاقليمية التي كانت عليها قبل أكثر من عقدين من الزمن(٦٧).

السؤال الآن: هل ثمة خطط وأساليب وموروثات وأوضاع باستطاعة تركيا استخدامها أو استغلالها من أجل الوصول إلى تحقيق طموحاتها المستقبلية؟

أ ـ أسباب سياسية وعسكرية/لوجستية تضطلع بها مؤسساتها السياسية والعسكرية المرتكزة على المبادئ الكمالية، وهي التي تحكم علاقاتها الخارجية مع الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية معاهداتياً بشكل واضح وصريح.

ب ـ عوامل تاريخية موروثة عن انتمائها الى المركزية العثمانية، وهو إرث غني في الهيمنة الاقليمية لأجزاء واسعة من الشرق الأوسط، فضلاً عن تجاربها الاقليمية المرتبطة بالغرب، وخصوصاً في حلف بغداد وحلف السنتو واهتمامها اليوم بتزعم حلف إسلامي مع الغرب.

---

(٦٦) *Cumhuriyet*, 12/2/1990.

(٦٧) الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الثانية)».

ج ـ **دوافع اقتصادية وتقانية وإروائية** من أجل تطوير برامجها الزراعية والاجتماعية[٦٨].

٤ ـ الأتراك والعرب: الثوابت والمتغيرات

لقد كانت الثوابت والمتغيرات ولم تزل أساسية في السياسة التركية، والتي دامت منذ عقد الثلاثينيات. لقد عرض البروفسور فاخر ارما أوغلو تلك «الثوابت» كونها «مبادئ» ليس من خلال المنظور التاريخي، وإنما على أساس المرحلة السياسية التي شهدها النضال الوطني وعهد الجمهورية معاً، ويمكننا إجمالها بالآتي:

أ ـ **القومية التركية** التي يتشكل مبدأها من جعل الحدود الوطنية والأتراك في الخارج والمصالح التركية القومية فوق كل الاعتبارات.

ب ـ **الاستقلالية التامة** في اتخاذ القرار والمساواة في العلاقات الدولية وفي الحقوق والمعاملة بالمثل.

ج ـ **دمج مفهومي القومية والإنسانية** في بنية واحدة، إذ جعل أتاتورك من مناصري فكرة سياسة عالمية تنشد رخاء المجتمع البشري.

د ـ **مناصرة السلام** باتباع سياسة سلمية من أبرز عواملها: عقد المعاهدات ونزع السلاح وإزالة الاختلالات الاقتصادية بين الأمم.

هـ ـ **السياسة الأمنية** باتباع معاهدة واحدة بين السلام والأمن، ولا يجوز التضحية بالأمن من أجل السلام وحده.

و ـ **النزعة التغريبية** كنتيجة طبيعية للثورات المتجهة نحو الغرب، ويشكل هذا «الأساس» أحد أبرز أركان السياسة الخارجية.

ز ـ **مناهضة الاستعمار** كمبدأ أساسي في السياسة الخارجية.

ح ـ **مناهضة الشيوعية** من خلال الاهتمام بالاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية[٦٩].

---

(٦٨) انظر تفاصيل موسعة وآراء جديدة في: جلال عبد الله معوض، «ندوة **المستقبل العربي**: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات (ورقة العمل)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ٩٢ ـ ١١٢. وانظر وجهات نظر حسن أبو طالب وطلعت مسلم وناصيف حتي وهيثم الكيلاني في: أحمد الرشيدي [وآخرون]، «ندوة **المستقبل العربي**: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» أدار الندوة هيثم الكيلاني؛ أعدّ ورقة العمل جلال عبد الله معوض؛ أعد تقرير الندوة محمد صفي الدين خربوش، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ١١٣ ـ ١٢٤.

(٦٩) **أضواء الأنباء** (أنقرة) (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨).

إن هذه الثوابت التركية قد جمعها قاسم مشترك في إطار بناء العلاقات الدولية، ذلك أن المصالح التركية البراغماتية قد اختلفت اختلافاً جذرياً إزاء المصالح العربية المضطربة. كيف؟

إن ما أصاب العرب في تكوينهم التاريخي المعاصر على مدى سبعين سنة، من اضطرابات سياسية وتغيرات اقتصادية وتبدلات انقلابية/عسكرية خطيرة، قد أفرز عدة نتائج معاكسة لما هو عليه الحال في السياسة التركية، ذلك أن أبرز ما حدث يمكننا تحليله كالآتي:

أ ـ **الازدواجية** في طبيعة العلاقات السياسية الخارجية، فهناك من يتعامل مع الغرب منذ الحرب العالمية الأولى، ولكنه لا ينزع نحو «التغريب» في بناء الثقافة والسياسة والحياة الاجتماعية والفكرية.. وهناك من وثّق علاقاته مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية والصين، ولكنه بقي يحارب الشيوعية بشقيها (اللينينية والماوية) ويناهض الاشتراكية (العلمية).

ب ـ **الثورات الوطنية** والانتفاضات الجماهيرية والانقلابات العسكرية والتغيرات الايديولوجية التي حدثت في بعض الأقطار العربية الأساسية قد اجتثت جميعها الثوابت السياسية التي كانت عليها أنظمة تلك الأقطار، فغدت ذات توجهات جديدة لا ثوابت عندها، فأثّر ذلك كثيراً في البنية السياسية العربية.

ج ـ **التغيرات الاقتصادية العربية** إثر اكتشاف موارد استراتيجية كالنفط قد أحدثت اختلالات في بلدان عربية لم يكن لها أو لمنطقتها الاقليمية أي شأن على حساب أقطار عربية أخرى غدت فقيرة وكسيحة في مواجهتها رغم ما تمتعت به من ثقل سياسي وموروث تاريخي وموقع جيو ـ استراتيجي.. وهذا ما لم نجده في تكوين تركيا المعاصر.

د ـ يعاني العرب والأتراك اليوم هموماً مشتركة، وعلى الأخص: ما آل إليه التطرف السياسي والعرقي والديني، إذ إن وضعهما معاً تشوبه المنغصات مع تداول الأيام السريعة.

٥ ـ الراديكالية والماركسية واليسار عند العرب والأتراك

يوضح لنا التاريخ الراديكالي اليساري لتركيا أن لا حياة للراديكالية واليسار والاشتراكية لمستقبل تركيا من خلال ما أعلنه الواقع السياسي المعاصر على امتداد الثلاثين سنة الأخيرة. وعلى الرغم من نضالات اليسار التركي الفعال، فإنه لم يحظَ إلا بتأييد قليل علماً بما يشكله الشعب التركي من ثقل سكاني/اجتماعي ونخبوي/ثقافي، فضلاً عن السمات التي فرضتها سياسات العصر زمانياً وسياسات قوى الكتلة الاشتراكية المجاورة للأتراك جغرافياً.

إن تحقيق الاشتراكيين الأتراك لـ ٣ بالمئة من الأصوات قومياً عام ١٩٧٩ يجعلنا نفكر

ملياً فيما أصاب المجتمع التركي على امتداد عقود زمنية طويلة من الانطواء على الايديولوجيا الكمالية. وخرج كل من الاشتراكيين واليسار التركي خالي الوفاض بعد أن غدت تنظيماته غير مشروعة، وخصوصاً جماعتي «الطريق الثوري» و«التحرير»، فضلاً عن الجماعات التركية الثلاث الموالية للسوفيات، وبعض من كان ضمن اتحادات مهنية أو طلابية ونقابية، وهناك «الحزب الشيوعي التركي» التقليدي الذي كان له نفوذه في داخل المصانع والنقابات(٧٠).

أما اليمين المتطرف، فقد تميز بضخامة حجمه ووحدته وصلاته الوثيقة مع الأجهزة الرسمية، في حين كان اليسار عاجزاً عن التوحد ضد اليمين نظراً لانقساماته إلى أجنحة متنافسة قوية بحكم انقسامات المجتمع التركي. وحتى ذلك الزعيم الاشتراكي الديمقراطي لحزب الشعب الجمهوري بولند أجاويد، فإنه قد فشل في تدعيم قاعدته الشعبية بعد حصوله على أغلبية برلمانية ضئيلة عام ١٩٧٧ من خلال تجسيده الفعلي للدولة على حساب دعوته الجماهيرية في المؤازرة النضالية ضد اليمينية الفاشية التي بدت واسعة الأبعاد. وجاء سليمان ديميريل عام ١٩٧٩ إلى السلطة بمساعدة حزب الخلاص الوطني، وهو حزب الأصولية الإسلامية (في العرف السياسي التركي) فضلاً عن مساندة حزب العمل الوطني وهو حركة الفاشية التركية التي كانت فرقها الإرهابية معروفة باسم «الذئاب الغبراء»، وتقهقر اليسار التركي يوماً بعد آخر بسبب عجزه في أن يحفر له مكاناً تاريخياً مؤثراً في البنية التركية على الرغم من ايديولوجيته الجماعية الجماهيرية الشعبية(٧١).

ولدت الشيوعية التركية منذ عام ١٩٢٠ كسيحة، بل وجهيضة خارج حدود تركيا على حساب انتصار الحركة الاستقلالية التي قادها أتاتورك.. وعلى امتداد تاريخ معاصر طويل.. وكما أكدت عليه أزمات الستينيات واضطرابات السبعينيات ومشكلات الثمانينيات(٧٢). إن اليسار التركي لم يزل صغير السن في طروحاته ومقصراً في معالجاته السياسية رغم تشدقاته الايديولوجية. كان نموه يضمر شيئاً فشيئاً ويذهب نضجه من خلال القرارات المركزية التي قوضت مبادئ الديمقراطية، ومن خلال الصخب الثوري

---

(٧٠) انظر: أحمد شميم، «مأساة اليسار التركي،» في: نوبار هوفسبيان، محرر، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ساهم في إعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١٥٣.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٥. وانظر مقارناً: Joseph S. Szyliowicz, «Elites and Modernization in Turkey,» in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East*, States and Societies of the Third World (Cambridge, MA: Schenkman Publishing Company, 1975).

(٧٢) انظر متوسعاً في تاريخ الشيوعية التركية وأصولها وارتباطاتها، في: George S. Harris, *The Origins of Communism in Turkey*, Hoover Institution Publication (Stanford, CA: Hoover Institution, 1967).

الذي ما كان له أن ينجح بتصفية الشرعية.. فماذا حدث؟

لقد تحول الماركسيون الأتراك، كما كان عليه حال الماركسيين العرب، إلى بنية سياسية هشة معرضة للموت قبل انهيار الاتحاد السوفياتي بزمن طويل. إن التشدق بالديمقراطية وسيلة تباينت عن الغاية، وذلك من خلال ممارستها التي تحول دون الديمقراطية، فكانت النتيجة أن تشرذم اليسار التركي(٧٣)!

إن من أبرز الهنات التي قصمت ظهر كل من اليسارين التركي والعربي، فيما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي، أن لكليهما إيماناً راسخاً بالبحث عن حلول جاهزة وغريبة عن الواقع بكل مشاكله وموروثاته وعناصره.. وبقي الشيوعيون (بشكل خاص) موالين للسوفيات. ويمكننا أن نجد في بعض الجماعات اليسارية التركية اقتراباً من تراث ماضيهم المعقد والقائم على النضال المسلح، ولكن ضمن قناعات ستالينية وبأقنعة لينينية أو بأردية ماوية! أما اليساريون الكماليون فكانوا الأكثر بحثاً عن سياسة تركية تقدمية بلباس «الدولتية الكمالية».. ولعل بولند أجاويد هو الرجل الأقرب إلى السياسة التقدمية بإيجاد «شعبية» في الاقتصاد التركي، في حين أثبتت سياسة سليمان ديميريل أنها أكثر تقدمية بإيجاد «ديمقراطية» من خلال التعددية التركية.

أما الراديكاليون العرب فقد كانت أحزابهم اليسارية متوترة في علاقاتها، وحفلت بالتناقضات والانقسامات والانشقاقات(٧٤)، ومن ثم الصراعات الدموية، ولم تبرز أحزاب اليسار العربي من خلال السلطة في العمل بمبادئها التي ادعت أنها قد انبثقت من القاعدة الجماهيرية، في حين نجح بعض الزعماء القياديين بتحقيق منجزات تقدمية لصالح الجماهير العربية في ريادتهم، وكان ذلك كله قد انبثق من رأس السلطة الفوقية، وبقيت القوى اليسارية التحتية لا فاعلية تاريخية لها على الرغم مما قدمته من ضحايا وما تحملته من مشاق وما عانت هنا أو هناك من اضطهادات.

مضى الوقت واحترق الزمن دون أن يتعلم اليسار العربي والتركي من التيارات الفكرية والسياسية كيف يبني له مستقبلاً في الزمن المنظور على أقل تقدير، وأن يتعلم من الدروس التي عاناها. وعليه أن يتنبه إلى أن جملة من التفاعلات التاريخية في طريقها إلى

---

(٧٣) التفاصيل في: Jacob M. Landau, *Radical Politics in Modern Turkey*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 14 (Leiden: E. J. Brill, 1974), pp. 71-79.

(٧٤) انظر تحليلات خدوري عن «الحركة الشيوعية» العربية، في: Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics*, pp. 91-115.

وانظر المزيد من التحليلات الوافية عن الراديكالية العربية في: **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (ندوة)، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، مشدداً على دراسات كل من: لطفي الخولي وكريم مروة ومهدي الحافظ، ص ١٧ ـ ٥٠، ١٧١ ـ ١٨٤ و٣٠٣ ـ ٣١٢ على التوالي.

تأسيس منظومات فكرية وايديولوجية من نوع جديد في القرن القادم. فما عليه إلا أن يكون أكثر وحدة وتعقلاً في بناء بعض أفكاره وتجاربه الاشتراكية، وذلك من خلال إيمانه الحقيقي بالديمقراطية وبنائها الاجتماعي من خلال مبدأ «التعددية»، على أن يكون هذا الخيار هو الأساس والمرتكز الذي يمكن للعرب والأتراك أن يبنوا مستقبلهم عليه في قابل.

٦ ـ توظيف التحولات: التطبيقات والإصلاحيات

إن البنية القومية للتركيبة التركية هي مجموعة عناصر تؤلفها المعتقدات والدوافع والمؤسسات السياسية والاجتماعية التي انبعثت تحديثاتها من خلال ما خلفته البنية التاريخية العثمانية «الواقعية» أكثر من ارتباطها بعناصر «مثالية»، فاختلفت في ذلك عن نظام الأنظمة العربية، ذلك «النظام» الذي ارتبط تفكيره وممارساته بعناصر مختلطة ومثالية وفي زحمة من المتغيرات القديمة والحديثة، فتباينت جملة هذه «المتغيرات» العربية مقارنة بـ«الثوابت التركية»[٧٥]. وعليه، فإن السياسة الدولية والداخلية بدت متغايرة على أشد ما يكون التغاير حزبياً وعقائدياً وايديولوجياً واقتصادياً بين النظام التركي في التحديث ونظام الأنظمة العربية في التجديد والانبعاث.

لقد سعت تركيا لتوظيف أكثر المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية فعالية من أجل استخدام الموارد النادرة، وفي مقدمتها الموارد المائية مثلاً، في حين لم ينجح العرب البتة بتوظيف مواردهم الأساسية كالنفط، مثلاً، في بناء نظامهم السياسي والاقتصادي الذي انحسر كثيراً بفعل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية خلال العقدين الأخيرين[٧٦]، أما في تركيا، فإن اتجاهات استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة آخذة بالتزايد منذ السبعينيات وحتى يومنا هذا باستبدال التراكيب والعناصر القديمة بأخرى جديدة ومتنوعة، فتطورت بعض الأقاليم المتخلفة نسبياً أولاً، ثم تحسنت معدلات التبادل التجاري بزيادة الفائض التصديري من السلع ثانياً[٧٧]، مما وضع السياسات الاقتصادية العربية المجاورة لتركيا أمام إشكالية التصرف في مياه الأنهر المتشاطئة وخصوصاً في نهري دجلة والفرات..

---

(٧٥) انظر تعقيب سيّار الجميل على بحث: خالد زيادة، «الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية،» ورقة قدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.**

(٧٦) انظر الأفكار التي كتبها تيرنر، في: Bryan S. Turner, *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development* (London: Heinemann Educational, 1984), pp. 61-117.

(٧٧) انظر تحليلات كمال كاربات المهمة في الستينيات، في: Kemal H. Karpat, «Society, Economics, and Politics in Contemporary Turkey,» *World Politics*, vol. 17, no. 1 (1964), p. 281.

وقارن ذلك مع استنتاجات هرشلاغ المتأخرة: Hershlag, *The Contemporary Turkish Economy*, pp. 29-51.

وأمام مثل هذه «الإشكالية» الدولية/الاقليمية، لا بد من استخدام سياسة عربية واقعية ومنطقية ودولية في التعامل مع الأبعاد الحقيقية للاتجاهات السائدة بين العرب والأتراك.

وخلافاً للبلدان العربية التي استهلت منهاجها للإصلاح الزراعي والإعمار وحركة البناء الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية[٧٨]، كانت تركيا قد قطعت شوطاً على طريق تجربتها الخاصة في ذلك، تلك «التجربة» التي قادها حزب الشعب الجمهوري في ضوء فلسفة أتاتورك ورؤيته الخاصة للإصلاحات وايديولوجيته الذاتية في التحديث. على أن نتائج الحرب الثانية التي انعكست على تطورات السياسة الداخلية التركية قد قررت طي صفحة الحزب الواحد وفتح صفحة التعددية الحزبية، فكشفت حقيقة تقول بأن مجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية كانت تسير باتجاه توطيد القاعدة المادية للطبقة البرجوازية، وهي «الطبقة» التي تؤلفها عناصر البنية الكمالية باعتبارها تعبيراً حياً لمصالحها في حين كان حزب الشعب الجمهوري واجهتها السياسية الوحيدة.

٧ ـ التبدلات في السياسة الاقتصادية بين عالمين

إن فتح صفحة التعددية الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية قد خلق بالضرورة مركزي استقطاب رئيسيين للبرجوازية التركية[٧٩]. هذان المركزان المحكومان جدلياً إلى روابط المصلحة المشتركة كانا قابلين للتحلل والتفكك في ظروف المنافسة البيروقراطية أو عند تقرير مسار وحجم التغييرات المطلوبة في ضوء المرحلة التاريخية وعلى كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وهكذا أصبح معروفاً لدى المهتمين بتطور تركيا على مدى القرن العشرين أن جزءاً من الحقيقة كان ضرورياً لتوجيه الإعلام الوجهة المطلوبة، وأن وجود قوتين أو أكثر متنافستين على السلطة أصبح مقيداً لإبراز الحقائق بصورة أكثر جلاء. وباختصار شديد، يمكن القول إن جملة من المسائل الاقتصادية أضحت من الأوراق المهمة التي أمسك بها قادة الحزب الديمقراطي ليس للتشهير بتقصير حزب الشعب الجمهوري بشأنها، وإنما لطرح منهاج ينال تأييد الناخبين، ويتكفل بتحقيق انتصار الديمقراطيين على الشعب الجمهوري. . وبقي الإصلاح الحقيقي يروح ويغدو في مكانه، وعند نقطة التقاء المصالح المشتركة التي كانت تجمع الحزبين بوصفهما الواجهتين الرئيسيتين للبرجوازية التركية.

لقد أدرك حزب الشعب الجمهوري في وقت لاحق من السبعينيات أن استعادة

---

(٧٨) تحليلات وشروحات وافية عن السياسات المتنوعة التي استخدمتها كل دولة عربية بعد الحرب العالمية الثانية، انظر: John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development* (New York: St. Martin's Press, 1980).

(٧٩) Teoman Fehim, tr. and ed., *Turkey, 1988* (Ankara: [n. pb.], 1988).

مركزه في السلطة غير ممكنة حتى بقوة الجيش، وأنها تتطلب دوراً أكثر انتهازية إزاء قضية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، لكن الوقت كان قد تأخر كثيراً، وبخاصة بعد أن غمرت الأحزاب الهامشية كلاً من الشارع السياسي والمسرح السياسي، وكانت مراهناتها الرئيسية تقوم على برامج متطرفة في مسائل مختلفة تقف المشاكل الاقتصادية في مقدمتها[٨٠].

ولكن؟

تعدّ السياسة الاقتصادية الحالية مشجعة وداعمة للاستثمارات الأجنبية من خلال التسهيلات المختلفة التي قدمت لهذه «الاستثمارات»، مما قاد إلى الاستنتاج بأن حجم الاستثمارات المستقبلية سيأخذ اتجاهاً متصاعداً، وبخاصة في القطاعات الصناعية والخدمية التي استحوذت على الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات خلال السنوات (١٩٧٩ ـ ١٩٨٦). كما يمكن الاستنتاج بأن أهم ما يترتب على تزويد حجم الاستثمارات الأجنبية وتوقعات تزايدها المستقبلي هو تأسيس واندماج الاقتصاد التركي باقتصادات البلدان الرأسمالية المتقدمة عن طريق آلية نشاط الشركات المتعددة الجنسيات[٨١].

إن تطوراً كبيراً سيلحق بالاقتصادات التركية، وسينعكس ذلك جوهرياً على مجموع العلاقات التي تربط التشكيلات الاجتماعية (Social Formations)، فضلاً عن التجديدات التي سيخلقها المجتمع بفعل حالات التوالد الذاتي (Self-Reproduction) ودوام نسق العلاقات الإنتاجية، وتطوير قوى الإنتاج. فتركيا ليست كالعديد من البلدان العربية، دخلت كما دخلوا في المشاكل الايديولوجية التي عاشها المجتمع العربي في أبرز أقطاره وبيئاته.. ناهيكم عن سوء التطبيقات على طريق «الاشتراكية»، مثلاً، التي خلقت أفكارها وتشكيلاتها المضطربة سياسياً لا اقتصادياً: تشوهات في البنى الطبيعية للمجتمع العربي الذي يختلف في طبيعته التاريخية المتوارثة اختلافاً كبيراً عن المجتمعات الأوروبية في مجريات التاريخ الحديث[٨٢]. إن ما حدث عربياً لم يحدث تركياً، إذ بقي دوام النسق الرأسمالي والذي تطور بحكم التحول التدريجي عبر حالة الإصلاحات العثمانية إلى جزء من النظام الرأسمالي العالمي مع بقاء خصوصية العلاقات الإنتاجية على حالة استمرارها

---

(٨٠) انظر: Ergun Ozbudun, *Social Change and Political Participation in Turkey* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), pp. 111-112, and

حكمت قفلجملي، **مسائل الثورة في العالم الثالث: الامبريالية والنموذج التركي**، ترجمة ف. لقمان (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، ص ٦٣.

(٨١) قارن: Metin Demirşar, «Turkey's Özal Expected to Win Mandate to Continue His Overhaul of Economy,» *Wall Street Journal*, 27/11/1987.

(٨٢) من المهم الاطلاع على ما كتبه محمود عبد الفضيل عن «القضايا والمشكلات التنظيمية للبناء الاشتراكي» عند العرب، في: محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٩٤ ـ ١٠٠.

دون أن تفسدها التطبيقات الجديدة وتمزق تلك الأفكار الغربية محتواها التاريخي.

ثمة سبب آخر أضرّ كثيراً بالنظام الاقتصادي العربي، ذلك هو أوضاع الانقسامات السياسية بين عدد كبير من البلدان العربية، وهو أمر يدركه الأتراك تمام الإدراك مقارنة بأوضاعهم السياسية المتماسكة في القرن العشرين. إن مجلس الوحدة الاقتصادية الذي انبثق عام ١٩٥٨ بموافقة الجامعة العربية لم يبقَ فيه اليوم إلا أربع دول عربية فقط نظراً للانقسامات السياسية العربية. وهناك بعض أصحاب الدراسات والآراء التي كانت متفائلة بالنسبة للاتجاه المغاير الذي ستسلكه تركيا ـ على حدّ زعمهم ـ في نهاية هذا القرن والمتمثلة بانضمام إيران وتركيا والبلدان العربية الى سوق عربية واحدة[٨٣]!

ولكن؟

لا يمكننا قبول هذا «الرأي»، ونحن نتلمس اليوم حجم المشكلات الضخمة في المنطقة سياسياً واقتصادياً مع تحول الخلافات المستديمة إلى صراعات دولية وحروب طويلة. ثم هل تنسجم هذه «الأحلام» منطقياً مع التزام تركيا الدائم والمستمر بحلف الناتو، فضلاً عن اعترافها منذ عهد بعيد بإسرائيل؟ ثم يجيب الأتراك المجندون لانضمام تركيا إلى أوروبا عن سؤال يقول: ما المانع في أن ننضم إلى الدول الأوروبية من طرف، وأن نتعامل مع الدول الإسلامية من طرف آخر[٨٤]؟

٨ ـ المشاكل والكوابح والأزمات

يعاني العرب والأتراك مشاكل عديدة ومتنوعة ومتباينة، ومنها ما تفاقم مؤخراً وخصوصاً في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وعلى الرغم من تعقيدات المشاكل العربية: الدولية والاقليمية والداخلية، إلا أن تركيا تعاني اليوم مشاكل داخلية معقدة، ولكنها أزمات جهوية. فقد كانت منطقة شرقي وجنوب شرق تركيا مسرحاً للتوتر وعدم الاستقرار نتيجة النزعات الانفصالية والعرقية والطائفية بشكل كبير، والتي اعتمدت الأساليب العنيفة والإرهابية في واقع اجتماعي متنوع يتلون من عدة قوميات وأقليات

(٨٣) لقد عالج هذا «الموضوع» الحيوي بعض العلماء المبرزين من المفكرين الاقتصاديين العرب، أذكر منهم: خير الدين حسيب وعبد الحسن زلزلة ومحمد لبيب شقير وبرهان الدجاني وجلال أحمد أمين ومحمود عبد الفضيل وعبد اللطيف الحمد ويوسف صايغ والحبيب المالكي وعبد الحميد إبراهيمي وعبد العال الصكبان وحازم الببلاوي وعصام عاشور وغيرهم. انظر: **ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤**، تحرير أحمد جامع ([عمان]: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ القاهرة: معهد التخطيط القومي؛ الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦)، مع مراجعة وثائق وتوصيات مؤتمرات الاقتصاديين العرب المنشورة في: عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**، الملاحق ذات الأرقام (١) ـ (٤)، ص ١٨٧ ـ ٢٠٤.

(٨٤) قارن: Stephanie G. Neuman, ed., *Defense Planning in Less-Industrialized States: The Middle East and South Asia* (Lexington, MA: Lexington Books, ©1984), p. 123.

وأديان مختلفة ومذاهب وطوائف متنوعة. وان الانقسامات الفكرية والمبدئية والسلوكية بينها جميعاً تزيد من هوة الفوارق الإثنولوجية، مما يعكس المزيد من المخاطر على تكامل تركيا واستقرارها والتي تُستخدم جميعاً كآليات مثيرة للامبريالية في الشرق الأوسط.

إن من أبرز المشاكل والأزمات الداخلية التي تواجه تركيا هي:

أ ـ المشكلة الأرمنية: تتمثل بمطالبة الأرمن بست ولايات تركية وتعويض قدره ٥٠ مليون باوند استرليني. وقد شدد الأرمن من العنف على أيدي «جيش التحرير الأرمني»، وإن مشكلتهم معقدة جداً من الناحية التاريخية والإنثروبولوجية. وقد رفضت الحكومة التركية مطاليب الأرمن ورفضت أيضاً استمزاج وجود حكم ذاتي محلي للأرمن.

ب ـ المشكلة الكردية: للأكراد تاريخ حافل بالممارسات السياسية والانشقاقات الحزبية، ولم يكن الأكراد يتمتعون بثقلهم السياسي في تركيا. ويقف في الساحة اليوم «حزب العمال الكردستاني» الذي أعلن في عام ١٩٧٩ متركزاً في شرقي تركيا، وكانت له مؤتمراته السياسية وجيشه السري المعروف بـ «قوات تحرير كردستان» وتوجهاته ماركسية. ومن أبرز المنظرين فيه عبد الله اوجلاه ومظلوم دوغان. ويشكل هذا «الحزب» عامل قلق لتركيا نظراً لما يثيره من عنف داخلي في البلاد.

ج ـ المشكلة الطائفية: وتكمن أيضاً في شرقي الأناضول الذي تقطنه جماعات طائفية متعددة تميل بعواطفها نحو إيران. وقد وقعت أحداث مريرة على أيدي القوى الطائفية المتطرفة مستهدفة علمنة الدولة وسلامة الوحدة الوطنية، وآخرها ما حدث في سيواس، العاصمة الروحية للتركمان العلويين، من أعمال دموية... أسفرت عن مصرع ما لا يقل عن ٤٥ شخصاً وإصابه أكثر من ١٦٠ بجراح.

وهناك ثمة **مشاكل اقليمية** بينها وبين بلغاريا وقبرص واليونان حول الأقليات والجاليات التركية فيها، فضلاً عن معطلات للدور التركي من قبل روسيا وإيران إقليمياً في الجمهوريات الآسيوية، ناهيكم عن أوضاع المياه المتشاطئة بين العرب والأتراك(٨٥).

ثالثاً: استنتاجات تاريخية

١ ـ تباين الذهنية والفعل التاريخي

لقد كان العثمانيون الأواخر والكماليون الجدد إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية يمثلون، بالنسبة لقطاعات عريضة من المثقفين والمفكرين والزعماء العرب، ذلك الحضور الكبير والغريب بين مرجعياتهم، بل وتمثل تركيا الحديثة والمعاصرة ذلك «الإلهام» الذي

---

(٨٥) لقد صرّح وزير الدولة التركي كامران اينان في ندوة «تركيا نحو القرن ٢١» التي انعقدت في لندن بإشراف غرفة صناعة وتجارة لندن عام ١٩٩١ بأن: «تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة القادرة على الدخول في علاقات متكافئة ومثمرة مع العالم الغربي (المسيحي)». انظر: *Turkish Daily News*, 11/4/1990.

شكل عنصراً دافعاً لرجالات النهضة العربية في هرولتهم الساخنة بدروب القرن العشرين دون معرفة حقيقية بالعناصر والتكوينات والأنساق التاريخية التي طورت الحياة التركية المتباينة جداً عن الحياة العربية كما تتراءى كل منهما عليه اليوم، بدءاً بتأسيس الجمهورية التركية التي شيدت على مرتكزات التحول الدستوري الليبرالي وعلى امتداد عقود زمنية ثمانية، فتمثلت تركيا نسقاً أحادياً ببناء دولة وسيرورة مجتمع، في حين اضطربت الحياة السياسية العربية وبخضم حالات عدة تمثلها تأسيسات متباينة ومرتكزات مختلفة، واضطرابات متنوعة وأنساق دول متعددة على امتداد هذا القرن(٨٦). كيف؟

شهد التكوين التاريخي العربي بعد الحرب العالمية الثانية أحداثاً عاصفة جداً لم يشهدها التكوين التركي المعاصر على الرغم من بعض المجريات السياسية، ولكن تفاوتت الأهداف والنيات والأغراض بين العالمين ضمن سياقات متباينة في المفاهيم والأفكار والايديولوجيا، وحتى في الصراع على السلطة، فما اصطُلح عليه عربياً بـ «الثورات»، فقد اصطُلح لما حدث من متشابهات في تركيا بـ «الانقلابات العسكرية». صحيح أن المجتمع العربي قد انتقل إلى مرحلة جديدة من التحولات الهلامية وزادت المشاكل وكثرت المطالبات(٨٧)، فاختلف في ذلك عن تركيا التي قادت فيها التغيرات الفوقية في قمة نظام الحكم وقشرته الخارجية إلى زيادة وتيرة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأفضت كلها إلى تغييرات جوهرية في البنى الحقيقية للمجتمع.. فالمعايير والقياسات متباينة على أشد ما يكون التباين بين ذهنيتين: عربية وتركية.. كيف؟

ذهنية فكرية عربية ترى، مثلاً، أن القضاء على التخلف والتبعية، وأن تطوير الاقتصادات الوطنية ورفع مستوى المعيشة والتكامل الاقتصادي قومياً لا تتم إلا بتصفية العلاقات مع الغرب (الاستعماري) وتحقيق الوحدة القومية..

وذهنية **فكرية تركية** ترى، مثلاً، أن ذلك كله لا يتم إلا من خلال بناء علاقات وطيدة مع الغرب (وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية)(٨٨).

---

(٨٦) للتوسع في ذلك، انظر: Sabri Sayari, «Turkey: The Changing European Security Environment and the Gulf Crisis,» *Middle East Journal*, vol. 46, no. 1 (Winter 1992), pp. 9-21.

وانظر أيضاً: «تقاليد عثمانية تحت جلد التجربة العلمانية التركية،» **المنار**، السنة ٥، العدد ٥٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ١٧٢ ـ ١٧٦. وانظر ما كتبه مورتون ابراموفيتش، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا (١٩٨٩ ـ ١٩٩١) في مقالته المهمة: مورتون ابراموفيتش، «تركيا بعد أوزال،» تعريب غسان رملاوي، **شؤون الأوسط**، العدد ٢٣ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٥٩ ـ ٧٤.

(٨٧) لمراجعة التفاصيل والمزيد من الآراء والتحليلات، انظر: سيّار الجميل، «المشروع النهضوي العربي في إطار الحداثة: رؤية نقدية ابيستمولوجية،» **آفاق عربية**، السنة ١٨، العدد ٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ص ١٢.

(٨٨) للتعمق في تفسير هذه «الظواهر» من التحولات الهلامية العربية، انظر: سيّار الجميل، «المشروع الحضاري العربي: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات،» **آفاق عربية**، السنة ١٩، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٣٢ ـ ٤٠.

ثورات عربية تعدّ من التغيرات الفوقية متخذة شكل انقلابات عسكرية مسلحة ملبية لحاجات جماهيرية سياسية أفضت إلى تحولات جوهرية ومشاكل داخلية.

وانقلابات تركية قادتها المؤسسة العسكرية متخذة شكل تصحيحات سياسية من أجل إثراء الايديولوجيا الكمالية التي اشتركت في بنائها النخبات والأحزاب السياسية التركية والتي استندت في تكوينها التاريخي على الغرب، وأفضت إلى استمرار النهج الكمالي بصيغ متجددة وليبرالية وتعددية وثيقة بالغرب.

٢ ـ مساهمات العرب الأساسية: مطلوب دراستها وفهمها

إن الخيارات الفكرية والايديولوجية والقومية والسياسية لدى العرب والأتراك في فهم واقعهم المعاصر وتكوين مستقبلهم المشترك لا يمكنها أبداً أن تفرز فرزاً حقيقياً دون الاشتراك في فهم التاريخ المشترك الطويل والحافل بين الطرفين، والذي حفل بكل الغرائب والعواطف والمشاكل والتناقضات والتشابكات على مدى أربعة قرون قبل القرن العشرين. ولا يمكن للأتراك أن يعتمدوا على مصادرهم التركية والرسمية فقط (والتي يتسم معظمها بالبيروقراطية)، أو على المصادر الأوروبية (والتي يتسم معظمها بالتشوهات) في تصوير الشخصية العثمانية والعربية في آن واحد. تلك «المصادر» و«المعلومات» التي تجعل من الوطن العربي الجذاب (وهو أكبر العوالم الجغرافية العثمانية) وبكل موروثاته وغرائبه وقيمه مادة دسمة للاستلاب، فتحيله إلى يبوسة جافة كالرماد.

إن عملاً تاريخياً منظماً في التاريخ العثماني للعرب سيخرج بنتائج باهرة تفصح عن قوة وهيمنة وعظمة الامبراطورية العثمانية التي تركت انطباعاً مؤثراً على الدارسين والمختصين الغربيين المعاصرين المحدثين. إن ما يحتاجه المؤرخون والمفكرون الأتراك هو الفهم الحقيقي للموروثات العربية ـ الإسلامية ودور التكوينات والنظم والمواريث العربية في أن تصل الامبراطورية العثمانية إلى ما وصلت إليه إبان حياتها المزدهرة[٨٩]. وعندما وصلت إلى منتصف عمرها، كانت قد أثرت فيها كثيراً مواريث أوروبا المتنوعة، بل وبدأت تهددها المخاطر من الداخل والخارج.. فبدأت تتحرك من أجل خلق نظام جديد

---

(٨٩) يقول وحيد خلف أوغلو وزير الخارجية التركي (الأسبق) في حديثه لدى المعهد الملكي للعلاقات الدولية بلندن عن دور تركيا في أوروبا، والتصور التركي بشأن التكامل مع الغرب: «في تركيا الآن شعور شعبي عارم لدى الرأي العام التركي يؤيد الانضمام كعضو كامل للمجموعة الأوروبية، فالأحزاب السياسية، ونقابات العمال، واتحادات أصحاب العمل، والجامعات والأغلبية المطلقة للصحافة تناصر القرار الذي اتخذته الحكومة...» نقلاً عن: وحيد خلف أوغلو في لقاء جمعني به في فندق الكارلتون في بيروت، مساء يوم ١٥/١١/١٩٩٣ أثناء انعقاد «ندوة العرب والأتراك: حوار مستقبلي» من قبل مركز دراسات الوحدة العربية، وما شرحه لي عن ذكرياته وانطباعاته عن بعض القادة والزعماء العرب من خلال تجربته الدبلوماسية إبان الخمسينيات وأبرزهم نوري السعيد وجمال عبد الناصر.

(التنظيمات/الإصلاحية العثمانية) من شأنه أن يبعث الدماء في عروقها، ويعيد الحيوية إلى كيانها السياسي الذي بدأت تهدده الانقسامات في القرن التاسع عشر، بل وتتناهبه المصالح والخطط والامتدادات الأوروبية (البريطانية والفرنسية بشكل خاص)[٩٠]. هكذا، يمكننا أن نقول إن مساهمات العرب الكبرى عند فجر النهضة العربية قد توزعتها عدة بيئات عربية عريقة، سواء في مصر على عهدي بونابرت ومحمد علي باشا، والمغرب العربي على أيدي السنوسيين، والسودان على أيدي المهديين، وفلسطين على يد أحمد باشا الجزّار، وسوريا على يد إبراهيم باشا، ولبنان على أيدي الشهابيين، والعراق على يد داود باشا، وتونس على أيدي البايات الحسينيين، والجزائر على أيدي الدايات الجمهوريين[٩١].. كلها نماذج عربية استمدت حيويتها من البيئة العربية الاقليمية الموحدة في كبح جماح المخاطر الكبرى التي واجهتها قسمات عريضة برية وبحرية من الامبراطورية العثمانية.

٣ ـ الشراكة التاريخية والتفكك الاقليمي والتباعد السياسي

إن السياسات العثمانية في القرن التاسع عشر، والتي اتّبعتها أجهزة الدولة على عهود متوالية وعديدة جمعها قاسم مشترك واحد ستظهر نتائجه لاحقاً في حياة كل من العرب والأتراك معاً، ذلك أن السياسة الإصلاحية التي اتبعها السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) والتنظيمات الخيرية التي أقرها السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ ـ ١٨٥٦)، والمسألة الدستورية التي ظهرت على عهد السلطان عبد العزيز (١٨٥٦ ـ ١٨٧٦)، وذروة التنظيمات العثمانية[٩٢] على يد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، جميعها كانت تتنامى في خضم «العثمنة» التي عدّت منهجاً ارتكازياً في بناء تاريخ تركيا الحديثة إبان القرن التاسع عشر الذي غدا جذراً حقيقياً لتكوين تركيا المعاصرة في القرن العشرين، في حين لم تكن هذه «المرتكزات» التاريخية من الأسس التي اعتمدها العرب في معالجة أوضاعهم إبان القرن الماضي، ولا سبلاً منهجية حيوية في خلق نظام جديد من الإصلاحات، ولا جذوراً حقيقية في تكوين دولة (أو دول) عربية على غرار ما حدث للأناضول الذي انبثّت فيه تلك الموروثات العثمانية التي ما برحت حتى يومنا هذا سارية وقيد التنفيذ!

---

(٩٠) حول مجموعة المتغيرات والتحولات في البنية التاريخية للشرق الأوسط، انظر: سيّار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤).

(٩١) انظر التفاصيل في: سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: جامعة الموصل؛ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٣٢٥ ـ ٣٩٨.

(٩٢) انظر تحليلات وافية في: سيّار الجميل، «النهضة العربية الحديثة والمعاصرة،» في: **الأمة العربية: الثقافة الوطنية والقومية**، مجموعة من المؤلفين (بغداد: وزارة التعليم والبحث العلمي، ١٩٩٣)، ص ٨٩ ـ ٩٥.

واليوم؟

ليس العرب والأتراك بحاجة إلى أن يقدم أحدهما للآخر اعتذاراً تاريخياً، إذ لم يكن التاريخ القومي لكل منهما قد ولد إلا قبل قرابة قرن واحد. وتعدّ سنة ١٩٠٨ فاصلاً تاريخياً بين حالتين اثنتين كان لكل من العرب والأتراك شراكة تاريخية فيهما، ثم تكونت الاستقلالات القومية/الوطنية بتأسيس النظم السياسية المعاصرة سواء نظام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ أو الأنظمة السياسية العربية في كل من المشرق والمغرب العربيين، على الرغم من انبثاق مواد تاريخية كثيرة ذات طابع بيروقراطي عثماني بدءاً بالتحولات الإدارية الأولية/الإصلاحية (من اللامركزية إلى المركزية) على عهد السلطان محمود الثاني، ثم المواد التاريخية التي أبرزتها ذروة التنظيمات في سياسة السلطان عبد الحميد الثاني، ثم المواد الدستورية التي حققتها تركيا الفتاة، ثم الممارسات الصعبة لحكومة الاتحاديين في ما دعي بـ «سياسة التتريك»، ثم دساتير مصطفى كمال أتاتورك، وتقديم الإحصائيات الرسمية والقوانين بتفاصيل واسعة فيما بعد(٩٣).

من هنا نلحظ أن صوراً غير متكاملة قد رسمت للأبعاد الرسمية والشكلانية والظاهراتية للعروض التاريخية والبنود القانونية التي تركبت مع توالي العهود دون اللقطات المقارنة للجذور التاريخية، أو التأسيسات السياسية، أو التكوينات الوطنية والايديولوجية، أو الانقلابات العسكرية ومن ثم النضالات (الثورية) للمجريات الشرق ـ أوسطية المعاصرة بمعزل عن مثالب الاستعمار وتخطيطاته ومؤامراته.. وما حدث من وقائع وتراكيب وتطورات في كل من البنيتين التركية والعربية المعاصرتين في القرن العشرين.

٤ ـ العرب والأتراك: التحديث والمستقبل بين الألفة التاريخية والغرابة المعاصرة

إن الذاكرتين التاريخيتين العربية والتركية اللتين تمفصلتا في الضد إبان عقود القرن العشرين قد شدتهما القوانين الرسمية والايديولوجيتان القوميتان للعرب والأتراك، وعلى نحو خاطئ في التفسير والتعليل والنتائج دون الالتفات إلى المواريث المشتركة في الدين والتاريخ والعادات والتقاليد والثقافة وسبل التفكير وأساليب الحياة التي قُيدت جميعها في إطارين متباينين، بحيث لم يُستثنَ منها حتى الرؤية النقدية والمعرفة العلمية والأمانة التاريخية، خصوصاً ونحن نعلم بأن تركيا قد اتخذت مواقفها السياسية والايديولوجية بعيداً عن المصالح الإسلامية والعربية والشرق أوسطية ردحاً طويلاً من الزمن، سواء من خلال توجهاتها نحو الغرب (التغريبية) **أولاً**، ومصالحها البراغماتية الذاتية **ثانياً**، وعلاقاتها مع

(٩٣) Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977-1978), vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, pp. 109-189.

إسرائيل **ثالثاً**.. فمن ذا الذي يقدم اعتذاراً تاريخياً للآخر؟

إن العرب والأتراك مطالبون اليوم بفتح صفحة جديدة وبناء علاقات جديدة لا تستهلكها القضايا السياسية المرحلية، بل تثيرها الشراكة التاريخية وتدعمها المواريث الإسلامية، وتتقاسمها المصالح الاقليمية المشتركة، وترسمها الخطط الثنائية من أجل تحضّر الأجيال القادمة ومستقبل الطرفين في مشروع استراتيجي يقود مربع الشرق الأوسط للخلاص من المشاكل والأزمات والمخاطر والدمار.. ففي سياق التاريخ الحديث والمشترك بين الطرفين نقول إن الوجود العثماني في الأراضي العربية كان وجوداً أليفاً ليس على غرار الوجود العثماني في الأراضي الأوروبية الذي كان وجوداً غريباً وعنيفاً. كان كل من الألفة والغرابة في شطري الامبراطورية العثمانية (العربية والأوروبية) تعكسه مباشرة القوة العسكرية العثمانية والتسلط البيروقراطي المركزي أو اللامركزي، على الرغم من أن الألفة والغرابة كانتا تثيران الالتباس والتعقيدات والتناقضات.. وهي بحاجة إلى المزيد من الدراسات والتحليلات واستبطان النصوص والوثائق والمواقف واستكناه ما يكمن وراء الأحداث والوقائع والتواريخ والسوسيولوجيات.

يمكنني التوقف قليلاً للتمعن في ذلك وتفسيره (فيما يخص الشراكة العربية - التركية/الأناضولية)، ولا بد لي من أن أشير إلى بعض العوامل المرئية واللامرئية (الغائبة) في بنية تاريخية الامبراطورية العثمانية، فمن العوامل المرئية: الدور التكويني العربي للدين الإسلامي، والشعور التركي بعنصر التوتر بين الإسلام والتقاليد الآسيوية القديمة، والتطلع التركي الدائم إلى كل ما هو عربي مقدس باسم «الإسلام»، فضلاً عن جملة من التقاليد والأعراف السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثر بها الأتراك عن العرب على امتداد عهود تاريخية طويلة[٩٤].

أما عناصر الغياب اللامرئية فتتمثل بالنظم العسكرية والارستقراطية والبيروقراطية والقوانين الاقتصادية الجديدة التي لم يكن لها وجود في النظرة ولا في الوعي ولا في الذهنية العربية من قبل.. بل بدت مجاميع النظم والقوانين (قانوننامه لر) كالإدارة والإفتاء والقضاء والأوقاف والدفترية (التفتيش) والالتزام بمثابة رباط لشد المعاقل العربية بروابط كافية، وخصوصاً بين النخب السياسية والدينية والأسر والأعيان وفئات العلماء والأدباء (وخصوصاً في مجتمعات المدن المحلية) من طرف، والسلطات العثمانية العليا والقيادات والزعامات والوزراء في العاصمة أو في الحواضر والتوابع من طرف آخر.

إن ما يؤكد ذلك كله تاريخياً المآثر العثمانية البارزة التي طبعها القرن الثامن عشر في المجتمع العربي وقسماته العديدة، تلك المآثر المتمثلة بامتداد عمر الهياكل العثمانية ووجودها حتى في أصغر الشرائح الاقتصادية والأنساق الاجتماعية وخصوصاً في المدن

---

(٩٤) انظر جذور العلاقات التاريخية القديمة في: سيّار الجميل، «التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٨١ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ٣٩ - ٥٨.

العربية.. ومما يؤكد ذلك أكثر، بقاء مواريثها الدقيقة حية فاعلة في الحياة العربية على مختلف الصعد حتى بعد تلاشي الوجود العثماني وسقوط الامبراطورية العثمانية، إذ تخلفت بعد رحيلها عن الوجود العربي بقايا ورواسب وآثار ما زالت حتى يومنا هذا تمثل كوى وحنايا وأنساقاً كثيرة ومتباينة في النظام الفكري العربي والممارسات السياسية والعسكرية العربية وبنى التراكيب الاجتماعية وأساليب الحياة الثقافية والتقاليد واللهجات[٩٥].. وبعض النظم الاقتصادية كالتي أوجدتها حركة التنظيمات والإصلاحات والقوانين العثمانية كالأراضي والطابو والتسوية والإدارات والبلديات والإقطاعات والألوية والأقضية والنواحي... الخ.

ما يمكن قوله أيضاً في خضم نتائج هذا «البحث»: إن ما يتحكم في كل من المجتمعين العربي والتركي من القوى السياسية كان له تواريخه المعاصرة في التأسيس والتكوين والتطورات.. كما تتوزع في كل من البيئتين العربية والتركية نخبات من المفكرين والمهنيين والتكنوقراط، ورجالات الثقافة والقادة والزعماء، وهي قوى لها عناصرها وحركات نموها إزاء التحديات والاستجابات. كما أنها تختلف من بيئة إلى أخرى سواء في درجة تجذرها اجتماعياً أو درجة علاقتها بالدولة سياسياً. ولا بد لنا من أن نعرف أن المجتمعين المعاصرين (العربي والتركي) كانا قد انبثقا معاً في زمن واحد وفي موضوع واحد وعن مرجعية تاريخية واحدة إثر انهيار العثمانيين، فذهب كل مجتمع في سبيله كي يؤسس نفسه، فبرزت الجمهورية التركية هناك وانبثقت الدول العربية المعاصرة هنا.. وظهر نظام سياسي واجتماعي وفكري تركي واحد، وظهرت أنظمة سياسية واجتماعية وفكرية واقتصادية عربية متعددة ومتنوعة. وعليه، فقد كان الأتراك وسيبقون على مدى زمني طويل هم أقرب الشعوب القومية إلى العرب، نظير ذلك «الميراث» التاريخي الطويل والمشترك معاً، ونظير الأنساق والنظائر والتماثلات المشتركة بين الطرفين.

٥ ـ حركية الوعي الجماعي القومي العربي ـ التركي المعاصر: الثوابت والمتغيرات

أ ـ الوعي المتبادل بين الشعبين

عاش الشعبان العربي والتركي إبان القرن العشرين في ما يشبه القطيعة على المستوى القيادي أو النخبوي أو الجماهيري، رغم كونهما شعبين متجاورين تجمعهما مصالح مشتركة وتواريخ موحدة، وقد تباينت العلاقات السياسية بين الطرفين على الرغم من تفاوت ذلك بين سياسات الدول العربية إزاء تركيا. ومن المعروف أن العلاقات السياسية

---

(٩٥) انظر التحليلات الرصينة لـ: خالد زيادة، **كاتب السلطان: حرفة الفقهاء والمثقفين** (لندن؛ قبرص: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩١)، الفصل ٥: «شريك الرأي،» ص ١٨٩ ـ ٢٢٧.

بين الدول تنعكس طبيعتها على مواقف شعوبها بعضهم من بعضهم الآخر، إذ عادة ما تتأثر المواقف بانعكاسات تلك العلاقات وتشحن بها سواء من خلال التعبويات الإعلامية، أو التربويات المدرسية، أو الوسائل الثقافية، فكيف يمكننا رسم صورة الوعي الجماعي لكل من الطرفين العربي والتركي أحدهما إزاء الآخر في القرن العشرين؟

إن كلاً من الطرفين لم يستخدم صوراً سلبية عن الآخر، إلا من أجل تبرير تجاربه التاريخية، أو خياراته الايديولوجية، أو أساليبه السياسية على امتداد عقود هذا القرن. لقد غرست في كل من الذهنية والوعي العربيين خطوات الاتحاديين السياسية بعد حالة إعجاب مؤقت، إذ سرعان ما رسمت سياسة «التتريك» صوراً مأساوية، وهي تعبر عن ردة فعل مخيفة لدى العرب. ولم تدم تطبيقات تلك «السياسة»، إذ سرعان ما حل الانفصال بين الطرفين إثر الحرب العالمية الأولى. وهو انفصال تاريخي بعد أزمان طويلة من الشراكة بكل إيجابياتها وسلبياتها، ولكن تلك «الصورة» بقيت تلاحق العرب وتلازمهم طويلاً حتى يومنا هذا! وما عدا تلك المواريث التاريخية الصعبة والعلاقات السياسية المريرة، لم نشهد في محيطنا العربي أو في ثقافتنا العربية صوراً كالحة عن الأتراك، لا في الذهنية النخبوية، ولا في الوعي الجماعي. قد تكون هناك مواقف سياسية متعددة إزاء التجارب التركية، ولكن الأمر لم يصل إلى أن يصور العرب جيرانهم الأتراك أشباحاً مخيفة. وعادة ما يتصف العرب بالبراءة والبساطة والتسامح والمروءة.. ثمة نعوت فردية أو أسرية لحالات مبتسرة عند العرب تعبّر عن مواقف مأساوية، عاناها العرب في بعض مدننا وأريافنا إبان العهد العثماني، ولكنها حالات قد عاشتها أقاليم وبيئات أناضولية أو آسيوية أخرى.

وعليه، فلا يمكننا التوقف عند صور قائمة، أو حكايا بشعة، أو توصيفات سلبية قاسية من قبل العرب في وعيهم الجماعي عن الأتراك: لا في خطابنا الشفوي، ولا في حكاياتنا الاجتماعية، ولا في صحفنا أو كتبنا، أو تحريرات ثقافتنا العربية قاطبة. إن العكس هو الذي أجده في قسمات وبيئات العرب الجغرافية. على مدى العقود السبعة الماضية من الزمن، عندما تذكر كلمة «تركي» عند العرب تثير أحاسيس وانفعالات مختلفة تماماً عما تثيره كلمة «تركي» عند الأوروبيين. لقد وجدتُ في بيئات عربية عدة، مثل: مصر وتونس والجزائر اعتزازاً كبيراً بالجاليات التركية الكثيرة التي استوطنت هناك منذ العهود العثمانية، ووجدت أن بعض العرب يفتخرون كون زوجاتهم تركيات، وخصوصاً أولئك الشبان العرب من العراق وسوريا ولبنان ممن كانت لهم حظوة الزواج من نسوة تركيات إبان إقامتهم للدراسة في تركيا.. ناهيكم عما ورثه العرب عن الأتراك من عادات وتقاليد ومأثورات ومصطلحات وأساليب حياة وبقايا من الأعراف والفعاليات. إن كل هذا الذي جرى في الحياة الاجتماعية العربية لم يجد مثله أبداً لدى الأتراك إزاء العرب!

ب ـ المرجعيتان التاريخية والسياسية

لا بد من التوقف عند مرجعيتين اثنتين تحكمان طبيعة الوعي الجماعي لدى العرب والأتراك، وعلى الطرفين أن يتحررا من أطواق الماضي المتعب، وينفضوا عنهم بقايا التاريخ وخطاياه، ويدخلوا أبواب المستقبل من خلال مرجعية موحدة تستند إلى روح الشراكة الحضارية، والمجايلة التاريخية والائتلافية الإسلامية، والحيادية والموضوعية، والمعرفة العلمية، والمصالح القومية، فضلاً عن التخلص من الرواسب الايديولوجية. فكثيراً ما طغت الأفكار الرسمية والمصالح الدولية والسياسات المرحلية على مستقبل البناء الاقليمي والثوابت الجغرافية.

هكذا نعلم أنه بقدر ما كان لتركيا من ثوابت سياسية/قومية أرساها مؤسس جمهوريتها الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، فقد كان للعرب قدر كبير من المتغيرات السياسية والايديولوجية التي أحدثتها تحولات صارخة في الأنظمة السياسية والدساتير الوطنية. وعليه، فإن ما تراه النخبة السياسية التركية عن العرب إنما يشكل نقيضاً لايديولوجيتهم التي وجدت في الغرب مرتكزاً أساسياً لها في عملية التحديث السياسي، في حين آلت التغيرات السياسية العربية في جملتها إلى إخفاقات لا حصر لها.. وفي شتى البلدان العربية.

لماذا؟

(١) اضطراب المواقف العربية من الغرب، فهناك من الدول العربية التي لها تحالفات مع الغرب، لكنها لم تجرؤ أو تستمر على اتباع الخطوط نفسها أو ما يشابهها كتلك التي سلكتها تركيا المعاصرة.

(٢) إن جملة من التغيرات السياسية في طبيعة الأنظمة العربية سواء كانت باردة في حدوثها أو دموية في صفحاتها قد عكست المزيد من الآثار في الوعي الجماعي القومي أو الاقليمي إزاء تركيا. ويمكننا أن نتفحص ذلك، مثلاً، بين كل التطورات السياسية التي حدثت في كل من مصر والعراق من طرف وما ترتب على علاقاتهما مع تركيا من طرف آخر.

كما ويمكننا رصد طبيعة العلاقات العربية ـ التركية بين الذي كانت عليه في النصف الأول من القرن العشرين مقارنة بالذي غدت عليه في النصف الثاني منه.

(٣) ونتساءل: ما الذي ساهم في إبعاد كل طرف عن الآخر؟!

يمكننا القول إن انجذاب كل من الطرفين الى الآخر وتباعدهما قد حددتها طبيعة العلاقة مع الغرب أولاً، وتأسيس إسرائيل عام ١٩٤٧ وحتى اليوم ثانياً.. إذ يكفي رصد المواقف التركية غير المساندة للعرب إزاء قضيتهم القومية المركزية في فلسطين.

(٤) ويحتار العرب كثيراً في تفسير صدور العشرات بل المئات من الكتب والمقالات

الصحفية التركية التي تنتقدهم سياسياً بقساوة، بل وطاولت الانتقادات سلوك العرب وأعرافهم وأساليبهم الاجتماعية، مع تسفيه مواريثهم التي يشترك فيها معهم الأتراك أنفسهم.

ج ـ ثلاث مسائل أساسية

يمكننا، أيضاً، رصد أبرز ثلاث مسائل أساسية في معرفة الوعي الجماعي لدى العرب والأتراك: المسألة **الأولى**: إن أبرز شخصيتين تركيتين غرستا في الوعي الجماعي العربي مثلهما:

جمال باشا السفاح في إعداماته نخبة خيرة من الشباب العربي المثقف، **ومصطفى كمال أتاتورك** في تأسيسه لدولة وطنية تمثلتها تركيا المعاصرة. إن مراجعة تأملية بسيطة لما كان عليه الوعي العربي بالذات بين جيلين عربيين اثنين ستعلمنا أن «الصورة» تبدلت بينهما:

(١) **جيل عربي للثلاثين سنة** (العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات) كان لديه الإعجاب بأتاتوك طاغياً في مختلف الأوساط العربية، ولدى مختلف التيارات والفئات والزعامات (وقد عالجت ذلك تحليلياً في الفصل الثاني من هذا الكتاب).

كلهم كانوا معجبين بكاريزميته التركية من إسلاميين وليبراليين وقوميين وماركسيين..

(٢) **جيل عربي للثلاثين سنة التالية** (الخمسينيات والستينيات والسبعينيات)، وهو جيل من المثقفين والقياديين والقوميين والثوريين الإسلاميين، بدأ يعي أن ثوابت أتاتورك لا تلتقي مع سياقاتهم أو قضاياهم المصيرية وتوجهاتهم. ولم يزل بعض رجالات العرب معجباً بأتاتورك رغم اختفاء طيفه!

(٣) لقد حلّ اليوم إعجاب عربي مضطرب يصدر عن رأي عام يرى أن شخصية السلطان العثماني عبد الحميد الثاني هي البديل الحقيقي، ليس لكونه قد حكم السلطنة العثمانية بل لكونه قد مثل الزعامة الإسلامية وكانت له مواقفه الصارمة إزاء أرض فلسطين!

دعوني أقارن قليلاً، إذ يمكنني التوغل في وعي الموقف العربي من الاتحاديين ضد عبد الحميد الثاني من قبل العرب الأوائل، أولئك الاتحاديون الذين حكموا الدولة العثمانية بعد انقلابهم الشهير عام ١٩٠٨. لقد اندفع العرب في بداية الأمر على مدى سنوات، ليس في الإعجاب بهم، بل في تأييدهم أيضاً ومدحهم في الصحف حتى صدمتهم الأحداث، إثر وقوعهم في إحباط شديد وثقل سيكولوجي أشد إزاء ممارسات الوالي جمال باشا السفاح. إن ما يعزز ذلك هو ما نلحظه من التسميات العربية التي أطلقت على أبناء لآباء عرب أعجبوا بالاتحاديين، فكان هناك المئات من أسماء ثلاثة بدت

واضحة عربياً، هي: جمال (عبد الناصر) وطلعت وعصمت وأنور (السادات) تيمناً بالقادة الاتحاديين، بحسب الذي صرح به أنور السادات نفسه. . .!

المسألة الثانية: ثمة مسألة أخرى هي أن تركيا لم تتجه صوب أوروبا بعد إعلان جمهوريتها والذي كان بمثابة إعلان للاستقلال القومي، إذ لم يكن توجه تركيا نحو الغرب عموماً وليد مرحلته، بل إنه يمتد في جذوره إلى موروث عثماني عريق من العلاقات الراسخة التي تعود إلى القرن السادس عشر. لقد استند أتاتورك (في العشرينيات والثلاثينيات) ومن بعده عصمت اينونو (في الأربعينيات)، وجلال بايار وعدنان مندريس (في الخمسينيات) وصولاً إلى تورغوت أوزال (في الثمانينيات والتسعينيات)، إلى مرجعية تاريخية في بناء علاقة تركيا بالغرب في القرن العشرين. وكنت قد أسميتُ تلك المرجعية بـ «التركيز الشرقي على أوروبا»[٩٦]. وعليه، فإن تركيا الكمالية قد استمدت ميراث تركيا العثمانية في بناء توجهها نحو الغرب، في حين لم يكن لتركيا العثمانية أي توجه نحو آسيا والشرق الإسلامي على امتداد عدة قرون، إذ تعاملت جغرافياً وتاريخياً معهما من خلال صراعات وحروب منذ عهد السلاجقة انتقالاً إلى القرمانيين، وإلى التيموريين، وإلى التركمانيين، وإلى الصفويين، وإلى المماليك، ولم يبق من عمق حقيقي للعثمانيين إلا الأراضي العربية (الآسيوأفريقية). فلا بد للوعي الجماعي القومي التركي من أن يتمثل واقعاً معاصراً كهذا في بناء تصوراته الجديدة نحو القرن القادم، وأن يقع العمل الآسيوي والاقليمي في ترسيخ ثوابت من نوع جديد، وأن يتمثل الأتراك ذلك بعناية، خصوصاً أن العرب هم من أقرب الشعوب الإسلامية الشرقية إليهم.

وأخيراً، أفترض السؤال التالي: ما الذي نحتاج إليه في بناء الوعي الجماعي القومي المشترك من جديد؟ إن أبرز ما يحتاج إليه كل من الطرفين اليوم هو لغة حوار وتفاهم، وأن يفتح الطريق المشترك لبناء مستقبل مشترك، وغسل الذهنيتين من الأوصاب.

إن الوعي العربي بحاجة إلى فهم مستقبلي موحد يضع أصحابه وواقعهم المؤلم أمام مسؤوليات جسام والتخلص من الدوغمائيات والطوباويات والسجاليات والمثاليات الخاوية المسيطرة على الأذهان والعقول، وأن يجدوا لهم خطاباً موحداً يعبر عن فهم حقيقي لواقعهم المضطرب، واستقبال كل ما هو قادم بمرونة وحلم لأن الآتي سياسياً وتقانياً هو أقوى من أن يستوعبه الوعي الجماعي. وعليه، فإننا نتمنى أن يتشكل وعي جديد عند العرب لاستيعاب تحديات المستقبل. إن ذلك بحاجة ماسة إلى المزيد من التحليلات من أجل إثراء الفهم واستيعاب الأذهان لمجمل القضايا المعاصرة، وفتح المجال أمام الأجيال القادمة من أجل تأسيس تاريخ جديد في قرن جديد خلاصاً من كل الأزمات والتباينات لبناء مصالح مشتركة في المستقبل. وعلى الأتراك، من جانبهم، أن يطووا الصفحات

---

(٩٦) انظر: الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر،** ص ١٢١ ـ ١٢٤.

القديمة ويفتحوا صفحة جديدة إزاء العرب، فالعرب من أنبل وأهم الشعوب الآسيوأفريقية المجاورة لهم، وإن الأعماق العربية، جغرافيةً وتاريخاً وعقيدةً، استراتيجيةً ومستقبلاً، لا تقابل بأي شكل من الأشكال أطياف الغرب البعيد. إن الأتراك بحاجة إلى «تطبيع» معرفي حقيقي للذهنية والرؤى والتصورات للتخلص من المواقف القديمة والاتهامات والمزاعم والكتابات الصحفية المضللة.

وعلى الأتراك أن يلتفتوا بجدية وواقعية صوب آسيا، وخصوصاً إلى دول الجوار من أجل بناء مصالح مشتركة. فالمستقبل قبل الماضي، والمصالح الاقليمية قبل العلاقات الدولية، والجغرافيا قبل السياسة[٩٧]، وتلك هي المسألة **الثالثة**.

(٩٧) انظر تفاصيل ذلك في تعقيب سيّار الجميل على بحث: زيادة، «الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية،» ص ١٠٨ ـ ١١٣.

الفصل السابع

العلمنة بين العرب والأتراك:
دراسة نقدية مقارنة في التفكير والممارسات
من جذور التاريخ إلى رؤى المستقبل

مقدمة

يعد موضوع العلمنة من القضايا الحيوية والأساسية في الحياة التاريخية الحديثة التي أخذت إشكالياتها تشغل بال النخب المثقفة وتفكير الدارسين واهتمامات الباحثين. ويمكننا معالجة جملة من المفاهيم والأفكار الجديدة، وذلك من خلال فهم مصطلح العلمنة والتوغل في دراسة مضامينه التاريخية والفلسفية لدى العرب والأتراك، ولا سيما أن «العلمانية» كظاهرة فلسفية تاريخية مؤثرة قد أقحمت بالضرورة في الجدل المحتدم لدى المسلمين (والعرب بشكل خاص) بما يظهرها بمظهر التناقض مع الدين والتاريخ والحياة، وبما يضعها موضع التصادم مع الإسلام، أي بمعنى غياب المعاني الحقيقية لمضامين مفاهيمها الخطيرة في التفكير السياسي والاجتماعي العربي لدى القيادات السياسية والنخب الفكرية والفئات المثقفة. وعليه، فقد كان لزاماً على الباحث إثارة مسائل جديدة في التفكير العربي كمحاولة متواضعة منه لإغناء المعرفة العربية، وتطوير التطلعات المستقبلية والأماني القومية في الفكر العربي الحديث.. إذ إن الكثيرين من القياديين والمفكرين والمثقفين العرب لم ينتبهوا ـ نتيجة ارتباك مفاهيمهم لمعاني الإسلام الحضارية واضطراب تفكيرهم بين الشرع والتاريخ، وغرابة وعيهم ومدركاتهم لتكوينات الدول والمجتمعات في التواريخ الإسلامية ـ إلى أن ظاهرة العلمنة كممارسات سياسية وفكرية ليست كمفاهيم اصطلاحية أوروبية بالضرورة، فلم يعالجوا هذه الظاهرة كأساليب وتجارب وممارسات في أعماق جذور تاريخهم المتنوع، في حين عالجوا مفاهيم سياسية حديثة وحاولوا أن يجدوا لها جذوراً تاريخية كـ «الحرية» و«الدستورية»، و«الاشتراكية»، و«الديمقراطية»، و«الاستقلالية»... الخ.

لا بد من القول أيضاً إن محاولة بحثية معرفية كهذه لا تسعى أبداً للتهافت من أجل

تطبيق علمنة أوروبية على مجتمعاتنا الإسلامية بقدر ما تسعى دوماً إلى تحليل الظاهرة والاستفادة منها من خلال تفكيك طواياها في البنية التاريخية، ونقد الأفكار المتداولة، وترسيخ المعاني الحقيقية في التفكير والأذهان سياسياً.. ومن أجل التعمق في المدلولات والقياسات والقيم معرفياً، ناهيكم عن معالجة الممارسات والتطبيقات وانعكاساتها على التحولات الهيكلية والفئوية والطبقية اجتماعياً، وتأثيراتها في المستويات والنخب والأحزاب ثقافياً.. وأخيراً، التوصل إلى إجابات حقيقية صادقة عن تساؤلات صارمة إن لم يطرحها الحاضر، فسوف يطرحها المستقبل على الأجيال القادمة، وأبرزها السؤال القائل: هل من حاجة أساسية لمثل هذه الظاهرة (العلمنة) في العالم الإسلامي المعاصر؟

أولاً: المصطلح والمضمون: المعاني والدلالات

١ ـ التعريف الاصطلاحي

ينتمي مصطلح «العلمانية» (Secularism) بنسبة غير قياسية إلى مصطلح «المدني» (Secular) (غير الديني). والعلم المدني يناقضه الاكليركي، والعلماني بالانكليزية «Secular» وبالفرنسية «Laïciste» أو «Séculariste» هو العلم (العالم) خلاف الاكليروس/الكهنوتي ـ اللاهوتي. والعلمانية «Sécularité» مصطلح اشتق أيضاً من الكلمة اللاتينية (Sæculum) التي تستعمل بمعنى «الزمني» أو «العالم الزمني» تميزاً من العالم الروحي أو الديني[١].

نستخلص من التعريف أعلاه أن «العلماني» هو «العالمي الذي يحمل تفكيراً دنيوياً ـ مدنياً وليس آخروياً ـ دينياً. وعليه، فإن المعنى السيميائي لمصطلح «العلمنة» يكرسه أساساً مضمون معرفي لا ثيولوجي.. ويتبناه: قادة وكاريزمات وعلماء ونخبات وجماعات وأحزاب للارتقاء بكل من الدول والمجتمعات مدنياً.

لقد تطور المصطلح بنشأة فلسفته، وتفصل معانيه، وتبلور مفاهيمه على الرغم من ممارسة تطبيقاته لدى عدة مجتمعات غير أوروبية، ولكن مضامينه اكتسبت لها أبعاداً محددة في التاريخ الحديث المنقسمة حقبته إلى طورين اثنين:

الطور الأول للقرنين السابع عشر والثامن عشر بتشكيل الأفكار والمفاهيم والقيم..

الطور الثاني للقرنين التاسع عشر والعشرين بالمأسسة والقوانين والتنظيمات السياسية

---

(١) انظر التفصيلات في تعريفات «المصطلح» في: Shmuel Noah Eisenstadt, *Modernization: Protest and Change* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966), pp. 12-49.

انظر أيضاً: David Martin, *A General Theory of Secularization*, Explorations in Interpretative Sociology (Oxford: Basil Blackwell, 1978), pp. 6-9.

والاجتماعية[٢]. وكانت أولى التطبيقات القانونية قد جرت في الدول ذات التكوينات السياسية الحديثة التي قامت في أعقاب الأنظمة التقليدية والدول ذات الأنماط القديمة التي تمتد شرائعها وتواريخها إلى أعماق العصور الوسطى بنماذجها المتنوعة: الامبراطورية والقيصرية والسلطانية، وأغلبها سلالية أسرية اعتمدت بل احتكرت القوانين المقدسة والحكم المطلق وسلطة الدين والاستبداد الشرقي والإقطاع الأوروبي... الخ[٣].

٢ ـ المعاني الحقيقية

لقد توضحت المعاني الحقيقية لمضامين «العلمنة» فكراً وتطبيقاً في القرن العشرين لدى عدة من الدول والمجتمعات المتقدمة أو التي تسعى نحو التقدم. ولقد عدّت «العلمنة» أحد أبرز الشروط الأساسية والارتكازية في التكوينات السياسية والنهضوية المعاصرة، إذ تستطيع المجتمعات بواسطتها الانتقال من التقاليد والأعراف المتوارثة وسطوة التاريخ وسلطة الرموز وسكونية الزمن إلى التفكير بالأشياء والاستنارة والتجديدات والقوانين المدنية، وتطوير الوسائل والآليات وتحريك الزمني وإغناء الروحي وتحديث المفاهيم وتنمية الحياة والأذهان والوعي بالمستقبل (الدنيوي لا الآخروي).

إن «العلمنة» هي إشاعة للحياة المدنية (Secularity) في المجتمع[٤]. إن عبارة «فصل الدين عن الدولة» لا تعني البتة إعدام الدين أو تحنيطه أو إغفال دوره وقيمته الروحية والمعنوية والأدبية لدى أبناء المجتمع الذين يحتاجون دوماً إلى قيم اعتبارية وروحية وأخلاقية

---

(٢) من أجل تفصيلات في المفاهيم الفلسفية ومضامينها التاريخية، انظر: Jean Touchard, *Histoire des idées politiques*, avec la collaboration de Louis Bodin [et al.], 2 vols., 2ème éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1962-1963), pp. 116-156.

وانظر التحليلات الرصينة في: Judith Herrin, *The Formation of Christendom* (Oxford: Basil Blackwell; Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), pp. 31-72.

(٣) قارن الأفكار التي تحدد طبيعة «الدولة القديمة» في: Shmuel Noah Eisenstadt, *The Political Systems of Empires* (London; [New York]: Free Press of Glencœ, [1963]), p. 112.

انظر أيضاً رؤية بيري أندرسون التاريخية في: Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso; New Left Books, 1977; 1979), pp. 13-43.

وأيضاً أطروحة اليستير كي في انتصار الايديولوجيا في: Alistair Kee, *Constantine Versus Christ: The Triumph of Ideology* (London: SCM Press, 1982), p. 116.

وانظر الفلسفة السياسية التي تحدد طبيعة «الدولة الحديثة» عند ماكس فيبر في: Julien Freund, *Sociologie de Max Feber*, le sociologue; 2, 2ème éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1968), pp. 39-45.

(٤) من الأهمية البالغة الاستفادة من الخاتمة التي كتبها جورج قرم لأطروحته القيمة: جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، ٣٢٩ ـ ٣٣٨.

سواء في البناء الاجتماعي أو العلاقات بين الجماعات أو الأساليب التربوية والإصلاحية والسيكولوجية.. وهذا كله لا يتعارض مع العلمنة ومفاهيمها الفلسفية في الحياة!

إن أهم ما تؤكد عليه المبادئ العلمانية ترسيخ الوعي بها وبأهميتها، فضلاً عن الإدراك الخصب بقوى العقل والحياة المدنية وحقوق الإنسان. ومنهج العلمنة يطال جميع التكوينات والبنى والهياكل والأجهزة والمؤسسات والمرافق.. بنزع كل الرموز الخيالية وكل السلطات الكهنوتية وكل القوى الأسطورية المسيطرة على الإنسان والمكبّلة لعقله وحرياته وتصرفاته والتي تحدّ من تقدمه وتطوره وامتداداته في الآفاق الرحبة.. إن «العلمنة» تبدأ بمرافق التربية والبيداغوجيا والتعليم وصولاً إلى أعلى المؤسسات القيادية والتشريعية والتنفيذية والقضائية.. وجعلها مدنية بشكل ومضمون كاملين، أي أنها تغدو مشبعة بالنزعة الدنيوية (Sécularité) بعد امتصاص العواطف وبقايا المواريث الماضوية واستئصال الأخيلة الآخروية ورواسب العادات والتقاليد والقوانين والتشريعات القديمة، وتخليص الذاكرة التاريخية من أوهام وأساطير ومفاخر وحماسات وقصص وروايات وبكائيات وإسرائيليات وطقوسيات وعاديات وترديدات نصوص وخطابات... الخ من بقايا شكليات ورموز لا يزال الإنسان شديد التعلق بها يتلف وقته وتفكيره وأعصابه في فضاءاتها الهشة غير المجدية أبداً، وتشكل سلطات مطلقة على ذهنه وتفكيره بحكم سطوة قواها غير المنظورة على سيكولوجيته وذاته، فتبقى عمليات اجتثاثها والتخلص منها نحو بناء تفكير جديد مهام شديدة التعقيد وصعبة التفاعلات.

إن متابعة نقدية تحليلية لتاريخية العلمنة في جذورها أو في نشأتها وتطور مفاهيمها وآلياتها في المجتمعات الأوروبية، والتعمق في المدلولات والقياسات والمضامين والمعلولات هناك، تبرز ملاحظات أساسية تنبئ عن تفاوت وتباين في تفكير (أو: في أفق تفكير) عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين ورواد التفكير السياسي الحديث.. ثم لحقهم علماء السوسيولوجيا والتاريخ الذين أعلنوا ـ جميعاً ـ عن المزيد من الأفكار والتحليلات والاستنتاجات في شتى كتاباتهم التنظيرية أو في بعض ممارساتهم التطبيقية وعملياتهم الميدانية، وخصوصاً إبان الطور التاريخي الثاني وما حدث من تحولات جذرية وتغييرات واسعة في بنى التفكير والثقافات والسياسات والدول والمجتمعات في القرن العشرين.

٣ ـ العلمنة: محاولة للفهم

لم تصادف أية شعوب في العالم من مشاكل وتعقيدات سياسية وفكرية وايديولوجية كالتي صادفتها الشعوب الإسلامية (والعرب بالذات) في القرن العشرين، إثر تطبيقات متعبة ومضنية ومتداخلة وغير متوازنة لبعض القيم العلمانية التي برزت في أغلب دساتير دولهم وقوانينها المعاصرة، وأخص بالإشارة تلك الكيانات السياسية التي انبعثت عقب مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩. لقد كانت ظاهرة العلمنة قد نضجت في أوروبا الحديثة، إذ إنها نتاج ظواهر تاريخية أخرى سبقتها منذ بدايات القرن السادس عشر،

فغدت اليوم واضحة في نسقها كتاريخ وحالاتها كفلسفة، ومتوازية في مبادئها وقيمها السياسية العليا لكي تنزل في تطبيقاتها إلى مفاصل المجتمع وتفاعلاته من خلالها.

إن المشكلة العلمانية لا تكمن في فهم فلسفتها فحسب، بل إنها لم تزل حتى يومنا هذا عربياً وإسلامياً، تمثّل ذلك الاصطلاح الغامض والذي لم تكشف مضامينه، ولم تتحقق مغازيه(٥)، وعليه، فما دام مصطلح العلمنة في مفهومه ومضمونه لم يقترب بعد من التفكير الاجتماعي أو حتى الذهن النخبوي أو الرأي الفئوي والجماهيري، فسيبقى إلى أمد قادم جدالي في تناقضاته، ومضطرباً في انعكاساته.. بل وغدا تغييبه بشكل رسمي عند آخرين بغرض طمأنة الرأي العام الرافض له وهو المتأثر بقيم مقدسة يعتقد اعتقاداً راسخاً أنها دينية بحتة ومتوارثة كابراً عن كابر، تلك «القيم» المتصادمة هي بحد ذاتها مع «الإسلام» نفسه ديناً وتاريخاً!

السؤال الآن: إذا كان هذا «المنطلق» هو السائد في التفكيرين الإسلامي والعربي المعاصرين، فكيف «الحال» بالنسبة لأولئك الذين يرفضون حتى المفاهيم والأساسيات السياسية الحديثة؟(٦)

أ ـ إن «العلمانية»، كما تفهمها قطاعات كبرى من الناس، هي: **رؤية سلبية للحياة**، وأساليب مضادة للقيم، وتهميش حقيقي لـ «الإسلام» كونها كفراً وإلحاداً، وعليه، فلا يمكن الأخذ بها مطلقاً، إذ لا تصلح لحياتنا الإسلامية(٧).

---

(٥) إن مصطلح «العلمانية» فكرة ومضموناً: أكثر فهماً ووعياً وإدراكاً ـ اليوم ـ عند الأتراك مقارنة بالعرب، علماً بأن الميراث العربي الحديث كان أغنى فكرياً من الميراث التركي الحديث إزاء إغناء التفكير العلماني (المفاهيم)، لا الممارسة الحقيقية (التطبيقات). فلقد برز من رواد الرعيل الأول في الفكر العربي: جرجي زيدان (العلمانية الاجتماعية)، وفرح انطون (العلمانية الليبرالية)، وشاهين مكاريوس (العلمانية الماسونية)، وأديب إسحق (العلمانية السياسية)، وشبلي الشميل (العلمانية الداروينية)، وغيرهم. وكان من رواد الرعيل الثاني في الفكر العربي إبان فترة ما بين الحربين العظميين: طه حسين (العلمانية العقلانية)، أمين الريحاني (العلمانية الغربية)، علي عبد الرازق (علمنة القوانين)، سلامة موسى (العلمنة الاشتراكية)، ساطع الحصري (العلمانية القومية)... الخ. أما على صعيد التطبيق، فإذا كان هناك ثمة «ثوابت» في العلمنة التركية لدى أتاتورك وخلفائه من بعده، فإن ثمة «متغيرات» و«اضطرابات» في تجارب العلمنة العربية القلقة بنماذجها المتباينة سواء في مصر أم لبنان أم العراق أم سوريا أم تونس أم الجزائر أم المغرب... الخ.

(٦) لقد أفصحت عن جوانب تحليلية في هذا المجال، انظر: سيّار الجميل، «نقد «تاريخانية» التفكير العربي المعاصر: تفكيك مفاهيم،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢).

(٧) انظر بعض كتاباتهم الإنشائية والعاطفية والتركيبية والمتمثلة بـ: سيد قطب ومحمد قطب وتقي الدين النبهاني وعبدالقديم زلّوم ومحمد جلال كشك ومحمد البهي ومحمد الغزالي وغيرهم. ومن أجل تفصيلات عن ذلك، انظر: أنور الجندي، **سقوط العلمانية**، الموسوعة الإسلامية العربية؛ ٢ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣). ويتميز في خضم هذا التيار الفكر الإسلامي الجزائري ـ مغمور الصيت ـ مالك بن نبي الذي تتصف كتاباته المترجمة عن الفرنسية بالاستنارة والتحرر من القوالب.

إنه **الموقف الرافض** لها أصلاً والذي لا يقتصر على أولئك الذين يمثلون الحركات الإسلامية المعاصرة، بل ينتشر كثيراً لدى أوساط عدة ومستويات متنوعة من الجماهير التي لا تدرك ليس مدلولات المصطلح وحسب، بل مضامينه التاريخية والفكرية أيضاً.

ب ـ أما بالنسبة إلى «التوفيقيين» بين قضايا الدين والدنيا، والذين مثلوا جملة من الأحزاب السياسية العربية على امتداد القرن العشرين، وأغلبها أحزاب ليبرالية وقومية، فقد أنبأتنا بياناتهم السياسية ودساتيرهم الحزبية وشعاراتهم الإعلامية والتي عبرت عنها لوائح نيابية، أو إعلانات ومؤتمرات وايديولوجيات وكتابات وقرارات في خطاب يعجّ بالتناقضات! كلها دعت إلى «العلمانية» وتسمّت بها كونها حاجة (سياسية) ضرورية، ولكن ربطت أصلاً بإحياء التراث، معتبرين الدين جزءاً منه.. أي أنهم أرادوا التوفيق بين العلمانية سياسياً والإسلام اجتماعياً[٨]، بمعنى أنهم فصلوا بين الدولة والمجتمع معتبرين العلمنة أداة سياسية لهم، ولكن ليس بمعزل عن الحياة الدينية/الروحية لغيرهم.. ولكنهم برزوا أمام الناس ليوفقوا بين ظاهرتين في بناء المستقبل المنشود! ولم يقتصر الأمر على كبار الساسة وصغارهم من الليبراليين والقوميين (المثاليين والراديكاليين)، بل شمل جملة عريضة من المثقفين والكتاب الكبار والصغار، ناهيكم عن رجال قانون وقضاة ومحامين من الذين يزاوجون بين الشرعي والمدني، وفي مقدمتهم عبد الرزاق السنهوري[٩]. وأستطيع القول إن جميع هؤلاء كانوا أكثر علمانية في النصف الأول من القرن العشرين منه لما غدا عليه الحال عند الجيل الذي أعقبهم والذي كان أبناؤه أكثر توفيقية في النصف الثاني منه.

ج ـ أما بالنسبة إلى **«الماركسيين» العرب**، فإن أحزابهم الشيوعية وعلى الرغم من تجاوز إعلاناتها وبياناتها الايديولوجية مسألة «العلمانية» كونها ليست الشغل الشاغل في تفكير الماركسيين الذين اهتموا بمسائل من نوع آخر، إلا أن ايديولوجيتهم ما كان باستطاعتها إلغاء الواقع القائم، ذلك أن المسائل السياسية والتحليلات الطبقية والايديولوجية الأممية لم تكن لها القدرة أبداً على إلغاء الثوابت الروحية والسنن التقليدية، والقيم المتوارثة، أو استئصال النزوعات الدينية من أعماق المجتمع في بيئاته المتعددة[١٠].

---

(٨) لقد تبلور هذا النسق في مجموعة من القيم السياسية/التوفيقية فكراً وممارسة في النصف الثاني من القرن العشرين، متمثلاً ذلك بقادة سياسيين ومفكرين عقائديين عرب ذاع صيتهم بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمتهم: ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي وصلاح الدين البيطار وعبد الرحمن البزاز وأكرم الحوراني وفاضل الجمالي... ومن الزعماء: جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة وهواري بومدين... وغيرهم.

(٩) انظر مقارناً: شفيق شحاتة، **الاتجاهات التشريعية في قوانين البلاد العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠).

(١٠) انظر دراسات ومداخلات كريم مروة واسماعيل صبري عبد الله ولطفي الخولي ومهدي الحافظ في: **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (ندوة)، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)... وانظر كتابات صادق جلال العظم وياسين الحافظ وحسين مروة والطيب تيزيني ومحمود أمين العالم... وغيرهم.

د ـ أما بالنسبة إلى **السلطويات العربية** على امتداد القرن العشرين، وفي أغلب النظم السياسية الحديثة على امتداد الرقعة العربية، فلقد جرت محاولات، وتأسست مؤسسات رسخت من خلالها محددات ومقاربات القانون المدني والحياة الدستورية والمدنية، كبدايات (أو محاولات) لإحلال الزمني (المدني) بدلاً من الروحي (الديني).

هكذا إذن، عندما تطرح مسألة «العلمنة» اليوم بكل ثقلها وخطورتها وتاريخيتها، فإن هناك **واقعاً اجتماعياً مأزوماً مضطرباً** يقف حيال تطبيقاتها بشكل كامل. وإن هناك واقعاً رسمياً سياسياً يحاول تطبيقها خفية وبديماغوجية مراوغة باسم الحفاظ على القيم والتقاليد وإحياء التراث واستخدام مصطلحات ومرادفات قديمة.. وهي محاولات (تطبيقات) رسمية وحكومية تدينها ـ دوماً ـ القوى الشعبية بطريقة راسخة وعلانية، إذ سرعان ما تتهم في إداناتها الحكومات كونها غير شرعية أو غير دينية! وتقع بين الواقعين (البنيتين ـ النسقين) الرسمي والشعبي: نخبة واعية بالمسألة العلمانية وبالواقعين المريرين، كونها تفهمها عربياً فهماً عميقاً حتى وإن كانت لا تؤمن بمكانة مضامينها الأوروبية(١١).

إن العلمنة ـ كما يراها بعضهم ـ قد تمكنت في تاريخ دول المسلمين منذ القدم، ولكنها ظاهرة **غير مكتشفة**. وعليه، فهي ليست بعيدة المنال في تحقيقها اليوم «وذلك من أجل تشكيل الدولة بالمعنى الحديث لكلمة «دولة» ويتمنى الزعماء والقادة تحقيقها وتطبيقها في المجتمعات الإسلامية، وهم يحاولون إدخال الأفكار الحديثة إلى مجتمعات لا تزال عتيقة البنى والهياكل في معظمها»(١٢).

ولكن؟

يمكنني نقد هذا الرأي أو بالأحرى نقد تجارب أولئك الزعماء المسلمين الذين يرون في العلمنة حالة سياسية سلطوية قبل أن تكون حالة ذهنية فكرية اجتماعية، فما دامت الأذهان والمجتمعات والأفكار مركبة ومعقدة، ولا تعيش إلا على بقايا التاريخ ورواسبه، ولا ترى في الحياة إلا نفسها كالأحسن في الوجود الإنساني (الدنيوي والأخروي)، وما دامت الأساليب مغلقة جامدة تمارس التقليد والتحجر في القوالب، وتبدو على امتداد أكثر من خمسمائة سنة إزاء العالم متخلفة عن الركب، غير قادرة على النهوض والتعامل إلا مع **آلياتها ومفاهيمها وقيمها وتقاليدها**، فإن «العلمنة» تبقى بضاعة فاسدة كاسدة لدى تلك

---

(١١) من الأهمية مراجعة التحليلات المتنوعة لكل من ألبرت حوراني وعبد العزيز الدوري وعلي الوردي ومجيد خدوري وعبد الله العروي وفؤاد زكريا ومكسيم رودنسون وقسطنطين زريق ومحمد أركون وحسن حنفي وأدونيس وأنور عبد الملك ومحمد عابد الجابري ولويس عوض وجورج قرم وبرهان غليون... وغيرهم.

(١٢) محمد أركون، «الإسلام والعلمنة،» **دراسات عربية**، السنة ٢٢، العدد ٥ (آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ١٩. وهذه المقالة هي الفصل الثامن من كتاب: محمد أركون، **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦)، ص ٢٧٦.

المجتمعات الإسلامية الحديثة، بل وتغدو مع توالي الأيام من ألدّ أعداء الشرائح والفئات والجماعات الاجتماعية المشبعة بالتقاليد والسلفيات والماضويات والتصوفيات والأصوليات باسم الأصالة والقدسية والتطهرية... الخ.

وأخيراً، مسألة أساسية يجب التنبيه لها، ذلك أن فهم العلمنة بمعناها الواسع لا يقتصر على ما هو رائج في التفكير العربي، إنها ضد الدين ما دامت تعمل من خلال فصل الدين عن الدولة، ولكنها تعمل أساساً على فصل التداخلات بين الدنيوي والأخروي في كل مرافق الحياة، ولكن ليس في استئصال «الروحي» واجتثاثه، بل في احترامه وإعلاء مكانته السامية، وفهمه واستيعابه، نظراً لتطوير العمل في «الزمني - الدنيوي» على أرض الواقع وإحلاله في خلايا الذهن والتفكير. إن تفاعل ذلك ينتج منتجات لم تألفها المجتمعات الإسلامية حتى اليوم، وقد مرت المجتمعات الأخرى في العالم بمثل هذا المخاض الصعب حتى تم استيعاب فلسفة «العلمنة» في تطبيقاتها ومنتجاتها السياسية والاجتماعية[١٣].

ثانياً: التجذير التاريخي لـ «العلمنة» بين العرب والأتراك

١ ـ العلمنة: نقد للمفاهيم الخاطئة

يقول عزيز العظمة: «وواقع العلمانية ليس بالشأن الناجم عن كون العالم هو العامل المقرر في الحياة فحسب، بل إن العلمانية في الحياة والفكر العربيين تشكل سجلاً لصعود مفاهيم سياسية وإدارية وعقلية حديثة، إنسانية، مترافقاً مع تهميش المؤسسة الدينية وبضاعتها العقلية التي كانت لها الهيمنة على الحياة الثقافية والتربوية والقانونية على مدى قرون من التاريخ العربي»[١٤].

لقد فسر كل من مصطلح «العلمنة» ومضمونه عربياً بشكل سجالي وبطريقة جدالية، فلقد أظهر بعضهم تعارض «العلمنة» مع الشرع الإسلامي، وطرحها آخرون بشكل لا يضعها موضع التصادم مع تاريخ الإسلام. ووجد فيها آخرون صلاحيتها بالنسبة للأوروبيين والغربيين وضررها الكبير بالنسبة للعرب والمسلمين. ويراها التقدميون

---

(١٣) من أجل إغناء هذه الأفكار بالتفاصيل، انظر آراء الطيبي في: Bassam Tibi, «Islam and Secularization,» in: Mourad Wabbi, ed., *Islam and Civilization* (Cairo: 'Ain Shams University Press, 1982), pp. 65-79.

(١٤) عزيز العظمة، **العلمانية من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، المقدمة، ص ١٠. ولعلني تجاوزت الكثير من المفاهيم والسياقات والأفكار العربية، تلك التي وردت في كتاب العظمة الذي عالج مواضيع جد مهمة، وجدت أن لا فائدة من تكرارها وقد كانت جامعة مانعة توصل من خلالها إلى نتائج مهمة جداً في الفصل السادس منه وهو بعنوان: «خاتمة: العلمانية اليوم وسياق نقائضها،» ص ٣٠٣ ـ ٣٣٩، وقد اعتمد على جملة وافية ومهمة من المصادر والمراجع.

الراديكاليون أنها قد ساهمت مساهمة حقيقية في تطوير التفكير الحديث سياسياً وفكرياً واجتماعياً، وأن العلمانيين من الليبراليين العرب يعدونها: ركيزة أساسية في المشروع النهضوي/الحضاري العربي من خلال عمليات التغريب أو حالة التنمية، وإحداث القطائع مع الديني بإحلال الدنيوي.. ويريدها التوفيقيون: آلية تستخدم في إطار هيكليات «الدولة» بحيث لا تمس تفكير «المجتمع» ـ ولا تغير تراكيب الأذهان... الخ[١٥].

إن مجموعة التحليلات والمفاهيم المتباينة والهلامية والضبابية قد انطلقت في إطلاق أحكامها من خلال ما وفرته نتائج تطورات التفكير العلماني الأوروبي/الغربي في تكوينات تاريخ الغرب الحديث لإلقائها أو ربطها بالتكوينات العربية المعاصرة خلال القرن العشرين.. بمعزل أو تغييب أو جهل مدى تطبيق المضامين المعلمنة في تاريخ الإسلام أولاً وفي تكوين العرب الحديث في إطار الحكم العثماني على مدى أربعة قرون ثانياً. وباستثناء تحليلات محمد أركون في آرائه الجديدة حول علمنة تاريخ الإسلام في قرونه الأولى، فإننا لم نعثر على أية محاولة جديدة في تحليل «علمنة» التكوين العربي الحديث وتفكيكه في إطار العثمنة (أي: في قرونه المتأخرة)[١٦].

إن غبناً كبيراً قد لحق بالتفكير العربي المعاصر في عدم دراسة ما شهده التاريخ العربي ـ الإسلامي في معرفة ما قام وتبلور من نماذج «معلمنة» في دواخل البنى والهياكل السياسية والاجتماعية (وحتى الثقافية) سواء كان ذلك في الدولة العباسية أو الدولة العثمانية أو بقية الدول الإسلامية التي عاصرت حياة كل من الدولتين المذكورتين، علماً بأن كل الدول التي أنجبها التاريخ العربي ـ الإسلامي قد صبغها المؤرخون التقليديون بـ «الصبغة الدينية» أو أنها وصفت كونها «دول إسلامية» مع تبريراتهم لها بمزاولتها «الشرع الإسلامي»!

السؤال: كيف؟

والسؤال الأهم: ما هو التمفصل التاريخي الذي وقع بين «الديني» و«الدنيوي» أو بين «الروحي» و«الزمني» في عصب تاريخنا العربي ـ الإسلامي ومؤسساته؟

---

(١٥) انظر: محمد أحمد خلف الله، «العروبة والدولة العلمانية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، ص ٤٦ ـ ٥٤، و Bassam Tibi, «The Renewed Role of Islam in the Political and Social Development of the Middle East,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 1 (Winter 1983), pp. 4-5.

(١٦) باستطاعة الباحث أن يتلمس بعض الشذرات في آراء: جمال حمدان، **العالم الإسلامي المعاصر** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧١)، ص ٢٥ وما بعدها، وقارن أفكار بركات في: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥. وللتوغل أكثر، انظر: كمال عبد اللطيف، **التأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للنظر السياسي العربي** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧)، ص ١٠ ـ ٢٣.

٢ ـ العلمنة: الجذور التاريخية والتمفصل بين العرب والأتراك

أ ـ الجذور

أكد كل من المؤرخَين محمد أركون وعزيز العظمة على جوانب «علمانية» جد مهمة في تحليلاته تاريخ الإسلام وإعادة تقييمه على ضوء تفكيك عدة نصوص خطيرة وأساسية، ناهيكم عن استكشافهما لظاهرة «العلمنة» بصفتها بُعداً فكرياً وطريقة محددة لتشكيل مفهوم جديد عن السيادة والمشروعية وممارسة جديدة لهما، وخصوصاً باتباع النهج التفكيكي للفكر العربي الإسلامي. . وعليه، فلقد توصل أركون إلى استنتاجات خطيرة، هي:

(١) إن العلمنة **متضمنة** (أو موجودة) في القرآن وفي تجربة حكومة المدينة.

(٢) إن كلاً من الدولتين الأموية والعباسية **دولة علمانية وليست دينية** (وما نتاج الفقهاء إلا من أجل تبرير الدولة الدينية وخلع الشرعية لها).

(٣) كانت **القوة العسكرية** قد أدت دوراً جد مبكر وكبير في نظامي الخلافة والسلطنة وكل أشكال الحكم اللاحقة المدعوة بـ «الإسلامية» (وأستطيع القول إن قوة الجيش والنفوذ العسكري كانا في كل الدول الإسلامية أكثر فاعلية وأكبر نفوذاً من قوة الفقهاء والسلطة الدينية).

(٤) إن محاولات **عقلنة العلمنة** كانت تمارس واقعياً في المجتمعات الإسلامية، ولكن لم يجرؤ فلاسفة المسلمين في الماضي أن يطوروا أي موقف علماني (لأنهم لم يمتلكوا أية سلطات سياسية زعاماتية أو عسكرية سلطنية أو دينية فقهية)[١٧].

أما العظمة، فقد ناقش ببراعة جملة من النصوص السياسية والفقهية مشدّداً في **حفرياته** النقدية عن المزيد من آليات الفصل بين الديني والدنيوي. وقد بدأ معالجاته موضوع **«الإسلام والدنيا»** من حيث انتهى علي عبد الرازق في كتابه **الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**، الذي كان قد قدم دلائل قاطعة على **وجوب الأخذ بسياقات علمانية مدنية نظراً لغياب التشريعات السياسية في الإسلام**. . وقد تعرفنا على آراء ابن الجوزي والمقريزي وابن خلدون والقلقشندي والشاطبي ومن قبلهم: الماوردي وأبو يعلى وابن جماعة والأشعري وابن رشد وابن حزم والآمدي، وهناك: الطرطوشي والحراني والغزالي وصولاً إلى ابن تيمية وغيرهم. وقد استنتج العظمة أن التمفصل في المواقف قد حدث منذ زمن مبكر في تاريخ الإسلام. . «وقد اتخذت هذه الناحية الكاريزماتية شكلاً شديد التعيين والوضوح في بداية الحكم العباسي وفي الأصداء المهدوية»[١٨].

---

(١٧) انظر: محمد أركون، **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٧)، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(١٨) انظر التفاصيل في: العظمة، **العلمانية من منظور مختلف**، ص ٤٤.

ب ـ التمفصل

لقد تبلورت النماذج المعلمنة وسياقاتها لتكوينات العرب والمسلمين التاريخية أساساً في مجالي الحكم والإدارة، خصوصاً بين نسقين اثنين: كان لكل واحد منهما مواصفاته السيميائية والتشيؤية والتركيبية والذهنية في كسب «الولاء» أو في صنع «القرار» أو في «السيادة» و«السلطة» و«الحرب» و«الدبلوماسية» و«العلاقات». . . الخ، وقد افترق أحدهما عن الثاني وتلاقى به بنزعته وصبغته ولونه. . فكان الأول «عربياً»، وكان الثاني «تركياً»، كما توضحهما الصورة الآتية:

(١) **الخلافة** الدينية الروحية السماوية المطلقة (العربية)،

(٢) **السلطنة** الدنيوية التسلطية الأرضية الزمنية (التركية)؛

هذان النسقان اللذان لم **يتطورا تاريخياً** بفعل غيبوبة أولهما في «المطلق» وضعفه إزاء المشاكل الدنيوية واعتماده على الموروث المذهبي (أو الطائفي) دون مواصلة الاجتهاد الاجتماعي والتفقه السياسي والتطلع الثقافي، وكبريائه حيال القوى والشرائح والبنى الاجتماعية، وبفعل قساوة ثانيهما في السيادة والتسلط، وشراسته إزاء الواقع، وإدارته القمعية للمجتمع، واحتكاره للسلطات والقرارات، واحتقاره للهيئات والمؤسسات[١٩].

السؤال الآن: مع كل ذلك الموروث السلبي لكل من النسقين أعلاه، لماذا توقفت تلك «النماذج» في نموها نحو الأحسن بعد تبلورها وتمفصلها الذي كان هو الأسبق من أوروبا؟ ولماذا لم تتطور المفاهيم العلمانية عند العرب والأتراك والمسلمين منذ أكثر من ألف سنة على انقضاء الثورة العباسية وتأثيراتها مقارنة بتطورها أوروبياً منذ أكثر من مائتي سنة على انقضاء الثورة الفرنسية وبقاياها؟

أقول: إن جذور «العلمنة» التاريخية للأوروبيين قد تصاحبت مع حركة التنوير والثقافة بالاستناد إلى المعرفة، وتوسع الاعتماد على التفكير المدني وعلى آليات التفكير الإنساني، مع تطور الاعتماد على العقل وعلى كوجيتو العقل الفلسفي. . وعلى الحياة العلمية التي احتكرها اللاهوت ورجال الدين (الاكليروس) دهوراً طويلة. إن «العلمنة» قد حررت المجتمع الأوروبي/ الغربي وهيئاته السياسية وتفكيره الفلسفي من نفوذ التفسير اللاهوتي، وقامت بتحرير الفكر وصناع القرار من هيمنة رجال الدين الاكليروسيين وسلطاتهم المرعبة، ووأدت على مهل تفسيراتهم الكهنوتية، وتأويلاتهم الموحشة المتوهمة للشرع والمستندة إلى الأوهام والشكوك والأساطير والأخيلة[٢٠].

---

(١٩) من أجل فهم واضح لأسبقيات التقاطع التاريخي بين النسقين، انظر: سيّار الجميل، «دولة السلطنة العثمانية وإشكالية الخلافة: رؤية ابستيمولوجية لمواقف «تاريخية» متعددة،» **دراسات عربية**، السنة ٢٣، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٥٦ ـ ٦٤.

(٢٠) للمزيد من وجهات النظر، انظر: Gerhard Emmanuel Lenski, *The Religious Factor: A Sociological Study of Religion's Impact on Politics, Economics, and Family Life* (Garden City, NY: Doubleday, 1961; 1963), =

أما العلمنة التاريخية للعرب والأتراك والمسلمين، فلم يقترب منها المفكرون ولا رجالات العلم والفلسفة والمنطق والكلام لكي ينقلوها من حالتها السياسية والإدارية السلطوية المتقاطعة بين الديني والدنيوي والتي يتمفصل فيها الدين والشرع من طرف، والسيادة والسلطة والقرار من طرف آخر.. لماذا؟

لأن ممارستها كانت حكراً على القادة والحكام والزعماء والوزراء والأمراء والسلاطين (وفي بعض الأحيان: الخلفاء الذين كانت لهم قراراتهم المؤثرة...) ضمن آليات ووسائل اختلفت واضطربت وانشطرت كثيراً عن «الشرع» و«الفقه» و«النص» و«السنة»، ولكنها كانت وليدة ظروفها تجد لها ما يبررها طوعاً أو كرهاً من خلال مسوّغات دينية أو مذهبية أو طائفية أو جماعاتية أو فئوية، وتكفي دراسة متعمقة في ما اتخذ من قرارات سياسية أو نظم اجتماعية وإدارية أو بنود قانونية تخص أحوال «الأمة» أو «الدولة» أو «المجتمع»...[21].

وعلى الرغم من طبيعتها الزمنية وغاياتها الدنيوية (مدنية كانت أو عسكرية)، إلا أنها تصدر مؤطرة باسم «الإسلام» على اعتبار أن الدولة «إسلامية محضة».

أما لماذا كان كل ذلك؟ ولماذا لم تتطور مثل هذه التجربة (أو التجارب) العلمانية في تاريخنا؟؟

السبب واضح وجلي بالمقارنة بكل ما حدث لدى الأوروبيين ـ الغربيين، ذلك لأن العرب والمسلمين أبعدوا هذه التجربة السياسية (أو التجارب) عن اجتهادات النخب والمفكرين والعلماء في المجتمع بدءاً بذروته حتى أدنى قواعده، سواء أكان ذلك في العواصم أم الحواضر أم الأمصار أم الثغور، وبقيت النخبات الفكرية والعلماء والأدباء والفقهاء والفلاسفة والنقاد... الخ، بقي هؤلاء جميعاً مع جميع فصائل المجتمع العربي ـ الإسلامي أسرى أربعة أو خمسة مذاهب لا غير على امتداد تاريخي طويل يتجاوز الألف سنة! وراح المجتمع يطوي نفسه في انعزالات تصوفية مغلقة عن حياة الدنيا والدين[22]!

معنى ذلك: **ولادة افتراقات كبرى ومسافات واسعة** بين كل من الدولة والمجتمع في تاريخ المسلمين (وخصوصاً العرب). وعلى الرغم من أن جذور تلك «الافتراقات» قد ظهرت منذ عهد صدر الإسلام، إلا أن الانعزال تبلور وتعمق وترسخ بعد غلق باب الاجتهاد، وتسلط التقاليد والسيادة الأورثوذكسية للماضي والماضوية.. وإبقاء المجتمع

= وانظر أيضاً المقالة القديمة لـ: Eric Waterhouse, «Secularism,» in: *Encyclopedia of Religion and Ethics* (Edinburgh: T. and T. Clark, 1920), vol. 11, p. 348.

(٢١) انظر ملاحظات وتحليلات: عزيز العظمة، **التراث بين السلطان والتاريخ**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة؛ منشورات عيون، ١٩٩٠)، ص ٦٦ وما بعدها.

(٢٢) انظر آراء: برهان غليون، **اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٩٩ ـ ١٢١.

دهوراً طويلة أسير دائرة مغلقة مقفلة وهو يدين بالولاء والخضوع والخنوع وفقدان الإرادة السياسية لـ «الدولة» التي امتلكت قوتها وسطوتها ودنيويتها وآلياتها وأساليبها مع تعاظم شأن ذلك على امتداد العصور. كان «المجتمع» يتدهور ويضعف ويتقهقر ويتساكن ويذوي ويتشرنق بالتصوف والخرافة والأسطورة والتقاليد البالية.. وهو يواجه الأزمات والكوارث والطواعين والغزوات(٢٣).

٣ - الانثربولوجيا التاريخية لـ «العلمنة» بين العرب والأتراك

قد يستغرب بعضهم من هذا العنوان، فالتقليدي المحافظ لا يمكنه تصديق أن ثمة علمنة سياسية في **تاريخ الإسلام** كما تطرحه أمامنا الانثربولوجيا السياسية الإسلامية (العربية والتركية بشكل خاص). أما الراديكالي ـ التقدمي فلا يمكنه هو الآخر تصديق القول بأن تاريخ الإسلام كان معلمناً سياسياً يتقاطع فيه «الروحي» بـ «الزمني». ويمكننا فحص ذلك على ضوء «المنهج» الذي صاغه جورج بالانديه في عمله المتميز **الانثربولوجيا السياسية**(٢٤)، وحاول المؤرخ محمد أركون تطبيقه في مقالته النقدية «الإسلام والعلمنة»(٢٥) وغيرها، فضلاً عن تحليلات عزيز العظمة مؤخراً(٢٦). كما حاولنا تأسيس قطيعة معرفية ابيستيمولوجية في «إشكالية الخلافة والسلطنة»(٢٧). فكيف نفسر ذلك ونحلله؟

إن الإسلام قد عرف على مدى تاريخه الطويل الذي ابتدأت التقاطعات فيه منذ العصر العباسي الثاني (أي: على امتداد أكثر من ألف سنة) بتبلور **سلطتين قويتين وأساسيتين** في حياته برزت كل واحدة منهما تحت واجهة «مصطلح» مقدس أو شهير، **أولهما**: «الخليفة» أو «الإمام» كقائد روحي له سموه وتجليه وقداسته في بعض الأحيان، وهو يعقد لواء «الولاء» عليه في جميع أنحاء العالم الإسلامي. **وثانيهما**: «السلطان» الذي يمارس أعلى سلطة دنيوية في الدولة، بعد مهارته وكفاءته كقائد سياسي أو عسكري

---

(٢٣) انظر نقدي لنظرية المستشرق الفرنسي روبرت منتران في تكوين المجتمع العربي الإسلامي في: سيّار الجميل، «مساهمة نقدية في فهم طبيعة «التوسع الإسلامي» وتكوين المجتمع العربي عند روبرت منتران،» في: عبد الجليل التميمي، محرر، **تحية وفاء وتقدير للأستاذ روبار منتران** (تونس: مركز سيرمدي، ١٩٨٨)، ص ٧٩ ـ ١٠٦ و٣٣٣. انظر أيضاً: وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠).

(٢٤) بالإمكان فحص هذا المنهج لبلانديه في كتابيه المميزين: Georges Balandier: *Anthropologie politique quadrige* (Paris: Presses universitaires de France, 1969), et *Sens et puissances: Les Dynamiques sociales* (Paris: Presses universitaires de France, 1971).

(٢٥) أركون، «الإسلام والعلمنة،» ص ١٩.

(٢٦) العظمة، **العلمانية من منظور مختلف**.

(٢٧) سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٥ ـ ١٤٢.

وصاحب قرار في الحرب والسلم، فضلاً عن مسؤولياته ووظائفه المدنية ورهبته الدنيوية في بعض الأحيان.

ويمكن القارئ أن يتلمّس المفارقات والتقاطعات في البنية التاريخية للانثربولوجيا السياسية الإسلامية التي أفرزت «ظاهرتين» (دينية+ دنيوية)، وهي «بنية»، تكوينية تاريخية عمّرت طويلاً، وكان لها أعرافها وتقاليدها وتواصلها على امتداد ألف سنة ونيف وصولاً إلى القرن العشرين الذي سلك فيه التطبيق السياسي الإسلامي، وخصوصاً عند العرب والأتراك، مسالك أخرى. وتتوضح «البنية» ظاهراتياً كالآتي:

البنية التاريخية للانثربولوجيا السياسية الإسلامية(٢٨)

الظاهرة الدينية/ الروحية	الظاهرة الدنيوية/ الزمنية
الخليفة/ الإمام	السلطان/ الملك/ الشاه/ الخان. . .
أمير (المؤمنين)	الأمير
مفتي الدولة/ شيخ الإسلام	الصدر الأعظم/ الوزير (تفويض/ تنفيذ)
قاضي القضاة	أمير الحرب/ الغازي
نقيب الأشراف	الوزراء/ الولاة
الأشراف	العمال/ الموظفون الكبار/ الإداريون
السادة	النواب/ الوكلاء/ المساعدون
الفقهاء (أصحاب الحل والعقد)	الزعماء السياسيون/ الزعماء العسكريون
المشايخ	الموظفون الصغار

---

(٢٨) من الأهمية البالغة مراجعة ومقارنة ما كتبه كل من: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٦٤)، ج ٢، ص ١٦١ ـ ١٩٢؛ أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٣)، صفحات متعددة؛ أبو بكر محمد ابن الوليد الطرطوشي، **سراج الملوك** (القاهرة: [د. ن.]، ١٣١٩ هـ)، ومحمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء أبو يعلى، **الأحكام السلطانية**، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي، ط ٢ (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦). وقارن أيضاً ما كتبه كل من: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق كرنكو، ١٠ ج (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧ ـ ١٣٥٨ هـ)، الأجزاء كافة، وتقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور، ٢ ج في ٦ (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٦ ـ ١٩٧١)، الأجزاء كافة وبخاصة الأول منها. وحول تصنيفات الدولة العثمانية، انظر مؤلفات خليل إناجيك وستانفورد شو.

ماذا نستنتج من وراء ذلك كله؟

نستنتج حدوث تقاطعات وتمفصلات أساسية بين الروحي والزمني في كامل الهياكل الرسمية لأية دولة إسلامية، وفي التنظيمات الاجتماعية لأي مجتمع إسلامي، وهذا الاستكشاف لم يعره الغربيون من المؤرخين والمستشرقين أي اهتمام، بل ولم يكتشفوا أن المسلمين مارسوا «العلمنة» قبلهم بأحقاب طويلة، ولكن بصيغ وأساليب متباينة في الأشكال والمضامين. ولم يقرنوا الممارسات الإسلامية «المعلمنة» في الحياة منذ القدم بممارساتهم وتطبيقاتهم الغربية ـ العلمانية. وزادوا في ذلك انهم زرعوا الروع والرعب في قلوب المسلمين بتأكيدهم على استحالة «التقاطع» بين الروحي والزمني عند المسلمين قاطبة. يقول محمد أركون: «فالأشياء ليست بسيطة إلى هذا الحد. لقد وجدت سابقاً في المجتمعات المدعوة إسلامية تجارب معمقة يمكن لنا أن نصفها بالعلمانية، لكن هذه التجارب لم تصل إلى درجة الوعي الواضح بذاتيتها، ولم تلق في يوم من الأيام لها تنظيراً»[(٢٩)].

نحن لا نذهب مذهب أركون ـ هذا ـ في إطلاقيته وعموميته، إذ يمكننا أن نسأله: لماذا لم تتطور أنظمة الحكم في تاريخ الإسلام الذي امتلك مثل تلك «التجارب العلمانية» على مدى مئات السنين كما حدث في عالم غربي أوروبا خلال تضاعيف العصر الحديث؟ صحيح أن تمفصلاً أو تقاطعاً قد حدث في تاريخ الإسلام بين الروحي والزمني على مستوى السيادة والدولة وصنع القرار والسلم والحرب والوزارة والإمارة والإدارة ونظم الحياة، ولكن مثل هذه «العلمنة» الرسمية لم تعكس طابعاً حراً على «المقدس» اجتماعياً وثقافياً وفكرياً، ولم تحرر الذهنية والذات من ازدواجياتها المركبة، كما أنها لم تعمل على تبيئة المقدس وتبسيطه وتحويله إلى أخلاقيات وقيم دنيوية. ولم تقم «العلمنة السياسية» بإلغاء النص الديني، أو انها استطاعت أن تخلق أو توجد «القانون الوضعي المدني» وجعله في حالة لا يتناقض فيها مع النص الديني (الشرع).

وماذا أيضاً؟

صحيح أن محاولات كهذه قد حصلت في أكثر من تجربة تاريخية إسلامية عند العثمانيين مثلاً، إذ أصدر السلطان محمد الفاتح والسلطان سليمان القانوني قوانينهما الشهيرة[(٣٠)]، ولكن تجربة «العلمنة السياسية» الإسلامية تؤكد أن السلطة الزمنية قد ضبطت ووجهت في كثير من الأحيان من قبل السيادة الدينية، بل وحتى سلطة الخلفاء جميعاً كانت زمنية صرفة، كما أكد ذلك المفكر الشهير علي عبد الرازق في كتابه الجريء: **الإسلام**

(٢٩) أركون، «الإسلام والعلمنة،» ص ٢٣.

(٣٠) حول التجارب التاريخية في إصدار القوانين لدى العثمانيين، انظر: Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977-1978), vol. 1: *The Empire of the Gazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808*, pp. 134-149.

وأصول الحكم، ناهيكم عن أفكار عبد الرزاق السنهوري[٣١]. فإلى ماذا نحتاج إذاً؟

نحن العرب بحاجة إلى فهم حقيقي معمّق لطوايا تاريخنا، وإلى معرفة للإجابة عن التساؤلات: كيف طرحت «العلمنة» في دواخل المجتمعات الإسلامية..؟ وهل ثمة معالجات فلسفية ملائمة لموضوعها إسلامياً؟ لأن «الإسلام» لم يطرح أبداً في تاريخه الخصب الطويل تفكيراً فلسفياً يعالج المشكلة العلمانية كما نعايشها اليوم نحن العرب. ولكن هذا لا يعني أن الممارسة العلمانية لم تقم في ديار الإسلام!

٤ ـ التمفصل التاريخي لـ «العلمنة» بين نظامين: عربي وعثماني

لا يمكننا الوقوف عند أي تجربة عربية قوية في «العلمنة» ما عدا لبنان على الرغم من الميراث النهضوي والسياسي الحديث في تكوين العرب المعاصر، وعلى الرغم من تأسيس كيانات سياسية عربية جديدة وولادة دساتير وقوانين مدنية ومؤسسات وأجهزة علمانية صرفة في المحيط العربي سواء كان ذلك في المشرق أو المغرب العربيين[٣٢]. إن مسألة «العلمنة» الحديثة لم تتطور أبداً في دواخل المنظومة العربية على الرغم من ممارستها وتطبيق بعض شكلياتها خلال عقود القرن العشرين[٣٣]. كما أن العرب لم ينتبهوا إليها

---

(٣١) لعل من أبرز ما يمكن الوقوف عندهما والتأمل في كتابيهما المتزامنين في صدورهما أولهما بالعربية وثانيهما بالفرنسية، هما: علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام**، ط ٢ (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥)، وما أورد فيه من آراء وأفكار جديدة وجريئة بغية التجديد في الآليات السياسية والتفكير الديني. أما الثاني فيتمثل بكتاب عبد الرزاق السنهوري، وهو أطروحته التي طبعها ونشرها بالفرنسية عام ١٩٢٦: Abd Al-Razzak Al-Sanhuri, *Le Califat: Son évolution vers une société des nations orientales*, travaux du séminaire oriental d'études juridiques et sociales; tome 4, 4 tomes (Paris: Geuthner, 1926).

وقد ترجمت أطروحة السنهوري هذه إلى العربية في: عبد الرزاق أحمد السنهوري، **فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية**، ترجمة نظرية الخلافة الجديدة نادية عبد الرزاق السنهوري؛ مراجعة وتعليقات وتقديم توفيق محمد الشاوي، ط ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩)، علماً بأن هذه الترجمة حذفت منها بعض آراء السنهوري الجريئة والخطيرة التي تضمنها النص الفرنسي.

ولعل أبرز من كتب عن الرجلين أعلاه أستاذنا المؤرخ ألبرت حوراني: انظر: Albert Habib Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (London: Oxford University Press, Royal Institute on International Affairs, 1962), pp. 171-173.

(٣٢) من الأهمية البالغة، مراجعة ما كتبه ألبرت حوراني في كتابه **تكوين الشرق الأوسط الحديث** وتحليلاته المقارنة لما طبق من مفاهيم سياسية، انظر: Albert Habib Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East* (London: Macmillan, [1980]), pp. 36-101.

وقارن أيضاً ما كتبه مسعود ضاهر من تحليلات وأفكار في: مسعود ضاهر، **المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة**، الدراسات التاريخية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦).

(٣٣) حول هذه المسألة، انظر وقائع ومداخلات وبحوث مؤتمر: **حول العلمنة والهوية العربية**، ٢٠ ـ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية، ١٩٧٦)، ص ١٠١. وانظر الكتابة الممتعة عن موضوع العلمنة في: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٨.

كظاهرة تاريخية ليست أوروبية بالضرورة، فلم يعالجوا مضامينها في أعماق تاريخهم بقدر ما عالجوا مفاهيم سياسية أخرى ولدت لديهم حديثاً أيضاً كالحرية والديمقراطية والدستورية والاشتراكية والاستقلالية... الخ، إنهم لم يعالجوا «العلمانية» على الرغم من وجودها كحالات وممارسات وتطبيقات في تاريخنا الطويل وفلسفتنا الإسلامية، ولكنها كمضمون ليست كالتي نفهمها اليوم، ونرى تطبيقاتها المجتزأة هنا وهناك، وهذا جانب مهم وخطير من «المعالجة» التي سأحللها ملياً بعد قليل.

عندما طبقت العلمنة في معظم البيئات الإسلامية (دول/ كيانات) خلال هذا القرن، اختلفت التطبيقات بين بيئة إسلامية وأخرى، علماً بأنه لم يكن هناك أدنى وعي أو فهم بـ «العلمنة» كفلسفة ومستلزمات، كما لم يكن هناك أي عمق تاريخي لأجيال القرنين السابقين ـ كما حدث وتبلور عند الأوروبيين ـ للوصول إلى الفهم الحقيقي بها من أجل الوصول إلى الإطار الفكري والتمفصل الذهني الذي يستوعب «المسألة» بكل ما حفلت به من إشكاليات وتعقيدات. فكيف تم ممارستها كظاهرة سواء بكل جزئياتها أو حتى بعض مفاصلها؟

فجأة تأسست مجموعة من البلدان العربية ضمن سياقات جديدة غير مألوفة، أما المألوف فيها فهو لا يبتعد في تاريخيته عن «الجذور» التي أخصبها تكوين العرب الحديث[٣٤]، وضمن تصنيفات لعب المستعمرون على أوتارها، إذ تباينت الانتماءات على رقعة الوطن العربي الكبير بين نظامين تاريخيين على امتداد القرون المتأخرة، أولهما «عربي» وثانيهما «عثماني»[٣٥]. ومن تلك «التصنيفات» ما يتوضح بالصورة التالية:

النظام التاريخي العربي			النظام التاريخي العثماني		
الصنف	البيئة	المرجعية	الصنف	البيئة	المرجعية
سلطني	المغرب الأقصى	علوي	سلطني	تركيا	ريادي
سلطني	عمان	إباضي			
شريفي	الحجاز	هاشمي	باشوي	العراق	بيروقراطي
أميري	لبنان	كوسموبولتاني	خديوي	مصر	مؤسساتي
إمامي	اليمن	زيدي	زعاماتي	سوريا	عسكري
وهابي	السعودية	توحيدية	دايوي	الجزائر	عسكري/ بحري
مشيخي	الخليج	عتوبي	بايوي	تونس	مدني
إصلاحي	ليبيا	سنوسي	متصرفي	فلسطين	إداري
إصلاحي	السودان	مهدي			

---

(٣٤) انظر تفصيلات هذه النظرية في: الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**، ص ٢٠٣ ـ ٢١٣.

(٣٥) للمزيد من الإيضاحات والتفاصيل والتحليلات المقارنة عن هذه التصنيفات، انظر: سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: جامعة الموصل؛ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٩٩ وما بعدها.

ثالثاً: العلمنة الحديثة بين العرب والأتراك: رؤية مقارنة

١ ـ إشكالية الافتراق: من «العثمنة» إلى «العلمنة»

لقد غدت تركيا هي الاستثناء التاريخي إثر انبثاق نظامها السياسي المعاصر بعد زوال الامبراطورية العثمانية غداة إلغاء مصطفى كمال أتاتورك لنظام السلطنة (الزمني) عام ١٩٢٣، ثم أقدم على إلغاء نظام الخلافة (الديني) عام ١٩٢٤[٣٦]، وهما نظامان كانا قد انبثقا منذ زمن طويل جداً، وتبلورا في إطار مفهوم سابق هو المتمثل بـ «العثمنة» في القرن التاسع عشر، والذي مثلته ودعمته الامبراطورية العثمانية التي امتلكت تاريخاً ثيوقراطياً وأوتوقراطياً حافلاً، ولكنها استطاعت أن تطور بعض «الهياكل» وتخلق بعض «البنى» الرسمية في الدولة بمعزل عن طوايا الذهنية الشعبية/الشعبوية، كما لم تقم بزراعة «الوعي» بذلك لدى الجماهير في المجتمع من خلال القوانين الإصلاحية (التنظيمات) في القرن التاسع عشر[٣٧].

ولكن يبدو من خلال النتائج التاريخية التي تبلورت بعد أكثر من مائة سنة على كل من الطرفين (العرب والأتراك) وفي مسائل أساسية وارتكازية، أن الأتراك نجحوا أكثر من العرب فيها وانتصروا لها كالدستورية والعلمانية والدولتية والإصلاحية والديمقراطية[٣٨]. في حين كان العرب (وخصوصاً في مصر ولبنان) أسبق من الأتراك في أن تنبثق بعض هذه المفاهيم على أيديهم منذ القرن التاسع عشر.. وعلى الرغم من الصعاب السياسية والحرب الأهلية التي عصفت بلبنان، بقي هو القطر العربي الوحيد الذي يحافظ على تقاليده التاريخية الحديثة في الدمقرطة والعلمنة والحريات.. في حين أخفقت مصر كثيراً في ضبط مثل هذه التقاليد والحفاظ عليها أو تطويرها ونشرها خلال النصف الثاني من القرن العشرين[٣٩].

---

(٣٦) سيّار الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة إلى العلمنة،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس)، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١).

(٣٧) انظر ما كتبه سيّار الجميل عن «التحديث في تركيا» في: Sayyar K. Al-Jamil, «The Effects of Modernization in Turkey,» *Arab Historical Review for Ottoman Studies*, nos. 7-8 (October 1993), pp. 241-247.

وانظر تحليلات: Serif A. Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas*, Princeton Oriental Studies; v. 21 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), p. 155.

(٣٨) سيّار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الأولى)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٥ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ١١٤.

(٣٩) من أجل فهم واضح وتفاصيل أوسع لأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، انظر: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، مؤكداً على دراسات ومداخلات سمير أمين وحسين جميل ويحيى الجمل.

إن مسألة العلمنة العربية بإشكالياتها العديدة هي شائكة ومعقدة في المحيط العربي، ولكنها مبررة ومطبقة في الحياة التركية. وإنها، في الحقيقة، مسألة فكرية وسياسية وايديولوجية تشغل تفكير النخبة المثقفة العليا في المجتمع العربي إلى جانب بعض القادة والمسؤولين العرب[٤٠]. ولكنها «مسألة» مقفل عليها، ولا يسمح التداول بها، أو مناقشة بعض جوانبها، ليس كأداة حقيقية في الممارسة والتطبيق، ولكن كمنهج فهم وتفكير، يتيح المزيد من فرص التركيز والدقة والاستكشاف!

لقد كانت «العلمنة» ركيزة أساسية في معظم مناهج حركات التحرر القومي العربية والأحزاب السياسية القومية وفي ايديولوجيتها وتوجهاتها، إلا أنها اليوم تتجنب إثارة الموضوع خشية المؤسسة الدينية الأصولية أو السلفية العربية، لأن شيوخ هذه الأخيرة بجميع فصائلها وتياراتها وأحزابها يرفضون رفضاً قاطعاً ومنذ البدء ليس «العلمنة» فحسب، بل يطرحون أيضاً إدانتهم القاسية للقومية العربية كمشروع وأهداف ومصير ومستقبل!!

٢ ـ سوسيولوجية الوعي والتفكير لدى العرب والأتراك: نحو التغيير

يتفق علماء الانثروبولوجيا الثقافية المقارنة على أن العلمنة كان لها تأثير بالغ في المجتمع التركي مقارنة بغيره من المجتمعات المعاصرة[٤١]. وكان هناك اتجاهان سلكتهما حركة التغيير التي تلت التجربة العلمانية، **أولهما**: استمرار وتأهيل عملية التنميط الاجتماعي القسري من أجل تعميق الوعي القومي والمواطنة عبر وسائل مختلفة لتكوين الشخصية التركية. **وثانيهما**: تأثر الناس باقتصادات السوق الرأسمالية كثيراً، فتغير هيكل الاقتصاد التقليدي المرتبط بالموروثات العثمانية. وقد توصل غوثارد ياسشكي عام ١٩٥١ إلى نتيجة مفادها أن أبرز نتائج الثورة الكمالية تأثيرها للطابع المستمر على المجتمع التركي[٤٢]. وهكذا كان من أبرز نتائج هذين الاتجاهين: أن القرويين صاروا يدركون في أوائل الستينيات قيمة التربية العلمانية ومظاهر التمدن الحديثة وفوائدها[٤٣].

وعلى هذا التأسيس، فإن القطاعات الشعبية التركية تختلف اختلافاً جذرياً عن

---

(٤٠) من أجل تحديد الاتجاهات، انظر: Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970), pp. 31-89.

(٤١) Robert N. Bellah, «Religious Aspects of Modernization in Turkey and Japan,» *American Journal of Sociology*, vol. 64, no. 1 (July 1958), pp. 1-15.

(٤٢) Gotthard Jaschke, *Yeni Turkiye de Islamik* (Ankara: [n. pb.], 1972), s. 11.

(٤٣) Richard B. Scott, «The Turkish Village Attitudes towards Religious Education,» *Muslim World*, vol. 55 (1965), p. 227.

مثيلتها العربية في المفاهيم المدنية التي يحملها كل من الطرفين. ولو صحت فعلاً المعلومات عن سوسيولوجية الأتراك الثقافية، ففي ذلك افتراق كبير عن الأوضاع والمفاهيم التي يطنب العرب في خضمّها، ليس فقط في بيئاتهم الريفية أو الصحراوية، بل حتى تلك التي تتوزعها أحياء المدن الكبرى وأروقة الجامعات! ذلك أن الجماهير العربية، مثلاً، يكتنفها ضرب من الإصرار على رأي شائع تؤمن به إيماناً راسخاً بأن الحضارة الغربية مفلسة ومنحلّة، وأن بديلاً لا يمكن أن يضاهي الإسلام الأصولي(٤٤). إن مثل هذا الوازع المتجذر في الذهنية العربية قاطبة بشتّى الطبقات والمستويات والقطاعات وحتى أساتذة الجامعات له خطورته وأهميته!

إن ما جرى في تركيا من هجر للقناعات ضمن تنميط لعلمنة الحياة لم يتم عند العرب كمثله من ممارسات، وقد غالى العلمانيون الأتراك كثيراً في الاهتمام الدنيوي على حساب التفكير الآخروي(٤٥)! ولقد استمرت هذه السياسة في تركيا على مدى عشرين سنة استطاعت أن تنتج جيلاً تسلم مقاليد الحياة في النصف الثاني من هذا القرن. إنه التعجيل في عمليات التغيير عند الأتراك الذين تربوا في إطار قومي لم يقم على الدين، في حين حدث العكس عند العرب وبشكل متعاظم في توفيقيته، فقد اكتسب العلمانيون العرب نمط الدعوة إلى الوحدة العربية ايديولوجياً التي استندت إلى جدار صلب ترسّخ في مضامينه كل من العروبة والإسلام.

يرى ديفيد مارتن أن المثقفين الأتراك يقتربون من الأوروبيين في تطلعاتهم للحياة وللمستقبل بعيداً عن المفاهيم الدينية، وخصوصاً في الايديولوجيا والسياسة والثقافة والاقتصاد(٤٦). وإنني أجد أن هذا الرأي تشوبه المبالغة في الاقتراب من الأوروبيين، ولكن الأتراك اختلفوا عن العرب فعلاً في تطلعاتهم للحياة وللمستقبل، إذ لا يمكن أن

---

(٤٤) انظر: فؤاد زكريا: **الصحوة الإسلامية في ميزان العقل** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، ص ٢٨ وما بعدها، و**الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة**، ط ٢ (القاهرة؛ باريس: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٥١ ـ ٥٨.

وانظر تحليلات رصينة لِـ: جورج قرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٦٧. وأحيل القارئ أيضاً إلى المقالة الممتازة التي كتبها: إبراهيم ابراش، «حول حدود استحضار المقدس في الأمور الدنيوية: ملاحظات منهاجية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٨٠ (شباط/فبراير ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٢٠.

وأشير إلى المعالجات الذكية لِـ: فهمي جدعان، «الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٧، العدد ١ (ربيع ١٩٨٩)، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٦.

(٤٥) Ergun Ozbudun and Frank Tachau, «Social Change and Electoral Behavior in Turkey: Towards a Critical Realignment?» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 16, no. 4 (1985), pp. 466-467.

(٤٦) David Martin, *Dilemmas of Contemporary Religion* (Oxford [Eng.]: Blackwell, c1978), pp. 13-14.

تخرج ايديولوجياتهم وأفكارهم وخطبهم وتربوياتهم وكتاباتهم وإعلامياتهم وثقافتهم عن التأثيرات الدينية.

٣ ـ انشطار البنية الفكرية الإسلامية لدى العرب والفرس والأتراك

دعوني أتساءل: هل أنجزت الكمالية التركية ثورة علمانية حقيقية في بلد كان ولا يزال متشدداً في إسلامه؟

لقد تبين لنا من خلال فحصنا للتطورات التنموية السياسية لتركيا أن العلمنة فيها كمبادئ وقيم وأفكار إصلاحية، ما كانت قد عرفتها تركيا قبل مجيء أتاتورك للسلطة، وخصوصاً مع تطور الآليات السياسية في العهد العثماني المتأخر منذ عهد التنظيمات العثمانية، وأنها ازدهرت كتجارب وممارسات وتطبيقات حيوية على عهد أتاتورك ومن تلاه في الحكم. وعلى الرغم من **نجاحات أتاتورك** وخلفائه من الزعماء العديدين في النهج العلماني الذي اختطته تركيا سياسياً وفكرياً، إلا أن هناك إخفاقات قد أصابت بعض الهياكل والذهنيات[٤٧]، وخصوصاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

أما كون تركيا لم تزل متشددة في إسلامها ـ على حد زعم محمد أركون[٤٨] ـ فإن جوابي هو: النفي القاطع، لأنها لا يمكن أن تقارن تاريخياً وواقعياً كنخبات مثقفة، أو قادة أو مسؤولين أو قطاعات أو أحزاب أو مؤسسات، أو حتى شرائح اجتماعية/ مدينية[٤٩]... الخ، بما هو الحال في بيئتين إسلاميتين مجاورتين لها، أي بـ:

أ ـ **الحالة التشيعية دينياً**: والمحتدمة (بتأثير ذلك) سياسياً كالتي عليها إيران اجتماعياً قبل رحيل الشاه، أو سياسياً بعد رحيله!

ب ـ **الحالة الجدالية التناقضية، والمستشيرية** (بتأثير ذلك) اجتماعياً كالتي عليها العرب اليوم. وقد تفاقمت هذه الحالة على حساب الانبعاث القومي والتكوين السياسي خلال القرن العشرين ضمن ثلاثة انشطارات:

(١) **التصوفية** في العقدين الأولين من هذا القرن كبقايا ورواسب تاريخية متغلغلة حتى اليوم.

---

(٤٧) إنها محاولات جرت ضد الكمالية لإعادة النظام العثماني أو الملكي عند مطلع عقد الخمسينيات، وخصوصاً بعد الإطاحة بالملك فاروق الأول في مصر. انظر: Anne Marie Schimmel, «Islam in Turkey,» in: Arthur John Arberry, ed., *Religion in the Middle East: Three Religions in Concord and Conflict*, 2 vols. (London: Cambridge University Press, 1969), vol. 2, pp. 76-78.

(٤٨) أركون، «الإسلام والعلمنة،» ص ٢٠.

(٤٩) ذلك لأن ثمة بيئات تركية معينة في أعماق شرق وجنوب شرقي الأناضول فقط، لم تطلها عمليات التحديث. انظر: K. S. Srikantan, «Regional and Rural-Urban Socio-demographic Differences in Turkey,» *Middle East Journal*, vol. 27, no. 3 (Summer 1973), p. 286.

(٢) **السلفية** في فترة ما بين الحربين العظميين من هذا القرن وانطلاق بعض (التجمعات) و(الأحزاب) عنها، سواء أكانت إصلاحية، أم إخوانية، أم معتدلة، أم تحريرية.

(٣) **الأصولية** منذ هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا، وتفاقمها سياسياً وثقافياً واجتماعياً سواء أكانت تكفيرية، أم مذهبية، أم طائفية، أم تعصبية/انفعالية..

إن كلاً من الحالتين: **«الإيرانية ـ التشيعية»** و**«العربية ـ الأصولية»** تنتمي في مجموعها إلى مصطلح **«الجماعات المتشددة»** (Fundamentalists)، وهي الجماعات الواسعة جماهيرياً التي انسحبت من الحياة المدنية والواقع الزمني المعاشي، وانعزلت عن الظروف والتكوينات الحضارية والمأثورات الاجتماعية والأوضاع السياسية، لا لتعيش عيشة الزهاد والمتصوفة، كما كان عليه حال الأجداد في القرون الخوالي (ترك الواقع لما لا شأن لهم به والاندماج روحياً بالذات الإلهية العليا)، بل لكي تتصادم مع الواقع، وتقوم بتكفيره وإعدامه باستئصال كل عوامل النهضة والتغيير والتحديث والتطور منه!

ج ـ معنى ذلك: أن حالة تركيا تأتي في **المرتبة الثالثة بعد إيران والوطن العربي**؛ وأن المتشددين الإسلاميين الأتراك هم ثلاثة أصناف:

(١) صنف من الجماعات السياسية المتدينة التي يقودها حزب الخلاص الوطني (أو: حزب الرفاه الإسلامي) بقيادة نجم الدين أربكان.. وهي جماعات متنورة يغلب عندها الطابع السياسي على الديني، وترى أن مصالح تركيا الأكيدة تتحدد في إطار العالم الإسلامي لا الأوروبي، ويتركز في غرب تركيا.

(٢) صنف من الجماعات الصوفية الموالية للطوائف الدينية القديمة المتوارثة عن العصور العثمانية السابقة وتقودها اليوم فئة أو جماعة النورجية (النور/النورسية)، ويتركز في جنوب تركيا.

(٣) صنف من الجماعات التركمانية ـ المتشيعة والموالية لسياسة إيران الدينية، ويتركز في سيواس وشرقي تركيا.

إن مسألة العلمنة الكمالية، كتجربة رائدة معاصرة في الشرق الأوسط(٥٠)، لم تنل

---

(٥٠) من أجل تفصيلات أوسع، انظر: Serif A. Mardin, «Religion and Secularism in Turkey,» in: Ali Kazancigil and Ergin Özbudun, eds., *Atatürk: Founder of a Modern State* (London: Hurst and Co., 1981), p. 207.

ثمة تحليلات أخرى حول تصورات كاتب تركي آخر من جيل آخر، انظر: Binnaz Toprak, *Islam and Political Development in Turkey*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 32 (Leiden: E. J. Brill, 1981), p. 65.

من المناخ السيميائي ـ التصوري التركي بقدر ما نالت سياسياً وفكرياً من المناخ السيميائي ـ الخيالي العربي ولكن ليس خلال عهد أتاتورك نفسه (أي: في العشرينيات والثلاثينيات)، أو حتى خلال عهد خلفه عصمت اينونو (في الأربعينيات)، إذ كان هناك إعجاب عربي كبير بالمشروع الكمالي ـ التركي، وخصوصاً في العراق ومصر وسوريا ولبنان وتونس! لقد بدأ العرب يتناقضون بعنف مع ذلك «المشروع» الكمالي في العلمنة (السياسية بشكل خاص) إبان فورة المد القومي ـ العربي في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، لا لأي تغيير قد حدث في «المشروع»، ولكن بسبب تغيير كبير قد حدث في الذهنية والعواطف العربية[٥١]. . . ثم اشتط الموقف العربي أكثر تطرفاً ونقمة على «المشروع» الكمالي، وبكل ما حفل به ذلك «الموقف» من الأخيلة والعصبية والأوهام والانغلاق ضد **المسألة العلمانية** بشكل عام إبان هجمة الماضوية في الثمانينيات والتسعينيات، في حين وجدت تركيا ضالتها بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ الذي جاء لحسم المشاكل الداخلية. ولما كانت هوية الانقلاب معروفة لدى جميع الأتراك، فلقد ازداد تعلق تركيا بالغرب، وما زالوا حتى هذه اللحظة يطالبون بالانضواء في عضوية الجماعة الأوروبية والمشاركة في السوق الأوروبية المشتركة، وهي تعلن على لسان تورغوت أوزال أن مشروعاً اقتصادياً متطوراً تتبناه تركيا اليوم، وستظهر نتائجه المتقدمة عند نهاية القرن العشرين[٥٢]. وماذ نجد أيضاً؟

ـ إن التجربة العلمانية ـ التركية هي **تجربة تاريخية** متميزة بإعلانيتها، ومن واجب العرب وضروراتهم أن يتدارسوها، ويطيلوا النظر في تفاصيلها كونها تجربة تحديثية أولى جرت بشكل كلي على أرض إسلامية مشبعة بالمواريث العثمانية القديمة والإصلاحية، بل وتعدّ التجربة التركية في العلمنة فكراً وممارسة في مقدمة التجارب الآسيوية التي تأثرت بالمقوّمات والمبادئ الأوروبية الحديثة.

ـ إن التجربة العلمانية ـ العربية متباينة في ممارساتها وتطبيقاتها بين بلد عربي وآخر (وأقصد البلدان ذات النظم السياسية الحديثة، ومنها: العراق ومصر وسوريا ولبنان والأردن وتونس والمغرب والجزائر وليبيا وبعض الدول الخليجية. . .)، ولكنها تقف في قلب الحلبة لا تتقدم إلى الأمام بجرأة ونشاط لكي تتجاوز الحاضر، ولا تندفع نحو المستقبل أسوة بالمجتمعات الأخرى، وهي تتأخر نحو الوراء شيئاً فشيئاً مع غلبة الشرائح القديمة بتقاليدها الماضوية الرثة. هكذا، فإن القيادات الإسلامية/السياسية العربية اتخذت لها مواقعها القوية في قلب الأمة العربية، وعواصمها المهمة، في حين بقي التيار الديني في تركيا لا يمثل العودة الدينية العنيفة بفعل انتشاره في الريف، كتلك العودة التي شهدتها المنظومة العربية المعاصرة.

---

(٥١) الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الأولى)،» ص ١١٤ ـ ١١٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

٤ ـ العلمنة: الممارسات والمقارنات

والمسألة العلمانية ضرورة مستقبلية للحياة العربية ـ كما تطالب بذلك النخبة العربية المفكرة والمثقفة ـ وخصوصاً في بلدان عربية كمصر والسودان وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق، ذلك لأن هذه البلدان تمتلك أقليات دينية ومذهبية وطائفية عديدة. وهي قابلة للتخلخل والتشقق والانفجار إذا ما طبق التطرف الديني بحد ذاته، إذ تزداد التوترات والمشاعر الهائجة وتبلغ حدها الأقصى إذا ما أثيرت المسألة الدينية لدرجة تبدو فيها الحالة ـ فعلاً ـ مأساوية في صورة المستقبل كما يطرحها أغلب المفكرين العرب المعاصرين، وهي نتيجة مكثفة لحصيلة تراكمات الأحداث المضادة التي تكتنف الساحة العربية (وخصوصاً في بلدان الهلال الخصيب ووادي النيل) وهي نتيجة نكتشفها نحن أبناء العروبة قبل غيرنا من المحللين الأجانب!

إن العلمنة كما يراها بعض المفكرين المعاصرين[٥٣] في المجتمع العربي هي الحل الأجدى الذي يشكل ويطور الرؤية الشاملة للمجاميع والفئات والملل والطوائف والمذاهب، ولكن ليس على النمط العلماني ـ الكمالي التركي.

ولكن؟

ما هو مدى استيعاب العرب مسلمين ومسيحيين لمسألة العلمنة في تطورها الناجز؟ وما هو مدى فهمهم الواقعي والمصيري والمستقبلي لمشاكل المجتمع العربي؟

إذا ادعى المسيحيون العرب أنهم قد استوعبوا المسألة في إطارها النهضوي المتقدم كالذي شهدته مجتمعات الغرب كونها مسيحية هي الأخرى، فهم واهمون، ذلك لأن العلمنة الغربية قد تطورت من خلال ارتباطها بالتواريخ السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فرنسا وانكلترا وألمانيا وإيطاليا عبر مراحل من التطورات الإصلاحية والنهضوية في القرن السادس عشر، ثم التطورات الاقتصادية ـ الماركنتيلية ودول المدن في القرن السابع عشر، ثم تطورات فلسفة التنوير والحريات في القرن الثامن عشر، ثم تطورات الحركة العلمية والثورة الصناعية والجدل الفكري (الديالكتيك) في القرن التاسع عشر.. حتى وصلت إلى ما وصلت إليه تطورات الثورة التقانية والمتغيرات الايديولوجية وفلسفة العلوم في القرن العشرين[٥٤] بمعزل عن تفاعلات السياسات الدولية والأنظمة الاستعمارية

---

(٥٣) انظر: جورج قرم، «النزاع بين التغيير واللاتغيير في العالم العربي على ضوء الحرب الأهلية اللبنانية،» (محاضرة ألقيت في معهد الشرق الأوسط في جامعة أوكسفورد بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧)، ونشرت ترجمتها في مجلة: **الباحث**، العدد ٢ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨). وانظر تحليلات: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، المفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٩٦ ـ ١١١.

(٥٤) انظر تحليلات موسعة في: Daniel Behrman, *Science and Technology in Development: A UNESCO Approach* (Paris: UNESCO, ©1979), pp. 151-156.

والرأسمالية والاشتراكية والشيوعية . .

أما ممارسات العلمنة التركية والعربية والإيرانية وغيرها في المجتمعات الشرقية، فقد ارتبطت بالجداليات والمشاحنات السياسية والصراعات الطائفية والتناقضات الداخلية، ويمكننا تأشير المفارقات بالآتي:

أ ـ إن المسيحية الغربية (كاثوليك+ بروتستانت + انكليكان) قد **فصلت** ـ **فعلاً** ـ بين الروحي والزمني منذ طوالع إثارة المسألة في مهادها الأوروبي الغربي، فتجسد ذلك بظاهرة العلمنة. أما المسيحية الشرقية فلم تفصل بين النسقين أعلاه سواء أكان ذلك لدى السريان الأورثوذكس أم الأقباط أم الموارنة أو الأرمن وغيرهم، فليسوا هؤلاء جميعاً أكثر «علمنة» من المسلمين لأن المسيحية الشرقية لم تمتلك موروثاً علمانياً، وهي أقرب إلى الإسلام منها إلى المسيحية الأوروبية!

ب ـ إن ممارسة العلمنة في تركيا أو البلدان العربية كانت سلطوية سياسية أقحمت فجأة على كل من المجتمعين في القرن العشرين قبل أن تطرح كقضية فكرية يسمح للمجتمع بأجمعه أن يتأمل فيها ويتدارس تراكيبها مع مختلف الآراء وبكل الأبعاد، وخصوصاً من الناحية الإسلامية وباستقلالية عن الناحية المسيحية، لكي تنضج ذهنياً على مهل وخصوصاً في تقسيمات المستويات المثقفة المدنية من المجتمع العربي.

ج ـ كان على النزوع الوطني والتفكير القومي ألا ينقسما على ذاتهما أو ينشقا على نفسيهما بين جناحين لكل واحد منهما، وتتصارع في داخل كل منهما **ثنائية** من الأضداد العديدة، وخصوصاً في الثقافة السياسية العربية والفكر النهضوي خلال القرن العشرين، وتصنف تلك الأضداد في العديد من البلدان العربية المهمة إلى أزمات سياسية، بل وصراعات دموية بين اليمين واليسار والرجعية والتقدمية والتراث والمعاصرة. . . الخ.

د ـ إن مجرد حدوث الانقسامات وولادة ظاهرة «الثنائية العربية» في التفكير الوطني أو القومي العربي قد أحدث ضعفاً مريعاً فيه وفي بنيته الداخلية التي ولدت «علمانية» بعد انهيار الهيمنة العثمانية التقليدية أو الإصلاحية. . فكان لا بد من أن تكون الغلبة لمشروعات تحديثية في مجتمع ما قبل الدولة، وخصوصاً في تنمية التفكير، وغسل الأذهان من كل الرواسب الماضوية التي تتصادم مع القيم الجديدة[٥٥].

هـ ـ كان بالإمكان طرح مشكلة العلمنة على الرأي العام ضمن إطار الصراع السياسي والاجتماعي المحتدم في كل المجتمعات العربية، وخصوصاً بين المحافظين و«التقدميين» مع إعطاء الفرصة والحرية لإبداء الرأي في التحديثات الجذرية. إن حواراً

---

(٥٥) انظر: سيّار الجميل: «المشروع الحضاري العربي: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات،» **آفاق عربية**، السنة ١٩، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٩٤)، و**التحولات العربية: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات وخطاب المستقبل** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).

جدلياً سيفضي إلى نتائج جد مقبولة بدل أن تتقرب الأنظمة السياسية العلمانية بتوفيقيات ملفقة من الدين، وبدل أن تقف بعض الأنظمة والأحزاب الدينية ضد كل ما هو سياسي علماني ورفضه من جذوره العميقة مؤخراً أيضاً!

الاستنتاجات: هل من سياق جديد نحو المستقبل؟

لقد عرفنا مما تقدم أن العلمنة بجملة مفاهيمها وأفكارها ومضامينها وتجاربها من أخطر الظواهر التاريخية التي ترسخت سياقاتها في التكوينات التاريخية الحديثة والمعاصرة، وسيبقى موضوع «العلمنة» (أو العلمانية) من أبرز المواضيع التي تستوجب الدراسة والبحث في الحياة العربية واقعاً وتفكيراً، كونها قد أقحمت في الجدل المحتدم لدى العرب بشكل خاص، بما أظهرها بمظهر المتناقض مع التاريخ والحياة، وبما وضعها موضع التصادم مع الإسلام.. فضلاً عن أن الحاجة ملحة لمعرفة المعاني الحقيقية للمضامين الخطيرة التي تحتويها «العلمنة» وآثارها في التفكير السياسي والاجتماعي والتاريخي العربي لدى التيارات والنخب الفكرية والفئات المثقفة.

إن ظاهرة العلمنة بمعناها الواسع الفلسفي والسوسيولوجي والتاريخي لا تقتصر على ما هو رائج في التفكير العربي السائد (أي الكفر والإلحاد)، أو بما هو كامن في الذهنية النخبوية المعاصرة (أي فصل الدين عن الدولة)، بل إنها تنتشر وتتمدد لكي تشغل كل المواقع والتفكير والعناصر والمرافق والقطاعات والمؤسسات والقوانين والممارسات والتعليمات والنظم والتدريسات والتربويات، وأهم من كل ذلك: تجديد الذهنيات المركبة، ليس باستئصال (الروحي) واجتثاثه، بل باحترامه وإعلاء مكانته السامية في النفوس، وفهمه واستيعابه، نظراً لإحلال «الزمني/الدنيوي» محله على أرض الواقع وفي خلايا الذهن والتفكير. وهذه هي «فلسفة» الظاهرة العلمانية في إطارها الفكري سياسياً واجتماعياً.

لقد عاش العرب والأتراك معاً مسألة تاريخية في غاية الأهمية، تلك التي تضمنت إشكالية الافتراق الكبير من «العثمنة» إلى «العلمنة»، وكيف وجدت ممارسات مصطفى كمال أتاتورك العلمانية في تركيا الجديدة: بيئة وأرضية مهيأة للتحرك عليها، فضلاً عن مرجعياتها التاريخية ومواريثها السياسية في القوانين الإصلاحية العثمانية، و«التنظيمات» وخلق الحياة الدستورية (المشروطية).. وكيف كان العرب (وخصوصاً في مصر وبلاد الشام) أسبق من الأتراك في أن تنبثق بعض «المفاهيم» الجديدة على أيديهم منذ القرن التاسع عشر.. فكان ميراثاً فكرياً سياسياً عربياً كافياً للتمفصل البنيوي بين العرب والأتراك، وانشطارها في نسقين اثنين، لكل نسق منهما دوره في الحياة والتاريخ. وقد وجدنا أن لذلك «الانشطار» جذوراً تاريخية تمتد عميقة في تاريخنا المشترك (العربي والتركي)، وولادة فصل بين سلطة الرمز الروحي العربي المتمثل بـ «الخلافة»، وسلطة الحكم الزمني التركي المتمثل بـ «السلطنة» عندما اشترك العرب والأتراك منذ أكثر من ألف

سنة في صناعة وبلورة عصب تاريخنا الإسلامي.

إن ما يهمنا كثيراً في بحث هذه الظاهرة اليوم: التوقف ملياً حول حدود التطورات الراهنة التي ازدحمت بها الممارسات السياسية والفكرية العربية والتركية إبان هذا القرن، محاولين اختراقها لاستكشاف حياتها من الداخل، وكيف غدت اليوم عند نهايات القرن العشرين؟ ثم كيف سيكون استقبال العرب طوالع القرن القادم؟ وما هي الخيارات الفكرية والسياسية المتاحة في تحديد الأطر الجديدة والمهام الأساسية التي تخلص الحياة المضطربة مما هي عليه؟ إن مسألة العلمنة كتجربة تركية لم تزل تمارس أنشطتها ولم تزل لها فعاليتها على الرغم من كل المشاكل الفكرية القلقة.. أو انها كتجارب عربية انتكس بعضها، أو زيف بعضها الآخر. إنها مسألة لم تنل من المناخ السيميائي - الخيالي العربي، ولكن ليس خلال مرحلة ما بين الحربين العظميين المتشحة بالليبرالية والمجالس النيابية، أو حتى إبان الأربعينيات، إذ كان هناك إعجاب عربي منقطع النظير بالمشروع الكمالي - التركي، وخصوصاً في العراق ومصر وسوريا ولبنان وتونس والجزائر.

ولكن العرب بدأوا يشككون في ذلك «المشروع»، ويدحضون أساليبه إبان فورة المد القومي - العربي في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، لا لأي تغيير قد حدث في المشروع، ولكن بسبب تغيير كبير وواسع قد حدث في الذهنية النخبوية الايديولوجية القيادية، أو العواطف الجماهيرية المتأججة. وانقلبت الصورة أو كادت تنقلب قبل أن يحقق العرب أهدافهم القومية في هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، لكي تشتط المواقف العربية لا لإدانة المشروع الكمالي هذه المرة.. بل وصل الأمر مؤخراً لإدانة المشروع القومي العربي وبأسلوب أكثر تطرفاً وعداء، وبكل ما حفل به ذلك الأسلوب من أخيلة وعصبية وطوباوية وأوهام وانغلاق.. وقد ساعدت على ذلك كله جملة من العوامل الداخلية كالانقسامات العربية، والتشوهات السياسية، والواردات النفطية، وضعف المستويات الثقافية، ناهيكم عن الصراعات الداخلية والأمراض الاجتماعية!

لقد تفكك البناء العربي كثيراً، وبدأ يواجه مجموعة كبيرة من القوى المنغلقة وغير المستنيرة التي بدأت تنال من النظام الاجتماعي والتفكير الثقافي وإدانة روح العصر والتاريخ معاً. وتبقى إشارة واحدة إلى أن مثل هذه «القوى» أقل تأثيراً في تركيا مقارنة بما هو عليه الحال في أجزاء ساخنة من الوطن العربي. ومعنى ذلك أن الخيارات المستقبلية لكل من العرب والأتراك ستكون متباينة إزاء معالجة المشاكل القادمة لكليهما في القرن القادم، وليست متشابهة أبداً كما كانت عليه خيارات الطرفين عند مطلع القرن العشرين.

الفصل الثامن

الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك

مقدمة

تعبر هذه الدراسة عن مجموعة من الرؤى المستقبلية لما هو كائن في الشرق الأوسط المعاصر الذي تثقله ظواهر أساسية وتاريخية في حياته وهو يقترب في مغادرته القرن العشرين نحو فاتحة قرن جديد، وهي: الايديولوجيات ـ الظاهرة القومية ـ الظاهرة الأصولية ـ التجارب الديمقراطية. وهي ظواهر عاشتها شعوب عديدة، ومنها العربية والتركية والإيرانية، في خضم التكوين التاريخي الحديث الذي امتد قرابة قرنين من الزمن، أي منذ حملة بونابرت على مصر عام ١٧٩٨. ثم ولد منه التكوين التاريخي المعاصر، أي منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) حتى يومنا هذا. معنى ذلك أن العرب والأتراك عانوا نتائج حقبتين تاريخيتين أوروبيتين، ولد في كل منهما نظام دولي، **أولهما**: نظام الاستعمار القديم منذ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، **وثانيهما**: النظام الإمبريالي منذ مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩. وعليه، فإن الظواهر التاريخية المذكورة قد ولدت وتفاعلت وتبلورت ضمن عمليات الفعل المؤثر وردود الفعل المعاكسة إياه إزاء النظامين الأوروبيين أعلاه، وإن العالم اليوم على أبواب حقبة تاريخية جديدة يتوالد فيها نظام دولي من نوع جديد ستكون له آثاره وانعكاساته في العالم أجمع. ومن ضمن هذا العالم العرب والأتراك الذين كانت لهم شراكتهم التاريخية في الحقبة الأولى، وأوضاعهم السياسية المتشابهة والمتباينة في الحقبة الثانية.

إننا نواجه حتماً صعوبات مماثلة قد تفضي بنا إلى الخطأ في تفسير الدوافع السياسية والتطورات الفكرية بمعزل عن الحياة الاجتماعية والرواسب التاريخية والمؤشرات الأجنبية، لأن موضوعنا هو عملية ربط حقيقي بين السابق واللاحق وفي أخصب المسائل المركزية ذات الأولويات في بنية الحياة التاريخية للشرق الأوسط. كيف؟

١ ـ مصطلحياً

إن خيار الفكر والسياسة لا يمكنه أن يكون قوياً كونه مشروع حوار في البناء والتقدم. وما يميز «الخيارات» من «القرارات» هو عنصر الرأي العام في إطار الديمقراطية. حتماً إن أي «خيار» (Choice) في حياة أي مجتمع متقدم لا بد من أن يكون فيه للفكر (Thought) والرؤى (Perceptions) والتصورات (Representations) المكانة الأساسية لتوليد الإجماع حول أي خيار من أجل تحقيق حالات تطورية (Evolutionism) بواسطة إجراء نقلات (Mutations) تحديثية في الدولة والمجتمع لمواجهة المستقبل[(١)]... ولنقل القرن القادم.

٢ ـ مضموناً

إن العرب والأتراك اليوم معاً أمام خيارات صعبة، وهي تمثل الميراث التاريخي المعقد للقرن العشرين المليء بالتناقضات الصعبة، وخصوصاً أزمة العلاقة مع الغرب، التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط، وفي خضم التبدلات الحالية في أزمة النظام العالمي ومؤثراتها في الأنظمة الاقليمية. وستتحول تلك التناقضات إلى مجموعة ساخنة من التناحرات والصدامات التي لن تقتصر على النخبات والفئات السياسية فحسب، بل سيغدو الصراع إقليمياً وطائفياً وقومياً واجتماعياً متعدد المشارب، متنوع المضامين، متباين المستويات، ومتوارث الرواسب وخطايا التاريخ.

دعونا نحلل ونقارن إذاً الظواهر الأساسية أعلاه وبمعايير نقدية تفكيكية كاشفة عن رسم لأبعاد المستقبل المنظور والخيارات المطروحة اليوم على العرب والأتراك معاً.

٣ ـ التمفصل التاريخي في التكوين المعاصر للعرب والأتراك

تُعدّ السنوات الخمس بعد الحرب العالمية الأولى مرحلة حاسمة في تاريخ العرب والأتراك، انهارت خلالها الدولة العثمانية وبدأت تحتضر وتتلاشى، وكانت منطقة الشرق الأوسط أمام مفترق طرق عدة بسبب عاملين أساسيين: **أولهما** التدخلات الاستعمارية والدولية الخارجية، **وثانيهما** قدرة كل من العرب والأتراك على تحقيق الانبعاث القومي/ الوطني. وفي ظل احتدام هذين العاملين وتصادمهما، نشأ تاريخ الشرق الأوسط ونظامه الاقليمي في القرن العشرين، بتبلور تيارات، ونشوء أحزاب، وظهور اتجاهات، وبروز كاريزمات، وتفاعل أو تصارع قوى متعددة إقليمية أو محلية إزاء التحديات الاستعمارية

---

(١) التفاصيل في: Robert D. Putnam, *The Comparative Study in the Theory of Political Elites*, Contemporary Comparative Politics Series (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976), and Karl August Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven, CT: Yale University Press, 1957).

والتدخلات الدولية[٢].

لقد افترق العرب عن الأتراك بعد انتصار الأتراك قومياً لصالح أهدافهم وتأسست دولتهم المستقلة بنظامها الجمهوري ضمن حدودها الجديدة، بعيدة عن التدخلات الخارجية بقيادة زعيم له ريادته التأسيسية لتركيا المعاصرة[٣].

ودفع العرب في تكوينهم المعاصر ثمن حالتين تاريخيتين، **أولاهما**: هيمنة الأتراك العثمانية القديمة، **وثانيتهما**: هيمنة أوروبا الاستعمارية الحديثة، فخرجوا لكي يواجهوا العالم المعاصر بكل تحدياته مجزأين منفصلين متباعدين في كياناتهم السياسية المتنوعة في نظمها كالملكية والرئاسية والسلطنية والإمامية والمشيخية والشرافية والخديوية التي رضخت ورزحت تحت نير الاستعمار[٤]، ثم تنوعت في اتجاهاتها السياسية والايديولوجية، كالليبرالية والقومية والاشتراكية والشيوعية والوهابية والشعبية والقطرية... الخ. أما في تركيا، فقد استقرت الأوضاع، سواء في سياستها الخارجية أو الداخلية، ضمن نظام قومي جمهوري لم يرزح تحت وطأة الاستعمار، وبقيت «الكمالية» هي الفلسفة السياسية والمرجعية التاريخية على امتداد عقود القرن العشرين.

أولاً: ثوابت التفكير: الكمالية التركية والقومية العربية

١ ـ المبادئ الكمالية إزاء التكوين التركي

بدأت الكمالية على يد مصطفى كمال أتاتورك الذي نجح بإلغاء النظام القديم عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤، ونفذ سلسلة من الإجراءات القومية ـ العلمانية، التي عُدّت من أبرز الثورات الثقافية في القرن العشرين.

اعتمدت الكمالية على ستة مبادئ أساسية، لم يزل السياسيون الأتراك يستلهمون منها ومن «صورة الشمس» التي رسمها لهم أتاتورك وهي تبعث ستة خيوط من الشعاع، والتي ترمز إلى تلك «المبادئ» الثابتة، كايديولوجيا للحكم في تركيا، وهي:

---

(٢) التفاصيل في: سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٥٨ ـ ٧٠.

(٣) التفاصيل في: Ali Kazancigil and Ergin Özbudun, eds., *Atatürk: Founder of a Modern State* (London: Hurst and Co., 1981), p. 5.

(٤) معالجات تاريخية لهذا «التنوع» في: سيّار الجميل، **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: جامعة الموصل؛ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ١١١ ـ ١٣٠، ٣٠٩ ـ ٣١٢ و٣٨٠ ـ ٣٨٥.

أ ـ **النظام الجمهوري**، «إذ لا عودة أبداً» إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم.

ب ـ **الوطنية** المتجسدة بقومية الشعب التركي كأمة موحدة ومتميزة.

ج ـ **علمانية الدولة**، ودون السماح لرجالات الدين التدخل في الحكم.

د ـ **ديمقراطية التمثيل الشعبي** بحسب المفهوم الأوروبي ومساواة جميع المواطنين أمام القانون.

هـ ـ **نظام الحرية والمراقبة في اقتصادات الدولة** ومراقبة القطاع الخاص وإيقافه إذا أخلّ بالمصالح العامة.

و ـ **الثورية والتطور في التقانة (التكنولوجيا) وميادين الحياة** للقضاء على الجهل والفقر والتخلف[٥].

لقد عملت العلمنة التركية على الفصل بين التفكير المدني والاعتبارات الدينية، وعلى تحجيم دور الإسلام في المجتمع ومنع تغلغله أيضاً في الحياة السياسية، وغدت القومية بديلاً من الإسلام، وهي قومية «أناضولية» تعتمد الجغرافيا واللغة أساساً لها، بديلاً من غير ذلك من المقومات، كالتي نشهدها في ايديولوجيا القومية العربية، فضلاً عن أن الكمالية التركية تختلف في تقييم مستوى التخلف وعوامله عن القومية العربية، إذ لا يعزو أتاتورك لائمة التخلف إلى سياسات الدول الاستعمارية المتقدمة ومطامعها في منطقة الشرق الأوسط عموماً[٦]. معنى ذلك أن الأناضول لم يعانِ أبداً الهجمة الاستعمارية الغربية، كما حدث في الوطن العربي الذي تمسكت مجتمعاته بمقومات قومية عريقة. إن إشكاليات كهذه ورسوخها هي التي شطرت كلاً من العرب والأتراك في طريق خاص به بعد الافتراق التاريخي.

أما على المستوى الثقافي والتكوين الذاتي للفرد، فما حققه الكماليون في تركيا يختلف كثيراً عما تحقق في البلدان العربية، إذ اتّبع الأتراك أساليب تحديثية (تغريبية) بحتة، في حين اتبع العرب أساليب إصلاحية أو تجديدية وانبعاثية. واستند الكماليون إلى مرجعية الماضي الأوروبي الحديث في إجراءاتهم كافة، وما زالوا حتى يومنا هذا يلحون على الأوروبيين أن يدخلوهم ضمن المجموعة الأوروبية الموحدة[٧]. أما العرب، فقد

---

(٥) Niyazi Berkes, «The Two Facets of the Kemalist Revolution,» *Muslim World*, vol. 64 (1974), pp. 305-307.

(٦) سيّار الجميل، «أتاتورك، الكاريزما والتكوين: من العثمنة الى العلمنة،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس)، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، ص ٦٨ ـ ٧٢.

(٧) انظر كلمة كنعان أفرين، رئيس الجمهورية التركية في صحيفة: *Cumhuriyet*, 28/10/1988. وتصريحات وزير الخارجية التركي خلف أوغلو لدى المعهد الملكي للعلاقات الدولية في لندن عن دور تركيا في أوروبا، في: *Cumhuriyet*, 10/6/1987، وكلمة وزير الدولة التركي محمد بازار في مؤتمر العلاقات الاقتصادية ـ الألمانية في: *Hurriyet*, 19/2/1988.

استندوا بمختلف أنظمتهم السياسية إلى توفيقية مباشرة أو غير مباشرة بين مجموعات من القيم القديمة والحديثة.

قام الكماليون بإلغاء التنظيمات الدينية والطرق الصوفية، للحيلولة دون تدخلات الأوساط الشعبية في شؤون النخبة المثقفة السياسية العليا، وكانت هناك خطوات لاحتواء الشخصيات الدينية وجعلها جزءاً لا يتجزأ من البيروقراطية المدنية، ولم تكن هناك أية مقاومة منظمة للتحول المضاد إلا محاولات هامشية للأصوليين من أجل إبقاء القيم القديمة[٨].

وقد اكتسبت «الكمالية» بعداً رمزياً لمن أتى بعد أتاتورك الذي اكتسى مسحة تقديسية كاريزمية لإضفاء المشروعية التاريخية على سيادة الدولة المعلنة واستقلالها الذاتي، ومع مرور السنوات غدت ايديولوجيا رسمية للدولة.

٢ ـ القومية العربية إزاء التجزئة الإقليمية وتعدد الزعامات

لقد راقبت القومية العربية احتضار الدولة العثمانية ونضجت فكراً وتنظيماً وممارسة نضالية قبل الأتراك، هؤلاء الذين سبقوا العرب في تحقيق طموحاتهم وتشكيل دولتهم القومية التي أثارت دهشة العرب، نظراً إلى ما غدت عليه بقوتها وذيوع أخبارها في ظل زعيمها أتاتورك الذي طارت شهرته في الآفاق، فأُعجب العرب بسياسته وإجراءاته[٩]. وأعتقد أن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء تلك الإثارة هو الانجذاب السحري لزعامته التجديدية والوطنية، فملأ فراغاً كبيراً كاد يودي بحياة تركيا في تاريخها المعاصر، وقد خرجت منهزمة من أتون الحرب القاسية.

أما عربياً، فكان أن برز أكثر من زعيم عربي خلال فترة ما بين الحربين العظميين، ومن بيئات وأقاليم عدة، ولكن لم يصل أي منهم إلى المكانة القومية والدولية التي وصل إليها مؤسس الكمالية. فالشريف (الملك) الحسين بن علي الذي أعلن ثورته على الأتراك سنة ١٩١٦ كان زعيماً تقليدياً يستمد قوته من مركز أسرته الهاشمية الشريفة. وعلى الرغم من نبل أهدافه القومية في تأسيس كيان عربي قومي كبير، لم يكن زعيماً علمانياً، إذ كانت له نظرته المحافظة إلى العالم. وفي نجد برز عبد العزيز بن سعود مؤسساً دولته النجدية الواسعة، وعلى حساب الأقاليم المجاورة، ولكنه كان زعيماً قبلياً، له هدف

---

(٨) Serif A. Mardin, «Religion in Modern Turkey,» *International Social Science Journal*, no. 24 (1977), p. 295, and Wilfred Cantwell Smith, *Islam in Modern History* (New York; Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957), pp. 174-176.

(٩) للوقوف على ذلك، لا بد من قراءات متمعنة في الصحافة العربية عهد ذاك وفي كتب المذكرات السياسية والمواقف التاريخية والشعبية، ومراجعة ما كتبه بعض المؤرخين والمفكرين العرب في معالجتي، لذلك، انظر: الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة إلى العلمنة،» ص ٧٥ ـ ٨٢.

إقليمي جسده ـ في ما بعد ـ بظهور مملكته الواسعة.

وبرز سعد زغلول زعيماً وطنياً يمثل إرادة مصر للتخلص من السيطرة البريطانية دون أي أمر آخر. وتمتع الملك فيصل الأول بقوميته العلمانية ومسؤوليته السياسية وعهوده التأسيسية، والوقوف على رأس دولتين عربيتين جديدتين، أُجهضت الأولى في سوريا على أيدي الفرنسيين سنة ١٩٢٠، وأسس الثانية في العراق. ويعد فيصل قائداً وزعيماً قومياً له استنارته الفكرية[١٠]. ولم يضاهه في الزعامة القومية ـ في ما بعد ـ إلا جمال عبد الناصر (١٩٥٤ ـ ١٩٧٠) مع اختلاف منهجيهما السياسي.

٣ ـ الوحدة العربية: المنطلقات/ الركائز/ القطائع (في إطار تجارب نصف قرن)

لقد طرحت على امتداد هذا القرن عدة مشاريع ومبادئ وأحزاب وحركات ايديولوجية وتنظيمات في القومية العربية، اعتمدت في مناهجها أساليب مختلفة لتحقيق أهداف عدة، كان في مقدمتها «الوحدة العربية» التي أثبتت الوقائع التاريخية والتجارب السياسية أنها لن تتحقق في هذا القرن أو حتى في المستقبل المنظور. وكانت الزعامات والأنظمة والنخبات والأجيال العربية عموماً قد أضاعت فرصاً تاريخية واقتصادية وسياسية لن تعوض، ليس في تحقيق أسمى الأهداف، بل وحتى في كبح جماح التحديات الجائرة التي جابهتها على مدار قرن كامل.

إن اهتمام العرب بالأعراض دون الجواهر، وبالمظاهر دون الدواخل، قد فوت على الدارسين والمفكرين والزعماء جانبين أساسيين في التفكير والنقد والتركيز القومي[١١]، كان بإمكانهم أن يؤسسوا ركائزهم عليها في نظرية القومية العربية:

أولهما: تاريخ التجزئة والانقسامات العربية ـ الاقليمية بمجمل ثنائياتها، أي: فحص البنى الداخلية العربية منذ عهود السيطرة العثمانية، وتحليل الأنظمة والتشكيلات الاجتماعية التي توالدت من ماضي العرب لما قبل القرن العشرين... من أجل تحديد رواسب وبقايا العلاقات البيئية والبنيويات الهيكلية والتحتية والجغرافية والاقتصادية والثقافية، قبل التوكل اللامحدود في الأوضاع السياسية الجديدة التي عايشتها أجيال العرب في هذا القرن. وعلى الرغم من أهمية الكتابات القومية لساطع الحصري الذي كان قد خبر بنفسه بعض جوانبها، إلا أنها بقيت غير مكتملة، إذ لم تتواصل على أيدي مفكرين آخرين.

---

(١٠) من أجل تحديد الرؤية في اتجاهات هؤلاء الزعماء، انظر: Majid Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970), pp. 31-89.

(١١) انظر، على سبيل المثال لا الحصر، الأعمال والمناقشات الرصينة للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٤).

ثانيهما: تحديد الرؤى المستقبلية لاتجاهات العرب في التفكير السياسي والبناء العلمي والثقافي والتحصيل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وتحديث الإنسان وحياته مع تحديد منطلقاته المعاصرة، وإحلال القطائع ضد القيم والتقاليد البالية والعادات والممارسات المألوفة والمترسبة في العقلية العربية. كان لا بد من أن يكون، كل هذا وذاك، في إطار القرن العشرين ضمن محددات معلنة، بعيداً عن التأمل والأوهام والعواطف والإنشائيات الفضفاضة والخطابيات المباشرة والثيوقراطيات والدكتاتوريات وغياب الديمقراطيات.

وبناء على توضيح هذين الأساسين، يمكنني القول إن ما أنتجه العرب في التفكير والممارسة والتجارب القومية في النصف الأول من القرن العشرين، ومنذ عام ١٩٠٨، كان أكبر بكثير مما أنتجوه في النصف الثاني منه، نظراً إلى ما أنجزوه من استقلالات وطنية، وتنظيمات قومية، ومنتجات واقعية، وتأسيسات سياسية، وتعدديات حزبية، وانتخابات برلمانية، وصحافة حرة وديمقراطيات عدة (حتى في أقصى حدودها الدنيا أو المزيفة). وكانت حصيلتها التاريخية ذلك العمل الوحدوي المتمثل بالوحدة السورية ـ المصرية وانبثاق نظام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨. أما ما حدث بعد ذلك عربياً، فتكاد تشكل نتاجاته نقائض ما كان قد حصل من تطورات واقعية تسعى إلى معالجة الواقع التاريخي للتجزئة من أجل مجابهة التحديات، ومن ثم بناء المستقبل، وهذا ما لم يحدث في النصف الثاني من القرن العشرين مع الأسف!

ثانياً: الأصولية والديمقراطية

١ ـ الأصولية الإسلامية بين العرب والأتراك

هناك بين العرب والأتراك نقاط خلاف أساسية وكبيرة سواء على مستوى العقل السياسي أو الذاكرة التاريخية في الموضوع والظاهرة والنتائج، أو في الجذور والتطورات والتفرعات التي آلت إليها حصيلة كل من تكوينهما الحديث. فالفصل بين السلطتين الدينية والمدنية قائم في التاريخ السياسي بينهما: تقاطع في المسؤولية، وثنائية في الحكم للامبراطورية، فلقد غدا «الديني» (أي الخلافة) عربياً الذي يقابل «الدنيوي» (أي السلطان) تركياً جزءاً من تقاليد أعظم الدول الإسلامية: العباسية في طورها الأخير، ثم السلجوقية في طورها الوسيط، ثم العثمانية في أطوارها الأولى[١٢].

---

(١٢) لاستلهام هذه «النتائج» أحيل القارئ إلى ثلاثة مصادر يختص كل واحد منها بالدول المذكورة: عن الدولة العباسية، انظر: عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤٢ ـ ٤٥. عن الدولة السلجوقية، انظر:

Osman Turan, *Selcuklular Tarihi ve Turk Islam Medeniyeti* (Ankara: [n. pb.], 1965), s. 87.

عن الدولة العثمانية، انظر: الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**، ص ١٥٦ ـ ١٦٤.

ولعل هذا التراث المنفصل على نفسه بين العرب والأتراك قد حدد هو الآخر مسيرة التطورات السياسية لكليهما في القرن العشرين. لقد تجذر النزوع الديني عند العرب على مدى القرنين المتأخرين أكثر من أي قرن مضى بأساليب ومضامين كالتي نجدها اليوم في بيئات عربية عدة، بل وتفوق العرب على الأتراك كثيراً في هذه النزعة التي تفاقمت مؤخراً كي تغدو ظاهرة «أصولية»، ولكنها قسمت المجتمع العربي إلى نصفين اثنين: «أصوليون» توجهاتهم نحو الماضي البعيد في حاضرهم... و«واقعيون» يعيشون حاضرهم من أجل بناء مستقبل بعيد! **فما هي جذور الأصولية الدينية؟**

لقد برزت في خضم الحياة العثمانية المتأخرة إصلاحات دينية عدة في الأقاليم العربية البارزة كالعراق ونجد والمغرب العربي والسودان، ثم مصر وبلاد الشام، وتطورت على امتداد القرن التاسع عشر. أما الأتراك، فقد كانت إصلاحاتهم مدنية أطلق عليها «التنظيمات الخيرية»[١٣]. ولما كانت مصر قد حملت هذا الميراث التاريخي الديني، فكان لا بد من أن يظهر فيها أول تنظيم إسلامي بثقله الأصولي الذي دغدغ عواطف وأحلام وخيالات الجماهير العربية، كالإخوان المسلمين وتجمعات إسلامية في مصر وسوريا والعراق والأردن والسودان والمغرب[١٤]... الخ.

وتطور عملها كثيراً بعد الحرب الثانية فشكلت في الخمسينيات تحدياً للسياسات القومية العربية. وكان عقد الستينيات فترة سكون وخفوت للاتجاهات الدينية ولجماعات الإخوان المسلمين وبعض الأحزاب الإسلامية، إذ اتجهت فيها الزعامات ايديولوجياً إلى توظيف الدين واستخدامه لأغراض سياسية، فظهرت مبادرات سياسية وأفكار تزاوج، مثلاً، بين الإسلام والاشتراكية[١٥]. ولكن؟

مع هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ وولادة حالة اليأس والإحباط السياسي والفكري عند العرب، ومع بداية السبعينيات، وعلى الأخص بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، عادت الاتجاهات الأصولية تزداد قوة وشكيمة، ليس لنقد السياسات الحكومية والدول (العلمانوية) بل لتكفير المجتمع العربي القائم وتغييره. وبدأت تنتشر هذه الجماعات في الكليات والجامعات، وخصوصاً في مصر وسوريا والجزائر. ووقفت تلك

---

(١٣) التفاصيل في: Hamilton Alexander R. Gibb, *Modern Trends in Islam* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1947), and Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, 2 vols. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977-1978), vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975*, pp. 1-55 and 78-167.

(١٤) Abdallah Laroui, *L'Idéologie arabe contemporaine: Essai critique*, préface de Maxime Rodinson (Paris: F. Maspéro, 1967), p. 15.

(١٥) التفاصيل في: Edward W. Said, *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World* (New York: Pantheon Books, 1981), pp. 36-71.

الأصولية العربية ضد قيم العروبة، ولم تؤمن بلغة الحوار والديمقراطية، ولا بأسلوب المجالس النيابية، ولا بلغة المؤسسات الدستورية، ولا بسلوك المبادئ الحرة، إذ اتخذت أسلوب العنف والتكفير والكراهية، فحدثت صدامات ومواجهات وإعدامات وملاحقات واغتيالات عدة. ويتضح من تتابع الظروف والأحداث أن التطرف الديني في بيئات عربية عدة قد تحول إلى سلوك يتجاوز حدود العقل السياسي المدبر، وهذا ما يهدد فعلاً أمن المجتمع العربي المعاصر وينال من تقدمه ومن بناء مستقبله وحياة أجياله القادمة[١٦].

٢ ـ مقارنات بالأصولية في تركيا

أ ـ إن الأصولية الإسلامية التركية لم تبدأ ـ كما هو شائع ـ عقب انتخابات سنة ١٩٥٠ حين قامت بعض الطوائف الإسلامية بالتصدي للعلمانية ولرموز الكمالية، بل تعود في تبلورها إلى محاولات دينية بدأت مع نهاية العثمانيين، وتأججت في عهد أتاتورك كالنورجية (أي النورسية) وبعض الطرق الصوفية.

ب ـ إنه على الرغم من اتباع الحكومات والأحزاب الليبرالية المتعددة سياسات مرنة في تناولها الأمور الدينية واقترابها الطوباوي أو الديماغوجي أو الماكيافلي من الإسلام، إلا أنها بقيت حتى اليوم ملزمة بولائها للتقاليد العلمانية التي أرساها أتاتورك[١٧].

ج ـ إنه على الرغم من تنامي الخطر الذي أخذت تشكله الظاهرة الدينية ـ السياسية في السبعينيات والثمانينيات، فإن العلمانية التركية استطاعت أن تمتص نزعة الدولة الدينية التي تبنتها ودعت إلى قيامها الأحزاب والجماعات الدينية. ويمكننا ملاحظة انحسار دور هذه الأحزاب في التجمعات السياسية من خلال مقارنة نسب الأصوات في الانتخابات النيابية، فقد حصل حزب الخلاص الوطني على ١١,٩ بالمئة في انتخابات ١٩٧٣، بينما لم يحصل وريثه حزب الرفاه إلا على ٤,٧٦ بالمئة من الأصوات في انتخابات ١٩٨٤[١٨].

د ـ يتبين لنا أن بنية النظام التركي كانت قد رسخت الهوية العلمانية للأحزاب التركية بقدر ما توفرت لها من إمكانات تقليل مخاطر الظاهرة الدينية. وكانت المؤسسة العسكرية التركية، ولم تزل، عنصراً كابحاً لتقويم الأحزاب، وللحفاظ على بنية ذلك «النظام» دون أن تساهم في تغييرها أو إسقاطها أو تبديلها، كما حدث في أبرز البلدان العربية.

---

(١٦) إن أبرز الكتابات النقدية الجريئة حول هذا الموضوع هي التي نشرها: فؤاد زكريا، **الصحوة الاسلامية في ميزان العقل** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، ص ٣٦ ـ ٩٥.

(١٧) انظر: ايدين يالجين، «الأسس الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية التركية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر التركي ـ المصري حول التطورات السياسية والديمقراطية المنعقد في القاهرة للفترة ٦ ـ ٧ أيار/مايو ١٩٨٨.

(١٨) *Cumhuriyet*, 12/12/1984.

هـ - يؤكد پول ستيرلنك أنه على رغم الانتقال إلى سياسة التعددية الحزبية في تركيا عند منتصف الأربعينيات، فإن ذلك لم يؤدِّ إلى فتح المجال للنشاطات الحزبية الإسلامية. غير أنه لم يكن بمقدور الجمهوريين الادعاء بأن الدولة قد انفصلت عن الدين، إذ إنه في الحقيقة لم ينفصل عن الدولة بأي حال من الأحوال(١٩). وقد أثبتت التطورات الأخيرة تفاهة هذا الرأي.

و - ثمة تنازلات منحتها الحكومة التركية للأصوليين، ولكن الديمقراطيين لم يتخلوا عن الكمالية بخصوص ردع فعال ضد قادة عدد من التنظيمات الدينية. وهنا لا بد من القول إنه لا يوجد أي مجال للمقارنة بأي وجه من الوجوه بين هذه التنظيمات وحركة الإخوان المسلمين عند العرب، في حين ظهرت في إيران تنظيمات دينية وطائفية أكثر تعقيداً من النمطين التركي والعربي معاً. وعليه، فإن التنظيمات الدينية التركية أكثر هشاشة من مثيلاتها العربية المتجذرة سلفياً، أو الإيرانية المتجذرة طائفياً. إن تركيا، في الواقع، وخصوصاً في الآونة الأخيرة، «كانت دائماً تتيح المجال للإسلام باستخدام الوسائل المتاحة كافة لكي ينتشر، شريطة أن تبقى المؤسسات الإسلامية ضمن نطاق الدولة الرسمي، ولا يصار إلى تكرار تأسيسها خارج هذا الإطار»(٢٠).

فما هي أسباب ذلك كله من خلال المحصلات المذكورة أعلاه:

أ - إن الإسلام في تركيا يمثل عقيدة بسيطة في الخمسينيات، وليست متعصبة.

ب - استخدام الدولة الإسلام بذكاء لاعتبارات براغماتية وسياسية ليبرالية وجبهوية لمواجهة الشيوعية.

ج - السياسة الديمقراطية بإشراك مختلف القوى لمجابهة المشاكل الاقتصادية الحادة.

د - استخدام تركيا الإسلام في ضرورات التعبئة الجماهيرية.

هـ - لم يصل الإسلام في تركيا إلى درجة التعصب والتطرف، إذ لم يحدث هناك انقسام سياسي واجتماعي وفكري كالذي حدث عند العرب(٢١).

---

(١٩) Paul Stirling, «Religious Change in Republican Turkey,» *Middle East Journal,* vol. 12 (1958), p. 339.

(٢٠) Clement Henry Dodd, *Democracy and Development in Turkey* (N. Humberside: Eothen Press, 1979), p. 76.

(٢١) استطعت أن أستخلص ذلك كله من: Geoffrey Lewis, «Turkey: Islam in Politics: A Symposium,» *Muslim World,* vol. 56 (1966), p. 23, and Feroz Ahmad, *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975* (London: C. Hurst for the Royal Institute of International Affairs, 1977).

٣ ـ الديمقراطية: الضرورة في ضوء تجربتين: عربية وتركية

لقد أثارت مسألة الديمقراطية اهتمامات متزايدة لدى الأتراك، ومتفاوتة لدى العرب، إذ كانت هناك فوارق بين الطرفين على مستوى الفهم والتفكير والممارسة، ويعزى ذلك إلى أسباب تاريخية وجغرافية واستقلالية وتكاملية. فلقد كان للمؤسسة البرلمانية التركية (أي المجلس الوطني التركي الكبير) مكانته الأساسية في الدولة على عهود مختلفة. وكانت المؤسسة العسكرية التركية حامية للديمقراطية والكمالية معاً، كون الجيش التركي «مؤسسة في المجتمع تتعايش فيها الأفكار الديمقراطية بهدوء نسبي مع الآراء الرجعية»[٢٢]. وهذا ما لم يحدث عربياً، إذ كان العكس في ما جرى من انقلابات ضد الأنظمة البرلمانية العربية، وفرض أنظمة جديدة، لا دساتير ولا انتخابات ولا ديمقراطيات تحكمها[٢٣].

عاشت تركيا عهدها التأسيسي ضمن تجربة الحزب الواحد للكمالية، ونجحت بفرض قوتها السياسية ونفوذها الاقتصادي لكي تعلن بعد أكثر من عشرين سنة عن التعددية الحزبية في المرحلة الثانية. أما عربياً، فقد جرى العكس تماماً، إذ كان معظم البلدان العربية يتمتع في المرحلة الأولى بنظام التعددية الحزبية والبرلمانية... ولكن مع ظهور الانقلابات العسكرية بدأ العمل بنظام الحزب الواحد.

ولكن، لماذا جرت تلك التغيرات في تركيا؟

كانت الايديولوجيا الكمالية قد فقدت بريقها الوهاج، كما عجزت عن أداء وظائفها، فتم الاستعاضة منها بالأسماء والرموز والشعارات (ولا سيما في عقد الخمسينيات) كأفكار مركزية تضاهي في تأثيرها الأفكار الأساسية للكمالية[٢٤]. إن نظام أتاتورك أراد من الدولة الجديدة التي بناها أن تكون قوية كي تقف حيال العالم وإزاء أوروبا سياسياً، وإزاء آسيا إقليمياً، وإزاء دواخلها اقتصادياً، إذ لم تكن لديها حاجة ملحة إلى التعددية أو الممارسات النيابية البرلمانية أو صراعات الزمر والقوى السياسية المتربصة بالسلطة.

---

(٢٢) جوكون [وآخرون]، **البلدان النامية وقضاياها الملحة**، ترجمة الياس شاهين (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٨)، ص ٢٧٢.

(٢٣) إن أبرز من عالج هذا الموضوع نخبة من المفكرين العرب في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والتي نشرت أعمالها ومناقشاتها بعنوان: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، وأؤكد على دراسات: سمير أمين وحسين جميل ويحيى الجمل وعلي الدين هلال وأحمد صدقي الدجاني...

(٢٤) M. Turker Alkan, «Turkey: Rise and Decline of Political Legitimacy in a Revolutionary Regime,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* vol. 1, nos. 2-2 (Winter 1980), pp. 37-47.

إن ما تمتعت به تركيا حتى مطلع الخمسينيات افتقده العديد من البلدان العربية في ظل ظروف قاسية تنوعت فيها الأوضاع السياسية على امتداد ثلاثة عقود تاريخية؛ فعدا الدول التي كانت تهيمن عليها نظم الحماية والانتداب والاستيطان كسوريا وبلدان الخليج العربي وبلدان المغرب العربي، فإن أبرز نموذجين عربيين علمانيين قدّر لهما أن يحظيا بنظامين ملكيين برلمانيين وفي أقدم دولتين تاريخيتين عريقتين، هما: أولاً، مصر، وثانياً، العراق.

لا بد من القول إنه في الوقت الذي بدأت فيه تركيا تجربتها الديمقراطية البرلمانية في الخمسينيات، قضي على النظامين الملكيين في مصر والعراق، وسيطرت الرئاسة العسكرية (المؤقتة اسمياً) على السلطات كافة، وبرز نظامان جمهوريان جديدان كان لكل منهما فلسفته الثورية وايديولوجيته القومية.

تباينت الحياة الحزبية كثيراً بين العرب والأتراك، فلقد توالدت وعاشت وذهبت أحزاب عربية عديدة، وفي بلدان عربية عديدة، فكان ذلك طابعاً متغايراً غير متجانس سياسياً، أو تاريخياً، أو جغرافياً، أو حتى في حجم التأثير الفكري والايديولوجي موضوعياً في الحياة السياسية العربية التي اختلفت كثيراً عن التركية، ذلك لأن الأحزاب التركية كانت قد تواصلت تاريخياً وتلاقحت سياسياً، وتجددت موضوعياً منذ ولادتها حتى يومنا هذا. إن سر ضعف واختفاء وولادة وتكوين أحزاب سياسية عربية يعود بالدرجة الأساس إلى حجم ما تعرضت له الحياة العربية من صدامات وتنافسات وصراعات وانقلابات وانتفاضات وثورات ومشاكل برلمانية أو دستورية... الخ. وعلى الرغم من المشاكل والأحداث السياسية الصعبة التي عاشتها تركيا سياسياً واقتصادياً، فقد بقيت الحياة الحزبية مستمرة مع انبثاق أكثر من دستور وأكثر من حكومة في ظل نظام سياسي موجه وسائد في البلاد.

كان من مميزات الأحزاب الأساسية التركية، وخصوصاً الليبرالية منها، أنها منفتحة على بقية الاتجاهات السياسية مع استمرار فرص الحوار[٢٥]. فحزب الشعب الجمهوري، مثلاً، وهو أقدم حزب تركي معاصر يحمل الايديولوجيات الكمالية، استطاع أن يجدد نفسه أكثر من مرة على أيدي زعمائه، فكان لليسار دوره فيه وفي زعامته على يد بولند أجاويد، في حين بقي حزب الوفد في مصر على امتداد عمره الطويل، سواء قبل أو بعد انقطاعه على عهد عبد الناصر، يمارس فلسفته السياسية التقليدية نفسها، وفي حين انكفأ حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية على نفسه اليوم بعد أن كان حزباً ثورياً، ونجح بتحقيق الاستقلال الوطني لبلاده. وهكذا بالنسبة إلى أحزاب وحركات ثورية أخرى، منها ما انسحق تحت وطأة التغيرات السياسية، ومنها ما غدا مهمشاً وتقليدياً، ومنها من لم يزل

(٢٥) Ergun Özbudun, «The Turkish Party System: Institutionalization, Polarization and Fragmentation,» *Middle Eastern Studies*, vol. 17, no. 2 (April 1981), p. 229.

يلعب على أوتار المضامين السياسية والطوباويات المذهلة في الستينيات، وقد سبقهم الزمن، ومنها ما خبت تقدميته، وغدا كهلاً يتجنى على تاريخه بتملقه اليوم إلى الفئات الرجعية والأصولية.

إن ما يحتاج إليه العرب من خيارات سياسية هو أكبر مما يحتاج إليه الأتراك الذين يعانون معضلات اجتماعية وأقلياتية تتفاقم مخاطرها مع الزمن القادم.

ولعل بولند أجاويد كان الأقرب إلى السياسة «التقدمية» بإيجاد «شعبية» في الاقتصاد التركي، في حين أثبتت سياسة سليمان ديميريل أنها أكثر تقدمية بإيجاد «ديمقراطية» من التعددية السياسية التركية. وأما نجم الدين أربكان فلا يزال يدافع عن المصالح التركية - العربية والإسلامية. ويغالي الب أرسلان توركيش بشوفينيته، وقد تفوق تورغوت أوزال على الجميع ببرنامجه الاقتصادي المذهل!

يقول المؤرخ مجيد خدوري: «وكانت تركيا سباقة في تنظيم أحزاب اشتراكية من العالم العربي، ولكن تأثيرها في العرب كان قليلاً ومحدوداً، نظراً إلى قيام الاشتراكيين العرب بإجراء اتصالات بأنفسهم مع الاشتراكيين الأوروبيين. وقد تطور اليسار التركي قبل تبلور اليساريين والاشتراكيين العرب بفعل انشغال المناضلين والزعماء والسياسيين العرب من أجل الحصول على الاستقلال السياسي قبل النظر في متطلبات المجتمع»[٢٦].

لقد مضى الزمن دون أن يتعلم كل من اليسار العربي والتركي[٢٧] أن يكون له مستقبل في الزمن المنظور، وأعتقد أن الأحداث الأخيرة والدروس المريرة قد نبهت كلاً منهما إلى جملة من التفاعلات التاريخية التي ستعمل على تأسيس منظومات فكرية وايديولوجية من نوع جديد في القرن القادم.

ثالثاً: الخيارات من خلال تباين المستويات: المستقبل في ضوء التشابهات والاختلافات العربية - التركية

١ - الثوابت التركية والمتغيرات العربية

بعد أكثر من سبعين سنة على الانهيار العثماني وفك ارتباط العرب بالأتراك، ابتعد كل من الأمتين العربية والتركية عن الأخرى نتيجة التكوينات التاريخية المنفصلة بعد الحرب العالمية الأولى. إن الكمالية لم تزل حية لدى الأتراك، وستبقى هكذا في العقود الأولى من

(٢٦) Khadduri, *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics*, p. 105.

(٢٧) انظر: أحمد شميم، «مأساة اليسار التركي،» في: نوبار هوفسبيان، محرر، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ساهم في إعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١٥٣ - ١٩٣.

القرن القادم. قال تورغوت أوزال بعد انتخابه رئيساً للجمهورية: «يتوفر جوهر سياستنا في توفير الحماية الفعالة للمصالح القومية والإسهام في تحقيق السلام في المنطقة والعالم على أساس المبادئ الجوهرية التي أرسى دعائمها أتاتورك العظيم»[٢٨]. إن النظام التركي على رغم تعدديته لا ينفك يتمثل رمزه الوطني/القومي منذ سبعين سنة، في حين نجد العرب قد افتقدوا في دولتهم الأساسية مثل هذه الأسس التي يبنى عليها استقرار النظام العربي وايديولوجيته القومية.

ويتوفر في تركيا اليوم جو حوار وجدل سياسي يحتدم بالآراء والأفكار، ويتسم باليسر والإحضار... هكذا، فإن النزعات والميول السائدة في حياتنا السياسية العربية الآن، ونحن ندلف إلى قرن جديد، تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي تهيمن في تركيا، وإن تغيرات بنيوية واسعة أصابت تركيا في السنوات العشر الأخيرة. ويؤكد أوزال منطلقين أساسيين:

أ ـ **الديمقراطية**، ورفض كل ما يناوئها.

ب ـ **العلمانية**، مع اتخاذ تدابير كفيلة لتطوير القيم المعنوية والوجدانية والعبادات. ويمضي أوزال قائلاً: «تركيا تتغير بسرعة مذهلة، فكل شيء يختلف عما كانت عليه قبل سنة ١٩٨٠، وأضحت الفرصة سانحة أمام تركيا لبلوغ مصاف الدول المتقدمة صناعياً. وهذا مرهون بالحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي»[٢٩].

والمعروف عن تركيا علاقاتها الوثيقة بالغرب، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، التي لها ثقة لا تتزعزع بأن وجود تركيا في حلف الناتو سيحمي المصالح الغربية في الشرق الأوسط باسم تمكين العالم الحر من العيش بسلام[٣٠]. إن رهان الغرب سياسياً على تركيا لا يقارن أبداً بما قد كان أو ما هو كائن اليوم من علاقات بين العرب والغرب، وعلى مدى أربعين سنة، إذ تختلف جداً في طبيعتها ومنطلقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية عن تلك التي بين الأتراك والغرب.

لقد كانت هناك، ولم تزل، ثوابت أساسية في السياسة التركية، والتي دامت منذ الثلاثينيات. لقد عرض فاخر ارما اوغلو تلك الثوابت كونها «مبادئ» ليس من خلال المنظور التاريخي، وإنما على أساس المرحلة السياسية التي شهدها النضال الوطني وعهد الجمهورية معاً، وهي القومية التركية والاستقلالية والإنسانية ومناصرة السلام والأمن والتغريبية ومناهضة الاستعمار والشيوعية معاً[٣١]. إن هذه «الثوابت» التركية قد جمعها قاسم مشترك في إطار بناء العلاقات الدولية، ذلك أن المصالح التركية البراغماتية والنفعية

---

(٢٨) *Cumhuriyet*, 1/1/1988.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) Andrew Mango, «The Third Turkish Republic,» *World Today* (January 1988).

(٣١) **أضواء الأنباء** (أنقرة)، ١١/١١/١٩٨٨.

هي فوق كل اعتبار، سواء كانت تلك «المصالح» دولية أو اقليمية، وهذا ما لم يتمتع به العرب في علاقاتهم الخارجية التي لا ثوابت لها ولا مبادئ فيها، لا في الزمان ولا في المكان... لا في النظام، ولا في الموضوع... لا في السر، ولا في العلن. وإن الانقلابات العسكرية التركية كانت ضد أساليب النظام أو الأحزاب أو الشخوص، وليس ضد الثوابت والمبادئ والمصالح والتوجهات.

إن ما أصاب العرب في تكوينهم المعاصر على مدى سبعين سنة من اضطرابات وتغيرات سياسية وتحولات انقلابية خطيرة... قد أفرز نتائج معاكسة عدة لما هو عليه الحال في السياسة التركية.

ولكن؟

يعاني العرب والأتراك اليوم هموماً مشتركة، وعلى الأخص ما آل إليه التطرف السياسي والعرقي والديني، إذ إن وضعهما معاً تشوبه المنغصات مع تداول الأيام السريعة. وقد تحدث أوزال عام ١٩٨٨ عن الأحوال السياسية لتركيا، وأن الأتراك ينفرون من التطرف والصراع...[٣٢]. ولكنه صرح عام ١٩٩٠، وقد غدا رئيساً للجمهورية، واصفاً التحركات بـ«الإرهابية والفوضوية والانفصالية التي تتعرض لها بلادنا [أي تركيا] بين الفترة والأخرى، وستهدف للقضاء على وحدة الدولة وطناً وشعباً»[٣٣].

٢ ـ تحليل نتائج التباين بين الثوابت والمتغيرات

ثمة أفكار ودعاوى تتردد اليوم كثيراً، معلنة أن «القومية» قد ماتت وحنطت جثتها، وهكذا بالنسبة إلى نوازع أساسية كالوطنية والدستورية والعلمانية، بحجة البحث عن خيارات جديدة تتجاوز مثل هذه «الثوابت» سواء كانت باسم الدين أو الأقليات أو الأعراق!

وأظن أن تركيا قد حظيت بمناخ سياسي وثوابت أساسية، باستطاعتها أن تواجه بها الصعوبات والتحديات الداخلية على مدى زمن قادم، خصوصاً أن مبدأ «التعددية» قد جمع فئات ونخبات وأحزاباً متنوعة، ناهيكم عن قياس أوضاع المجتمع التركي ومقارنتها بأوضاع المجتمع العربي التي اختلفت جوهرياً ونوعياً، ليس عن تركيا فحسب، بل عما كانت عليه سابقاً. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار تلك «الفروق» التي ولّدتها تواريخ الثوابت عند الأتراك وتاريخ التغيرات عند العرب:

ـ الأتراك قد استكملوا وحدتهم القومية في دولتهم المعاصرة... في حين لم تحقق الأمة العربية وحدتها القومية.

---

(٣٢) *Cumhuriyet*, 1/1/1988.

(٣٣) *Cumhuriyet*, 10/4/1990.

ـ التطور السياسي للنظام التركي المعتمد على النزعة الليبرالية سبيلاً له في ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع جعله عهوداً متواصلة ومركبة لقادة وزعماء أتراك بارزين: أتاتورك في العشرينيات والثلاثينيات، عصمت اينونو في الأربعينيات، جلال بايار وعدنان مندريس في الخمسينيات، بولند أجاويد وسليمان ديميريل في الستينيات والسبعينيات، تورغوت أوزال في الثمانينيات، وذلك على الرغم من حدوث سلسلة انقلابات عسكرية مع مطلع كل عقد جديد: ١٩٦٠/ ١٩٧١/ ١٩٨٠.

هذا في حين لم يصل العرب في دولهم المتعددة (وحتى الكبيرة والمهمة) إلى مثل هذا التطور السياسي نظراً إلى ولادة تناقضات مريرة إبان مرحلة التحرر الوطني مع ما واجهته المجتمعات العربية من تحديات، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، ثم نشوب الانقلابات العسكرية[٣٤]، فضلاً عن أن الضعف الذي لازم المؤسسات السياسية لدى العرب، بجملة أنظمتهم ومساراتهم الايديولوجية ونوازعهم واتجاهاتهم المتنوعة ومتغيراتهم المطردة، والتحديات الكبرى التي صادفوها، قد أفسح المجال أمام تيارات (كالأصولية المتطرفة مثلاً) أن تتجاوز الرابطة القومية التي كانت ولم تزل حتى يومنا هذا من المرتكزات الأساسية في حياة المجتمع العربي بتصانيفه السياسية. وإن ما قدمته المعطيات القومية العربية في هذا القرن، أياً كانت، إقليمية أو إثنية أو ماركسية أو دينية... والتي بقيت كأشكال أو رموز أو مسمّيات أو ذكريات أو عواطف أو معنويات أو طقوس أو خطابات... لا تتعدى كلها حجم التأسيسات الوطنية أو المنجزات القومية أو المؤسسات السياسية... بل إن تلك المعطيات انطلقت غير متجانسة من واقع مختلف أو متخلف، ولم تكن قادرة أو مؤهلة للإجابة عن المشاكل والمعضلات والتحديات التي أفرزها العصر الحديث[٣٥].

ويرى بيركس (Berkes) بعد مقارنته التطورات العربية بنظائرها التركية «أنه من الطبيعي لتركيا والبلدان العربية في الوقت نفسه، وبسبب الظروف الخاصة المميزة للكيانين، اتباع مسالك مختلفة، وصولاً إلى حل المشاكل المترتبة على الاستقلال الوطني والقومي وتقرير المصير»[٣٦].

وعندما أرادت تركيا فك عزلتها الاقليمية، فإنها بدأت تقترب من جاراتها العربية معلقة الآمال العريضة للاستفادة من قروض الدول النفطية لأغراض التنمية الاقتصادية فيها. لقد بدأت تشق انعزالها عن العرب لمدة عشرين سنة، فأدانت «إسرائيل» في عدوان

---

(٣٤) سيّار الجميل، «مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر،» دراسات تركية (جامعة الموصل)، السنة ٢، العدد ٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٧٧ ـ ٧٩.

(٣٥) من أجل تفاصيل نقدية أوسع، انظر: سيّار الجميل، «نقد «تاريخانية» التفكير العربي المعاصر: تفكيك مفاهيم،» المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢).

(٣٦) Niyazi Berkes, *Islamlik, Ulusculuk, Sosyalizim* (Istanbul: [n. pb.], 1975), s. 14.

١٩٦٧ وفي حرب ١٩٧٣، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقلّصت علاقاتها مع «إسرائيل» قليلاً. وأحدثت السياسة الجديدة مجالات عنيفة حول خيارات تركيا في ما صدر من كتب ومطبوعات. كما أقر الأتراك بصراحة متناهية بإهمالهم العرب الذي أدى إلى تردي العلاقات التركية ـ العربية، ولكن مع استمرار الاعتماد على ثوابتها الايديولوجية ومصالحها الذاتية ومنافعها الاقتصادية[٣٧].

٣ ـ الخيارات من خلال مرجعية الاتجاهات السائدة

أ ـ الاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية

يمكننا أن نميز أربعة اتجاهات أساسية فكرية لدى العرب والأتراك في القرن العشرين، هي:

(١) الاتجاه الليبرالي بتياراته الإصلاحية والدستورية والديمقراطية والعلمانية.

(٢) الاتجاه القومي بتياراته الوطنية والعروبية والإسلامية ونزعاته العرقية المتشددة.

(٣) الاتجاه الراديكالي بتياراته اليسارية والاشتراكية والماركسية والمتطرفة.

(٤) الاتجاه الديني بتياراته الأصولية والسلفية والصوفية والمتزمتة والمتطرفة.

ويكاد يشترك الأتراك مع العرب في معظم هذه التيارات والنزعات بدرجة أو بأخرى، ويبدو أن الاتجاهات أعلاه لم تزل تعمل متصارعة على ساحة الشرق الأوسط، مع عطل آلية اليسار المتطرف والماركسية في القيادة والسلطة، وضعفها مؤخراً في الفكر والممارسة النضالية على حساب تفاقم قوة الاتجاه الديني وامتداده في أغلب مجتمعات الشرق الأوسط، بل تكاد تتلمس وبشكل واضح جداً مناطق أو عوالم جغرافية غرست جذور كل اتجاه منها في إحداها غرساً عميقاً.

إذاً، فالاتجاهات الفكرية والسياسية السائدة كانت، ولم تزل، متساوية في الزمان والمكان، إذ شكلت تطوراتها نسقاً تاريخياً على امتداد قرنين كاملين من التاريخ الحديث، وانتهاجاً ليبرالياً علمانياً تركياً، وتطوراً قومياً تحررياً عربياً، وانفجاراً أصولياً دينياً إيرانياً.

---

(٣٧) انظر: Mehemet Emin Bozarslan, *Savasan Lubnan* (Istanbul: [n. pb.], 1976); C. Cander, *Direnen Filistin* (Istanbul: [n. pb.], 1976), and Vedii Evsal, *Ortado'gu da Oruçlu Günler Savasi,* Yağmur Yayinlari; 82 (Istanbul: Yağmur Yayinevi, 1975).

من المفيد جداً مراجعة مقالات عدة في: Trevor Mostyn, executive ed., *The Cambridge Encyclopaedia of the Middle East and North Africa* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), and Ervand Abrahamian, *Radical Islam: The Iranian Mojahedin* (London: I.B. Tauris, 1989).

وطالما كان هذا الأخير تراجعاً للحياة، فإن الخيارين الأساسيين لكل من العرب والأتراك سيبقيان في صراع ضد الأصوليين على الرغم من كل المشاكل القومية والعرقية والأقلياتية(٣٨)!

ب ـ الحوار بديل التناحر

ثمة أسئلة عدة تطرحها الأوضاع الحالية لتركيا المعاصرة، بكل اتجاهاتها وانحيازاتها، على مستقبل تركيا في تحديد خياراتها الفكرية والسياسية معاً:

ما هي التغريبية؟

إن التغريبية التركية، كاتجاه عام تمثله الأحزاب الليبرالية المستندة إلى المبادئ الكمالية، قد ازدادت في العقدين الأخيرين باتجاه الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، وتفاقم أمر مطالبة تركيا بذلك على عهد تورغوت أوزال. وفي الوقت نفسه، كان هناك اتجاه قد نما وترعرع منذ السبعينيات ضمن إطار تنامي تيارات من نوع جديد يختلف عن تيار أقصى اليمين من التقليديين أو أقصى اليسار من الراديكاليين؛ إذ انزوى بعض الساسة والمفكرين الأتراك بعيداً عن الساحة لكي يتساءلوا: إذا لم يكن من الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة بد، فإن الأولى بتركيا أن تلتزم المبادئ المشتركة التي وصفها نجم الدين أربكان بأنها «مؤامرة شريرة تشترك فيها الكاثوليكية والصهيونية لإدماج تركيا المسلمة في أوروبا المسيحية، وأنه يفضل أن يوثق علاقاته مع إخوانه المسلمين»(٣٩). وإن أقرب هؤلاء في الميدان، هم العرب. فماذا يرى أصحاب هذا الاتجاه من الأتراك؟

يرتأي المفكر التركي حمدي ارتونا أن على العرب والأتراك أن يعملوا سوية للحيلولة دون انقسام العالم الإسلامي وتحويله إلى رقعة شطرنج للقوى العظمى(٤٠). أما المفكر م. كمال أوكه فيرى «أن من الضرورة الشروع بتنقية الأجواء العربية ـ التركية [وهذا] من الأولويات المهمة.. وقد أثارت هذا «المشروع» ندوات عدة عن تلك العلاقات»(٤١).

وهناك فئات فكرية تركية لها انتماؤها الروحي قد وجدت مجالاتها للتعبير في الخمسينيات، وتطورت بحركاتها الداعية إلى الحفاظ على القيم والتقاليد المتوازنة، وفي مقدمتها الإسلام، وبشكل تنظيمي، لكي يكون لها صوتها في الأنشطة السياسية المتباينة. ولكن ظهرت بعض الاختلافات في أهدافها وأساليبها التي تبنتها، ويمكن تصنيفها إلى:

---

(٣٨) التفاصيل في: Zvi Yehuda Hershlag, *The Contemporary Turkish Economy* (London: Routledge and Kegan Paul, 1988), p. 56.

(٣٩) Neçmettin Erbakan, *Milli Gorus* (Istanbul: Dergah Yayinlari, 1975), pp. 237-270.

(٤٠) Hamdi Ertuna, *Turk-Arap Iliskileri* (Ankara: [n. pb.], 1976), s. 4.

(٤١) م. كمال أوكه، «العرب والأتراك،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية، جامعة اليرموك، عمان ـ الأردن، ٢٥ ـ ٢٨/٤/١٩٨٥.

ـ حركات تدعو إلى مزج القومية التركية بالدين الإسلامي.

ـ حركات إسلامية صرفة يشكل «الدين» فيها مركز الثقل الأكبر.

وكان للتطورات الفلسفية والفكرية العربية تأثير بالغ لدى قادة تلك «الحركات»، على حد زعم م. كمال اوكه، وتتضمن تلك الحركات أربع فئات:

(١) **الفئة المحافظة** التي تدعو إلى الحفاظ على مضامين الإسلام ورفض المتغيرات المعاصرة.

(٢) **الفئات الإصلاحية** التي تحاول إدخال تفاسير حديثة على الأصول الأساسية للإسلام مع توجهات سياسية وقانونية واجتماعية متكيفة مع تطورات العصر.

(٣) **الفئات الأصولية المتزمتة** التي تستهدف تطهير الإسلام من التأثيرات كافة، والعودة به إلى نقائه وبساطته، ويكون الاجتهاد وطرقه من وسائل حل المشكلات المعاصرة.

(٤) **الجماعات الإسلامية ذات التوجهات والطرق الصوفية**، وهي فئات لها تأثيراتها وتشعباتها وتفرعاتها في عروق المجتمع التركي وفي عموم حكام الأناضول[٤٢].

ج ـ تركيا بين عالمين متناقضين

إن العلمانيين يجيبون خصومهم الأصوليين قائلين: إن ما تحتاج إليه تركيا (وحتى بلدان العالم الإسلامي) في المستقبل من قيم وعناصر ومفاهيم ووسائل وأدوات عصرية وعلمية متطورة لا يجدها المرء إلا في أوروبا والغرب عموماً، فليس العالم الإسلامي بالنسبة إلى تركيا إلا المستورد لصناعاتها وصادراتها ومنتجاتها، وهي محطة مركزية للترانزيت الإسلامي ـ الغربي، ولا تنتفع منه إلا مادياً ونفطياً. إن الاندماج مع العالم الإسلامي ليس أمراً هيناً نظراً إلى كثرة مشاكله واضطراباته، وإن التكامل الاقتصادي حتى مع بلدان الشرق هو عمل مبكّر، وليس له تجربة تاريخية، فالعرب أنفسهم لم ينجحوا حتى يومنا هذا بتأسيس أنفسهم كجماعة اقتصادية قومية موحدة، يمكن أن يتفاوض الأتراك أو غيرهم معها بشكل ثنائي[٤٣].

إن الواقع الحالي لتركيا الذي فرضه تكوينها السياسي والاقتصادي بشكل خاص سيفرض عليها بإلحاح واستمرار المطالبة بالبقاء وحدها كما كانت دوماً، فعضويتها مع

---

(٤٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المصادر، انظر: O. Ozturk and B. Topaloglu, *Cumhuriyet Devrinde Yayinlanan Islami Eserler Biyografisi* (Ankara: [n. pb.], 1975), ss. 56-71.

(٤٣) Ragaei El-Mallakh, Mihssen Kadhim and Barry Poulson, *Capital Investment in the Middle East: The Use of Surplus Funds for Regional Development,* Praeger Special Studies in International Economics and Development (New York: Praeger, 1977), pp. 126-129.

الأوروبيين تجعلها أمام منافسات صناعية أوروبية ـ غربية حرة تُلحق بميزان مدفوعاتها خسائر وأضراراً جسيمة، كما ستلحق بأعضاء السوق أعباء مالية ضخمة بدعم التنمية الاقليمية. أما عضويتها الموهومة في العالم العربي والإسلامي فهي محض سراب لدى فئة أو فئات تركية عدة، إذ إن توجه تركيا على امتداد القرن العشرين قد أكسبها عصراً جديداً في التعامل مع الغرب كحليف لتركيا في حالة توجهها بشكل كلي نحوه، فضلاً عن أن ذلك «العالم» سيكون بحاجة إليها أكثر من حاجتها إليه. إن ما حصلت عليه من تطورات اقتصادية وإروائية وصناعية قد فرض عليها الإبقاء على استراتيجيتها السياسية وايديولوجيتها الفكرية، واحترامها معظم تجاربها في القرن العشرين.

د ـ المفارقات في طبيعة النظام والتفكير والممارسات السياسية

لقد فات على الأغلبية من القادة والزعماء والنخبات والأحزاب والفئات أن يفهموا طبيعة المشاكل التي برزت في الشرق الأوسط، ومنذ بُعيد الحرب العالمية الأولى وحتى يومنا هذا. ولكل من أدرك المغزى التاريخي الذي جسده النظام الدولي المعاصر في القرن العشرين، والذي ولد عام ١٩١٩ (أي في مؤتمر الصلح في باريس)، إزاء ما توالد منه من أنظمة إقليمية وكيانات سياسية، كان نظام الشرق الأوسط أحد تلك الأنظمة غير الحصينة والمعرضة لتهديدات مباشرة، لما كان يشكله النظام الدولي بمركزيته الأوروبية قبل الحرب العالمية الثانية ومركزيته الأمريكية من بعدها، علماً بأن نظام الشرق الأوسط كان كسيحاً منذ ولادته من خلال الانقسامات التي حلت به وتبعيته لدول أعظم من نظام سائد. وطبقاً لذلك، قد يبدو الشرق الأوسط برمته، فعلياً (وتركيا الاستثناء الرئيسي)، أنه انتقل من تعددية المسألة الشرقية إلى ثنائية المستعمِر/المستعمَر[٤٤].

في ضوء هذا «التوصيف» يمكننا القول إن الدولة القطرية العربية تقابل الدولة القومية التركية كواقع، وكل من الاثنتين يقابل الدولة التاريخية (والدينية متأخراً) لإيران كتناقض. وهو تكوين تاريخي قابل للجدل بشكل مشروع يستلزم المزيد من الدراسات المستقبلية لما سيؤول إليه حال الشرق الأوسط إزاء الغرب كمستقبل في القرن القادم. إن حاجتنا العربية إلى إيجاد البدائل بسبب غيابها ملحة جداً، بعد أن تمخضت التجارب الوحدوية العربية ضمن المشروع القومي عن فشل ذريع... ! بدائل في تنظيم الفكر العربي وتنظيم الدولة العربية المرغوب فيها في خضم:

(١) التحديات الداخلية التي تشملها الأصوليات والتراجعيات والانتكاسات الاقليمية المريرة.

---

(٤٤) Leon Carl Brown, *The International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (London: I. B. Tauris, ©1984), p. 59, and F. S. Northedge, *The International Political System* (London: Faber and Faber, 1976), pp. 92-96.

(٢) التحديات الخارجية لنظام العالم الجديد من أساليب السيطرة على الموارد ووجود إسرائيل مع ضغوطاتها المستمرة[٤٥].

وكحقائق مسلّم بها، أجد أن العهود التنظيمية الحقيقية في فلسفة بناء الدولة وعلاقاتها الاقليمية والخارجية كانت راسخة بالنسبة إلى الأتراك ومهزوزة بالنسبة إلى العرب. وبقي هذا الوضع سائداً حتى يومنا هذا. وبالطبع فقد كان هناك فرق كبير بين تحديد مقاييس البناء الليبرالي في تأسيسه وتعدديته إبان فترة ما بين الحربين العظميين، بالنسبة إلى العرب، وغيابه بالنسبة إلى الأتراك، ثم حدث العكس في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا ما قاد تركيا إلى التحرك والفاعلية والنشاط، في حين قاد العرب، بالعكس، إلى التجزؤ والاضطراب، بل إلى الانقسام والتفكك، كما هو الوضع الذي يسود حتى يومنا هذا، ناهيكم عن العواطف والتمجيدية السياسية والاختلافات الايديولوجية والعربية، على الرغم من تأسيس جامعة الدول العربية منذ زمن طويل، وعلى الرغم من انعقاد مؤتمرات عديدة للقمة العربية منذ قرابة ثلاثين سنة.

٤ ـ هل ستغدو تركيا زعيمة الشرق الأوسط؟

من أجل بناء طموحات، تسعى تركيا، منذ سنوات طوال، إلى تحقيق هدفين استراتيجيين:

أولهما: العضوية التامة في المجموعة الأوروبية، والتي ازدادت مطالبة تركيا بها على عهدي كنعان افرين وتورغوت أوزال، ولما تزل متفاعلة حتى اليوم.

ثانيهما: بناء مصالح إقليمية واسعة في الشرق الأوسط بجعل تركيا سلة اقتصادات لشعوبه باستخدام المياه والزراعات المتقدمة والإنتاجات الصناعية والترانزيت والتجارة الدولية[٤٦].

ويقدم الأتراك برنامجهم السياسي من خلال تطور ميراث ايديولوجيتهم بثوابتها المعروفة، في ضوء التطورات الاقتصادية التي حصلت عليها. ففي الخمسينيات تطورت تركيا من بلد هامشي في ظل الهيمنة الأمريكية إلى بلد مزدهر اقتصادياً واجتماعياً خلال الستينيات. ويزداد نموها الاقتصادي ووتائرها التنموية خلال السبعينيات إلى وضع تزدهر فيه صناعاتها وبرامجها الإروائية والزراعية ببنائها السدود الكبرى في الثمانينيات لكي تغدو «ستترال الشرق الأوسط» في نهاية القرن العشرين!

---

(٤٥) للاطلاع على مفاهيم متعارضة أو متطابقة مع آرائي أعلاه، انظر: Gabriel Ben-Dor, *State and Conflict in the Middle East: Emergence of the Post-Colonial State* (New York: Praeger, 1983), pp. 30-38.

(٤٦) Çaglar Keyder, *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development* (London; New York: Verso, 1987), p. 233.

علينا أن نعترف نحن العرب بأن مواريثنا السياسية وثوابتنا القومية قد تفتتت في ظل التغيرات الايديولوجية والعسكرية والأنظمة السياسية وعقم التطبيقات الاقتصادية، وقد تفككت البنية العربية بانحلال عرى التضامن العربي أمام التحديات الامبريالية والصهيونية والاقليمية. ثمة سياسات عربية جادة انتهت إلى بناء برامج إعمارية وإروائية وإنتاجية منذ الخمسينيات، ولكنها انتكست لأسباب قطرية ونزاعات ايديولوجية أو سياسية أو هامشية، مع طغيان هجمة الموارد النفطية التي تبددت هباء، ناهيكم عن أزمة العلاقات الخارجية العربية بين الشرق والغرب.

ولكن؟

هناك سؤال يفرض نفسه بصدد مستقبل تركيا، ونحن في تسعينيات القرن العشرين، يقول:

ـ هل ستغدو تركيا فعلاً زعيمة للشرق الأوسط؟

ثمة مشاكل وأزمات جوهرية تعانيها تركيا، وقد استفحلت كثيراً في العقدين الأخيرين، إذ ستكون من أبرز المعوقات الأساسية التي ستعانيها على مدى زمني طويل، ولا ندري أين هو موقع الغرب في تأجيج تلك المشاكل، وأبرزها: المشاكل العرقية والقومية والدينية والطائفية والأقلياتية. ومن بين ما طرح من شعارات في الكونغرس الأمريكي هناك شعار يقول: «إذا كنت غير قادر على النهوض بالعمل الخاص بك، إذاً تحرش بشأن الآخرين»، وهو شعار بدت فعاليته واضحة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

يعاني العرب والأتراك مشاكل عديدة ومتنوعة ومتباينة، ومنها ما تفاقم مؤخراً، وخصوصاً في العقدين الأخيرين من هذا القرن. وعلى الرغم من تعقيدات المشاكل العربية، الدولية والاقليمية والداخلية، إلا أن تركيا تعاني اليوم مشاكل داخلية قبل أي أمر آخر، نتيجة تفاقم النزعات الانفصالية والعرقية والطائفية بشكل كبير، التي اعتمدت الأساليب العنيفة والإرهابية في واقع اجتماعي متنوع يتكون من قوميات وأقليات عدة وأديان مختلفة ومذاهب وطوائف متنوعة. وإن الانقسامات الفكرية والمبدئية والسلوكية بينها جميعاً تزيد من هوة الفوارق الإثنولوجية، مما يعكس المزيد من المخاطر على تكامل تركيا واستقرارها، والتي تُستخدم جميعاً كآليات مثيرة للإمبريالية في الشرق الأوسط.

إن هذه «المشاكل»، في جملتها، لا تقارن أبداً بحجم المشاكل الداخلية والاقليمية والدولية التي يعانيها العرب، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والتحديات الصهيونية، وأزمة العلاقات العربية، ومشاكل دول الجوار والمجال الحيوي، ومشكلة القوميات والأقليات والطوائف والحدود. . . الخ، والتي تستلزم جميعها التضامن العربي في إطار العمل المشترك ومعالجة الخطايا التاريخية التي ارتكبت في القرن العشرين، وانتهاج خيارات جديدة في القرن القادم.

٥ ـ مستقبل العرب والأتراك في ظل الخيارات المتاحة

في ضوء ما تم تحليله ونقده وتشخيصه في ما تقدم، يمكننا رسم بعض التصورات من أجل بناء مستقبل كل من الطرفين في ظل الخيارات المتاحة، والشروع بتأسيس تاريخ لقرن جديد قادم نجهل أبعاده وأوضاعه، ذلك أن:

أ ـ ركام التجارب السياسية والايديولوجية والانقلابية والقومية والاشتراكية، وما حفلت به من نتائج أساسية على صعيد نظام الدولة أو مفاصل المجتمع أو أذهان النخبات... ركام تاريخي وتأسيسي في القرن العشرين لا يمكن أبداً استبداله أو قهره أو حتى تغييره من قبل الفئات الأصولية أو العرقية أو الطائفية، التي ستتبنى المشاكل وإثارة الأزمات الداخلية، تلك الفئات التي ليس باستطاعتها أن تكون بديلاً حقيقياً أو مموهاً، نظراً إلى عجزها عن تأسيس نظام جديد. ولا يمكن الخيارات المعاصرة أن تتغير نتيجة العواطف أو الرغبات أو المشاكل الجماعية التي تتعاكس مع الموروث السياسي والفكري. وعليه، فلا يمكن أن تطرح المسألة الدينية (أو الاقليمية أو العرقية) أساساً على أنها خيار أو بديل، كونها رابطة معنوية وروحية لا تمتلك الصيغ والمناهج والهياكل والحلول لكي تبرر وجودها سياسياً، سواء كان ذلك عربياً أو تركياً، بعد أن تشبعت أرضيتها على مدى أكثر من مئة سنة بالمفاهيم العلمانية والتجارب السياسية والايديولوجية والقومية.

ب ـ التأكيد على قياس الترابط بين المسائل الداخلية والمواقف الاقليمية والأنظمة الدولية، ليس بالنسبة إلى العرب وحدهم بل إلى الأتراك أيضاً، وكذلك الوعي بما يحاك ويخطط من قبل القوى الدولية والدوائر الإمبريالية والحركة الصهيونية لاختلاق الأزمات وإثارة المشاكل وتعطيل الإيجابيات وتأجيج التناحرات وإبعاد العرب عن الأتراك، بما لتركيا من علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

إن الأجيال العربية والتركية القادمة ستحقق للمنطقة فرصاً أثمن وأغنى مما هي عليه اليوم، إذا ما توفرت لها المصادر الحضارية والإمكانات الضرورية في محاكاة العصر القادم. وستجد معايير الايديولوجيات المتعددة التي حكمت آباءها على مدى القرن العشرين قد فقدت أهميتها في تقديم الإجابات والحلول والبدائل من جملة من الأسئلة والمفاهيم والضرورات، وستجد ثمة حقائق كانت مختفية تحت وشاح من الضباب، تفرض عليها مستلزمات جديدة في بناء مصالح مشتركة.

ولكن؟

ج ـ السؤال المهم هو: إلى أي مدى ستبقى الخيارات الفكرية والسياسية المعاصرة مطروحة عند الطرفين إزاء حالتي التفكك عربياً، والتجريد تركياً، الحاصلتين؟ وما هي أسمى الخيارات والبدائل المفروض اتباعها في بناء تاريخ قادم؟

أقول: في ظل ما يشهده العالم المعاصر اليوم من تحولات، إن إخفاقات واسعة ستصيب العرب والأتراك معاً في المستقبل المنظور، ولكن ليست بالدرجة نفسها وبالنسبة

ذاتها لكليهما، نظراً إلى ما تنفرد به تركيا من الخصوصيات والروابط والعلاقات. إن حالتين معقدتين، كالتفكك العربي والتجريد التركي المعاصرتين، تستدعيان مستلزمات عدة، فكرياً وسياسياً، تقف في مقدمتها «الديمقراطية والعقلانية والمصالح المشتركة العليا والدنيا» بصورتها الأمنية والبنائية، من أجل كبح جماح التأخر والتلاشي، وتوفير المناخ الفكري والسياسي الجاد، وهي الخيارات المثلى في خلاص الطرفين من مشاكلهما القومية والعرقية والأقلياتية والأصولية، شريطة أن تمارس «الديمقراطية» كخيار لا رجعة عنه البتة من قبل المؤمنين بها، علماً بأن الطرفين سيعانيان على مدى زمن ليس بالقصير مشاكل وأزمات واختناقات، نتيجة تفاقم التوجهات الأصولية والإقليمية والعرقية والماضوية والطائفية، وفي خضم من التحديات الأجنبية والصهيونية، والتدخلات العسكرية الداخلية والخارجية في شؤون الحكم والتأثير في اتخاذ القرار.

وأخيراً، أقول إنه لا بديل للعرب ولا خيار أمامهم إلا التوحد والتضامن لمجابهة المستقبل، ولا بديل للأتراك ولا خيار أمامهم إلا العمل من أجل الحفاظ على مصالح الشرق الأوسط الاقليمية في إطار من التعاون المشترك، كأسمى الخيارات الأساسية.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**. تحقيق كرنكو. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧ ـ ١٣٥٨ هـ. ١٠ ج.

ابراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء. **الأحكام السلطانية**. صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي. ط ٢. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦.

أحمد، إبراهيم خليل [وآخرون]. **تركيا المعاصرة**. الموصل: جامعة الموصل؛ منشورات مركز الدراسات التركية، ١٩٨٨.

أركون، محمد. **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**. ترجمة هاشم صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦.

ــــــ. **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**. ترجمة هاشم صالح. بيروت، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٧.

الأمة العربية: الثقافة الوطنية والقومية. مجموعة من المؤلفين. بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٣.

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

ــــــ. **أمبراطورية الفوضى**. ترجمة سناء أبو شقرا. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١.

ــــــ. **ما بعد الرأسمالية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٩)

أنيس، محمد. **الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ ـ ١٩١٤**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.

أومليل، علي. **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٥.

بادي، برتراند وبيير بيرنبوم. **سوسيولوجيا الدولة**. ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي، [د. ت.].

البحراوي، محمد عبد اللطيف. **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني، ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩**. القاهرة: دار التراث، ١٩٧٨.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

بسيسو، فؤاد حمدي. **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦)

التميمي، عبد الجليل (محرر). **تحية وفاء وتقدير للأستاذ روبار منتران**. تونس: مركز سيرمدي، ١٩٨٨.

توفيق، محمد محمد. **كمال أتاتورك**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٣٦.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**. تحرير صندوق النقد العربي.

ـــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢**، تحرير صندوق النقد العربي.

جب، هاملتون. **الاتجاهات الحديثة في الإسلام**. ترجمة نخبة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: [د. ن.]، ١٩٦١.

جغلول، عبد القادر (مشرف). **الانتلجانسيا في المغرب العربي**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.

الجميل، سيّار. **التحولات العربية: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات وخطاب المستقبل**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

ـــــ. **تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦**. الموصل: جامعة الموصل؛ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١.

ـــــ. **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩.

الجندي، أنور. **سقوط العلمانية**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣. (الموسوعة الإسلامية العربية؛ ٢)

ـــــ. **العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي**. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٧٠.

جودت، أحمد. **تاريخ جودت**. اسطنبول: [د. ن.]، ١٨٨٣. ٢ ج.

جوكون [وآخرون]. **البلدان النامية وقضاياها الملحة**. ترجمة الياس شاهين. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٨.

حسين، عادل [وآخرون]. **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١)

حسين، فاضل. **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية**. ط ٢. بغداد: مطبعة الحرية، ١٩٦٧. (منشورات دار البيان؛ ٤٣)

حمدان، جمال. **العالم الإسلامي المعاصر**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧١.

الحمصي، محمود. **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

حيدري، نبيل. **تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥**. بيروت: صبرا للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

خدوري، مجيد. **قضية الاسكندرونة**. دمشق: المكتبة الكبرى، ١٩٥٣.

الخربوطلي، علي حسني. **غروب الخلافة الإسلامية**. القاهرة: مكتبة الوعي العربي، [د. ت.].

خوري، رئيف. **الفكر العربي الحديث، أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٣.

دروزة، محمد عزة. **تركيا الحديثة**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٤٦.

الدستور أو مجموعة الأنظمة العثمانية. ترجمها إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل؛ راجع الترجمة ودققها خليل أفندي الخوري. بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠١ هـ/ ١٨٨٣ ـ ١٨٨٤م. ٢ مج.

الدستور العثماني. ج ٢. اسطنبول: [د. ن.]، ١٨٧٣؛ ج ٥. اسطنبول: [د. ن.]، ١٨٧٩. (بالتركية العثمانية).

دقاق، باسل. **تركيا بين جبارين**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٤٧.

الدوري، عبد العزيز. **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

الريحاني، أمين. **التطرف والإصلاح.** بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٨.

زكريا، فؤاد. **الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة.** ط ٢. القاهرة؛ باريس: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

ـــــــ. **الصحوة الإسلامية في ميزان العقل.** بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥.

زكي، رمزي. **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث.** الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٨)

زيادة، خالد. **اكتشاف التقدم الأوروبي: دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.

ـــــــ. **كاتب السلطان: حرفة الفقهاء والمثقفين.** لندن؛ قبرص: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١.

السنهوري، عبد الرزاق أحمد. **فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية.** ترجمة نظرية الخلافة الجديدة نادية عبد الرزاق السنهوري؛ مراجعة وتعليقات وتقديم توفيق محمد الشاوي. ط ٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

شحاتة، شفيق. **الاتجاهات التشريعية في قوانين البلاد العربية.** القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠.

شرارة، وضاح. **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين.** بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.

ـــــــ. **المسألة التاريخية في الفكر العربي الحديث.** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨.

صايغ، يوسف عبد الله، محمود عبد الفضيل وجورج قرم. **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: أولوياتها، برامجها وآلياتها.** [تونس]: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٧٩.

الصويص، سليم. **أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة.** عمان: [د. ن.]، ١٩٧٠.

ضاهر، مسعود. **المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة.** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦. (الدراسات التاريخية)

الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد. **سراج الملوك.** القاهرة: [د. ن.]، ١٣١٩ هـ.

عاصم، أحمد (أفندي). **تاريخ عاصم.** اسطنبول: [د. ن.، د. ت.]. ٢ ج.

عبد الرازق، علي. **الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام.** ط ٢. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥.

عبد الفضيل، محمود. **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

عبد اللطيف، كمال. **التأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للنظر السياسي العربي.** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.

العروي، عبد الله. **مفهوم الحرية.** ط ٣. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤.

العظمة، عزيز. **التراث بين السلطان والتاريخ.** ط ٢. بيروت: دار الطليعة؛ منشورات عيون، ١٩٩٠.

ـــــ. **العلمانية من منظور مختلف.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

غرايبة، عبدالكريم محمد. **تاريخ العرب الحديث.** بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

غليون، برهان. **اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية.** بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

ـــــ. **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩. (المفكر العربي)

قرم، جورج. **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩.

ـــــ. **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١. (سلسلة السياسة والمجتمع)

قفلجملي، حكمت. **مسائل الثورة في العالم الثالث: الامبريالية والنموذج التركي.** ترجمة ف. لقمان. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي. **مآثر الإنافة في معالم الخلافة.** تحقيق عبد الستار أحمد فراج. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٦٤.

كوثراني، وجيه. **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق.** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي)

لنتشوفسكي، جورج. **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية.** ترجمة جعفر خياط. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥. ٢ ج.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. ط ٣. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٣.

المدرس، فهمي. **مقالات سياسية، تاريخية، اجتماعية**. بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١ ـ ١٩٣٢. ٣ ج.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **في أصول التاريخ العثماني**. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢.

المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي. **السلوك لمعرفة دول الملوك**. تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عبد الفتاح عاشور. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٦ ـ ١٩٧١. ٢ ج في ٦.

موسى، سلامة. **كتاب الثورات**. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠.

النجفي، سالم توفيق. **إشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية عربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

هوفسبيان، نوبار (محرر). **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**. ساهم في إعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

دوريات

ابراش، إبراهيم. «حول حدود استحضار المقدس في الأمور الدنيوية: ملاحظات منهاجية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/فبراير ١٩٩٤.

ابراموفيتش، مورتون. «تركيا بعد أوزال.» تعريب غسان رملاوي. **شؤون الأوسط**: العدد ٢٣، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

أركون، محمد. «الإسلام والعلمنة.» **دراسات عربية**: السنة ٢٢، العدد ٥، آذار/مارس ١٩٨٦.

أضواء الأنباء (أنقرة): ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

أمين، جلال أحمد. «إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

«تقاليد عثمانية تحت جلد التجربة العلمانية التركية.» **المنار**: السنة ٥، العدد ٥٤، حزيران/يونيو ١٩٨٩.

جدعان، فهمي. «الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٧، العدد ١، ربيع ١٩٨٩.

جعيط، هشام. «النهضة وحركات الإصلاح ومفهوم الثورة في العالم الإسلامي الحديث.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/ابريل ١٩٨٢.

الجميل، سيّار. «أتاتورك: الكاريزما والتكوين: من العثمنة إلى العلمنة.» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس): العددان ٣ ـ ٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

ــــــــ. «الإدارة العثمانية اللامركزية ونظامها في الولايات العربية: دراسة مقارنة للأنماط الاقليمية في تاريخ الوطن العربي الحديث خلال القرن ١٨.» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**: العددان ٥ ـ ٦، شباط/فبراير ١٩٩٢.

ــــــــ. «البحر المتوسط: الشرعية التاريخية العربية مساهمة معرفية في تصحيح بعض المفاهيم.» **دراسات عربية**: السنة ٢٤، العدد ٩، تموز/يوليو ١٩٨٨.

ــــــــ. «التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤.

ــــــــ. «الحصار العثماني الثاني لـ (فينا) عاصمة الهابسبورك النمساوية سنة ١٦٨٣.» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** (جامعة الكويت): السنة ٤، العدد ١٦، خريف ١٩٨٤.

ــــــــ. «الخطاب التاريخي العربي في فترة ما بين الحربين العظميين: محاولة أبستيمولوجية في إثارة بعض الإشكاليات.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٣، أيار/مايو ١٩٨٩.

ــــــــ. «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك (الورقة الأولى).» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤.

ــــــــ. «دولة السلطنة العثمانية وإشكالية الخلافة: رؤية ابستيمولوجية لمواقف «تاريخية» متعددة.» **دراسات عربية**: السنة ٢٣، العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٨٧.

ــــــــ. «طبيعة الحياة الاجتماعية في المشرق والمغرب العربيين خلال الفترات العثمانية، الحمامات، تونس، ١٥ ـ ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦.

ــــــــ. «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٨٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤.

ــــــــ. «المشروع الحضاري العربي: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات.» **آفاق عربية**: السنة ١٩، العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٤.

ــــــــ. «المشروع النهضوي العربي في إطار الحداثة: رؤية نقدية ايبستمولوجية.» **آفاق**

عربية: السنة ١٨، العدد ٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ـــــــ. «مؤثرات التحديث في المجتمع التركي المعاصر.» **دراسات تركية** (جامعة الموصل): السنة ٢، العدد ٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

ـــــــ. «نقد ابيستمولوجية الخطاب العربي المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

ـــــــ. «نقد «تاريخانية» التفكير العربي المعاصر: تفكيك مفاهيم.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

حجازي، أحمد مجدي. «المثقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥.

حريق، ايليا. «السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥.

خلف الله، محمد أحمد. «العروبة والدولة العلمانية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

الداود، محمود علي. «العرب وتركيا: العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.

سوناكيلي، د. «الجيش التركي وثورة ١٩٦٠.» **السياسة الدولية**: السنة ٤، العدد ١٣، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨.

شاكماك، سيم. «العرب وتركيا: موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.

صايغ، يوسف عبد الله. «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٩.

قرم، جورج. «النزاع بين التغيير واللاتغيير في العالم العربي على ضوء الحرب الأهلية اللبنانية.» محاضرة ألقيت في معهد الشرق الأوسط في جامعة أوكسفورد بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧، ونشرت ترجمتها في مجلة: **الباحث**: العدد ٢، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨.

الكواري، علي خليفة. «حقيقة التنمية النفطية (حالة أقطار الجزيرة العربية).» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٧، أيار/مايو ١٩٨١.

ـــــــ. «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/مارس ١٩٨٣.

مراد، خليل علي. «تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية، ١٨٥٤ ـ ١٩١٤.» **دراسات تركية** (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية): السنة ١، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

معوض، جلال عبدالله. «ندوة **المستقبل العربي**: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات (ورقة العمل).» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

المنوفي، كمال. «تطور العلاقات السوفيتية ـ التركية.» **السياسة الدولية**: السنة ٧، العدد ٢٤، نيسان/ابريل ١٩٧١.

النجفي، سالم توفيق. «إشكالية الزراعة التركية: مأزق الموارد الاقتصادية النادرة.» **دراسات تركية**: السنة ١، العدد ٢، ١٩٩١.

ندوات، مؤتمرات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٥.

حول العلمنة والهوية العربية، ٢٠ ـ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٦ (مؤتمر). بيروت: مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية، ١٩٧٦.

دراسات في الحركة التقدمية العربية (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)

العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٥.

القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٣. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

المؤتمر الأول للدراسات التركية الذي نظمه مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل، العراق للفترة ٣٠/٥ ـ ١/٦/١٩٨٩.

المؤتمر التركي ـ المصري حول التطورات السياسية والديمقراطية المنعقد في القاهرة للفترة ٦ ـ ٧ أيار/مايو ١٩٨٨.

المؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية، جامعة اليرموك، عمان ـ الأردن، ٢٥ ـ ٢٨/٤/١٩٨٥.

المؤتمر الدولي الأول حول صورة الآخر الذي عقدته الجمعية العربية لعلم الاجتماع في تونس للفترة ٢٩ ـ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٣.

المؤتمر الدولي الرابع للدراسات العثمانية (CEROMDI and A. C. O. S.)، تونس، ١٩٩٠.

المؤتمر العلمي الثاني للدراسات التركية، جامعة الموصل، ٢٠ ـ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤. تحرير أحمد جامع. [عمان]: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ القاهرة: معهد التخطيط القومي؛ الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦.

رسائل

عاصي، قاسم خلف. «تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٥).

٢ ـ الأجنبية

Books

Abadan, Yavuz. *Armagan*. Ankara: Ankara University, Siyasat Bilgiler Fakultesi, 1969.

Abrahamian, Ervand. *Radical Islam: The Iranian Mojahedin*. London: I. B. Tauris, 1989.

Ahmad, Feroz. *The Turkish Experiment in Democracy, 1950-1975*. London: C. Hurst for the Royal Institute of International Affairs; Boulder, CO: Westview Press, 1977.

Amin, Galal A. *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*. Leiden: E. J. Brill, 1974.

Amin, Samir. *Le Développement inégal: Essai sur les formations sociales du capitalisme périphériques*. Paris: Minuit, 1973.

——. *Dynamics of the Global Crisis*. New York: [n. pb.], 1982.

——. *L'Impérialisme et le développement inégal*. Nouvelle éd. Paris: Minuit, c1976.

——. *Unequal Development: A Study on the Social Formations of Peripheral Capitalism*. Translated by Brian Pearce. New York: Monthly Review Press, 1976.

Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State*. London: Verso; New Left Books, 1977; 1979.

Arberry, Arthur John (ed.). *Religion in the Middle East: Three Religions in Concord and Conflict*. London: Cambridge University Press, 1969. 2 vols.

Arkoun, Mohammed. *Tradition et modernité en Islam: Le Cas du Kemalisme*. Diogene: 1984.

Armstrong, Harold Courtenay. *Gray Wolf, Mustafa Kemal: An Intimate Study of a Dictator*. [New York: AMS Press, 1972].

Ashtor, Eliyahu. *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages*. Berkeley, CA: University of California Press; London: Collins, 1976.

Atatürk, Mustafa Kemal. *Nutuk, Gazi Mustafa Kemal Tarafindan*. Istanbul: Devlet Basimevi, 1938.

——. *A Speech*. Istanbul: Ministry of Education Printing Plant, 1963.

Avcioglu, Dogan. *Turkiye'nin Duzeni: Dun, Bugun, Yarin*. Yenisehir, Ankara: Bilgi Yayinevi, 1969 -. 2 vols.

Aybar, Celal. *Osmanli Imparatorlugunun Ticaret Muvazenesi, 1878-1913*. Ankara: [n. pb.], 1939.

Bailey, Frank E. *British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Anglo-Turkish Relations, 1826-1853*. Cambridge, MA: Harvard University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1942.

Balandier, Georges. *Anthropologie politique quadrige*. Paris: Presses universitaires de France, 1969.

——. *Sens et puissances: Les Dynamiques sociales*. Paris: Presses universitaires de France, 1971.

Batatu, Hanna. *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on Their Underlying Causes and Social Change*. Washington, DC: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1984.

Behrman, Daniel. *Science and Technology in Development: A UNESCO Approach*. Paris: UNESCO, ©1979.

Ben-Dor, Gabriel. *State and Conflict in the Middle East: Emergence of the Post-Colonial State*. New York: Praeger, 1983.

Berberoglu, Berch. *Turkey in Crisis: From State Capitalism to Neocolonialism*. London: Zed; Westport, CT: L. Hill, Distributer, 1982. (Middle East Series)

Berkes, Niyazi. *The Development of Secularism in Turkey*. Montreal: McGill University Press, 1964.

——. *Islamlik, Ulusculuk, Sosyalizim.* Istanbul: [n. pb.], 1975.

—— (ed. and tr.). *Turkish Nationalism and Western Civilization: Selected Essays of Ziya Gokalp.* Westport, CT: Greenwood Press, 1981.

Bianchi, Robert. *Interest Groups and Political Development in Turkey.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Birand, Mehmet Ali. *Diyet: Turkiye ve Kibris Uzerine Pazarliklar, 1974-1979.* [Istanbul]: Milliyet Yayinlari, [1979].

Birks, John Stace and Clive A. Sinclair. *Arab Manpower: The Crisis of Development.* New York: St. Martin's Press, 1980.

Bisbee, Eleanor. *The New Turks: Pioneers of the Republic, 1920-1950.* Philadelphia: University of Pennsylvania, 1951.

Blaisdell, Donald Christy. *European Financial Control in the Ottoman Empire.* New York: Columbia University Press, 1929.

Boudon, Raymond et François Bourricaud. *Dictionnaire critique de la sociologie.* Paris: Presses universitaires de France, 1984.

Bozarslan, Mehemet Emin. *Savasan Lubnan.* Istanbul: [n. pb.], 1976.

Braude, Benjamin and Bernard Lewis (eds.). *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society.* New York; London: Holmes and Meier Publishers, 1982. 2 vols.

Braudel, Fernand. *Ecrits sur l'histoire.* Paris: Flammarion, 1969; 1977.

Brown, Leon Carl. *The International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game.* London: I. B. Tauris, ©1984.

Candar, C. *Direnen Filistin.* Istanbul: [n. pb.], 1976.

Cantril, Hadley. *The Pattern of Human Concerns.* New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1966.

Chaliand, Gérard. *Les Faubourgs de l'histoire: Tiers-mondismes et tiers-monde.* Paris: Calmann-Lévy, ©1984. (Questions d'actualité)

Chenery, Hollis Burnley, G. E. Brandow and E. J. Cohn. *Turkish Investment and Economic Development.* Ankara: [n. pb.], 1953.

Clark, Colin. *The Conditions of Economic Progress.* 3rd ed. London: Macmillan, 1957.

Clarke, John I. and Howard Bowen-Jones (eds.). *Change and Development in the Middle East: Essays in Honour of W. B. Fisher.* London; New York: Methuen, 1981.

Cooper, Charles A. and Sidney S. Alexander (eds.). *Economic Development and Population Growth in the Middle East.* 2nd ed. New York: American Elsevier, 1972.

Cvetkova, Bistra A. *Les Institutions ottomanes en Europe*. Wiesbaden: Steiner, 1978.

Davison, Roderic H. *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

——. *Turkey: A Short History*. London: [n. pb.], 1981; New Jersey: [n. pb.], 1982.

DeNovo, John A. *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1964.

Derin, Haldun. *Türkiye'de Devletcilik*. Istanbul: Cituri Biradiler, 1940.

Devereux, Robert. *The First Ottoman Constitutional Period: A Study of the Midhat Constitution and Parliament*. Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, 1963. (Studies in Historical and Political Science; ser. 81, no. 1)

Divitçioğlu, Sencer. *Asya Üretim Tarzı ve Osmanlı Toplumu*. İstanbul: İktisat Fakültesi, [1967]. İstanbul Universitesi Yayınlarından; 1279.

Dodd, Clement Henry. *Democracy and Development in Turkey*. N. Humberside: Eothen Press, 1979.

——. *Politics and Government in Turkey*. Berkeley, CA; Los Angeles: University of California, 1969.

Dreyfus, François-Georges, Roland Marx et Raymond Poidevin. *L'Europe de 1789 à nos jours*. Dirigé par Georges Livet et Roland Mousnier. Paris: Presses universitaires de France, ©1980. (Histoire génerale de l'Europe; 3)

Du Vélay, A. *Essai sur l'histoire financière de la Turquie*. Paris: [s. n.], 1903.

Earle, Edward Mead. *Turkey, the Great Powers, and the Baghdad Railway: A Study in Imperialism*. New York: Russell and Russell, 1966.

Economic Report, 1989. Ankara: [n. pb.], 1989. (TOBB Publication)

Edib, Halide. *Turkey Faces West: A Turkish View of Recent Changes and Their Origin*. New Haven, CT: Yale University Press, 1930.

Eisenstadt, Shmuel Noah. *Modernization: Growth and Diversity*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1963.

——. *Modernization: Protest and Change*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1966.

——. *The Political Systems of Empires*. London; [New York]: Free Press of Glencoe, [1963].

—— (ed.). *Max Weber on Charisma and Institution Building (Selected Papers)*. Chicago, IL: Chicago University Press, [1968].

Ekrem, Selma. *Old and New*. New York: [n. pb.], 1963.

The Encyclopaedia of Islam. 2nd ed. Leiden: E. J. Brill, 1966.

Encyclopedia of Religion and Ethics. Edinburgh: T. and T. Clark, 1920.

Engelhardt, Edouard. *La Turquie et la tanzimat, ou histoire des réformes dans l'Empire Ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours.* Paris: Cottillon, 1882-1884.

Erbakan, Neçmettin. *Milli Gorus.* Istanbul: Dergah Yayinlari, 1975.

Eren, Nuri. *Turkey Today and Tomorrow: An Experiment in Westernization.* New York: Praeger, [1963]. (Praeger Contemporary World Series; no. 8)

Ertuna, Hamdi. *Turk-Arap Iliskileri.* Ankara: [n. pb.], 1976.

Evrenol, Hilmi Malik. *Revolutionary Turkey.* Introduction by the American Ambassador. Ankara; Instanbul: Hachette, 1936.

Evsal, Vedii. *Ortado'gu da Oruçlu Günler Savasi.* Istanbul: Yağmur Yayinevi, 1975. (Yağmur Yayinlari; 82)

Fehim, Teoman (tr. and ed.). *Turkey, 1988.* Ankara: [n. pb.], 1988

Findley, Carter V. *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922.* Princeton, NJ: Princeton University Press, ©1980. (Princeton Studies on the Near East)

Foucault, Michel. *Les Mots et les choses: Une archéologie des sciences humaines.* Paris: Gallimard, 1966. (Bibliothèque des sciences humaines)

Frank, André Gunder. *Crisis in the Third World.* New York: Holmes and Meier Publishers, 1981.

Freely, John. *The Companion Guide to Turkey.* London: Collins, 1979.

Freund, Julien. *Sociologie de Max Feber.* 2ème éd. Paris: Presses universitaires de France, 1968. (Le Sociologue; 2)

Frey, Frederick W. *The Turkish Political Elite.* Cambridge, MA: M. I. T. Press, [1965]. [M. I. T. Studies in Comparative Politics Series]

Gibb, Hamilton Alexander R. *Modern Trends in Islam.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1947.

—— and Harold Bowen. *The Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East.* London; New York: Oxford University Press, 1950. 2 vols.

Vol. 1: *Islamic Society in the Eighteenth Century.*

Gramsci, Antonio. *Ecrits politiques: Textes choisis.* Présentés et annotés par Robert Paris; traduits de l'italien par Marie G. Martin [et al.]. [Paris]: Gallimard, 1974 -.

Hale, William M. *The Political and Economic Development of Modern Turkey.*

London: Croom Helm, 1981.

—— (ed.). *Aspects of Modern Turkey.* London; New York: Bowker, 1976.

Harris, George S. *The Origins of Communism in Turkey.* Stanford, CA: Hoover Institution, 1967. (Hoover Institution Publication)

Herrin, Judith. *The Formation of Christendom.* Oxford: Basil Blackwell; Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.

Hershlag, Zvi Yehuda. *The Contemporary Turkish Economy.* London: Routledge and Kegan Paul, 1988.

——. *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East.* Leiden: E. J. Brill, 1964.

——. *Turkey: An Economy in Transition.* The Hague: Uitgeverij Van Keulen, [1958]. Hague, Institute of Social Studies, Publications on Social Change; no. 14)

——. *Turkey: The Challenge of Growth.* 2nd ed. Leiden: E. J. Brill, 1968.

Holborn, Hajo. *A History of Modern Germany: The Reformation.* New York: A. A. Knopf, 1959-1969. 3 vols.

Hourani, Albert Habib. *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939.* London: Oxford University Press, Royal Institute on International Affairs, 1962.

——. *The Emergence of the Modern Middle East.* London: Macmillan, [1980].

Hurewitz, Jacob Coleman (ed.). *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record.* Florence, KY: Van Nostrand Reinold Company, 1956; New York: Octagon Books, 1972. 2 vols.

Vol. 1: *1535-1914.*

Vol. 2: *1914-1956.*

Inalçik, Halil. *The Ottoman Empire: Conquest, Organization and Economy (Collected Studies).* London: [n. pb.], 1978.

Insel, Ahmet. *La Turquie entre l'ordre et le développement: Eléments d'analyse sur le rôle de l'état dans le processus de développement.* Préface de Hubert Brochier. Paris: L'Harmattan, ©1984.

Islam Ansiklopedesi. Istanbul: Maarif Matbaasi, 1940-1988. 13 vols.

Ismael, Tareq Y. and Jacqueline S. Ismael. *Government and Politics in Islam.* New York: St. Martin's Press, 1985.

Issawi, Charles Philip (ed.). *The Economic History of the Middle East, 1800-1914.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1966; 1975. (Midway Reprint Series)

Al-Jamil, Sayyar K. *A Critical Edition of Al-Durr al-Maknun fi al-Ma'athir al-Madiya min al-Qurun of Yasin al-'Umari (920-1226 A. H. - 1515/1516 A. D. - 1811/1812 A. D.).* Scotland, UK: St. Andrews University, 1983. 3 vols.

——. «Modernization Effectives in Turkish Society.» (C.O.T.S., Mosul University, 1989).

Jaschke, Gotthard. *Yeni Turkiye de Islamlik.* Ankara: [n. pb.], 1972.

Karpat, Kemal H. *The Gecekondu: Rural Migration and Urbanization.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1976.

——. *Turkey's Politics: The Transition to a Multi Party System.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966; 1969.

—— (ed.). *The Ottoman State and Its Place in World History.* Leiden: E. J. Brill, 1974. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 11)

——. *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-Historical Analysis.* Leiden: E. J. Brill, 1973.

——. *Turkey's Foreign Policy in Transition, 1950-1974.* Leiden: E. J. Brill, 1975.

Kazancigil, Ali and Ergin Özbudun (eds.). *Atatürk: Founder of a Modern State.* London: Hurst and Co., 1981.

Kee, Alistair. *Constantine Versus Christ: The Triumph of Ideology.* London: SCM Press, 1982.

Keles, Rusen and Hiromasa Kano. *Economic Development and Social Consciousness: Turkey under Developmentalism.* Tokyo: Institute of Developing Economies, 1986. (Middle East Series; no. 17)

Keyder, Çaglar. *State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development.* London; New York: Verso, 1987.

Khadduri, Majid. *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideals in Politics.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970.

Kili, Suna. *Kemalism.* Istanbul: Robert College, School of Business Administration and Economics, [1969].

Kilic, Altemur. *Turkey and the World.* Introduction by William O. Douglas. Washington, DC: Public Affairs Press, [1959].

Kinross, Patrick Balfour (Baron). *Ataturk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of Modern Turkey.* New York: Morrow, 1965.

——. *Ataturk: The Rebirth of Nation.* London: [n. pb.], 1964.

Krueger, Anne O. *Turkey*. New York: National Bureau of Economic Research, 1974. (Foreign Trade Regimes and Economic Development; v. 1)

Kruger, Karl. *Kemalist Turkey and the Middle East*. London: G. Allen and Unwin, [1932].

Kuneralp, Zeki. *Sadece Diplomat: Hatirat*. Istanbul: Istanbul Matbaasi, [n. d.]; [Turkey]: Z. Kuneralp, [1981].

Kürkcüoglu, Ömer. *Turk-Ingiliz Iliskileri (= Turkish-British Relations), 1919-1926*. Ankara: Ankara University, 1978. (S. B. F. Yayinlari; no. 412)

Kushner, David. *The Rise of Turkish Nationalism, 1876 - 1908*. London; Totowa, NJ: Frank Cass, 1977.

Al-Kuwari, Ali Khalifa. *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development*. Edited by Howard Bowen-Jones. London: Bowker, 1978.

Landau, Jacob M. *Radical Politics in Modern Turkey*. Leiden: E. J. Brill, 1974. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 14)

Langer, William Leonard. *The Diplomacy of Imperialism, 1890-1902*. 2nd ed. New York: Knopf, 1951.

Laroui, Abdallah. *L'Idéologie arabe contemporaine: Essai critique*. Préface de Maxime Rodinson. Paris: F. Maspéro, 1967.

Lasswell, Harold Dwight and Abraham Kaplan. *Power and Society*. New Haven, CT: Yale University Press, 1950; 1961. (Yale Law School Studies; v. 2)

Leibnestein, Harvey. *Economic Backwardness and Economic Growth*. New York: Wiley , [1957].

Lenczowski, George (ed.). *Political Elites in the Middle East*. Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1979. (Foreign Affairs Study; 19)

Lenski, Gerhard Emmanuel. *The Religious Factor: A Sociological Study of Religion's Impact on Politics, Economics, and Family Life*. Garden City, NY: Doubleday, 1961; 1963.

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. New York: Free Press, 1958.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. London; New York: Oxford University Press, 1961; 2nd ed. London: Oxford University Press, 1968. (Oxford Paperbacks; no. 135)

Lewis, Geoffrey L. *Turkey*. London: Benn, [1955].

Lewis, William Arthur. *The Theory of Economic Growth.* Homewood, IL: Irwin, 1955.

Lipset, Seymour Martin. *The First New Nation: The United States in Historical and Comparative Perspective.* New York: Free Press, 1963.

McClelland, David Clarence. *The Achieving Society.* Princeton, NJ: Van Nostrand, [1961].

El-Mallakh, Ragaei, Mihssen Kadhim and Barry Poulson. *Capital Investment in the Middle East: The Use of Surplus Funds for Regional Development.* New York: Praeger, 1977. (Praeger Special Studies in International Economics and Development)

Mango, Andrew. *Turkey.* London: Thames and Hudson, 1968.

Mannheim, Karl. *Essays on the Sociology of Knowledge.* London: Routledge and Kegan Paul, 1964.

Mansfield, Peter. *The Arabs.* London: Penguin Books, 1982.

——. *The Middle East: A Political and Economic Survey.* 5th ed. London: Oxford University Press, 1980.

——. *The Ottoman Empire and Its Successors.* London: Macmillan, 1973.

Mardin, Serif A. *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962. (Princeton Oriental Studies; v. 21)

Marriott, John Arthur. *The Eastern Question: An Historical Study in European Diplomacy.* Oxford: Clarendon, 1958.

Martin, David. *Dilemmas of Contemporary Religion.* Oxford [Eng.]: Blackwell, c1978.

———. *A General Theory of Secularization.* Oxford: Basil Blackwell, 1978. (Explorations in Interpretative Sociology)

Maynard, Richard E. *Education in Turkey.* Istanbul: American Board Worlds Ministries, 1964.

Midhat, Ali, Haydar. *The Life of Midhat Pasha: A Record of His Services, Political Reforms, Banishment and Judicial Murder.* London: J. Murray, 1903.

Miller, William. *The Ottoman Empire and Its Successors, 1801-1927.* New York: Octagon Books, 1966.

Millikan, Max F. and Donald L. M. Blackmer (eds.). *The Emerging Nations: Their Growth and United States Policy.* A Study from the Center for International Studies. Boston: Little, Brown, [1961].

Moore, Barrington (Jr.). *The Social Origins of Dictatorship and Democracy; Lord and Peasant in the Modern World.* Boston: Beacon Press, 1966. (Beacon Paperbacks; 268)

Moore, Wilbert Ellis. *Social Change.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1963. (Foundations of Modern Sociology Series)

Morawitz, Karl. *Les Finances de la Turquie.* Paris: Guillaumin et cie, 1902.

Mostyn, Trevor (Executive ed.). *The Cambridge Encyclopaedia of the Middle East and North Africa.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988.

Mouhoubi, Salah. *Sous-développement et extraversion financière du monde arabe.* Paris: Publisud, 1983.

Muller, Herbert Joseph. *The Loom of History.* New York: Harper, [1958].

Neuman, Stephanie G. (ed.). *Defense Planning in Less-Industrialized States: The Middle East and South Asia.* Lexington, MA: Lexington Books, [c]1984.

Northedge, F. S. *The International Political System.* London: Faber and Faber, 1976.

Ökcün, A. Gündüz. *A Guide to Turkish Treaties (1920-1964).* Ankara: Ankara Universitesi Basimevi, 1966.

——. *Turkiye Iktisat Kongresi, 1923-Izmir.* Ankara: Siyasal Bilgiler Fakultes Yayinlari, 1968.

Orga, Irfan. *Ataturk.* London: M. Joseph, [1962].

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914.* London: Methuen, 1981.

Özalp, Kazim. *Milli Mücadele, 1919-1922.* Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1971-1972.

Ozbudun, Ergun. *Social Change and Political Participation in Turkey.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976.

—— and Aydin Ulusan (eds.). *The Political Economy of Income Distribution in Turkey.* New York: Holmes and Meier Publishers, 1980.

Ozgur, Ozlem. *Sanayilesme ve Turkiye.* Istanbul: Gercek Yayinevi, 1976.

——. *Turkiye'de Kapitalizmin Gelismesi.* Istanbul: Gercek Yayinevi, 1972.

Ozturk, O. and B. Topaloglu. *Cumhuriyet Devrinde Yayinlanan Islami Eserler Biyografisi.* Ankara: [n. pb.], 1975.

Pamuk, Sevket. *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1987.

——. *The Ottoman Empire and the World Economy, 1820-1913: Trade, Capital and Production*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989.

Parry, V. J. and M. E. Yapp (eds.) *War-Technology and Society in the Middle East, 1914-1924*. London: Oxford University Press, 1975.

Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1968. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; 1)

Porter, James (Sir). *Turkey; Its History and Progress: From the Journals and Correspondence of Sir James Porter*. London: Hurst and Blackett, 1854. 2 vols.

Powicke, Frederick Maurice (Sir). *The Reformation in England*. London; New York: Oxford University Press, 1941.

Putnam, Robert D. *The Comparative Study in the Theory of Political Elites*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1976. (Contemporary Comparative Politics Series)

Pye, Lucian W. and Sidney Verba (eds.). *Political Culture and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.

Ramsour, Ernest Edmondson. *The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957.

Rathmann, Lothar. *Berlin-Bagdat, Alman Emperyalizminin Turkiye Girisi*. Istanbul: Hozirlayan; R. Zarakolu, 1982.

Riesman, David with Nathan Glazer and Reuel Denney. *The Lonely Crowd: A Study of the Changing American Character*. New Haven, CT: Yale University Press, 1950. (Yale University, Studies in National Policy; 3)

Robinson, Richard D. *The First Turkish Republic*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963. (Harvard Middle Eastern Studies; 9)

Rodinson, Maxime. *Islam et capitalisme*. Paris: Seuil, 1966.

Roos, Leslie L. and Noralou P. Roos. *Managers of Modernization; Organizations and Elites in Turkey (1950-1969)*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971.

Rosenthal, M. and P. Yudin (eds.). *A Dictionary of Philosophy*. Moscow: Progress Publishers, 1967.

Rostow, Walt W. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1963; 1971.

Rustow, Dankwart A. *Politics and Westernization in the Near East*. Princeton, NJ: Princeton University Press; Center of International Studies, 1965.

—— (ed.). *Philosophers and Kings: Studies in Leadership.* New York: Braziller, [1970]. (Daedalus Library)

Said, Edward W. *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World.* New York: Pantheon Books, 1981.

Al-Sanhuri, Abd Al-Razzak. *Le Califat: Son évolution vers une société des nations orientales.* Paris: Geuthner, 1926. 4 tomes. (Travaux du séminaire oriental d'études juridiques et sociales; tome 4)

Sayigh, Yusif A. *The Determinants of Arab Economic Development.* London: Croom Helm, 1977.

——. *The Economies of the Arab World: Development since 1945.* London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978. 2 vols.

Schramm, Wilbur Lang. *Mass Media and National Development: The Role of Information in the Developing Countries.* Stanford, CA: Stanford University Press; Paris: UNESCO, 1964.

Selik, M. *Turkiye de Yabanci Ozel Sermaye, 1923-1960.* Ankara: [n. pb.], 1961.

Sharabi, Hisham Bashir. *Arab Intellectuals and the West: The Formative Years, 1875-1914.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1970.

Shaw, Stanford Jay. *Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971.

—— and Ezel Kural Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977-1978. 2 vols.

Vol. 1: *The Empire of the Gazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808.*

Vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975.*

Shorter, F. (ed.). *Four Studies of Economic Development in Turkey.* London: [n. pb.], 1967.

Şimşir, Bilâl N. *Ingiliz Belgelerinde Ataturk, 1919-1938.* Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1973.

Smith, Elaine Diana. *Turkey: Origins of the Kemalist Movement and the Government of the Grand National Assembly, 1910-1923.* Washington, DC: [n. pb.], 1959.

Smith, Wilfred Cantwell. *Islam in Modern History.* New York: Princeton, NJ: Princeton University Press, 1957.

Speier, Hans. *Social Order and the Risk of War: Papers in Political Sociology.* Cambridge, MA: M. I. T. Press, [1969, ©1952].

Starr, June. *Dispute and Settlement in Rural Turkey: An Ethnography of Law.* Leiden; E. J. Brill, 1978. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 23)

Stephens, Robert Henry. *The Arabs' New Frontier.* London: T. Smith, 1973.

Studies in the Economic History of the Middle East. London: [n. pb.], 1970.

Strauss, Leo. *Natural Right and History.* [Chicago, IL]: Chicago University Press, ᶜ1950.

Tachau, Frank (ed.). *Political Elites and Political Development in the Middle East.* Cambridge, MA: Schenkman Publishing Company, 1975. (States and Societies of the Third World)

Temimi, Abdel-Jelil (ed.). *La Vie sociale dans les provinces arabes à l'époque ottomane.* Zaghouan: [s. n.], 1988.

Tezel, Yahya Sezai. *Cumhuriyet Dönemi Iktisadi Tarihi, 1923-1950.* Ankara: Yurt Yayinevi, 1982.

Thobie, Jacques. *Les Intérêts économiques, financiers et politiques français dans la partie asiatique de l'Empire Ottoman de 1845 à 1914.* Paris: [s. n.], 1973.

Tilly, Charles. *La Vendée: Révolution et contre-révolution.* Traduit de l'anglais par Pierre Martory. Paris: Fayard, 1970. (L'Histoire sans frontières)

Toprak, Binnaz. *Islam and Political Development in Turkey.* Leiden: E. J. Brill, 1981. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 32)

Toprak, Zafer. *Turkiye' de «Milli Iktisat», 1908-1918.* Ankara: Yurt Yayinlari, 1982.

Touchard, Jean. *Histoire des idées politiques.* Avec la collaboration de Louis Bodin [et al.]. Paris: Presses universitaires de France, 1962-1963. 2 vols.

Toynbee, Arnold Joseph. *Civilization on Trial.* New York: Oxford University Press, 1948.

——. *The Western Question in Greece and Turkey: A Study in the Contact of Civilisations.* 2nd ed. London: Constable and Company, 1923.

—— and Kenneth P. Kirkwood. *Turkey.* London: E. Benn, 1926.

Trumpener, Ulrich. *Germany and the Ottoman Empire, 1914-1918.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968.

Turkey, Ministry of Economy. *Industrial Research Commission, 2 inci, 5 Yillik Sanayi Plani* (=Second Five Years Industrial Plan). Ankara: [n. pb.], 1936.

Turkey, Ministry of Interior. *Turkey on the Way of Industrialization.* Ankara: [n. pb.], 1937.

Turkish Ministry of Press Broadcasting and Tourism, Gazi Mustafa Kemal Ataturk, Dizerkonce Mathaasi. Ankara: Matbaasi, 1961.

Turkish National Commission for UNESCO. *Ataturk.* Ankara: [n. pb.], 1963. English Text.

The Turkish Yearbook of International Relations, 1960. Ankara: Faculty of Political Science, Institute of International Relations, 1961.

Türkiye Istatistik Yilligi, 1993 (=Statistical Yearbook of Turkey). Ankara: Devlet Istatistik Enstitüsü Matbaasi, 1993.

Turan, Osman. *Selcuklular Tarihi ve Turk Islam Medeniyeti.* Ankara: [n. pb.], 1965.

Turner, Bryan S. *Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development.* London: Heinemann Educational, 1984.

United Nations [UN]. *Statistical Yearbook, 1950.* New York: UN, 1951.

——. *U.N. Industrial Yearbook for Many Years.* [n. p.]: UN, 1990.

——. *U. N. Yearbook of International Trade Statistics.* New York: UN, 1951.

United Nations Industrial Development Organization [UNIDO]. *Comparative Study of Development Plans of Arab States.* [n. p.]: UNIDO, 1976.

Wabbi, Mourad (ed.). *Islam and Civilization.* Cairo: 'Ain Shams University Press, 1982.

Walstedt, Bertil. *State Manufacturing Enterprise in a Mixed Economy: The Turkish Case.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980.

Ward, Robert E. and Dankwart A. Rustow (eds.). *Political Modernization in Japan and Turkey.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964.

Weber, Max. *Economie et société.* Paris: Plon, 1971.

——. *Essais sur la théorie de la science.* Traduits de l'allemand et introduits par Julien Freund. Paris: Plon, 1965.

Webster, Donald Everett. *The Turkey of Ataturk: Social Process in the Turkish Reformation.* Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1939.

Weiker, Walter F. *The Modernization of Turkey: From Ataturk to the Present Day.* New York: Holmes and Meier Publishers, 1981.

——. *Political Tutelage and Democracy in Turkey: The Free Party and Its Aftermath.* Leiden: E. J. Brill, 1963. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 8)

——. *The Turkish Revolution, 1960-1961: Aspects of Military Politics.*

Washington, DC: Brookings Institution, [1963].

Williamson, Bill. *Education and Social Change in Egypt and Turkey: A Study in Historical Sociology*. London: Macmillan Press, 1987.

Wittfogel, Karl August. *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*. New Haven, CT: Yale University Press, 1957.

World Bank. *The Economy of Turkey: An Analysis and Recommendations for a Development Program*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1951.

Yalman, Ahmet Emin. *Turkey in the World War*. New Haven, CT: Yale University Press, 1930.

Yannopoulus, George N. and Avi Shlaim. *The EEC and the Mediterranean Countries*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1976.

Periodicals

Abranomovitz, Morton I. «Dateline Ankara: Turkey after Özal.» *Foreign Policy*: no. 91, Summer 1993.

Alkan, M. Turker. «Turkey: Rise and Decline of Political Legitimacy in a Revolutionary Regime.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 1, nos. 2-2, Winter 1980.

Bellah, Robert N. «Religious Aspects of Modernization in Turkey and Japan.» *American Journal of Sociology*: vol. 64, no. 1, July 1958.

Berkes, Niyazi. «The Two Facets of the Kemalist Revolution.» *Muslim World*: vol. 64, 1974.

——. «Ziya Gökalp: His Contribution to Turkish Nationalism.» *Middle East Journal* (Washington): vol. 8, 1954.

Birand, Mehmet Ali. «Turkey and the EEC.» *Foreign Policy*: vol. 34, no. 2, February 1978.

Birtek, Faruk and Çaglar Keyder. «Agriculture and the State: An Inquiry into Agricultural Differentiation and Political Alliances: The Case of Turkey.» *Journal of Peasant Studies*: vol. 2, July 1975.

Bisbee, Eleanor. «Test of Democracy in Turkey.» *Middle East Journal*: vol. 4, no. 2, April 1950.

Brenner, Robert. «Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe.» *Past and Present*: no. 70, February 1976.

Brunot, Patrick. «La Turquie à la veille du XXIème siècle.» *Cahiers de l'orient*: no. 3, 2ème trimestre 1993.

Cumhuriyet: 22/7/1936; 29/5/1937; 30/5/1937; 4/7/1938; 12/2/1984; 10/6/1987; 1/1/1988; 13/9/1988; 14/9/1988; 22/9/1988; 28/10/1988; 12/2/1990, and 10/4/1990.

Demirşar, Metin. «Turkey's Özal Expected to Win Mandate to Continue His Overhaul of Economy.» *Wall Street Journal*: 27/11/1987.

Duguid, Stephen. «The Politics of Unity: Hamidian Policy in Eastern Anatolia.» *Middle Eastern Studies*: vol. 9, no. 2, May 1973.

Eisenstadt, S. N. «Breakdowns of Modernization.» *Economic Development and Cultural Change*: vol. 12, no. 4, July 1964.

Ergil, Dogu. «Class Conflict and Turkish Transformation (1950-1975).» *Studia Islamica*: Fascicule no. 41, 1975.

Financial Times Survey: Turkey. 14 May 1984.

Findley, Carter V. «The Legacy of Tradition to Reform: Origins of the Ottoman Foreign Ministry.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 1, 1970.

Fisck, K. «Osmanli Dis Borclari Ustune.» *Siyasal Bilgiler Fakultesi Dergisi*: no. 22, 1968.

Goymen, Koral. «Stages of Etatist Development in Turkey.» *Gelism Dergisi* (=Studies in Development): no. 10, Winter 1967.

Halid, Halil. «The Origin of the Revolt in Turkey.» *The Nineteenth Century and after*: vol. 65, no. 387, May 1909.

Harris, George S. «The Causes of the 1960 Revolution in Turkey.» *Middle East Journal*: vol. 24, no. 4, Autumn 1970.

Heyd, U. «Islam in Modern Turkey.» *Journal of the Royal Asiatic Society*: vol. 34, 1947.

Hottinger, Arnold. «Kemal Atatürk's Heritage.» *Encounter*: vol. 48, no. 2, February 1977.

Hurriyet: 19/2/1988.

Hzkowitz, Norman. «Eighteenth Century Ottoman Realities.» *Studia Islamica*: vol. 16, 1962.

Inalçik, Halil. «Capital Formation in the Ottoman Empire.» *Journal of Economic History*: vol. 29, no. 1, March 1969.

——. «Land Problems in Turkish History.» *Muslim World* (Hartford): vol. 45, 1955.

Al-Jamil, Sayyar K. «The Effects of Modernization in Turkey.» *Arab Historical Review for Ottman Studies*: nos. 7-8, October 1993.

Karpat, Kemal H. «The Military and Politics in Turkey, 1960-64: A Socio-Cultural Analysis of a Revolution.» *American Historical Review*: vol. 75, no. 6, October 1970.

——. «The People's Houses in Turkey: Establishment and Growth.» *Middle East Journal*: vol. 17, nos. 1-2, 1963.

——. «Social Effects of Farm Mechanization in Turkish Villages.» *Social Research*: vol. 27, no. 1, Spring 1960.

——. «Society, Economics, and Politics in Contemporary Turkey.» *World Politics*: vol. 17, no. 1, 1964.

——. «Military Rule and the Future of Democracy in Turkey.» *MERIP Reports*: vol. 14, no. 122, March-April 1984.

Keyder, Çaglar. «The Political Economy of Turkish Democracy.» *New Left Review*: no. 115, May-June 1979.

Kolars, John. «The Hydro-Imperative of Turkey's Search for Energy.» *Middle East Journal*: vol. 40, no. 1, Winter 1986.

Krueguer, Anne O. «Some Economic Costs of Exchange Control: The Turkish Case.» *Journal of Political Economy*: vol. 74, no. 5, October 1966.

Kuniholm, Bruce R. «Turkey and the West.» *Foreign Affairs*: vol. 70, no. 2, Spring 1991.

Kurmuş, Orhan. «Some Aspects of Handicraft and Industrial Production in Ottoman Anatolia, 1800-1915.» *Asian and African Studies*: vol. 15, no. 1, March 1981.

Lasswell, Harold D. «The Policy Sciences of Development.» *World Politics*: vol. 17, no. 2, January 1965.

Lewis, Bernard. «History-Writing and National Revival in Turkey.» *Middle Eastern Affairs*: vol. 4, nos. 6-7, June-July 1953.

——. «The Impact of the French Revolution on Turkey: Some Notes on the Transmission of Ideas.» *Journal of World History*: vol. 1, 1953.

——. «Recent Developments in Turkey.» *International Affairs* (London): vol. 27, 1951.

Lewis, Geoffrey. «Turkey: Islam in Politics: A Symposium.» *Muslim World:* vol. 56, 1966.

Mango, Andrew. «The Third Turkish Republic.» *World Today:* January 1988.

Mardin, Serif A. «Ideology and Religion in the Turkish Revolution.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 2, no. 3, July 1971.

——. «Religion in Modern Turkey.» *International Social Science Journal*: no. 24, 1977.

Martin, Josh and Mushtak Parker. «Water, the Politics of Society.» *Middle East:* August 1991.

Michaelis, Alfred. «The Economy of Turkey: An Account of Postwar Developments.» *Middle Eastern Affairs*: vol. 4, nos. 8-9, August-September 1953.

Mitchel, W. A. «Çayirhan: Development and Modernization in a Turkish Village.» *Professional Geographer*: no. 25, 1971.

Okyar, Osman. «Industrialization in Turkey.» *Middle Eastern Affairs*: vol. 4, nos. 6-7, June-July 1953.

Özbudun, Ergun. «The Role of the History in Recent Turkish Politics: *Occasional Papers in International Affairs* (Harvard University, Center for International Affairs): no. 14, November 1966.

——. «The Turkish Party System: Institutionalization, Polarization and Fragmentation.» *Middle Eastern Studies*: vol. 17, no. 2, April 1981.

—— and Frank Tachau. «Social Change and Electoral Behavior in Turkey: Towards a Critical Realignment?» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 16, no. 4, 1985.

Quataert, Donald. «Agricultural Trends and Government Policy on Ottoman Anatolia, 1800-1914.» *Asian and African Studies*: vol. 15, no. 1, March 1981.

Randal, Jonathan. «Turks Rethinking Regional Role.» *Washington Post*: 24/2/1993.

Rodkey, F. S. «Ottoman Concern about Western Economic Penetration in the Levant, 1849-1856.» *Journal of Modern History*: vol. 30, December 1958.

Rustow, Dankwart A. «The Army and the Founding of the Turkish Republic.» *World Politics*: vol. 11, no. 4, July 1959.

Sayari, Sabri. «Turkey: The Changing European Security Environment and the Gulf Crisis.» *Middle East Journal*: vol. 46, no. 1, Winter 1992.

Scott, Richard B. «The Turkish Village Attitudes towards Religious Education.» *Muslim World*: vol. 55, 1965.

Shannon, Lyle W. «Is Level of Development Related to Capacity for Self-government?» *American Journal of Economics and Sociology*: vol. 17, no. 4, July 1958.

Shaw, Stanford Jay. «The Nineteenth-Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 6, 1975.

Shils, Edward. «Charisma, Order, and Status.» *American Sociological Review*: vol. 30, no. 2, April 1965.

Snyder, W. W. «Turkish Economic Development: The First Five Year Plan,

1963-7.» *Journal of Development Studies*: vol. 6, 1969-1970.

Srikantan, K. S. «Regional and Rural-Urban Socio-demographic Differences in Turkey.» *Middle East Journal*: vol. 27, no. 3, Summer 1973.

Stirling, Paul. «Religious Change in Republican Turkey.» *Middle East Journal*: vol. 12, 1958.

Tachau, Frank and A. Halûk Ülman. «Turkish Politics: The Attempt to Reconcile Rapid Modernization with Democracy.» *Middle East Journal*: vol. 19, no. 2, Spring 1965.

Tibi, Bassam. «The Renewed Role of Islam in the Political and Social Development of the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 37, no. 1, Winter 1983.

Turkish Daily News: 11/4/1990.

Weiker, Walter F. «The Ottoman Bureaucracy: Modernization and Reform.» *Administrative Sciences Quarterly*: vol. 13, no. 3, December 1968.

Yalpat, Altan. «Turkey's Economy under the Generals.» *MERIP Reports*: vol. 14, no. 122, March-April 1984.

Theses

Abkarian, Aziz. «Client State or Manipulator? Turkey between East and West.» (Unpublished M. A. Dissertation, Boston College, 1980).

Ergil, Dogu. «From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment.» (Ph. D. Thesis, State University of New York at Binghamton, 1975).

Kerwin, R. W. «Etatism and Industrialization of Turkey.» (Unpublished Ph. D. Thesis, Johns Hopkins University, School of Advanced International Studies, 1956).

Latimer, F. P. «The Political Philosophy of Mustafa Kemal Ataturk.» (Unpublished Ph. D. Thesis, Princeton University, 1960).

Levy, Avigdor. «The Military Policy of Sultan Mahmud II, 1808-1839.» (Ph. D. Thesis, Harvard University, 1968).

Loğoğlu, Osman Faruk. «Ismet Inönü and the Political Modernization of Turkey, 1945-1965.» (Unpublished Ph. D. Thesis, Princeton University, 1970).

Reed, H. A. «The Destruction of the Janissaries by Mahmud II in June 1826.» (Ph. D. Thesis, Princeton University, 1951).

Soysal, Orhan. «An Analysis of the Influences of Turkey's Alignment with the West and of the Arab-Israeli Conflict upon Turkish-Israeli and Turkish-Arab Relations, 1947-1977.» (Unpublished Ph. D. Thesis, Princeton University, 1983).

Conferences

Aspects of the Balkans: Continuity and Change, Contributions to the International Balkan Conference Held at UCLA, October 23-28, 1969. Edited by Henrik Birnbaum and Speros Vryonis (Jr.). The Hague: Mouton, 1972.

Islam and the West: Proceedings of the Harvard Summer School Conference on the Middle East, July 25-27, 1955. Edited by Richard Nelson Frye. The Hague: Mouton, 1957.

Le IVe symposium international d'études ottoman (CEROMDI et A.C.O.S.), Tunis, 1990.

فهرس

- أ -

آغا أوغلو، أحمد: ١٢٣

آل سعود، عبد العزيز: ٣٢٧

آيدمير، طلعت: ٢٠٢، ٢٠٣

اتحاد التجارة الوطنية التركية: ٢١٢

اتحاد النساء (تركيا): ١٦١، ١٦٢

اتحاد النساء التركي: ١٦١

اتحاد النقابات العمالية الثورية (تركيا): ٢٠٦

أجاويد، بولند: ١٨٥، ١٨٩، ٢٠٥، ٢٠٨ ـ ٢١٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٨

الأحكام العرفية (تركيا): ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٣١

أحمد، فيروز: ١٦، ١٨٤

الأحمدية: ٤١

أديب، خالدة: ١٢٠، ١٦١

أربكان، نجم الدين: ١٨٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٣١٦، ٣٣٥، ٣٤٠

أرتونا، حمدي: ٣٤٠

أرسلان، شكيب: ٣٧

أركون، محمد: ٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٥

أرما أوغلو، فاخر: ٢٧٤، ٣٣٦

الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩): ٢١٦، ٢٦٣

الأزمة القبرصية: ١٩١، ١٩٤، ٢٠٩، ٢٦٥

الاستثمار الاقتصادي: ٤٨

الاستثمارات الأوروبية: ٨٨، ٩٣، ٩٤، ٩٧

الاستثمارات الخارجية: ٨٨، ١٧٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٦١، ٢٨٠

الاستقرار الاقتصادي: ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٠

الاستقرار السياسي: ٢٤٠

الاستلاب الاقتصادي: ٨٤

الإسلام: ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢ ـ ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٣٠ ـ ٣٣٢، ٣٤٠، ٣٤١

الإسلام الإصلاحي: ٢٣

الإسلام الأصولي: ٣١٤

الإسلام التصوفي: ٢٣

الإسلام الحضاري: ٢٣

الإسلام السياسي: ٢٣

الأشاعرة: ٢٢

الاشتراكية: ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٩٥، ٣٣٠

الإصلاح الاجتماعي: ٢٨٠

الإصلاح الإسلامي: ٣٧، ٤٢

الإصلاح الاقتصادي: ٢٨٠

الإصلاح الديني: ٣٣ ـ ٣٥، ٤١، ١١٨

الإصلاح الزراعي (تركيا): ٦٨، ١٨٤، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٧٩

الإصلاح الضريبي: ٥٩، ٦٠

الإصلاح المالي: ٧٦ ـ ٧٨

الإصلاحيات الأوروبية: ٣٣

الإصلاحية: ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ١٠١، ١٣٥، ١٣٩، ٢٤١، ٣١٢
الإصلاحية التونسية: ٤٠
الإصلاحية العثمانية: ١٦، ٣٠، ٣٨ ـ ٤٠، ٥٥، ١٠٢، ١١٧، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٨، ١٧٥، ٢٥٦، ٢٨٠، ٢٨٥
الإصلاحية العربية: ٤٠، ٤٢
الأصولية: ٤٢، ٣١٦، ٣٢٩ ـ ٣٣١، ٣٣٨
الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن في الدولة الحديثة: ٣٨، ١٤١
إفرين، كنعان: ٢١٠، ٣٤٣
الأفغاني، جمال الدين: ٣٧، ٤٢، ١٤٨
إقبال، محمد: ٣٧، ١٧٥
الاقتصاد الأوروبي: ٢٣٦
الاقتصاد التركي: ١٨٥، ١٩٠، ١٩٥، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦ ـ ٢١٨، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٨٠
اقتصاد السوق: ٢٣٧، ٣١٣
الاقتصادات العثمانية: ٥٣، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٦، ٢٥١
أللنبي، إدموند (الجنرال): ١٠٦
الإمامية: ٤١
أمانة الرسوم (تركيا): ٦٠
الامبراطورية العثمانية: ٥٣، ٥٥، ٧٠، ١١٦، ١٢٥، ٢١١، ٢٦٤، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣١٢
الامبريالية: ٢٨٢، ٣٤٤
الامتيازات الأجنبية: ٨٢، ٨٤
الأمم المتحدة: ١٨١، ١٩٣
أمين، سمير: ١١، ٢٦
إنالجيك، خليل: ١١، ١٦، ٢٥
الإنتاج الزراعي العربي: ٢٤٨
الانتخابات النيابية (تركيا): ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤
انتفاضة البوسنة (١٨٧٥): ٨٦
الانتليجنسيا العثمانية: ١٢٢، ١٧٠، ١٧٦
الانثروبولوجيا السياسية الإسلامية: ٣٠٧، ٣٠٨
اندرسون، بيري: ١٧، ٧٠
إنغلز، فريدريك: ١٧
الانفتاح الاقتصادي: ٢٣٧، ٢٣٩
انقلاب ١٩٦٠ (تركيا): ١٧٣، ١٨٤، ١٩٩، ٢٢٩
انقلاب ١٩٧١ (تركيا): ١٨٥، ٢٠٧
انقلاب ١٩٨٠ (تركيا): ٢١٠، ٢٣٤، ٣١٧
الانقلاب العثماني (١٩٠٨): ٣٩، ٥٥، ٧٣، ١٠٤، ١١٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٦١، ٢٩١
الانقلابية: ١٤٧
الانكشارية: ٣٨، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١
انهيار الاتحاد السوفياتي: ٢٧٧، ٣٤٤
أوجلان، عبد الله: ٢٨٢
أودن، و. هـ.: ٤٦
أوزال، تورغوت: ٢١٠، ٢٣٤ ـ ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٩٢، ٣١٧، ٣٣٥ ـ ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٣
أوغلو، تقي الله: ١٦٩
أوغلو، فيضي: ٢٠٥
أوكه، م. كمال: ٣٤٠، ٣٤١
أومليل، علي: ٣٧
ايبار، محمد علي: ١٨٤
ايريم، نهاد: ١٨٥، ٢٠٧
ايڤال أوغلو، نامق: ١١
اينان، كامران: ٢٧٢، ٢٧٣
اينونو، عصمت: ١١٠، ١١٥، ١٦٠، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٦٧، ٢٩٢، ٣١٧، ٣٣٨

ـ ب ـ

بالانديه، جورج: ٣٠٧
بالتا أوغلو، اسماعيل حقي: ١٥٩
بايار، جلال: ١٩١، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٩٢، ٣٣٨
بايزيد الأول (السلطان العثماني): ١٣٧
براون، كارل: ١٦، ٢٥
البرجوازية: ٣٦، ٢٣٢، ٢٧٩
برنامج تخصيص المشروعات الكبرى (تركيا): ٢٣٨
برنامج المساعدات الأمريكية لتركيا: ١٨٢
برنامج يسار الوسط: ٢٠٤
البروتستانتية: ٣٤، ٣٥
بروديل، فرناند: ١٧، ٢٢
بسمارك: ٨٨
البشري، طارق: ١٢٨
البطالة: ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٨ ـ ٢٣١، ٢٤٧، ٢٤٨
بلاكمر، دونالد: ٤٦
بن باديس، عبد الحميد: ٤١
بنك استانبول الامبراطوري: ٦٢
البنك الألماني: ٩٢
البنك الدولي: ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣١
البنك العثماني: ٦٢، ٧٦، ٩٠
البنك العثماني الامبراطوري: ٩٠
البنك المركزي للدولة (العثماني): ٩٠
بهلوي، محمد رضا: ١٢٨، ١٣١، ٣١٥
بورقيبة، الحبيب: ١٣١، ١٤٥
بولاتكان، حسين: ٢٠٠
بولزغيلبر: ٣٦
بولنفيه: ٣٦
بوويك، فريدريك موريس: ٣٥، ٣٦
بيراند، محمد علي: ١٧، ٢٦٥، ٢٦٦
بيربير أوغلو، بيرش: ١٧، ٢٦
بيركس، نيازي: ١٦، ١٢٢، ٣٣٨
البيروقراطية: ٥٨، ٩٩، ١٨٩، ٢٤٨

ـ ت ـ

تأميم الشركات الأجنبية: ٢١٨
التبعية الاقتصادية: ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥١
التتريك: ١١٦ ـ ١١٨، ٢٧٢، ٢٨٦، ٢٨٩
التجارة الخارجية التركية: ٢١٦، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٥٠
التجارة الخارجية العربية: ٢٥١
التحالف الوطني (تركيا): ١٤٦
تحرير التجارة الخارجية: ٢٣٧
تشرشل، ونستون: ١٨١
التضخم: ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٦١، ٢٦٢
التطور السياسي: ١٦
التعددية الحزبية: ٢٥٨، ٢٧٩، ٣٣٢، ٣٣٣
التعددية السياسية: ١٩٢، ٣٣٥
التعليم العلماني: ١٦٠، ١٦٣
التغريب: ١٢٠ ـ ١٢٣، ١٢٥، ١٣١، ١٤٣، ١٥٤ ـ ١٥٦، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦، ٢٦٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٠٣، ٣٤٠
التقويم الغريغوري: ١٥٢
التقويم الهجري: ١٥٢
التكامل الاقتصادي: ٢٤٥، ٢٨٣، ٣٤١
التميمي، عبد الجليل: ١١
التنظيمات الخيرية العثمانية: ٢٦، ٣٠، ٣٨، ٤٠، ٥٥، ٥٧، ٥٩ ـ ٦٤، ٧٩، ٩٦، ٩٧، ١١٦، ١١٨، ١٤٠، ١٤١، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ٢٥٦، ٢٨٥، ٣١٢، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٣٠
التنمية الاجتماعية: ١٣، ١٧٠، ٢٤١، ٢٥٦، ٢٥٨
التنمية الاقتصادية: ١٣، ١٦، ١٧، ٨١،

٨٤، ١٧٠، ١٨٦، ٢١١، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٤١ ـ ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨ ـ ٢٦١، ٣٢٩، ٣٣٨
التنمية الثقافية: ١٧٠
التنمية الرأسمالية: ١٨٥
التنمية السياسية: ١٦٠، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٦
التنمية الصناعية: ٢١٤، ٢١٨، ٢٤٩
توركيش، الب أرسلان: ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٠، ٣٣٥
التونسي، خير الدين: ٤٠
توينبي، أرنولد: ١٦، ٢٥، ٥٦، ١٢٨

ـ ث ـ

الثعالبي، عبد العزيز: ٤١
الثقافة السياسية: ٥٠
الثقافة السياسية العربية: ١٦
الثورة البلشفية (١٩١٧): ١٠٦
ثورة تركيا الفتاة (١٩٠٨) انظر الانقلاب العثماني (١٩٠٨)
الثورة الصناعية الأوروبية: ٥٤، ٥٦
الثورة العراقية (١٩٥٨): ١٩٤
الثورة العربية الكبرى (١٩١٦): ٣٩، ١٦٥، ٣٢٧
الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ٣٦، ٥٤، ١٤٩

ـ ج ـ

جاقماك، جيم: ١٤٣
الجامعة الإسلامية: ٢٣، ٣٧، ١١٦ ـ ١١٨، ١٤٨
جامعة الدول العربية: ٢٤٥، ٢٨١، ٣٤٣
ـ مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية: ٢٨١
الجامعة العثمانية: ١٤٩
جعيط، هشام: ٣٤
جم، اسماعيل: ١٨٤
الجماعة الأوروبية: ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٤٠، ٣٤٣
جمال باشا السفاح: ٢٩١
جمعية الاتحاد والترقي (تركيا): ١٠٤، ١٠٦، ٢٥٧
الجمعية التاريخية التركية: ١٥٦
ـ مؤتمر الجمعية (١: ١٩٣٢): ١٥٦
جمعية تركيا الفتاة: ٥٥، ٧٣، ١٣٨، ١٤٥، ٢٥٧، ٢٧١، ٢٧٢
الجمعية الدولية المالية: ٧٧
جمعية علماء الدين الجزائريين: ٤١
جمعية «وطن» (تركيا): ١٠٥
جمعية «وطن وحريت» (تركيا): ١٠٥
جودت، عبد الله: ١٢٢
جيش التحرير الأرمني: ٢٨٢
الجيش الوطني الثوري (تركيا): ٢٠٥

ـ ح ـ

حاجي خليفة، مصطفى: ٣٨
حجازي، أحمد: ١٣٤
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ٣١٢
الحرب التركية ـ الإيطالية (١٩١١ ـ ١٩١٣): ١٠٥
الحرب الروسية ـ العثمانية (١٨٧٧ ـ ١٨٧٨): ٨٦
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٣١٦، ٣٣٠، ٣٣٩
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٣٣٩
حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦): ٦٤، ٧٧، ٨٥
حركات التحرر القومي العربية: ٣١٣
الحركة الوطنية السورية: ١١٣
الحزب الاشتراكي الوطني (تركيا): ٢٣١
حزب الإنقاذ الوطني (تركيا): ٢٠٩

حزب التحرير (تركيا): ٢٧٦
حزب تركيا الجديدة: ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦
حزب الثقة الجمهوري (تركيا): ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨ ـ ٢١٠، ٢٣١
حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية: ٣٣٤
الحزب الجمهوري المحافظ (تركيا): ٢٠٨
حزب الحركة القومية (تركيا): ٢٠٩
حزب الحركة الوطنية (تركيا): ٢٣١
حزب الحرية (تركيا): ١٩٨
حزب الخلاص الوطني (تركيا): ٢٣١، ٢٧٦، ٣١٦، ٣٣١
الحزب الديمقراطي (تركيا): ١٧٣، ١٨٤، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٩، ٢٧٩
حزب الرفاه الإسلامي (تركيا): ٣١٦، ٣٣١
حزب الشعب الجمهوري (تركيا): ١٢٣، ١٤٦، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١ ـ ٢٠٦، ٢٠٨ ـ ٢١٠، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٦١، ٢٧٦، ٢٧٩، ٣٣٤
ـ مؤتمر الحزب (١ : ١٩٢٧): ١٤٧
ـ مؤتمر الحزب (٢ : ١٩٣١): ١٤٧
ـ مؤتمر الحزب (١٨ : ١٩٦٦): ٢٠٥
الحزب الشيوعي التركي: ٢٧٦
حزب الطريق الثوري (تركيا): ٢٧٦
حزب العدالة (تركيا): ١٨٣ ـ ١٨٥، ١٨٩، ٢٠٢ ـ ٢٠٩، ٢٢٩، ٢٣١
حزب العمال الكردستاني (التركي): ٢٨٢
ـ قوات تحرير كردستان: ٢٨٢
حزب العمل الوطني (تركيا): ٢٧٦
ـ الذئاب الغبراء: ٢٧٦
الحزب الفلاحي الجمهوري (تركيا): ٢٠١ ـ ٢٠٣
حزب الوفد (مصر): ٣٣٤
حسيب، خير الدين: ١١
الحسين بن علي (شريف مكة): ٣٢٧
الحصري، ساطع: ٣٢٨
الحضارة العربية ـ الإسلامية: ٢٢، ١٣٠
الحضارة الغربية: ٢٥، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ٣١٤
حقوق الإنسان: ٢٩٨
حلف بغداد (١٩٥٥): ١٩٣، ٢٧٣
الحلف التركي اليوغسلافي اليوناني (١٩٥٤): ١٩٣، ١٩٥
حلف السنتو انظر منظمة المعاهدة المركزية (السنتو)
حلف شمال الأطلسي: ١٨٥، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٦٧ ـ ٢٦٩، ٢٨١، ٣٣٦
حلف وارسو: ٢٦٧
حملة نابوليون بونابرت على مصر (١٧٩٨): ٣٢٣
حوراني، ألبرت: ١١، ١٦، ٤٢
الحيدري، سيماء: ١١

ـ خ ـ

خدوري، مجيد: ٢٨، ٣٩، ٤٠، ٣٣٥
الخطاب العربي الحديث: ٤٠
خطي شريف كولخانه (١٨٣٩): ٣٨، ٥٥، ٦٠، ٦٣، ١٤٠، ١٤١
خطي شريف همايون (١٨٥٦): ٣٨، ٦٤، ٨٤، ٩٠، ١٤١
خيري، سعاد: ٢٠٤

ـ د ـ

الدجاني، أحمد صدقي: ١٢٧
الدستور التركي الجديد: ٢٠١، ٢٢٩
الدستور العثماني: ٣٨
دود، كليمنت: ١٨، ٢٥٦

دوركهايم، اميل: ٣٦
دوغان، مظلوم: ٢٨٢
الدولتية: ١٤٧، ٢٥٩ ـ ٢٦١، ٢٧٧
ديفيسون، رودريك: ١٦، ١٧، ٢٥، ١٥٤
ديكارت، رينيه: ٣٣، ٣٦
الديمقراطية: ٢٨، ١٨٥، ١٩١، ١٩٦، ٢٧٦ ـ ٢٧٨، ٢٩٥، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣١ ـ ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٦
ديميريل، سليمان: ١٨٤، ١٨٩، ٢٠٤ ـ ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٣٥، ٣٣٨
الديون العثمانية: ٧٩، ٨٨

ـ ر ـ

الراديكالية: ١٩٦، ٢٧٥
الرساميل الأوروبية: ٨٢، ٨٣
الرسوم الجمركية: ٦٠ ـ ٦٢
رشيد باشا: ٣٨
رضا، رشيد: ٣٧، ٤٢
روستو، دنكوارت: ١٦، ٢٥، ٤٣، ٤٦، ١٣٤
روكان، ستاين: ٣٦
ريسمان، ديفيد: ٤٥
ريشليو: ٣٦

ـ ز ـ

الزراعة التركية: ٢١٥، ٢٢٤
زغلول، سعد: ٣٢٨
زكريا، فؤاد: ٢٨
زورلو، فطين رشدي: ٢٠٠، ٢٦٨، ٢٦٩

ـ س ـ

سان سيمون: ٣٦
سبير، هانس: ٤٤، ٤٩
ستيرلنك، بول: ٣٣٢
سد أتاتورك: ٢٣٧
السراتية: ١٣٨
السلفية: ٣١٦
سليم الثالث (السلطان العثماني): ٣٨، ٥٤، ٥٨، ٩٦، ١٣١، ١٤٠، ١٤١، ٢٥٥، ٢٥٧
سليمان القانوني (السلطان العثماني): ١٣٧، ٣٠٩
سميث، آدم: ١٧٠
سميث، ويلفرد كانتويل: ١٦٥، ١٧٤
السنهوري، عبد الرزاق: ٣١٠
السنوسية: ٢٢، ٣٧، ٤١
السوق الأوروبية المشتركة: ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٥٠، ٣١٧، ٣٤٠
سياسات التكييف الاقتصادي: ٢٦٢
السياسة الخارجية التركية: ٢٦٧، ٢٧٤
السيد، أحمد لطفي: ٤٢

ـ ش ـ

شانون، ليل: ٤٩
شرام، ويلبر: ٤٨
الشركات المتعددة الجنسيات: ٢٨٠
شركة النفط التركية: ٢٣١
الشريعة: ٢٨
شو، ستانفورد: ١٤، ١٦، ٢٥، ١٢٥، ١٤١
الشورى: ٢٨
الشوكانية: ٢٢
الشيوعية: ١٢٥، ١٧٣، ٢٧٤ ـ ٢٧٦، ٣٣٢، ٣٣٦

ـ ص ـ

صبحي، حمد الله: ١٦٩
صراع الطبقات: ٣٦
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٢٧٣

الصلح، منح: ١٣٠
الصناعة العثمانية: ٧٥
صندوق الإسكان (تركيا): ٢٣٧
صندوق الصناعة الدفاعية (تركيا): ٢٣٧
صندوق المشاركة العامة (تركيا): ٢٣٧
صندوق النقد الدولي: ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤
الصهيونية: ٢٧
صوناي، جودت: ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩

- ض -

ضاهر، مسعود: ١١

- ط -

طالو، نعيم: ٢٠٩
الطائفية: ٢٨٢
طبقة العلماء (تركيا): ١٤٧
الطبقة العمالية التركية: ٢٣٠
الطريقة التيجانية: ١٩٧
الطهطاوي، رفاعة رافع: ٤٠

- ع -

عبد الحميد الثاني (السلطان العثماني): ٢٦، ٢٧، ٣٨، ٥٥، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٧٣، ٧٦ ـ ٨١، ٩١، ٩٧، ١١٧، ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٦٧، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩١
عبد الرازق، علي: ٣٠٤، ٣٠٩
عبد الرزاق، أنغام: ١٢
عبد الرزاق، مصطفى: ١٦٤
عبد العزيز (السلطان العثماني): ٣٨، ٦٤، ٨٤، ٢٨٥
عبد المجيد الأول (السلطان العثماني): ٣٨، ٦٠، ٧٥، ٨٥، ١٤٠، ١٤١، ٢٨٥
عبد المجيد الثاني (السلطان العثماني): ١١٤، ١١٥، ١٥١
عبد الناصر، جمال: ١٣١، ١٤٥، ١٩٤، ٢٤٦، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٤
عبده، محمد، ٣٧، ٤٢
عثمان، علي: ١٧١
العدالة الاجتماعية: ١٦١
العروي، عبد الله: ٣٨
العصرنة: ١٠١، ١٧٣
العظمة، عزيز: ٢٨، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٧
العلاقات الاقتصادية التركية ـ السوفياتية: ٢١٩
العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: ١٩١
العلاقات التركية ـ اليونانية: ١٩٤، ٢٦٥
العلاقات العثمانية ـ الألمانية: ٩١
العلاقات العثمانية ـ الأوروبية: ١٢٩
العلاقات العربية ـ التركية: ٢٩٠، ٣٣٩
عوض، لويس: ٢٨
عيساوي، شارل: ١٦، ١٨، ٢٦

- غ -

غب، هاملتون (السير): ١٦، ١٦٧، ١٦٨
غرامشي، انطونيو: ٣٤
غفور، عبد الجبار قادر: ١١
غليوم الثاني (الامبراطور الألماني): ٨٩

- ف -

الفابانيون: ١٧٠
الفاسي، علال: ٤١
فالكيسن: ٧٥
الفكر العربي الإسلامي: ٣٠٤
فوبان: ٣٦
فوكو، ميشال: ٣٣
فيبر، ماكس: ٤٦، ٩٩
فيصل الأول (ملك العراق): ١٣١، ١٤٥، ٣٢٨

ـ ق ـ

قانون الأراضي (١٨٥٨): ٦٥
قانون الامتيازات العثمانية للأوروبيين: ٢٥٦
قانون الطابو (العثماني): ٦٧ ـ ٦٩
قرم، جورج: ٢٨
القروض الأجنبية: ٨١، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٤
القضاء المدني: ٢٨
القضية الفلسطينية: ١٩١، ٢٩٠، ٣٤٤
القطاع الخاص: ١٧٠، ١٨٤، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٦٠، ٢٦٣، ٣٢٦
القطاع الزراعي: ٢٢٢، ٢٢٧
القطاع الصناعي: ٢١٢، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٤٩، ٢٥٠
القطاع العام: ١٧٠، ١٨٤، ١٨٩، ٢٣٩، ٢٦٢
القوة العسكرية التركية: ٢٣٢
القورصو، محمد: ١١
قوروتورك، فخري: ٢٠٩
القومية التركية: ١٧٠، ١٧٤، ٢٧٢، ٢٧٤، ٣٣٦، ٣٤١
القومية العربية: ٢٤، ٢٧٢، ٣١٣، ٣٢٥ ـ ٣٢٨، ٣٣٠

ـ ك ـ

الكاثوليكية: ٣٥
كاريات، كمال: ١٦، ٢٥، ١٧٤
الكاريزما: ٩٩ ـ ١٠١، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٥، ١٧٦، ١٨٧
كالفن، جان: ٣٥، ١٧٤
كانتريل، هادلي: ٤٥
كلارك، كولين: ٤٦
كليج، حقي: ١٢٢
كمال، مصطفى (أتاتورك): ٥٧، ٩٧، ٩٩ ـ ١١٨، ١٢١، ١٢٣ ـ ١٣٢، ١٤٣ ـ ١٥٣، ١٥٥ ـ ١٥٧، ١٦١، ١٦٣ ـ ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦ ـ ١٧٩، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ١٩٧، ١٩٩، ٢١١، ٢٢٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٤ ـ ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٦، ٢٩٠ ـ ٢٩٢، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٥ ـ ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٨
كمال، نامق: ١٤٤
الكمالية: ١٣٦، ١٤٤، ١٩٩، ٣١٥، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣١ ـ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٠
الكواري، علي خليفة: ٢٥٣
الكواكبي، عبد الرحمن: ٣٧
كوبرولو، فؤاد: ١٩٢
كوثراني، وجيه: ٢٨
كورال، ايزل: ١٢٥
كورالتان، رفيق: ١٩٢، ٢٠٠
كورسيل، جمال: ١٩٩ ـ ٢٠٤
كوركجي أوغلو، عمر: ١٧
كوك الب، ضيا: ١٢٢، ١٤٤، ١٧٦، ٢٧٢
الكولونيالية الأوروبية: ١٤٣
كونر الب، زكي: ١٧، ٢٦٧، ٢٦٨

ـ ل ـ

لاسويل، هارولد د.: ٤٤، ٤٧
لجنة الوحدة الوطنية (تركيا): ٢٠٠، ٢٠١
لنك، توماس: ١١
لواء الاسكندرونة: ١١٣
لوثر، مارتن: ٣٤، ١٧٤، ١٧٦
لويس، برنارد: ١٦
لويس، وليم آرثر: ٤٤، ٤٦
الليبرالية: ٤٢، ١٩٢، ٢٥٣، ٣٢١، ٣٣٨

ليبست، سيمور مارتن: ٤٦
ليبنشتاين، هارفي: ٤٣، ١٣٤
ليرنر، دانيال: ٤٥، ٤٦، ٤٨

- م -

مارتن، ديفيد: ٣١٤
ماركس، كارل: ١٧، ٤٦، ١٧٠
الماركسية: ٢٧٥، ٣٣٩
الماركسيون الأتراك: ٢٧٧
الماركسيون العرب: ٢٧٧
الماركنتيلية: ٣٦، ٥٤، ٥٦، ٦٥، ٩٧
الماسونية: ٢٧، ١٢٨
ماكليلاند، ديڤيد: ٤٥
مانسفيلد، پيتر: ١٤٥
مانهايم: ٣٦
مبدأ اللامركزية العثمانية: ٢٧
مجلس الإعمار العراقي: ٢٤٦
مجلس المبعوثان العثماني: ٧٧، ١٠٧
المجلس الوطني الكبير (تركيا): ١١٠ ـ ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٤، ١٥١، ١٥٥، ١٧٨، ١٩١، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٣٣٣
محمد السادس (السلطان العثماني): ١١٤
محمد علي الكبير (والي مصر): ٣٠، ٤٠، ٩٦، ١٤٥، ١٤٩، ٢٥٦، ٢٧١
محمد الفاتح (السلطان العثماني): ١٣٦، ٣٠٩
محمود الثاني (السلطان العثماني): ٣٨، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٧٥، ٩٦، ١٣١، ١٤١، ١٤٦، ١٥٢، ٢٥٧، ٢٨٥، ٢٨٦
مدان أوغلو، جمال: ٢٠٠
مدحت باشا: ٣٨، ٤٠، ٤١، ٧٧
المدرس، فهمي: ١٢٧
المديونية الخارجية: ٢٦، ٧٨، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٦٢
المرأة التركية: ١٦١
مراد الأول (السلطان العثماني): ١٤٠
مراد، خليل علي: ١١
المسألة الشرقية: ١٤٣، ٣٤٢
المسيحية الشرقية: ٣١٩
المسيحية الغربية: ٣١٩
مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP): ٢٤٠
المشكلة الأرمنية: ٢٨٢
المشكلة الكردية: ٢٨٢
مصطفى رشيد باشا: ٦٣، ٦٤، ٢٦٧
مصلحة الديون الحكومية العثمانية: ٨٢
معاهدة أنقرة (١٩٦٣): ٢٣٦
معاهدة التجارة الانكليزية ـ التركية (١٨٣٨): ٧٤
معاهدة سان ستيفانو (١٨٧٨): ٨٦
معاهدة سيفر (١٩٢٠): ١١١، ١١٣، ١١٤
معاهدة شمالي تير (١٩٥٤): ١٩٣
المعاهدة العثمانية ـ الفرنسية (١٥٣٦): ١٩٤
معاهدة لوزان (١٩٢٣): ١١٥
معاهدة موندرونس (١٩١٨): ١٠٦، ١٠٧
المعتزلة: ٢٢
معركة العلمين (١٩٤٢): ١٨١
المقاومة الوطنية التركية: ١٠٨، ١٠٩، ١١٢
مندريس، عدنان: ١٨٤، ١٨٩، ١٩١، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٦، ٢٩٢، ٣٣٨
منظمة التحرير الفلسطينية: ٣٣٩
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ٢٢٨
منظمة المعاهدة المركزية (السنتو): ١٩٤، ٢٠٢، ٢٧٣
المهدية: ٢٢، ٣٧، ٤١
مؤتمر إزمير (١٩٢٣): ٢١٢
مؤتمر بال (١٨٩٧): ٢٧
مؤتمر سيواس (١٩١٩): ١١٠

مؤتمر الصلح (١٩١٩: باريس): ٣٠، ١٧٨، ٢٦٩ ـ ٢٧١، ٢٧٣، ٢٩٨، ٣٢٣، ٣٤٢
مؤتمر الصلح (١٩٢٢: لوزان): ١١٤
مؤتمر فيينا (١٨١٥): ٣٠، ٢٧٠، ٣٢٣
موسوليني، بنيتو: ١٧٩، ١٨٠
موسى، سلامة: ١٢٧
موقعة سقاريا (١٩٢١): ١١٣
مولير، هربرت ج.: ١٢٥
ميليكان، ماكس: ٤٦
ميلين، فريد: ٢٠٨، ٢٠٩

ـ ن ـ

نديم، محمود: ٧٧
النظام الاقتصادي العثماني: ٧٥
النظام الاقتصادي العربي: ٢٨١
النظام الاقليمي في الشرق الأوسط: ٢٦٩، ٢٧٠، ٣٤٢
النظام التركي الجديد: ١٢٥
نظام الخلافة العثماني: ١٥١
النظام الديمقراطي: ١٧٣
النظام الرأسمالي: ٥٦
النظام الضرائبي: ٥٩
النظام العثماني: ١٠٢، ١٠٣، ١٢٧
النمط الآسيوي للإنتاج: ١٧، ٦٩، ٧٠، ٩٦
نمط الإنتاج الإقطاعي: ٥٤
النمو الاقتصادي: ٧٥، ١٥٩، ١٩٦، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٩، ٣٤٣
النمو السكاني: ١٣، ١٧٢
النهضة الأوروبية: ٣٤
النورسي، سعيد: ١٢٩، ١٧١
النورسية: ١٧١، ٣١٦، ٣٣١
نوري، جلال: ١٢٢
نوري، حقي: ١٢٢

ـ هـ ـ

هتلر، أدولف: ١٧٩
هدنة مودانيا (١٩٢١): ١١٤
هوبز، توماس: ٣٦
هولبرن، هاجو: ٣٦
هولتنكر، أرنولد: ١٤٦
هيل، وليم: ١٧، ٢٥٨، ٢٥٩

ـ و ـ

واصا باشا: ٤١
الوحدة الإسلامية: ٢٦٦
الوحدة الطورانية: ٢٦٦
الوحدة العربية: ٢٧، ٣١٤، ٣٢٨
الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨): ١٩٤، ٣٢٩
وزارة التجارة (العثمانية): ٥٨
وزارة المالية (العثمانية): ٥٨، ٦٠، ٧٩
الوهابية: ٢٢، ٣٧، ٤١
ويكر، ولتر ف.: ١٧، ٢٦، ١٥٠

ـ ي ـ

اليازجي، ناصيف: ٤٠
اليسار التركي: ٢٧٥ ـ ٢٧٧، ٣٣٥
اليسار العربي: ٢٧٧، ٣٣٥
ياسشكي، غوثارد: ٣١٣
اليمينية: ١٩٦

الدكتور سيّار الجميل

- ولد عام ١٩٥٢ في الموصل ـ العراق.
- حصل على دكتوراه الفلسفة من جامعة سانت اندروس الاسكتلندية عام ١٩٨٢.
- درّس التاريخ الحديث في عدة جامعات عربية: وهران ـ الجزائر، تونس الأولى ـ الموصل، وحالياً يدرّس التاريخ الحديث في جامعتي الموصل ـ العراق وآل البيت ـ الأردن، وهو أستاذ زائر في جامعة كيل ـ ألمانيا الغربية.
- حصل على جائزة شومان الدولية منفرداً عام ١٩٩١ وعلى براءة تقدير عام ١٩٩٢، وعلى قلادة إبداع العلماء المتميزين عام ١٩٩٥.
- شارك في تحرير بعض الموسوعات العلمية وله العديد من الأبحاث العلمية المنشورة بالعربية والانكليزية في مجلات وحوليات محكمة.
- له العديد من الكتب المنشورة، منها:

ـ **التحقيق النقدي لحوليات الدار المكنون**..، ٣ مج، ١٩٨٣.
ـ **العثمانيون وتكوين العرب الحديث من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ٥٣٥ ص.
ـ **حصار الموصل: الصراع الاقليمي**...، ١٩٩١.
ـ **الدليل التاريخي**...، ١٩٩٣.
ـ **تكوين العرب الحديث**، ط ٢، ١٩٩٧.
ـ **التحولات العربية: إشكاليات الوعي وتحليل التناقضات، وخطاب المستقبل** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ٢٠٤ ص.
ـ **النسر الأحمر: صلاح الدين الأيوبي**، ١٩٩٧.
ـ **بقايا جذور: التكوين العربي الحديث**، ١٩٩٧.
ـ **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط**، ١٩٩٧.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)